العدد السابع - الجزء الاول - يوليو - 2021 - السنة الثانية مجلة علمية فصلية محكمة

المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSN - 2710 - 4834 / رقم الايداع في دار الكتب والوثائق العراقي : 2460

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING

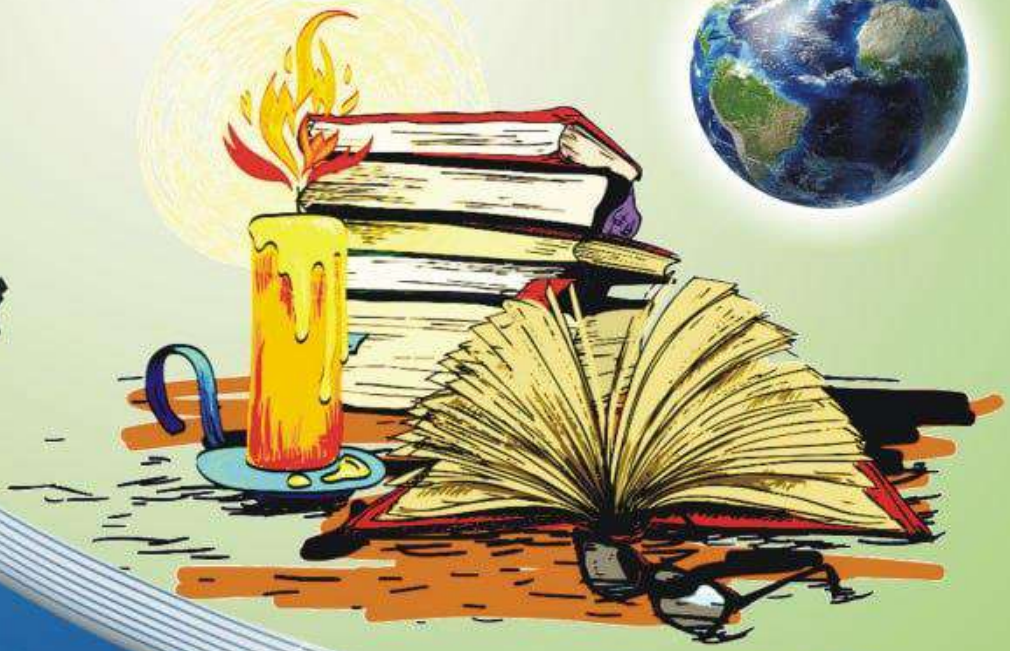

الموقع الرسمي للمجلة / www.aijhssa.us

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس التحرير- أ.د. حاتم جاسم الحسون، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

مدير التحرير- أ.د. حسام الدين جاد الرب، أستاذ ورئيس قسم الجغرافيا.كلية الآداب . جامعة أسيوط، جمهورية مصر العربية.

نائب مدير التحرير. أ.د. هند عباس على الحمادي-أستاذ بقسم اللغة العربية وعلومها-كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، جمهورية العراق (مدقق اللغة العربية).

سكرتارية التحرير

1. أ .م.د. محمد حسن أبو رحمة . وزارة التربية – فلسطين .
2. أ.سكينة إبراهيم الصبري . الشؤون الإدارية . الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

أعضاء هيئة التحرير

1. أ.م.د.حقي إسماعيل إبراهيم ، كلية التربية ،الجامعة المستنصرية ،. جمهورية العراق . المدقق العام.
2. أ.م.د. خالد ستار القيسي ،عميد كلية الإعلام ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
3. أ. مجدي عبد الله الجايح،كلية اللغات والعلوم الإنسانية،الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب. (مدقق اللغة الإنكليزية)
4. أ. خالد الأنصاري، كلية علوم التربية،جامعة محمد الخامس ،الرباط، المملكة المغربي. (التنضيد)
5. أ.محمد تايه محمد .بك إدارة أعمال .كلية الإدارة والاقتصاد .جامعة الكوفة. (تصميم).

أعضاء الهيئة العلمية

1. أ.د. أبكر عبد البنات آدم. مدير جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم. جمهورية السودان.
2. أ.د. إلهام شهرزاد روابح . كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة البليدة 2 . الجمهورية الجزائرية.
3. أ.د. آمال العرباوي مهدي - رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية - جامعة بورسعيد، جمهورية مصر العربية.
4. أ.د. أمل مهدي جبر- رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية. كلية التربية للبنات. جامعة البصرة، جمهورية العراق.
5. أ.م.د.آوان عبد الله محمود الفيضي. دكتوراه قانون خاص. كلية الحقوق. جامعة الموصل. جمهورية العراق.
6. أ.د. إيمان عباس على حسن الخفاف- عميد كلية التربية الأساسية. الجامعة المستنصرية ، جمهورية العراق.
7. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد . كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة الموصل . جمهورية العراق
8. أ.م.د. تارا عمر أحمد- كلية العلوم السياسية. جامعة السليمانية . جمهورية العراق .
9. أ.م.د.تحرير علي حسين علوان – كلية الفنون الجميلة – جامعة البصرة – جمهورية العراق.
10. أ.د. حسين عبد الكريم أبو ليله. وزارة التربية والتعليم. فلسطين .
11. أ.د. خليفة صحراوي. رئيس قسم اللغة العربية وآدابها. كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة باجي مختار عنابة. الجمهورية الجزائرية.
12. أ.د. داود مراد حسين الداودي. دكتوراه العلوم السياسية. مدير وحدة البحوث والدراسات. جامعة القادسية. كلية القانون. جمهورية العراق.
13. أ.د. راشد صبري محمود القصبي- أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم بكلية التربية . جامعة بورسعيد. جمهورية مصر العربية.
14. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس- خبير تربوي- عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية. جمهورية العراق .
15. أ.د.عدنان فرحان الجوراني. أستاذ الاقتصاد. جامعة البصرة. جمهورية العراق.
16. أ.د. غادة غازي عبد المجيد- أستاذ في كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى. جمهورية العراق.

17. أ.د. ماجدولين محمد النهيبي- كلية علوم التربية. جامعة محمد الخامس. الرباط، المملكة المغربية.
18. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي. نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ديالى. جمهورية العراق.
19. أ.م.د. محمد ماهر محمود الحنفي. رئيس قسم أصول التربية. كلية التربية. جامعة بور سعيد. جمهورية مصر العربية.
20. أ.م.د.عبد الباقي سالم – تدريسي في كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة – جامعة بابل- جمهورية العراق
21. أ.د. ناهض فالح سليمان- كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم اللغة الإنجليزية. جامعة ديالى. جمهورية العراق.
22. أ.د. نبيل محمد صالح العبيدي. عميد كلية الدراسات العليا. الجامعة اليمنية. الجمهورية اليمنية.
23. .أ.د.نزهة إبراهيم الصبري نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- المملكة المغربية.
24. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي. كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم الجغرافية. جامعة تكريت. جمهورية العراق.
25. أ.د. نورة محمد مستغفر. أستاذ التعليم العالي مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، المملكة المغربية.
26. أ.د. هاله خالد نجم- رئيس قسم الترجمة. كلية الآداب- جامعة الموصل – جمهورية العراق.
27. أ.د. وسن عبد المنعم ياسين- أستاذ الأدب العربي – كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ديالى. جمهورية العراق

أعضاء الهيئة الاستشارية

1- أ.م.د.آرام نامق توفيق. كلية العلوم. جامعة السليمانية. جمهورية العراق.
2- أ.د. خالد عبد القادر التومي- باحث في المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية. ليبيا.
3- أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال. قسم نظم المعلومات. الجامعة الأردنية- فرع العقبة. المملكة الأردنية الهاشمية.

4- أ.د. جميلة غريّب. قسم اللّغة العربيّة و آدابها. جامعة باجي مختار.عنابة. الجمهورية الجزائرية .

5- أ.م.د. رشيدة علي الزاوي- أستاذ التعليم العالي. المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين. الرباط. المملكة المغربية.

6- أ. م.د. رضا قجة.علم الاجتماع – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجمهورية الجزائرية.

7- -أ.د. كامل علي الويبة- رئيس جامعة بنغازي الحديثة – ليبيا.

8- أ.د. علي سموم الفرطوسي. كلية التربية الأساسية. الجامعة المستنتصرية. جمهورية العراق.

9- أ.د. حدة قرقور. كلية الحقوق. جامعة محمد بوضياف. المسيلة. الجمهورية الجزائرية.

10-أ.د. مازن خلف ناصر. كلية القانون. الجامعة المستنصرية. جمهورية العراق.

11-أ.م.د. محمد عبدالفتاح زهرى- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق – جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية.

12- أ.م.د.مروة إبراهيم زيد التميمي. كلية الكنوز. الجامعة الأهلية. جمهورية العراق.

13- أ.م.د. هلال قاسم أحمد المريسي. عميد الشؤون الاكاديمية. جامعة العلوم الحديثة. الجمهورية اليمنية.

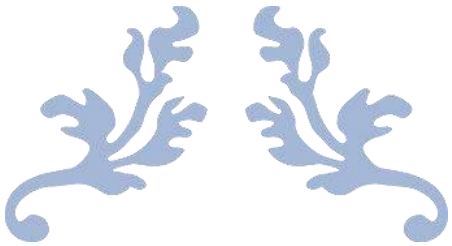

مقال العدد

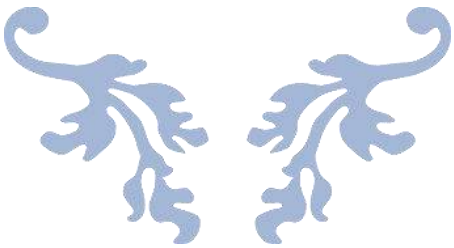

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمدّ لله على فضله ونعمته ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وآله ، أمّا بعد ..

يضّم العدد السابع من المجلة بين دفتيه بحوث المؤتمر العلميّ الدوليّ الثالث للأكاديمية الأمريكية للتعليم العالي والتدريب الذي تجلى بشعار " التنمية المستدامة بين القطاعين ؛ الحكومي ، والخاص ، في تحقيق أهدافها " ، وانعقد للمدة من الثاني حتى التاسع من كانون الثاني / يناير لعام ألفين وواحد وعشرين ، في المنصة الإفتراضية للأكاديمية عبر فضائها الألكتروني.

ضّم العدد جمهرة كبيرة من البحوث لعلماء ولباحثين من جامعات عربية ، ولمؤسسات علمية ، ولمراكز بحثية متباينة في تخصصاتها المتنوعة على مدار الوطن العربي الواسع بجناحيه الآسيوي والأفريقي ، لذا جاء العدد على ثلاثة أجزاء ، يحتوي كل جزء منه على عدد من البحوث المتنوعة التي تشترك ضمن المحور الرئيس التنمية المستدامة.

إن الثقافة المستدامة يجب تبيانها عند جميع العاملين في منظمات القطاع الخاص ، عن طريق التعريف بها ، وتشجيع مبادئها ؛ لتحقيق أهدافها . وتفعيل ما يُعرف بالقطاع الثالث ، وهو القطاع الناتج عن الشراكة بين القطاعين ؛ العام ، والخاص ، للنهوض بعجلة التنمية وتحقيق أهدافها .وضرورة توفير رعاية علمية للباحثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية ، وتحقيق نُظُم المتابعة المثلى بما يكفل تحقيق الإبداع العلمي الخلاق .وتبني استراتيجية وطنية ، يشارك بها الخبراء من مختلف التخصصات التربوية ، والإعلامية ، والطبية ، لحماية الصحة العقلية للشباب عن طريق رفع مستوى الوعي لديهم ، وتوجيههم للاستعمال الرشيد لوسائل التواصل الاجتماعي المختلفة . وأهمية الإفادة من المناخ المحليّ ، وتوظيفه في تخطيط المدن ، وتصميم المباني ، وهو الجانب الفعال في تقليل استهلاك الطاقة ، والتفاعل الإيجابي مع مصادر الطاقة النظيفة ، التي وفرتها البيئة المحلية .وتطوير نُظُم إدارة المعرفة الرشيقة ، على أساس التكنولوجيا المتوافرة وتصميمها ؛ لتلبية احتياجات المنظمات الخدمية صغيرة الحجم ومتوسطها . والعمل على توفير بيئة سياسية وأمنية مستقرة ، تحفظ حقوق الإنسان الأساس ، وتلتزم بقيم العدل والمساواة .

وبعد هذا كُله.. وبموجز لما قاله المؤتمرون عبر بحوثهم .. يُعْدّ المؤتمر العلمي الدولي الثالث للأكاديمية الإفتراضي هو الأوسع نطاقا ليس في عدد المشاركات فحسب بل فيما تركه من استدامة علمية ومعرفية ، وقدرات أسْفر بها الباحثون عن فكر مستدام حر، وديمومة علمية إبداعية خلاقة . ونثمن بدورنا ذلك الجهد المضي والفعال من لدن كل مَنْ شارك ، وعمل ، وقدم لنجاح ذلك الصرح العلمي بامتداده الطويل . وستكون الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب المنبر الواسع لكل الأفكار التي تسهم في بناء حياة مستدامة خدمة لحياة الإنسان في ربوع أرضه العريقة .

ولاية ديلاوير 4 / 7 /2021 هيئة تحرير المجلة

الملاحظة القانونية

البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر عن وجهة نظر المجلة ، بل عن رأي كاتبها .

فهرس الموضوعات

قراءة الحماية الجزائية للمرأة والتنمية المستدامة (دراسة في قانون العقوبات العراقي لعام 1969)

أ.د.حسين عبدعلي عيسى 10

أثر الحصار المفروض على قطاع غزة في انتشار مشاريع الطاقة البديلة – الطاقة الشمسية نموذجاً –

د. كامل أحمد أبو ماضي 32

تنمية المنحدرات الارضية واستثمارها في الانشطة البشرية في ناحية سورداش في محافظة السليمانية

م.د. يوسف سامي حاج بازل 53

دور القيادة التحويلية في تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الحكومي بسلطنة عمان

د. أحمد بن سعيد بن ناصر الحضرمي / د. عبدالله بن سيف التوبي..... 72

حالات الأنا لدى بيرن وعلاقتها بالانغلاق المعرفي – دراسة ميدانية لدى عينة من المعلمين والمعلمات في مدينة دمشق

د. فاديا فيصل بله / د. أماني أحمد اسكندراني 95

التنمية المستدامة للموارد المائية والنشاط الزراعي في حوض وادي كلاني في السليمانية (دراسة جغرافية)

م.د.احمد كاظم عباس 131

تقييم بيئي لمواقع طمر النفايات الصلبة التابعة لمدينة الحلة

م.م حسين علي فهد الوائلي / م.م رسل محمد كاظم الجبوري 147

التخطيط لتنمية مراكز الشباب والأندية الرياضية في محافظة بابل

م.م حسين علي فهد الوائلي / الباحثة حوراء عبدالكاظم عبدالله عباس 165

الأمن المعلوماتي: الجانب الدفاعي للذكاء الاقتصادي

د.فيلالي أسماء 185

أثر التحول الهيكلي بالقطاعات الاقتصادية على التنمية المستدامة في فلسطين للفترة ما بين 1995 – 2018 .

الباحث / منار موسى يحيى االلحام.....205

دور العدالة التعاملية السائدة في الجامعات اليمنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الباحثة / نبيلة محمد عبد الدايم أحمد الحداد.....215

الحوكمة العامة والتنمية المستدامة– دراسة وصفية لواقع المؤسسات العامة في العراق

أ.م. د.منى حيدر عبد الجبار الطائي..... 232

الدولة الاتحادية العراقية ودواعي واشكاليات الفيدرالية (بين النص والواقع)

د. انعام مهدي جابر خفاجة.....295

عدم المسؤولية التشريعية لعضو مجلس النواب في دستور جمهورية العراق

الباحث: فراس مكي عبد جنابي.....273

الذات الأخلاقية وعلاقتها بنمو الانا

أ.د. سناء مجول فيصل / م.م أسامة جابر عبد السادة الشيباني.....292

القطاع العام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن

الباحثة / روان علي أحمد القضاة.....310

دور المرأة في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي

الباحثة / هيام سامي الزعبي.....326

المنهج الاسلامي وأثره في معالجة الفساد الاداري والاقتصادي في المجتمع

أ.د برزان مُيَّسر حـامد الحميـد / أ.د. عبد الرحمن ابراهيم حمد الغنطوسي..... 341

دور الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب (دراسة ميدانية)

أ.طارق أبوشعفة معتوق / أ. سمية معمر امسلم 368

اليقظة الاستراتيجية كمدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

الباحثة حميدي مروة /د. بلعيد محمد مولود 399

الوصمة و علاقتها بالمشكلات النفسية و الاجتماعية لأمهات أطفال التوحد في محافظة ديالى

م.م محمد طارق حسن 410

حماية البيئة في ضوء معايير التنمية المستدامة وفقًا لأحكام القانون الليبي

د. نعيمة عمر الغزير 428

التنبؤ بالإشعاع الشمسي كل ساعة بناءً على بيانات الأرصاد الجوية باستخدام تقنيات التعلم العميق

علي محمد رجه / أنعام محمد عايد..... 451

قراءة الحماية الجزائية للمرأة والتنمية المستدامة
(دراسة في قانون العقوبات العراقي لعام 1969)

أ.د.حسين عبدعلي عيسى
كلية القانون / جامعة السليمانية
husseinissa@hotmail.com
009647702100958

الملخص

يتعلق البحث بدراسة أحد أهداف التنمية المستدامة الرئيسة الذي يرتبط بمسألة تمكين المرأة في المجتمع. وهو يبين دور القانون بصورة عامة، والقانون الجنائي بصورة خاصة في تحقيق ذلك.

ويركز البحث على إشكالية الحماية الجزائية للمرأة في قانون العقوبات العراقي رقم (111) لعام 1969. ويهدف إلى دراسة مدى كفاية الحماية القانونية التي يوفرها هذا القانون للمرأة من أجل ضمان حقوقها وحرياتها الأساسية، وبما يجسد مبدأ المساواة بين الجنسين، وتمكينها في المجتمع، وكذلك توضيح عدد من نواقصه بهذا الخصوص، وطرح التوصيات المناسبة لمعالجتها.

ويتوزع البحث على مقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة. يوضح المطلب الأول جدلية العلاقة بين التنمية المستدامة والمرأة والقانون، ويكرس المطلب الثاني لاستعراض الحماية الجزائية للمرأة في ضوء قانون العقوبات العراقي لعام 1969، ويخصص المطلب الثالث لبيان الموقف من الحماية الجزائية للمرأة وتعزيزها.

وتوصل البحث إلى عدة استنتاجات، وأهمها: إن القانون يلعب دوراً فاعلاً في نطاق التنمية المستدامة بصفة عامة، وفي تمكين المرأة بصفة خاصة، ولاسيما في نطاق توفير الحماية الجزائية للمرأة. كما بيّن تحليل أحكام قانون العقوبات العراقي لعام 1969 أن الحماية الجزائية التي يوفرها للمرأة جاءت متفاوتة مقارنة بالرجل، بل وفي بعض الأحوال، جاءت بخلاف الغاية المبتغاة منها، كونها تنتهك حقوق المرأة، وتمس حرياتها، كما أن هذه الحماية يشوبها القصور.

وتضمن البحث عدداً من التوصيات المعنونة إلى المشرع العراقي، ومن أبرزها: أهمية إيلاء عناية أكبر لمسألة تعزيز تمكين المرأة في استراتيجية التنمية المستدامة في العراق، وذلك من خلال إصدار القوانين الجديدة وتطوير القوانين النافذة ذات الصلة، التي تكفل حقوق المرأة وحرياتها المختلفة التي نص عليها دستور العراق لعام 2005، والعمل على مراجعة أحكام قانون العقوبات العراقي رقم (111) لعام 1969، لاستبعاد ما يشوبه من سلبيات، وتطوير أحكامه المتعلقة بالحماية الجزائية للمرأة، صياغة ومضموناً، واستكمال أوجه الحماية الجزائية للمرأة فيه بتجريم الاعتداءات الجرمية التي لم ترد فيه، وضم ما جرمته القوانين العراقية الأخرى إليه، مع الأخذ بتجارب الدول الأخرى بهذا الخصوص.

الكلمات المفتاحية:

التنمية المستدامة، تمكين المرأة، الحماية الجزائية للمرأة، قانون العقوبات العراقي، تطوير قانون العقوبات.

Criminal protection for women and sustainable development (A study in the Iraqi Penal Code of 1969)

Prof. Dr. Hussein A. Issa
Collage of law, University of Sulaimani
husseinissa@hotmail.com

Abstract

The research studies one of the main sustainable development goals that is related to the issue of women's empowerment in society. It shows the role of law in general, and criminal law in particular, in achieving this.

The research focuses on the problem of penal protection for women in the Iraqi Penal Code No. 111 of 1969. It aims to study the adequacy of the legal protection that this law provides to women in order to guarantee their fundamental rights and freedoms, and to embody the principle of gender equality and empower them in society, as well as explain some its shortcomings in this regard, and put forth appropriate recommendations to exclude them.

The research is divided into an introduction, three sections, and a conclusion. The first section explains the dialectic of the relationship between sustainable development, women and the law. The second section provides an overview of the criminal protection of women in the light of the Iraqi Penal Code of 1969. The third section is devoted to the expression of views on the criminal protection of women and its strengthening.

The research reached several conclusions. The most important of them are: the law plays an effective role in the field of sustainable development in general, and in empowering women in particular, especially in the framework of providing penal protection for women. Analysis of the norms of the Iraqi Criminal Code 1969 showed that the criminal protection it provides to women is unequal compared to men, and in some cases contradicts its intended purpose, since it violates the rights and freedoms of women, and this protection contains deficiency.

The research contains several recommendations addressed to the Iraqi legislator. The most prominent of which are: pay more attention to the issue of promoting women's empowerment in the sustainable development strategy in Iraq through the adoption of new laws and the development of relevant applicable laws guaranteeing the fundamental rights and freedoms of women in

the Iraqi Constitution of 2005, and work to revise the norms of the Iraqi Criminal Code of 1969, eliminate its negative aspects and establish applicable norms for the criminal protection of women in terms of formulation and content, and complementing aspects of the criminal protection of women, by criminalizing criminal acts that are not mentioned in it, and adding what other Iraqi laws criminalize, taking into account the experience of other countries in this regard.

key-woords:
sustainable development, empowering women , penal protection for women, the Iraqi penal code, developing the penal cod.

المقدمة

هناك علاقة جدلية بين التنمية المستدامة والمرأة، فمن جهة يمكن أن تلعب المرأة دوراً بارزاً في عملية التنمية المستدامة، ومن جهة ثانية لا تتحقق التنمية المستدامة من دون مشاركة المرأة فيها، فالمرأة هي نصف المجتمع، ولها دورها في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ولا يمكن غض النظر عن هذا الدور المتميز، بدءاً من مكانتها في نطاق الأسرة وصولاً إلى تبوأها مختلف المواقع القيادية في أجهزة الدولة. ولذلك بات من غير المنطقي تحقيق التنمية المستدامة المنشودة من دونها، ومن ثم فأن مسألة تمكين المرأة، ولاسيما تحقيق مساواتها مع الرجل، تشكل في الوقت الراهن أحد أهدافها الأساس.

ويرتبط بهذه العلاقة الجدلية القائمة بين التنمية المستدامة وتمكين المرأة عنصر فاعل وبارز هو القانون الذي تنحصر الغاية منه في تنظيم الروابط القائمة بينهما، والمتعلقة بكل منهما، وكذلك توفير الحماية القانونية من الانتهاكات التي يمكن أن تمسهما. وفي هذا الإطار يكون للقانون الجنائي الدور الأبرز في ذلك، كونه يوفر الحماية الجزائية للمرأة، بوصفها (إنساناً) أولاً، ولكونها (إمرأة) ثانياً، وهذه الحماية من المقومات التي تشكل الأرضية اللازمة لتحقيق تمكين المرأة في المجتمع عامة وفي نطاق التنمية المستدامة خاصة.

مشكلة البحث:

إن تحليل أحكام قانون العقوبات العراقي لعام 1969 المتعلقة بالحماية الجزائية للمرأة يبيّن أن الحماية التي يوفرها هذا القانون جاءت متفاوتة مقارنة بالحماية المتعلقة بالرجل، بل وفي بعض الأحوال، جاءت بخلاف الغاية المبتغاة منها، كونها تشكل انتهاكاً لحقوق المرأة، ومساساً بحرياتها، كما أن هذه الحماية يشوبها القصور، مما يستدعي إعادة النظر فيها بما يحقق الحماية الجزائية المطلوبة والفعلية للمرأة، ويكفل حقوقها وحرياتها، ويعزز من دورها في التنمية المستدامة للمجتمع.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يعالجه، إذ تشكل مسألة تمكين المرأة في المجتمع أحد أهداف التنمية المستدامة الرئيسة، ويلعب القانون دوراً فاعلاً في ذلك، لاسيما في نطاق توفير الحماية الجزائية للمرأة. ومن ثم فأن تحقيق هذه الحماية بصورة

فعلية، من حيث وجودها وكفايتها أولاً، وتطويرها المتواصل بما يواكب تطورات العصر، والسياسة الجنائية ثانياً، لهما الأثر البالغ في تحقيق التنمية المستدامة بمشاركة المرأة بصورة فاعلة.

فضلاً عن هذا، يتصف البحث بأهميته النظرية والتطبيقية كونه يشتمل على تحليل أحكام قانون العقوبات العراقي رقم (111) لعام 1969، وبيان عدد من ثغرات الحماية الجزائية للمرأة فيه، ويتضمن جملة من التوصيات المتعلقة بتطويره، ومن ثم فهو يشكل مساهمة في تطوير تمكين المرأة في المجتمع العراقي، وتفعيل دورها في التنمية المستدامة من خلال تعزيز حمايتها في القانون.

أهداف البحث:

تتمثل أبرز أهداف البحث فيما يأتي:

1) توضيح مكانة المرأة التي يتوجب أن تحتلها في نطاق التنمية المستدامة للمجتمع.
2) بيان دور القانون عامة، والقانون الجنائي خاصة في نطاق تمكين المرأة في المجتمع.
3) دراسة الحماية الجزائية للمرأة التي كرستها أحكام قانون العقوبات العراقي رقم (111) لعام 1969.
4) بيان الثغرات في الحماية الجزائية للمرأة في هذا القانون واقتراح التوصيات المناسبة لمعالجتها.

مناهج البحث:

إقتضت أهداف البحث، من حيث الأساس، اعتماد المنهجين (الوصفي والتحليلي) في دراسة أحكام قانون العقوبات العراقي رقم (111) لعام 1969، المتعلقة بالحماية الجزائية للمرأة، من خلال عرضها وتحليلها. كما استوجب الاستناد كذلك إلى المنهج المقارن، من خلال الإشارة إلى تجربة المشرع في القوانين العقابية للبلدان الأخرى في معالجة عدد من القضايا المرتبطة بموضوع البحث.

خطة البحث:

يتوزع موضوع البحث على مقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة، يوضح المطلب الأول جدلية العلاقة بين التنمية المستدامة والمرأة والقانون، ويكرس المطلب الثاني لاستعراض الحماية الجزائية للمرأة في ضوء قانون العقوبات العراقي لعام 1969، ويخصص المطلب الثالث لبيان الموقف من الحماية الجزائية للمرأة وتطويرها. وتتضمن خاتمة البحث أبرز الاستنتاجات والتوصيات.

المطلب الأول

جدلية العلاقة بين التنمية المستدامة والمرأة والقانون

تعددت التعاريف الخاصة بالتنمية المستدامة الا أن أوسعها إنتشاراً هو تعريف اللجنة الدولية الخاصة بقضايا البيئة والتنمية التي أسستها منظمة الأمم المتحدة عام 1987 برئاسة رئيس وزراء النرويج آنذاك (هارلم بروندتلاند)، التي أوردت هذا المصطلح لأول مرة في تقريرها المعنون: (مستقبلنا المشترك)، وعرفت فيه التنمية المستدامة على أنها :"التنمية التي تلبي احتياجات الجيل

الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" **(World Commission, 1987, P.8,43)**.

وهناك من عرفها بأنها "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الوضع في الاعتبار قدرات النظام البيئي" **(فيانا، 1994)**، في حين عرفتها منظمة الزراعة والأغذية العالمية (FAO) بأنها:"إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغيير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول" **(وليم، 1990، ص 37)**.

وعلى أساس ما تقدم يمكن تعريفها بأنها "التنمية الشاملة القائمة على الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية، التي تراعي الإشباع المستدام للحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة، من دون الإضرار بالبيئة".

لقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 على عالمية حقوق الإنسان، وعلى أن محورها الرئيس هو المساواة بين جميع الناس، ومن ثم توالت العديد من الصكوك الدولية التي كفلت مختلف حقوق الإنسان، ومنها (إعلان الحق في التنمية)، الصادر عام 1986، الذي جعل من (الحق في التنمية) أحد حقوق الإنسان، وعرف (التنمية) بأنها "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها"، وأكد على الترابط بين كل الجوانب المتعلقة بالتنمية، ووصفها بأنها جزء لا يتجزأ عن منظومة حقوق الإنسان **(الإعلان، 1986)**.

وربط برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في فيينا عام 1993 بين حقوق الإنسان والتنمية، كما ربط بينهما وبين الديمقراطية، الأمر الذي أدى إلى ظهور مصطلح التنمية الإنسانية أو البشرية، ومن ثم أصبحت التنمية لا تعني نمواً اقتصادياً فحسب، بل وكذلك تنمية محورها الإنسان، الذي بات غايتها ووسيلتها في الوقت عينه. ومن ثم أمست التنمية غير ممكنة التحقيق من دون ضمان حريات الإنسان واستقلاليته في تحديد أساليب نشاطه الحياتي ومجالات هذا النشاط. مما يعني أن ضمان حقوق الإنسان لا يمكن أن يتحقق في ظل ظروف جامدة، كونها تتطور وتتنوع بتطور الحياة الاجتماعية وتوسع مناحي التنمية، فتطور حقوق الإنسان من جهة يهدد استقرار التنمية، في حين أن التنمية المستقرة هي وحدها، التي يمكن أن تمنح الحياة لحقوق الإنسان وحرياته، من جهة ثانية **(إعلان وبرنامج عمل فيينا، 1993)**.

وبهذا الخصوص نصت المادة الثانية من (إعلان بشأن التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي) لعام 1969 على أن :"يؤسس التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي على احترام كرامة الشخص الإنساني وقيمته، ويجب أن يكفلا تعزيز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية". ونصت الفقرة (ب) من هذه المادة على أن تحقيق ذلك يقتضي "الاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإعمالها إعمالاً فعالاً، دون تمييز" **(الإعلان، 1969)**.

وأكد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر في 2000/6/29 تحت عنوان (حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. من أجل الحرية والتضامن) على أهمية حقوق الإنسان بالنسبة للتنمية في حياة المجتمع، ودعا المجتمع الدولي إلى العمل الحثيث من أجل تطبيق المواثيق الدولية الصادرة بهذا الصدد على أرض الواقع **(التقرير، 2000)**.

وعلى أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 25 سبتمبر 2015 تحت عنوان (تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030) حُددت أهداف التنمية البشرية بـ (17) هدفاً، وغاياتها البالغة (169) غاية **(القرار، 2015)**. وهي تمثل "برنامج عمل لأجل الناس وكوكب الأرض لأجل الازدهار، وتعزيز السلام العالمي، والقضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده"، كما يقصد بها "إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع وتحقيق المساواة بين االجنسين وتمكين النساء والفتيات عامة"، وهي أهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي (الديباجة).

وأعاد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2015 التأكيد على أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 وغيره من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وعلى مسؤولة الدول كافة بحمايتها وتعزيزها "دونما تمييز من أي نوع على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل الاجتماعي، أو على أساس الملكية أو الميلاد أو الإعاقة، أو على أي أساس آخر" (التوصية 19).

وأشار القرار إلى أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سيسهمان إسهاماً حاسماً في إحراز تقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، فلا سبيل لتحقيق التنمية البشرية إذا ظل نصف البشرية محروماً من التمتع بكامل حقوق الإنسان والفرص الواجبة له، إذ يجب أن تتمتع النساء بالمساواة في فرص الحصول على التعليم الجيد والموارد الاقتصادية وفرص المشاركة السياسية، فضلاً عن المساواة مع الرجال في فرص العمل وتولي القيادة وصنع القرار على جميع المستويات (التوصية 20).

واعترافاً بدور المرأة على الصعيد العالمي وبأهمية مساهمتها في المجتمع وضرورة تفعيله من جهة، وبوجود نظام غير عادل يحول دون تحقيق ذلك من جهة ثانية، تصدرت قضايا المرأة برنامج عمل التنمية المستدامة للمرحلة (2016-2030)، إذ تناولها هذا البرنامج ضمن عشرة أهداف، خصص الهدف الخامس منها لتمكين المرأة وللمساواة بين الجنسين، وضمن تسعة أهداف أخرى، تناولت مختلف الجوانب التنموية والحياتية **(برنامج عمل التنمية المستدامة، 2016-2030)**، مما يشير إلى أن تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين يسهمان في تسريع التنمية المستدامة، كما أن وضع حد لأشكال التمييز ضد المرأة له الأثر في جميع مجالات التنمية الأخرى **(التنمية المستدامة، 2018)**.

ونص هذا القرار في الهدف الخامس بضمن الأهداف الـ (17) للتنمية البشرية على (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، مما يبرز أهمية ذلك على صعيد تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها المختلفة المترابطة. كما حدد القرار الآليات المتوجب اعتمادها في تجسيد هذا الهدف، وذلك من خلال: القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد جميع النساء والفتيات، وكذلك الممارسات الضارة، من قبيل زواج الصغار والزواج المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية، والاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزليين، وكفالة تكافؤ الفرص في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة للمجتمع، وضمان خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، وتعزيز استخدام التكنولوجيا من أجل تمكين المرأة. وعلى الصعيد القانوني جرى التأكيد على "القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقاً متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية، واعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات" **(القرار، 2015، ص 27-28)**.

وارتباطاً بهذا أشار (التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020) إلى تحقيق البلدان العربية، وبضمنها جمهورية العراق، تقدماً ملموساً في توسيع نطاق حصول النساء على خدمات الرعاية الصحية والتعليم، كما تستمر المرأة في خوض آفاق جديدة في كثير من مجالات الحياة، غير أن القوانين والممارسات القانونية والأعراف الاجتماعية والثقافية بما تنطوي عليه من تمييز، وكذلك الحواجز الهيكيلية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين لا تزال راسخة، ولا تزال المشاركة الاقتصادية للمرأة متأخرة، ولاسيما بين الشابات، ونتيجة لذلك تواجه المرأة في كثير من الأحيان قيوداً على استقلاليتها وتمتعها بحقوق الإنسان كافة، بما في ذلك الاضطلاع بدور فاعل في صنع القرار، في المنزل وفي المجال العام. وأكد التقرير على أن مشاركة المرأة في المجالين السياسي والاقتصادي عامل أساس لتحقيق الهدف الخامس وسائر أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 **(التقرير العربي، ص 74)**.

وحدد التقرير أيضاً العوائق الرئيسة التي تواجه تحقيق هدف تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين (الهدف الخامس) في المنطقة العربية مشيراً إلى أنه :"رغم اختلاف الوضع بين البلدان، وبين الطبقات الاقتصادية والاجتماعية، وبين الفئات الاجتماعية لا تزال النساء يواجهن أشكالاً متنوعة من العقبات والقيود، كمحدودية التنقل والتمييز القانوني في قضايا الأحوال الشخصية، مثل الطلاق والحضانة، والفوارق بين الجنسين على مستوى الاقتصاد، والعبء الساحق للرعاية والعمل المنزلي، والمشاركة المحدودة في الحياة السياسية وصنع القرار، والتعرض للعنف، فضلاً عن قيود كثيرة أخرى. كما تتداخل القوانين والممارسات القانونية والأعراف الثقافية والاجتماعية التمييزية بدرجات متفاوتة. كما أن الصراعات والأزمات، إنسانية كانت أو اقتصادية ترسخ التمييز القائم لأن النساء أكثر عرضة لمخاطر الأزمات ويتحملن منها العبء الثقيل **(التقرير العربي، ص 76)**.

وارتباطاً بما تقدم يعلب القانون، بنوعيه الدولي والوطني، دوراً بارزاً في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع، ففيما يتعلق بالقانون الدولي تحدد الصكوك الدولية المعايير الدولية الواجب اعتمادها في تحقيق ذلك، كما أنها تضع عادة على الدول الأطراف التزامات دولية يتوجب الإيفاء بها على صعيدي تدعيم المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة، فإتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1991 تنظم حقوق المرأة، وتحدد عند الاقتضاء التدابير اللازمة لحمايتها، في حين تنظم إتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 حماية الأطفال، وبضمنهم الإناث، ويحظر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، ومثله العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، التمييز القائم على عدة أسس، وبضمنها الجنس، وهما يلزمان الدول الأطراف بضمان تحقيق المساواة بين الجنسين في نطاق التمتع بالحقوق المدرجة فيهما. كما حدد إعلان وبرنامج عمل بكين حقوق المرأة بوصفها من حقوق الإنسان **(إعلان وبرنامج عمل بكين، 1995)**، وكلاهما يستهدفان القضاء على أشكال عدم المساواة بين الجنسين كافة القائمة على أساس الجنس.

كما نصت إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1991 على عدد من الوسائل التي يمكن أن تتصدى الدول الأطراف من خلالها لمظاهر التمييز ضد المرأة، وعلى رأسها: إزالة الأحكام التمييزية من قوانينها، وسن التشريعات التي تحظر التمييز وتعاقب عليه، مع إلزام الدول الأطراف بسن القوانين أو إتخاذ التدابير المناسبة الأخرى لكفالة تنمية المرأة والنهوض بها بصورة كاملة كي تمارس حقوق الإنسان على أساس المساواة مع الرجل، وكذلك إتخاذ التدابير المناسبة لتغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية التي تعزز التمييز ضد المرأة **(الإتفاقية، 1991، المواد 2، 3، 5)**.

إن هذه الصكوك الدولية وغيرها تنص على عديد من الحقوق بشأن المساواة بين الجنسين، وكذلك الحريات التي يتوجب أن تطبق على أساس مبدأ المساواة بصرف النظر عن مختلف الأسس، وبضمنها الجنس. وللمرأة الحق، وعلى قدم المساواة مع الرجل، في التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا يجعل من هذه الصكوك الدولية أساساً قانونياً دولياً لتعزيز مكانة المرأة في المجتمع، الأمر الذي يستدعي من الدول الأطراف تعديل قوانينها الوطنية بما يتلاءم مع التزاماتها الدولية النابعة منها.

أما على صعيد القانون الوطني، فمن الملاحظ أن الدساتير توفر في الغالب إطاراً قانونياً أساسياً من شأنه تعزيز مكانة المرأة في المجتمع من خلال تضمنه عديداً من النصوص المتعلقة بحقوقها وحرياتها وضماناتها، فدستور جمهورية العراق لعام 2005 دعا في ديباجته إلى (الاهتمام بالمرأة وحقوقها)، ونص في مواده على المساواة بين العراقيين بناءً على عدة أسس، وبضمنها الجنس (المادة 14)، وكفل لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية، وفي تكافؤ الفرص وفي الخصوصية (المواد 15-17)، ومنح المرأة حق التمتع بالجنسية العراقية، كما منح هذا الحق لأبنائها أيضاً، وعلى قدم المساواة مع أبناء الرجل (المادة 18)، ولها كذلك حق المشاركة في الحياة السياسية (المادة 20)، والحق في العمل (المادة 22)، والحق في التملك (المادة 23/ أ). كما كفل الدستور حقوق المرأة في نطاق الأسرة، ولاسيما ما يتعلق بالأمومة، ودعا إلى رعايتها في مرحلتي العجز والشيخوخة، وحظر ممارسة كل أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة والمجتمع (المادة 29)، ونص على الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين كافة ومقومات العيش الكريم، وبخاصة للطفل والمرأة (المادة 30)، وكذلك ضمن لها: الحق في الرعاية الصحية (المادة 31)، والحق في بيئة سليمة (المادة 32)، والحق في التعليم المجاني (المادة 33)، والحق في الرياضة (المادة 34). كما نص على أن حرية الإنسان وكرامته مصونة، وعلى عدم التعرض للتوقيف أو التحقيق الا بناء على قرار قضائي، وعلى حظر جميع أشكال التعذيب الجسدي والنفسي والمعاملة غير الإنسانية، وكفالة الحماية من الإكراه الفكري والسياسي والديني، وحظر الاتجار بالنساء والأطفال، والاتجار بالجنس (المادة 37)، وحرية التعبير والاجتماع والتظاهر السلمي (المادة 38)، وحرية تأسيس الجمعيات والأحزاب والانضمام إليها وحظر الإجبار على ذلك (المادة 39)، وحرية الإتصالات والمراسلات على اختلافها (المادة 40)، فضلاً عن حرية الفكر والضمير والعقيدة (المادة 42).

و يلاحظ أن الدستور العراقي لعام 2005 كفل نوعين من الحقوق والحريات للمرأة، النوع الأول أدرج في نطاق الحماية الدستورية العامة للمركز القانوني للمواطنين، والنوع الثاني تضمنته الحماية الدستورية الخاصة، التي إختص بها المرأة بصفة خاصة، مما يشير إلى عنايته بتوفير هذه الحماية للمرأة تحديداً. واستكمالاً للضمانات الدستورية المتقدمة، نصت المادة (13 / ثانياً) من الدستور على عدم جواز سن أي قانون يتعارض مع أحكامه، ففي هذا النص الدستوري ضمانة أخرى للحقوق والحريات التي يتمتع بها المواطنون العراقيون بصفة عامة، والمرأة بصفة خاصة.

فضلاً عن هذا يمكن أن تسهم القوانين الوطنية على اختلافها في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع، ومنها على وجه الخصوص: قوانين الأحوال الشخصية، والعمل، والعقوبات، والمدني، والصحة، وغيرها. الا أن جلّ هذه القوانين تتطلب مراجعة من طرف المشرع الوطني، وربما تحديثاً، كونها لم تعد تواكب التطورات الاجتماعية الطارئة، وبشكل متسارع، في العقود الأخيرة، ولاسيما المتعلقة منها بتنامي دور المرأة في المجتمع، مما يجعلها معيقاً لتمكين المرأة في نطاق التنمية المستدامة، كما أنها قد لا تتوافق مع مبادئ الصكوك الدولية بهذا الخصوص، ومن ثم مع الالتزامات الدولية النابعة منها. إضافة إلى أن الواقع الدولي المعاصر، وما يطرحه من برامج عالمية، سواءً في مجال التنمية المستدامة، أم فيما يتعلق بتجسيد أهدافها المختلفة، يفترضان العمل على سن

قوانين جديدة من أجل توفير حماية قانونية للمرأة في الجوانب المعاصرة، التي لا تنظمها في الغالب القوانين القديمة، أو لتعزيز الحماية القانونية الواردة في القوانين النافذة.

المطلب الثاني

الحماية الجزائية للمرأة في قانون العقوبات العراقي لعام 1969

تُعرف الحماية القانونية بأنها "منع الأشخاص من الاعتداء على حقوق بعضهم البعض بموجب أحكام قواعد قانونية" **(سرور، 1972، ص18)**. أما الحماية الجزائية، التي تعد إحدى صورها، فهي تعني "إضفاء الحماية التشريعية للمصالح التي يتوخاها الشارع ويعبر عنها بالجزاء الجنائي أو العقوبة" **(السعدوني، 2017، ص 24، حافظ، 1998، ص 111)**، كما تعرف بأنها "إحتياط يرتكز على وقاية شخص أو مال ضد المخاطر، وضمان سلامته، وذلك بواسطة وسائل قانونية أو مادية، وهذا الإحتياط يتوافق مع من يحميه أو ما يحميه" **(العادلي، 2003، ص 6)**.

وتعد الحماية الجزائية، فضلاً عن كونها إحدى صور الحماية القانونية، أهم هذه الصور وأخطرها تأثيراً في كيان الإنسان، ووسيلة ذلك القانون الجنائي الذي تنفرد قواعده ونصوصه تارة بتحقيق تلك الحماية، وقد يشترك معها في ذلك فرع آخر من فروع القانون تارة أخرى **(إبراهيم، 2012، ص 19)**. كما وتتصف الحماية الجزائية بكونها الأكثر فاعلية في نطاق وسائل الحماية لأن ذلك يرتبط بأن القانون الجنائي يمثل أداة المجتمع الرادعة وأكثرها فاعلية في توفير الحماية **(السليني، 2011-2012، ص 1)**.

وتجسيداً لذلك وفر قانون العقوبات العراقي رقم (111) لعام 1969 الحماية القانونية للمرأة في نطاق الحماية الجزائية العامة، من خلال العقاب عن الجرائم الواقعة عليها بوصفها محلاً للحماية القانونية التي يشمل بها أفراد المجتمع بصورة عامة. كما أنه فضلاً عن ذلك كفل الحماية الجزائية الخاصة للمرأة على وجه الخصوص في عدد من أحكامه، التي سنستعرضها استناداً إلى تتابعها فيه، وعلى الوجه الآتي:

أولاً: كفل القانون في نطاق (الجرائم التي تمس الأسرة) في المواد (376-380) منه الحماية الجزائية للمرأة من خلال العقاب عن نوعين من الجرائم هما: إبرام عقد زواج باطل، وزنا الزوجية، إذ عاقبت المادة (376) منه عن "عقد زواج مع العلم ببطلانه لأي سبب من الأسباب، شرعاً أو قانوناً، وكذلك من تولى إجراء هذا العقد مع العلم بسبب بطلان الزواج"، كما شددت هذه المادة عقوبة الزوج الذي قام سبب البطلان في حقه وأخفاه على الزوجة أو دخل بها بناءً على العقد الباطل. وكرست المادة (377) من القانون لعقاب الزوجة الزانية ومن زنا بها، مع اشتراط علمه بقيام الزوجية (الفقرة 1)، وعاقبت المادة نفسها، في فقرتها الثانية الزوج عن الجريمة نفسها مع اشتراط ارتكابها في منزل الزوجية.

وإختصت المادة (378) من القانون ببيان شروط تحريك الدعوى الجزائية في هذه الجريمة، إذ لا تحرك الدعوى فيها الا بناءً على شكوى من الزوج الآخر، في حين لا تقبل الشكوى فيها بعد انقضاء ثلاثة أشهر على إتصال علم الشاكي بالجريمة، أو رضاه باستئناف الحياة الزوجية على الرغم من إتصال علمه بالجريمة، أو إذا ثبت أن الزنا تم برضاه (الفقرة 1). كما بيّنت الفقرة الثانية من هذه المادة مفهوم (الزوج)، وهي الصفة التي يتوجب أن يتمتع بها الشاكي وقت ارتكاب الجريمة، ولو زالت عنه بعد ذلك، وقضت بالتمتع بالحق في تحريك دعوى الزنا ضد زوجته إلى انتهاء أربعة أشهر من طلاقها.

وكُرست المادة (379) من القانون لتوضيح دواعي إنقضاء دعوى الزنا وإسقاط الحق المدني بربطهما بـ (وفاة الزوج الشاكي أو تنازله عن محاكمة الزوج الزاني أو رضاه بالعودة إلى معاشرته) على أن يكون ذلك قبل صدور حكم نهائي في الدعوى. كما ويعد التنازل عن محاكمة الزوجة الزانية تنازلاً في الوقت عينه عن محاكمة من زنا بها (الفقرة 1)، كما وأجازت فقرتها الثانية للزوج أن يمنع السير في تنفيذ الحكم الصادر على زوجه. وفي حالة وفاة الشاكي يجوز لكل من أولاده من الزوج المشكو أو الوصي عليهم أن يمنع السير في تنفيذ الحكم.

ونصت المادة (380) من القانون على عقاب كل زوج حرض زوجته على الزنا، فزنت بناءً على هذا التحريض. وتشكل هذه المادة العقابية إحدى الضمانات القانونية لحماية المرأة المتزوجة من الاستغلال الجنسي الذي يمكن أن تتعرض له من طرف زوجها.

وفضلاً عن الملاحظات التي سترد لاحقاً بخصوص هذه المواد العقابية، فأن مما لا يحسب للمشرع العراقي أنه أدرج في نطاقها عدداً من القواعد الإجرائية الجزائية، التي كان من الأصوب أن يكون محلها قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم (23) لعام 1971، وهو ما يلاحظ أيضاً في عدد آخر من مواد قانون العقوبات، وبضمنها المواد الخاصة بالحماية الجزائية للمرأة. **(عيسى، 2005)**.

ثانياً: تضمنت (الجرائم المتعلقة بالبنوة ورعاية القاصر وتعريض الأطفال والعجزة للخطر وهجر العائلة) المدرجة في المواد (381-385) من القانون جريمتين بخصوص الحماية الجزائية للمرأة، إحداهما تتعلق بالامتناع عن أداء النفقة للزوج وفق ما يقرره القانون، مع القدرة على ذلك خلال الشهر التالي لإخباره بالتنفيذ (المادة 384). كما نصت المادة نفسها على عدم تحريك الدعوى الا بناءً على شكوى من صاحب الشأن (الزوج) أو الإدعاء العام، وعلى انقضاء الدعوى بتنازل الشاكي عنها أو بأداء المشكو ما تجمد بذمته، وفي حالة حصول التنازل أو الأداء بعد صدور الحكم في الدعوى يوقف تنفيذ العقوبة. وهذه القواعد الإجرائية الجزائية تسجل عليها الملاحظة السابقة عينها بخصوص أنها لا تدخل في نطاق وظيفة قانون العقوبات المعني بالتجريم والعقاب لا غير، فقانون العقوبات هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم حق الدولة في العقاب على الأفعال التي تنال من المصالح الجوهرية الجديرة بالحماية القانونية، وهي قواعد معينة وضِعت لسلوك الأفراد، بحيث يترتب على أي مخالفة لهذه القواعد جزاءً قانونياً، يتمثل في العقوبة. ولذلك يتضمن قانون العقوبات القواعد التي تأمر وتنهي، والأثر القانوني المترتب على مخالفة هذه القواعد. بمعنى أن قانون العقوبات يتضمن الأفعال التي تعدّ جرائم، وكذلك العقوبات المقررة لها كأثر قانوني لارتكاب هذه الجرائم. ويعدّ كل من هذين الشقين مكملاً للآخر، فلا جريمة بلا عقوبة، ولاعقوبة بغير جريمة **(حسني، 1989، ص 2 ، سرور، 1981، ص 95)**.

أما الجريمة الثانية في نطاق الجرائم المدروسة فهي مواقعة المحارم أو اللواط بهم، وقد إختص بها المشرع المرأة على وجه الخصوص، فعلى وفق المادة (385) من القانون يعاقب كل من واقع إحدى محارمه أو لاط بها، واشترط القانون أن يكون ذلك برضاها وبإتمامها الثامنة عشرة من عمرها. كما عدّ القانون حمل المجنى عليها أو إزالة بكارتها أو إصابتها بمرض تناسلي نتيجة الفعل أو إذا كان الجاني من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن له سلطة عليها ظرفاً مشدداً للمسؤولية الجزائية. كما قضت هذه المادة (مع تحفظنا مجدداً على إدراج هذا النص الإجرائي الجزائي في قانون العقوبات) بعدم جواز تحريك الدعوى الجزائية أو إتخاذ أي إجراء فيه الا بناءً على شكوى من المجنى عليها نفسها، أو من أصولها أو فروعها أو إخوتها او أخواتها.

ثالثاً: ما يحسب للمشرع العراقي أنه في نطاق (الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة) التي عاقب عنها قانون العقوبات في المواد (393-404) أولى عناية خاصة وكبيرة للحماية الجزائية للمرأة، فعلى وفق المادة (393) من قانون العقوبات عاقب عن جريمتي اغتصاب أنثى أو اللواط بها (الفقرة 1)، كما وشدد المسؤولية الجزائية عنهما في حالة عدم بلوغ المجنى عليها ثماني عشرة سنة كاملة، أو إذا كان الجاني من أقارب المجنى عليها إلى الدرجة الثالثة أو كان من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن له سلطة عليها أو كان خادماً عندها أو عند أحد ممن ذكروا، أو كان من الموظفين أو المكلفين بخدمة عامة أو من رجال الدين أو الأطباء واستغل مركزه أو مهنته أو الثقة به، أو إذا ساهم في الجريمة شخصان أو أكثر تعاونوا في التغلب على مقاومة المجنى عليها أو تعاقبوا على ارتكاب الفعل، أو إذا أصيبت المجنى عليها بمرض تناسلي أو حملت أو زالت بكارتها نتيجة الفعل (الفقرة 2)، أو إذا أفضى الفعل إلى موت المجنى عليها (الفقرة 3).

الا أن مما لا يحسب للمشرع العراقي عقابه في المادة (393) من القانون، عن جريمتين مختلفتين في مادة عقابية واحدة، هما (الاغتصاب واللواط)، مما يجعله عرضة للانتقاد عن ذلك **(محمود، 2019، ص 74)**..

كما عاقبت المادة (394) من القانون عن مواقعة أنثى في غير حالة الزواج أو اللواط بها برضاها، إذا كان من وقعت عليها الجريمة قد أتمت الخامسة عشرة من عمرها ولم تتم الثامنة عشرة سنة. وتشدد العقوبة إذا كانت المجنى عليها دون الخامسة عشرة سنة كاملة من العمر، مع تشديد العقوبة كذلك في حالة توافر الظروف المشددة الواردة في الفقرة (2) من المادة (393) من القانون.

وقضت المادة (396) من القانون بالعقاب عن الاعتداء بالقوة أو التهديد أو بالحيلة أو بأي وجه آخر من أوجه عدم الرضا على عرض شخص، ذكراً أو أنثى، أو الشروع في ذلك (الفقرة 1)، ونصت الفقرة الثانية منها بتشديد العقاب إذا كان المجنى عليه لم يبلغ من العمر ثماني عشرة سنة أو كان الجاني ممن ورد ذكره في الفقرة (2) من المادة (393) من القانون. ومما يحسب للمشرع العراقي فيما يتعلق بهذه المادة العقابية توضيحه فيها لصور (عدم الرضا) ، وهو ما أغفله في المادة (393) من القانون التي سبقتها، الا أن مما لا يحسب له أن الاعتداء على عرض شخص (ذكر) في هذه المادة قد يكون تكراراً للعقاب عن جريمة اللواط، التي ورد ذكرها في المادة (393) من القانون، كونها تعد مصطلحاً مرادفاً لجريمة هتك العرض **(نجم، 1999، ص 188)**، أو تشكل على الأقل أبرز جرائم الاعتداء على العرض.

وعاقبت المادة (397) من القانون عن الجريمة ذاتها في حالة الاعتداء بغير قوة أو تهديد أو حيلة على عرض أنثى لم تتم الثامنة عشرة من عمرها، مع تشديد العقاب أيضاً في حالة كون الجاني أحد مما ذكرته الفقرة (2) من المادة (393) من القانون. الا أن الملاحظ أن الأساليب التي يلجأ إليها الجاني تشير إلى تحقق الرضاء من طرف المجنى عليها بالفعل الجنسي المرتكب معه،

ولكن عدم بلوغها بعد سن الثامنة عشرة من عمرها هو ما يستوجب عقاب الجاني، ذلك أن رضاء المجنى عليها، التي لم تتم الثامنة عشرة من عمرها، لا يعتد به في هذه الحالة **(محمود، مصدر سابق، ص 71)**، ومن ثم فأن هذا لربما يكرر ما ورد في المادة (393) فقرة (2-أ) من القانون الخاصة باللواط بأنثى لم تبلغ بعد سن الثامنة عشرة من دون رضاها.

وعاقبت المادة (399) من القانون عن جريمة (التحريض على الفسق والفجور) كل من حرض ذكراً أو أنثى لم يبلغا ثمانية عشرة سنة كاملة على الفجور أو إتخاذ الفسق حرفة أو سهل لهما سبيل ذلك. وشددت المادة العقابية نفسها العقاب إذا كان الجاني ممن ورد ذكرهم في الفقرة (2/ ب) من المادة (393) من القانون، أو كان الفعل بقصد الربح أو تقاضي أجر عليه.

وهذا النص كان يتوجب أن ينقل إلى قانون مكافحة البغاء العراقي رقم (8) لعام 1988، أو على العكس من ذلك، نقل المواد العقابية الواردة في هذا القانون الخاص إلى قانون العقوبات العراقي رقم (111) لعام 1969، وهو ما نؤيده.

وقضت المادة (400) من القانون بالعقاب عن (الفعل الفاضح المخل بالحياء)إذا ارتكب الجاني مع ذكر أو أنثى فعلاً مخلاً بالحياء بغير رضاه أو رضاها، كما وشددت المادة (401) من القانون المسؤولية الجزائية عن الجريمة نفسها في حالة إتيان الفعل المخل بالحياء علانية.

وعاقبت المادة (402) من القانون من طلب أمور مخالفة للآداب من آخر، ذكراً كان أو أنثى، أو تعرض لأنثى في محل عام بأقوال أو أفعال أو إشارات على وجه يخدش حياءها (الفقرة 1). وشدد القانون المسؤولية الجزائية للجاني في حالة العود إلى ارتكاب نفس نوع الجريمة خلال سنة من تأريخ الحكم عليه (الفقرة2).

ومما يحسب للمشرع العراقي في عقابه عن الجرائم المتعلقة بالتحريض على الفسق والفجور وكذلك الفعل الفاضح المخل بالحياء أنه، فضلاً عن تصديه للاعتداءات التي تشكل انتهاكاً للآداب وقواعد الأخلاق، فأنه في الوقت نفسه أولى عناية خاصة بالمرأة من خلال النص على أن المجنى عليه في هذه الجرائم يمكن أن يكون ذكراً أو أنثى على حد سواء.

رابعاً: إختص المشرع العراقي في (الجرائم الماسة بحياة الإنسان وسلامة بدنه) في المواد (405-420) من القانون المرأة بالحماية الجزائية، وأن لم ينص على ذلك بنص صريح، ففي الفقرة (1/ د) من المادة (406) من القانون شدد المسؤولية الجزائية عن جريمة القتل العمدي في حالة وقوعها على (أصول القاتل)، ومفهوم (الأصول) في هذا النص العقابي ينطبق على أصول الجاني الذكور والإناث على حد سواء. كما يمكن أن يتحقق التشديد، جنباً إلى جنب هذا الظرف المشدد، في حالة توافر ظرف أو أكثر من الظروف المشددة الأخرى الواردة في المادة نفسها.

وبخلاف المادة (406) من القانون التي عاقبت عن القتل العمدي المشدد، عاقبت المادة (407) منه عن القتل العمد المخفف، وإختصت بالتخفيف عن جريمة القتل العمدي (المرأة) على وجه التحديد، إذ عاقبت (الأم التي تقتل طفلها حديث العهد بالولادة إتقاءً للعار إذا كانت قد حملت به سفاحاً)، وذلك مراعاة لوضعها الاجتماعي وحالتها النفسية، فضلاً عما يرتب على ارتكابها لهذه الجريمة من آثار لاحقة عليها على صعيد المستقبل.

خامساً: من ضمن الجرائم التي عاقب عليها القانون في نطاق جرائم (الضرب المفضي إلى الموت والقتل الخطأ) في المواد (410-411)، وجرائم (الجرح والإيذاء العمد) في المواد (412-416)، عاقبت المادة (410) منه عن جريمة (الضرب المفضي إلى الموت)، التي تتحقق بالاعتداء عمداً على آخر بالضرب أو بالجرح أو بالعنف أو بإعطاء مادة ضارة أو بارتكاب أي فعل آخر

مخالف للقانون، ولم يقصد من ذلك قتله، ولكنه أفضى إلى موته. وقضت هذه المادة بتشديد عقوبة الجاني في حالة توافر أحد الظروف المشددة المدرجة في المادة (406) من القانون، التي سبقت الإشارة إليها آنفاً، وهذا ما ينطبق على (أصول الجاني)، مع إمكانية التزام التشديد أكثر في حالة إقتران هذا الظرف بظروف مشددة أخرى.

وعاقبت المادة (412) من القانون عن الاعتداء العمدي نفسه إذا كان بقصد إحداث عاهة مستديمة للمجنى عليه (الفقرة 1)، في حين خففت فقرتها الثانية العقاب إذا نشأت هذه العاهة دون أن يقصد الجاني إحداثها. كما عاقبت المادة (413) من القانون عن الاعتداء العمدي ذاته إذا تسبب في أذى أو مرض (الفقرة 1)، وشُددت العقوبة في حالة كسر عظم، أو أذى أو مرض أعجز المجنى عليه من القيام بأشغاله المعتادة مدة لا تزيد على عشرين يوماً (الفقرة 2)، وحددت عقوبة أشد في حالة إحداث الإيذاء باستعمال سلاح ناري أو آلة معدة لغرض الإيذاء أو مادة محرقة أو آكلة أو ضارة (الفقرة 3).

وقضت المادة (414) من القانون بتشديد العقاب عن الجريمتين في المادتين (412) و (413) منه في حالة توافر عدد من الظروف المشددة، ومنها كون المجنى عليه من (أصول الجاني)، ما ينطبق أيضاً على الأصول الإناث، مع إمكانية إقتران هذا الظرف المشدد بالظروف المشددة الأخرى المدرجة إلى جانبه في المادة العقابية نفسها.

سادساً: في نطاق جرائم (الإجهاض) في المواد (417-419) من القانون عاقبت المادة (418) منه عن إجهاض المرأة عمداً بدون رضاها (الفقرة 1)، وشددت العقوبة في حالة إفضاء الإجهاض أو الوسيلة المستعملة في إحداثه ، ولو لم يتم الإجهاض، إلى موت المجنى عليها (الفقرة 2). وإذا كان الجاني طبيباً أو صيدلياً أو كيميائياً أو قابلة أو أحد معاونيهم عدّ ذلك ظرفاً مشدداً (الفقرة 3).

وعاقبت المادة (419) من القانون عن الاعتداء على إمرأة حبلى مع علم الجاني بحملها بالضرب أو بالجرح أو بالعنف أو بإعطاء مادة ضارة أو بارتكاب أي فعل آخر مخالف للقانون دون أن يقصد إجهاضها، وتسبب ذلك في إجهاضها.

سابعاً: في نطاق جرائم (القبض على الأشخاص وخطفهم وحجزهم) في المواد (421-427) من القانون يعاقب في المادة (422) منه من خطف بنفسه أو بواسطة غيره بغير إكراه أو حيلة شخصاً آخر، ونصت هذه المادة العقابية على تحديد عقوبة أشد في حالة كون المجنى عليه (أنثى). واعتمد المشرع العراقي الصياغة التشريعية ذاتها في تشديده العقوبة على وفق المادة العقابية نفسها في حالة ارتكاب الفعل بطريق الإكراه أو الحيلة أو عند توافر الظروف المشددة الواردة في المادة (421) من القانون، التي تتمثل في (حصول الفعل من شخص تزيا بدون حق بزي مستخدمي الحكومة أو حمل علامة رسمية مميزة لهم أو إتصف بصفة عامة كاذبة أو أبرز أمراً مزوراً بالقبض أو الحجز أو الحبس مدعياً صدوره من سلطة مختصة، أو إذا صحب الفعل تهديد بالقتل أو تعذيب بدني أو نفسي، أو إذا وقع الفعل من شخصين أو أكثر أو من شخص يحمل سلاحاً ظاهراً، أو إذا زادت مدة القبض أو الحجز أو الحرمان من الحرية على خمسة عشر يوماً، أو إذا كان الغرض من الفعل الكسب أو الاعتداء على عرض المجنى عليه أو الانتقام منه أو من غيره، أو إذا وقع الفعل على موظف أو مكلف بخدمة عامة أثناء تأدية وظيفته أو خدمته أو بسبب ذلك).

وعاقبت المادة (423) من القانون من خطف بنفسه أو بواسطة غيره بطريق الإكراه أو الحيلة أنثى أتمت الثامنة عشرة من العمر، وشددت هذه المادة العقابية العقوبة إذا صحب الخطف وقاع المجنى عليها أو الشروع فيه.

كما شددت المسؤولية الجزائية في حالتي إفضاء الإكراه المبين في المادتين (422) و (423) من القانون، أو التعذيب المبين في المادة (421) منه إلى موت المجنى عليها. وعاقبت المادة (425) من القانون كل من أعار محلاً للحبس أو الحجز غير الجائزين قانوناً مع علمه بذلك.

وبهذا الخصوص يلاحظ أن المادتين (426) فقرة (2)، و (427) من القانون تضمنتا عدداً من القواعد ذات الطبيعة الإجرائية الجزائية التي نوصي بنقلها إلى قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم (23) لعام 1971.

وخلاصة يتبين أن المشرع العراقي أولى المرأة في أحكام قانون العقوبات العراقي رقم (111) لعام 1969 حماية جزائية خاصة، فضلاً عن شمولها استناداً إلى مبدأ المساواة بين الجنسين بالحماية الجزائية العامة، وهذا يؤكد حرصه على ضمان حقوق المرأة وحرياتها التي كفلها دستور جمهورية العراق لعام 2005.

المطلب الثالث

الموقف من الحماية الجزائية للمرأة وتعزيزها

يعدّ العراق من أوائل الدول التي إنضمت إلى منظمة الأمم المتحدة، التي أكد ميثاقها في المادة الأولى منه على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً، وضمان ذلك من دون أي تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، وأكد على كرامة الفرد والمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق **(الميثاق، 1945)**. كما نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 في المادتين الأولى والثانية على عدم التمييز، وعلى أن جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة فيه دون أي تمييز، بما في ذلك، التمييز القائم على أساس الجنس، كما أكدت المادة السابعة منه على أن الناس سواء أمام القانون، ويتمتعون بحماية القانون دون أي تمييز **(الإعلان، 1948)**.

وألزمت الفقرة (ي) من المادة الثانية من إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1979 الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الدول الأطراف فيها بأن تنتهج بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة، ومن ذلك إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية وتشريعاتها، وكفالة تحقيقه عملياً من خلال التشريع والوسائل المناسبة الأخرى، وبضمنها خاصة (إلغاء جميع الأحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزاً ضد المرأة) **(الإتفاقية، 1979)**.

وعلى الرغم من مرور أكثر من أربعين عاماً على إقرار هذه الإتفاقية (1979/12/18)، الا أن الملاحظ أن قانون العقوبات العراقي رقم (111) لعام 1969 لم تطرأ عليه التعديلات اللازمة الكفيلة بتجسيد مبدأ المساواة بين الجنسين بصورة كاملة، بل فضلاً عن ذلك يوجد عدد من النصوص العقابية التي تمثل تفاوتاً على أساس الجنس في المساءلة الجزائية عن جرائم، ومنها ما يتعلق بجريمة الزنا في المواد (377-379)، أو إعفاء الرجل الجاني من المسؤولية الجزائية أو تخفيفها في جرائم الاغتصاب والخطف في حالات الزواج من المجنى عليها في المواد (393، 398، 423، 427).

وإلى جانب ذلك مازال قانون العقوبات العراقي لعام 1969 يحتوي على نصوص تكرس مبدأ التمييز بين الجنسين، ومن ذلك بصورة خاصة المادة (41) منه التي نصت في فقرتها الأولى على (تأديب الزوج زوجته)، بوصفه لا يعد جريمة، وبجعله من (أسباب الإباحة) وكونه استعمالاً لحق مقرر بمقتضى القانون.

وارتباطاً بهذه المسألة يلاحظ أن القانون نفسه يعاقب عن جرائم الضرب العمد بكل صرامة وعن مختلف صوره، بما في ذلك الإيذاء الذي لا يترك أثراً بجسم المجنى عليه (المادة 415)، كما يشدد المسؤولية الجزائية عنه في بعض الحالات، ومن ذلك في حالة ارتكابه تجاه الأصول (المادة 414)، هذا علماً أن المادة الأولى من إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة لعام 1993 قد عدّت ذلك عنفاً أسرياً، إذ عرفته بأنه "أي عمل من أعمال العنف القائم على نوع الجنس يترتب عليه أو من المحتمل أن يترتب عليه أذى بدني أو جنسي أو نفسي أو معاناة المرأة، بما في ذلك التهديد بأعمال من هذا القبيل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواءً حدث في الحياة العامة أو الخاصة". وحددت المادة الثانية في فقرتها (1-أ) من الإعلان صور ذلك بأنها "أعمال العنف البدني والجنسي والنفسي التي تحدث في نطاق الأسرة، بما في ذلك الضرب واغتصاب الزوجة والإهانة" **(الإعلان، 1993)**.

ومن الملاحظ أيضاً أن المادة (41) من قانون العقوبات العراقي لعام 1969 قد نصت على تأديب الزوجة، وكذلك الأطفال الصغار، الا أن (الحق) في تأديب الصغار ينتهي ببلوغهم سن الرشد، في حين يستمر التأديب بالنسبة للمرأة مدى الحياة، وبصرف النظر عن موقعها الأسري والاجتماعي!

كما يكرس قانون العقوبات العراقي لعام 1969 في المادة (409) منه مبدأ التمييز بين الجنسين، كونها تتعلق بصورة أخرى، وأشد، من (تأديب) الزوجة، والتي تتمثل في (قتلها)، مع شريكها في حالة تلبسها بالزنا، أو وجودها في فراش واحد مع شريكها، أو في الاعتداء عليهما أو على أحدهما (كقاعدة الزوجة) اعتداءً يفضي إلى الموت أو إلى عاهة مستديمة. وفي مثل هذه الحالة يعاقب قانون العقوبات عن هذه الجريمة بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات (علماً أن الحد الأدنى لهذه العقوبة هو ثلاثة أشهر!). كما أن (التأديب) المذكور في هذه الحالة يشمل القريبات المحرمات للجاني أيضاً، بل ومنح هذا الحق (حق اقتراف هذه الجريمة) لأي من محارم المجنى عليها أيضاً.

الجدير بالذكر، إن عقوبة قتل شخص واحد على وفق القانون نفسه هي الحبس المؤقت أو المؤبد أو الإعدام (المادتان 405، 406)، أما عقوبة قتل شخصين فعقوبتها مطلقة، وتتمثل في الإعدام، وتنحصر عقوبة الاعتداء المفضي إلى الموت أو إلى عاهة مستديمة في السجن مدة لا تزيد على خمسة عشرة سنة (المادتان 410، 412).

لذلك ففي حالة قتل الزوجة لزوجها مع شريكته في الزنا يتوجب على المحكمة تطبيق عقوبة الإعدام لقتل شخصين على وفق المادة (406) من قانون العقوبات نفسه! وحتى في حالة توافر ظرف مخفف للمسؤولية الجزائية، فأن هذه العقوبة يمكن أن تستبدل بعقوبة السجن المؤبد أو المؤقت أو الحبس الذي لا تقل مدته عن سنة (المادة 130).

إن هذه النصوص تتعارض مع إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979، ولاسيما المادة الثانية، الفقرة (ي)، التي دعت الدول الأطراف فيها إلى إلغاء جميع الأحكام الجزائية التي تشكل تمييزاً ضد المرأة.

فضلاً عن ذلك، إن هذه النصوص تتعارض مع أحكام دستور جمهورية العراق لعام 2005، الذي نص في المادة الثانية (أولاً-ج) على عدم جواز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة فيه، وهي تتعارض مع المادة (14) من الدستور التي نصت على أن (العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو

الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي)، وكذلك مع المادة (29) رابعاً منه التي أكدت على منع كافة أشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة!

وفضلاً عن عدم كفالة قانون العقوبات العراقي رقم (111) لعام 1969 لمبدأ المساواة بين الجنسين في نطاق الحماية الجنائية للأشخاص، فأن المشرع العراقي لا يعمل من خلال أحكامه على توفير الحماية الجزائية المتطلبة للمرأة فيما يتعلق بعدد من الجرائم التي ترتكب تجاهها، ومن ذلك ما يأتي:

أولاً: العنف الأسري: تعد هذه الجريمة واحدة من الجرائم الواسعة الانتشار التي ترتكب ضد المرأة على صعيد المجتمع العراقي، فالمرأة العراقية تتعرض إلى مختلف أشكال العنف، البدني والمعنوي والجنسي في نطاق الأسرة، مما يجعل الجاني بمنأى عن العقاب لأسباب اجتماعية وأسرية وشخصية، كما أن قانون العقوبات العراقي رقم (111) لعام 1969 جعل من العنف الممارس ضدها كما سبق ذكره من أسباب الإباحة، وبحجة التأديب، سواءً أتعلق بالزوجة أم الأطفال الصغار (المادة 41). الا أن ممارسة العنف ضد المرأة عامة يمكن أن تطال غيرها من الأناث في نطاق الأسرة، مثل، البنات، أو الأخوات أو الأمهات أو الجدات، أو غيرهن، كما أن العنف يمكن أن يتحقق من طرف الرجال والنساء على حد سواء في نطاق الأسرة، الأمر الذي يستدعي توفير الحماية الجنائية للنساء، وللضحايا الآخرين، أي النساء والرجال على حد سواء، كما أن قانون العقوبات يفترض أن يوفر الحماية الجزائية لجميع أفراد الأسرة استناداً إلى مبدأ المساواة، مع أهمية توفيرها للمرأة خاصة، في ظل ما تعانيه من تنوع أشكال العنف الممارس إزاءها حصراً.

وقد فعل المشرع في إقليم كردستان– العراق حسناً بإصداره قانون مناهضة العنف الأسري رقم (132) لعام 2011، وذلك من أجل حماية الأسرة وأفرادها داخل الإطار الأسري وكذلك بسبب استشراء مظاهر العنف الموجه ضد المرأة والأسرة وآثاره السلبية على المجتمع والأسرة والنظام العام وعلى تطور وتنمية المجتمع وبغية الحد من هذه المظاهر. وعلى الرغم من ايجابية خطوة المشرع الكوردستاني في إصداره لهذا القانون بوصفه قانوناً خاصاً يستهدف حماية أفراد الأسرة داخل إطار الأسرة ذاتها، ولكونه جاء متماشياً مع الإتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة، كما ونص على العقاب عن العديد من الجرائم الواقعة على المرأة، التي حدد أبرزها في: الإكراه في الزواج، زواج الشغار وتزويج الصغير، التزويج بدلاً من الدية، الطلاق بالإكراه، قطع صلة الأرحام، إكراه الزوج للزوجة على البغاء وامتهان الدعارة، إجبار أفراد الأسرة على ترك الوظيفة أو العمل رغماً عنهم، إجبار الأطفال على العمل والتسول وترك الدراسة، الانتحار أثر العنف الأسري، الإجهاض أثر العنف الأسري، ضرب أفراد الأسرة والأطفال بأية حجة، الإهانة والسب وشتم الأهل وإبداء النظرة الدونية تجاه الزوجة وايذائها وممارسة الضغط النفسي عليها، انتهاك حقوقها والمعاشرة الزوجية بالإكراه (المادة الثانية). ومما يحسب للمشرع الكردستاني أيضاً أنه عاقب، وبنص خاص (المادة 6)، عن ختان الإناث **(القانون، 2011)**.

الا أن القانون وعلى ما يبدو لم يكن موفقاً إلى حد كبير في تنظيم المواجهة التشريعية لجرائم العنف الأسري في الإقليم، إذ احتوى على عدد من السلبيات في معالجته لظاهرة العنف الأسري، كما إمتدت هذه السلبيات الى صياغته التشريعية، هذا فضلاً عن بروز عدد من الصعوبات التي ترافق تطبيقه في الواقع العملي، مما جعله موضع إنتقاد الباحثين **(المزوري، 2015، ص 306، 314، عزيز، 2013، ص 126، 103)**.

أما على الصعيد الفيدرالي فتجري منذ سنوات عدة، وحتى في الوقت الراهن، محاولات لاستصدار قانون لمواجهة العنف الأسري، الا أن مشروع هذا القانون لم يحظَ لحد الآن بالقبول من طرف مجلس النواب العراقي على الرغم من حملات المطالبة باستصداره، التي قامت بها منظمات المجتمع المدني العراقية، وخاصة منها المنظمات النسوية، فضلاً عن المنظمات الدولية لحقوق الإنسان **(العفو الدولية، 2017)**.

ونرى بهذا الخصوص أن العقاب عن العنف الأسري، يمكن أن يتحقق في مادة عقابية أو أكثر، ويجب أن يكون محله من حيث الأساس في نطاق قانون العقوبات، فهذا القانون هو المعني دون غيره من القوانين بالعقاب عن الجرائم، ولا نرى ضرورة لاستحداث قوانين عقابية صغيرة، لاسيما وأنها لا تطبق الا بالاستناد على أحكامه، العامة أو الخاصة.

ثانياً: ختان الإناث: يتمثل أحد أوجه القصور في قانون العقوبات العراقي رقم (111) لعام 1969 في عدم عقابه عن ختان الإناث، هذا على الرغم من انتشاره في جمهورية العراق، إذ أشار (التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020) إلى أنه "لا تزال ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث مستمرة في بعض البلدان العربية. وتشير التقديرات إلى أن 98 بالمائة من الفتيات والنساء بين عمر 15 و49 سنة في الصومال، و78 بالمائة في مصر تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية. وتسود هذه الممارسة أيضاً في جيبوتي والسودان والعراق وموريتانيا واليمن" **(التقرير العربي، مصدر سابق، ص 75)**.

وتمثل ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أحد أشكال التمييز ضد المرأة والفتاة. كما تنتهك هذه الممارسة حقهن في الصحة والأمن والسلامة البدنية، وحقهن في تجنب التعذيب والمعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة، وحقهن في الحياة إذ ما أدت هذه الممارسة إلى الوفاة. ومن هنا تسعى منظمة الأمم المتحدة الى الحد منها، والقضاء عليها بحلول عام 2030، إذ اعتمدت جمعيتها العامة في 20 ديسمبر 2012، القرار (A/RES/67/146)، من أجل (تكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث)، الذي أوضحت فيه أثر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في صحتهن الجنسية والإنجابية، ومدى ارتباط ذلك بتمكين المرأة، والحد من العنف الممارس ضدها، وإيفاء الدول بالتزاماتها النابعة من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ومن ثم دعت فيه الدول إلى إدانة جميع الممارسات الضارة التي تؤثر في المرأة والفتاة، وبخاصة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، سواء أُرتكبت هذه الممارسات داخل مؤسسة طبية أم خارجها، وعلى إتخاذ جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك سن التشريعات وإنفاذها، لحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وحماية النساء والفتيات من هذا الشكل من أشكال العنف، ووضع حد للإفلات من العقاب في هذا المجال **(القرار، 2012، ص 4-5)**.

ومن الملاحظ إن عدداً من الدول العربية كانت سباقة إلى إصدار قوانين تحظر ممارسة الختان إزاء النساء، ومنها جمهورية مصر العربية، إذ ينص قانونها العقابي رقم (58) لعام 1937 على مادتين عقابتين مكرستين لتجريم ختان الإناث، هما (المادة 242 مكرراً)، و (المادة 242 مكرراً/ أ)، كما عملت السودان على إصدار قانون خاص بذلك في يوليو 2020.

ثالثاً: الإبتزاز الألكتروني: غالباً ما تطالعنا وسائل الإعلام بقضايا تتعلق بالإبتزاز الألكتروني، وقد عاقب قانون العقوبات العراقي رقم (111) لعام 1969 عن جريمة (الإبتزاز) تحت عنوان آخر هو (التهديد) في المادة (430) منه، التي تعاقب "كل من هدد آخر بارتكاب جناية ضد نفسه أو ماله أو ضد نفس أو مال غيره أو بإسناد أمور مخدشة بالشرف أو إفشائها، وكان مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر أو بامتناع عن فعل أو مقصوداً به ذلك" (الفقرة 1)، وعلى وفق هذا النص العقابي غالباً ما تتحقق هذه الجريمة إزاء المجنى عليها (الأنثى)، لاسيما فيما يتعلق بـ (إسناد أمور مخدشة بالشرف أو إفشائها، وكان مصحوباً

بطلب أو بتكليف بأمر أو بامتناع عن فعل أو مقصوداً به ذلك)، إذ أن الجاني يعمل على إبتزاز المجنى عليها من خلال تهديدها بالكشف عن أمور شخصية أمكنه الإطلاع عليها، أو الحصول عليها بأية طريقة، أو كان على دراية بها، ومن ثم يهدد بالكشف عنها، مطالباً في الوقت نفسه بتسليمه مقابلاً مالياً **(عبدالعزيز، 2018، ص 35-36)**، مما يجعل هذه الجريمة واحدة من الجرائم الواقعة على الأشخاص والأموال في آن واحد، ولكن بالنظر للغاية منها، فهي تعدّ من الجرائم الواقعة على الأموال، مثلها مثل السرقة أو الاحتيال أو ما شابه. وفي ظل التطور التكنولوجي، باتت هذه الجريمة ترتكب عن طريق الوسائل الألكترونية، وقد عاقبت عنها القوانين المقارنة، مثل نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي رقم (79) لعام 2007 (المادة 3)، وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الإماراتي رقم (5) لعام 2012 (المادة 16)، كما عاقب عنها قانون منع اساءة استعمال أجهزة الاتصالات في إقليم كُردستان- العراق رقم (6) لسنة 2008 (المادة 2)، ونص عليها مشروع قانون جرائم المعلوماتية العراقي المطروح على مجلس النواب العراقي منذ عام 2007 (المادة 11)،.

ونظراً لخطورة هذه الجريمة، وبصفة خاصة على المرأة، وكذلك لأهمية تكامل الحماية الجزائية التي يتوجب أن يوفرها قانون العقوبات العراقي رقم (111) لعام 1969 للمرأة، نوصي، في الوقت الراهن، وحتى إصدار قانون جرائم المعلوماتية العراقي، الذي لعله يعاقب عن هذه الجريمة، بتعديل المادة (430) منه بتشديد العقاب عن التهديد المرتكب باستخدام الوسائل الألكترونية، مع تشديده أكثر في حالة وقوعه على المرأة.

وإلى جانب ما تقدم، من الملاحظ أن قانون العقوبات العراقي رقم (111) لعام 1969 يعاقب في المادة (417) عن جريمة (الإجهاض)، فعلى وفق فقرتها الأولى تعاقب كل إمرأة أجهضت نفسها عمداً بأية وسيلة كانت أو مكنت غيرها من ذلك برضاها". كما يعاقب بالعقوبة نفسها بموجب فقرتها الثانية "من أجهضها عمداً برضاها"، وتشدد عقوبته على وفق فقرتها الثالثة "إذا كان طبيباً أو صيدلياً أو كيميائياً أو قابلة أو أحد معاونيهم". وقضت فقرتها الرابعة بعدّ إجهاض المرأة نفسها إتقاءً للعار ظرفاً قضائياً مخففاً، إذا كانت قد حملت سفاحاً.

وعلى الرغم من الأسباب الموجبة التي يبتغي المشرع تحقيقها بالعقاب عن جريمة الإجهاض، ولاسيما الحفاظ على الطفولة، بحماية الجنين، الا أن الأسباب التي تدفع المرأة إلى التخلص من جنينها، لا ترتبط في أغلب الأحوال بـ (إتقاء العار) وحده، ولا تقتصر عليه، كما أن هذه المسألة قد تتصف بأبعادها الشخصية، ومن ثم فأن إتخاذ قرار الإجهاض يعود إلى المرأة نفسها، وليس أن يفرض المشرع إرادته عليها ويهددها بفرض العقاب عليها، الأمر الذي يدفعها عادة إلى إجهاض نفسها بصورة غير قانونية، وربما غير صحية، أو باللجوء إلى عون غير المتخصصين في ذلك، مما يؤدي في بعض الحالات إلى موتها. لذلك نرى ضرورة شطب هذا النص العقابي حفاظاً على سلامة المرأة في المرتبة الأولى، وتجسيداً لحقوقها الشخصية في المرتبة الثانية، فالمرأة التي تكون مجبرة على إجهاض نفسها تكون بحاجة إلى الرعاية الطبية، وليس تحميلها المسؤولية الجزائية. وفي الأحوال كافة كان يفترض أن يجيز القانون ممارسة الإجهاض حينما تستوجبه ضرورة المحافظة على صحة الأم أو إنقاذ حياة المرأة الحامل من الخطر.

فضلاً عن هذا، يلاحظ أن المشرع العراقي عمد إلى إصدار قوانين جزائية خاصة، منها ما يتضمن نصوصاً جزائية، تتعلق بالحماية الجزائية للمرأة، ونخص بالذكر منها، قانون مكافحة البغاء رقم (8) لعام 1988، فعلى وفق المادة الخامسة منه يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات "من استبقى ذكراً أو أنثى للبغاء أو اللواطة في محل ما بالخداع أو الإكراه والقوة والتهديد، وكان عمر المجنى عليه أو عليها أكثر من ثماني عشرة سنة" (الفقرة 1)، وشددت الفقرة (2) منها المسؤولية الجزائية في حالة عدم

بلوغهما هذه السن الى السجن لمدة خمس عشرة سنة **(القانون، 1988)**. كما أن عدداً آخر من القوانين، ومنها على سبيل المثال: قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (188) لعام 1959، وهو من القوانين غير الجزائية، يضطلع هو الآخر بالعقاب عن عدد من الجرائم التي تنتهك حقوق المرأة، ويوفر الحماية الجزائية للمرأة، وتتمثل هذه الجرائم تحديداً في: تعدد الزوجات، والإكراه على الزواج، والزواج خارج المحكمة **(القانون، المواد (3) فقرة (4-6)، 9، 10 فقرة (5))**، فمما يحسب للمشرع العراقي عقابه عن الانتهاكات المتعلقة بحقوق المرأة وحرياتها، الا أن اعتماده على القوانين الخاصة أو التكميلية، كما في القانونين المذكورين، قد يعطي تصوراً عن أن هذه الانتهاكات لحقوق المرأة لا تعد جرائم، كما هو الحال في قانون العقوبات، أو أنها تتصف بدرجة جرمية أقل، وهذا ربما يقلل من الطبيعة الردعية للنصوص الجزائية الواردة في هذه القوانين. لذلك يكون من المستحسن والأصوب النص على هذه الأحكام، وما يماثلها، ذات الصلة بالحماية الجزائية للمرأة، المدرجة في القوانين الأخرى، في قانون العقوبات العراقي رقم (111) لعام 1969 على وجه التحديد، وذلك من أجل توفير حماية جزائية أكبر وأفضل للمرأة.

وتأسيساً على ما تقدم، يمكن أن يلاحظ أن الحماية الجزائية للمرأة في نطاق قانون العقوبات العراقي رقم (111) لعام 1969 جاءت متفاوتة مقارنة بالحماية الجزائية للرجل، هذا فضلاً عن تضمنها انتهاكاً لحقوق المرأة وحرياتها، وإتصافها بالقصور في توفير الحماية الجزائية المتكاملة، ما يتطلب العمل على تطوير هذا القانون، باستبعاد هذه الثغرات والسلبيات، وبما يكفل تمكين المرأة وكفالة المساواة بين الجنسين على الصعيد الجنائي.

الخاتمة

توصلنا من خلال دراسة موضوع البحث إلى (الاستنتاجات والتوصيات) الآتية:

أولاً: الاستنتاجات: تتلخص أبرز الاستنتاجات فيما يأتي:

1) تعددت التعاريف الموضوعة لمفهوم التنمية المستدامة، وبالاستناد إليها يمكن تعريفها بأنها: "التنمية الشاملة القائمة على الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية، التي تراعي الإشباع المستدام للحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة، من دون الإضرار بالبيئة".
2) أكدت الصكوك الدولية على أهمية التنمية المستدامة، وعلى ضرورة تمكين المرأة على أساس تجسيد مبدأ المساواة بين الجنسين، وإحتلت مسألة تمكين المرأة موقع الصدارة ضمن أهداف التنمية المستدامة في برنامج عمل التنمية المستدامة للمرحلة (2016-2030).
3) يلعب القانون دوراً فاعلاً في نطاق التنمية المستدامة بصفة عامة، وفي تمكين المرأة بصفة خاصة، من خلال توفير الضمانات القانونية لتجسيد حقوق المواطنين وحرياتهم كافة استناداً إلى مبدأ المساواة بين الجنسين.
4) يعمل القانون الجنائي بهذا الخصوص على توفير الحماية الجزائية للمرأة. ويسهم تحقيق الحماية الجنائية بصورة فعلية، من حيث وجودها وكفايتها أولاً، وتطويرها المتواصل بما يواكب تطورات العصر، والسياسة الجنائية ثانياً، في تعزيز تمكين المرأة في نطاق التنمية المستدامة، وله الأثر البالغ في ذلك.
5) يبيّن تحليل أحكام قانون العقوبات العراقي لعام 1969 المتعلقة بالحماية الجزائية للمرأة أن هذه الحماية جاءت متفاوتة مقارنة بالحماية الجزائية للرجل، بل وفي بعض الأحيان، جاءت بخلاف الغاية المبتغاة منها، كونها شكلت انتهاكاً لحقوق المرأة وحرياتها، كما ويشوبها، في أحيان أخرى، القصور التشريعي، ما يستدعي إعادة النظر فيها بما

يحقق الحماية الجزائية المطلوبة والفعلية للمرأة، ويكفل حقوقها وحرياتها، ويعزز من دورها في التنمية المستدامة للمجتمع.

ثانياً: التوصيات: تنحصر التوصيات الرئيسة فيما يأتي:

1) نوصي بمنح المرأة في نطاق التنمية المستدامة في العراق دورها الذي يتلاءم مع مكانتها التي يتوجب أن تتبوأها في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية.
2) نوصي المشرع العراقي بإيلاء عناية أكبر لمسألة تعزيز تمكين المرأة في استراتجية التنمية المستدامة في العراق، من خلال إصدار القوانين الجديدة وتطوير القوانين النافذة ذات الصلة، بما يكفل حقوق المرأة وحرياتها المختلفة التي نص عليها دستور العراق لعام 2005.
3) نوصي المشرع العراقي بالعمل على مراجعة أحكام قانون العقوبات رقم (111) لعام 1969 فيما يتعلق بالاعتداءات الجرمية الواقعة على المرأة، واستبعاد ما يشوبه من سلبيات، وتطوير أحكامه المتعلقة بالحماية الجزائية للمرأة، صياغة ومضموناً.
4) نوصي المشرع العراقي باستكمال أوجه الحماية الجزائية للمرأة في قانون العقوبات رقم (111) لعام 1969، بتجريم الاعتداءات الجرمية التي لم ترد فيه، وضم ما جرمته القوانين العراقية الأخرى إليه، مع الأخذ بتجارب الدول الأخرى بهذا الخصوص.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب:

1) سرور، أحمد فتحي، (1972) ، أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة.
2) سرور، أحمد فتحي، (1981)، الوسيط في قانون العقوبات ، القسم العام، دار النهضة العربية ، القاهرة.
3) السعدوني، أحمد هادي ، (2017) الحماية الجنائية للأدوية الطبية، منشورات زين الحقوقية، بيروت.
4) فيانا ،ميلوفانيا، (1994)، التنمية المتواصلة، قراءة في السكان والاستهلاك والبيئة، الجمعية المصرية للنشر والمعرفة، القاهرة.
5) حافظ، مجدي محب، (1998) ، الحماية الجنائية لأسرار الدولة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
6) إبراهيم، محمد رشاد قطب، (2012)، الحماية الجنائية لحقوق المتهم وحريته، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
7) نجم، محمد صبحي، (1999) ، الجرائم الواقعة على الأشخاص، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
8) العادلي، محمود صالح، (2003) ، الحماية الجنائية لالتزام المحامي بالمحافظة على أسرار موكليه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
9) حسني، محمود نجيب، (1989)، شرح قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

1) السليني، عزمي، (2011-2012) ، الحماية الجنائية للأنثى، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.
2) محمود، سليمان كريم، (2019)، صفة المجنى عليه في الجرائم الواقعة على الأشخاص، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة السليمانية.

ثالثاً: البحوث العلمية:

1) عيسى، حسين عبدعلي، (2005)، الإتجاهات الرئيسة لتطوير التشريع العقابي العراقي، مجلة القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، كلية القانون السياسة، العدد (3).
2) المزوري، وعدي سليمان، (2015)، المواجهة التشريعية لجرائم العنف الأسري في إقليم كوردستان، العراق (دراسة تحليلية نقدية في ضوء القانون رقم 8 لسنة 2011) ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، العدد (4).
3) عزيز، سردار علي، (2013) ، قراءة نقدية لقانون مناهضة العنف الأسري لإقليم كردستان العراق المرقم 8 لسنة 2011، دراسات قانونية وسياسية، كلية القانون، جامعة السليمانية، العدد (1).
4) عبدالعزيز، داليا، (2018)، المسؤولية الجنائية عن جريمة الإبتزاز الألكتروني في النظام السعودي، دراسة مقارنة، مجلة جيل الأبحاث المعمقة، العدد (25).
5) وليم،راكزهاويت، (1990)، نحو عالم مستديم، مجلة العلوم، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، العدد (1).

رابعاً: القوانين:

1) دستور جمهورية العراق لعام 2005.
2) قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (188) لعام 1959.
3) قانون العقوبات العراقي رقم (111) لعام 1969.
4) قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم (23) لعام 1971.
5) قانون مكافحة البغاء العراقي رقم (8) لعام 1988.
6) قانون مناهضة العنف الأسري لإقليم كردستان رقم (8) لعام 2011.
7) قانون منع إساءة استعمال أجهزة الإتصالات في إقليم كُردستان – العراق رقم (6) لعام 2008.
8) قانون العقوبات المصري رقم (58) لعام 1939.
9) نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي رقم (79) لعام 2007 ، متاح على الرابط الألكتروني:
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/25df73d6-0f49-4dc5-b010-a9a700f2ec1d/1
10)قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الإماراتي رقم (5) لعام 2012، متاح على الرابط الألكتروني:
https://u.ae/ar-AE/resources/laws
11)(مشروع) قانون جرائم المعلوماتية العراقي، متاح على الرابط الألكتروني:
https://www.slideshare.net/hamzoz/arabic-version-law

خامساً: الوثائق الدولية:

1) ميثاق منظمة الأمم المتحدة لعام 1945.
2) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.
3) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، متاح على الرابط الألكتروني:
http://hrlibrary.umn.edu/arab/b003.html
4) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعام 1966، متاح على الرابط الألكتروني:

https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx

5) إعلان بشأن التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي، 1969/12/11، متاح على الرابط الألكتروني:
http://hrlibrary.umn.edu/arab/b067.html

6) إعلان الحق في التنمية، 1986/12/4، متاح على الرابط الألكتروني:
http://hrlibrary.umn.edu/arab/b075.html

7) إتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، متاح على الرابط الألكتروني:
https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CRC.aspx

8) إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1991، متاح على الرابط الألكتروني:
https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CEDAW.aspx

9) إعلان وبرنامج عمل فيينا، 25 يونيو 1993، متاح على الرابط الألكتروني:
https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/Vienna.aspx

10)) إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، 20 ديسمبر 1993، متاح على الرابط الألكتروني:
https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/ViolenceAgainstWomen.aspx

11)إعلان وبرنامج عمل مؤتمر بكين، 4-1995/9/15، متاح على الرابط الألكتروني:
http://hrlibrary.umn.edu/arabic/BeijingDeclPl.html

12)تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. من أجل الحرية والتضامن)، 2000/6/29.

13)قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (A/RES/67/146) في 2012/12/20، متاح على الرابط الألكتروني:
https://undocs.org/ar/A/RES/67/146

14)قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2015، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، متاح على الرابط الألكتروني:
Undocs.org/ar/RES/70/1

سادساً: التقارير:

1) التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات، العراق، وزارة التخطيط، قسم إحصاءات التنمية البشرية، 2018، ص 1، 3.

2) التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، متاح على الرابط الألكتروني:
https://asdr.unescwa.org/sdgs/pdf/ar/ASDR2020-Final-Online.pdf

3) تقرير منظمة العفو الدولية، تعليق على مشروع قانون العنف الأسري في العراق، ، 2017/3/19، متاح على الرابط الألكتروني:
https://www.hrw.org/ar/news/2017/03/19/301300

سابعاً: باللغة الإنكليزية:

1) World Commission on Environment and Development (1987), Our Common Future, Oxford University Press.

أثر الحصار المفروض على قطاع غزة في انتشار مشاريع الطاقة البديلة الطاقة الشمسية نموذجاً

د. كامل أحمد أبو ماضي

محاضر غير متفرغ في الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، غزة، فلسطين.

Kmady122@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إذا كان للحصار المفروض على قطاع غزة دور في انتشار مشاريع الطاقة الشمسية في القطاع، ما هدفت الدراسة كذلك إلى معرفة إذا كان لاستخدام الطاقة الشمسية دور في تخفيف أزمة الكهرباء في قطاع غزة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليل نظراً لمناسبة هذا المنهج لأهداف الدراسة، كما استخدم الباحث المقابلة كأداة لجمع البيانات. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه يوجد أثر للحصار المفروض على قطاع غزة في انتشار الطاقة الشمسية كما توصلت الدراسة إلى أنه يوجد دور للطاقة الشمسية في التخفيف من أزمة الكهرباء في قطاع غزة.

الكلمات المفتاحية: الحصار، الطاقة البديلة، الطاقة الشمسية، قطاع غزة.

The impact of the blockade imposed on the Gaza Strip on the spread of alternative energy projects
Solar energy as a model

Dr.. Kamel Ahmed Abu Madi
Part-time lecturer at the University College of Applied Sciences, Gaza, Palestine.

Abstract:
This study aimed to identify if the siege role which was imposed on Gaza Strip in solar energy project spread, it's role in reducing the electricity crises, the researcher used the analytical descriptive method which suites the objectives of the study, also the researcher used interview as a tool to collect the data of the study. The study concluded that there is a role of the siege imposed on the Gaza Strip in solar energy projects spread, and also in reducing the electricity crises.
Key words: Siege, Renewable energy, Solar energy, Gaza Strip.

مقدمة:

تزداد أهمية اطاقة في العالم يوماً بعد يوم نظراً لتعدد وزيادة مجالات استخدام الطاقة بالإضافة لزيادة حاجة الإنسان لها، لذلك أصبحت الطاقة تشكل عنصراً هاماً يترتب عليه الكثير من الأعمال، ومن المؤكد أنه لا يوجد تطوير بدون الطاقة، وكلما توسعت عملية التطوير كلما زادت الحاجة إلى الطاقة.

تقد كميات الطاقة التي ترسلها اشعة الشمس (1.6) مليا تيرا واط في الساعة (Twh)، وهو ما يعادل حاجة العالم من الطاقة سنوياً بعشرة آلاف ضعف (فيرلفينر وفيستفال، 2010: 7).

يعاني قطاع غزة من حصار منذ (2007)، ولا يزال مستمراً حتى اللحظة، ويعاني القطاع من أزمة في الكهرباء تلقي بظلالها على النواحي الحياتية كافة سواء كانت الاجتماعية أو الاقتصادية أو التعليمية، وتتأثر المؤسسات العاملة سلباً بهذه الأزمة.

وإن مناخ قطاع غزة كبقية مناخ منطقة الشرق الأوسط يتميز بسطوع الشمس لساعات طويلة في أيام السنة، مما يوفر فرصة مناسبة لاستغلال الطاقة الشمسية، والاستفادة منها في التخفيف من أزمة الكهرباء، مع العلم أن الطاقة الشمسية لن تكون بديلاً كاملاً عن الكهرباء.

ولأهمية الطاقة في حياة سكان قطاع غزة الذين وظفوا الطاقة الشمسية في تسخين المياه منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي، فإنه أصبح من الضروري أن تولي الجهات الحكومية وغير الحكومية اهتماماً بتشجيع استغلال الطاقة الشمسية في الحياة داخل قطاع غزة، وكانت هناك العديد من المبادرات في هذا الإطار.

أولا: مشكلة الدراسة:

تحتل الطاقة البديلة اليوم موقعاً متقدما في مصادر الطاقة، وبدأت مشكلة انحصار الوقود التقليدي تبدو مهددة مصادر الطاقة التقليدية.

و إن قطاع غزة تعرض لحصار منذ عام 2007م، وبدت مشكلة الكهرباء المتولدة من الوقود الاحفوري، والذي تم تقليص الكميات الواردة إلى قطاع غزة من قبل الاحتلال؛ مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي في قطاع غزة لساعات قد تصل (20)، وانعكس هذا على عمل كافة القطاعات التجارية والتعليمية والاقتصادية والصحية، بل إن المستشفيات كاد أن يتعطل عملها، وعملت الحكومة في قطاع غزة بنظام الطوارئ لتضمن بقاء مولدات الكهرباء تعمل.

وفي ظل هذه المشكلة بدأ البحث عن بدائل، وقدمت الكثير من المقترحات، وبدا توليد الكهرباء من خلال الطاقة الشمسية حلاً مقبولاً ويمكن أن نعمل به، وبدأت تنتشر اللوحات الشمسية على الأسطح بشكل ملحوظ منذ عام (2013)، ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة على النحو الآتي:

ما أثر الحصار المفروض على قطاع غزة في انتشار مشاريع الطاقة البديلة – الطاقة الشمسية نموذجاً؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من الكشف عن مدى انتشار الطاقة الشمسية في قطاع غزة ودورها في التخفيف من مشكلة انقطاع الكهرباء وأثر ذلك على الحياة العامة، ثم تشجيع صناع القرار على نشر توليد الطاقة الشمسية في قطاع غزة لتسد نوعاً من العجز الذي يواجهه قطاع غزة.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

عملت الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية:

1- معرفة إذا ما كان للحصار الاسرائيلي المفروض على قطاع غزة دور في انتشار مشاريع الطاقة الشمسية في القطاع.

2- كشف ما إذا كان لاستخدام الطاقة الشمسية دور في تخفيف أزمة الكهرباء في قطاع غزة.

رابعاً: حدود الدراسة:

يوجد العديد من الحدود للدراسة وهي على النحو التالي:

1- الحدود الموضوعية: انتشار استخدام الطاقة الشمسية.

2- الحدود الجغرافية: قطاع غزة.

3- الحدود الزمانية: من 2007 إلى 2020م.

خامساً: فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: كان للحصار المفروض على قطاع غزة أثر في انتشار مشاريع الطاقة الشمسية.

الفرضية الثانية: كان لاستخدام الطاقة الشمسية دور في تخفيف أزمة الكهرباء في قطاع غزة.

سادساً: الدراسات السابقة:

تم اجراء العديد من الدراسات حول الطاقة البديلة واستخدامها في الحياة العامة، كما تم اجراء العديد من الدراسات حول الطاقة الشمسية واستخدامها في قطاع غزة، وفيما يلي هذه الدراسات:

دراسة Nassar & Alsadi(2019):

هدفت الدراسة إلى الكشف عن المناطق التي توجد بها طاقة شمسية متوقعة وبشكل معقول معتمدة في ذلك على التحليل الزماني والمكاني باستخدام مؤشرات الأرصاد الجوية، كما استخدم الباحثان البيانات المتوفرة لديهما لتقييم الطاقة الشمسية المتوقعة في ثلاث مواقع مختارة مستخدمين كذلك نموذج النظام الاستشاري () الذي يختص بتقييم مشاريع الطاقة من حيث الأداء والجانب المالي لتسهيل اتخاذ القرار، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن العجز في الطاقة الشمسية في قطاع غزة سيتمر في المستقبل بشكل كبير جداً، ونظراً لإمكانية وجود طاقة شمسية مميزة في قطاع غزة وأن إنتاج الطاقة الكهربائية ذات جدوى اقتصادية كبيرة، كما يمكن لقطاع غزة أن يخفض من اعتماده على الدول المجاورة في الحصول على الطاقة الكهربائية من خلال توليد الطاقة البديلة.

دراسة عبد اللطيف وآخرون (2018):

هدفت الدراسة إلى التعرف على المتوسط السنوي للإشعاع الشمسي في مصر، ودراسة المعدل الفصلي للإشعاع الشمسي، وطاقته على مدار فصول السنة في مصر، كما هدفت إلى دراسة مخاطر استخدام الطاقة التقليدية بمحطات الكهرباء، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الجوانب المتعلقة بموضوع الطاقة الشمسية، وتحليل مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، واستخدم الباحثون البيانات المناخية إضافة لاستبانتين خصصت إحداهما للشركات العاملة في مجال الطاق الشمسية؛ بينما خصصت الاخرى للعملاء المستفيدين من الطاقة الشمسية، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك زيادة ملحوظة في استخدام الطاق الشمسية بدلاً من الطاقة التقليدية، كما أن استخدام الطاقة الكهربائية المستخدمة في العديد من المجالات تؤكد على أهمية استغلال الطاقة الشمسية.

دراسة جباري (2018):

هدفت الدراسة إلى توضيح وإبراز علاقة تطوير الطاقة الشمسية بتحقيق التنمية المستدامة؛ حيث أدى الانتشار السريع لتقنيات الطاقة الشمسية إلى انخفاض كبير ومستمر في التكاليف، كما أصبحت تكنولوجيا الطاقة الشمسية تنافسية بشكل متزايد وذات جدوى اقتصادية، كما هدفت الدراسة إلى الاستخدام الأمثل للموارد الحالية والمحافظة عليها لتبقى للأجيال اللاحقة، كما هدفت إلى التعرف على واقع الطاقة المتجددة في الوطن العربي والمشاكل والتحديات التي تواجهها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي لتحليلي في الجانب النظري والتطبيقي، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن استغلال الطاقة المتجددة ومنها الطاقة الشمسية تعمل على الحد من المشكلات البيئية، ونشر الوعي البيئي، وإعادة التوازن بين البيئة والتنمية الاقتصادية، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك إمكانات كبيرة في الجزائر ومصر من الطاقة الشمسية ويظهر ذلك من خلال تزايد حجم الاستثمارات في الطاقة الشمسية وانخفاض التكلفة.

دراسة قابيل (2017):

هدفت الدراسة إلى التعرف على خصائص الإشعاع الشمسي والرياح وتقدير كمية الطاقة المتوقع انتاجها من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في صحراء مصر الشرقية، كما هدفت الدراسة إلى بيان المميزات الاقتصادية لإنتاج الطاقة المتجددة مما يساهم في جذب القطاع الخاص للاستثمار في مجال مهم الا وهو مجال الطاقة الجديدة والمتجددة، وقام الباحث باستخدام (17) محطة في صحراء مصر الشرقية لدراسة الإشعاع الشمسي والرياح، كما استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع طبيعة الدراسة، كما استخدم الباحث تقنية (GIS) نظم المعلومات الجغرافية، والتصوير والاستشعار عن بعد (RS)، وحصل الباحث على البيانات المطلوبة لدراسته من الهيئة العامة للأرصاد الجوية بالقاهرة، وقد توصلت نتائج إلى أن منطقة الدراسة تتميز بجميع مقومات محطات الطاقة الشمسية وأهمها المعدل السنوي لكمية الإشعاع الشمسي المباشر، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أنه من المتوقع خفض التكلفة الناجمة عن البحث والتطوير العلمي لتصنيع آلات وأدوات الطاقة الشمسية بسبب تنافس الدول والشركات العامة في هذا المجال.

دراسة شهوان (2017):

هدفت الدراسة إلى وضع حلول لأزمة الطاقة التي يعاني منها الناس اليوم والبحث عن مصادر جديدة للطاقة، كما هدفت إلى بحث الجانب التطبيقي لعنصري الاشعاع الشمسي والرياح لتوليد الطاقة في شبه جزيرة سيناء، واستخدمت الباحثة المنهج التطبيقي، والجغرافيا التطبيقية وهو المنهج الذي يتخذ من دراسة السبب والنتيجة وسيلة لتحقيق الغرض منه، والمنهج الاقليمي الذي يتخذ اقليماً معروف الحدود ألا وهو شبه جزيرة سيناء، والمنهج الموضوعي، والمنهج التاريخي، وحصلت الباحثة على البيانات المطلوبة لإجراء بحثها من الهيئة العامة للأرصاد الجوية بالقاهرة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن توليد الكهرباء من الاشعاع الشمسي والرياح هم الحل الأفضل لخطط التنمية مما يؤدي إلى نشر الصناعة والعمران والسياحة، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن توليد الطاقة من الإشعاع الشمسي أو الرياح يمكن أن تكون ثابتة ويمكن ان تصنع وفقاً للظروف الجغرافية والمناخية والفلكية في المكان.

دراسة الخطيب (2015):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب التكامل المعماري مع الخلايا الشمسية وكيفية الاستفادة منها في تعزيز البعد الجمالي للمنتج العمراني النهائي، كما هدفت إلى دراسة مواقع تركيب الخلايا الشمسية بحسب أنواعها في الشكل المعماري للمباني، واستخدم الباحث المنهج الوصفي الإيضاحي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحديد بياناتها والعلاقة بين مكوناتها والآراء المطروحة حولها والعمليات التي تتضمنها، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود اهتمام واضح لاستخدام الخلايا الشمسية كحل مساعد لمشكلة انقطاع التيار الكهربائي في غزة، ولكنه غير منتشر بشكل واضح، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن إمكانيات المنظومات الشمسية أصبحت تتجاوز وظيفتها في تحويل المباني من مبان ذات كفاءة عالية في استهلاك الطاقة من خلال قدرات المصممين في جعلها متكاملة كعناصر معمارية لها تأثيرها في تصميم المبنى.

دراسة أبو شريفة (2015):

هدفت الدراسة إلى التعرف على الاتجاهات والجاهزية المؤسسية لاستخدام تطبيقات الطاقة البديلة وأهم متطلبات ومعيقات هذه الجاهزية، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي والمقابلة كأداة بحثية، وشمل مجتمع الدراسة خبراء الطاقة البديلة المحليين وهم الاكاديميين والباحثين الذين وردت أسماؤهم في المحافل الرسمية ذات العلاقة بالطاقة البديلة، وكانت عينة الدراسة صدفية، وتوصلت

نتائج الدراسة إلى أن توفير البيئة الاقتصادية والدعم المادي والتقني تمثل أهم الوسائل الكفيلة بتعزيز استخدام الطاقة البديلة، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن الطاقة البديلة هي طاقة نظيفة من الناحية البيئية وهذا يتفق مع إجابات المبحوثين، كما أن التوجه لاستخدام الطاقة البديلة يخلق فرص عمل إضافية في القطاعات المختلفة.

دراسة مدكور (2015):

هدفت الدراسة إلى المساهمة في وضع حلول تساعد على تصميم المبنى بطريقة تسمح له بتوظيف عناصر من توليد الطاقة من مصادرها الجديدة والمتجددة والاستفادة من الطاقة المتجددة في توفير احتياجات المبنى، وتم رصد جميع أنواع الطاقات المتجددة التي لها علاقة وثيقة بالعمارة، ويمكن للمبنى أن يتعامل معها، وقد تم التركيز على الطاقة الشمسية الكهروضوئية في محاولة لوضع أسس التصميم المعماري البيئي المستدام، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن مرونة استخدام الخلايا الضوئية جعل بالإمكان استخدامها في جميع عناصر المبنى سواء الأسقف أو الواجهات شريطة التعرض للإشعاع الشمسي، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أنه لابد من مراعاة الميل عند تركيب الخلايا الضوئية عليها وذلك للحصول على أفضل قدر من الإشعاع الشمسي.

دراسة أبو حمد وآخرون (2012):

هدفت الدراسة إلى تقديم الوضع الخاص بالكهرباء في فلسطين، وتقييم الطاقة البديلة المتوقعة لمواجهة جزء من متطلبات السكان من الطاقة، كما هدفت لمناقشة التحديات وإيجابيات وسلبيات استخدام أنواع الطاقة البديلة، وتبين أن مصادر الطاقة البديلة في فلسطين هي الطاقة الشمسية، والرياح، والكتلة الحية، وباستخدام مصدر الطاقة المتاحة في فلسطين يمكن تخفيض نسبة الاعتماد على الدول المجاورة في توريد الكهرباء وتحسين استخدام الكهرباء للمواطن الفلسطيني، ومن المتوقع حسب الدراسة أن نسبة الكهرباء التي يتم الحصول عليها مستقلاً من الطاقة الشمسية تبلغ (13%)، ونسبة الطاقة المتولدة من الرياح تبلغ (606%)، أما بالنسبة للطاقة المتولدة من الكتلة الحية فستبلغ (20%).

دراسة الحياسي (2011):

هدفت الدراسة إلى تحديد المقومات الجغرافية لتوليد الطاقة الشمسية، والطاقة المتولدة من الرياح في اليمن، كما هدفت إلى المساهمة عبر البحث العلمي الهادف إلى حل مشكلة الكهرباء في اليمن من خلال تقديم الحلول والمقترحات اللازمة، واستخدم الباحث المنهج التاريخي في دراسة تطور الطاقة في اليمن، كما استخدم المنهج الوصفي التحليلي في دراسة بيانات الإشعاع الشمسي وحركة الرياح في اليمن، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أنه يمكن استخدام الطاقة الشمسية والطاقة المتولدة من الرياح في الإنارة المنزلية، مما ينعكس إيجاباً على حياة المواطنين، ويخفف عنهم الأعباء المالية، كما توصلت نتائج الدراسة إلى إمكانية استخدام الطاقة الشمسية في إنارة الشوارع واللوحات الاعلانية وتسخين المياه وإمكانية استخدامها في الاتصالات.

دراسة عبد الرحمن (2009):

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإشعاع الشمسي وتوزيعاته بهدف التخطيط لاختيار المواقع المناسبة لاستغلال الطاقة الشمسية في مصر، كما هدفت لحصر الاستخدامات الحالية لطاقة الشمس والرياح، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الكمي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن للسحب أثر مباشر على كميات الإشعاع الشمسي والعلاقة عكسية، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أنه كلما زادت ساعات سطوع الشمس كلما زادت كميات الكهرباء المتولدة من الطاقة الشمسية والعلاقة طردية.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة فإن مجال استغلال الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء اصبح من المجالات المهمة في الحياة، والطاقة الشمسية هي مصدر يجب عدم إهداره بإهماله، ومن خلال استعراض الدراسات السابقة فإنها ركزت على الطاقة البديلة والتي تتكون من الطاقة الشمسية، والطاقة المتولدة من الرياح، والكتلة الحية، ومساقط الأنهار، والمحيطات.

وتتميز هذه الدراسة عن غيرها بانها تركز على استغلال الطاقة الشمسية في قطاع غزة الذي يعاني من أزمة انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، ونظراً لندرة الموارد في قطاع غزة فتصبح هذه الدراسة ذات أهمية لأنها تعالج مشكلة واقعية وذات أثر مباشر على حياة المواطن الفلسطيني.

سابعاً: أدوات الدراسة:

عمل الباحث على جمع مواد الدراسة من خلال المصادر التالية:

1- المصادر الثانوية مثل الكتب والمراجع، والدراسات السابقة، والتقارير المنشورة المتعلقة بموضوع الدراسة

2- المصادر الأولية حيث قام الباحث بإجراء العديد من المقابلات مع المسؤولين وأصحاب القرار سواء كانوا على رأس عملهم أو تركوا العمل في الحكومة.

ثامناً: منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والذي يعد مناسباً لهذه الدراسة؛ حيث إن المنهج الوصفي يعتمد على جمع الحقائق حول ظاهرة معينة خلال فترة زمنية محددة أو عدة فترات زمنية من أجل معرفة الظاهرة أو الحدث من حيث المضمون والوصول إلى نتائج وتعميمات تساهم في فهم الواقع وتطويره (عليان، 2001: 48).

تاسعاً: الاطار النظري للدراسة:

تعريف الطاقة البديلة:

هي الطاقة البديلة أو الطاقة النظيفة وتشمل طاقة الرياح والهواء والطاقة الشمسية وطاقة المياه أو الأمواج، والطاقة الجوفية في باطن الأرض وطاقة الكتلة الحيوية ومن مميزات هذه الأنواع من الطاقة أنها مستمرة ولا تنضب (الخطيب، 2015: 18).

كما يمكن تعريفها بانها الطاقة المستمدة من المصادر الطبيعية المتاحة لتوليد الطاقة مثل الشمس، والرياح، والمياه، وتتصف بالاستمرارية ولا تتعرض للنضوب حيث إنها متجددة ومحدودة الآثار السلبية على البيئة المستخدمة فيها (أبو شريفة، 2015: 7).

وعرّفتها وكالة الطاقة العالمية بأنها التي تتشكل من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها (عبد اللطيف وآخرون، 2018: 233).

كما يمكن تعريفها بأنها الكهرباء المتولدة من المصادر البديلة باستمرار في البيئة مثل الشمس، وطاقة الرياح، والطاقة الجوفية، وطاقة الكتلة الحية، والطاقة المائية، والهيدروجين المستخرج من المصادر البديلة، وتعتبر هذه المصادر متجددة لأن احتياطها لا ينقص بفعل الاستغلال لها (عبد الجليل، 2018: 36).

التعريف الإجرائي:

الطاقة البديلة هي تلك الطاقة المتولدة من المصادر الطبيعية مثل الشمس والرياح وطاقة الكتلة الحية، وهي طاقة مستمرة لا تنقص بسبب الاستخدام لها، وفي ذات الوقت تعتبر مورداً مهدوراً إن لم يتم استغلاله.

مصادر الطاقة البديلة:

تعتبر مصادر الطاقة البديلة موجودة في الكون المحيط بنا، ويمكن استغلالها بشكل طبيعي إن توفرت وسائل الاستغلال وتتمثل مصادر الطاقة البديلة فيما يلي:

أولاً: الطاقة الشمسية: وتنقسم إلى:

ا- **الطاقة الشمسية الحرارية:** وتستخدم الطاقة الشمسية الحرارية في توليد الطاقة من الشمس عن طريق استخدام الألواح المسطحة حيث تقوم بتوليد طاقة حرارية ذات درجة متوسطة أو منخفضة وتكون جاهزة للاستخدام بشكل مباشر ومثال ذلك نظام تسخين المياه بالطاقة الشمسية، وحمامات السباحة، وكذلك أنظمة التبريد (هواري، 2018: 84).

ب- **الطاقة الشمسية الضوئية:** يمكن تحويل الطاقة الشمسية إلى كهربائية من خلال التحويل "الكهروضوئية" وهو تحويل الإشعاع الشمسي أو الضوئي مباشرة إلى طاقة كهربائية عن طريق الخلايا الشمسية "الكهروضوئية"، ومن المعروف أيضاً انه يوجد بعض المواد التي تعمل على التحويل "الكهروضوئي" تدعى أشباه الموصلات مثل السيليكون، والجرمانيوم (الخطيب، 2015: 29).

ج- منظومة الصحون: كما تعرّف بأنها النقطة الموزعة، وتتكون من مرايا صغيرة ذات قطع مكافئ لها شكل الصحن، وتقوم بعكس الأشعة الشمسية إلى مستلم الأشعة، ويمكن أن تكون هذه المنظومة جزءا من تقنية شمسية أخرى تسمى (المحرك الصحن)، وتستخدم هذه المنظومات لإنتاج مستويات هامة من الطاقة، وتتميز الصحون في هذه المنظومة بأنها كبيرة الحجم، وهي ذات كفاءة عالية في انتاج الطاقة الكهربائية، لكنها تحتاج إلى شمس مشرقة بشكل كبير، وتحتاج إلى صيانة أكثر من غيرها من تقنيات الطاقة الشمسية (مصطفى وآخرون، 2012: 122-123).

ثانياً: طاقة الرياح: وهي معروفة منذ قديم الزمان، كذلك فهي رخيصة وآمنة وقد استخدمها الإنسان في تسيير المراكب الشراعية، وفي طواحين الهواء، حالياً بدأ يستخدمها في إنتاج الطاقة الكهربائية. ويرتبط انتاج الكهرباء من خلال الرياح بالضغط الجوي، وسرعة الرياح، ويتميز هذا النوع من مصادر الطاقة بأنه طاقة متجددة، ولا ينتج عنه ملوثات للبيئة أو غازات تسبب الاحتباس الحراري، ولتجنب سلبيات توليد الطاقة عن طريق الرياح يفضل إنشاء حقول الرياح في المناطق البعيدة عن السكان (مصطفى وآخرون، 2012: 164-165).

ثالثاً: الطاقة الحرارية الجوفية: وهي الطاقة التي تتولد من حرارة باطن الأرض، وتوجد تحت القشرة الأرضية طبقة من الصخور والمياه، ويمكن الحصول على الطاقة الجوفية في حال وجود مسامات، وطبقات فيها ماء وبخار، ومن ناحية اقتصادية فإن الكهرباء المتولدة عن الطاقة الحرارية من باطن الأرض تعتبر مناسبة من حيث السعر، ولا تزال هذا النوع من الطاق محدوداً في الدول العربية ويحتاج إلى خطط لاستغلاله (جباري، 2018: 41).

رابعاً: الطاقة المتولدة من مصادر المياه: وقد عرف هذا المصدر منذ فترات طويلة فقد استخدم الإنسان الناعورة العمودية في القرن الرابع عشر في منطقة الشرق الأوسط ثم انتقلت إلى أوروبا بعد الثورة الصناعية ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استغل الإنسان مساقط المياه مثل السدود والشلالات في توليد الطاقة الكهربائية عبر مساقط المياه حيث وصل إجمالي الطاقة من هذا المصدر (1036) جيجا وات عام (2014) (هواري، 2018: 87-88).

خامساً: الطاقة المتولدة من الكتلة الحيوية: وهو ناتج عن جميع أنواع المواد النباتية والحيوانية، وكذلك النفايات الصلبة حيث يتم تحويلها إلى طاقة بعد أن يتم معالجتها لتتحول إلى سائل أو غاز باستخدام الطرق الكيمائية أو باستخدام التحلل الحراري، وتعتمد بعض الدول مثل البرازيل على بعض المواد الزراعية مثل قصب السكر والذرة لتحويلها إلى وقود للمركبات، ويتميز هذا الصنف من الوقود بأنه نظيف ومتجدد، وتعد دول الاتحاد الأوروبي أكثر دول العالم استخداما للطاقة الكهربائية المنتجة من الوقود الحيوي (ايفانز، 2011: 160-161).

سادساً: الطاقة المتولدة من المد والجزر: وتحدث حركة المد والجزر نتيجة دوران الأرض والقمر وغير موقع كل منهما بالنسبة للشمس، وفي الحقيقة فإن للقمر والشمس تأثير على مياه البحر؛ حيث إن القمر أقرب إلى الأرض من الشمس فإن تأثيره أكبر، كما أن قوة المد والجزر استخدمها الإنسان في قديم الزمان حيث عالج المسلمون في مدينة البصرة في القرن الرابع الهجري ظاهرة دخول الماء إلى النهر أثناء المد والانحسار أثناء الجزر، ولذلك وضعوا أريجة على بداية الأنهار ليديرها الماء أثناء حركته دخولاً وخروجاً، كما ان أقصى قدرة لتوليد الطاقة من ظاهرة المد والجزر تقدر بحوالي (350) مليار كيلو واط ساعة للعام وذلك نظراً لمحدودية الاماكن الصالحة لمثل هذه الظاهرة (جباري، 2018: 42).

الشكل (1) مصادر الطاقة البديلة

المصدر: إعداد الباحث

حجم انتاج الطاقة البديلة على مستوى العالم:

شهد قطاع انتاج الطاقة البديلة تطوراً كبيراً خلال السنوات الماضية نظراً لما تمثله هذه المصادر من سلامة بيئية وصحية للإنسان، حيث بلغ انتاج الطاقة البديلة مكونة من عناصرها الأربعة (1436) جيجا وات وما يزيد عن (80) بليون لتر من الايثانول والوقود الحراري الناتج عن الكتلة الحيوية (وكاع، 2010: 121-122).

جدول (1) الدول العشر الأولى على مستوى العالم في انتاج الطاقة البديلة حسبت بالتريليون واط ساعة

الدولة	طاقة المياه	طاقة الرياح	الطاقة الشمسية	الكتلة الحيوية	جوف الأرض	المجموع الكلي
الصين	563.3	12.8	0.14	3	0	579.1
البرازيل	371.5	0.6	00	14.3	0	385.3
الولايات المتحدة	250.8	52.0	0.6	55.4	16.8	375.6
كندا	368.2	1.47	0.1	0	0	369.7
روسيا	174.6	0.1	0	4	0.4	179.1
الهند	122.4	14.7	0	0	0	137.1
النرويج	119.4	0.8	0	0.2	0	120.5
اليابان	86.4	1.7	0.02	0	3.0	95
فنزويلا	84	0	0	0	0	84
ألمانيا	20	30.7	3.5	21	0	74.1
المجموع الكلي	2160.6	114.87	4.36	97.9	20.2	2399.5

المصدر: وكاع، محمد، 2010: 122

حجم انتاج الطاقة البديلة على مستوى العالم العربي:

بالمقارنة بين حجم إنتاج الطاقة البديلة بين عامي (2017) و (2018) تبين أن هناك زيادة في إنتاج الطاقة البديلة بلغت (8%) أي بنسبة تبلغ (0.72%) من إجمالي الطاقة العالمية، ويبين الجدول التالي توزيع انتاج الطاقة البديلة على الدول العربية على النحو التالي (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، 2020: 188):

جدول (2) اجمالي إنتاج الدول العربية من الطاقة البديلة للعام 2018م

م	الدولة	اجمالي الطاقة البديلة (ميغا وات)
-1	الامارات العربية المتحدة	596
-2	البحرين	6
-3	تونس	358
-4	الجزائر	673
-5	المملكة العربية السعودية	142
-6	العراق	2311
-7	سوريا	1503
-8	قطر	43
-9	الكويت	41
-10	ليبيا	5
-11	مصر	4813
-12	الأردن	1071
-13	موريتانيا	186
-14	عُمان	8

15-	المغرب	2566
16-	فلسطين	36
17-	لبنان	307
18-	السودان	2136
19-	اليمن	150
المجموع الكلي للطاقة البديلة المنتجة في العالم العربي		16,951

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2020: 189

فوائد استخدام الطاقة البديلة:

يوجد العديد من الفوائد لاستخدام الطاقة البديلة وهي على النحو التالي (Ahmed & Osman, 2016: 8):

1- الطاقة البديلة هي طاقة مستمرة لا تتوقف ولا تنضب وهي غير محدودة.

2- الطاقة البديلة هي طاقة نظيفة لا يصدر عنها مخلفات تضر بالإنسان أو بالبيئة المحيطة به.

3- تعتبر الطاقة البديلة مصدراً يمكن الاعتماد عليه.

4- الطاقة البديلة رخيصة ذات آثار اقتصادية إيجابية.

5- أسعار الطاقة البديلة أسعار مناسبة ومستقرة غير متقلبة.

6- مصادر الطاقة البديلة هي مصادر آمنة ولا يتعرض الانسان للمخاطر من خلالها.

7- من خلال انتشار مشاريع ومحطات الطاقة البديلة تنشأ العديد من فرص العمل التي تؤثر إيجاباً على العمالة.

سلبيات الطاقة البديلة:

بالرغم من الايجابيات الكثيرة للطاقة البديلة إلا أنها تحمل بعض السلبيات وهي على النحو التالي (مذكور، 2015: 4):

1- لا تتفق أوقات الطاقة البديلة مع أوقات الحاجة لها من قبل المستفيدين.

2- لا تعتبر الطاقة البديلة ثابتة إذ لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كلي دون وجود مصدر احتياطي.

3- تعتبر تكلفة الطاقة البديلة مرتفعة خاصة في مرحلة الانشاء.

4- تحتاج أجهزة الطاقة البديلة إلى صيانة لتحويلها إلى صورة أخرى من الطاقة.

وبالرغم من السلبيات التي ذكرت أعلاه إلا أنه يمكن معالجة هذه السلبيات والاستفادة من الطاقة البديلة لأنها مورد يجب ألا يهدر.

مستقبل الطاقة البديلة:

سيتم استغلال الطاقة البديلة في المستقبل بشكل كبير، وذلك بعد تطور الصناعات المتعلقة بمعدات الطاقة البديلة وانخفاض التكلفة نظراً لكثرة الاقبال على شراء معدات الطاقة البديلة سواء كانت الطاقة الشمسية أو الطاقة المتولدة من المصادر الأخرى.

كما ستصبح الخلايا الشمسية هي مصدراً رئيسياً للكهرباء وهي تقنية مناسبة للسيارات الكهربائية دون الحاجة للحصول على الطاقة الكهربائية من شبكة الكهرباء، ولهذا التطور فوائد متعددة منها انخفاض التكلفة بشكل عام، كما يمكن لصاحب السيارة

أن يتوجه إلى محطة معينة في حال غياب الشمس لشحن سيارته بالكهرباء بشكل طبيعي، وعادة ما يتم تزويد السيارات ببطاريات احتياطية لمواجهة أي خلل قد يحدث (تشن، 2017: 412-413).

مشاريع عالمية للطاقة البديلة:

1- المشروع العالمي الموحد للطاقة البديلة:

ويطلق عليه باللغة الانجليزية (One Sun-One World-One Grid) وهو مبادرة أعلن عنها رئيس الوزراء الهندي ثم تبعه رئيس الوزراء الفرنسي في جلسة (2015/11/30) في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ للدول المشاركة، والمنعقد في باريس، وتعتمد رؤية هذه الاتحاد العالمي للطاقة الشمسية الذي تم الاعلان عنه في هذا المؤتمر جعل الشمس اكثر إشعاعاً من خلال التعاون، أما بالنسبة لرسالة الاتحاد فهي قائمة على فكرة أن كل بيت مهما كان بعيداً يجب أن يحصل على الاضاءة، وينطلق اصحاب هذه الفكرة من أن تطور الطاقة البديلة وانخفاض تكلفة الوحدة الشمسية أو وحدة توليد الطاقة من الرياح أو أي مصدر آخر من مصادر الطاقة البديلة تعتبر عناصر أساسية للتنمية المستدامة (Asher & Soni, 2020: 1).

وتسعى دولة الهند من وراء طرح هذه المبادرة إلى تعزيز دورها الدولي والتكافؤ مع القوى العظمى، كما تهدف إلى تحسين المناخ الذي يتأثر سلباً من مخلفات الطاقة التقليدية، وتسوية العجز في موازناتها بسبب استخدام الوقود التقليدي، كذلك تهدف للحصول على مصدر للطاقة مستمر لا ينضب، وفي هذا المشروع العالمي يكون الجميع شركاء فيه ويعملون بشكل جماعي، كما يوفر هذا المشروع فرص عمل في الدول التي تشترك فيه، وهو نوع من أنواع محاربة البطالة التي تعاني منها المجتمعات على اختلاف أماكن وجودها، كما يعزز دور الهند القيادي على مستوى العالم (Alam & Kumar. (2020: 15).

2- الطاقة الشمسية الفضائية:

توجد محاولات للاستفادة من الطاقة الشمسية من الفضاء وذلك عبر مشاريع تسمي الطاقة الشمسية الفضائية أو باللغة الإنجليزية (Space Based Solar Power) وهي نفس المعني (Space Solar Power).

وتعتبر الدراسات حول موضوع الطاقة الشمسية الفضائية من المواضيع الحديثة، ومن الممكن أن تكون الطاقة الشمسية الفضائية جاهزة للتطبيق، ولكنها تحتاج إلى استثمارات كبيرة في المعدات المستخدمة في هذا الجانب لإنتاج الطاقة (Arafy, 2013: 11).

وتعدّ الطاقة الفضائية بمثابة تجميع للطاقة من الفضاء ونقلها بطريقة لاسلكية إلى الأرض، واستخدامها بطريقة آمنة لا تسبب تلوثاً بيئياً (Bartolo, 2009:1)، وبهذا فإن العالم يفتح عينيه على مصدر مميز من مصادر الطاقة، ولكن يتطلب هذا المصدر موارد كبيرة من أجل الاستثمار فيه واستغلاله.

ومن هنا يجب على الباحثين العرب أن يعملوا جهدهم في متابعة نتائج هذه البحوث ونقلها بشكل سريع إلى القارئ العربي ومتخذ القرار للاستفادة من هذه المشاريع والأفكار الخلاقة.

الطاقة البديلة في فلسطين:

تتميز فلسطين بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص بطاقة شمسية عالية حيث تصل ساعات السطوع إلى (3000) ساعة في العام، كما تتميز بمعدل إشعاع عالٍ مما يشجع على الاستثمار في الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء (Nassar & Alsadi, 2019: 320).

وتلعب الكهرباء دوراً هاماً في التطور الاقتصادي والتكنولوجي ومن المؤكد أنه لن يكون هناك أي تطور اقتصادي ما لم يتم توفير الكهرباء اللازمة، كما تؤثر الطاقة بشكل كبير في تفعيل الأنشطة الاقتصادية مما يعني أن التطور الاقتصادي يحدث في بيئة تتوفر فيها عناصر الطاقة، ومن أهم هذه العناصر الطاقة الكهربائية (Mamudu and OChel, 2020: 2- 3).

وتستورد السلطة الفلسطينية معظم احتياجاتها من الطاقة الكهربائية عبر الدول المجاورة لها وبشكل رئيسي من دولة الاحتلال وتبلغ نسبة استيراد الطاقة من دولة الاحتلال ما يقارب (66.6%)، (Nassar & Alsadi, 2019: 319).

وتحتاج مشاريع استغلال الطاقة البديلة في فلسطين إلى قرار بالدرجة الأولى، كما تحتاج إلى خبرات فنية من قبل الحكومة ومن قبل رجال الأعمال، وهناك مشاريع استغلال للطاقة البديلة يمكن الاستفادة من خبرات أصحابها.

أزمة الكهرباء في قطاع غزة:

يقع قطاع غزة في الجزء الجنوبي من فلسطين، وهو شريط ضيق على شاطئ البحر المتوسط، تبلغ مساحته (365) كم^2، ويسكنه ما يزيد عن (2) مليون مواطن، وتبلغ كثافة السكان (5374) نسمة في الكيلو متر المربع، وتعد كثافة السكان في قطاع غزة هي الأعلى على مستوى العالم (عرندس، 2018: 5).

يعاني قطاع غزة من قلة الموارد الطبيعية، وقد فرض عليه حصار منذ عام 2007 بعد الانتخابات الفلسطينية ونشوء حالة الانقسام الفلسطينية التي تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه الشعب الفلسطيني بالإضافة إلى الاحتلال وسياساته وإجراءاته ضد الضفة الغربية وقطاع غزة.

تبلغ كمية الكهرباء التي تصل قطاع ما يقارب (220) ميجاواط، منها (28) ميجاواط تأتي من مصر، و(65) ميجاواط من شركة توليد الكهرباء، و(120) ميجاواط تأتي من خلال الاحتلال الصهيوني، بينما تبلغ حاجة قطاع غزة (450) ميجاواط (الداية، 2017: 1).

و يتركز استخدام الطاقة الكهربائية في فلسطين بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص على الاستخدام المنزلي والخدمي بنسبة قد تصل إلى (75%)، والباقي يستخدم لبقية الأنشطة، كما أن نسبة الاستهلاك للطاقة الكهربائية تزداد بنسبة (6%) سنوياً. بالإضافة إلى الحاجة الماسة للطاقة الكهربائية فإن أسعار الكهرباء تعتبر مرتفعة نظراً لارتفاع نسبة الفاقد، وارتفاع تكلفة انتاج الطاقة الكهربائية نظراً لأن معظمها يتم استيرادها من دولة الاحتلال، إضافة إلى ضعف شركات التوزيع (معهد أبحاث الدراسات الاقتصادية الفلسطيني، 2015: 4).

ومما سبق يتبين للباحث مقدار مشكلة الكهرباء التي يعاني منها قطاع غزة من حيث عدم كفاءة شبكة توزيع الكهرباء، وارتفاع أسعار انتاج الكهرباء.

تعمل محطة الطاقة بشكل جزئي حسب كميات الوقود الموردة من جانب الاحتلال وبطاقة قصوى (140) ميجاواط، إلا أن انتاج المحطة لا يتجاوز (65) ميجاواط نظراً لقلة كميات الوقود الموردة، كما تم قصف المحطة (2006/6/26) من قبل الاحتلال وتوقفت المحطة عن العمل كلياً، وبعد إصلاح المحطة كان الاتحاد الأوربي متكفلاً بمبلغ (50) مليون شيكل تدفع لشراء الوقود للمحطة إلا أن ذلك توقف وتم تحويل المبلغ لوزارة المالية برام الله لتقوم بعملية الدفع من طرفها، وعليه تقلصت كميات الوقود الموردة للمحطة لتكفي فقط لإنتاج (30) ميجاواط، مما فاقم مشكلة الكهرباء في قطاع غزة، وفي عام 2011 استخدم الوقود المصري المورد من الانفاق في تشغيل محطة توليد الكهرباء، وبعد توقف دخول الوقود المصري تم العودة لاستيراد الوقود من طرف دولة الاحتلال (سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية).

مما سبق يتبين حجم المشكلة التي يعاني منها المواطن بسبب انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة بالإضافة إلى توقف المصانع والمؤسسات عن العمل وما يحمله ذلك من أعباء اقتصادية وزيادة نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني الذي يعاني أساساً من نسبة عالية في البطالة.

الآثار الإنسانية والاقتصادية لأزمة الكهرباء:

نظراً لانقطاع التيار الكهربائي لمدة قد تصل إلى (8) ساعات، أو قد تصل إلى (20) في أسوأ الظروف، مما ينعكس سلباً على الوضع الانساني والاقتصادي في قطاع غزة، ويمكن أن نلخص الآثار السلبية على النحو التالي (الطويل، 2013: 89-90):

1- تعطل المصانع والمشاغل عن العمل، وما ينتج عنه من تسريح بعض العمال.

2- زيادة نسبة البطالة في قطاع غزة بالرغم من ارتفاع نسبتها بشكل عام.

3- توقف العديد من الاجهزة الطبية نظراً لانقطاع التيار الكهربائي.

4- زيادة متوسط فترة الانتظار لإجراء العمليات الجراحية.

5- ظهور مشكلة نقص المياه بسبب انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة.

6- تعطل محطات ضخ المياه العادمة نظراً لانقطاع التيار الكهربائي.

7- تعطل محطات التحلية التي تنتج المياه المحلاة.

8- زيادة استخدام المولدات الكهربائية وما يسببه من عوادم وضجيج والأثر السلبي لذلك على البيئة.

9- عدم قدرة الفقراء على شراء الكهرباء المنتجة من المولدات الكهربائية.

10- حدوث حرائق متعددة بسبب استخدام الشموع في الاضاءة، وما نتج عن ذلك من احداث كارثية سببت في موت العديد من الأشخاص.

أشكال استغلال الطاقة الشمسية في قطاع غزة:

لقد بدأ انتشار الخلايا الشمسية في قطاع غزة بشكل تدريجي حيث بلغ عدد البيوت المستفيدة من الطاقة الشمسية تقريبا (6000) بيت، وبلغ حجم الكهرباء المتولدة من الطاقة الشمسية (20) ميجاواط حسب ما إجابة المهندس سمير مطير رئيس سلطة الطاقة والموارد الطبيعية في غزة وتشمل البيوت والمرافق الصحية والمدارس، في مقابلة شخصية معه (سمير مطير، مقابلة، 2020/11/26).

يمكن تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة حرارية، وكذلك طاقة كهربائية من خلال آلية التحويل الكهروضوئية للطاقة الشمسية وهي على النحو التالي:

أولا: الطاقة الشمسية الحرارية:

وذلك من خلال تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة حرارية لتسخين المياه، ويستفاد منها في تسخين المياه للاستخدام المنزلي (الخطيب، 2015: 27)، ومن أكثر استخدامات الطاقة المتجددة في قطاع غزة السخانات الشمسية حيث تم استخدامها من منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وتكاد أن تكون مكون أساسي في كل بيت فلسطيني (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، 2012: 15).

ومن خلال وجود الباحث في قطاع غزة فإن استغلال الطاقة الشمسية الحرارية معمول به منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي حتى أصبحت معروفة لدى معظم المواطنين في قطاع غزة.

ثانياً: الخلايا الشمسية:

يتم تصنيع الخلايا الشمسية الفولتضوئية (PV) من مواد نصف ناقلة خصوصاً تلك التي تستخدم طاقة الفوتونات من الاشعاع الشمسي الساقط على الخلية لتنتج تياراً كهربائياً، وتصنع الخلايا الشمسية الأكثر غلاءً من رقاقات السيليكون حيث تمتلك هذه الرقاقات الكفاءة الأعلى لتحويل الإشعاع الشمسي إلى كهرباء مقارن بأي خلايا شمسية أخرى (ايفانز، 2011: 141).

مميزات الخلايا الشمسية:

تتصف الخلايا الشمسية بالعديد من المميزات وهي على النحو التالي (عبد القادر، 204: 40):

1- تعتبر الطاقة المتولدة من الخلايا الشمسية طاقة متجددة ولا تنضب.

2- طاقة نظيفة لا ينشأ عنها أن انبعاثات غازية وهي صديقة للبيئة.

3- لا ينتج عنها ضجيج نظراً لعدم وجود أجزاء ميكانيكية فيها.

4- لا تحتاج إلى عناية وصيانة إلا بشكل بسيط جداً وهو تنظيف الخلايا من الغبار.

5- تعتبر طاقة رخيصة وتعمل لفترة زمنية طويلة بالرغم من التكلفة العالية عند التركيب في أول المدة.

6- سهولة تركيب الخلايا الشمسية حيث يتم ربطها مع البطارية والمحول إلى (220) فولت.

سلبيات الخلايا الشمسية:

بالرغم من وجود المميزات للخلايا الشمسية إلا أن هناك العديد من السلبيات يمكن ادراجها على النحو التالي (مصطفى وآخرون، 2012: 104):

1- تؤثر المشاريع الكبيرة ذات النطاق الواسع على المناظر الطبيعية الموجودة في المنطقة.

2- قد تؤثر تكنولوجيا الطاقة الشمسية بشكل سلبي على الحياة الحيوانية حولها.

3- تشغل منظومات المجرى، والأطباق الكبيرة وأبراج الطاقة مساحات كبيرة من الأرض التي يعيش فيها الإنسان والحيوان.

4- إن بناء مشاريع توليد الطاقة الشمسية يعمل على تلويث البيئة المحيطة بها.

5- تؤثر الصناعات المتعلقة بتوليد الطاقة الشمسية سلباً على البيئة المحيطة.

ولو نظرنا إلى السلبيات المذكورة أعلاه فإن المساحات الشاسعة في العالم العربي وغير المستغلة من قبل الدولة او السكان تنفي بعض السلبيات المذكورة أعلاه. أما بخصوص قطاع غزة الذي يعاني من قلة المساحة المتاحة له فقد تكون السلبيات التي ذكرت أعلاه ذات أثر فعلي.

المبادرات الحكومية وغير الحكومية لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية:

مع تفاقم مشكلة الكهرباء في قطاع غزة، وانقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة قد تصل إلى (20) ساعة، وتكون فترة توصيل الكهرباء فقط هي (4) ساعات، فقد كانت هناك العديد من المحاولات لمعالجة هذه المشكلة.

واشار (المهندس فتحي الشيخ خليل، مقابلة، 2020/12/19) رئيس سلطة الطاقة في غزة سابقاً إلى أن هناك العديد من المبادرات تقدمت بها جهات كثيرة في مجال الطاقة البديلة في قطاع غزة، وخصوصاً إنشاء محطات طاقة شمسية بقدرات تصل إلى (40) ميجاواط ولكن كان يلزم الحصول على الموافقة من سلطة الطاقة في رام الله التي تمنح التأمين للحصول على تمويل البنوك، و توجد معوقات أخرى من الاحتلال مثل عدم الموافقة على إدخال بطاريات طويلة المدى وذات كفاءة عالية مثل بطاريات الليثيوم بحجة الاستخدام المزدوج والاكتفاء بإدخال بطاريات الرصاص الحامضية ذات الكفاءة المنخفضة وقصير المدى مما يجعل تكلفة استخدام الطاقة البديلة عالية.

و اشار (المهندس زياد الظاظا، مقابلة، 2020/12/17) نائب رئيس الوزراء السابق، ورئيس اللجنة الحكومية أن الحكومة أصدرت تعليماتها لكافة المؤسسات الحكومية والبلديات لاستخدام الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء بقدر ما تستطيع لتشغيل هذه المؤسسات على الطاقة الشمسية، كما أصدرت اللجنة الحكومية تعليماتها لسلطة الطاقة، وشركة توزيع الكهرباء لتوجيه المصانع والمؤسسات الخاصة الكبيرة، والمؤسسات الانتاجية والخدماتية لاستخدام الطاقة الشمسية، كما تم استخدام الطاقة الشمسية في إنارة الشوارع في المدن.

و ورد على لسان (الدكتور/ علي برهوم، مقابلة، 2020/12/21) المدير التنفيذي لمجلس إدارة النفايات الصلبة في محافظات الوسطى، وخانيونس، ورفح، حيث أفاد بان المجلس قام بالعديد من الدراسات وكان آخرها دراسة جدوى فحص امكانية تنفيذ مشاريع للاستفادة من النفايات ومن ضمنها إنتاج الطاقة من النفايات، وكذلك انتاج الغاز الحيوي من النفايات من أجل استخدامه في مجال الطاقة، ولكن هذه الدراسات كانت تصطدم بعدم الجدوى الاقتصادية.

وحسب مصادر وزارة الاقتصاد شجعت الحكومة الفلسطينية في غزة جميع المبادرات التي قدمت حلولا لمشكلة الكهرباء المزمنة وعملت على اعفاء مستلزمات الطاقة البديلة من كافة الرسوم الجمركية والضرائب على المعابر، كما وزعت الحكومة مشاريع للاستفادة من الطاقة الشمسية في عمليات التسخين القائمة على الطاقة الشمسية وهناك محاولات بسيطة لصناعة طباخات شمسية لطهو الطعام ومؤخرا في العامين2019-2020؛ و شجعت الحكومة الفلسطينية في غزة انشاء أنظمة الطاقة الشمسية في المدارس ومؤسسات التربية والتعليم حيث بلغ عدد المدارس المغطاة بشكل كامل 45 مدرسة بقدرة انتاج 1150 كيلوواط، عدد المدارس المغطاة بشكل جزئي 43 مدرسة بقدرة انتاج 450 كيلوواط، ومحطات تحلي المياه في المدارس بقدرة انتاج 200 كيلو وات، ليصل اجمالي هذه الوحدات حوالي 1.8 ميغاوات، كما شجعت المزارعين على استخراج المياه من الابار الزراعية باستخدام الكهرباء المتولدة من الطاقة الشمسية مباشرة من خلال التيار المستمر وتحويل المضخات من التيار المتناوب (AC) الى التيار المستمر (DC) (وزارة الاقتصاد، تقارير غير منشورة).

قامت شركة توزيع الكهرباء في قطاع غزة بتبني مشروعاً يقوم أن تدفع الشركة تكلفة تركيب الطاقة الشمسية للمواطنين على أن يقوم المواطن بسداد المبلغ مقسماً على ثلاثين شهراً، وتدرج المبلغ في فاتورة الكهرباء الرسمية، وبهذا يكون قد استفاد عدد كبير من المواطنين وفي ذات الوقت تم التخفيف من أزمة الكهرباء (Nassar & Alsadi, 2019: 322).

وفي العاشر من ديسمبر 2020 وقعت سلطة الطاقة الفلسطينية اتفاقية مع شركة حياة غزة باور للطاقة الشمسية لشراء (5) ميجاواط كهرباء شمسية، وحثت سلطة الطاقة المستثمرين على الاستثمار في مشاريع الطاقة البديلة، وهذا جزء من مشروع كبير تعمل عليه سلطة الطاقة لتوفير كميات الوقود المستهلكة في توليد الطاقة الكهربائية (فتحي الشيخ خليل، مقابلة، 2020/12/19).

عاشراً: مناقشة نتائج فرضيات الدراسة:

بعد مراجعة العديد من الدراسات السابقة، والاطلاع على مصادر الطاقة البديلة في قطاع غزة، وإجراء العديد من المقابلات مع شخصيات حكومية حالية وسابقة ذات علاقة بموضوع الطاقة في قطاع غزة، كما تم الاطلاع على الدراسات التي أعدت حول موضوع الطاقة البديلة في قطاع غزة فيمكن القول بأن النتائج التي توصل لها الباحث هي على النحو التالي:

1- الفرضية الأولى: شكلت أزمة الكهرباء دافعاً للتفكير في استغلال الطاقة البديلة.

تبين عن طريق مراجعة العديد من الدراسات السابقة والتي تحدثت عن أزمة الكهرباء في قطاع غزة، ومن خلال إجابة المهندس فتحي الشيخ خليل رئيس سلطة الطاقة سابقاً حيث افاد بأن قطاع غزة يواجه عجزاً كبيراً في الطاقة الكهربائية مما دفع الجهات المسؤولة والمواطنين لاستغلال الطاقة الشمسية (فتحي الشيخ خليل، مقابلة، 2020/12/19)، وفي هذا اثبات للفرضية الأولى لتي تنص على أنه كان للحصار المفروض على قطاع غزة أثر في انتشار مشاريع الطاقة الشمسية، كما يتفق مع ما جاء في دراسة (Alsadi & Nassar) حول ذات الموضوع.

وإن الظروف الصعبة التي أدت إلى أن يستخدم سائقو السيارات زيت الذرة وعباد الشمس في تزويد سياراتهم بالوقود تدفع المواطنين جبراً للبحث عن البديل، وكانت الطاقة الشمسية بديلاً مناسباً، ولكنه يحتاج إلى وقت حتى ينتشر بين المواطنين.

2- الفرضية الثانية: يعمل توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية على التخفيف من أزمة الكهرباء في قطاع غزة.

م وعبر ما جاء في إجابة نائب رئيس الوزراء السابق المهندس/ زياد الظاظا، ومع رئيس سلطة الطاقة السابق المهندس/ فتحي الشيخ خليل، والمهندس/ سمير مطير رئيس سلطة الطاقة الحالي في مقابلات أجريت معهم، إلا أن هذه الأنظمة تساعد المواطن على تعويض ساعات الانقطاع بشكل جزئي أو كلي حسب النظام، لكن المساعدة تبقى محدودة، وتحتاج هذه الانظمة إلى تطوير. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Nassar & Alsadi) حيث يتميز قطاع غزة بجو مشمس في معظم أيام العام، ويمكن الحصول على طاقة كهربائية متولدة من الشمس بكميات تساهم في حل مشكلة الكهرباء.

و توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

1. يتميز قطاع غزة بساعات طويلة من السطوح والاشعاع تصل إلى (3000) ساعة في العام، وهذا يتفق مع دراسة (Nassar & Alsadi) حيث إن فلسطين تتمتع بمناخ صاف على مدار العام، وأن ساعات سطوع الشمس طويلة، وهذه كله يساعد على استغلال الطاقة الشمسية وتوليد الكهرباء من خلالها.
2. توجد مصادر متعددة لتوليد الطاقة البديلة مثل الرياح، وأمواج البحر، والكتلة الحية، ولكن هذه المشاريع تحتاج إلى قرار من الجهات ذات العلاقة، كما تحتاج إلى تمويل لها، مع العلم أن الطاقة الشمسية تأتي في مقدمة هذه المشاريع.
3. اتخذت المؤسسات الرسمية في الحكومة العديد من الاجراءات والمبادرات لمواجهة أزمة الكهرباء خاصة في بداية الأزمة إذ كانت الأزمة في أوجها، كما تبنت بعض المؤسسات نظام الطاقة الشمسية من أجل توفير الطاقة اللازمة لتشغيل هذه المؤسسة، وهذا ما يتفق مع ما ورد على لسان رئيس سلطة الطاقة السابق (فتحي الشيخ خليل، مقابلة).
4. يوجد لدى سلطة الطاقة استراتيجية وضعت رؤية لمستقبل الطاقة حتى عام (2035) تغطي احتياجات القطاع ولكنها مرتبطة بالظروف السياسية لتطبيقها (سمير مطير، مقابلة، 2020/11/26)، ويمكن أن تتشر بشكل كبير في قطاع غزة وفي هذا يتفق كل من (فتحي الشيخ خليل، والمهندس/ زياد الظاظا، مقابلة).

حادي عشر: التوصيات:

بعد مناقشة نتائج الدراسة فإنه يمكن التوصل إلى التوصيات التالية:

1- تبني الحكومة والقطاع الخاص مشاريع الطاقة البديلة في قطاع غزة والتشجيع على ذلك من خلال توفير مشاريع استثمارية من أجل مساعدة المواطن على تركيب الطاقة الشمسية لديه على أن تكون مقسطة على عدة شهور كما فعلت شركة توزيع الكهرباء.

2- البحث عن سبل لاستغلال الكتلة الحية في قطاع غزة وتحويلها من عنصر يسبب التلوث إلى عنصر فاعل يوفر الطاقة الكهربائية أو الغاز للمواطنين، بالإضافة إلى البحث عن مصادر الطاقة البديلة الأخرى من أجل استغلالها لصالح توليد الطاقة الكهربائية.

3- تشجيع المؤسسات العامة والخاصة على استغلال الطاقة الشمسية من خلال مشاريع ذاتية أو مشاريع من جهات مانحة.

4- اعفاء معدات ومكونات الطاقة الشمسية المستوردة من الجمارك والضرائب تشجيعاً لانتشار الطاقة الشمسية في قطاع غزة.

5- أن تضع سلطة الطاقة بالتعاون مع الجهات العاملة في قطاع غزة خطة واضحة المعالم لتعزيز الطاقة الشمسية في قطاع غزة والاستفادة من ساعات السطوح الطويلة في توليد الطاقة الشمسية.

6- تشجيع الباحثين على اجراء البحوث العلمية حول توليد الطاقة البديلة خاصة طلبة الماجستير والدكتوراه من خلال منحهم بعض الحوافز المادية.

7- متابعة نتائج البحوث العلمية حول الطاقة البديلة والاستفادة منها بقدر المستطاع.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أبو شريفة، هنادي. (2015). استخدام الطاقة البديلة فلسطينياً بين الاتجاهات والجاهزية المؤسسية – دراسة تقييمية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس، فلسطين.

ايفانز، روبرت ل. (2011). شحن مستقبلنا بالطاقة – مدخل إلى الطاقة المتجددة (ترجمة فيصل حردان)، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان.

تشن، سي جوليان. (2017). فيزياء الطاقة الشمسية، (ترجمة مصطفى فؤاد)، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة.

جباري، عبد الجليل. (2018). أهمية تطوير الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضرة، بسكرة، الجزائر.

الحياسي، مقبل محمد. (2011). الإشعاع الشمسي والرياح ودورهما في إنتاج الطاقة في الجمهورية اليمنية – دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة ذمار، اليمن.

الخطيب، محمد يحي. (2015). دور الخلايا الشمسية في توفير الطاقة والتشكيل المعماري للمباني السكنية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الداية، وائل. (2017). التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لأزمة الكهرباء في قطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.

شهوان، هبة. (2017). طاقة الشمس والرياح في شبه جزيرة سيناء، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر.

الطويل، فادي نعيم. (2013). تقدير دالة الطلب على استهلاك الكهرباء للقطاع العائلي في فلسطين- دراسة حالة قطاع غزة للفترة (2000-2011)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

عبد الرحمن، حسن يونس. (2009). الإشعاع الشمسي والرياح كمصدر للطاقة الجديدة والمتجددة في مصر – دراسة في المناخ التطبيقي، رسالة ماجستير، جامعة طنطا، مصر.

عبد اللطيف وآخرون. (2018). المردود البيئي لاستخدامات الطاقة الشمسية في مصر – دراسة باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحث، جامعة عين شمس، 42(1)، 223 -246.

عرندس، عادل محمود. (2018). التقرير السنوي – السكان والصحة في قطاع غزة، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، وزارة الصحة، فلسطين.

عليان، ربحي مصطفى. (2001). البحث العلمي – أسسه – مناهجه وأساليبه – اجراءاته، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن.

فيرلنفنير، إيزابيل وفيستفال، كيرستن. (2010). الطاقة الشمسية القادمة من الصحراء – شروط عامة ومنظورات، المعهد الالماني للسياسة الدولية والأمن، برلين، ألمانيا.

قابيل، حسام ثابت. (2017). الإشعاع الشمسي والرياح ودورهما في إنتاج الطاقة في صحراء مصر الشرقية

– دراسة في المناخ التطبيقي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر.

مدكور، مي محمد. (2015). الطاقة الجديدة والمتجددة كمدخل للتصميم البيئي المستدام، مؤتمر المنصورة الهندسي الدولي الثامن في الفترة من 17–22 نوفمبر، مصر.

مصطفى، سمير سعدون. (2012). الطاقة البديلة – مصادرها واستخداماتها، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

معهد أبحاث السياسات االاقتصادية الفلسطيني. (2012). جلسة الطاولة المستديرة – الطاقة المتجددة في الأراضي الفلسطينية – الفرص والتحديات، رام الله، فلسطين.

منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوابك). (2020). تقرير الأمين العام السنوي السادس والأربعون، الكويت.

هواري، عبد القادر (2018). الكفاءة لاستغلال الطاقات المتجددة في الاقتصاديات العربية – دراسة مقارنة للمردودات الاقتصادية بين الطاقات المتجددة والطاقات غير المتجددة، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس اسطيف 1، اسطيف، الجزائر.

وراق، اقبال. (2005). الآثار البيئية لاستخدامات الطاقة الشمسية بولاية شمال كردفان، رسالة ماجستير، جامعة ا لخرطوم، السودان.

وكاع، محمد. (2010). هندسة الطاقات المتجددة والمستدامة، مجلة جامعة فيلادلفيا الثقافية، ع10، 116-122.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abu Hamed, Tareq and Flamm, Hannah and Azrzq, Mohammed. (2012). Renewable Energy In Palestinian Territories: Opportunities And Challenges, Renewable & Sustainable Review, 16(1), 1082-1088.
- Ahmed, Sawsan & Osman, Areeg. (2016). Renewable Energy Advantages and Disadvantages, International Journal Of Research Science & Management, 3(10), 7-9.
- Alam, Mushfique and Kumar, Abhishek. (2020). One Sun One world One Grid: Prospects, Challenges and A Possible Alternative For OBOR, IOSR Journal of Humanities And Social Science, 25(7), 13-17.
- Arafy, Reda. (2013). Space Solar Power (SSP, as known as space-based solar power, or SBSP), The university of Alabama at Birmingham.
- Asher, Mukul G. & Soni, Amit. (2020). One-Sun One-World One-Grid India's Transformative Initiative for Sustainable Development, Research Gate, Germany.
- Bartolo, Bobo & Dorsey, W. Mark & Jenkins, Phillip p. & Boncyk, Wayne. (2009). Space-based Solar Power: Possible Defense Applications and Opportunities for NRL Contributions, Research Gate, Germany.
- Mamudu, ZebedeeUdo and Ochel, Monday Chi. (2020). Electricity Consumption and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Analysis, IOSR Journal of Economic & Finance, 11(6), 1-7.
- Nassar, Yasser Fathi and Alsadi, Samer Yassin. (2019). Assessment of solar

energy potential in Gaza Strip-Palestine, sustainable Energy Technologies and Assessment, vol. 31, 318-328.

ثالثاً: الروابط:

http://www.penra.gov.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=1109:-5-&catid=1:2009-12-29-11-09-44&Itemid=29

تنمية المنحدرات الارضية واستثمارها في الانشطة البشرية في ناحية سورداش في محافظة السليمانية

م.د. يوسف سامي حاج بازل
وزارة التربية /المديرية العامة لتربية بغداد الكرخ الاولى – العراق
Yousifsami090@gmail.com
009647816153028

المسخلص:

يهدف البحث إلى تنمية المنحدرات واستثمارها في الانشطة البشرية في ناحية سورداش في محافظة السليمانية والتي تقع في الشمال الشرقي من العراق، إذ تحتل مساحة (672كم2) ولغرض تحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على مرئيات فضائية وخرائط جيولوجية والحصول على بيانات مناخية لمحطات السليمانية وأربيل ودوكان، واظهرت الدراسة انعكاس التكوينات الجيولوجية والبنية الجيولوجية والظروف المناخية على سير العمليات الجيومورفولوجية ومن ثم على اشكال المنحدرات، اعتمد البحث على تصنيف zink والذي يتضمن خمس مستويات تبدأ بفئات الانحدار من (0-1,9) وتنتهي بفئة الدرجات (30) فأكثر، يتضح مما سبق اهمية الانحدارات الارضية في النشاطات البشرية اذ ان لها الاثر المباشر في تنشيط الفعاليات الزراعية والاستيطان والتعدين والسياحة وغيرها أو الحد من هذه الانشطة فهي تؤثر تأثيراً مباشراً في جميع مفاصل الحياة، وأخيراً توصلت الدراسة إلى تنمية واستثمار المنحدرات الارضية في الانشطة البشرية.

الكلمات المفتاحية .:(تنمية ،استثمار، المنحدر،محافظة،السليمانية)

Land slope development and investment in activities Humanity in Surdash district in Sulaymaniyah Governorate

Youssef Sami Hajj Basel
Ministry of Education / General Directorate of Education
Baghdad Karkh First – Iraq

Abstract :

The research aims to develop the slopes and invest them in human activities in the Sordash district in the Sulaymaniyah governorate, which is located in the north-east of Iraq, as it occupies an area (672 km2). The study is the reflection of geological formations, geological structure and climatic conditions on the course of geomorphological processes and then on the shapes of slopes, the research relied on the zink classification, which includes five levels starting with gradients from (0-1,9) and ending with a ratio of degrees (30) or more. Landslides in human activities, as they have a direct impact on activating agricultural activities, settlement, mining, tourism, etc., or limiting these activities, as they directly affect all aspects of life Finally, the study reached the development and investment of land slopes in human activities.

key words (development, investment , slope, Sulaymaniyah governorate,,)

1- المقدمة:

شغلت دراسة الانحدارات حيزاً مهماً من اهتمامات الجيومورفولوجية لأنها دائمة التغيير والحركة فيما يتعلق بمظهرها الارضي، واننا نعطي تصويراً مميزاً لسطح الارض، وتعد دراسة المنحدرات من الدراسات الحديثة والمهمة في العالم، لما لها اهمية في تفسير الظواهر الارضية وتحليل عوامل تكوينها وتأثيراتها في الانشطة البشرية ويستفاد منها تحليل كثير من الظواهر الجغرافية التي لا يمكن الخرائط ان توضحها بسهولة ولمعرفة النتائج والتغيرات التي اصابت الاشكال الارضية، وكون المنحدرات ظاهرة طبيعية ديناميكية فعالة تتباين في درجتها على وفق العوامل المؤثرة فيها، لذا اكتسبت اهمية بارزة في تنفيذ الكثير من المشاريع أو الانشطة التنموية المختلفة في مجالات استعمالات الارض كون ان درجة الانحدار تحدد مدى خطورة وملائمة السطح للاستعمالات المختلفة كإقامة المساكن أو الزراعة أو السياحة وغيرها بحسب انشطة الانسان المختلفة.

2–مشكلة البحث:

1- ما العوامل والعمليات الجيومورفولوجية التي شكلت المنحدرات.
2- ما اسباب تنوع الانحدارات في منطقة الدراسة.
3- تحتل الانحدارات الارضية مظهراً مميزاً فهل بالإمكان تحديد ملائمة الارض والاستخدام الامثل لها.

3– فرضية البحث:

1- إن المنحدرات في منطقة الدراسة تشكلت بفعل عوامل تكوينية واسهمت العوامل الجيولوجية والمناخية في تطويرها.
2- هناك اشكال ارضية عددية في منطقة الدراسة منها ذات اصل بشري وتحاتي وارسابي وكاريني.
3- إن تنوع المنحدرات الارضية لمنطقة الدراسة حدد عبرها مدى ملائمة مساحات أخرى للاستخدامات المختلفة.

4– موقع منطقة البحث:

تقع منطقة البحث من الناحية الإدارية في الجزء الشمالي الشرقي من العراق، بين دائرتي عرض ("16 '39 °35) ("52 '58 °35) شمالاً، وخطي طول طـول ("00 '56 °44) ("08 '17 °45) شرقاً ، و تبلغ المساحة الاجمالية لمنطقة البحث (672)كم^2، يلاحظ خريطة(1)

خريطة (1)موقع منطقة البحث

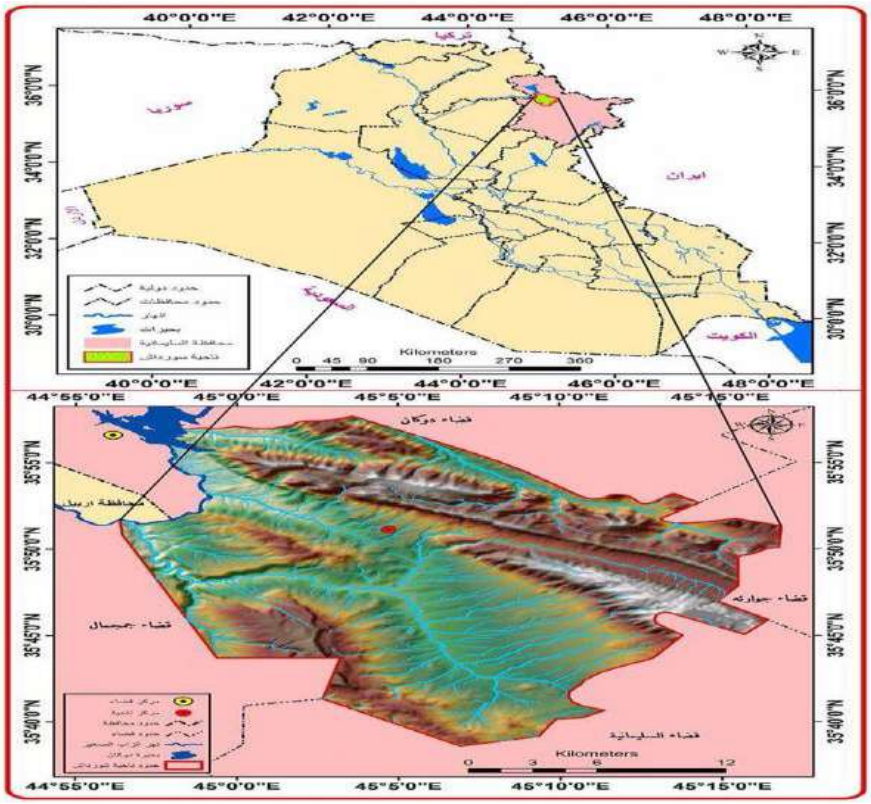

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على الهيئة العامة للمساحة،خريطة العراق الادارية مقياس 1:1000000 واستخدام برنامج Arc GIs9.3

5- منهجية البحث:

اعتمد الباحث على أكثر من منهج للبحث وذلك لتحقيق الهدف من الدراسة والتحقق من الفرضيات بصورة واقعية والخروج بأفضل النتائج وادقها، وسنلخص هذه المناهج المتبعة في دراستنا كالآتي:

1- المنهج الوصفي:

استخدم هذا المنهج لأعطاء صورة واضحة عن طبيعة الظواهر الطبيعية الجغرافية عن طريق ما ذكر منها في الكتب والرسائل الجامعية وخرائط منطقة البحث، وكذلك عبر العمل الميداني.

2- المنهج الكمي:

مجموعة من الطرق الكمية التي تعتمد على نماذج رياضية تعطي نتائج كافية ومقبولة في مختلف الحالات والمواقع **(العتبي و الهيتي، 2011، صفحة 25)**.يعتمد على جميع البيانات الرقمية والوصفية وجدولتها وتحليلها وتفسيرها بأستخدام الطرائق والتقنيات العلمية الحديثة المتمثلة بنظم المعلومات الجغرافية والافادة من نموذج الارتفاع الرقمي DEM وكذلك عن طريق استخدام المنهج الاستنباطي في استقراء المخرجات وتحليلها ومعالجتها بغية الوصول إلى نتائج عملية تحليلية تعبر عن الظاهرة المكانية وعلى مستوى عالي من الدقة.

6- هيكلية البحث:

من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة ومفصلة قد تضمن البحث مناقشة وتحليل المحاور الآتية:

المحور الأول: الخصائص الطبيعية لمنطقة البحث، وشملت (البنية الجيولوجية – الخصائص المناخية – التربة).

المحور الثاني:- تصنيف منحدرات منطقة البحث حسب تصنيف Zink.

المحور الثالث: تنمية المنحدرات الارضية واستثمارها في الانشطة البشرية.

- **المحور الأول: الخصائص الطبيعية لمنطقة البحث**

أولاً- جيولوجية منطقة البحث:

تؤثر البنية الجيولوجية في المنحدرات بشكل مباشر ومهم عبر تباين التكوينات الجيولوجية، فعوامل التعرية والتجوية تعمل على تفكيك مواد المنحدرات وتهيئها للحركة، لذا فإن منطقة الدراسة تتكون من صخور تتراوح اعمارها من العصر الترياسي إلى الميوسين فضلاً عن ترسبات عائدة إلى العصر الرباعي تكشف العديد من الوحدات الصخرية في اجزاء مختلفة من المنطقة وتشمل جيولوجية الدراسة. يلاحظ خريطة (2).

1- تكوين المقدادية : يتالف من رواسب فتاتية من الرمل الخشن والحصى ويمكن تمييز هذا التكوين عبر حجم الحبيبات التي تتصف بكبر حجمها وترتيب طبقاته حسب الحجم يقدر سمك هذا التكوين (200-250)م **(السورداشي، 1998، صفحة 80)**.

2-تكوين بيلاسبي وتكوين الجركس:

يتكون بيلاسبي من حجر الكلس الدولوستون وحجر الكلس الدولوماتين، تراوح سمكه بين (100-200م)، اما تكوين الجركس فيتألف من صخور فتاتية ناعمة تمتاز بلونها الاحمر وهو يتكون من المد ملكات وحجر الكلس يتراوح سمكه **(المنشاة العامة للمسح الجيولوجي والتعدين، 1988، صفحة 12).**

3- تكوين ساركي وتكوين سركلو وجياكارا:

يتألف تكوين ساركي من حجر دولوماتين يبلغ سمكه حوالي 211م،وتكيون سركلو يتكون من الحجر الجيري الأسود والحجر الدولوماتين والطفل يقدر سمكه سمكه 110م، أما تكوين جياكارا يتألف من طبقات صفاتحية من الحجر الجيري ويبلغ سمكه 105م تظهر مكاشف هذه التكوينات في شمال رانية وسورداش .

3- تكوين كولكولة وتكوين بالامبو

يتكون كولكولة من الحجر الصواني ويبلغ سمكه نحو 2801م أما تكوين بالامبو يتكون من الحجر الجيري الازرق الدائن والمارل ويبلغ سمكه حوالي 571م.

4- تكوين تانجرو وتكوين شيرانيش

يتكون تكوين تانجرد من الحجر الجيري الفتاتي ويبلغ سمكه نحو 210م، أما تكوين شيرانيش فيتألف من نوع من المارل فالقسم العلوي يتكون من المارل الازرق والجزء الاسفل منه يتكون من طبقات رقيقة من الحجر الجيري الممزوج بالمارل (**العمري** و علي، 1977، صفحة 117) .

5-تكوين سنجار

يتكون من طبقات متداخلة من صخور الحجر الرملي الخشن بحجم (0,6-2ملغم) البيئة لهذا التكوين بيئة ترسيبية شاطئية يصل سمكة 150م **(المديرية العامة للمسح الجيولوجي، 2003).**

خريطه(2) جيولوجية منطقة البحث

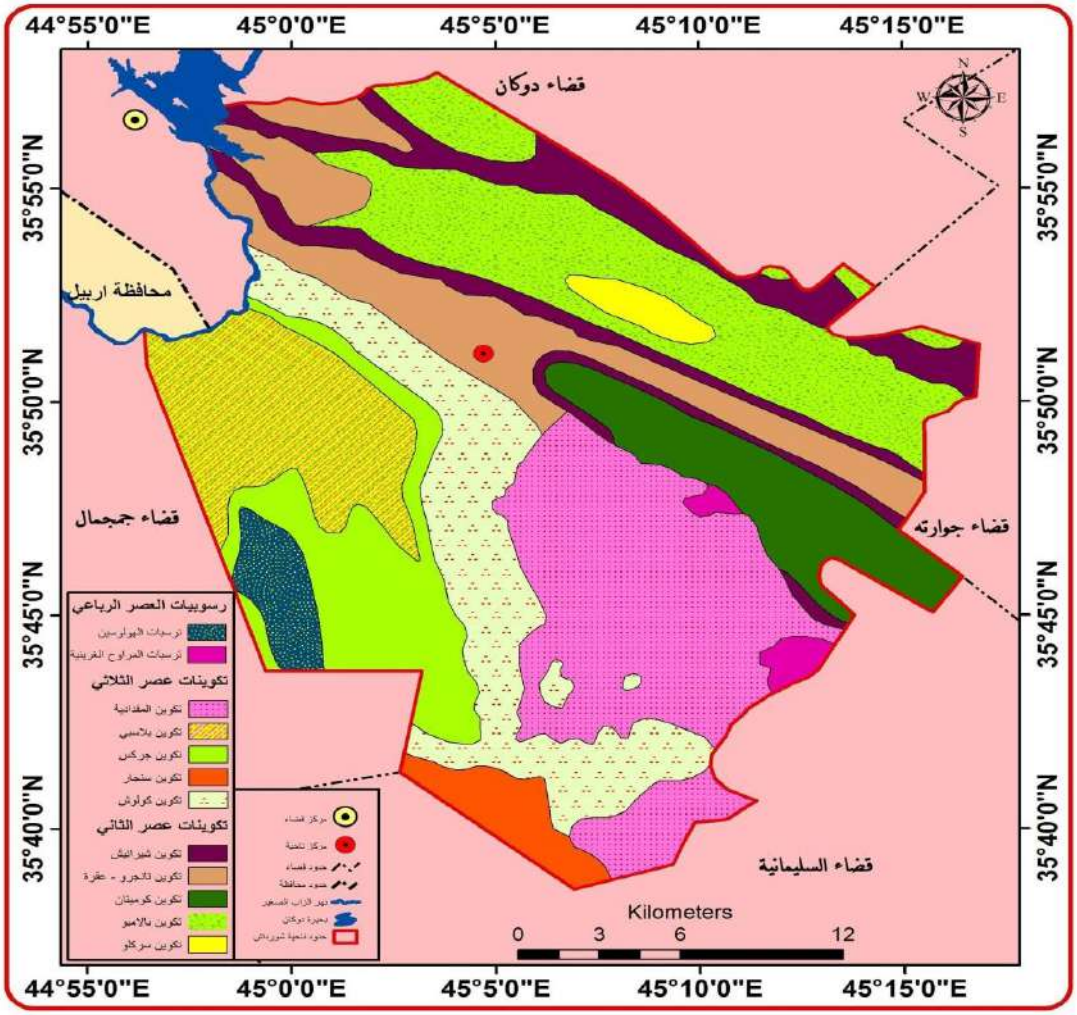

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Arc GIS9.3.

ثانياً– الخصائص المناخية:

يعد المناخ وعناصره من العوامل الطبيعية التي تؤثر في بناء الاشكال الارضية أو هدمها، إذ تعمل عناصر المناخ المتمثلة بدرجات الحرارة والرياح والامطار والرطوبة والتبخر على تطوير الاشكال الارضية، وذلك بحسب طبيعة الصخور مدى استجابتها لهذه العوامل.

وسيتم دراسة منطقة البحث وفق ثلاث محطات مناخية لتغطية منطقة البحث والمتمثلة بمحطة السليمانية وأربيل ودوكان، يلاحظ جدول (1) يوضح مواقع هذه المحطات ومنسوبها على سطح البحر.

جدول (1)

مواقع المحطات المناخية لمنطقة البحث

المحطة	دائرة العرض	خطوط الطول	الارتفاع عن منسوب سطح البحر (م)
السليمانية	35,33	45,27	853
أربيل	36,11	44,00	414
دوكان	35,57	44,57	860

المصدر:اقليم كردستان العراق، دائرة الأنواء الجوية، بيانات غير منشورة.

1- درجات الحرارة:

تتباين درجات الحرارة في محطات منطقة البحث من شهر إلى آخر، و يتضح من الجدول (2) والشكل البياني (1)، أن اعلى درجات الحرارة سجلت في شهر تموز (35,7)° في محطة أربيل وتليها محطة السليمانية ودوكان (33,3، 33,5)°، بينما سجلت أدنى درجات الحرارة في شهر كانون الثاني في محطة دوكان والسليمانية وبلغت (5,7، 6,6) درجة مئوية على التوالي.

جدول(2)معدل درجات الحرارة الاعتيادية/م° لمحطات السليمانية ودوكان واربيل للمدة

(2018-1988)

الشهر/المحطة	ك2	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	ت1	ت2	ك1	المعدل السنوي
السليمانية	6,6	7,9	11,9	16,9	23,3	22,7	33,3	26,3	21,6	15,2	5,5	8,8	16,6
دوكان	5,7	6,9	11,6	16,1	22,8	22,6	33,5	23,5	28,9	21,9	12,5	6,7	19
اربيل	8,6	9,5	13,2	18,8	26,2	32,3	35,7	35	30,3	24,2	15,1	9,8	20,8

المصدر: دائرة الانواء الجوية، السليمانية، بيانات غير منشورة.

شكل (3) معدل درجات الحرارة الاعتيادية/مْ للمدة(1988-2018)

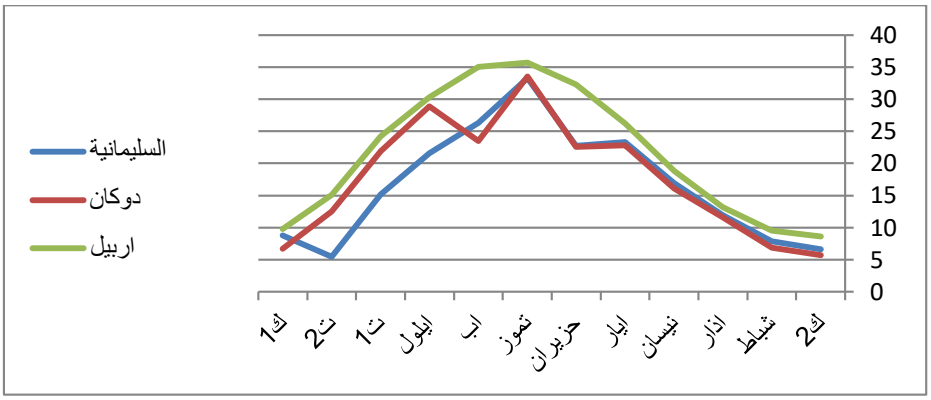

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(2)

2- الامطار:

إن مجموع الامطار متباين في منطقة الدراسة ومن خلال جدول (3) والشكل البياني (2) سجلت أعلى معدلات الامطار في محطة دوكان في شهر كانون الثاني (172,9)ملم وتليها محطات السليمانية وأربيل لكل منهما (167,1 ، 89,9)ملم على التوالي وتقل معدلات الامطار في فصل الصيف ابتداء من شهر حزيران وتنتهي حتى أيلول، وذلك بسبب وقوع المنطقة تحت تأثير الضغط شبه المداري وتحول المنخفضات الجوية المتوسطة شمالاً.

جدول(3)المجموع الشهري والسنوي للامطار بـ/ملم في محطات السليمانية ودوكان وأربيل للمدة (2018-1988)

الشهر/المحطة	ك2	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	ت1	ت2	ك1	المجموع السنوي
السليمانية	167,1	88,5	93,9	61,7	30,1	0,5	0	0	0,8	22,6	71,9	124,7	644,8
دوكان	172,9	78,4	89,8	62,6	27,6	0,7	0,7	0	0,8	10,7	77	163	684,2
أربيل	89,9	88,5	62,1	49,7	8,5	0	0	0	0,6	22,1	56,6	79,1	457,1

المصدر: دائرة الانواء الجوية، السليمانية، بيانات غير منشورة.

الشكل(2)المجموع الشهري والسنوي للامطار/ملم للمدة(1988-2018)

المصدر :من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(3)

3- الرياح:

من خلال الجدول (4) والشكل البياني (3) نلاحظ ان اعلى معدل فصلي سجل خلال فصل الربيع لمحطة أربيل هو (3,2)م/ثا وأعلى معدل شهري سجل خلال شهر شباط لنفس المحطة (3,6)م/ثا بينما تنخفض معدلات سرعة الرياح في اشهر الصيف، اما عن المعدل السنوية فهو ينخفض في عموم محطات منطقة البحث، وذلك بسبب تأثير التضاريس الجبلية العالمية في عموم محطات منطقة البحث، وذلك بسبب تأثير التضاريس الجبلية العالية وامتدادها بإتجاه يتعامد مع الاتجاهات الرئيسية للرياح في المنطقة الجبلية.

جدول(4)المعدلات الشهرية والسنوية لسرعة الرياح م/ثا لمحطات السليمانية ودوكان واربيل للمدة(1988-2018)

الشهر/المحطة	ك2	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	ت1	ت2	ك1	المعدل السنوي
السليمانية	1,2	1,6	1,8	1,8	2,3	2,6	2,6	2,1	1,8	1,4	1,4	1,6	1,84
دوكان	1,6	2,5	3	2,4	2,2	3	2,4	1,4	1,6	2,1	2,1	2,1	2,12
اربيل	2,2	3,6	3.4	3	3,4	3	2,9	2,9	2,3	3	2,2	2,6	2,8

المصدر:دائرة الانواء الجوية السليمانية،بيانات غيرمنشورة.

الشكل(3)المعدلات الشهرية والسنوية للرياح م/ثا للمدة (1988–2018)

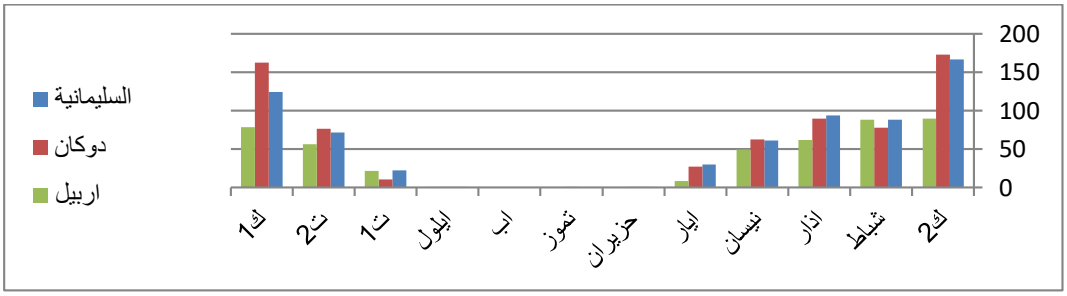

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد عل جدول(4).

4– الرطوبة النسبية:

تعد الرطوبة النسبية مقياساً للرطوبة، إذ تعبر عن درجة اقتراب الهواء من التشبع ببخار الماء ويعبر عن الرطوبة النسبية عادةً بشكل نسبة مئوية **(موسى، منشورات جامعة دمشق، 2004–2005)**. ومن خلال ملاحظة جدول (5) والشكل البياني (4) تبين ان محطة اربيل سجلت اعلى معدل رطوبة بنسبة (76,5%) خلال فصل الشتاء في شهر كانون الثاني، اما محطات السليماني ودوكان سجلت (69,8% و 64,7%) على التوالي وأدنى درجة سجلت في شهر تموز في محطة أربيل (21,6%) والسبب يعود إلى ان هذا الفصل يحد فصلاً جافاً لا يحدث فيه التساقط.

جدول(5)المعدلات الشهرية والسنوية للرطوبة النسبية % لمحطات السليمانية ودوكان واربيل للمدة(1988–2018).

الشهر/المحطة	ك2	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	ت1	ت2	ك1	المعدل السنوي
السليمانية	64.7	64.9	56.1	53.6	38.9	27.9	24	23.8	25.5	37.7	58.7	71.4	45.6
دوكان	69.8	67.6	59.7	60.1	46.99	33.9	29.3	26.7	31.3	43.5	61.5	69.8	50
اربيل	76.5	70.2	62.6	58.8	37.1	24.8	21.6	22	24.5	42	65.5	75,2	48.3

المصدر: دائرة الانواء الجوية، السليمانية، بيانات غير منشورة.

الشكل(4)المعدلات الشهرية والسنوية للرطوبة%للمدة(1988–2018)

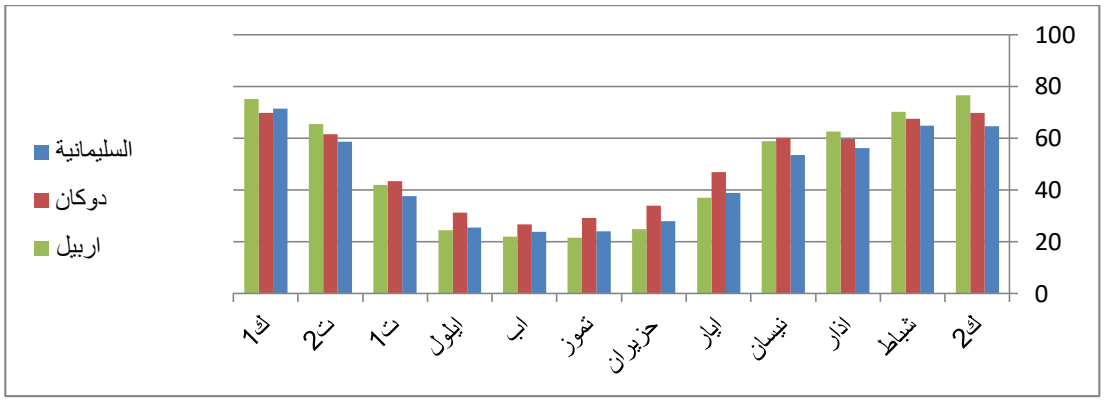

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(5)

5– التبخر:

يعد التبخر احد اهم العناصر المناخية تأثيراً في موروفولوجية المنحدرات يكون عاملاً مهماً يساهم في فقدان كميات كبيرة من المياه المتاحة في منطقة الدراسة وتبقى هذه الظاهرة متكررة الحدوث بالاستمرار ما لم يصل الهواء إلى درجة الاشباع (100%) عندها يتوقف عملية التبخر **(موسى ، جغرافية المناخ، 2004–2005، صفحة 43)**. ومن خلال الجدول (6) والشكل البياني (5) ان اعلى قيمة للتبخر سجلت في شهر تموز (417,2)ملم وأقل قيمة سجلت في شهر كانون الثاني (48,2)ملم لمحطة السليمانية ويبلغ المعدل السنوي (193,3)ملم، أما محطة اربيل سجلت اعلى قيمة للتبخر في شهر حزيران (360,3)ملم وأقل الشهور هو كانون الثاني (468)ملم والمعدل السنوي (191,8)ملم.

جدول(6) المعدلات الشهرية والسنوية للتبخر/مام(1988–2018)

الشهر/المحطة	ك2	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	ت1	ت2	ك1	المجموع السنوي
السليمانية	48,2	58,5	100,7	146	241,2	352	417,2	380.9	264,9	172,7	87,4	51,3	193,3
اربيل	46.3	62,1	116,2	156.5	265,7	360,2	324,3	339.4	301,2	193,2	87,4	50,5	191,8

المصدر: دائرة الانواء الجوية، السليمانية، بيانات غير منشورة.

الشكل (5)المجموع الشهري والسنوي للتبخر/ملم للمدة(1985–2015)

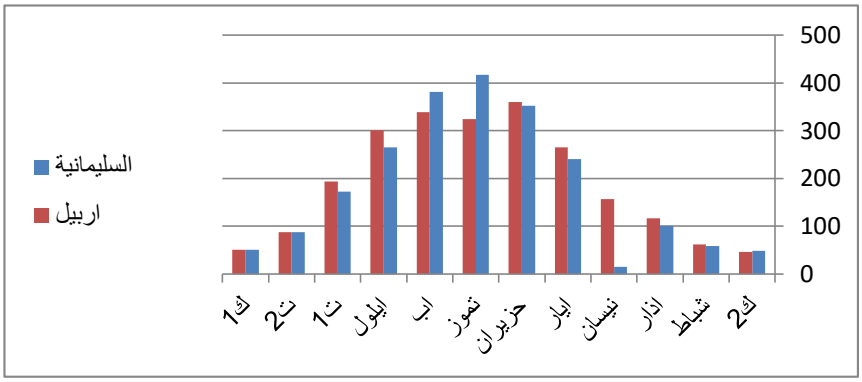

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(6)

ثالثا–التربة في منطقة البحث:

تصنيف انواع التربة لمنطقة البحث حسب تصنيف Buring كما في الخريطة (3).

1– تربة رندزينا:

ترب تتباين في سمكها ما بين متوسط سمك 30سم في المناطق المتوسطة الانحدار والضحلة تتراوح (10–30)سم في المناطق الشديدة الانحدار تتواجد في المناطق الجبلية تحتوي على نسبة تتراوح ما بين (6–9%) من المواد العضوية لوجود الغطاء النباتي في الغابات والمراعي.

2– تربة الليثومول:

ترب تمتاز بضحالتها تتكون فوق الصخور الكلسية، تتواجد شمالي كلار وأيضاً في مرتفعات قزنية شمال جمجمال **(شريف و** الشلش، 1985، صفحة 25).

3–ترب الاراضي الوعرة المشققة الصخرية:

تتوزع جغرافيا هذة الترب ضمن الاجزاء الشمالية والشمالية الشرقية لمنطقة البحث في كل من السفوح القريبة لسلسلة بيرة ميكرون وسلسلة سورداش وقمرغان لاحظ الخريطة(3).

4– التربة البنية السمراء العميقة:

تمتاز بلون بني غامق يتراوح سمكها بين (3–4) نسيجها خشن ذات بناء متوسط الى خشن تتخلله مفتتات صخرية متوسطة الاحجام **(مة و خاكي، صفحة 95)**. ذات قابلية عالية لزراعة الحبوب والفواكه كما تستثمر اجزاء منها لانتاج محاصيل صناعية كزهرة الشمس ومحصول الفستق الحلبي وغيرها تنتشر في بطون الاودية فضلا عن المناطق ذات الانحدارات القليلة لايتجاوز ارتفاعها بين(300–400) (حمة، 2019).

خريطة (3) تربة منطقة البحث

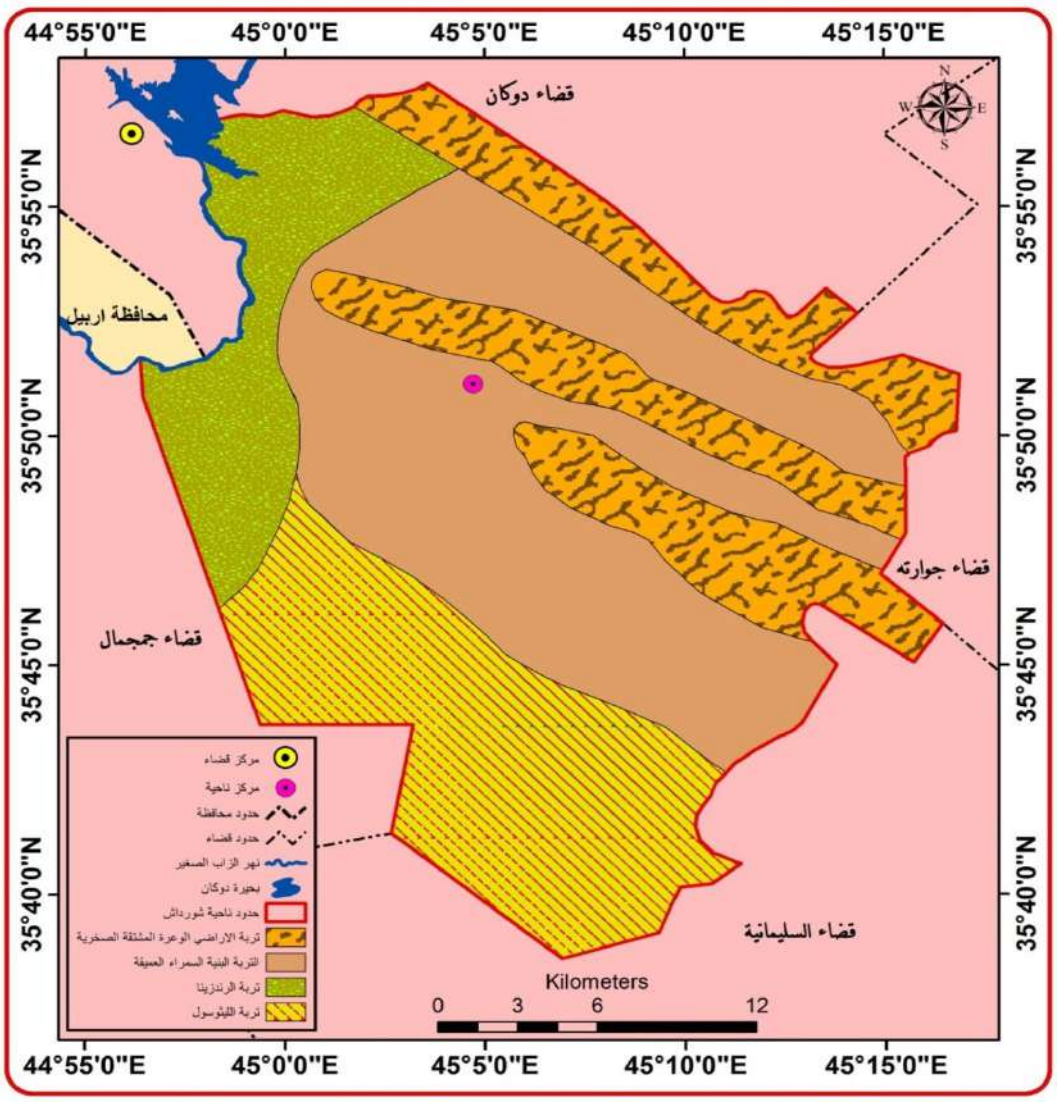

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج ARC GIS 9.3

المحور الثاني: تصنيف منحدرات منطقة البحث حسب تصنيف Zink :

المنحدر: هو ميل سطح الارض عن خط الافق أو فرق الارتفاع بين نقطتين مختلفتين المنسوب، بل في بعض الحالات بنفس المنسوب، كما هو الحال بالنسبة للسطح المستوي Level (سلامة، 2010، صفحة 140) ان منطقة البحث تمتاز بتنوع المنحدرات الارضية ومن اجل معرفة خصائص المنحدرات السائدة في منطقة البحث وتميز المظهر الارضي، تم الاعتماد على تصنيف Zikn تصنيف جيومورفولوجي اعده Zikn سنة 1988-1989 يعد تصنيفاً هرمياً يحتوي على خمس مستويات، تبدأ درجات الانحدار من (0-1,9)° وتنتهي بدرجة انحدار 30° فأكثر كما موضح في الجدول (7) والخريطة (4).

جدول (7) اشكال تضرس الارض وزوايا الانحدار حسب تصنيف zink

ت	الشكل	الانحدار بالدرجات	التصنيف
1	مسطح مستوي	1,9 - 0	سهول – وديان
2	تموج خفيف	7,9 - 2	سهول تحاتية – أقدام الجبال
3	متموج	15,9 - 8	تلال منخفضة
4	متقطعة مفرسة	29,9 - 16	تلال مرتفعة
5	مقطعة بدرجة عالية	30 فأكثر	جبال

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: بسمة علي عبد الحسين الجنابي، التقييم الجيومورفولوجي لمنحدرات سلسلة كارة، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بغداد، 2016، ص135. واستخدام برنامج Arc GIS.

1- نطاق الاراضي المستوية (المسطحة):

يشمل هذا النطاق الاراضي التي لا يتجاوز درجة انحدارها (1,9)° وهي اراضي سهلية تغطي أغلب المناطق المنبسطة، يشمل الاجزاء الوسطى والجنوبية من منطقة البحث كما موضح في الخريطه(4). وتعتبرهذه المنحدرات مناسبة لانشطة البشرية كالزراعة والبناء والعمران والطرق.

2- نطاق الاراضي ذات التموج الخفيف

يمتاز هذا النطاق بقلة تضرسه وتنحصر زوايا انحداره بين (2-7,9)° يشكل أغلب اجزاء متناثرة من منطقة البحث قليله التضرس، وتعتبر منطقة مناسبة للنشاط البشري.

3- نطاق الاراضي المتموجة

يشمل الاراضي التي تتراوح درجة انحدارها (8-158)° المناطق المتموجة اي التلال الخفيفة لاحظ صورة (1) تنشر هذه الاراضي في المناطق الغربية والجنوبية الغربية من منطقة البحث ،تعتبر مناطق مناسبة لأقامة النشاط الزراعي فهي في المناطق الجبلية المهة.

صورة(1)الاراضي المتموجة في منطقة البحث

المصدر:الدراسة الميدانية ،2019

4-نطاق الأراضي المضرسة:

يشمل هذا النطاق الأراضي التي تتراوح درجة انحدارها (16-29,9)°، تمثل منطقة التلال المرتفعة تشمل معظم الاجزاء الشمالية والشمالية الشرقية من منطقة البحث ، تمتاز هذه التلال بتقطعها بفعل عوامل التعرية، وتشغل معظم سفوحها للزراعة والسكن.

5- نطاق الأراضي المتقطعة بدرجة عالية

أراضي هذا النطاق تكون على شكل اراضي جبلية عالية ذات صخور صلبة تزيد درجة انحدارها عن (30)° فأكثر، تنتشر أراضي هذا النطاق في الاجزاء والشمالية الغربية والاجزاء الوسطى من منطقة البحث، تعدّ هذه المنطقة غير ملائمة للنشاط البشري بسبب شدة إنحدارها، فهي أكثر ملائمة للنشاط السياحي والرعوي.

خريطة(4)تصنيف منطقه البحث حسب Zink

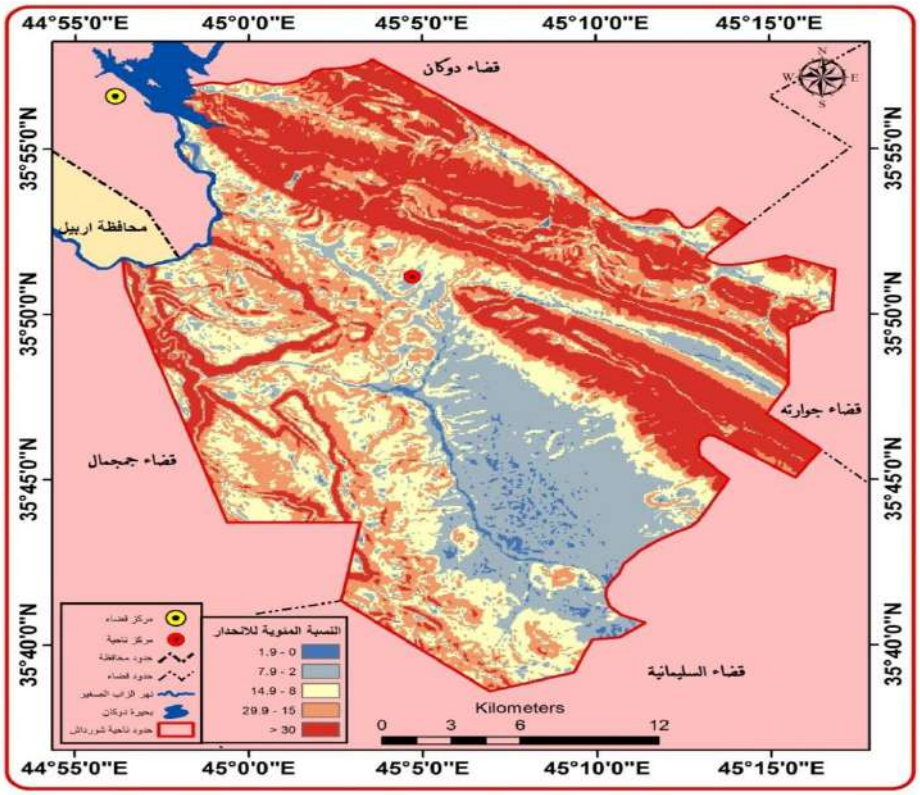

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Arc GIS9.3

المحور الثالث: تنمية منحدرات منطقة البحث واستثمارها في الانشطة البشرية:

1- تنمية المنحدرات الارضية واستثمارها في النشاط السكني:

تؤثر الانحدارات الارضية في التوزيع الجغرافي للسكان بشكل مباشر، فالإنسان يتفاعل مع البيئة الطبيعية، بتباين نمط المستقرات في منطقة الدراسة تبعاً للأهمية المكانية التي يقدمها لموضع هذه المستقرات من حيث مورفولوجية المظهر الارضي والموارد الطبيعية، هناك مجموعة من العوامل ساعدت ف التوزيع الجغرافي، منها ارتفاع درجة الانحدار والتربة والمناخ والمواد المائية، تؤثر درجة الانحدار بشكل مباشر عليها (الباحث، 2019).هناك علاقة عكسية مع درجة الانحدار، ففي المناطق ذات الانحدارات الخفيفة كالمناطق السهلية كسهل السليمانية ورانية وبازيان وشهرزوز وبنكرد ومركة تمتاز بأزدهار النشاط البشري. إذ يتركز عدد السكان فيها بشكل كبير مما يوفر ظروف المعيشة كالزراعة والمراكز الادارية والعمرانية والصناعة وقيام المنشآت الحيوية والخدمية، لذا يظهرتوزيع السكان بشكل كثيف.أما المناطق ذات الانحدارات العالية والمحصورة بين ارتفاعات(1500-1650م) فوق مستوى سطح البحر فإن المستقرات البشرية تتركز بدرجة كبيرة حول الوديان والينابيع اي المناطق التي تتوفر فيها المياه لتوفر الاراضي الصالحة للزراعة ووفرة المياه السطحية، فضلاً عن توفر طرق النقل فيها اما المناطق ذات الانحدار الشديد امتازت بعدم وجود أي تجمعات سكنية أو خدمية بسبب شدة إنحدارها وندرة الأراضي الزراعية النشاط السائد هو الرعي، إن برودتها القارصة وتراكم الثلوج تشكل عائقاً أمام حركة الناس اليومية، هذه الظروف ادت إلى ترك السكان تلك المنحدرات الشديدة واللجوء إلى المناطق الأقل انحداراً لتوفر مقومات العيش فيها،

2- استثمار المنحدرات الأرضية في النشاط الزراعي:

يتأثر هذا النشاط بالعوامل الجيومورفولوجية في منطقة البحث، مما جعل هذا النشاط يتركز في اشكال ارضية دون الأخرى نظراً لملائمة خصائصها من طوبغرافيا وتربة وموارد مائية وامكانية اجراء العمليات الزراعية بإستخدام المكننة الحديثة. يزدهر النشاط الزراعي ضمن مناطق الطيات المقعرة ذات الانحدرات الطفيفة المتمثلة بالمناطق السهلية المنبسطة والتي تنتشر بين الطيات الحدية والسفوح القريبة من اقدام الجبال.

يمكن تفصيل المنحدرات الزراعية بمنطقة الدراسة ما يأتي:

1- المنحدرات الجبلية:

تعطي أغلب الجهات الشمالية والشمالية الشرقية، يزيد ارتفاعها عن 1450م تعتبر غير قابلة للاستغلال الزراعي كونها عبارة عن حافات ذات جوانب حائطية وجروف تتمثل بسفوح طيه قنديل وشهيدان، اما المناطق الاقل انحداراً فيمكن استغلالها لأغراض التشجير بهيئة خطوط كنتورية كما في طية ازمر وبيرة وميكرون.

2- المنحدرات الواطئة:

تعطي أغلب الاجزاء الجنوبية والجنوبية الغربية لمنطقة البحث، ولكونها اكثر اعتدالاً وأخف انحداراً وتكون ملائمة للاستغلال الزراعي كما هو الحال في سهول (جمجمال وبازيان وقره داغ وكلار وقادر كرم) بمنطقة البحث.ان الرؤية المستقبلية لمنحدرات منطقة البحث ضمن النشاط الزراعي تتطلب دراسة تحليلية تفصيلية بإستخدام التقنيات الحديثة والمتمثلة بنظم المعلومات الجغرافية والاستشعار بعد أستغلال اقصى ما يمكن استغلاله من الاراضي الزراعية، فالتوسع في المستقرات البشرية يطغى

على الاراضي الزراعية وعلى الاراضي الصالحة للزراعة، ففي سهل السليمانية والذي يعتبر امتداد لسهل شهرزور، إذ امتدت المناطق السكنية على حساب الاراضي الزراعية مستغلين انبساط الارض وكذلك في سهل رانية وبشدر ومركة وبالتالي اتساع المناطق السكنية على حساب الاراضي الزراعية (الطالباني و محمد، 1988، صفحة 56). فالاراضي الزراعية التي تضررت كانت ضمن التصميم الاساسي لأطراف المدينة، وبالتالي يجب استغلال المنحدرات بزراعتها على شكل مدرجات وشرائط كنتورية، لوحظ من الدراسات الميدانية ان هناك اراضي زراعية توفر فيها جميع مقومات النشاط الزراعي الا انها تستثمر الاستثمار الكامل.

3- استثمار المنحدرات الارضية في مجال السياحة:

تعد السياحة ظاهرة حضارية تطورت مع تطور المجتمعات فهي ظاهرة انسانية اجتماعية ثقافية، وان معالم المنحدرات الارضية في ناحية سورداش في محافظة السليمانية هي احدى معطيات البيئة الطبيعية التي تلعب دوراً أساسياً في تطور السياحة وجذب السياح بها، وعلى الرغم من هذه الامكانيات والمقومات في منطقة البحث الا انها تبدو عقيمة من الناحية ما لم يتدخل الانسان ويساهم في ابراز جمال تلك المظاهر الانحدارية والاشكال وتسهيل وصول السياح لها من خلال تطوير وسائل النقل والمواصلات وتوفير الخدمات واقامة المنشآت السياحية، تضم منطقة الدراسة امتدادات لسلاسل جبلية تتباين ارتفاعاتها من (1500 – 2500م) في المنطقة، كما هو الحال في قمم هورامان وجبال اسوس وجبل بنجوين، تتمتع هذه الجبال بمناظر طبيعية خلابة من مضايق وأودية وشلالات وجنادل، فضلاً عن عامل الارتفاع الذي يلطف درجة الحرارة في فصل الصيف، كما يمكن الاستفادة من الخوانق والوديان لمنحدرات منطقة الدراسة فهي تمثل اجمل المواقع الترفيهية السياحية (للباحث، 2019)، لغرض النهوض بواقع السياحة الجبلية في منطقة الدراسة يجب الاخذ بنظر الاعتبار مجموعة من الاجراءات:

1- توفير شبكة متطورة من طرق النقل لتسهيل وصول الاشخاص إلى قمم الجبال .
2- الحفاظ على التربة من الانحراف من خلال زراعة الغابات بالاشجار الصنوبرية.
3- اقامة مواقع لممارسة مختلف النشاطات الرياضية.
4- انشاء المرافق السياحية والخدمة من فنادق ومطاعم واسواق.
5- انشاء البرك والبحيرات والشلالات الاصطناعية.
6- انشاء محميات طبيعية لجلب الحيوانات المختلفة كالغزلان والطيور الداجنة مثل الطاووس والنعامات.

4- استثمار المنحدرات الارضية في التطبيقات الانشائية والهندسية:

الطرق من أهم مجالات التطبيقات الانشائية والهندسية لمنحدرات منطقة البحث بأعتبارها شرياناً حيوياً يربط اجزاء المنطقة، تهدف إلى انشاء طرق النقل لربط المراكز المدنية لغرض سهولة الانتقال فيها سواء كانت حركة الاشخاص ام البضائع ويتجدد امكانية امتداد الطرق بشكل سطع الارض والبناء الصخري (داود، 2012، صفحة 56). وان انشاء اي طريق يأتي من دراسة لطبيعة منحدرات المنطقة وتكويناتها الجيولوجية وذلك لتجنب العوائق والمخاطر التي تعترض الطريق، وجود المنحدرات الشديدة

في منطقة البحث تشكل عائقاً امام طرق النقل هناك، بعض المناطق بقيت في عزلة نتيجة الانحدارات والتضرس، كما يوضح الجدول (8) طبيعة الانحدارات الارضية واستخداماتها العامة بالنسبة للنقل.

جدول (8)

طبيعة الانحدارات الارضية واستخداماتها العامة بالنسبة للنقل

طبيعة الانحدار	زاوية الانحدار	معدل الانحدار	مدى ملائمته للنشاط البشري
انحدار مفاجئ	اكثر من 30	اكثر من 2/1	يستطيع الانسان صعود المنحدر بيديه أو قدميه
شديد الانحدار جداً جداً	30 - 20	2/1 - 3/1	الحد الاقصى للسيارات
شديد الانحدار جداً	20 – 12	3/1 - 5/1	نزول الحيوانات بشكل مائل
شديد الانحدار	12 – 6	5/1 - 10/1	انحدارات صعبة للسيارات
معوق للحركة	6 – 3	10/1 - 20/1	تقدم عربات الخيول أمثل درجات السرعة
متوسط	3 – 1	20/1 - 60/1	يسير راكبو الدراجات على اقدامهم

المصدر: فلاح شاكر اسود، الخرائط الموضوعية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1991، ص92.

تعد مناطق السهول أفضل الاقاليم المورفولوجية ملائمة لأنشاء الطرق في منطقة البحث بين انبساط السطح وسهولة القيام بالعمليات الهندسية، الا انها تعاني من بعض المشاكل:

1- ظاهرة المطبات والتموجات بسبب مرور المركبات الثقيلة.
2- تعرض بعض الطرق للفيضانات وذلك بسبب عدم قدرة السيفونات على تصريف المياه.
3- قلة قابلية التكوينات السطحية على الانضغاط.

تحتاج هذه الطرق إلى جملة من الاجراءات الهندسية:

1- تبليط الطبقة السطحية بالخرسانة المسلحة.
2- اقامة الجسور والسيفونات على استيعاب مياه الفيضانات.
3- اقامة السدود الترابية.
4- رفع مستوى الطرق عن الاراضي الزراعية.

الاستنتاجات:

1- تتأثر منحدرات منطقة البحث بتنوع التكوينات الصخرية والرواسب المنكشفة على السطح.
2- تتأثر الخصائص الشكلية للمنحدرات بالعوامل المناخية.
3- تميزت منطقة البحث بشدة تضرسها بشكل عام إذ يتراوح ارتفاعها بنسبة (402-2571م) فوق مستوى سطح البحر مما تساهم في شدة العمليات الجيومورفولوجية إذ تكون سريعة الاستجابة.
4- من خلال برنامج (Arc Gis 9.3) والدراسة الميدانية تبين ان تصنيف (Zink) اكثر ملائمة لتحليل الخصائص الانحدارية لمنطقة البحث.

6- عن طريق الدراسة الميدانية تم التوصل إلى ان منطقة البحث ملائمة للنشاط الزراعي الا انها لم تستثمر بالشكل الصحيح.

6- تشكل المنحدرات الارضية الشديدة تهيئة سياحية متكاملة لما تحتويه من مستويات التنوع الارضي تزيد من جاذبية السياحة وترفع من قيمتها واهميتها.

التوصيات:

1- ضرورة انشاء محطات مناخية لتوفير البيانات المناخية وخصوصاً في المناطق المرتفعة.

2- الاهتمام بالتشجير واعادة زراعة السفوح الجبلية لتوفير الحماية للمنحدرات.

3- ضرورة انشاء عدد من السدود المائية الصغيرة على مجاري الوديان لخزن مياه الامطار والافادة منها.

4- ضرورة توجيه المباني والمناطق السكنية بصورة منتظمة وفقاً لمنحدرات منطقة البحث بشكل متوازي لكي يحقق استثمار اكبر لهذه المنحدرات.

5- عمل حواجز اسمنتية تمنع تساقط الكتل الصخرية.

6- الاهتمام بالمظاهر الجيومورفولوجية في منطقة الدراسة واستخدامها في السياحة ومن اهمها الكهوف والشلالات وتوفير طرق النقل.

7- ابعاد الابنية والثروات المدنية عن بعض السفوح التي تتعرض للمخاطر.

المراجع:

- تغلب جرجيس داود،.علم اشكال سطح الارض التطبيقي،ط1،دار صفاء للطباعة والنشر،عمان،الاردن،2012.

-حسن رمضان سلامة،اصول الجيومورفولوجيا،ط2،دار الميسرة،للنشر والتوزيع والطباعة،عمان ،الاردن،2010.

-الدراسة الميدانية للباحث.

-سورداشي ،علي محمود، اصل نشاة الاراضي وجبال كردستان العراق ،مجلة زانكو المجلد2،جامعة صلاح الدين،اربيل،1998 .

-شريف،ابراهيم ،علي حسين الشلش،جغرافية التربة، مطبعة جامعه بغداد،1985.

-العتبي، سامي عزيز، محمد يوسف حاجم الهيتي، 2011، منهج لبحث العلمي (المفهوم والاساليب والتحليل والكتابة)،بغداد.

-العمري، فاروق ضع الله، حسن صادق، 1977، جيولوجية شمال العراق، الموصل، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر.

- له يلامحة مة دفارهمان، خاكي مة، ريمي كوردستان.

-اللهواني، حمد عمر، التحليل الجغرافي والاستيطان الريفي في اقليم كردستان، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،السليمانية،2005.

-المديرية العامة للمسح الجيولوجي والتحري المعدني- السليمانية تقرير عن الجدوى الاقتصادية لاستثمار احجار الكلس غرب محافظة السليمانية(بيانات غير منشورة)،2008.

-مقابلة شخصية مع الاستاذ ساسان حمة مديرية زراعة السليمانية.

-المنشأة العامة للمسح الجيولوجي والتعدين، 1988، قسم المسح الجيولوجي، تقرير عن جيولوجية اربيل ومهاباد ان جي 38-14 وأن جي 38-15 مقياس 250,000: 1 جي ام ، بغداد.

-موسى، علي جسن، 2004، 2005، جغرافية المناخ، سوريا، جامعة دمشق.

-ناهدة جمال الطالباني،خالد طيب محمد ،صيانة التربة والمياه ،كلية العلوم،جامعة السليمانية،1988.

دور القيادة التحويلية في تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الحكومي بسلطنة عمان

د. أحمد بن سعيد بن ناصر الحضرمي
مساعد مدير تنمية الموارد البشرية.
ديوان البلاط السلطاني
سلطنة عمان
asnh7887@gmail.com
0096894873666

د. عبدالله بن سيف التوبي
عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية .
جامعة الشرقية
سلطنة عمان
abdullah.altobi@asu.edu.com
0096899316263

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور القيادة التحويلية في تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الحكومي بسلطنة عمان، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي عن طريق استعراض الواقع وتحليل البيانات والمعلومات باستخدام اسلوب تحليل المضمون؛ من اجل الخروج بالشكل النهائي لعناصر البحث، وأظهرت نتائج الدراسة ما يأتي:

- قدرة القيادة التحويلية بفضل مرونة أسلوبها من القدرة على مساعدة الأفراد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- يتمتع أسلوب القيادة التحويلية من القدرة على لتنمية القدرات الإبداعية والمبادرات الابتكارية وتفتح لهم عقولهم وتشجعهم على مواجهة المشاكل والصعوبات التي تواجه المنظمات والأفراد وبالتالي يساعد على القيادة التحويلية من التأقلم مع التحديات العالمية
- تقوم القيادة التحويلية بتفويض السلطة وَتمكين الأفراد، وتعمل على تطوير مهاراتهم وتعزيز ثقتهم بأنفسهم، وهذا من الأساليب الحديثة التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- قدرة القائد التحويلي تبني فكرة التغير، فأنه يلعب دوراً حيوياً في التأثير على عملية التغيير، وهو القادر على تصور مسار استراتيجي جديد، وتحفيز العاملين من خلال التعبير عن العاطفة والتفاؤل وهذا بذات ما نحتاجه في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة في القطاع الحكومي.
- إن واقع التنمية المستدامة يشير إلى أن القيادات التحويلية في السلطنة تعمل ضمن نطاقات ضيقة لتحقيق الأهداف المرسومة إلا أن العمل يحتاج إلى إتقان أكبر.
- إن من أبرز التحديات التي تواجه القيادة التحويلية في تحقيق التنمية المستدامة بسلطنة عمان هما: التحدي البشري والتحدي التنظيمي المتمثل في التشريعات والقوانين.

وبناءً على نتائج الدراسة يوصي الباحثان بأن تقوم القيادات العليا بتبني تطبيق القيادة التحويلية وإشراك القادة التحويلين في صياغة الاستراتيجيات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإنشاء قاعدة بيانات حديثة ودقيقة وموثوقة ومفصّلة وقابلة للمقارَنة من أجل تحديد الأولويات الخاصة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: القيادة التحويلية – التنمية المستدامة – القطاع الحكومي

The role of transformational leadership in achieving sustainable development in the government sector in the Sultanate of Oman

Dr. Ahmed bin Saeed bin Nasser Al Hadrami

Assistant Director of Human Resources Development.

Diwan of the Royal Court

Dr.. Abdullah bin Saif Al Tobi

Dean of the College of Arts and Humanities.

AL-Sharqia Eastern University

Abstract

The study aimed to identify the role of transformational leadership in achieving sustainable development in the government sector in the Sultanate of Oman، and to achieve the objectives of the study، the researcher used the descriptive and analytical approach by reviewing reality and analyzing data and information using the content analysis method. In order to come up with the final form of the research elements، the results of the study showed the following:

• The ability of transformational leadership thanks to its flexible style of ability to assist individuals in achieving sustainable development goals.

• The transformational leadership style has the ability to develop creative capabilities and innovative initiatives and opens their minds and encourages them to face the problems and difficulties facing organizations and individuals and thus helps the transformational leadership to adapt to global challenges

Transformational leadership delegates authority and empowers individuals، and works to develop their skills and enhance their self-confidence، and this is one of the modern methods that help achieve sustainable development goals.

• The transformative leader's ability to adopt the idea of change، as he plays a vital role in influencing the process of change. He is able to envision a new strategic path، and motivate workers by expressing emotion and optimism، and

this is the same as we need to achieve some sustainable development goals in the government sector.

• Among the most prominent challenges facing the transformational leadership in achieving sustainable development in the Sultanate of Oman are: the human challenge and the organizational challenge represented by legislation and laws

• Among the most prominent challenges facing the transformational leadership in achieving sustainable development in the Sultanate of Oman are: the human challenge and the organizational challenge represented by legislation and laws.

Based on the results of the study، the researcher recommends that senior leaders adopt the application of transformational leadership and involve transformational leaders in formulating strategies related to the implementation of the sustainable development goals، and the creation of a modern، accurate، reliable، detailed and comparable database in order to determine the priorities for implementing the sustainable development goals.

Key words: transformational leadership - sustainable development - government sector

مقدمة البحث:

إن طبيعة العصر الذي يعيش فيه الإنسان اليوم تختلف عن العصور السابقة، فأهم ما يميزه التغير السريع والتقدم العلمي المذهل في شتى مجالات الحياة سواء كانت التربوية، أم الاجتماعية، أم السياسية، أم الاقتصادية، أم الثقافية، أم المعلوماتية، وبالتالي كل ذلك يفرض القيام بإصلاحات مستمرة على مختلف الأنظمة المؤسسية سواء كانت حكومية أو خاصة؛ لأجل إعداد الفرد والمجتمع لمواجهة التحديات التي تفرضها الثورات.

ومن الملاحظ أن المجتمعات العالمية والمحلية تتطور وتزدهر بازدهار وتطور النظام التنظيمي الإداري السليم، ويرتبط تقدمها بمستوى جودة أدائه ومرونته، ومستوى إنتاجيته وتأثيره على مستوى الناتج القومي المحلي ، هذا التطور كله مرتبط بعناصر قيادية تعمل بالميدان السياسي أو التربوي أو الإداري ، ومن ينظر إلى العمل الإداري والقيادي يجد أنه شهد تطورا وتغيرا كبيرا وسريعا؛ ليواكب مختلف التطورات العلمية والتكنلوجية والاقتصادية والتنموية، فالإدارة والقيادة لم تعد مجرد أداة فقط تدير أو تسير العمل في حفظ النظام ومتابعة الحضور والانصراف والاعمال الروتينية، وإنما تعدى ذلك إلى عمليات التغيير والتطوير والتحسين في منظومة العمل الإداري أو التربوي أو في إدارة الموارد البشرية، ومساعدتها على تحسين أدائها من خلال توفير التدريب اللازم والأدوات المعينة من النظريات والأساليب والطرائق القيادية، وصولا إلى الدور الريادي للموظف من خلال توجيههم التوجيه المناسب بما يخدم عملية التحول من الأنظمة التقليدية إلى كل ما هو جديد في عالم العمل والخدمات المتنوعة والمتعددة، ويتأتى ذلك من خلال فاعلية الدور القيادي للقادة التنفيذيين ونظرتهم أتجاه التغيير والتطوير والحداثة (البلوشي ، 2020 ، 4).

إن القيادة التحويلية من المواضيع الإدارية التي أخذت نصيبًا وافرًا في أدبيات الإدارة المعاصرة حديثًا، تم تناولها بشكل كبير في الآونة الأخيرة، لمالها من دور بارز نحو بناء مجتمع أنموذجي قوي متميز، قادر على مجابهة الصعاب والتحديات التي تحيط به في ظل التغييرات والتقلبات البيئية السريعة في التجديد، وكما تنامى الاهتمام بالقيادة من قبل المؤرخين والكتاب والفلاسفة ورواد الفكر الإداري المعاصر نظرًا لما يتميز به موضوع القيادة من القدرة على التأثير في تفعيل أو استعجال اكتمال دورة الحياة التي تمر بها المنظمات والمؤسسات الإدارية المعاصرة للمحافظة على ديمومة استمرارها وما يتمتع به من ديناميكية وحيوية لأسباب يعود مفادها إلى أن مصير النجاح أو الفشل لأي تنظيم مهما اختلفت مسمياته يرجع إلى قائد هذا التنظيم، وما يتحلى به من صفات قيادية أو ما يصدر عنه من ممارسات إدارية أو سياسات عمل أو رسم خطط أو القدرة على الدفع بالأهداف نحو التحقيق (الخصاونه وحمدان، 2012).

والقيادة التحويلية من الاتجاهات الحديثة في الفكر الإداري المعاصر، والتي تركز على تحفيز العاملين بإشعارهم بأهميتهم وبأهمية الدور الذي يقومون به، والعمل على التوفيق بين أهدافهم وأهداف المؤسسة، وذلك في قدرتها العالية على قيادة المؤسسات التعليمية وجعلها أكثر فعالية وأكثر كفاءة من خلال مواجهة التحديات والمعوقات ومواكبة التطورات الحديثة في آن واحد.

ويشير(محمود،2018) إلى أن القيادة التحويلية تعد من القضايا المهمة والمؤثرة في حياة المنظمات المعاصرة، فتعقيدات البيئة المحيطة بالمنظمات والتغيرات والتحولات المصاحبة لها على مستوى العوامل التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعالمية استدعت الحاجة لوجود هذا النمط من القيادة القادرة على توجيه عمليات التكيف والتأقلم والتوافق مع معطيات البيئة في إطار تحولات وتغيرات جذرية في سياقات العمل وعناصره وذلك لتحقيق البقاء والاستمرارية والنمو، ولعل من أهم السمات لتحقيق الأداء الجيد ووجود قادة ذو فلسفة إدارية فعالة يؤثرون بالعاملين ودوافعهم وأهدافهم لتكون منسجمة مع أهداف المنظمة، أن تتحلى هذه القيادة بخصائص الإبداع والتغيير والتكيف مع المحيط الداخلي والخارجي من خلال التركيز على الدور المحوري

والمركزي للجميع والعمل على رفع مستوى العاملين لتحقيق الإنجاز والتنمية الذاتية والترويج لعملية تنمية وتطوير العاملين والمنظمات و استشارة الهمم العالية للمرؤوسين والاهتمام بالمهارات والالتزامازم والشفافية والعناية والاتصال وكذلك الوعي بالقضايا العالمية الرئيسية في الوقت الذي يصل إلى زيادة الثقة بالنفس.

ومن ينظر إلى القيادة التحويلية يجدها ترتبط ارتباطا كبيرا بالتنمية المستمرة فهي نوع من القيادات المتزنة التي تسعى الى تعزيز وتعميق الحصول على المعرفة والمعلومات بالأشياء المتعددة والمتنوعة التي تستمر وتنتشر بدون حدوث أضرار وذلك لضمان إحداث تأثيرات إيجابية على كل ما يحيط بنا في الوقت الحاضر واستمرار هذه التأثيرات الايجابية على ما سوف يحيط بالأجيال القادمة في المستقبل

وفي ضوء ما تقدم؛ يأتي البحث الحالي كمحاولة علمية للكشف عن دور القيادة التحويلية في تحقيق التنمية المستدامة والوقوف على الإطار المفاهيمي للقيادة التحويلية من خلال تحليل واقع التنمية المستدامة في القطاع الحكومي بسلطنة عمان

مشكلة البحث:

التنمية المستدامة هي أساس كل دولة تسعى إلى تحقيقها وتهتم بها الاهتمام الكبير، وسلطنة عمان من الدول التي عنت بذلك العناية الفائقة، لذلك وضعت لها نظاما متكاملاً لمتابعة وتقييم كل ما يتعلق بالتنمية المستدامة ومن بينها المؤشرات والأهداف، كما تم وضع منهجية لتقييم قياس التقدم المحرز في هذا المجال، تضمن التحقق من بلوغ المستهدفات، وامداد متخذ القرار بمعدلات التنفيذ المستهدفة والمحققة أولاً بأول، وفي ضوء المتغيرات المعاصرة، تبدو الحاجة ملحة لتطوير الرؤى، ونشر ثقافة الإدارة الحديثة ولعل مبادرة (كل عمان) تعد المبادرة الأبرز والأكثر دلالة على أن اللامركزية وتعزيز دور المحافظات والمجتمعات المحلية هي أولوية من أولويات التنمية في السلطنة **(السنيدي علي،2019،موقع إنترنت).**

كل تلك المؤشرات والأهداف التي تميزت بها التنمية المستدامة لا بد أن يرتكز جل عملها على التعامل مع الموارد البشرية ذات النطاق الأوسع والمتباين؛ نظرا لاتساع رقعتها الجغرافية بالدولة الواحدة، لذلك لا بدّ أن تكون هناك قيادة فاعلة متوافقة مع هذا العمل، ومع التطور العلمي والبحثي ظهرت نماذج إدارية فاعلة تشهد لها العديد من الدراسات والأبحاث بقدرتها الفاعلة في ظل التطورات المتسارعة بالعالم ، ومن هذه النماذج القيادية القيادة التحويلية وأهميتها الكبرى وهذا ما أكدته كل من دراسة **الحراصي حارب (2017) والبلوشي محمد(2020)** في أن القيادة التحويلية لها الأثر الكبير على تنمية شخصية القائدة والالتزام التنظيمي الإداري كما أشارت العيسى(2008) بأن القيادة التحويلية نمطا من ضروريات العمل التنظيمي، والتي ظهرت حديثا على يد العالم الأمريكي بيرنز. وتهدف إلى تحقيق نتائج تفوق التوقعات، وتحفيز العاملين والارتقاء بأدائهم، وتحويل الرؤى إلى واقع والاهتمام باحتياجات كافة العاملين **(مرزانو، روبرت جاي، 2011)** وكذلك أشار **(السويدان، 2013)** إلى أهمية القيادة التحويلية والقائد التحويلي، إلى أن القائد التحويلي صاحب رسالة ولديه رؤية واضحة ، يعمل على نقل الناس من حوله نقلة حضارية، أهدافه عالية، ومعاييره مرتفعة ، وذو جاذبية شخصية، يكسب احترام الأخرين لذلك جاء هذا البحث ليجيب عن السؤال الرئيس الآتي:

ما دور القيادة التحويلية في تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الحكومي بسلطنة عمان؟

وتتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما الإطار الفكري لمفهوم القيادة التحويلية؟ (الأهمية _الابعاد)
2. ما واقع التنمية المستدامة بالقطاع الحكومي بسلطنة عمان؟؟
3. . ما التحديات التي تواجه القيادة التحويلية في تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الحكومي بسلطنة عمان؟

أهمية البحث:

1- الأهمية النظرية: وتشمل الأطر الفكرية حول القيادة التحويلية، والخصائص والمبادي المكونة لها، وواقع التنمية المستدامة في القطاع الحكومي بسلطنة عمان، كمحاولة علمية لإثراء المكتبة العربية بدراسة حديثة حول القيادة التحويلية ودورها في التنمية المستدامة والتحديات التي تواجها.

2- الأهمية التطبيقية: وتتمثل في النتائج والتوصيات العلمية والعملية المتوقعة للبحث، كونها ستسهم في إلهام وتزويد صناع السياسات، ومتخذي القرارات بالقطاع الإداري بالدولة في سلطنة عمان، لاتخاذ خطوات عملية بشأن التغلب على الصعوبات والتحديات التي تعرقل ممارسة القيادة التحويلية لمهامها في عملية التنمية المستدامة.

أهداف البحث:

1. التعرف إلى مفاهيم القيادة التحويلية وأهدافها وخصائصها المتعددة والأهداف التي تسعى لتحقيقها.
2. التطرق إلى واقع التنمية المستدامة ودور القيادة التحويلية في ذلك في سلطنة عمان في القطاع الحكومي.
3. التعرف على التحديات التي تواجه القيادة التحويلية في تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الحكومي بسلطنة عمان

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي، واسلوب تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات والمعلومات.

مصطلحات البحث:

تحددت مصطلحات البحث فيما يأتي:

1. **القيادة التحويلية:**

هي نوع من أنوع القيادات التي تتسم بجاذبية وحضور قوي وكذلك تتسم بشخصية مؤثرة بشكل كبير، تهتم بشكل أساسي بإحداث التغيير وتحويل المؤسسة والعاملين إلى وضع أفضل، وهي تعتمد في ذلك على مزيج من الجاذبية الشخصية (الكاريزما)، والقدرة على إلهام الآخرين وإثارة حماسهم ودفعهم نحو تحقيق معدلات أداء تفوق المعدلات العادية. (واعر، 2015).

ويعرف الباحثان القيادة التحويلية إجرائيا بأنها: فن التعامل مع المواقف بطرق جذابة وعلمية وهي أيضا القدرة على إقناع الآخرين من خلال التأثير على تفكيرهم وعواطفهم بما يحقق تحقيق الأهداف بالصورة المطلوبة بما يحقق ويضمن جودة العمل المنجز.

2. **التنمية المستدامة:**

هي نوعا من أنواع الأنماط نحو التقدم والرقي يتم من خلالها تلبية حاجات الحاضر الضرورية دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة أو من خلا إضعاف قدرتها عن تلبية حاجاتها الأساسية(الغامدي،2003).

و عرفته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التنمية المستدامة بأنها:" إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، والتغيير المؤسسي الفاعل لتحقيق واستمرار وإرضاء الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية، بطريقة ملائمة من الناحية البيئية ومناسبة من الناحية الاقتصادية، ومقبولة من الناحية الاجتماعية"(Antoine Da gumbo.2003)

ويعرف الباحثان التنمية المستدامة إجرائيا بأنها مجموعة من الأهداف الأساسية والأنماط المختلفة التي يتم من خلالها التعامل مع مجموعة أهداف حقيقية وأساسية لسعادة الإنسان والأجيال القادمة بطريقة مناسبة تتوافق مع أنماط الحياة المتقدمة التي فرضتها الثورة المعرفية والثورة الصناعية.

3. القطاع الحكومي:

هي جزء من المؤسسات والمنظمات التابعة للحكومة والمساهمة بها 100% والتي توجد على أرض الدولة وتقدم خدمات مجانية للمواطنين والقابعين على أرض الوطن، وهي عبارة عن كل المؤسسات التي تقدم الخدمات العامة وتشمل المرافق العامة والخدمات الحكومية مثل الصحة والنقل العام والتعليم العام إلى جانب الرعاية الصحية وأولئك الذين يعملون لحساب الحكومة نفسها.

حدود البحث:

اقتصرت الحدود الموضوعية للبحث على الإطار المفاهيمي للقيادة التحويلية وواقع التنمية المستدامة في القطاع الحكومي في سلطنة عمان، والتعرف على التحديات التي تواجه ممارسة القيادة التحويلية في التنمية المستدامة، أما الحدود المكانية، فاقتصرت على القطاع الحكومي في سلطنة عمان.

منهج البحث وإجراءاته:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي، حيث تم استخدامه كأساس للاستعراض المكثف للأدبيات والدراسات السابقة، والتقارير الموثقة، وانقسمت مرحلة البحث إلى مرحلتين الأولى: مرحلة جمع المادة العلمية، واستعراض ما ورد حول الموضوع، سواء المطبوع منها، أو المنشور على الانترنت، والمرحلة الثانية: هي مرحلة تحليل البيانات والمعلومات باستخدام اسلوب تحليل المضمون، من اجل الخروج بالشكل النهائي لعناصر البحث، وتقديم التوصيات والمقترحات اللازمة.

عرض نتائج البحث ومناقشتها:

بعد استقراء الأدبيات السابقة، والتقارير الرسمية الموثقة عن موضوع البحث، وبعد تحليل مضمونها، تمت الإجابة عن أسئلة البحث، كالاتي:

إجابة السؤال الأول:

ما الإطار الفكري لمفهوم القيادة التحويلية (الأهمية والابعاد)؟ وللإجابة على السؤال، تم استقراء الأدبيات السابقة، وبعد تحليل مضمونها، تم استخلاص الاتي:

يعتبر نمط القيادة التحويلية من الأنماط القيادية التي زاد الاهتمام بها في العقود الأخيرة، حيث يعتبر هذا النمط أكثر فعالية في المواقف غير المتكررة أو البيئات المتصفة بالتغيير وعدم التأكد، فهو نمط قيادي لديه رؤية واضحة عن المستقبل يشجع المرؤوسين في

تحديد أهداف واضحة وواقعية للمنظمة، ويسعى إلى إحداث التغيير والتطوير والتنمية الإدارية باستمرار، ويتبنى أنظمة وأساليب قياديّة مرنة تمكن من التأثير في سلوكيات المرؤوسين و تسعى لتنمية القدرات الإبداعية والمبادرات الابتكارية و تفتح لهم عقولهم وتشجعهم على مواجهة المشاكل والصعوبات التي تواجه المنظمات، وتقديم أداء يفوق التوقعات حتى من المرؤوسين، لذلك ظهر أول مفهوم للقيادة التحويلية على يد العالم السياسي الامريكي (بيرنز) عام 1978م ، ثم توالت المفاهيم في القيادة التحويلية كإسهامات الى أعمال (بيرنز) من قبل عدد من العلماء ، ويعود الفضل في ظهور القيادة التحويلية في التربية إلى (سيرجيوفاني)، وفي بداية الثمانينات ظهر نمط القيادة التعليمي كميزة من مميزات المدارس الفاعلة ، حيث أن القيادة الادارية مع التركيز على نوعية التعليم لتحصيل و تقدم الطلبة ثم تطور هذا النمط الى أن يصبح القائد يعمل بشكل أقل توجيها و اكثر تعاونا مع المعلمين .هذا النوع الجديد من القيادة حصل على الكثير من قوته من خلال التأكيد على مشاركة المعلمين بالقيم ، وقد أثبتت أيضا أن هذا النوع له فعالية أكثر في توفير البيئة المناسبة للمعلمين للتطوير والابداع واستخدام التكنولوجيا في التعليم **(الغامدي ، 1423).**

أهمية القيادة التحويلية.

القيادة بمختلف أنواعها ومسمياتها ذات أهمية عظمى وشأن كبير لأي منظمة أو مؤسسة حكومية أو خاصة، وهي تندرج تحت جذور الإدارة بمختلف أنواعها، ولا عجب أن نرى القيادة التحويلية حظيت باهتمام كبير وواسع من قبل عدد من العلماء والباحثين والأكاديميين المهتمين بالإدارة، وأصبحت من أكثر نظريات القيادة شهرة ضمن المداخل الرئيسة للقيادة الحديثة، وتبرز أهمية القيادة التحويلية من خلال **(الردادي سماح،2014):**

- أن القيادة التحويلية تنفرد بالقوة بشكل حصري، بل تسعى إلى تفويض سلطات مهمة وَتمكين أفراد، وتعمل على تطوير مهاراتهم وتعزيز ثقتهم بأنفسهم، كما تعمل على إيجاد جماعات وفرق عمل معتمدة على نفسها ذاتيا.
- أن صفات القيادة التحويلية متعددة ومختلفة يمكن أن تتطور وتتحسن بكل سهولة ويسر عن طريق التدريب المستمر الذي يؤثر في تصورات والتزامات وأداء التابعين في مختلف مستويات المنظمة.
- تعبر القيادة التحويلية نمط قيادي فريد يصلح للتطبيق في جميع المنظمات وفي مختلف المستويات والتي بحاجة الى التغيير المستمر وفق التطورات الحديثة.
- تتبنى القيادة التحويلية فكرة " المسؤولية الاخلاقية " التي بدورها تحفز العاملين على تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، وبالتالي اكتساب السلوك التعاوني

لذلك نجد أن القيادة في هذا العصر السريع التقلبات مطالبة بالعمل بجهد مضاعف، لتحويل المنظمة من الإدارة الجامدة إلى الإدارة المتغيرة التي تتأقلم مع متطلبات السوق والمنافسة. وتواجه المنظمة أثناء عملية التغيير العديد من الصعوبات والتحديات بسبب بطء استجابتها للمتغيُّرات التي تحيط بها، كما أنه من الصعوبة بمكان على قادة المنظمة إجراء عملية التغيير بسهولة، بسبب الاصطدام باللوائح والقوانين والاجراءات والانظمة التي تحد من قدرة القادة على الاستجابة للمتغيّرات المحيطة بالمنظمة في التوقيت المناسب. وعليه فإنه من السهل على القائد قيادة منظمته في حالة الهدوء والركود، وفي حالة الاستقرار والثبات، وعدم وجود متغيُّرات محلية أو عالمية تفرض وجود بيئة متغيرة، أما عندما تصبح الأحوال متغيرة وغير مستقرة، والظروف غير ثابتة، وتصبح المنظمة أمام تحديات ومتغيُّرات عالمية ومحلية كبيرة، فإن القائد يحتاج إلى تغيير موقفه وأسلوبه القيادي واستبداله بأسلوب تطوري أكثر مرونة وإقبالا على التغيير، حتى لا يفقد السيطرة على مجريات الأحداث داخل المنظمة.

لقد أثبتت أدبيات القيادة والإدارة أن القائد التحويلي يلعب دوراً حيوياً في التأثير على عملية التغيير، وهو القادر على تصور مسار استراتيجي جديد، وتحفيز العاملين من خلال التعبير عن العاطفة والتفاؤل، وتوزيع الموارد لأصحاب المصلحة بكفاءة وفعالية. فالقائد التحويلي لديه القدرة على تحفيز الموظفين لصالح المنظمة على المصلحة الذاتية. فالقائد التحويلي يجب أن يكون مختلفاً عن القادة ذوي الكريزما. فالكاريزما ليست العنصر الوحيد المطلوب للقائد التحويلي. كما أشرنا سابقاً، إن عملية التغيير يمكن أن تكون عملية طويلة ومعقدة.

ومن الأدوار المهمة التي يجب أن يلعبها القائد التحويلي هي التغلب على مقاومة التغيير والصراع داخل المنظمة. وقد أشارت العديد من الدراساتConger & Kanungo،1994 ودراسة Bateh et al.، 2013 Ajmal، et al.، 2012 وهي ما نحتاجه في عملية التنمية البشرية التي تتسم بالتغيير في جميع الأوقات والأزمنة لكي تتأقلم مع مجريات العصر الذي نعيش فيه

وعندما ننظر إلى القيادة التحويلية نجدها تعمد إلى الامتثال إلى الاحتكام للأفكار والقيم الأخلاقية المؤثرة في سلوك الأفراد مثل الحرية والعدالة والمساواة والمشاعر الإنسانية، من أجل النهوض بشعور الأخرين وخصوصا التابعين منهم، كما أن القائد التحويلي أيضا يهتم بمعظم الأمور المرتبطة بحاجات تطوير قدرات الموظفين المرؤوسين، فيجعل اهتمامهم شاملا يراعي ظروفهم الشخصية، ويسهم في جعل العاملين منتجين فوق التوقعات. واعتبر كل من تيتشي وديفانا أن القيادة التحويلية تعترف بأهمية التغيير المؤسسي، بإيجاد رؤية جديدة (حمادي، 2013).

ولا عجب أن نرى نجاح عملية التحويل في القيادة بمختلف مراحلها تتحدد بقدرة القائد التحويلي على التغلب على الصراعات المختلفة ومقاومة التغيير داخل المؤسسة وفق العصر الذي يعيش فيه، فأسلوب القيادة التحويلية التي يتسم بها تمكنه من القدرة على النظرة الثاقبة لتحقيق الأهداف قصيرة وطويلة الأجل والتي رسمت للمنظمة وتوقعات العاملين لها من خلال الأعمال المنجزة، إضافة إلى أن واقع بيئة العمل المعقدة، فإن التغيير داخل المنظمة لا يعود بالضرورة إلى التطوير التنظيمي فقط، بل ان بعض هذه التغييرات تحتاج إلى أن تأخذ مكانها بسبب الضغوط من المنافسين، واتجاهات السوق ورغبات العملاء. وعليه، يفضل القائد التحويلي التحول عن غيره من أنماط القيادة الأخرى من خلال توفير الاستقرار وقيمة الكاريزمية في رؤية من خلال التغيير من خلال ذلك نجد أن القيادة التحويلية تلعب دورا بارزا في جميع الأوقات والأزمنة بمختلف الأعمال والأهداف المرسومة من قبل المنظمة.

أبعاد القيادة التحويلية

هناك العديد من الباحثين والعلماء الذين أهتموا بالقيادة التحويلية وخصوصا ما يخص عناصرها أو أبعادها أمثال باس وأفلوا Bass & Avolio حيث حددوا هذه الأبعاد في أربعة محاور رئيسة مكونة لسلوك القائد التحويلي وينطلق منها بشتى الطرق وهذه الأبعاد هي سمات رئيسة تجعل منه قائدا فريدا يمتلك العديد من الصفات، ومن بينها كما ذكره الخوالدة (2011) فيما يأتي:

1. **التأثير المثالي:**

تعتبر هذه الطريقة من أفضل الطرق التي يسلكها القائد التحويلي وهي يقصد بها قدرته المتمثلة في سلوكه من خلال التأثير على الأخرين من خلال الأعمال والأدوار النموذجية التي يتبعها في حياته وعمله الوظيفي ويتأثر أقرانه بها، ويظهرون الرغبة في القيام بأعمال خارقة وبمغامرات فريدة لتغيير الأنظمة والاعمال المألوفة كما أنهم يظهرون التمسك والثبات بالرغبة الأكيد حول الأعمال والمبادئ التي ينتهجونها ومثل هؤلاء التابعين يمكن أن يعتمد عليهم في الكثير من الأمور وأن يعملوا الشيء الصحيح والفريد وأن يظهروا مستويات عالية من السلوك الأخلاقي(دواني،140،2013).

وعندما ننظر إلى كل الأعمال والأفعال التي يمارسها القادة التحويلين نجد أن سلوكياتهم تتسم بالمثل العليا التي تجعل منهم مثلا يحتذي بها ونماذج وقدوة لمختلف العاملين الذين يعملون معهم، وهم أيضا حريصون على كسب ثقة العاملين عبر تقديم الاهتمام بحاجات الأخريين على حاجاتهم الشخصية ، كما أن القائد التحويلي يشارك العاملين معه في كل امورهم المؤسسية ويحرص على أن يكون سلوكه معهم بعيدا عن التسلط والاستبدادية وهو معني بعمل الصحيح والأصوب ويعيش معايير أخلاقية رفيعة يمثلها في سلوكه ، مبتعدا عن استخدام سلطته من أجل الحصول على كاسب ومصالح شخصية، مفوضا في سلطته لكل ما فيه الخير العام والمصلحة العامة لجهة العمل التي يعمل بها(الطويل،2006،206).

من خلال ذلك نجد أن القادة التحوليين يمتلكون صفات مختلفة وفريدة تجعلهم مؤثرين ومتأثرين بالشخصيات التي يتعاملون معها، كما انهم يتسمون بصفات أخلاقية مثالية تجعل منهم المثل العليا التي يتأثر بها من حولهم وهذا أن دل على شيء فأنه يدل على حجم التأثير الكبير والعظيم من قبل القادة التحويليين لذلك، كما نقول ان الصفات الموضوعية والفريدة المتنوعة التي يتسمون بها هي هامة جدا حتى يثمر التأثير للأفضل والأحسن.

2. **الدافعية الإلهامية:**

هي نوع من أنواع التأثير الذي يبنى على التركيز المتقن في أنواع السلوكيات الأخلاقية التي يمتلكها القائد، ومن خلال قدرته على التأثير في الأخرين التابعين والذين يعملون حوله للتحدي والحماسة والعمل الجماعي المتقن بروح الفريق، والذي يشجع العاملين على المساهمة والعمل في وضع التصورات المأمولة للعمل المستقبلي للمؤسسة وهو نوع من الأنواع المحببة للكثير من القادة الاستراتيجيين.

من هنا نجد أن الدافعية الإلهامية لها تعاريف مختلفة ومن بينها تعريف كل من باس وأوفوليو على أنها القدرة المثالية التي يمتلكها القائد التحويلي وتمكنه بالطرق المختلفة على زيادة وعي الاتباع فكريا وعقليا؛ ليمتلكوا الأفكار الإبداعية المتنوعة التي تجعلهم يفكرون بطرق مختلفة من خلال إثارة تساؤلات من شأنها إعادة التشكيل الفكري لهم؛ لفهم المشكلات التي تحدث في محيط العمل، والذي يعني قراءة مشكلات العمل وفهمها فهما بطريقة جديدة مبتكرة مختلفة عن الأخرين(Bass.2006.7).

3. **الاستثارة الفكرية:**

ويقصد بها قدرة القادة التحويليين من خلال العمل على تحويل وإقناع وتوجيه المرؤوسين نحو التجديد والابتكار والتخلي عن طرق التفكير القديمة من خلال رفع مستوى وعيهم بالتحديات التنافسية التي تواجه المؤسسة وخلق مناخ محفز للتطوير ومعالجة المشكلات بطرق إبداعية جديدة، وتبني طرقا وأساليب إبداعية مميزة ومختلفة عن الطرق التقليدية القديمة والتي تقودها إلى حلول مثالية تساعد على تميز ورفع المؤسسة إلى مصاف المؤسسات ذات الانتاجية العالية.

ويرى عماد الدين (2003) بأن الاستشارة الفكرية هي قدرة المدير على استثارة جهود المرؤوسين التفكيرية والتحليلية، لتكون جهوداً وخالقة، وقدرته في جعل مرؤوسيه يتصدون للمشكلات القديمة بطرق جديدة، وتعليمهم النظر إلى الصعوبات بوصفها مشكلات تحتاج إلى حل، والبحث عن حلول منطقية لها، مما يشجع الإبداع لديهم؛ حيث يقومُ مدير المنظمة أو المؤسسة ببناء ثقافة مشتركة داخل هذه المؤسسات والتي تشمل القواعد السلوكية والقيم والقناعات التي يشترك فيها كافة العاملين في تلك المؤسسات، وعادة ما تُسهم الثقافة التنظيمية المشتركة والمتينة داخل المؤسسة الواحدة في دعم المبادرات التطويرية داخل المؤسسات بما يمكنها من تبني الأفكار الإبداعية.

4. **الاعتبارية الفردية:**

اهتمام القائد بالتابعين بشكل فردي واحترامهم ومراعاة فروقهم الفردية والعمل على تلبية حاجاتهم وتشجيعهم وحفز أدائهم وتقدير إنجازاتهم ، ويقصد بها أيضا قيام القائد من خلال الاهتمام بجميع حاجات العاملين معه التي يحتاجون إليها، والتي تتسم بالخصوصية التامة فحاجاتهم ليست واحدة، لذلك يركز القائد التحويلي على توفيرها لهم، وفي نفس الوقت يركز القائد التحويلي على بناء الثقة بينهم ومعرفة جوانب الضعف والقوة في أداء العاملين لكي يستطيع تفادي الأمر عند حدوث أي شيء .وهذا ما أكد عليه الأغا (2011) بأنه مراعاة لا حوال العامل وحاجاته في كل الظروف وعدم اضطرار العامل أن يطلبها بنفسه ليسد القائد في نفس العامل حاجة تنازع نفسه وتشغل باله عن التركيز في أداء العامل وإحسانه حتى تحقق وتشبع في داخله.

إجابة السؤال الثاني: ما واقع التنمية المستدامة بالقطاع الحكومي بسلطنة عمان؟؟

لقد ظل مفهوم التنمية المستدامة مقتصرا على الندوات المغلقة، ولم يظهر إلى حيز الوجود إلا في بداية الثمانينات حين أخذ مفهوم التنمية المستدامة معان جديدة وراح يستأثر باهتمام علمي وفكري متجدد وممكن إيجاز ذلك في مؤتمر ستوكهولم بين 5-16 جويلية 1972: نظمته الأمم المتحدة و حظره 112 دولة من بينها 14 دولة عربية، برز من خلاله مفهوم جديد للتنمية عرف باسم " التنمية المستدامة " حيث تم التوصل إلى انه يجب أن تؤخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان، وكذلك من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP: أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعد عشرية كاملة من عقد مؤتمر ستوكهولم أي سنة 1982 و تتمثل وظائفه الأساسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية و جعل الأنظمة البيئية الوطنية والدولية في الدول المختلفة تحت المراجعة المستمرة فضلا عن تمويل تلك البرامج و رسم الخطط والسياسات اللازمة لذلك(**الشيخ محمد ، 2002**).

لذلك سلطنة عمان كغيرها من الدول العربية النامية التي بدأت بدايات قوية في مختلف مجالات التنمية الحياتية التي يعيشها الشعب العماني ، فرؤية السلطان قابوس منذ توليه مقاليد الحكم في البلاد استندت إلى أسس راسخة قوية في مجالين أساسيين هما: السياسة الداخلية والخارجية، كما حرص أيضا على العمل بكل طاقات بلاده من أجل تهيئة أسباب التقدم عن طريق التنمية، وتحقيق الأمن والاستقرار وتعميق الوحدة الوطنية بين أبناء شعبه، من خلال تعزيز وفرض الأمن والأمان في البلاد، بغرض تهيئة المناخ المناسب، حيث تمكنت سلطنة عمان خلال الأعوام الـ49 الماضية من مواجهة التحديات والعقبات التي أمامها، من خلال تضافر كامل جهود الشعب دون تفرقة، ويحظى المواطن العماني بالثقة والاهتمام وأولويات القيادة في جميع السياسات والبرامج والخطط التنموية الساعية إلى ترسيخ مبادئ العدل والمساواة وتطبيق حكم القانون، إضافة إلى تشجيع المواطن على المشاركة الفعالة

في البناء والتنمية وتشمل الإنجازات التي شهدتها السلطنة، على جميع المجالات، حيث شهدت البلاد نقلة نوعية في التعليم والثقافة والصحة والاقتصاد والسياحة، تجسدت في توقيع الاتفاقيات ومذكرات التعاون والتفاهم مع دول العالم المختلفة، فقامت النهضة والتنمية الاقتصادية على ركائز عدة أبرزها مواكبة متغيرات العصر الحديث في المجال الاقتصادي، والتخطيط السليم عبر خطة التنمية الاقتصادية الخمسية المتتابعة وفقاً لاستراتيجية ورؤية شاملة واضحة، حيث تنتهي العام المقبل خطة التنمية الخمسية التاسعة (2016-2020) (موقع إنترنت مجلة إلكترونية ،2019).

من ينظر لذلك يجد أن موضوع التنمية المستدامة في سلطنة عمان استحوذ اهتمام كبير من قبل الحكومة الرشيدة على مختلف الأصعدة والساحات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية العالمية داخليا وخارجيا، وهذا ليس بغريب حيث استمدت الحكومة الرشيدة ذلك من اهتمام العالم بكون الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء، تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها، حيث عقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات، ورغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ بداية ظهورها، إلا أن هذا المفهوم مازال غامضا، بوصفه مفهوما وفلسفة علمية، ومازال هذا المفهوم يفسرُ بطرق مختلفة من الكثيرين، وبذلك يمثل البرنامج الاستثماري للوزارات والوحدات الحكومية المدنية بسلطنة عمان أحد الأدوات التنفيذية الرئيسة لتحقيق أهدافها وسياساتها ولتنفيذ المشاريع الإنمائية المضمنة في الخطط التنموية الخمسية المتتالية والتي يتم صياغتها وفقا لمتطلبات واحتياجات كل مرحلة بعد تقييم دقيق لمنجزات الخطط الخمسية التي سبقتها (موقع إنترنت،2019).

واقع التنمية المستدامة في سلطنة عمان

أقرت سلطنة عمان أهداف التنمية المستدامة 2030 مع دول العالم في قمة الأمم المتحدة في سبتمبر 2015م وأصبحت أحد الدول الأعضاء للعمل حثيثًا لتحقيق هذه الأهداف؛ فقد أُدمجت أهداف التنمية المستدامة 2030 ضمن المرتكزات الرئيسية للخطة الخمسية التاسعة للسلطنة، ويتضمّن التقرير الوطني الطوعي الأول لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتقدم الذي أحرزته السلطنة وإلقاء الضوء على التحديات التي قد تواجه تنفيذها، ولذلك سعت الجهات الحكومية بالسعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 للسلطنة بكل طاقتها وخططها الرصينة، لذلك حققت14 هدفا من أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها هيئة الامم المتحدة من بين 17 هدفا وأن الأهداف الأربعة الأخرى في طريق التحقيق، كما جاءت السلطنة في المركز الثالث عربيًا في تقرير التنمية المستدامة للعام الجاري ٢٠٢٠ الذي أصدرته (مؤسسة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة) وأشار التقرير الذي نشرته المؤسسة على موقعها الإلكتروني الليلة الماضية إلى أن السلطنة حازت على المركز الـ٧٦عالميًا بعد أن نالت 69,67 نقطة فيما تصدرت السويد الترتيب الذي يضم ١٩٣ دولة وتبعتها الدنمارك ثم فنلندا.(موقع إنترنت بوابة الاخبار،2020) ويمكن أن نرى أعمال تلك الأهداف في الأبعاد الآتية (الحرملية أمل، 2020):

البعد الاقتصادي:

وتعني الاستدامة في البعد الاقتصادي هو استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية داخل الدولة واستخدامها بطريقة صحيحة عادلة من خلال توفير جميع متطلبات السلع والخدمات التي يحتاجها الفرد مع المحافظة التامة على مخزون الأصول وراس المال دون استنزافها أو تضيع أصولها، ويذكر الطويل(2010) أن الاستغلال الجائر لموارد البيئة يؤدي استنزاف الثروات الطبيعية غير القابلة للتجدد إلى

الحد من حجم الرأسمال الطبيعي الذي ترثه الأجيال القادمة، مما يعرض للخطر قدرتها على إشباع حاجياتها الأساسية وكذلك صحتها، وبالتالي يزيد موارد الدولة على المدى القصير ولكن يترتب عليه مشكلات أخرى منها الكوارث البيئية أو نضوب الموارد بعد الوصول إلى ما يسمى الحد الايكولوجي ونذكر جهود سلطنة عمان في هذا البعد:

لقد صُنفت السلطنة ضمن أعلى 29 دولة من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا تحقيقًا للتوجه الاستراتيجي بحياة كريمة ومستدامة للجميع المنصوص عليه في رؤية عمان 2040، ومن الأشياء في ذلك توفير برامج اجتماعية أهمها نظام الضمان الاجتماعي وتوفير مساكن اجتماعية وفرص عمل لأبناء أسر الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود وإيجاد مشاريع مدرة للدخل لدعم هذه الأسر وتوفير منح دراسية للتعليم ما بعد المدرسي مخصصة لأبناء هاتين الفئتين، لذلك لا تنطبق مؤشرات الفقر التي جاءت في أهداف التنمية المستدامة على سلطنة عمان لأنها تجاوزت هذه المرحلة بأشواط، كما أن نسبة السكان الذين يعيشون بالقوة الشرائية ل 1.9 دولار يوميا هي صفر في المائة، ولذلك صُنفت السلطنة ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، وقد حققت المركز 5 عربيًا و48 عالميًا من بين 189 دولة(**الاستعراض الوطني الطوعي الأول ،2019**)

كما قامت المؤسسات الحكومية بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير فرص عمل لائقة للجميع بما فيهم ذوي الإعاقة، كما تعمل السلطنة على توفير فرص عمل منتجة ومجزية للمواطنين خاصة الشباب منهم، حيث أن أحد التوجهات الاستراتيجية لرؤية عمان 2040 هي "قيادة اقتصادية ديناميكية بكفاءات متجددة تعمل في إطار مؤسسي متكامل"، إلى جانب تنفيذ العديد من الخطط والمبادرات للقضاء على البطالة؛ لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ويوجد ما يزيد عن 35 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة بنهاية عام 2018م. 11% ارتفاع مؤشر القوى العاملة الوطنية (من الأشخاص ذوي الإعاقة) بمنشآت القطاع الخاص عام 2018م، والبرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي (تنفيذ): وهو برنامج تنفيذ هو مبادرة حكومية تهدف إلى ربط استراتيجيات القطاعات الحيوية بهدف تنويع مصادر الدخل وتحقيق أهداف خطة التنمية الخمسية التاسعة (2016-2020) بالتنويع الاقتصادي، ومن بين المشاريع التي ساعدت على تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الاقتصادي ايضا ما يأتي **(موقع إنترنت مركز الإحصاء والمعلومات ،2020):**

1. دراسة تطوير خدمات النقل البري: تهدف الى اعداد هيكلة قطاع النقل البري في السلطنة.
2. أنشاء محطات وزن الشاحنات: تهدف الى الحفاظ على سلامة البنية الاساسية للنقل البري (الطرق والجسور) والحركة المرورية من خلال ضبط الاحمال على الطرق مما يقلل كلفتة الصيانة جراء الاحمال الزائدة.
3. انشاء نظام التصاريح والتراخيص للنقل البري: بهدف حفظ وتسهيل وادارة المعلومات لجميع العمليات الخاصة بالتصاريح والتراخيص بصورة أمنة ومنظمة.
4. انشاء ست مطارات جديدة (مسقط وصلالة وصحار والدقم وراس الحد وادم) بهدف تطوير النقل الجوي ومواكبة التطورات العالمية في مجال الطيران.

البعد البيئي:

يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو والسكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة، ويتطلب هذا الأمر زيادة في الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية والرياح والطاقة الحرارية، إلى جانب توسيع البنية التحتية

ورفع مستوى التكنولوجيا لتوفير الطاقة النظيفة، هذا وتوفر السلطنة خدمات الكهرباء لجميع سكانها بنسبة 100%، 99.3% منهم يعتمدون على الوقود النظيف والتكنولوجيا النظيفة، كما أنها تعمل من أجل إعداد استراتيجية وطنية للطاقة حتى عام 2040م والتي من شأنها "تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية" حيث تستهدف هذه الاستراتيجية تحقيق 10% من الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء بحلول عام 2025م، وستركز الأنشطة البحثية والتجريبية في هذا المجال على المباني والصناعة و أجهزة التدفئة والتبريد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمنتجات والخدمات المتصلة بالطاقة و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون مع قطاع الاتصالات ومن أهم المشاريع في ذلك(**مجلس البحث العلمي**،2019).

1. مكتب مساندة الاقتصاد الأخضر: والاقتصاد الأخضر هو تحقيق نمو اقتصادي دون الإخلال بالنظام البيئي وتنوعه، ويعمل هذا المكتب على دعم القد.
2. مشروع مرآة: تقع محطة الطاقة الشمسية الحرارية في جنوب عمان وهي أحد أكبر مشاريع الطاقة الشمسية على مستوى العالم حيث تبلغ الطاقة التي يولدها غيغاواطًا حراريًا واحدًا، يستخدم المشروع تقنية الحوض الصغير؛ وهي تقنية تركز على الطاقة الشمسية المولدة من مرايا كبيرة منحنية، حيث يتم تركيز أشعة الشمس على أنبوب الحوض المائي، والبخار الناتج عنه يستخدم في تغذية آبار البخار في حقول النفط.
3. مشروع محطة طاقة الرياح (محطة ظفار): ينتج المحطة قدرة تبلغ 50 ميجاواط، حيث أنه من المتوقع أن توفر الكهرباء النظيفة لقرابة 16 ألف منزل وأن تحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بما مقداره 110 آلاف طن سنويًا.

البعد الاجتماعي:

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية وكذلك أن يكون التعليم لجميع البنات والبنين التعليم الابتدائي والثانوي مجانًا بحلول عام 2030م ويسعى إلى توفير تعليم شامل وعادل ويضمن جودة التعليم ويعزز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. كما يعمل على توفير فرص متساوية للحصول على التدريب المهني والقضاء على الفوارق في إتاحة التعليم بسبب الجنس أو الحالة المادية، وقد تبنت السلطنة معايير وطنية لاختيار المعلمين لضمان الجودة، وذلك تحت إطار الاستراتيجية الوطنية للتعليم لعام 2040م، كما أنشأت جائزة الإجادة في التعليم، بهدف إبراز مبادرات المعلمين ومساهماتهم، فضلًا عن تشجيعهم على اعتماد أفضل الممارسات المهنية في مجال التعليم، هذا بالإضافة إلى جهود السلطنة الحثيثة في القضاء على الأمية حيث تهدف السلطنة إلى أن تصبح خالية من الأمية بحلول عام 2024م (**وزارة التربية والتعليم**،2020).

تحتل السلطنة الترتيب (19 من أصل 126) في نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي في مؤشر الابتكار العالمي 2018، كما تحتل السلطنة (المرتبة الأولى من بين 126 دولة) في نسبة الخريجين في التخصصات الهندسية والعلمية وفقًا للتقرير العالمي للابتكار 2018م، وبلغت نسبة إجمالي السكان الذين يجيدون القراءة والكتابة في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر

(96.3%) في العام 2018م، كما بلغت نسبة المعلمين المؤهلين وفق المعايير الوطنية (100%)، ولذلك احتلت السلطنة المرتبة (26) في جودة التدريب المهني حسب تقرير التنافسية 2018 م.

وفي المجال الصحي حرصت السلطنة على تغطية الخدمات الصحية الأساسية والعمل على تعزيز النظام الصحي من خلال إقامة نظام صحي فعال يخضع لإدارة جيدة وتحمل تكاليف الخدمات وإنشاء نظام لتمويل الخدمات الصحية، هذا بالإضافة إلى إتاحة الأدوية والتكنولوجيا الأساسية وتهيئة وتدريب كادر من الأطباء الأكفاء، من أجل أن يتمتع الجميع بأنماط عيش صحية ويحصلون على ما يلزمهم من الخدمات الصحية دون مكابدة، ويشمل السعي لهذا الهدف رفع متوسط العمر وخفض حالات الإصابة ببعض الأمراض المرتبطة بوفيات الأطفال والأمهات وإمكانية الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، وخفض حالات الإصابة بالملاريا، والسل، وشلل الأطفال، والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الايدز)، كما يشمل أيضًا دعم البحث والتطوير في المجال الصحي واللقاحات 75% قيمة مؤشر التغطية الصحية الشاملة للسلطنة طبقًا لمنظمة الصحة العالمية، وبلغت نسبة التغطية بالتحصين ضد أمراض الطفولة (100%) منذ عام 2010 وحتى الآن. يتوفر لكل 10 آلاف من السكان:20.1 طبيب43.7 ممرض وممرضة3 أطباء أسنان5.4 صيدلي **(موقع وزارة الصحة،2019).**

البعد التقني:

يلعب البعد التكنلوجي المتمثل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورًا كبيرًا في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، فأنشطة البحث والتطوير عززت لتحسين أداء المؤسسات الحكومية والخاصة على السواء، وأدت لاستحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا، كما أنها حفزت النمو الاقتصادي، وولدت فرص عمل جديدة وساهمت في تقليص الفقر، ووضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، والعمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية ولعبت الاتصالات أيضًا دورًا كبيرًا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث قامت سلطنة عمان يُعنى بإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع، ويشجع على الابتكار والاستثمار في البنى التحتية من النقل والري والطاقة وتقنية المعلومات والاتصالات لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ولقد اعتمدت السلطنة وبدأت بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للابتكار 2040 والتي تهدف إلى تحقيق اقتصاد وطني قائم على الابتكار، إلى جانب أن تغيير هيكلة الاقتصاد العماني وتنويع مصادر الدخل يعد من أولويات خطة التنمية الخمسية التاسعة**(موقع المركز الوطني للإحصاء والمعلومات،2020).**

لذلك السلطنة أحتلت المرتبة الأولى عربيًا والرابعة دوليا في مجال جاهزية الأمن السيبراني، كما احتلت المرتبة الثانية عربيًا في مؤشر الخدمات الإلكترونية، والمرتبة (52) دوليًا في تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية 2018م، كما صُنفت السلطنة كواحدة من ضمن أفض عشرة دول عاميًا، والأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر تقييم حقوق النفاذ الرقمي (DARE)، وحصلت السلطنة على نحو 19 جائزة دولية مرموقة منها: 11 جائزة من الأمم المتحدة للخدمة العامة و8 جوائز من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، كما حصلت السلطنة على نحو 20 جائزة من جوائز الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي ومن أهم المشاريع التي قامت في ذلك:

1. استراتيجية عمان الرقمية: وتهدف الاستراتيجية الإلكترونية إلى تحويل السلطنة إلى مجتمع معرفي مستدام من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الخدمات الحكومية وإثراء الأعمال وتمكين الأفراد.

2. منصة المدن الذكية: منصة عُمان الذكية هي مساحة لتبادل المعرفة من أجل قيادة مبادرات المدن الذكية في السلطنة، والتواصل مع الأطراف المعنية، فضلًا عن تعزيز ابتكارات المدن الذكية وتمكينها من خلال تمويل البحوث المختصة واستضافة مسابقات الابتكار ونشر الوعي بأهميتها.
3. مجمع الابتكار مسقط: يهدف مجمع الابتكار إلى تعزيز ريادة الأعمال والابتكار في المجالات المستهدفة وتوفير بيئة محفزة للبحث والابتكار، بهدف المساهمة في التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة وتعزيز أوجه التعاون بين القطاعي الحكومي والخاص، فضلًا عن إيجاد فرص عمل جديدة واستقطاب الاستثمارات الخارجية.

إجابة السؤال الثالث: ما التحديات التي تواجه القيادة التحويلية في تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الحكومي بسلطنة عمان؟

إن العصر الحالي يمكن اعتباره عصر ظهور وسيطرة التقنيات الحديثة على حياة البشر، وإن استخدام شبكة المعلومات العالمية «الإنترنت» صار اليوم جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية، وأصبح واقعاً وضرورة لا يمكن الاستغناء عنها إطلاقا. وصارت هذه الوسيلة في غاية الأهمية في عصر الثورة المعرفية فكل يوم تظهر بمظهر مختلف ومتنوع سواء كان من ناحية الكم والكيف أم الجودة، وأصبحت تشكل مجموعة متنوعة من المصادر والأدوات التقنية التي تستخدم في نقل وابتكار ونشر وتخزين إدارة المعلومات، وباتت تنتشر بأقصى سرعه في شتى بقاع الأرض حتى يوظفها الإنسان فيما يحتاج إليه في الحياة؛ فهي أداة تعمل على تغيير مجريات الحياة نحو الأفضل والأسرع في كافة المجالات التي تُستخدم فيها؛ فالتقنيات الحديثة هي أداة المستقبل وهي الوسيلة نحو تحقيق الأفضل من النتائج المرجوة (الحضرمي أحمد،2008).

فالتحديات التي تواجه المنظمات الحكومية والخاصة بشكل عام والقيادة التحويلية بشكل خاص متعددة ومتنوعة، فمنها ما يتعلق بالتوجه للعالمية وزيادة حدة المنافسة والنمو المتزايد للمعرفة والتنوع في القوى العاملة والتوجه نحو العالمية، ومنها ما يتعلق بالقوانين والتشريعات المنظمة لممارستها، وما هو متعلق بمقاومة التغيير والتحديث حيث أكدت بعض الدراسات أن تطبيق القيادة التحويلية بمختلف أنواعها ومسمياتها في المنظمات تلقى مقاومة داخلية من قبل المسئولين والعاملين خوفا مما يمكن تحدثه على أوضاعهم الوظيفية والاجتماعية من تغيير وهذا بدوره ينعكس على عجلة التنمية المستمرة(العتيبي ناصر،2007) وذكرت لمين (2014) أن من أبرز التحديات التي تواجه القيادات التحويلية في التنمية المستدامة في هذا العصر ما يأتي:

1. **المنافسة**

تعدّ المنافسة من التحديات الاساسية القوية التي تواجه القيادات التحويلية في عملية التنمية المستدامة داخل المؤسسات الحكومية في هذا العصر، وخصوصا في مدى ما تقدمه الدولة في مجال توفير وتسهيل الخدمات الأساسية، وهنا يجب على القيادة التحويلية أن تنتبه لمواجهة المنافسة والتأقلم مع رغبات واحتياجات الأفراد داخل القطر الواحد؛ بالاطلاع على ما هو جديد حول ذلك، ويمكن أن نعطي أمثلة مختلفة حول أهداف التنمية المستدامة وما تواجه القيادة التحويلية من تحديات في ذلك:

- مساءلة حدة المنافسة العالمية في حصول جميع الأفراد على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة، وهذا ما تسعى إليه معظم قيادات العالم لتوفيره لشعبها القانطين على أراضيها، ولكن هذا ليس بالأمر السهل، فالقيادة

التحويلية يتطلب منها العمل الجاد والمتقن من أجل الزيادة المطردة في مختلف المجالات؛ من أجل الاستثمار الجيد والسليم في مصادر الطاقة النظيفة العصرية : مثل الطاقة الشمسية والرياح والطاقة الحرارية، إلى جانب توسيع البنية التحتية ورفع مستوى التكنولوجيا لتوفير الطاقة النظيفة بأقل التكاليف.

- العمل على إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع وتشجع على الاستثمار في البنى التحتية بأقوى المواصفات العالمية من حيث النقل والري والطاقة وتقنية المعلومات والاتصالات لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فالقيادة التحويلية لا بد لها من تحدي العقبات التي تعترض ذلك عن طريق توظيف الخبرات التراكمية التي تعمل على تحقيق تلك الرؤى.

2. العولمة

تعتبر العولمة من التحديات الاساسية التي تحد وتعوق من عمل الإدارة التحويلية في عملية التنمية المستدامة في العصر الذي نعيشه، فعصر المعلومات والثورة المعرفية وما يرافقه من تحديات، يتطلب من القيادات التحويلية دعمه وتطويره وتحديثه؛ ليتواكب مع طبيعة الحياة الواقعية التي يعيشها الأفراد داخل الوطن الواحد، فعصر العولمة وتداعياتها من الغزو الفكري التي قد تؤثر في سلوكيات وأخلاقيات وتوجهات أبناء الوطن، لا بد أن تضع له القيادة التحويلية مجموعة حلول ملائمة ومناسبة؛ من أجل الوقوف حول ذلك فمساءلة التطور ومجاراة عصر الثورة الصناعية يمثل في حد ذاته تحدي كبير، يتطلب من القيادات التحويلية في هذا الوطن أن تعمل جاهدة بمختلف السبل والطرق للحد من الأمور السلبية التي تحدث ووضع السيناريوهات الصحيحة اللازمة حول تلك الأمور التي قد تعرقل حركة التطور.

3. التحديات التكنولوجية

يعتبر عنصر تكنلوجيا المعلومات والاتصالات من أكثر العناصر تأثيرا على القيادة التحويلية في عالمنا المعاصر، فاستخدام أحدث تقنيات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في ممارسات القيادة التحويلية يمثّل فرصة لجني المكاسب والفوائد وتحقيق المستحيل. فعن طريق ذلك تزداد الإنتاجية وتخفض التكاليف المؤسسية والحفاظ على الميزة التنافسية وهذا بدوره يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة عندما يحرص القائد التحويلي من الاستفادة القصوى من أحدث التقنيات التكنولوجية كالروبوتات والذكاء الاصطناعي والأجهزة الرقمية في تطوير كفاءة الموظفين، لذلك على القيادات التحويلية أن تكون على دراية تامة بالدور الذي يمكن أن تلعبه هذه التقنيات وتأثيراتها الإيجابية على المجتمع والمؤسسات، حتى تتمكن من مواكبة الوتيرة المتسارعة للمنتجات التكنولوجية وتوضيح استخداماتها المثلى في تحقيق الأهداف المؤسسية وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وسلطنة عمان استحدثت استراتيجية عمان الرقمية في العديد من مشاريع البنية التحتية الرئيسة التي تشكل الأساس لطريق قوي ومستدام للمعلومات في السلطنة مثل شبكة الحكومة الموحدة ومركز البيانات الوطني والدفع الإلكتروني والأمن السيبراني والسياسات القانونية والتنظيمية، وتهدف الاستراتيجية الإلكترونية إلى تحويل السلطنة إلى مجتمع معرفي مستدام من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الخدمات الحكومية وإثراء الأعمال وتمكين الأفراد، إلا أنه يظل هذا التحدي موجود بسبب طبيعة سلطنة عمان الجغرافية ومساحتها الشاسعة(مرجع سابق موقع المجلس الأعلى للإحصاء والمعلومات،2020)

4. . الجودة الشاملة

يعدّ تطبيق الجودة الشاملة من التحديات الصعبة التي تعيق القيادة التحويلية فمن ينظر إلى واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسساتنا الإدارية الحكومية، يدرك تمام بأن هناك دلائل عديدة على تناقص الكفاءة الداخلية للإدارة، متمثلة في عدم اتقان الأعمال بالجودة المطلوبة، وبالرغم من قلة الدراسات المتوفرة، إلا أن الشكوى المتعلقة بتردي القيادات الإدارية في البلدان العربية كثيرة، ومن الملاحظات على مبادرات الجودة في العديد من المنظمات أنها تركز الجهود على الأنشطة المتعلقة بتحسين جودة العمليات مع إهمال الأنشطة المتعلقة بتطوير ثقافة قبول التغيير لدى الأفراد العاملين مما ترتب على ذلك عدم الفهم والإدراك لأهمية ودوافع تلك التغيرات تواجه المنظمات عدداً من الصعوبات في تنفيذ إدارة الجودة الشاملة، وهي كالآتي **(مدوخ نصر ،** 2008):

- عدم التزام القيادات التحويلية: تفشل الإدارة في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في حال كانت إجراءات العمل الإداري لا تدعم تطبيق هذه المهمة، وبالتالي على الإدارة أن توضح الفوائد الممكنة من تطبيقها، كعمل أساسي.
- عدم قدرة القيادات التحويلية على تغيير الثقافة التنظيمية بالشكل المطلوب: إنّ تغيير الثقافة التنظيمية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة أمر في غاية الصعوبة، ويستغرق وقتاً طويلاً، بسبب الخوف من التغيير، فهذه العملية تحتاج لعملية إقناع للفوائد من هذا التطبيق الجديد في المنظمة، والمزيد من الدوافع عند الجميع لاستيعاب عملية التحول.
- التخطيط غير السليم والغير متقن من بعض القيادات التحويلية: يُعدّ تطبيق إدارة الجودة الشاملة جهد مشترك لجميع مكوّنات المنظمة، والتي يجب أن تظهر ذلك في مختلف الجوانب الإدارية

ويرى الباحثان من خلال استعراض الدراسات والأدب النظري الخاص بالقيادة التحويلية بأن هذه التحديات التي تواجه القيادات التحويلية والتي تتدخل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في القطاع الحكومي بسلطنة عمان يمكن تلخيصها إلى ثلاث أقسام:

تحديات بشرية: وتتمثل التحديات في طبيعة الإنسان العماني وثقافته التي أكتسبها خلال مسيرة الحياة التي عاشها على أرض السلطنة والمتمثلة في العادات والتقاليد والأعراف العمانية السائدة بين الأفراد، وهذا التحدي تؤكده الباحثة **المنذرية** (2003) وهو من التحديات التي ينبغي أخذه بعين الاعتبار.

تحديات تشريعية أو تنظيمية: وهي التشريعات والقوانين التي تقرها وتطبقها الحكومة على المؤسسات الحكومية في السلطنة وهي قوانين وتشريعات منظمة للعمل المؤسسي.

تحديات مالية: وهي من التحديات الصعبة التي تحتاج إلى توفير الأموال الطائلة، والخاصة بشراء الأدوات والأجهزة الإلكترونية الحديثة التي تواكب التطور الحديث.

وقسمت **المنذري** (2003) معوقات تطبيق القيادة التحويلية في المدارس إلى نوعين من المعوقات:

معوقات تنظيمية ومنها: صعوبة التوافق بين الجانب النظري والجانب العملي في تطبيق القيادة التحويلية على أرض الواقع، ضعف قدرة مديري مدارس التعليم الاساسي على صياغة رؤية ورسالة للمدرسة.

معوقات بشرية ومنها: عوامل نفسية متعلقة بضعف الرضا النفسي لدى بعض مديري مدارس التعليم الاساسي، وضعف استخدام البحث العلمي من قبلهم في الأمور التخطيطية واتخاذ القرارات، ومن هنا نجد أن تحقيق النجاح ال بد أن يمر بعقبات تعرض طريق تحقيقه، الايمان بأهميته سيعمل القائد جاهدا لتجاوز تلك المعوقات.

نتائج البحث

- إن نمط القيادة التحويلية هو نمط قيادي لديه رؤية واضحة عن المستقبل يشجع المرؤوسين في تحديد أهداف واضحة وواقعية للمنظمة ولذلك يساعد على وضع رؤية واضحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- إن القيادة التحويلية تسعى إلى إحداث التغيير والتطوير والتنمية الإدارية باستمرار في مختلف الجوانب الحياتية وفق الثورة المعرفية وهذا ما يتطلبه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- يتبنى نمط القيادة التحويلية أنظمة وأساليب قياديةّ مرنة تمكن من التأثير في سلوكيات المرؤوسين وهذا بدوره يحقق الكثير من أهداف التنمية المستدامة
- أسلوب القيادة التحويلية يسعى دائما لتنمية القدرات الإبداعية والمبادرات الابتكارية وتفتح لهم عقولهم وتشجعهم على مواجهة المشاكل والصعوبات التي تواجه المنظمات والأفراد.
- تتبنى القيادة التحويلية فكرة " المسؤولية الاخلاقية " التي بدورها تحفز العاملين على تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، وبالتالي اكتساب السلوك التعاوني والذي يعتبر من أقوى الأشياء التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة.
- تسعى القيادة التحويلية إلى تفويض سلطات مهمة وَتمكين أفراد، وتعمل على تطوير مهاراتهم وتعزيز ثقتهم بأنفسهم، كما تعمل على إيجاد جماعات وفرق عمل معتمدة على نفسها ذاتيا وهذا ما نحتاجه لنجاح وتحقيق التنمية المستدامة.
- إن نمط القيادة التحويلية نمط قيادي فريد يصلح للتطبيق في جميع المنظمات وفي مختلف المستويات والتي بحاجة الى التغيير المستمر وفق التطورات الحديثة.
- قدرة القائد التحويلي تبني فكرة التغير، فأنه يلعب دوراً حيوياً في التأثير على عملية التغيير، وهو القادر على تصور مسار استراتيجي جديد، وتحفيز العاملين من خلال التعبير عن العاطفة والتفاؤل وهذا بذات ما نحتاجه في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة في القطاع الحكومي.
- إن القيادة التحويلية نجدها تعمد إلى الامتثال إلى الاحتكام للأفكار والقيم الأخلاقية المؤثرة في سلوك الأفراد مثل الحرية والعدالة والمساواة والمشاعر الإنسانية، من أجل النهوض بشعور الأخرين وخصوصا التابعين منهم وهذا من ضمن أهداف التنمية المستدامة.
- قدرة القادة التحويلية من خلال العمل على تحويل وإقناع وتوجيه المرؤوسين نحو التجديد والابتكار والتخلي عن طرق التفكير القديمة وهذا من ضمن الأهداف والطرق التي نسعى لتحقيقها عند العمل على اهداف التنمية المستدامة وهو التأقلم مع مجريات العالم.
- إن من أبرز التحديات التي تواجه القيادة التحويلية في تحقيق التنمية المستدامة بسلطنة عمان هما: التحدي البشري والتحدي التنظيمي المتمثل في التشريعات والقوانين.

التوصيات

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج البحث، ومن خلال استقراء الأدبيات ذات العلاقة بموضوع البحث، يمكن تحديد مجموعة من التوصيات العلمية والعملية، بهدف التعرف على دور القيادة التحويلية في تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الحكومي بسلطنة عمان، والتي تتضح من خلال ما يأتي:

1. العمل على التقليل من حدة المنافسة التي تواجه القيادة التحويلية في تنفيذ التنمية المستدامة من خلال تقليل الفجوات بين الأفراد وتقديم ما هو أفضل لهم.
2. السعي الحثيث في تقليص فجوة العولمة التي تصاحب التنمية السريعة من خلال تطعيم وتدريب القيادات التحويلية بأحدث الأنظمة للتعامل مع هذه المواقف.
3. العمل الحكومي المستمر في إدخال القيادات التحويلية برامج تدريبية عالمية تساعدهم على تغيير الثقافة التنظيمية بالشكل المطلوب في المنظمات التي ينتمون إليها.
4. مساعدة ومساندة القائد التحويلي من الاستفادة القصوى من أحدث التقنيات التكنولوجية كالروبوتات والذكاء الاصطناعي والأجهزة الرقمية في تطوير كفاءة الموظفين.
5. الاستفادة من تطبيق إدارة الجودة الشاملة في القيادات التحويلية من أجل الاستفادة القصوى من تعريفات الجودة حسب المنظمات العالمية وتطبيقها لتحقيق التنمية المستدامة.
6. إعطاء الثقة للقيادات التحويلية من خلال البعد عن التعقيدات الإدارية والروتينية في العديد من الأمور التي تعرقل عملية التنمية المستدامة.
7. العمل بأكثر واقعية وأكثر أهمية ونطاق أوسع في إشراك المجتمع المحلي في صياغة العديد من الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بهم وهذا ما حدث بالفعل في بعض الأمور.
8. العمل بأوسع نطاق على التمكين الإداري للجنسين وخصوصا المرأة في الوظائف القيادية بدعمها وتهيئة كل الأمور التي يدعمها في سبيل ذلك.
9. دعم القدرات الإنسانية والمعرفة العلمية للقيادات التحويلية؛ لأنها تشكل دعامة أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة في شتى المجالات.
10. العمل على تنمية القادة التحويلين وإدماجهم في التخطيط التنموي بمختلف أنواع وأهدافه على يكون بداية انطلاقة منهم.
11. إشراك القادة التحويلين أنفسهم في صوغ الاستراتيجيات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أي اعتماد نهج ينطلق من القاعدة.
12. الاستناد إلى قاعدة بيانات حديثة ودقيقة وموثوقة ومفصّلة وقابلة للمقارَنة من أجل تحديد الأولويات الخاصة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

قائمة المراجع والمصادر

1. البلوشي، محمد بن سليمان، 2020، ممارسة القيادة التحويلية للقادة، وشخصياتهم، وتأثيرها على أداء العمل والعاملين بوزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية، عدد 4، مج 6، ماليزيا.
2. الحضرمي أحمد، 2008، تصور مقترح لتطوير إدارة معاهد العلوم الإسلامية التابعة لمركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية بسلطنة عمان في ضوء متطلبات الإدارة الإلكترونية رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث للدراسات العربية، مصر.
3. حمادي، عدي عطا، 2013، القيادة الإدارية الحديثة في استراتيجيات التنمية. عمان، الأردن: دار البداية ناشرون وموزعون.
4. العتيبي ناصر،2007، الأتمتة ودورها في تحسين أداء إدارات الموارد البشرية في الأجهزة الأمنية بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2007م، ص2.
5. الاغا بلال فوزي جبارة،2011، تصور مقترح لتنمية مهارات القيادة التحويلية لدى مديري المدارس الاعدادية بوكالة الغوث بمحافظة غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة
6. الخوالدة، عايدة أحمد، جرادات، محمد حسن، 2011، درجة ممارسة عمداء الكليات وأعضاء هيئة التدريس في جامعة جرش لسلوك القيادة التحويلية، **مجلة بحوث التربية النوعية**، جامعة المنصورة، العدد (23).
7. دواني، كمال،2013، القيادة التربوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان.
8. الطويل هاني عبد الرحمن،2006، أبدال في إدارة النظم التربوية وقيادتها: الإدارة بالأمان، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان.
9. الخصاونة عاكف، وحمدان،2012، نحو إطار مفاهيمي متكامل للقيادة من منظور الفكر الإداري المعاصر والفكر الإسلامي "دراسة مقارنة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الثلاثون 2012
10. السويدان، طارق محمد والعدلون، محمد أكرم، 2013، القيادة في القرن الحادي والعشرين - سلوكيات فعالة – قوانين جديدة – ومواقف مؤثرة.: الرياض :قرطبة للنشر والتوزيع.
11. الغامدي، عبد العزيز صقر، ورقة عمل مقدمة للملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم تحت عنوان – تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة الأمن العربي –جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية نموذجا،2006
12. الغامدي، سعيد ،2001، **القيادة التحويلية في الجامعات السعودية، مدى ممارستها وامتلاك خصائصها من قبل القيادات الأكاديمية**، رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة أم القرى.
13. سماح بنت حامد جريبي الردادي، تطو ير أداء رؤساء الأقسام الأكاديمية بجامعة أم القرى في ضوء مدخل القيادة التحويلية، مذكرة ماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، السعودية، 2014، ص .31، 30
14. المجلس الأعلى للتخطيط، اللجنة الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة (2019) الاستعراض الوطني الطوعي الأول، المنتدى السياسي رفيع المستوى، سلطنة عمان.
15. محمد صالح الشيخ، ،2002، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ص:113.

16.محمود، ليمياء بكري (2018) الدور المعدل للتوجه المدرك لتكنولوجيا المعلومات في العلاقة بين القيادة التحويلية وأداء الموارد البشرية بالمصارف التجارية الس ودانية، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

17.مر ا زنوج، روبرت جاي .2011 .القيادة المدرسية الناجحة من البحوث الى النتائج (ترجمة هلا نافع الخطيب) المملكة العربية السعودية :العبيكان.

18.مدوخ، نصر الدين حمدي سعيد، (2008): معوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل التغلب عليها، رسالة ماجستير، كلية التربية، قسم أصول التربية/الادارة التربوية، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

19.واعر، وسيلة، (2015). **دور الأنماط القيادية في تنمية الإبداع الإداري**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة- الجزائر.

مواقع الإنترنت

1. https://al-ain.com/article/sultanate-oman تاريخ الدخول 2020/10/11 موقع إنترنت (2019/11/18)
2. https://www.omandaily.om موقع عمان ديلي إنترنت،2019) تاريخ الدخول2020/10/18)
3. https://www.trc.gov.om/trcweb/ar مجلس البحث العلمي موقع انترنت ،2019) تاريخ الدخول 2020/9/28
4. https://home.moe.gov.om وزارة التربية والتعليم موقع إنترنت،2020))
5. (مركز الوطني للإحصاء والمعلومات،2020) https://bawabaa.org/news/40216
6. موقع إنترنت بوابة الاخبار،2020). (السنيدي علي،2019، موقع إنترنت): https://www.atheer.om/archivest

المراجع الأجنبية

1. Ajmal، S.، Farooq، Z.، Sajid، N & .Awan، S.، 2012. Role of Leadership in Change Management Process .Abasing Journal of Social Sciences ،(2)5 ، pp. 111-124
2. Antoine Da gumbo، (2003) « développement durable ;éthitique du changement، conceptinitégrateur،principe d'action »، in développement durable et aménagement du territoire، press polytechniques et universitaire Romonde swise، p26.
3. .Bass، Bernard and Riggio،Ronald(2006):Transformational Leadership، Second Edition، Lawrence Erlbaum Associates، Publishers،Mahwah،New Jersey London

4. Conger، J. A & .Kanungo، R. N.، 1994. Charismatic leadership in organisations: Perceived behavioural attributes and their measurement . Journal of Organsational Behavior ،(5)15 ،pp. 439-452.

5. Bateh، J.، Castaneda، M. E & .Farah، J. E.، 2013. Employee Resistance To Organizational Change .*International Journal of Management & Information Systems* ،(2)17 ،pp. 113-116.

حالات الأنا لدى بيرن وعلاقتها بالانغلاق المعرفي
دراسة ميدانية لدى عينة من المعلمين والمعلمات في مدينة دمشق

د. فاديا فيصل بله
دكتوراه في التربية قسم علم النفس
كلية التربية– جامعة دمشق
سورية
dr.fadiaballeh@gmail.com
0956516997

د. أماني أحمد اسكندراني
دكتوراه في التربية قسم علم النفس
كلية التربية– جامعة دمشق
سورية
amaniahmad1948@gmail.com
0930096859

ملخص البحث

يمثل التعليم قاعدة الانطلاق الحقيقية لتحقيق التنمية المستدامة،والمعلم محور العملية التعليمية التعلمية، فشخصيته واسلوبه المعرفي والاتصالي يسهم في تشكيل اتجاهات وقيم التلاميذ،وتشكل حالات الأنا وفقاً لنظرية بيرن أساساً للتعامل مع الآخرين فتزود الفرد بقدر من الاستبصار بمكونات شخصيته الثلاثة "والد/ راشد/ طفل "وتساعده على تحرير مستوى "الراشد" من كل من المستويين "الآخرين ليحقق مستوى أفضل من الصحة النفسية، ووفقاً لذلك فإنَّ الشخص السوي يتخذ القرار انطلاقاً من حالة الأنا التي يعتقد أنها مناسبة بشكلٍ أكبر للموقف الذي هو فيه، بينما لدى غير السوي اضطراب في حالات الأنا ناجم عن نمط العلاقة مع الوالدين وأساليبهما في الاستجابة لاحتياجاته في المراحل المبكرة، والذي ربما ينعكس بدوره على اختيار الفرد لأسلوب معرفي خاص به وفق ما أوضحه روكيش في نظريته أنساق المعتقدات، إذ بيّن أنَّ الانغلاق المعرفي هو أسلوب للعقل يتسم بالتفكير المنغلق، ويمتد في الشخصية على متصل بين قطبي (الانغلاق والانفتاح) ووعليه فإن حالات الأنا تشكل نواة أساسية للتعامل مع الآخرين، ولاستجابة الفرد المعرفية لكل ما يحيط به، لذلك هدفت الدراسة الحالية الى تعرف العلاقة بين حالات الأنا والانغلاق المعرفي لدى عينة من المعلمين والمعلمات في مدينة دمشق، والكشف عن حالة الأنا المسيطرة، وتعرف الفروق في كل من حالات الانا والانغلاق المعرفي وفق بعض المتغيرات الديموغرافية، ولتحقيق هذه الأهداف استخدم مقياس حالات الأنا المصورة (David McCarley) ومقياس الانغلاق المعرفي (علي جابر 2012)، على عينة من(370) معلما ومعلمة من معلمي الحلقة الأولى من التعليم الأساسي في مدينة دمشق، وأسفرت النتائج عن وجود علاقة موجبة بين الانغلاق المعرفي وحالتي الناقد والمتمرد، وسلبية بين الانغلاق المعرفي وحالتي الراشد والحنون، ولم توجد علاقة بين حالة الخاضع والانغلاق المعرفي، وكانت حالة المتمرد الأكثر شيوعا لدى العينة، يليها الناقد ثم الحنون ثم الراشد وأخيرا الخاضع، كما أسفرت عن عدم وجود فروق وفقاً للجنس في الانغلاق المعرفي، بينما وجدت فروق وفقاً للجنس في حالة الخاضع باتجاه الإناث، والناقد باتجاه الذكور ،وفروق وفقاً لنوع المدرسة عامة/خاصة في الانغلاق المعرفي باتجاه العامة، وفروق وفقاً لنوع المدرسة في حالة الراشد لصالح الخاصة، و فروق لصالح العمر أكثر

من 50 في الانغلاق المعرفي، وفروق وفقا للعمر في حالة الخاضع باتجاه العمر 31 –40، وفي حالتي الناقد والمتمرد لصالح العمر باتجاه أكثر من 50، ووفق هذه النتائج فإن الدراسة توصي باعداد برامج ارشادية للمعلمين والمعلمات والعاملين في قطاعات الدولة،لتنمية حالة الأنا الراشدة لديهم لخفض مستوى الانغلاق المعرفي المتبنى لديهم، بما يحقق التنمية المستدامة، والعمل على انشاء منصة حوارية خاصة برفد المعلمين والمعلمات ببرامج علمية ثقافية مما يعزز الانفتاح والمرونة الفكرية لديهم ويكون له دور ايجابي على المستوى الشخصي والمهني والاجتماعي (زملاء، ادراة، تلاميذ، أهالي).

الكلمات المفتاحية: حالات الأنا، الانغلاق المعرفي, بيرن

Berne's ego states and their relationship to cognitive closure A field study of a sample of male and female teachers in the city of Damascus

Dr. Fadia Faisal Bellah
Dr.. Amani Ahmed Iskandarani

Abstract:

Education is the fundamental basis to achieve sustainable development. Teachers are the pivot of the educational learning process; their personality, cognitive and communicative styles contribute to form pupils' attitudes and values.

According to Byrne's theory, the ego state forms the foundation to deal with others; it provides the individual with a measure of clairvoyance in his three characters (parent/ adult /child). It also helps him to realize the adult character from the other two characters to achieve a better mental health level.

Accordingly, the normal person makes the decision depending on the ego states that he believes is most suitable for the situation. In contrast, the abnormal person has disturbances in ego states caused by the relationship type with his parents and their methods of responding to his early needs. This may reflect in the individual's choice of his cognitive style as explained by the theory of Rokesh (The Belief Systems).

Rokesh explained that cognitive lockdown is the method of mind characterized by closed thinking and extends into the personality by the connection between the poles of closedness and openness.

Thus the ego states form a fundamental nucleus for dealing with others and for the individual's cognitive response to all that surrounds him.

This research aimed to identifying the nature of the relationship between Ego States and the Cognitive Closure, and determine differences according to the (the gender, age,) in Ego States and the Cognitive Closure, The sample consisted of (370) teachers (male &female) from (the first cycle of basic education in Damascus), It has been used in this research the Ego States Inventory (David McCarley) and the Cognitive Closure (Ali Jaber 2012) , the results showed that There were positive significant relationships between

Cognitive Closure and each of critical parent and rebellious child Ego States ,and There were negative significant relationships between Cognitive Closure and each of Adult and Adapted child Ego States, and there were not differences to gender in Cognitive Closure, while there were differences in Ego States according to gender in the Adapted Child to female, and in the critical parent to male, and there were differences to the type of school (public / private) in Cognitive Closure to public school, and there were differences to the type of school in the Adult Ego State to private school, and there were differences to age (20-30/31-40/41-50/more than 50) to more than 50 in Cognitive Closure, and to 31-40 in the Adapted Child, and more than 50 in the critical parent and rebellious child Ego States.

According to these results, the study recommends the preparation of guidance programs for teachers and the employees in the governments' sectors to develop their adult ego state to lower the lockout level to achieve sustainable development and also to prepare a dialogue platform to provide teachers with scientific and cultural programs to enhance their openness and flexibility

Key words:

Ego States of Berne ,Cognitive Lockdown

مقدمة البحث:

وجود الانسان واستمرارية وجوده لا تتحقق الا من خلال الآخرين والتفاعل معهم في أنشطة الحياة اليومية المختلفة، هذا التفاعل يعطي الفرد الفرصة لإشباع حاجاته وتنظيم وقته والحصول على حب الآخرين، ومع تفاعل وتواصل الافراد معا تظهر تغيرات في جوانب عديدة في المشاعر والأفكار والسلوكيات، هذه التغيرات أسماها بيرن حالات الأنا وقسمها الى حالة الوالد والراشد والطفل والتي تشكل جوهر نظرية التحليل التفاعلي لديه، وقد جاءت هذه النظرية كمحاولة لفهم عميق للتفاعل الاجتماعي الذي يحصل عندما يلتقي شخصان كل منهما في حالة نفسية معينة، وعادة ما يستخدم الفرد في كل مرحلة من مراحل عملية الاتصال احدى هذه الحالات، ويتوقف نجاحه في عمليات الاتصال على استخدام الحالة المناسبة للموقف مع الموازنة في استخدام الحالات الأخرى بما يتناسب مع كامل عملية الاتصال ، بما فيها الموقف والسياق الموقفي، فلكل إنسان شخصية كلية تحوي بداخلها ثلاث حالات تُمثّل كل حالة واقعاً نفسياً مختلفاً عن الأخرى ولكنها في مجموعها تعطي للشخصية الإنسانية طابعاً فريداً ومتميزاً. (Rosenthal,2001) ويمكن أن نستدل على الكثير من معتقدات الفرد من خلال حالة الأنا المسيطرة عليه، حيث لا يكون تقييم الفرد على أساس إيمانه بمجموعة معينة من المعتقدات و إنما على أساس أسلوبه في التعامل مع هذه المعتقدات، وربما تلعب حالة الأنا المسيطرة لديه دورا في تناول المعتقدات فإما بذهن متفتح أو بذهن منغلق، والأفكار المنغلقة معرفياً لا تسمح لصاحبها بأي مساحة من التفكير المرن وهي إحدى المعوقات الأساسية أمام عجلة التقدم الاجتماعي والحضاري وأمام التنمية المستدامة، والتنمية المستدامة وليدة المجتمع وجزء مهم منه، فهي تلبي حاجات المجتمع المتزايدة و تساعد في تطوره بشكل مستمر من خلال تطوير مؤسساته التربوية والاجتماعية والثقافية، والتي تسهم بدورها في عملية التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وترفد المجتمع بالكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة للمساهمة في حركة التنمية والتحديث، بما يحقق النهضة المجتمعية بكافة المجالات، و في زمن التطور والتكنولوجيا والتقدم الهائل أضحت التنمية المستدامة ضرورة وخاصةً في مجال العمل، لذا كان لابدَّ من تركيز الاهتمام على النقاط التي من شأنها أن ترفع من مستوى أداء الموظف او المعلم وتسهم في تأهيله ونهوضه، بهدف تطوير المجتمع، وتنميته بما يدخل ضمن اطار التنمية المستدامة.

لذا تُعدُّ الدراسة الحالية مدخلاً لدراسة العوامل التي من شأنها أن تساعد على تحسين أداء الفرد وزيادة عطائه، وتعد شخصية الفرد وتحديداً شخصية المعلم من أهم هذه العوامل، لما لها من دور محوري في العملية التعليمية التعلمية، فالمعلم الذي يتصف باستبداد بالرأي وعدم السماح للتلاميذ بالتعبير عن آرائهم والتعالي عليهم والاعتماد على الأوامر كشكل وحيد للاتصال مع تلاميذه ، فإنَّه في هذه الحالة يعاني من اضطراب في حالات الأنا بحيث لا يستطيع استخدام حالة الأنا المناسبة للموقف وإنَّما يحتفظ بحالة واحدة فقط في كل المواقف ويتبناها بشدة وتصبح عادة لديه، مما يُؤثر بشدة على التلاميذ ولا يسمح بتطورهم ورقيهم.

مشكلة البحث:

يمثل التعليم قاعدة الانطلاق الحقيقية للتنمية نظراً لدوره في تحقيق التنمية المستدامة ويعتبر المعلم محور العملية التعليمية التعلمية للنهوض والارتقاء بقدرات ومعارف ومهارات التلاميذ والمساهمة في تشكيل اتجاهاتهم وقيمهم، وتنعكس شخصية المعلم واسلوبه المعرفي والاتصالي على التلاميذ، ووفقاً لنظرية التحليل التفاعلي فإنَّ حالات الأنا تشكل أساساً للتعامل مع الآخرين حيث تُدرس من خلالها البنية الوظيفية للفرد (تصرفاته، وطريقة كلامه وإيماءاته، وردود أفعاله الحسية والجسدية، ومواقفه). (Car.et al,2011,p4) وتزوده بقدر من الاستبصار بمكونات شخصيته الثلاثة "والد/ راشد/ طفل" وتساعده على تحرير مستوى

"الراشد" من كل من المستويين "والد /طفل" حتى يمتلك حقاً إرادة التغيير، طبقاً للواقع الخارجي والحقائق الخارجية. (إبراهيم،2016،ص1)، حيث يتمحور الهدف الاساسي للنظرية نحو الوصول بالفرد إلى أقصى نمو وتوافق نفسي واجتماعي، والاستقلال بشخصيته، الامر الذي يحمل في طياته التفاعل والإنتاج المبدع والخلاق، بما يحقق للفرد مستوى من الصحة النفسية ويجعله خالياً من أي اضطرابات نفسية.(أبو زعيزع، 2011، ص55-57)، فالأنا الوالدية تتشكل لدى الطفل بناءً على خبرات تراكمية اكتسبها من أحد والديه (الأب، الأم) وهذه الأنا تقوم على إصدار التعليمات والأوامر والتحذيرات، أمّا الأنا الطفلية فينظر لها كمستودع لذكرياته العاطفية السعيدة أو الحزينة وهي تقوم على تفسيرات طفلية غير ناضجة لما يشاهده الفرد أو يسمعه أو يشعر به أو يفهمه، بينما الأنا الراشدة تتطور تدريجياً لتكتمل في بداية السنة الثانية عشرة تقريباً حين يستطيع الفرد التفكير بشكل منطقي، وينظر إلى الأنا الراشدة كجهاز حاسوب يعمل على استقبال المعلومات الواردة من الأنا الوالدية والأنا الطفلية ويقوم بمعالجتها بما يتلاءم مع متطلبات العالم الخارجي. (الوقفي 2003،ص30)

وانطاقاً ممّا سبق فإنَّ الشخص السوي وفقاً لنظرية التحليل التفاعلي هو الذي يتخذ القرار الحر والمريح له انطلاقاً من حالة الأنا التي يعتقد أنها مناسبة بشكلٍ أكبر للموقف الذي هو فيه، وفي نفس الوقت تكون كل حالة من حالات الانا الثلاث لديه متميزة عن الأخرى (بمعنى أنَّ الحدود تكون واضحة بين الحالات الثلاث)، إضافة إلى امتلاكه الإرادة لشحن كل حالة منها في الوقت المناسب، وبالتالي فإنَّ الشخص غير السوي والذي لا يتمتع بمعايير الصحة النفسية، لديه اضطراب في حالات الأنا، ويعود ذلك لنمط العلاقة بين الصغير ووالديه وأساليبهما في الاستجابة لاحتياجاته.

هذا الاضطراب في حالات الأنا يُعدُّ عاملاً هاماً في اختيار الفرد لأسلوب حياتي يتسم بالتفكير المنغلق نحو كل ما هو جديد أو مخالف لمعتقداته الخاصة التي تّعدُّ نوعاً من الثوابت التي لا تتغير أو تتبدل. (مهدي،2002،ص35) وقد أوضح ذلك روكيش في نظريته أنساق المعتقدات، إذ بيّن أنَّ الانغلاق المعرفي هو أسلوب للعقل يتسم بالتفكير المنغلق، وتمتد في الشخصية على متصل بين قطبين أحدهما الانغلاق في أعلى درجاته والآخر الانفتاح وقد بيّنت الدراسات السابقة أنَّ الظروف النفسية التي يمر بها الفرد تأثير كبير على اختيار الفرد لأسلوب معرفي حياتي خاص به كدراسة جابر 2012، وبناءً على هذا فإنَّ حالات الأنا تُشكّل نواة أساسية للتعامل مع الآخرين، ولاستجابة الفرد المعرفية لكل ما يحيط به، فإمّا أنَّه يبقى قادراً على العمل والانفتاح عل كل التغييرات والتطورات أو أنَّه يقف عاجزاً ويستسلم لظروفه وينعزل عن كل ما يحيط به من أحداث. .(المرجع السابق)

وعليه تتحدد مشكلة البحث بالسؤال الرئيسي الآتي:

هل يوجد علاقة بين حالات الأنا لدى بيرن والانغلاق المعرفي لدى عينة من المعلمين والمعلمات في مدينة دمشق؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي الاسئلة الفرعية الآتية:

1- ما حالة الأنا السائدة لدى أفراد العينة.
2- ما مستوى الانغلاق المعرفي لدى أفراد العينة.
3- هل توجد فروق في حالات الأنا وفقاً لكل من متغير الجنس والعمر ونوع المدرسة .
4- هل توجد فروق في الانغلاق المعرفي وفقاً لكل من متغير الجنس والعمر ونوع المدرسة.

أهمية البحث:

– تبرز أهمية البحث الحالي من الناحية النظرية في إلقاء الضوء على مفهومين على جانب كبير من الأهمية، وهما حالات الأنا والانغلاق المعرفي، فحالات الأنا والتي ذكرها بيرن في نظريته التحليل التفاعلي (التبادلي)تُعدُّ من أحدث النظريات في علم النفس المعاصر والتي استخدمت معطياتها استخداماً واسعاً في العلاج النفسي، والانغلاق المعرفي الذي يؤدي لسلوكيات نمطية لدى الأفراد، وخاصةً لدى شريحة هامة في المجتمع وهي شريحة المعلمين وانعكاس ذلك على فئة تعد أساس بناء المجتمع وتطوره وهي فئة الأطفال في مرحلتي الطفولة المتوسطة والمتأخرة.

– كما يوفر البحث أدوات مقننة على البيئة المحلية لقياس كل من حالات الأنا والانغلاق الفكري، ممّا يسهم في المزيد من الإضافة إلى المكتبة النفسية السورية.

– أما من الناحية التطبيقية فتكمن أهمية البحث في الاستفادة بما تسفر عنه نتائج هذا البحث في المجال النفسي، وذلك من خلال توجيه الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين على إعداد برامج ارشادية خاصة بالمعلمين والمعلمات لمساعدتهم على تنمية حالة الأنا الراشدة لديهم، ممّا يمكنهم من تحقيق أعلى درجة من التوافق النفسي والاجتماعي وممّا يرفع من مستوى قدراتهم على معالجة المشكلات والتعامل معها مهما كان نوعها أو شدتها، والذي يسهم بدوره في التخفيف من الانغلاق المعرفي لديهم على اعتبار أن العنصر البشري اهم عناصر التنمية المستدامة.

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على:

– العلاقة بين حالات الأنا والانغلاق المعرفي لدى أفراد العينة.

– حالة الأنا السائدة لدى أفراد العينة، ومستوى الانغلاق المعرفي لديهم.

– الفروق في كل من حالات الأنا والانغلاق المعرفي وفقاً لكل من متغير الجنس والعمر ونوع المدرسة.

مصطلحات البحث والتعريفات الاجرائية:

الانغلاق المعرفي: "تنظيم معرفي خاص بمعتقدات ولا معتقدات الشخص عن الحقائق والوقائع والسلطة المطلقة، وعن النماذج غير المتسامحة في مقابل النماذج المتسامحة مع الآخرين، وهذا النظام يبدأ بالتفتح الذهني وينتهي بانغلاقه (Rokeach, 1960,p 195). " أبعاده وفقاً للمقياس المستخدم في الدراسة الحالية:

1– المعتقدات واللامعتقدات: يقع هذا البعد على خط متصل من القبول والرفض وتختلف درجة قبول الفرد أو رفضه لبعض المعتقدات، (بن مبارك، 2009,64) حيث يمثل نسق المعتقدات كل الاتجاهات والتوقعات الشعورية واللاشعورية التي يقبلها الشخص في وقت معين كحقيقة العالم الذي يعيش فيه، على عكس نسق اللامعتقدات الذي يتكون من سلسلة انساق فرعية لكل الاتجاهات والتوقعات الشعورية واللاشعورية التي يرفضها الشخص في زمن معين بوصفها زائفة. (البدري ،2010،ص56)

2– البعد المركزي– المحيطي: تختلف المعتقدات في مركزيتها، فالمعتقدات الأكثر أهمية تتصل ببعضها وتكون أقرب إلى المركز، وتعني عادة بوجودية الفرد وهويته الذاتية و هي معتقدات يشترك فيها الفرد مع الآخرين، وتعتمد على خبرته المباشرة، بينما المعتقدات الاقل أهمية فهي معتقدات محيطية أو بعيدة عن المركز.

3– منظور الزمن: يشير إلى معتقدات الشخص عن الماضي والحاضر والمستقبل ، والطريقة التي ترتبط بها هذه المعتقدات كل منها مع الأخرى، (بن مبارك،2009، 67-68)

ويقاس إجرائياً بالدرجة التي يحصل عليها الفرد على المقياس المستخدم في الدراسة الحالية.

حالات الأنا : هي منظومات متماسكة للفكر والعاطفة أوضحتها نماذج مقابلة من السلوك، هذه الحالات هي: الوالد، الراشد، الطفل، (بيرن، 2010،ص16)

فحالة الوالد هي صورة طبق الأصل عن أسلوب تفكير وشعور وأنماط سلوك الوالدين الفعليين كما أدركها الفرد في طفولته أو صورة لما كان يريد الوالدان أن يستجيب عليه الفرد وذلك أيضاً كما أدركها هو في طفولته (وهنا يتجلّى التأثير غير المباشر للوالدين/ تصرف كما أقول لك)، وحالة الراشد هي الجزء المنطقي الوحيد في الشخصية، في حين حالة الطفل تتجلّى في استجابة الفرد الصغير (الطفل) لكل ما يراه أو يسمعه من أحداث داخلية (داخله).(Hertford,2013,p6)

وتقاس إجرائياً بالدرجة التي يحصل عليها الفرد على المقياس المستخدم في الدراسة الحالية.

حدود البحث:

تقتصر الدراسة الحالية على عينة من معلمي ومعلمات الحلقة الأولى من التعليم الاساسي في مدينة دمشق في القطاعين العام والخاص للعام الدراسي (2020-2021)، لقياس حالات الأنا والانغلاق المعرفي لديهم.

فروض البحث:

- لا توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين درجات أفراد العينة في حالات الأنا والانغلاق المعرفي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة في حالات الأنا وفقاً لمتغير الجنس.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة في حالات الأنا وفقاً لمتغير العمر.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة في حالات الأنا وفقاً لمتغير نوع المدرسة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة في الانغلاق المعرفي وفقاً لمتغير الجنس.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة في الانغلاق المعرفي وفقاً لمتغير العمر.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة في الانغلاق المعرفي وفقاً لمتغير نوع المدرسة.

الدراسات السابقة: تناولت مجموعة من الدراسات المرتبطة بكل من متغيرات الدراسة وتم اتباع الترتيب الزمني في عرضها من الأحدث إلى الأقدم

- يرى جابر وأحميد (2018): من خلال الدراسة التي أجراها على عينة مكونة من (400) معلماً ومعلمة من معلمي المرحلة الابتدائية في محافظة القادسية في العراق وباستخدام مقياس الانغلاق المعرفي الذي قاما ببنائه أن معلمي المرحلة الابتدائية ليس لديهم انغلاق معرفي، وأن الفروق في الانغلاق المعرفي كانت باتجاه الإناث.

- وتوصلت نتائج دراسة أندريافنا(Andreyvna,2016) التي أجريت على عينة مكونة من(60) فرداً بمعدل (30) من الذكور و(30) من الإناث تتراوح أعمارهم ما بين (20-35)عاماً، وجميعهم من طلاب مؤسسات التعليم العالي للبحوث النفسية في روسيا، وباستخدم مقياس حالات الأنا وبرنامج تدريبي على كيفية استخدام حالات الأنا (إعداد الباحث)، وجود فروق في حالة الطفل قبل وبعد عمليات التدريب، حيث انخفض ظهور حالة الطفل بعد التدريب، علما انها كانت الحالة الأكثر استخداماً لدى الأفراد قبل خضوعهم للتدريب، وارتفع استخدام حالة الأنا الوالد بعد التدريب حيث ازدادت السلوكيات والأفعال الخاصة بالكبار، كما توصلت إلى وجود فروق في حالة الانا السائدة بين المجموعات العمرية حيث كانت حالة الطفل الأكثر ظهوراً واستخداماً لدى الأفراد في عمر (20-25)، في حين كانت حالة الوالد هي الأكثر ظهوراً في عمر (30-35).

- أما دراسة تيرسافي وآخرون (Tarsafi.et al,2016) التي أجريت على عينة مكونة من(20) طالبة من طالبات السنة الثالثة في طهران تمّ تقسيمهن لمجموعتين تجريبية وضابطة بعد تطبيق مقياس الصمود النفسي (إعداد كونروديفيدسون 2003)، وتم تعريض المشاركات في المجموعة التجريبية لمواقف خطرة وخضعوا لبرنامج تدريبي (إعداد الباحثين)، يستند لنظرية تحليل المعاملات لزيادة الصمود النفسي لديهن، في حين لم تتلقى التدريب المجموعة الضابطة، وتوصلت الدراسة الى وجود فروق دالة بين المجموعتين في الصمود النفسي، كما ساهم التدريب على مساعدة الطالبات على تحديد الرسائل السلبية الصادرة من حالة الأنا الطفل وحالة الوالد، وتوصلت أيضا إلى أنَّ حالة الراشد تساعد على اتخاذ قرارات جديدة وإيجابية تعدل من منظور التعامل مع الضغوط والمشكلات بطريقة أكثر مرونة ممّا يرفع الصمود النفسي بشكل كبير، كما أكدّت هذه الدراسة تأثير حالات الأنا وخاصة حالة الراشد وحالة الوالد الحنون على تشكّل الصمود لدى الأفراد.

- في حين توصلت نتائج دراسة جيزوال وسريفاستافا(Jaiswal&Srivastava,2013)، التي أجريت على عينة مكونة من(300) موظفاً من الذكور العاملين في المصارف والبنوك العامة أعمارهم ما بين (20-60) عاماً في مدينة حيدر آباد في الهند، باستخدم مقياس حالات الأنا (باريك، 2002)، ومقياس أنماط إدارة الصراع (توماس ورالف)، الى أن (88) موظفاً من أفراد العينة ظهرت لديهم حالة الطفل، وقد غلب على هؤلاء الأفراد نمط (الفوز- الخسارة) لحل الصراعات فيما بينهم، وتشابهوا مع الأفراد الذين ظهرت لديهم حالة الوالد الناقد وكانوا (141) موظفاً وغلب عليهم ايضا نفس النمط وهذا يشير الى أن كلا الحالتين يهتمون بتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الأفراد الآخرين بحل مشكلاتهم وفي إدارة الصراعات التي تنشأ بينهم، كما ظهرت حالة الراشد لدى (71) موظفاً وغلب عليهم نمط (الخسارة قبل الفوز) في حل صراعاتهم بمعنى أنهم يرون أنّ كل شخص ممكن أن يفوز وأن يخسر وأنّ الخسارة هي طريق الفوز، حيث يتعاملون مع الأمور بطريقة عقلانية.

-كما توصلت دراسة ساندهو(Sandhu,2013) التي أجريت على عينة مكونة من(200) موظف إداري من وظائف مختلفة في بنغالور ودويدا والهند ودلهي، باستخدم كل من مقياس فاعلية الدور (باريك Pareek 2002)، والرضا عن الحياة (جوزيف

وسينه1996, Singh and Joseph)، والأنماط التفاعلية (باريك Pareek, 2002)،) الى وجود علاقة موجبة بين الرضا عن الحياة وأنماط المعاملات، حيث كان النمط الداعم الحنون الأكثر رضا عن الحياة،يليه النمط الصلب القاسي ثم العقلاني ثم المرح العفوي فالعدواني، وأخيرا الخاضع، كما دلت على وجود علاقة موجبة بين فاعلية الدور وكل من النمط الداعم الحنون فالنمط العقلاني و المبتكر العفوي في حين وجدت علاقة سلبية بين النمط العدواني والنمط الصلب وفاعلية الدور.

-أما دراسة محمود (2010) التي أجريت على عينة مكونة من (200) طالب وطالبة اختيروا عشوائياً من طلبة كلية التربية في جامعة تكريت،باستخدام مقياس لتشخيص حالات الأنا(اعداد الباحثة) للكشف عن حالات الأنا الثلاث، وبعد تحليل إجاباتهم تمَّ اختيار (30) طالب وطالبة ممن سادت لديهم الأنا الطفلية والوالدية ليكونوا عينة تجريبية،و(30) طالب وطالبة سادت لديهم حالة الأنا الراشدة ليكونوا عينة ضابطة، وطبق على المجموعة التجريبية برنامج إرشادي لتنظيم حالات الأنا(إعداد الباحثة)، فقد أظهرت نتائجها فاعلية البرنامج الإرشادي في إعادة تنظيم حالات الأنا لدى أفراد العينة،وإعادة سيطرة حالة الأنا الراشدة على شخصياتهم، كما كشفت تفوق الإناث على الذكور في تنمية حالة الأنا الراشدة، وخفض حالتي الأنا الوالدية والطفلية.

- وتوصلت دراسة الشهري (2006) التي أجريت على عينة مكونة من (1644) معلماً ومعلمة في المدينة المنورة، باستخدام مقياس الانغلاق المعرفي، الى أن معلمي المرحلة الثانوية والمتوسطة لديهم درجة عالية من الانغلاق المعرفي مقارنةً بمعلمي المرحلة الابتدائية، كما تبيّن وجود فروق وفقاً للجنس باتجاه الذكور في الانغلاق المعرفي.

- وتوصلت دراسة دينيزوأكباج(Deniz & Akbag,2003) التي أجريت على عينة مكونة من(312) طالب-أستاذ(اي طلاب سيصبحون أساتذة في المستقبل)، و(33) أستاذ جامعي في جامعة مارمارا في اسطنبول، باستخدام مقياس حالات الأنا (آري 1989) إلى أن الأساتذة الجامعيين كانوا يعاملون طلابهم المتدربين لديهم من منطلق حالة الطفل مقارنةً بالطلاب – الأساتذة الذين كانوا يعاملون طلابهم من منطلق حالة الوالد، كما توصلت إلى أنَّه لا تأثير للعمر على حالات الأنا، سيادة حالة من الحالات على باقي الحالات لدى الفرد نفسه ترتبط بمدى قدرته على التمييز بين هذه الحالات ومدى تدربه على إظهارها بما يتناسب مع الموقف.

- و توصلت دراسة ليكانين Likanen,2001، التي أجريت على عينة مكونة من(92) طالباً من فئة المعلمين المستجدين من عمر (21) عاماً في فنلندا، وباستخدام كل من مقياس حالات الأنا، خبرات الطفولة، إلى أنه وفقاً لنظرية التحليل التفاعلي هناك ما يسمى السكريبت أو سيناريو الحياة التي تُعدُّ أساساً لعلاقات الفرد منذ طفولته، ودلّت الدراسة على أنَّ مواقف الحياة الأربعة التي ذكرها بيرن كان أكثرها شيوعاً هي (أنا بخير وهم بخير)، وأنَّ خبرات الطفولة التي عاشوها الأفراد وتجاربهم (خاصةً مقدار تجاربهم الخاصة مع الوالدين) كانت سبباً في الوصول لهذا الموقف، حيثُ تبيّن أنَّ (85%) من هذه الذكريات كانت إيجابية ودعمت المواقف الإيجابية في حين (15%) كانت سلبية ولم تؤثر على الأفراد ومواقفهم في الحياة، كما دلّت الدراسة على أنَّ مقدار الحنان والعطف الذي تلقاه الأفراد في طفولتهم كان سبباً هاماً في تبنيهم لهذا الموقف الصحي الذي أشار إليه بيرن، كما أشارت الدراسة إلى أنَّ جنس الفرد لا يؤثر على موقف ونمط الحياة.

-في حين توصلت دراسة ليكانين Likanen,1999، التي أجريت على عينة مكونة من(681) شخصاً من أربعة أجيال متعاقبة (الأبناء / الآباء / الأجداد / أجداد الأجداد) و(87) معلماً من جامعة يوفاسكولا في فنلندا، وتمَّ إجراء مقابلة معهم

وجمع المعلومات من خلالهم عن أنفسهم وآبائهم وأجدادهم، استخدام مقياس حالات الأنا(إعداد الباحث)، ومقابلة تضمنت معلومات عن هيكل الأسرة والقيم والتعليم والمهنة والعلاقات الإنسانية والممارسات الوالدية والأنشطة والهوايات، الى أن حالة الوالد هي الأكثر سيادة عبر الأجيال المتعاقبة مقارنةً بحالة الراشد، وأنَّ حالات الأنا تُوّرث عبر الأجيال المتعاقبة، ودلّت الدراسة على أنَّ البيئة والتنشئة الاجتماعية والعادات الثقافية تلعب دوراً هاماً في سيادة حالة من حالات الأنا.

أدوات البحث:

1- قائمة حالات الأنا لدى بيرن The Ego State Inventory(ESI)دايفيد ميك كارلي(David McCarley) 1971، لتشخيص حالات الأنا لدى الأفراد من مختلف الأعمار ومن مختلف المهن،ترجمه واعده للعربية (اسكندراني،2016) ويتألف من (52) موقف مشتق من الحياة، كل موقف يتضمن محادثة بين شخصين أحدهما يبدأ المحادثة، والآخر عليه الرد باختيار واحدة من خمس إجابات تُمثّل خمس حالات وهي: - حالة الوالد الناقد PP : Punitive Parent (حالة الوالد الحنون NP: Nurturing Parent) (حالة الراشد A: Adult) (حالة الطفل المتمرد RC: Rebellious Child) (حالة الطفل الخاضع AC: Adaptive Child)

و اجريت الدراسة السيكومترية للمقياس في البيئة السورية من قبل (اسكندراني2016) وتمت بعض التعديلات بناء على راي المحكمين، كم طبق المقياس على عينة حجمها (51) فرداً ذكراً وأنثى، وذلك لحساب الصدق البنيوي (صدق التكوين الفرضي) والمحكي المحكي، و الصدق التمييزي والثبات في صورته العربية، ليصبح صالح للاستخدام في البيئة المحلية،

وكانت قيم الثبات بالإعادة لقائمة حالات الأنا، جميعها مرتفعة ودالة عند مستوى دلالة (0.01) وكانت على التوالي حالة الوالد الناقد 0.92، حالة الوالد الحنون0.69, حالة الراشد 0.89، حالة الطفل المتمرد0.58حالة الطفل الخاضع0.76.

وقيم معامل الاتساق الداخلي باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، كانت جيدة بالنسبة لمعظم أبعاد القائمة، وتدل على وجود اتساق داخلي جيد لقائمة حالات الأنا، وقيم الثبات على التوالي حالة الوالد الناقد ,0.79حالة الوالد الحنون0.81 , حالة الراشد 0.81حالة الطفل المتمرد0.81، حالة الطفل الخاضع0.62.

واستناداً إلى معاملات الصدق والثبات السابقة فإن المقياس له صلاحية التطبيق في البيئة المحلية.

2. مقياس الانغلاق المعرفي: من إعداد جابر 2018، ويتألف من (36) عبارة، بعضها موجب والآخر سالب ،موزعة على ثلاثة أبعاد: بعد المعتقدات واللامعتقدات، بعد المنظور الزمني، البعد المركزي-المحيطي، بحيث توزع الدرجات على أربعة بدائل: موافق تماماً / موافق / غير موافق / غير موافق تماماً، و تبلغ أعلى درجة للمقياس (144) وأقل درجة (36)، وللتحقق من صلاحيته للتطبيق في البيئة المحلية، قامت الباحثتان بعرضه على مجموعة من المحكمين، كما تم حساب معامل ثبات المقياس بطريقة ألفا كرونباخ، وقد بلغ معامل الثبات بطريقة سبيرمان براون (0.85) وبطريقة جوتمان (0.81) وهو معامل ثبات مرتفع.

منهج البحث: تمَّ اتباع المنهج الوصفي التحليلي.

مجتمع البحث وعينته: يتكون المجتمع الاصلي للبحث من جميع معلمي ومعلمات الحلقة الأولى من التعليم الأساسي في مدينة دمشق في القطاعين العام والخاص للعام (2020-2021) والبالغ عددهم (8846) منهم (1005) من معلمي ومعلمات المدرسة الخاصة و(7831) من معلمي ومعلمات المدرسة العامة،وبلغ حجم عينة البحث (370) معلما ومعلمة سحبت بطريقة عشوائية من المجتمع الأصلي للبحث وهو أكبر من العدد المطلوب وفق القوانين الإحصائية الممثلة للمجتمع.

متن البحث:

مفهوم حالات الأنا:

إنَّ مفهوم حالات الأنا ليس مفهوماً رمزياً أو تجريدياً، وإنَّما يُقصد به وجوداً وتنظيماً سلوكياً لنشاط تركيبي محدد في المخ البشري، وحالات الأنا ليست مجرد أدوار، ولكنّها حقائق نفسية نتجتْ عن أحداث ماضية متعلقة بأشخاص حقيقيين، وأزمنة حقيقية، وأماكن حقيقية، وقرارات حقيقية، ومشاعر حقيقية، فهي نظام متسق من المشاعر والأفكار، يتمُّ تقديمه والتعبير عنه من خلال نماذج سلوكية محددة. (رزق،2009،ص275)هذه الحالات تتشكّل لدى الفرد في الخمس سنوات الأولى من عمره، ويتحدّد من خلالها طبيعة التعامل أو التفاعل الشخصي مع الآخرين، وتتكّون من أنماط الخبرات والمشاعر التي يطوّرها الشخص في أثناء نموه، وتنعكس على سلوكه الظاهر. (Palmer,2002,p318)

صفات وخصائص حالات الأنا:كل حالة من حالات الأنا تتسم بصفات محددة تميزها عن غيرها من الحالات الأخرى وتجعلها مغايرة عنها، وهي:

- حالة الوالد: يرى بيرن أنَّ حالة الوالد لدى كل فرد تتأثر بحالات الأنا الوالدية لأبويه اللذين تأثرا بحالات الأنا الوالدية لأبويهما وهكذا...، وهذا ما يؤكد عليه يونج من أننا أحياناً نرث أسلافنا الذين سبقونا منذ آلاف السنين، نرث عاداتهم وطبائعهم وسلوكهم وطريقتهم في التفكير. (صادق،2009،ص41)فحالة الوالد تُمثّل تسجيلاً دقيقاً للقيم والمواصفات والنصائح الوالدية، كما أنَّها تُمثّل تسجيلاً للأحداث والخبرات الخارجية المعاشة أو المدركة؛ والتي وعاها الفرد في سنواته المبكرة، وهناك مصادر لمعلومات الوالد بالإضافة للتنظيمات والقناعات الفكرية والسلوكية المكتسبة من الأبويين الفعليين أو من يقوم مقامهما، وهي البرامج التي شاهدها الصغير والتي تُشكّل مبدأً تعليمياً للحياة. (قنديل،2009،ص176)وتظهر حالة الوالد في شكلين هما:

الوالد الحنون والراعي والمحب، والوالد الناقد القاسي والمسيطر والفارض للقوانين والقواعد. (مصطفى،2012،ص220)

- حالة الطفل:بينما يتمُّ تسجيل الأحداث الخارجية في شكل مجموعة المعلومات التي تُسمى الوالد، فإنَّ هناك تسجيلاً آخر يتمُّ في نفس الوقت، إنَّه تسجيل للمشاعر الداخلية التي اعتدناها ونحنُ أطفال تجاه الأحداث الخارجية، إنَّه استجابة الصغير لما يرى ويسمع، نظراً لافتقار الصغير للمفردات اللغوية خلال أشد تجاربه المبكرة حرجاً، وهذا ما يجعل معظم ردود أفعاله مجرد مشاعر. (Berne,1964,p15)وكما في حالة الوالد فإنَّ حالة الطفل يمكن أن تظهر في أي وقت أثناء معاملات الفرد الحاضرة وتواصله مع الآخرين، وتولّد في نفس الوقت نفس المشاعر التي أحسَّ بها في ذلك الوقت حينما كان طفلاً صغيراً، فقد يواجه الفرد موقفاً تكون الخيارات فيه غير ممكنة ويكون مجبراً على الانصياع لأمرٍ ما، فهنا تظهر مشاعر الإحباط والرفض أو التجاهل، فيعيش الفرد من جديد تجربة مماثلة لهذا الإحباط المبكر للصغير، وهنا عندما يكون الشخص رهين مشاعره، يُقال عنه:" أنَّ طفله قد بدأ عمله"، وعندما يطغى غضبه على منطقه، يقال عنه: " أنَّ طفله يتولَى زمام الأمور". (هاريس،1992،ص43-44)، وتظهر

حالة الأنا الطفل في شكلين:- الطفل الطبيعي الحر العفوي المبدع المحب للمغامرة والمرح والمتعة، والطفل المتكيف إمّا المتمرد الرافض الثائر والذي يقاوم التعليمات، أو المطيع المؤدب الذي يسعى لرضا الآخرين. (أبو أسعد،2009،ص356)

- حالة الراشد: تتراكم معلومات الراشد نتيجة لقدرة الصغير على أنْ يكتشف لنفسه ما الذي يختلف من أمور الحياة عن مفهوم التعلّم للحياة في حالة الوالد، ومفهوم الشعور بالحياة في الطفل؛ بمعنى أنَّ حالة الراشد تنمو من قدرة الطفل على التمييز بين ما يلاحظه (حالة الوالد) وما يشعر به (حالة الطفل)، فالراشد يطّور مفهوم التفكير في الحياة اعتماداً على جمع المعلومات وتصنيفها، حيثُ يسمح للفرد أن يتثبتْ من صحة البيانات المخزنة في كل من الأنا الوالدية والطفلية، كما أنَّ حالة الراشد تهتم بشكلٍ رئيسي في تحويل المثيرات إلى معلومات تخضع للمعالجات المنطقية على أساس من الخبرات السابقة. (Berne,1964,p15)، كما تتصف بأنَّها منطقية وواقعية وموضوعية، وهي أشبه ما تكون بالحاسوب، فتعمل على التحليل المنطقي والموضوعي للمعطيات والاستدلال العقلي المنظم للمعلومات المجتمعة من ثلاثة مصادر هي: الأنا الوالدية، الأنا الطفلية، والمعلومات التي جمعتها ولا تزال تجمعها الأنا الراشدة. (موريس،2014،ص4)وتحتّلُ حالة الراشد وفقاً للشكل الهيكلي الذي وضعه بيرن مكاناً وسطياً بين حالة الوالد وحالة الطفل، وذلك ليُؤكدَّ على مدى الحاجة إليها لإحداث التناغم بين الأنا الوالدية والأنا الطفلية داخل الفرد، (Steiner,1990,p29).

الانغلاق معرفي

الانغلاق المعرفي أو مايعرف بالدوجماتية من المفاهيم النفسية الحديثة نسبيا، التي نالت اهتماما من قبل علماء النفس وتبلور على يد عالم النفس الامريكي روكيتش (1960) ، وذلك بعد أن تم تناوله في ميدان الفلسفة ، كأسلوب معرفي وطريقة تفكير تتسم بها أي فرقة أو مذهب أو فلسفة تزعم امتلاك الحقيقة المطلقة على نحو شامل، وتقطع بأن ما تمتلكه من معارف لا يقبل النقاش والتغير، حتى وإن تغيرت الظروف التاريخية أو السياقات المكانية والاجتماعية ، وعدم إخضاع هذه المعتقدات لفحص نقدي أو تحليلي يراجع الأسس التي تقوم عليها من دون بحث في حدود وقدرات العقل المعرفية (البدري،2010، ص46) كما يشار له على أنه نشاط فكري قائم على الرفض والفوضى والاضطراب وتدني العمليات الذهنية وتغير في عادات الإدراك الحسي وعادات التفكير يؤدي إلى ضعف الثقة بالنفس والعلاقات الاجتماعية والتمركز حول الذات)"(غانم،2009،ص24)،وعرفه أوتاتي (Ottati،2015) على أنه احد الاساليب المعرفية يقع فيها الافراد على خط متصل بين قطبين متناقضين هما الانفتاح والانغلاق، حيث يشير الانغلاق المعرفي الى معالجة المعلومات بطريقة تعزز رأي الفرد أو توقعاته السابقة ،بينما يشير الانفتاح المعرفي الى معالجة المعلومات بطريقة غير متحيزة لوجهة معينة، وميل الى اختيار المعلومات وتفسيرها واسترجاعها ووزنها وتفصيلها بطريقة غير منحازة لرأي الفرد او توقعاته السابقة. (Ottati،2015,131) ومن الجدير بالذكر أن هناك اتفاق بين الباحثين والمختصين على أنَّ هذه الأساليب المعرفية تعتبر بمثابة تكوينات نفسية لا تتحدد بجانب واحد من جوانب الشخصية، كما أنها تسهم في تفسير الفروق الفردية بين الأفراد للكثير من المتغيرات المعرفية والوجدانية. (الشرقاوي،1992) فالانغلاق المعرفي يعني أننا أمام عقل منغلق على نفسه، أفكاره ومعتقداته ثابتة لا تقبل المناقشة ومؤكدة بشكل نهائي، وينعكس ذلك على سلوكه وتعامله مع الآخرين، ويقف عائقاً في تحقيق أي تطور أو تنمية.

أبعاد الانغلاق المعرفي: تعد نظرية انساق المعتقدات لروكيتش ابرز النظريات التي تناولت هذا المفهوم حيث أشارت الى نوعين من التفكير هما التفكير المنفتح والتفكير المنغلق، ويتحدد التنظيم المعرفي للشخصية وفقا لهذا المنظور في ثلاثة ابعاد :

1- المعتقدات واللامعتقدات: يقع هذا البعد على خط متصل من القبول والرفض وتختلف درجة قبول الفرد أو رفضه لبعض المعتقدات، (بن مبارك، 2009,64) حيث يمثل نسق المعتقدات كل الاتجاهات والتوقعات الشعورية واللاشعورية التي يقبلها الشخص في وقت معين كحقيقة العالم الذي يعيش فيه، على عكس نسق اللامعتقدات الذي يتكون من سلسلة انساق فرعية لكل الاتجاهات والتوقعات الشعورية واللاشعورية التي يرفضها الشخص في زمن معين بوصفها زائفة. (البدري ،2010،ص56)

2- البعد المركزي- المحيطي: تختلف المعتقدات في مركزيتها، فالمعتقدات الأكثر أهمية تتصل ببعضها وتكون أقرب إلى المركز، وتعني عادة بوجودية الفرد وهويته الذاتية و هي معتقدات يشترك فيها الفرد مع الآخرين، وتعتمد على خبرته المباشرة، بينما المعتقدات الاقل أهمية فهي معتقدات محيطية أو بعيدة عن المركز. (البحيري،1989،ص25)

3- منظور الزمن: يشير إلى معتقدات الشخص عن الماضي والحاضر والمستقبل ، والطريقة التي ترتبط بها هذه المعتقدات كل منها مع الأخرى، (بن مبارك،2009، 67-68) فأبعاد معتقد الزمن تتفاوت من الضيق إلى الاتساع ، حيث يتميز بالاتساع النسبي في حالة الانفتاح العرفي،والضيق النسبي في حالة الانغلاق المعرفي، فإذا تمثل الماضي والحاضر والمستقبل للفرد داخل نسق المعتقد- اللامعتقد ،وأدرك الاتصال أوالاستمرار بينهم حينها يكون البعد الزمني لهذا الفرد متسع،أما إذا كان الفرد يفرط في التأكيد على أحد الأزمنة (سواء كان الماضي أم الحاضر ،أم المستقبل)فيمكن القول أن هذا المنظور ضيق (الدردير ، 2004،ص47)

خصائص الأفراد المنغلقين معرفياً: : إن وجود نوعين من التفكير المنغلق والمنفتح يقودنا الى صنفين من الأفراد المنفتحو التفكير (وهؤلاء يتخلون عن بعض معتقداتهم إن ثبت خطؤها ويقبلون الافكار الجديدة المسندة لأدلة قوية)، والمنغلقو التفكير (وهؤلاء معتقداتهم ثابتة رغم الأدلة على خطئها، مع رفض لكل ما هو جديد من أفكار رغم قوة حجتها)ويتسم الافراد منغلقو التفكير بالتقليدية،والنمطية، ومقاومة التغيير والرفض لكل من يخرج عن ما هو تقليدي،أفكارهم جامدة وإن بدت خاطئة(سلامة 92,1984) و(الخالدي،2001، ص315) (كما انهم غير متأملين لذاتهم مما ينعكس على انسجامهم الذاتي بشكل سلبي، ويجعلهم عاجزين عن ادراك مدى منطقية أعمالهم وعدم اتساق المقدمات مع النتائج فهناك ارتباك وتناقض يجعله متورطا للعمل لمصلحة خصومه(خفاجي،1990، 51-54) وفيما يتعلق بالجانب الانفعالي، والاجتماعي فإنهم ضعيفوا الحساسية لمشاعر الآخرين،وثقتهم بأنفسهم منخفضة وكذلك علاقتهم مع الآخرين(الخالدي،2001، ص315) و(سلامة،92,1984) وعادة ما ينشدون الكمال في الوسط الذي يعيشون فيه، وتميل لغتهم الى المغلاة والقطعية واضفاء انطباع لدى الآخر بأنه لا جدوى من اي حوار معهم (سلامة،92,1984)

معايير تحديد الانغلاق المعرفي: تتحدد درجة انغلاق التفكير وفق روكيش بناء على مجموعة من المعايير منها: الحدة والشدة في فصل الفرد بين المعتقدات التي يقبلها والتي يرفضها، وعدم تمييزه بين العقائد والأفكار التي يرفضها، فلا يبحث عن نقاط التقاء وتقارب مع الأفكار المخالفة، إنما يضعها في فئة واحدة من الخطأ والضلال، كذلك التوالد المستمر للمسلمات في المنظومة الفكرية بحيث يغلق كل فرصة للاجتهاد والتفكير، وخير مثال على ذلك التفاسير والشروحات والفتاوى التي تتحول من اجتهادات بشر تقبل الصواب والخطأ إلى مسلمات وثوابت، والمساس بها يعرّض الفرد لأصناف الهجوم من تكفير وتضليل وغيرها. كما أن التوقف عند لحظة زمنية محددة وغالبا ما تكون في الماضي لحظة نشوء الفكر أو لحظة وقوع أحداث مهمة وجذرية في تاريخه والتشبث بها والعيش فكريا وروحيا فيها فلا يعيش واقعه ولا يفكر من خلاله مما يتسبب في غربته فهو لا يفكر بمنطق تاريخي ولا

يعترف بتغير الأزمان وتغير الظروف لأن من صفاته الثبات والاستقرار وتجاهل منطق الحياة والواقع الحركة والتغير والتحول. (سلامة،92,1984)

العوامل المسببة للانغلاق المعرفي:

هناك العديد من العوامل أهمها: ما يرتبط بعوامل التنشئة وخبرات الطفولة ، الخوف من الجديد، قلة الخبرة بواقع الحياة، الترف الفكري وهو يحدث عندما يعجز الإنسان عن حل المشكلات التي يواجهها عن طريق العقل(الفكر)أو يخاف لظروف سياسية او اجتماعية أو اقتصادية أن يواجهها، لذلك نراه يلجأ إلى الترف الفكري الذي يحوي الكثير من الضبابية والهروب من الواقع إلى عالم لا مسؤوليات فيه، اضافة الى العادات والتقاليد الموروثة، والافتقاد للوعي اللازم لمعايشة الحياة ومواكبتها، وعدم تحمل المسؤولية واللامبالاة.

تعقيب: للانغلاق المعرفي أسبابه العديدة والمتنوعة، إلاّ أنَّ خبرات الطفولة تُعدُّ العامل الأساسي والهام في الانغلاق المعرفي، انطلاقاً من أنَّ السنوات الأولى من حياة الطفل لها آثارها الباقية في شخصيته وتكوين نظرته للحياة وتكوين أهدافه وصياغة وجدانه وتحديد علاقاته الداخلية والخارجية، وبالتالي هي التي تحدد أسلوبه المعرفي فيما إذا كان منفتحاً على الحياة ومتقبلاً لأي تغير أو تجديد وفيما إذا كان منغلقاً على نفسه وعلى أفكاره ولا يقبل أي تغيير أو تجديد، وبما أنَّ الوالدين وظروف التنشئة ونمط المعاملة بين الوالدين والطفل وطريقة التواصل كلها تدخل ضمن خبرات الطفولة المبكرة وبنفس الوقت تلعب دوراً هاماً في تشكيل حالات الأنا لدى الطفل ونموها وفي سيطرة حالة على الأخرى، فإنَّه بالتالي لابدَّ لحالات الأنا أن تلعب دوراً في الانغلاق المعرفي لدى الفرد.

خاتمة البحث: النتائج:

أولاً. التأكد من التوزيع الطبيعي للمتغيرات: للتعرّف على طبيعة توزع درجات أفراد العينة على متغيرات البحث، استخدم اختبار كولموجرف- سميرنوف (Kolmogorov- Smirnov)، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (1) نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي باستخدام اختبار سميرنوف:

	حالات الأنا					الانغلاق المعرفي
	و.ص	و.ح	ر	ط.م	ط.خ	
الاختبار الإحصائي Statistics	108	0.149	0.436	0.215	0.241	0.092
درجة الحرية	46	6	6	7	6	370
القيمة الاحتمالية	0.200	0.200	0.200	0.200	0.200	0.200

يتضح من الجدول السابق أنَّ القيمة الاحتمالية لجميع المتغيرات هي (0.200) وهذه القيمة أكبر من قيمة الدلالة الإحصائية (0.05)، وهذا يعني أنَّ البيانات تتبع التوزيع الطبيعي والاعتدالي.

ثانياً. عرض نتائج أسئلة البحث ومناقشتها:

السؤال الأول: ما حالات الأنا الأكثر شيوعاً لدى أفراد العينة (ما الحالة التنفيذية الأكثر شيوعاً لدى أفراد العينة)؟

للإجابة على هذا السؤال تمَّ حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لدرجات الأفراد على كل حالة من حالات الأنا، ثمَّ تمَّ استنتاج السُلَّم التراتبي لحالات الأنا، وذلك لمعرفة ترتيب الحالات لدى أفراد العينة من الحالة الأكثر انتشاراً إلى الحالة الأقل انتشاراً، كما يوضح الجدول رقم (2).

جدول (2) المتوسطات الحسابية والسُلّم التراتبي لتوزع أفراد العينة على حالات الأنا:

حالات الأنا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	السُلَّم التراتبي
حالة الوالد الناقد	5.88	5.13	25%	2
حالة الوالد الحنون	15.26	5.11	20%	3
حالة الراشد	15.36	5.05	16%	4
حالة الطفل المتمرد	3.39	4.04	30%	1
حالة الطفل الخاضع	11.89	4.53	9%	5

يتضح من الجدول السابق واستناداً للمتوسط الحسابي والنسبة المئوية الخاصة بكل حالة من حالات الأنا أنَّ ترتيب حالات الأنا من الأعلى إلى الأدنى هو كالآتي: **المتمرد / الناقد / الحنون/ الراشد/ الخاضع**

- يتضح من النتيجة السابقة أنَّ حالة المتمرد هي الأكثر ظهوراً واستخداماً لدى أفراد العينة، وربما يُعود هذا للازمة السورية وما رافقها من أحداث ضاغطة عاشها الأفراد منذ ما يفوق التسع سنوات وإلى الآن، والتي ربما أدت الى تغيير في استجابات الأفراد واضطرابها، وفرضت على الأفراد التعامل معها بتوتر وقلق واضطراب نفسي مصحوب بالتسرع والتهور في اتخاذ أي قرار، فالخصائص البنيوية للبيئة تؤثر في تحديد حالة الأنا التي تُشحن انفعالياً، وقد تفرض مواقف الحياة المختلفة استخدام أكثر لأحد الحالات مقارنةً بالحالات الأخرى، وفقاً لطبيعة الموقف، ونوعه والظروف التي تُحيط به، فتأتي حالة المتمرد في الصدارة كاستجابة للتحديات والضغوط الهائلة التي فاقت قدرة الفرد على التحمل (سواء كانت تحديات على الصعيد الاجتماعي كالزواج والاستقرار بالنسبة للفرد نفسه وبالنسبة لمن حوله إنْ كان معيلاً لهم، أو على الصعيد الاقتصادي كتأمين عمل ذو دخل جيد والسعي لتأمين ظروف أمنية ومعيشية جيدة،..... وغيرها)، وعلى اعتبار أن أفراد العينة من مستوى تعليمي جيد، وبعضهم من مستوى مرتفع وممتهنون مهنة جليلة فإنهم على الاغلب قد سيطروا على حالة الطفل المتمرد بصورتها السلبية المتمثلة في (سرعة الغضب والتسرع في الإساءة اللفظية للآخرين ومعاندتهم) وقوموها او لجموها، واستخدموا الجانب الإيجابي منها المتمثل في (رفض الظلم والشر والاعتراض على الأوامر والقوانين الروتينية الخانقة والقدرة على التعبير عن الرأي علناً وبلباقة ودون خوف). (حافظ وسليمان،2000،ص33)
- أتت حالة الوالد الناقد في المرتبة الثانية من حيثُ الاستخدام ، ووظيفتها التنظيم، والتدخل لإنقاذ حقوق الفرد، والدفاع عن قناعات ومعايير ومبادئ ومثل عليا، والاهتمام بالدين والعادات والتقاليد والحفاظ عليها. (مطرف،2004،ص1-2) ونظراً لأنَّ أفراد العينة من المعلمين، فإنَّ طبيعة مهنتهم تسمح لهم بظهور حالة الوالد الناقد، كونهم يمارسون مهنة تتطلب فرض السيطرة

والقيادة والتحكم والتوجيه والارشاد، وهذا بالطبع ما يُفسر سيطرة حالة الوالد الناقد على شخصياتهم، وفيها يمكن أن يتصرف الفرد كأبويه تماماً، فهو ينقد ويُعلّم ويحافظ على المبادئ والقيم والمثل العليا، وأحياناً قد يصبح متعصباً لعقائده بشكلٍ سلبي يمنعه من رؤية الحقيقة, وقد أكدَّ ايرتم وكيسيسي (Ertem&Kecec,2016) أنَّ طبيعة المهنة التي يمارسها الفرد تلعب دوراً هاماً في ظهور حالة الوالد الناقد وسيطرتها، فالممرضات أظهرنَ حالة الوالد الناقد مقارنةً بالحالات الأخرى، ثمَّ الوالد الحنون، ومن ثمَّ الراشد، تليها حالة الطفل الخاضع، ومن ثمَّ الطفل العفوي، ويتماشى مع ما ذكر اهتمام الممرضات بمبدأ المساواة والعدالة بين المرضى على اختلاف مكانتهم وجنسهم وعمرهم، بالإضافة إلى التزامهم الشديد بالواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم، وكذلك استخدام الشدّة مع بعض المرضى الذين يرفضون تعاطي الدواء.

أما حالة الوالد الحنون فقد أتت في المرتبة الثالثة ووظيفتها تقديم المساعدة، والرعاية، ومساندة الآخرين والاهتمام بهم وتقديم العون لهم حينما يحتاجونه أو يطلبونه (Chapman,2005,p25)، وتظهر هذه الحالة في العديد من المواقف اليومية، فالتعاطف مع الآخرين وإنْ كانوا غرباء، وتفضيلهم على النفس في بعض الأحيان، والدعم المعنوي والمادي والمشاركة في أنشطة تطوعية تخدم المجتمع دون أي تعب لما يُبذل من جهد، كلها صور تُؤكد استخدام الأفراد لحالة الوالد الحنون، ودور أفراد العينة من المعلمين في المجتمع يؤكد ظهور حالة الوالد الحنون المرتبطة بطبيعة مهنتهم وخاصة وأنهم من معلمي حلقة التعليم الأساسي الأولى والتي تقابل مرحلتي الطفولة المتوسطة والمتأخرة ولا شك أن مرحلة الطفولة بشكل عام والمتوسطة بشكل خاص تتطلب من المعلمين والمعلمات جانب أمومي من الحب والحنان يوازي بل يفوق الجانب التعليمي والتربوي.

- أما حالة الراشد التي تتميز بالاتزان فقد أتت في المرتبة الرابعة، ويمكن تفسير ذلك بناء على الأزمة السورية والمخلفات السلبية لها، والضغوطات التي عاشها أفراد المجتمع السوري بكل فئاته.
- أما عن حالة الطفل الخاضع فقد احتلت المرتبة الأخيرة ، وربما يعود هذا إلى رغبة الأفراد في تعديل سلوكياتهم والاستجابة لآراء الآخرين كنوع من التكيف والابتعاد عن المشاكل والهموم، وفي نفس الوقت قد يرتبط ظهور حالة الطفل الخاضع بعدم الاستقرار الانفعالي والذبذبة في المشاعر وسيطرة حالة من القلق بسبب ما يمرون به من ضغوطات، سبق أن تم الإشارة اليها أعلاه، حيث يشير كيوسير (Ciucur.2012)، من أنَّه عندما يعجز الفرد عن إيجاد حل لمشكلته تزامناً مع تضخم المشكلة وتصعيدها، ينتابه شعور الخوف والقلق إزاء ما ستؤول إليه الأمور لدرجة يفقد معها اتزانه وهدوءه وثباته، وشعوره بالاستقرار والأمان، لذا تسيطر عليه حالة الطفل الخاضع.

ومن الجدير بالذكر أن حالة الطفل الخاضع تسيطر على الفرد حين يتمُّ استرجاع مشاعر مرَّ بها الفرد في مرحلة الطفولة، ويحدث ذلك عندما يجد نفسه في وضع مشابه لوضع طفل صغير، (كما يحدث مثلاً عندما يجد الفرد نفسه محاصراً أو في وضع أُتهم فيه ظلماً، أو حينما يواجه الفرد موقفاً تكون الخيارات فيه غير ممكنة ويكون مجبراً على الانصياع لأمرٍ ما)، هنا تظهر مشاعر الإحباط والرفض أو التجاهل، ويعيش الفرد من جديد تجربة مماثلة لهذا الإحباط الذي عاشه في مرحلة مبكرة من عمره ، وحين يكون الفرد رهين مشاعره آنفة الذكر، يُقال:" أنَّ طفله قد بدأ عمله". (هاريس،1992،ص43-44)

ووفقا لما ذكر فإنَّ حالة الطفل الخاضع تسيطر على الفرد فتدفعه إما للتكيف والتأقلم مع ظروفه الحالية فيغير في نفسه ليتوافق مع ما حوله، أو تكون رد فعل لمشاعر خوف وقلق وشعور بالإحباط فيستجيب للآخرين كارهاً ومرغماً، إضافة الى أنَّ طبيعة الأزمة التي مر بها المجتمع السوري وحركة النزوح ساهمت في وجود اسر منغلقة وتلك الاسر تتبع أساليب تنشئة الاجتماعية تُعزّز حالة الطفل الخاضع بشكلٍ كبير لدى أبنائها.

السؤال الثاني: ما مستوى الانغلاق المعرفي لدى أفراد عينة البحث؟

تمَّت الإجابة عن هذا السؤال بحساب مدى الإجابات لأفراد العينة على مقياس الانغلاق المعرفي، وذلك كما يوضح الجدول الآتي:

جدول (3) فئات قيم المتوسط الحسابي ومعيار التصحيح لمقياس الانغلاق المعرفي

فئات قيم المتوسط الحسابي	التقدير في الأداة	معيار التصحيح	مستوى الانغلاق المعرفي
1-1.75.	غير موافق تماماً	63-36	منخفض
1.76 -2.51	غير موافق	90.36-63.36	متوسط
2.52-3.27.	موافق	117.72-90.72	مرتفع
3.28-4	موافق تماماً	144-118.08	مرتفع جداً

كما تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لدرجات أفراد العينة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (4) عدد الأفراد والوزن النسبي على مقياس الانغلاق المعرفي

مستوى الانغلاق المعرفي	عدد الأفراد في كل مستوى	الوزن النسبي
منخفض	66	17.84
متوسط	211	57.03
مرتفع	78	21.08
مرتفع جداً	15	4.05

يتضح من الجدول السابق ما يأتي:

- عدد الأفراد الذين حصلوا على درجة منخفضة على مقياس الانغلاق المعرفي بلغ (66) بنسبة مقدارها (17.84%).
- عدد الأفراد الذين حصلوا على درجة متوسطة على مقياس الانغلاق المعرفي بلغ (211) وبنسبة مقدارها (57.03%).
- عدد الأفراد الذين حصلوا على درجة مرتفعة على مقياس الانغلاق المعرفي بلغ (78) وبنسبة مقدارها (21.08%).
- عدد الأفراد الذين حصلوا على درجة مرتفعة جداً على مقياس الانغلاق المعرفي بلغ (15) وبنسبة مقدارها (4.05%).

- وتُظهر النسب المعروضة أنَّ أغلبية أفراد العينة قد حصلوا على مستوى متوسط من الانغلاق المعرفي، وتمركز بعضهم الآخر حول المستوى المرتفع في حين قلّة فقط ظهر لديهم مستوى مرتفع جداً من الانغلاق المعرفي.

مناقشة السؤال: ربما يمكن تفسير ذلك بأن الأزمة السورية التي استمرت ما يقارب العشر سنوات، خلفت أثار متنوعة، انعكست بشكل سلبي على المجتمع السوري بكل فئاته، وطالت المعلم كأحد أهم محاور العملية التعليمية التعلمية، وكممثل لشريحة تربوية

مهمة، الامر الذي أحدث حالة من التغيير السلبي في الفكر والسلوك تجلت في صورة انغلاق معرفي، حيث انغلق المجتمع السوري والاسرة السورية وكل فرد من أفرادها على نفسه وسعى جاهدا لتأمين احتياجاته البيولوجية الأساسية للمحافظة على بقائه، ومن ثم الحاجة للأمان، للمحافظة على سلامته وأمنه وأمانه، وزاد من انغلاقه حركة النزوح التي شهدتها معظم المناطق فعكف أفراد الاسرة السورية على أنفسهم لاعتبارات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، ولم يعد هناك انفتاح ومرونة في التفكير بل تكرست معايير الانغلاق المعرفي وفق منظور روكيش من خلال الحدة والشدة في فصل الفرد بين المعتقدات التي يقبلها والتي يرفضها، وعدم تمييزه بين العقائد والأفكار التي يرفضها، فلم يعد يبحث عن نقاط التقاء وتقارب مع الأفكار المخالفة، إنما وضعها في فئة واحدة من الخطأ والضلال، وأغلقت كل فرصة للاجتهاد والتفكير فجل الاهتمام تحقيق اول حاجتين من هرم ماسلو،كما ساهم في ذلك التوالد المستمر للمسلمات في المنظومة الفكرية، والتوقف عند لحظة وقوع أحداث الأزمة فلم يعد يعيش واقعه ولا يفكر من خلاله مما تسبب في غربته فهو لا يفكر بمنطق تاريخي ولا يعترف بتغير الأزمان وتغير الظروف لأن من صفاته الثبات والاستقرار وتجاهل منطق الحياة والواقع والحركة والتغير والتحول. (بنافي،2014،ص2) وترى الباحثتان أن خصوصية أفراد العينة وخصوصية الرسالة التي يؤدونها نحو تلاميذهم واحتكاكهم المستمر معهم ومع ذويهم سواء كانوا من المنطقة نفسها أم من النازحين عدل من اسلوبهم المعرفي وخفض الانغلاق المعرفي لدى الغالبية منهم، فالأزمة السورية وحركة النزوح ربما زادت الانغلاق المعرفي في البداية إلا أنه مع الوقت ونتيجة التفاعل والاحتكاك والطبيعة المتعاونة لأفراد المجتمع السوري والمدى الزمني الطويل للأزمة اعطى فرصة للاندماج بين الأفراد والمعايشة المشتركة لمخلفات الأزمة والضغوط الحياتية اليومية وهذا بدوره عدل من درجة الانغلاق فحصل أكثر من نصف افراد العينة على درجة متوسطة منه، وأقل من خمس أفراد العينة على درجة منخفضة منه وربما يعود ذلك لتفاعل الظروف البيئية مع سمات الشخصية وحالة الانا المسيطرة.

ثالثاً. عرض نتائج فرضيات البحث ومناقشتها:

اختبار صحة الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى للبحث على أنَّه:

لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين حالات الأنا والانغلاق المعرفي لدى أفراد عينة البحث.

ولاختبار صحة هذه الفرضية تمَّ استخدام معامل الارتباط (بيرسون) كما هو موضح في الجدول رقم (5).

جدول (5) نتائج معامل الارتباط بين حالات الأنا والانغلاق المعرفي

حالات الأنا	الانغلاق المعرفي (معامل الارتباط)	العينة	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة	القرار
حالة الطفل الخاضع	0.056	370	0.280	0.01	غير دال
حالة الطفل المتمرد	**0.231	370	0.000	0.01	دال
حالة الراشد	** 0.480-	370	0.003	0.01	دال
حالة الوالد الحنون	**0.152-	370	0.000	0.01	دال

حالة الوالد الناقد	0.373 **	370	0.000	0.01	دال

يتضح من الجدول السابق ما يلي: توجد علاقة بين الانغلاق المعرفي وكل من حالة الوالد الناقد والحنون وحالة الطفل المتمرد وحالة الراشد، وبهذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين حالات الأنا والانغلاق المعرفي لدى أفراد عينة البحث.

وهذه العلاقة موجبة بين الانغلاق المعرفي وحالة الوالد الناقد والطفل المتمرد، وسلبية بين الانغلاق المعرفي وحالة الوالد الحنون وحالة الراشد، في حين لم توجد علاقة بين الانغلاق المعرفي وحالة الطفل الخاضع.

مناقشة الفرضية الأولى: يمكن تفسير العلاقة الموجبة بين حالة الوالد الناقد والانغلاق المعرفي، استنادا الى الخصائص والصفات التي تتصف بها حالة الوالد الناقد فالصرامة والقسوة والانتقاد الدائم وتوجيه النصائح للآخرين والتشكيك المستمر، ومصادرة الأفكار ومحاولة استلام زمام الأمور في أغلب الأوقات، والسيطرة على الآخرين والتحكم بهم، واللوم والمعاتبة، وعدم تقبل رأي الطرف الآخر، ماهي الا مؤشرات للانغلاق المعرفي والتعصب.

إضافة الى أن ردود الفعل الآلية لحالة الوالد الناقد ((هكذا يجب أن تتم))، تمنع الفرد من التفكير في اتخاذ قرارات خاصة وفقاً لكل موقف (الشناوي،1994،ص348)، ممّا يجعله منغلقاً على نفسه.

وقد أكدَّت بعض الأدبيات العلمية أنَّ اتصاف الفرد بالانغلاق والجمود المعرفي يعني اعتقاده بصحة ما يقوله وخطأ ما يقوله الطرف الآخر بالمطلق، بحيثُ يأخذ موقف (أنا بخير-أنتم "الآخرون" لستم بخير)، فيرى نفسه داعياً ومصلحاً اجتماعياً، شاعراً بمرارة إزاء سلوكيات الآخرين وتصرفاتهم، وهذا بالضبط ما يمثله التزمت والتشدد في حالة الوالد الناقد. (كامل،2002،ص321)

كما يمكن تفسير العلاقة الموجبة بين الانغلاق المعرفي وحالة الطفل المتمرد بناء على ما أشار إليه بيرن من أنَّ حالة الطفل تتشكّل نتيجةً لنوع التأثير (المباشر وغير المباشر)، الصادر عن كلا الوالدين الفعليين أو من يقوم مقامهما، فحالتي الوالد (الحنون والناقد)، تفرز إنا حالة طفل متكيف (خاضع يتقبّل ما يريده الوالدين / متمرد يعترض على قوانينهما) أو طفل عفوي. (بيرن،2010،ص29) وتشير دراسة إينغ (1999) إلى أهمية الرسائل التي يتلقاها الأفراد من الآخرين ذوي السلطة في استخدامهم وإظهارهم لحالة أكثر من الأخرى، حيث كشفت عن أنَّ الطلبة الذين تلقوا رسائل من حالة الوالد الناقد لدى معلميهم ظهرت لديهم حالة الطفل المتمرد.

ووفقا لذلك فإن حالة الطفل المتمرد تتشكل من حالة الوالد الناقد كرد فعل تجاه تعليماته وقوانينه وقواعده ونتيجة للمطالب القاسية والتعليمات والأوامر الصادرة عنه والتي تُقيّد حريته بحيثُ لم يعدْ يحتملها، ممّا يؤدي به إلى نوع من المشاعر السلبية تتمثُل في الرفض المستمر والاعتراض لمجرد الاعتراض والتهور وسرعة الغضب، وهو يعيد رسائل الوالد الناقد ويكررها مع الآخرين، ولكن بأسلوب غير منضبط وغير ملتزم بأي تعليمات أو قواعد أو أي إطار من القيم والقوانين، فلا ضوابط تحكم السلوك، مما يدلُّ على اختلال منظومة القيم التي تضبط سلوكياته، ويصبح عدم اهتمامه بهذه المثّل والقيم الدافع الأساسي والمحرك لتصرفاته مع من حوله. (رزق،2009،ص288)

هذا الاختلال في النظام القيمي يجعل الفرد في حالة الطفل المتمرد متذبذباً ومتوتراً وغير هادئ، قلقاً، يفقد معها السيطرة على نفسه وعلى مشاعره، فتراهُ يثور لأتفه الأسباب، وهذا ما يجعله أقلُ ثباتاً انفعالياً من غيره.

وعلى هذا فإنَّ نظرته لذاته تنطلق من مجموعة من المشاعر السلبية (الحقد، القلق، الغضب...) محاولاً من خلالها إثبات ذاته وفرديته بطريقة غير صحيحة (يخفي من خلالها نظرته الدونية لنفسه) (المرجع السابق)، وهذا ما يخفض دافعيته لإنجاز أي مهام أو أعمال أو أنشطة مفيدة، فتنخفض لديه درجة الكفاءة الذاتية.

وكلما كانت حالة الطفل المتمرد هي الأكثر استخداماً، كلما فشل في إيجاد معنى لحياته نتيجةً لفشله في إدراك حقيقة وجوده ولرفضه وعدم تقبله القيود التي تحدُّ وجوده كإنسان (فهو لا يتقبّل وجود أشياء يمكنه تغييرها وأشياء لا يمكنه تغييرها). (يوسف،2008،ص137-139)

وانطلاقاً ممّا سبق، فإنَّ شعوره بالفراغ الوجودي واختلال منظومة القيم لديه ونظرته السلبية لنفسه وتذبذب مشاعره وعدم استقرارها وجدانياً وانفعالياً، جعل نظرته للحياة سوداوية يملؤها التشكيك بالآخرين وعدم الثقة مع ترقب الغدر ممّن حوله، وهذا يجعل توجهه نحو الحياة سلبياً، فيتبنى اعتقاداً قائماً على رفض ومواجهة أي تغيير قد يطرأ على حياته نظراً لأنَّه يُعدُّ بمثابة تهديد لكيانه من وجهة نظره (المرجع السابق)، وهذا بدوره يُشكّل عائقا أمام فهمه لنفسه وفهم الآخرين ومن التواصل معهم بشكلٍ سليم، ويقف حجرة عثرة أمام تقبله لأفكار الآخرين وآرائهم المخالفة لآرائه، وبالتالي يكون على درجة عالية من الانغلاق المعرفي.

- أما عن وجود علاقة سلبية بين حالة الوالد الحنون والانغلاق المعرفي فيعود إلى أنَّه كلما زاد استخدام حالة الوالد الحنون كلما كان الفرد أكثر كفاءة ذاتية وأعلى قيماً وأكثر ثباتاً انفعالياً وأكثر استبصاراً بالنفس وبالآخرين وبالبيئة من حوله، حيثُ تزداد رغبته في التحدي ويسعى جاهداً نحو الجدّة والتغيير، ويكون أكثر مرحاً وأكثر تفاؤلاً، مع سعيه للوصول إلى معنى وقيمة للحياة، وهذا كله يخالف ويعاكس مضمون ومحتوى الانغلاق المعرفي،، فحالة الوالد الحنون تُحافظ على القيم والعادات، ولكن من باب الحب والرقة في التعامل دون تعصب أو انحراف، أو سيطرة على الآخرين.

كما يمكن تفسير وجود علاقة سلبية بين الانغلاق المعرفي وحالة الراشد إلى ما تتصف به حالة الراشد من سمات (فهي موضوعية وواقعية ومحلّلة للمواقف والمواضيع على اختلافها ومتزنة وهادئة، وهي الجزء المنطقي الوحيد في الشخصية، كما أنَّها تضع القواعد وتجمع المعلومات)، وهذا ما يجعلها أكثر قدرة على مقاومة الضغط النفسي وتجاوزه والارتقاء بالشخصية، وبالتالي أكثر انفتاح معرفي، وتعتبر وظيفة حالة الراشد بمثابة مؤشرات لا تتماشى مع الانغلاق المعرق، وتتمثل هذه المؤشرات في:

- اتخاذ القرارات الملائمة وإيجاد حلول للمشكلات باعتماد حقائق وأفكار مثبتة.
- العمل كحاسوب يستثمر كل المعطيات والمعلومات الواردة إليه من حالتي الأنا الوالد والطفل، ويحللها ويمحصها، ليرى فيما إذا كانت التوجيهات الوالدية مبنية على أساس الواقع وللوقوف على ما هو صالح أو غير صالح فيها، وليتأكد فيما إذا كانت المشاعر المتأتية من حالة الطفل يُمكن التعبير عنها بشكل آمن . (رزق،2009).

- نقل القيم والمعتقدات التي وضعتها حالة الوالد (التي بدورها قد تبنتها من الأبوين أو من يقوم مقامهما) وتحتفظ بالصحيح منها عن قناعة ورضا (فمثلاً هي تعامل الناس بالخير لا لأنَّها قد تعلمت هذا من الأنا الوالدية لديها وإنَّما لأنَّها على قناعة تامة بذلك)، وبذلك فهي تضع منهجاً جديداً من الأخلاق والقيم وتسير عليه (كالتعاون مع الآخرين، واحترام الضعفاء وكبار السن ...إلخ)، ونظراً لذلك فإنَّه كلما كانت حالة الراشد هي الفاعلة والمشحونة انفعالياً، كلما كانت الشخصية أسمى وأرقى أخلاقياً. (جبر،2015،ص14) - العمل كمحامي دفاع عن حالة الطفل، حينما تكون رغباتها متعارضة مع الخطوط الحمراء التي وضعتها حالة الوالد (مثلاً الجنس قد يكون رغبة ملحة لدى حالة الطفل ولا تلائم القيم التي تبنتها حالة الوالد)، حيث تعيد صياغة

احتياجات حالة الطفل، لتصبح أكثر ملاءمة لأوامر حالة الوالد (وفقاً للمثال السابق توجه حالة الراشد حالة الطفل للتفكير في الجنس ضمن إطار الزواج الذي يلائم قواعد حالة الوالد)، كما أنَّها كما سبق ذكره تسمح لحالة الطفل بالتعبير عن مشاعرها في الموقف المناسب كنوع من التنفيس الانفعالي، بحيثُ تسمح بالدعابة والمرح (مثلاً في حفل راقص تترك حالة الراشد للطفل زمام الأمور)، وهذا ما يمدُّ الفرد بالطاقة والنشاط ويجعله أكثر حيوية، ممّا يجعل نظرته أكثر إيجابية نحو الحياة. (المرجع السابق،ص10)

وما ذكر أعلاه من وظائف لحالة الانا الراشد ما هي الا مؤشرات لشخصية أكثر مرونة وأكثر انفتاح على الآخرين وأكثر تقبلاً لأفكارهم وأكثر قدرة على التغيير والتجديد والتنويع وبالتالي فهي تناقض تماماً الانغلاق المعرفي.

أمّا عن عدم وجود علاقة بين حالة الطفل الخاضع والانغلاق المعرفي فربما تعود إلى ما ذُكر سابقاً عن تشكّل حالة الطفل المتكيف، والتي تُعدُّ حالة الطفل الخاضع أحد وجهيه، حيثُ تشابه حالة الطفل الخاضع حالة الطفل المتمرد في النشوء، من أنّها نتيجةً للتأثير المباشر للوالدين الفعليين أو من يقوم مقامهما ونتيجةً لحالة الوالد الناقد، فتتشكّل كرد فعل للتعليمات والأوامر والقوانين في قالب من الخضوع والتقبّل والانصياع، ممّا يولّد لديه مشاعر الحياء والخجل الزائد، وبهذا يجد الفرد ذو حالة الطفل الخاضع صعوبةً في مواجهة الناس (بيرن،2010،ص29)، أو في التحدث أمام مجموعة، أو في مصاحبة الغرباء، فتتفاقم لديه مشاعر العجز والخوف الشديد، وعلى هذا فإنَّ الفرد الذي تُسيطر عليه حالة الطفل الخاضع، يكون مركز الضبط لديه خارجي، كما أنَّه يتصف بشدة التأديب والتهذيب لدرجة عدم القدرة على رفض أي طلب يطلب منه ولو على حساب نفسه، فهو موجه بحيثُ لا يتمكن من قول "لا" أبداً، لدرجة لا يعرف فيها نفسه إذا كان سعيداً أم لا، وسلوكياته آلية وموجهة، وهذا يُؤكدُّ عدم ارتباط حالة الطفل الخاضع مع الانغلاق المعرفي، لأنه ليس لديه أي قدرة على تقبل أو عدم تقبل رأي الطرف الآخر المخالف له.

اختبار صحة الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية للبحث على أنَّه:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة على مقياس حالات الأنا وفقاً لمتغير الجنس (الذكور/ الإناث). ولاختبار صحة هذه الفرضية تم حساب الفروق باستخدام اختبار (t-Test) كما هو موضح في الجدول رقم (6).

جدول (6) نتائج اختبار (t-test) لدلالة الفروق بين الذكور والإناث في حالات الأنا

حالات الأنا	متغير الجنس	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية df	قيمة "ت" ستودينت	القيمة الاحتمالية	القرار
حالة الطفل الخاضع	ذكور	79	10.9494	5.19343	368	2.106-	0.036	دال لصالح الإناث
	إناث	291	12.1546	4.30879				
حالة الراشد	ذكور	79	14.4304	5.43182	368	1.861-	0.064	غير دال
	إناث	291	15.6186	4.91888				

حالة الوالد الحنون	ذكور	79	14.5823	4.89795	368	1.340-	0.181	غير دال
	إناث	291	15.4502	5.15820				
حالة الوالد الناقد	ذكور	79	7.5316	5.28383	368	3.254	0.001	دال لصالح الذكور
	إناث	291	5.4399	5.00748				
حالة الوالد المتمرد	ذكور	79	3.9873	4.16485	368	1.464	0.144	غير دال
	إناث	291	3.2371	4.00372				

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

توجد فروق ذات دلالة على مقياس حالات الأنا (في كل من حالة الطفل الخاضع وحالة الوالد الناقد) وفقاً لمتغير الجنس، وعلى هذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة على مقياس حالات الأنا وفقاً لمتغير الجنس (الذكور/ الإناث).**

تُشير نتائج الفرضية الثانية إلى وجود فروق بين الجنسين في حالات الأنا، لصالح الذكور في حالة الوالد الناقد ، ولصالح الإناث في حالة الطفل الخاضع، في حين لم توجد فروق بين الجنسين في حالة الوالد الحنون وحالة الراشد وحالة الطفل المتمرد، وهذا يعني أنَّ الذكور كانوا أكثر استخداماً وإظهاراً لحالة الوالد الناقد ، مقارنةً بالإناث اللواتي كنَّ أكثر إظهاراً لحالة الطفل الخاضع، وربما يعود هذا وفقاً لبيرن إلى أنَّ شخصية كل فرد (مهما كان جنسه ذكراً أم أنثى) تنقسم إلى ثلاث حالات: (حالة والد، حالة راشد، حالة طفل)، إلاّ أنَّ البيئة الاجتماعية التي ينمو فيها الفرد، ومقدار ما يتلقاه من دعم معنوي من قبل الآخرين (وخاصةً الأفراد المهمين في حياته) ومقدار استجابتهم وتلبيتهم لحاجاته، بالإضافة إلى الخبرة والتجربة جميعها تسهم في الفروق الفردية بين أفراد عينة البحث في استخدام حالة من حالات الأنا أكثر من الأخرى. (رزق،2009،ص308) كما تلعب أساليب التنشئة الاجتماعية واختلاف نشأة الآباء والأمهات واختلاف ثقافتهم ومستوى تعليمهم دورا في ذلك، وتُؤكد دراسة ليكانين (Likanen,1999) أنَّ التنشئة الاجتماعية والعادات الثقافية تلعب دوراً في سيادة حالة من حالات الأنا لدى مجموعة من الأفراد مقابل آخرين، وهذا بالطبع ما تُشير إليه هورني من وجود فروقات بين الجنسين تعود لطبيعة المجتمع وثقافته ونظرته لكل من الجنسين ودورهما فيه، وترى أنَّ شعور المرأة المكتسب بالنقص يجعلها أكثر خضوعاً من الرجل. (رزق،2009)

فأساليب المعاملة الوالدية (أو الأساليب التي يتبعها الأفراد المهمين في حياة الفرد بخلاف الوالدين الفعليين كالأقرباء أو الأجداد أو أي شخص هام بالنسبة للفرد، أو أي صاحب سلطة من وجهة نظر الفرد نفسه)، تُحدد نمط استجابات الافراد وتصرفاتهم تبعاً لحالة من حالات الأنا، وهذا ما تُؤكده دراسة سايزي و سيليغو (Caizzi&Scilligo,1999)، مشيرةً إلى اختلاف حالات الأنا السائدة لدى الأمهات في طريقة تعاملهن مع أطفالهن وذلك باختلاف الجنس واختلاف طبيعة العلاقة بين الأم والأطفال إن كانوا متبنيين أو طبيعيين، فقد وجدت الدراسة أنَّ الأمهات في أثناء تعاملهن مع أطفالهن المتبنيين وخاصةً الإناث تظهر عليهن حالة الوالد الناقد، في حين تظهر عليهن حالة الوالد الحنون وحالة الطفل الخاضع مع أطفالهن الطبيعيين من الإناث، بينما تظهر عليهنَّ حالة الراشد مع أطفالهنَّ الطبيعيين من الذكور، ومن الجدير بالذكر أنَّه حتى قبل ولادة الفرد نفسه، يُعدُّ الخطاب الوالدي حول الطفل وجنسه وما سيتمُّ تسميته أمراً هاماً في إكسابه فرديته ووضعه ضمن إطار وقالب خاص، وبعد ولادته يستمر الحديث

الأبوي في دعم هذا التمييز بين الجنسين، وفي تشكيل هويته الخاصة، حيثُ يبدأ الطفل بعد فترة من نموه بالتماهي بشكل زائد مع أحد الأبوين من الجنس ذاته. (ألبيرن وبوربالان،2010،ص42-44)

ويأتي دور الوالدان في الإصرار على تشكيل نموذج الذكورة والأنوثة لدى أبنائهما من الجنسين، وهذا يقودهما لمعاملة متباينة وفقاً لجنس الفرد. (المرجع السابق) من جهة أخرى يتوقف تأثير الأساليب التي يتبعها الوالدين الفعليين (بمعنى الرسائل التي تصدر عنهما ويتلقاها الفرد) على الطريقة التي يستقبل بها هذه الرسائل، فإنْ كان يرى أنَّها الأنجع والأكثر فائدة، فإنَّه يميل لجعلها الحالة المشحونة في أثناء تعامله مع الآخرين ومع مختلف المواقف (بالطبع إنْ كان الفرد يستطيع التمييز بين حالات الأنا لديه، وإنْ لم يستطيع فإنَّه يجعل هذه الحالة هي الأكثر وضوحاً لديه وإنْ لم تكن مشحونة في بعض المواقف). (كامل،2002،ص27-28)

- في حين تكون حالة الراشد هي الفاعلة التي تختبر جميع الرسائل في كلا الحالتين، وتختبر المشاعر والتعليمات والمتطلبات، وتحللها وتُبقي ما هو صالح منها وتُغير ما هو غير صالح على أساس الخبرة السابقة (هاريس،1992،ص47)، وحالة الراشد تنمو متأخرة عن حالتي الوالد والطفل، ويعتمد تطويرها وتنميتها لدى الفرد على مقدار الحافز المقدّم له من قبل الوالدين الفعليين، ومقدار ما منح من الحب والاهتمام والثقة والرضا، ومدى فاعلية نموذج الراشد في الوالدين، ومقدار مساعدتهما للفرد في تنمية الراشد الذي في داخله وبالتالي لا علاقة لجنس الفرد بسيطرة حالة الراشد عليه. (المرجع السابق، ص110-178)

فالحوار من منطلق (راشد- راشد) الذي يقوم به الوالدين مع الأبناء يساعدهم على تنمية حالة الراشد.

كذلك لم توجد فروق في حالتي الوالد الحنون والطفل المتمرد بين الجنسين، وربما هذا يعود إلى أنَّ الأب يرسل لابنه الذكر رسائله الخاصة حول دوره في المستقبل بالتحكم والسيطرة والسلطة مع رسائله الخاصة بدوره الأبوي كراعي لأبنائه، والأم ترسل لابنتها رسائلها الخاصة بدورها في المستقبل كأم لأبنائها، وبالتالي تعزز هذه الرسائل حالة الوالد الناقد لدى الذكور وحالة الطفل الخاضع لدى الإناث، في حين كلا الجنسين يتلقيان رسائل خاصة بالتعامل مع الآخرين والعطف والحب والاهتمام أو البغض والقسوة والرفض وفقاً لمقدار ما لدى الأبوين نفسيهما من هذه المشاعر والصفات، ولا علاقة لذلك بجنس الطفل إن كان ذكر أم أنثى، وإنّما يتعلق بشكل كبير بخطة الحياة لدى الأبوين نفسيهما إن كانت خطة غضب أو خطة ضياع أو خطة حب " بمعنى خطة ناجحة أو فاشلة" . (المرجع السابق،ص294)

اختبار صحة الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة للبحث على أنَّه: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة على مقياس الانغلاق المعرفي وفقاً لمتغير الجنس.**

ولاختبار صحة هذه الفرضية تم حساب الفروق باستخدام اختبار(t-Test) كما هو موضح في الجدول رقم (7).

جدول (7) نتائج اختبار (t-test) لدلالة الفروق بين الذكور والإناث في الانغلاق المعرفي

	متغير الجنس	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية df	قيمة "ت" ستودينت	القيمة الاحتمالية	القرار
الانغلاق المعرفي	ذكور	79	78.9873	22.13275	368	0.557-	0.564	غير دال

	إناث	291	80.3814	18.12986			

مناقشة الفرضية الثالثة: يتضح من الجدول السابق أنَّه لا توجد فروق وفقاً لمتغير الجنس في الانغلاق المعرفي، وعلى هذا نقبل الفرضية الصفرية التي تقول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة على مقياس الانغلاق المعرفي وفقاً لمتغير الجنس. يمكن تفسير ذلك استنادا الى ما ذكر أعلاه في مناقشة مستوى الانغلاق المعرفي والذي بينا فيه اشتراك افراد المجتمع السوري من ذكور واناث على حد سواء لظروف سياسية اقتصادية اجتماعية كمخلفات لازمة طالته على مدى عشر سنوات انعكست على الأسلوب المعرفي لديه، وعليه فإن الانغلاق المعرفي لا يعود لجنس الفرد.

اختبار صحة الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الرابعة للبحث على أنَّه: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة على مقياس حالات الأنا وفقاً لمتغير العمر (أقل من 20، من 20ل30، من 41-50، أكثر من 50)**

ولاختبار صحة هذه الفرضية تمَّ حساب الفروق بين متوسطات أربعة مجموعات باستخدام تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) وذلك للكشف عن الفروق بين أفراد العينة من عمر أقل من 20 ، ومن 20 ل30، ومن 41-50، وأكثر من 50 في حالات الأنا، وللكشف عن الدلالة الإحصائية لهذه الفروق كما هو موضح في الجدول رقم (8).

جدول (8) نتائج تحليل التباين الأحادي(Anova) لتحديد دلالة الفرق في حالات الأنا وفقاً لمتغير العمر

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية df	متوسط المربعات	قيمة (ف)	القيمة الاحتمالية	القرار
حالة الطفل الخاضع	بين المجموعات	273.219	4	68.305	3.413	.009	دال
	ضمن المجموعات	7304.878	365	20.013			
	الكلي	7578.097	369				
حالة الراشد	بين المجموعات	276.772	4	69.193	2.767	.027	دال
	ضمن المجموعات	9128.971	365	25.011			
	الكلي	9405.743	369				
حالة الوالد الحنون	بين المجموعات	180.150	4	45.037	1.739	.141	غير دال
	ضمن المجموعات	9453.894	365	25.901			
	الكلي	9634.043	369				
حالة الوالد الناقد	بين المجموعات	581.513	4	145.378	5.806	.000	دال
	ضمن المجموعات	9139.719	365	25.040			

	الكلي	9721.232	369				
حالة الطفل المتمرد	بين المجموعات	310.424	4	77.606	4.947	.001	دال
	ضمن المجموعات	5726.174	365	15.688			
	الكلي	6036.597	369	68.305			

جدول (9) اختبار ليفين لتجانس العينات

	اختبار ليفين لتجانس العينات	درجة الحرية(1) df1	درجة الحرية df2 (2)	القيمة الاحتمالية	القرار
الطفل الخاضع	4.225	4	365	.002	لا يوجد تجانس
الراشد	3.217	4	365	.013	لا يوجد تجانس
الوالد الحنون	.716	4	365	.582	يوجد تجانس
الوالد الناقد	9.422	4	365	.000	لا يوجد تجانس
الطفل المتمرد	12.106	4	365	.000	لا يوجد تجانس

يتضح من الجدول رقم (8) ما يلي: توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفق متغير العمر في حالات الأنا (الخاضع، الراشد، الناقد، المتمرد) في حين لا توجد فروق وفقاً للعمر في حالة الوالد الحنون، وبهذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة على مقياس حالات الأنا وفقاً لمتغير العمر (أقل من 20، من 20ل30، من 41–50، أكثر من 50)

يتضح من الجدول رقم (9) ما يلي: – بلغت القيمة الاحتمالية في اختبار ليفين لتجانس العينات (فيما يخص حالة الخاضع والراشد والناقد والمتمرد)، أصغر من قيمة الدلالة الإحصائية (0.05)، وهذا يعني عدم توزع العينات بشكل اعتدالي.

ولتحديد جهة الفروقات تمَّ استخراج نتائج المقارنات البعدية المتعددة، ونظراً لعدم تجانس العينات كما يظهر اختبار ليفين، تمَّ استخدام اختبار (دونيت) للمقارنات البعدية للعينات غير المتجانسة كما هو موضح في الجدول رقم (10).

جدول (10) نتائج اختبار دونيت "Dunnett t3" للمقارنات البعدية في حالات الأنا وفقاً لمتغير العمر

نتائج اختبار دونيت (Dunnett t3) الخاص بالفروقات البعدية						
الطفل الخاضع	متغير العمر		الفرق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة	القرار
	من 31–40	أكثر من 50	2.66905*	.83123	.037	0.05	دال لصالح من31–40
الراشد	من 41–50	من20–30	.74719	.84980	0.04	0.05	دال لصالح من 41–50
		31–40	.30476	.90545	.003	0.05	دال لصالح من41–50
الوالد الناقد	من 31–40	أكثر من 50	-3.80595-*	.92978	.002	0.05	دال لصالح أكثر من 50
	من 20–30	أكثر من 50	-3.96657-*	.87561	.000	0.05	دال لصالح أكثر من 50
الطفل المتمرد	من 31–40	أكثر من 50	-2.74242-*	.69307	.004	0.05	دال لصالح أكثر من 50
	من20–30	أكثر من 50	-2.60833-*	.73594	.015	0.05	دال لصالح أكثر من 50

جدول (11)نتائج المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد العينة من الأعمار الزمنية أقل من 20، من 20ل30، من 41–50، أكثر من 50

المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد عينة الدراسة من الأعمار الزمنية أقل من 20، من 20ل30، من 41–50، أكثر من 50				
	متغير العمر	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حالة الطفل الخاضع	أقل من 20	4	10.0000	5.77350
	من20ل30	178	12.0337	3.88812
	من31ل40	105	12.8190	4.60096
	من41ل50	43	10.8837	4.56805
	أكثر من50	40	10.1500	6.09981
	كلي	370	11.8973	4.53176
حالة الراشد	أقل من 20	4	21.0000	8.08290
	من20ل30	178	15.0000	4.79148
	من31ل40	105	15.3048	4.78404

	من41ل50	43	15.7472	4.45614
	أكثر من50	40	13.6500	6.51448
	كلي	370	15.3649	5.04874
حالة الوالد الناقد	أقل من 20	4	4.0000	1.15470
	من20ل30	178	5.2584	4.64935
	من31ل40	105	5.4190	4.55264
	من41ل50	43	6.6977	4.80345
	أكثر من50	40	9.2250	7.48498
	كلي	370	5.8865	5.13272
حالة الطفل المتمرد	أقل من 20	4	1.0000	.00000
	من20ل30	178	2.9326	3.40089
	من31ل40	105	3.0667	3.48145
	من41ل50	43	4.2326	4.31408
	أكثر من50	40	5.6750	6.47832
	كلي	370	3.3973	4.04467

مناقشة الفرضية الرابعة: تُشير نتائج الفرضية إلى وجود فروق وفقاً للعمر بين المجموعات العمرية في حالات الأنا، لصالح فئة العمر (أكثر من 50) في حالة الوالد الناقد والطفل المتمرد، ولصالح فئة العمر (41-50) في حالة الراشد، ولصالح (31-40) في حالة الطفل الخاضع.

ويُمكن تفسير هذه الفروق وفقاً لخصائص كل مرحلة عمرية، ووفقاً للحاجات الأساسية في الشخصية (تبعاً لما أشار إليه بيرن)، حيثُ لا يقصد بوجود فروق عمرية في حالات الأنا، أنَّ هناك أفراد في عمر معين تنتفي لديهم حالة معينة، وإنَّما يُقصد بها أنَّ كل مدى عمري يستخدم حالة معينة أكثر من الحالات الأخرى، فكل فرد وفقاً لما أوضحه بيرن يمتلك ثلاث حالات في شخصيته (الوالد/الراشد/الطفل). والمدى العمري (31-40)، يُمثل مرحلة الرشد المبكر، والتي تتميز وفقاً لما أشار إليه أريكسون بأنَّها مرحلة اكتساب الألفة وتحقيق الحب والتفاعل الاجتماعي مع الأصدقاء وشريك الحياة. (زهران،2005،ص9)

وعليه فهي مرحلة تتميز بشدّة الحاجة إلى الاعتبار والاهتمام والاعتراف والتقدير من الآخرين The Recognition Hunger، بمعنى حاجة الفرد إلى الآخرين تكون في أشدها في هذه المرحلة (وهنا يُشابه الطفل في حاجته الشديدة للحب والاهتمام ممّن حوله)، وتكون سلوكيات الفرد مدفوعة في أغلبها من دوافع عاطفية انفعالية. (قنديل،2009،ص179)

ووفقاً لذلك تكون حالة الطفل الخاضع هي الأكثر استخداماً في هذه المرحلة العمرية (مرحلة الرشد المبكر)، وذلك لأنَّ الفرد في هذه المرحلة يكون متعدد الأدوار والمسؤوليات كدور الوالدية والدور المهني والدور الاجتماعي، فيضطر لمسايرة الكثير من الأمور من أجل تحقيق التوازن في العمل والأسرة وغيرها...

في حين يُمثّل المدى العمري (41-50) أوائل مرحلة الرشد الأوسط التي تتميز بمعرفة الفرد لوجهته في الحياة، فيعود إليه الاتزان الانفعالي مرة أخرى، ويشعر في أعماق نفسه أنَّه أصبح يوجه حياته كيفما يشاء ، فهي مرحلة العطاء والإنتاجية والشعور بالحاجة لإعالة الأجيال التالية ورعايتهم، حيث يعمل الأفراد من أجل غيرهم وينقلون خبراتهم ونتاجهم للأجيال الأخرى. (قطامي وآخرون،2010،ص117) هذا وتتسع نظرة الفرد للحياة ويصبح معنى الحياة أكثر شمولية، حيثُ يبحث الفرد في هذه المرحلة عن شيء يستطيع أن ينجزه على مستوى أعلى من تغطية احتياجاته الأسرية ويعطي لحياته معنىً أوسع وأعمق، يتجاوز به الامتداد البيولوجي الخاص كالتكاثر وحضانة الأطفال إلى الامتداد بمعناه النفسي والاجتماعي والذي يتمثل في الالتزام بقضية إنسانية عامة تتجاوز الاحتياجات المباشرة للحاضر.(المرجع السابق)، ولذا تكون حالة الراشد هي البارزة في هذه المرحلة، فمن خلال استخدام حالة الراشد يتمكن الأفراد من التعامل مع مختلف الأفراد والمواقف بطريقة مرنة، ممّا يساعدهم على نقل معارفهم وخبراتهم للآخرين، والعمل على تنظيم أمورهم بشكلٍ صحيح، كل هذا يجعل من حالة الراشد، الحالة الأكثر استخدماً في هذه المرحلة.

أمّا فيما يتعلق بالمدى العمري (أكثر من 50) عاماً فإنَّ الأفراد ما زالوا في مرحلة الرشد الأوسط، ولكنها تمثل أواخر هذه المرحلة وتمهد لدخول مرحلة الشيخوخة، وهذا ما يجعل الفرد في هذه المرحلة أكثر اضطراباً وقلقاً نظراً لكونه يتقدم في العمر، ويبدأ بالشعور أكثر بالضعف الجسدي مقارنة مع السابق، واختلاف جوهر الحياة لديه فأبناؤه يغادرون منزله ويبدؤون بتأسيس حياة جديدة بعيدة عنه مما عن يجعله يشعر بالعجز وفقدان المكانة التي كان يشعر بها سابقاً، الامر الذي يدفعه إمَّا لمحاولة إعادة السيطرة على الأمور ومجريات حياته بكل ما تحتويه مستخدماً حالة الوالد الناقد، أو أنَّه يرفض ما وصل إليه ويرفض فكرة تقدمه في العمر وينكر ذلك متمرداً على كل الظروف الجديدة التي قد أثرت في حياته ومستخدماً بذلك حالة الطفل المتمرد بشكلها السلبي من إنكار للآخرين ورفضهم والرغبة في إزعاجهم ومضايقتهم فقط لتأكيد وجودهم، أو أنَّه يستخدم حالة الطفل المتمرد بشكلها الإيجابي فتظهر بصورة نقمة على الأحداث والظروف الراهنة الحالية.

اختبار صحة الفرضية الخامسة:

تنص الفرضية الخامسة للبحث على أنَّه:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة على مقياس الانغلاق المعرفي وفقاً لمتغير العمر (أقل من 20، من 20ل30، من 41-50، أكثر من 50)

ولاختبار صحة هذه الفرضية تمَّ حساب الفروق بين متوسطات أربعة مجموعات باستخدام تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) وذلك للكشف عن الفروق بين أفراد العينة من عمر أقل من 20 ، ومن 20 ل30، ومن 41-50، وأكثر من 50 في الانغلاق المعرفي، وللكشف عن الدلالة الإحصائية لهذه الفروق كما هو موضح في الجدول رقم (12).

جدول(12) نتائج تحليل التباين الأحادي (Anova) لتحديد دلالة الفرق في الانغلاق المعرفي

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية df	متوسط المربعات	قيمة (ف)	القيمة الاحتمالية	القرار
الانغلاق المعرفي	بين المجموعات	6012.687	4	1503.172	4.299	.002	دال
	ضمن المجموعات	127637.716	365	349.692			
	الكلي	133650.403	369				

جدول (13) اختبار ليفين لتجانس العينات

اختبار ليفين لتجانس العينات	درجة الحرية df1	درجة الحرية df2	القيمة الاحتمالية	القرار
(الانغلاق المعرفي)1.973	4	365	0.098	يوجد تجانس

يتضح من الجدول رقم (12) ما يلي:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الانغلاق المعرفي وفقاً للعمر بين المجموعات العمرية، وبهذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة على مقياس الانغلاق المعرفي وفقاً لمتغير العمر (أقل من 20، من 20ل30، من 30–41، أكثر من 50)

- ولتحديد جهة الفروقات تمَّ استخراج نتائج المقارنات البعدية المتعددة، ونظراً لتجانس العينات كما يظهر اختبار ليفين، تمَّ استخدام اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية للعينات المتجانسة كما هو موضح في الجدول رقم (14).

جدول (14) نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية في الانغلاق المعرفي وفقاً لمتغير العمر

نتائج اختبار شيفيه"Scheffe" الخاص بالفروقات البعدية							
	متغير العمر		الفرق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة	القرار
الانغلاق المعرفي	من 20–30	أكثر من 50	-13.03118-*	4.04584	.022	0.05	دال لصالح أكثر من 50

دول (15) نتائج المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد العينة من الأعمار الزمنية أقل من 20،20–30، من 30–41، أكثر من 50

المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد عينة الدراسة من الأعمار الزمنية				
	متغير العمر	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الانغلاق المعرفي	أقل من 20	4	87.5000	9.81495

	من **20–30**	178	76.9438	17.35724
	من **41–50**	105	80.8857	19.03909
	أكثر من **50**	43	81.2326	17.88167

مناقشة الفرضية الخامسة: توجد فروق في الانغلاق المعرفي لصالح العمر أكثر من 50، ويمكن تفسير ذلك استنادا الى نتائج كل من الفرضية السابقة والفرضية الأولى حيث كشفت عن أن الأفراد في هذا العمر أكثر استخداماً لحالة الوالد الناقد والطفل المتمرد، وفي نفس السياق كشفت نتائج الفرضية الأولى عن علاقة موجبة بين حالة الوالد الناقد والطفل المتمرد والانغلاق المعرفي حيث زاد الانغلاق المعرفي في كل من حالتي الوالد الناقد والطفل المتمرد وبالاستناد الى التفسيرات أعلاه يمكن القول ان حالة الوالد الناقد والطفل المتمرد تلعب دورا هاما في اختيار الفرد لأسلوب حياتي يتسم بالتفكير المنغلق نحو كل ما هو جديد أو مخالف لمعتقداته الخاصة التي تّعدُّ نوعاً من الثوابت التي لا تتغير أو تتبدل، ويضاف لذلك ما ذكر سابقا من خصائص هذه المرحلة العمرية ورغبتها بالعزلة والابتعاد عن الآخرين والعيش بهدوء والابتعاد عن كل المضايقات الامر الذي يجعلهم أقل مرونة وأكثر انغلاقاً لضيق عالمهم الاجتماعي والفكري والمعرفي الذي تم تصغيره من قبلهم.

اختبار صحة الفرضية السادسة:

تنص الفرضية السادسة للبحث على أنَّه: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة على مقياس حالات الأنا وفقاً لمتغير نوع المدرسة (عامة/ خاصة).** ولاختبار صحة هذه الفرضية تم حساب الفروق باستخدام اختبار (t-Test) كما هو موضح في الجدول رقم (16).

جدول (16) نتائج اختبار (t-test) لدلالة الفروق وفقاً لنوع المدرسة في حالات الأنا

حالات الأنا	متغير الجنس	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية df	قيمة "ت" ستودينت	القيمة الاحتمالية	القرار
حالة الطفل الخاضع	عامة	257	12.0973	4.50805	368	1.281	0.201	غير دال
	خاصة	113	11.4425	4.57270				
حالة الراشد	عامة	257	14.9261	5.16811	368	2.540-	120.0	دال لصالح الخاصة
	خاصة	113	16.3628	4.63500				
حالة الوالد الحنون	عامة	257	15.2101	5.06082	368	-.310-	0.756	غير دال
	خاصة	113	15.3894	5.23967				
حالة الوالد الناقد	عامة	257	6.0778	5.56371	368	1.082	800.2	غير دال
	خاصة	113	5.4513	3.97086				

حالة الوالد المتمرد	عامة	257	3.5486	4.40243	368	1.086	0.278	غير دال
	خاصة	113	3.0531	3.07013				

يتضح من الجدول السابق ما يلي: توجد فروق ذات دلالة على مقياس حالات الأنا (في حالة الراشد فقط) وفقاً لمتغير نوع المدرسة، وعلى هذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة على مقياس حالات الأنا وفقاً لمتغير نوع المدرسة (عامة/ خاصة).**

- ويُمكن تفسير ذلك من وجهة نظر بيرن للعمل وتعريفه له، بالإضافة إلى مفهوم هام في نظرية بيرن وهو بنية الوقت كما يلي:

حيثُ يرى بيرن أنَّ الدور (أو العمل) الذي يقوم به الفرد كنوع من فئات الألعاب، هدفه تنظيم الوقت، وإشباع الحاجة للتحديد البنيوي لدى الإنسان (وهي حاجة لملء الوقت بشيء مفيد وممتع بالنسبة للفرد يُشعره بقيمة الذات ويُبعده عن مشاعر السأم والملل)، وهو طريقة مناسبة لتخطيط الزمن بمشروع مصمم للتعامل مع الواقع المادي، وكلما تضمنت هذه الطريقة نظرة إيجابية من قبل الفرد نحوها بأنَّها منتجة وخلاّقة كلما تضمنت درجة عالية من الرضا. (مليكة،1996،ص312)

كما يُشير بيرن أيضاً أنَّ العمل ليس ضرورياً فقط للحياة، ولكنّه مكافأة في حد ذاته، لأنَّه يسمح للفرد بالسيطرة والامتياز والمهارة، والتعبير عن تشكيلة كبيرة من المهارات (هاريس،1992،ص142)، ويمتاز بالتأثير على الأشياء والمواد ضمن إطاره بحيثُ يُعطي الفرد قيمة للاستمرار في الحياة. (بيرن،2010،ص17-19)

ولا شك أن بيئة العمل والقوانين الخاصة به تلعب دور في رغبة الفرد في المحافظة عليه والاستمرار به ناهيك عن المسؤولية تجاهه.

فمهما كان نوع العمل أو طبيعته، ودرجة بساطته أو صعوبته أو خطورته، فإنَّه يفرض المسؤولية على الفرد الذي اختاره، كما يفرض تبعات ونتائج هذا الاختيار.

ومن الجدير بالذكر أن العمل في المدارس الخاصة يفرض على المعلم متطلبات والتزامات أكثر صرامة للمحافظة عليه بالمقارنة مع المدارس العامة، إضافة الى الامتيازات والمكانة التي يحظى بها ممّا يجعله أكثر سعادة واستمتاع في عمله سواء في الأجر أو المكافآت أو الحوافز أو التشجيع المادي أو المعنوي، أو الفرص التي تفتح له كمصدر رزق إضافي ، الامر الذي يزيد من شعوره بالمسؤولية تجاه عمله ويجعله أكثر استخداماً لحالة الراشد سواء في اتصاله مع تلاميذه أو أهاليهم او مع الكادر الإداري بهدف المحافظة على عمله ولينمو مهنيا.

- في حين لم توجد فروق وفقاً لنوع المدرسة في كل حالة من حالات الأنا الأخرى، وربما هذا يعود إلى عوامل أخرى أكثر تأثيراً في استخدام هذه الحالات إنْ كانت سيكولوجية أو اجتماعية.

فمن هذه العوامل الاجتماعية: 1) قوانين المجتمع والأخلاق وأصول السلوك وغيرها من التعاليم والعادات والتقاليد التي تُسهم في برمجة محتوى حالة الأنا الوالد، وتدفعها لتُقرر ما يصح عمله في أي موقف معين، مثلاً كيف يتعامل الفرد مع أصدقائه، في أي جانب من الطريق يقود سيارته، كما تُسهم هذه التعاليم المحددة في محتوى الأنا الوالد في تحديد العضوية الاجتماعية للفرد، وذلك لأنَّ الفرد يكشف عن طبقته الاجتماعية والثقافية عن طريق معرفته والتزامه بالطقوس الاجتماعية المتأصلة والمميزة لذلك القطاع من المجتمع الذي نشأ فيه.

2) تحديد حالة الأنا التي تُشحن انفعالياً، ويُسمى ذلك في لغة التحليل التفاعلي بمبدأ "التتميم"، ويقرر هذا المبدأ أنَّه إذا تساوت جميع الظروف، فإنَّ الشخص ينزع إلى شحن تلك الحالة التي تتمتُّ حالة الأنا لدى الشخص الذي يتفاعل معه. (مليكة،1996،ص290-293) وعن العوامل السيكولوجية، فإنَّ تجمع المشاعر منذ الطفولة المبكرة وحتى عمر الفرد الحالي، إمّا يساهم في تكوين خطة ناجحة أو خطة فاشلة وهمية تُشكل مسار حياة الفرد، فبعض الأفراد يمكن أن يُقال عنهم أنهم منخرطون في "خطة غضب" أو " خطة ضياع" وغيرها، ويتوقف ذلك على نوع المشاعر التي يكونون أكثر اهتماماً بخبرتها واختزانها واستدعائها، وهذا بالتالي ما يدفعهم لاستخدام حالة أنا محدّدة بشكل أكبر من الحالات الأخرى. (المرجع السابق،ص294)

اختبار صحة الفرضية السابعة:

تنص الفرضية السادسة للبحث على أنَّه: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العينة على مقياس الانغلاق المعرفي وفقاً لمتغير نوع المدرسة (عامة/ خاصة).**

ولاختبار صحة هذه الفرضية تم حساب الفروق باستخدام اختبار (t-Test) كما هو موضح في الجدول رقم (17).

جدول (17) نتائج اختبار (t-test) لدلالة الفروق وفقاً لنوع المدرسة في الانغلاق المعرفي

	متغير الجنس	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية df	قيمة "ت" ستودينت	القيمة الاحتمالية	القرار
الانغلاق المعرفي	عامة	257	81.9144	18.51605	368	2.816	.005	دال لصالح العامة
	خاصة	113	75.9204	19.60828				

مناقشة الفرضية السابعة: يمكن تفسير هذه الفرضية بناءً على الفرضية السابقة من أنَّ المعلمين في المدارس الخاصة أكثر استخداماً لحالة الراشد من المعلمين في المدرسة العامة، لذلك هم أكثر انفتاحاً وأكثر مرونة وأكثر تقبلاً لآراء الآخرين وأكثر رغبة في مشاركة الآخرين آرائهم وأفكارهم، بخلاف المعلمين في المدارس العامة.

و يُمكن القول أنَّ الدور الذي يقوم به المعلم في المدرسة العامة يتخذ صورة آلية تتمثل في اتخاذ الأسلوب التقليدي في التدريس حيث لا يوجد تحفيز أو تشجيع للجهود المبذولة، أو للمبادرات او للأساليب الحديثة، إضافة الى ان البيئة الصفية المادية وازدحام الصف بالطلاب لا يشجع ولا يسهل ذلك ،كما ان قسم كبير من ذوي التلاميذ من مستويات ثقافية متوسطة او منخفضة، وغالبا ما يرتاحون للأسلوب التقليدي الذي اعتادوا عليه حين كانوا تلاميذ وطلاب. وكل ما ذكر يجعل المعلم يمارس نفس اساليبه فلا يغير ولا يجدد بل مع الوقت يحارب كل ما هو جديد ومخالف لأسلوبه ويشكل ذلك صورة من صور الانغلاق المعرفي.

التوصيات والمقترحات: في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة الحالية من نتائج نوصي بـ:

1 . إعداد برامج ارشادية وقائية للمعلمين والمعلمات ولمختلف العاملين في قطاعات الدولة ، لتنمية حالة الأنا الراشدة لدى الأفراد وتدريبهم على استخدامها وتطويرها لخفض مستوى الانغلاق المعرفي المتبنى لديهم، بما يحقق التنمية المستدامة

2-إعداد برامج ارشادية وفق نظرية بيرن لمساعدة المعلمين الذين يمكن أن يكون لديهم اضطراب او جمود في حالات الأنا لمساعدتهم على تمييز مختلف حالات الانا لديهم وتعزيز استخدام حالة الانا الراشدة لديهم.

3- إعداد منصة حوارية خاصة برفد المعلمين والمعلمات ببرامج علمية ثقافية مما يعزز الانفتاح والمرونة الفكرية لديهم ويكون له دور ايجابي على المستوى الشخصي والمهني والاجتماعي (زملاء، إدارة، طلاب، أهالي)

4- إجراء دراسات تتناول حالات الأنا لدى عينات من أعمار ومهن مختلفة .

5- إجراء دراسات حول الانغلاق المعرفي لدى فئات أخرى (كالأطباء والممرضين والمرشدين) نظراً لخطورة المهنة التي يؤدونها.

6- الاهتمام بدراسة الانغلاق المعرفي مع متغيرات أخرى (كالتفكك الأسري، الانطواء، خبرات الطفولة، سمات الشخصية، السيادة الدماغية، أساليب المعاملة الوالدية).

المراجع:

العربية:

- إبراهيم، منى. (2016). التحليل التفاعلي، ص1، متوفر على الموقع: http://faculty.mu.edu.sa/mebrahim
- أبو أسعد، أحمد. (2009). نظريات التوجيه والإرشاد، عمّان: دار المسيرة.
- أبو زعيزع، عبد الله. (2011). نظريات الإرشاد والعلاج النفسي (مدخل تحليلي)، الأردن: مركز ديبونو لتعليم التفكير.
- البدري، خميس. (2010). الشعور بالوحدة النفسية والتفكير الجامد، ماجستير غير منشورة،كلية التربية،بغداد.
- آلبيرن، كاترين وبوربالان، جان كلود. (2010). الهوية والهويات، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.
- بن مبارك، سمية.(2009). أسلوب الدوجماتية لدى الطلبة الجامعيين، ماجستير ، كلية الآداب، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.
- بيرن، إيريك. (2010). لعبة المشاعر والعواطف، ت. اسكندر أكوبيان، سوريا: دار شعاع.
- جابر، علي و أحميد، أسماء .(2018).الانغلاق المعرفي ، مجلة القادسية، 11(1)، ص160-187.
- جبر، عصام. (2015). نظرية التحليل التفاعلي، ص1-18، متوفر على:http://essamjabr.blogspot.com
- الخالدي، أديب.(2001). الصحة النفسية، الدار العربية، مدينة النصر.
- حافظ، نبيل وسليمان، عبد الرحمن. (2000). علم النفس الاجتماعي، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.
- الخفاجي، فاطمة.(1990). الصحة النفسية والتصلب للعاملات وغير العاملات، ماجستير ،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- الدردير، عبد المنعم. (2004). دراسات معاصرة في علم النفس التربوي، ط1، ج2، عالم الكتب،مصر.
- رزق، أمينة. (2009). نظريات الشخصية، دمشق: منشورات جامعة دمشق.
- زهران، حامد عبد السلام. (2005). الصحة النفسية والعلاج النفسي، ط4، القاهرة: عالم الكتب.
- سلامة، محمد. (1984). علاقة الدوجماتية بمستوى التعليم والتحصيل، حولية كلية الشريعة، 3، جامعة قطر.
- الشرقاوي،أنور.(1992). علم النفس المعرفي المعاصر، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
- الشناوي، محمد محروس. (1994). نظريات الإرشاد والعلاج النفسي، القاهرة: دار غريب للطباعة.
- الشهري، حاسن. (2006). مستوى الانغلاق الفكري، الجمعية السعودية للعلوم النفسية، www.gesten.org.sq.
- صادق، عادل. (2009). مباريات سيكولوجية، القاهرة: دار الصحوة.
- غانم، محمد . (2009). المساندة الاجتماعية والوحدة النفسية والاكتئاب، مجلة دراسات عربية، 1(3)، مصر.

- قطامي، يوسف . قطامي، نايفة وغرايبة، عايش . مطر، جيهان. (2010). علم النفس التربوي، عمّان، الأردن: دار وائل.
- قنديل، ريهام. (2009). الدمج بين فنيات التحليل التفاعلي ونموذج Tote (Test-Operate–Test-Exit) كمنحى إرشادي فعّال لتنمية مهارات التواصل، بحث منشور، مجلة كلية التربية، مصر، 22(89)، ص75-99.
- كامل، عبد الوهاب. (2002). اتجاهات معاصرة في علم النفس، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
- محمود، كميلة.(2010).فاعلية برنامج إرشادي في تنظيم حالات الأنا،ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت،العراق.
- مصطفى، علي. (2012). نظريات الإرشاد والعلاج النفسي، الرياض: دار الزهراء.
- مهدي، محمد.(2002). القياس والتقويم، دار المصير،ط2،عمان.
- مليكة، لويس كامل. (1996). التحليل النفسي والمنهج الإنساني في العلاج النفسي، ط2، القاهرة: دار فيكتور كيرلسي.
- موريس، منال. (2014). محاضرة عن نظرية التحليل التفاعلي، مصر: معهد المشورة الأرثوذكسي.
- هاريس، توماس . (1992). التوافق النفسي- تحليل المعاملات الإنسانية، ت. إبراهيم سلامة إبراهيم، القاهرة: الهيئة المصرية.
- الوقفي، راضي. (2003). مقدمة في علم النفس، ط3،عمّان: دار الشروق.
-يوسف، داليا. (2008). معنى الحياة وعلاقته بدافعية الإنجاز الأكاديمي ، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الزقازيق، مصر.

الأجنبية:

- Andreyvna, R. (2016). The Dynamic Of Ego-States During Coerces Sessions, Sociology, Psychology, Pedagogics, Issue 4, p1-4.

- Berne, E. (1964). Games people play: The psychology of human relationships, New York: Grove Press.

- Car, K . Pasic, M & Nedeljkovic, J . (2011). The development of a psych diagnostic instrument based on ego state, impasse and drama triangle concepts, process of psychotherapy work, P 1-50.

- Chapman, A . (2005). Transactional Analysis, Business balls, 45(45), P1-32.

- Deniz, L & Akbag, M. (2003). The Perception of Students- Teachers and Their Instructors toward Each Other: A Transactional Analysis Evaluation, Kuram ve Uyglamada Egitim Bilimleri / Educational Sciences: Theory and Practice, 3(2), University Ataturk Faculty of Education, Istanbul, Turkey, p287-293.

-Hertford, W. (2013). TAPDA: Transactional Analysis Personal Development Award, International Center for Development Transactional Analysis, P2-11, at available on: www.icdta.net.

- Jaiswal, B & Srivastava, P. (2013). The Effect of Transactional Analysis Ego States on Conflict Management Styles, Hyderabad, Andhra Pradesh, India, P1-8.

- Likanen, P. (1999). From student to teacher: the ego states and Finnish culture described by four successive generations, university of Jyvaskyla-Teacher

Education, University of Jyvaskyla, Department of Teacher Education Research, ISSN0357-7562:44, ISBN, P215.

- Likanen, P. (2001). Early childhood experiences in human relations as a predictor of personality and Finnish culture, University of Jyvaskyla, department of teacher education, P161.

- Palmer, S. (2002). Introduction to Counselling and Psychotherapy, SAGE Publications, London: Thousand Oaks.

-Rosenthal, W. (2001). Ego-State Change and Objective Fluency Measures in Stuttering Therapy, Hearing Association, New Orleans, LA.

- Rokeach, M (1960).The open and closed mind, Newyork, Basic Book, Inc.

- Sandhu, K. (2013). Life Satisfaction and Role Efficacy as Predictors of Transactional Styles, Dayalbagh Educational Institute, Agra, India, P326-338.

- Steiner, Claude. (1990). Scripts People Live: Transactional Analysis of Life Scripts, (2nd ed), Grove Press.

- Tarsafi, M . Aryan, S & Saadipour, E. (2016). The Effectiveness of Training the Transactional analysis Therapy on the Increase of Resilience Among Female Tehran Students, School Health, 3(2), P 1-4.

التنمية المستدامة للموارد المائية والنشاط الزراعي في حوض وادي كلاني في السليمانية

(دراسة جغرافية)

م.د. أحمد كاظم عباس

وزارة التربية / مديرية تربية الكرخ الثالثة

Ahmedkazim829@gmail.com

(07816254060)

المستخلص :-

يقع حوض وادي كلاني في محافظة السليمانية في إقليم كوردستان شمال العراق ، بين دائرتي عرض ("35°25'58.0 و "35°35'09.0) شمالاً ، وقوسي طول ("45°41'25.0 و "45°51'37.0) شرقاً ، بمساحة تبلغ (139.01) كم^2 ، درس الباحث الخصائص الطبيعية للحوض ومن ثم استخرج خريطة الملائمة البيئية للأراضي الزراعية له ، ثم قام الباحث بالإستعانة بنتائج بحثٍ سابق له قاس فيه حجم الجريان السطحي للحوض وبحث إمكانية إنشاء سد لحصاد المياه فيه.

وقد توصل البحث الى نتائج وضحت إختلافاً في خصائص الوضع الطبيعي للحوض مما إنعكس ذلك على الملائمة البيئية للأراضي الزراعية فيه ، إذ شكلت الأراضي الصالحة لهذا النشاط مانسبته (34.57 %) من مساحة الحوض فيما كانت نسبة الأراضي غير الصالحة (2.45 %) منه ، أما ما يتعلق بنتائج الجريان السطحي فقد تبين أنه يتراوح بين (51.99 – 166.57 ملم) في مساحة (156.25 م^2) ، فيما وجد الباحث أن هناك إمكانية لبناء سد يمكن ان يخزن من (234440.1 م^3) الى (32233802 م^3).

الكلمات المفتاحية : الملائمة البيئية للأراضي الزراعية ، حصاد المياه ، التنمية المستدامة ، القابلية الإنتاجية للتربة ،بناء سد مائي.

Sustainable Development of Water Resources and Agricultural Activity in Kalani Valley Basin in Sulaymaniyah

(Geographical Study)

Ahmed kazim abaas

Ministry of Education

Abstract :-

The Kalani basin is located in the Sulaymaniyah Governorate in the Kurdistan region of northern Iraq, between two latitude (35 ° 25'58.0 "and 35 ° 35'09.0") north, and two longitude (45 ° 41'25.0 "and 45 ° 51'37.0") To the east, with an area of (139.01) km2, the researcher studied the natural characteristics of the basin and then extracted a map of the environmental suitability of its agricultural lands, then the researcher made use of the results of his previous research in which he measured the size of the surface runoff of the basin and examined the possibility of establishing a dam for harvesting water in it.

The research reached results that showed a difference in the characteristics of the natural condition of the basin, which was reflected in the environmental suitability of the agricultural lands in it, as the lands suitable for this activity formed (34.57%) of the basin area, while the percentage of unfit lands was (2.45%) of it. Concerning the results of surface runoff, it was found that it ranges between (51.99 - 166.57 mm) in an area of (156.25 square meters), while the researcher found that there is a possibility to build a dam that can store from (234440.1 m3) to (32233802 m3).

Key words: agricultural land environmental suitability, water harvesting, sustainable development , Soil susceptibility, water dam construction.

1. مقدمة :-

تحتل الدراسات التي تناقش مسألة التنمية المستدامة للموارد الطبيعية والبشرية أهمية خاصة ضمن الدراسات العلمية والإنسانية على حدٍ سواء ، وتأتي أهمية هذا النوع من الدراسات من أهمية التنمية المستدامة التي تبحث سبل توفير الموارد والعيش الكريم للأجيال اللاحقة فضلاً عن إستغلال الموارد الحالية إستغلال أمثل يحقق لها الديمومة ولا يؤثر على خصائصها.

ويعد هذا البحث من ضمن الدراسات الخاصة بتنمية الموارد الطبيعية تنمية مستدامة ، إذ يرتكز البحث على إيجاد خريطة الملائمة البيئية للأراضي الزراعية وما توفره البئية من تسهيلات لهذا النشاط البشري ، ثم يربط هذه الخريطة مع بحث إمكانية إنشاء سد يوفر مياه مستدامة للنشاط الزراعي يحافظ على هذا النشاط الإقتصادي ويبعد عن المنطقة مخاطر السيل والفيضان.

أ. مشكلة البحث :-

تمثل مشكلة البحث سؤالاً غير مجاب عنه مسبقاً يعبر عن مشكلة إجتماعية أو إقتصادية أو غيرها من المشاكل ، ويمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤال التالي (كيف يمكن إستغلال الموارد الطبيعية لتطوير النشاط الزراعي بشكل أمثل في حوض وادي كلاني؟).

ب. أهمية البحث :-

تتمثل أهمية البحث في إمكانية إستغلال الموارد الطبيعية لتوفير متطلبات الحاضر بدون الإضرار بما تحتاجه الأجيال في المستقبل ، وذلك من خلال تحديد إمكانية تنشيط الزراعة في حوض وادي كلاني وتوفير مياه مستدامة لهذا النشاط من خلال بناء سد مائي يستجمع مياه الأمطار الساقطة ضمن حدود الحوض.

ت. أهداف البحث :-

يهدف البحث الى ما يلي :

1. دراسة الملائمة البيئية للأراضي الزراعية في منطقة البحث.
2. بحث إمكانية إنشاء سد مائي لإستجماع مياه الأمطار.
3. تنشيط الجانب الزراعي في الحوض وإستخدام المياه بشكل أمثل.
4. تنمية مستدامة للموارد الطبيعية في حوض وادي كلاني.

ث. موقع منطقة البحث :-

يقع حوض وادي كلاني في محافظة السليمانية من إقليم كوردستان شمال العراق (خريطة 1) ، بين دائرتي عرض (35°25'58.0" و 35°35'09.0") شمالاً ، وقوسي طول (45°41'25.0" و 45°51'37.0") شرقاً ، ضمن الحدود الإدارية لناحية (سروجك) ، يغطي الحوض مساحة (139.01 كم^2) في الجزء الغربي من محافظة السليمانية.

خريطة (1) موقع منطقة البحث.

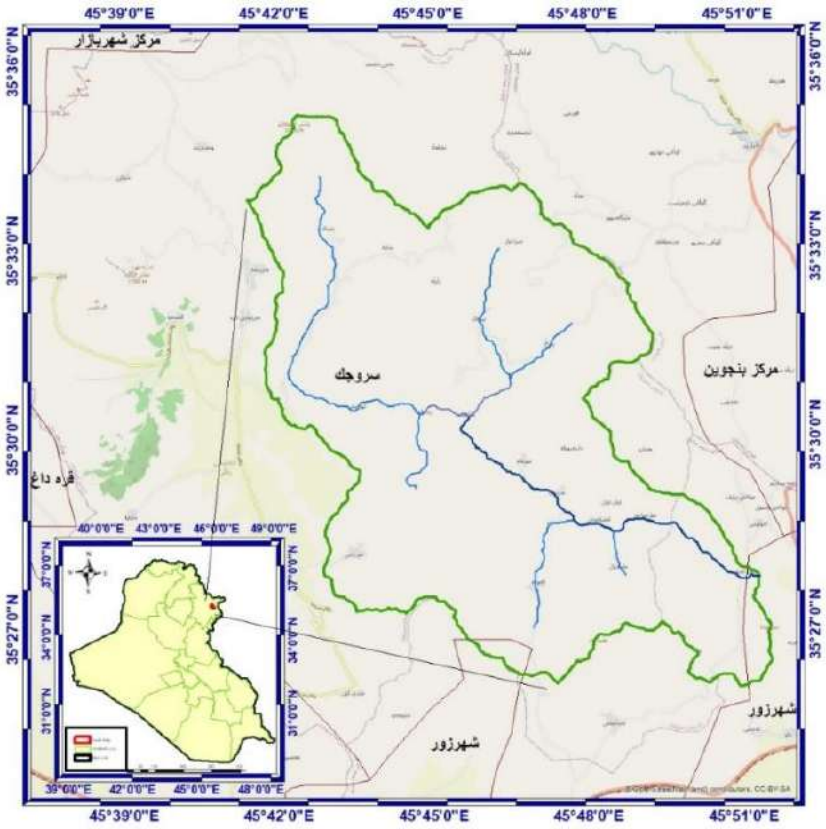

المصدر : باعتماد\1.وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الادارية ، بمقياس 1:1000000 ، بغداد ، 2006./ 2. بإستعمال برنامج (Arc Map)

ج. فرضية البحث :-

تعد فرضية البحث جواباً مبدأياً لمشكلة البحث ، لذا يمكن ان نعبر عن فرضية البحث بالتالي (يمكن إستغلال الموارد الطبيعية في حوض وادي كلاني بدراسة الملائمة البيئية للأراضي الزراعية للحوض لمعرفة المناطق الزراعية الجيدة من المناطق غير الصالحة لهذا النشاط ثم بحث إمكانية إنشاء سد مائي لخزن المياه).

ح. الدراسات السابقة :-

إستفاد الباحث من مجموعة من البحوث كان أهمها :-

1. دراسة الدكتور (عمر عبد الله القصاب) للملائمة البيئية للأراضي الزراعية في كتابه المعنون ب (علم الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية (دراسات تطبيقية)).
2. دراسة الباحث سابقاً للحوض نفسه من جانب تحليل وقياس الجريان السطحي وحصاد المياه والسيول بالبحث المعنون ب (حجم الجريان والسيول وحصاد المياه في حوض وادي كلاني في السليمانية).

خ. أدوات البحث :-

إستخدم الباحث كل ما يتعلق بالبحث العلمي الجغرافي من مصادر مكتبية (كتب وبحوث) وخرائط جيولوجية وبيديولوجية وطبوغرافية ومرئيات فضائية ونماذج ارتفاع رقمية ، فضلاً عن برامج التعامل مع هذه البيانات ولا سيما برنامج نظم المعلومات الجغرافية (Arcgis,10.8) وبرنامج (Global Mapper) وبرنامج (SAS.Planet 180131.9744 Nightly) للمرئيات الفضائية عالية الدقة وبرنامج (Erdas Imagine) لمعالجة المرئيات الفضائية.

د. المنهجية والإسلوب المتبع في كتابة البحث :-

إتبع الباحث منهجين علميين في كتابة هذا البحث ، هما المنهج الوصفي والمنهج الكمي ، عالج الباحث من خلال المنهج الوصفي خصائص الوضع الطبيعي للحوض لإستخدام مخرجاته في عملية تطابق الخرائط وإنتاج خريطة الملائمة البيئية للأراضي الزراعية ، فيما كان المنهج الكمي يختص بالقياسات الكمية الخاصة بالوضع الطبيعي للجريان السطحي المائي ومقدار ما يمكن للسد المائي خزنه وإستجماعه ، لذا فقد درس الباحث الخصائص الطبيعية للحوض ثم إيجاد خريطة الملائمة البيئية وبحث إمكانية إنشاء سداً مائياً لإستجماع المياه.

2. الخصائص الطبيعية لحوض وادي كلاني :-

تؤثر الخصائص الطبيعية في مختلف النشاطات البشرية ، فالإنسان كان مرهوناً ببيئته ولفترة طويلة من الزمن ، وهو ما يمثل المدارس الجغرافية الفكرية كالمدرسة الحتمية وغيرها ، ولهذا فدراسة الخصائص الطبيعية لاي منطقة بحث توفر صورة مبدأية عن نوع النشاط البشري وإمكانياته ، ولدراسة الملائمة البيئية للأراضي الزراعية لابد من التطرق لخصائص الوضع الطبيعي للحوض.

وعند دراسة الخصائص الطبيعية لحوض وادي كلاني وجد أن هناك تنوعاً في هذه الخصائص وتبايناً مكانياً واضحاً لها من منطقة الى أخرى داخل حدود الحوض ، فقد وجد أن الحوض يتكون من ثلاثاً من المكاشف الصخرية الجيولوجية التي تعود الى التكوينات الجيولوجية (الجوراسي ، بالمبو – كوميتان ، ترسبات المروحة الفيضية) وقد شكل التكوين الجوراسي اغلب منطقة البحث بنسبة (57%) ، وهي تتكون من صخور الدولومايت ، حجر الكلس ، الحجر الطيني ، وهي تكوينات مقاومة أو متوسطة المقاومة ، فضلاً عن وجود ترسبات للمروحة الفيضية (الزمن الرابع) عند الجنوب الشرقي للحوض قرب المصب (خريطة 2) ، التي تتكون من شظايا الصخور والحصى ، الرمل والطين (Khaldoun , 2014).

تتأثر التضاريس والإنحدار بتنوع التكوينات الجيولوجية ومكاشفها الصخرية ، فتعد التضاريس والانحدار انعكاس حقيقي للظروف المناخية في الحوض وتأثيرها على سطح الحوض ومكاشفه الصخرية ، فتبرز التكوينات الجيولوجية المقاومة او تبقى بارزة مشكلة الجبال والتلال ومختلف الاشكال الأرضية الموجبة ، فيما تمتلئ الأشكال السالبة التي تمثلها المنخفضات والمنحدرات المقعرة برواسب العمليات الجيومورفية ، والناتج من كل ذلك وضع طبيعي خاص للحوض يعكس تفاعل العامل والعملية والزمن ، ولإختلاف التكوينات الجيولوجية داخل الجوض فضلا عن اختلاف الخصائص المناخية أيضاً ، اختلفت التضاريس تبعا لذلك ، إذ يحتوي الحوض على خمسة أنطقة للأرتفاعات (مناطق متموجة ، تلال منخفضة ، تلال مرتفعة ، جبال ، قمم جبلية عالية) ، ويبلغ تضرس الحوض (1517 م) ، يتباين في الإرتفاع بين (2177 م) عند جبال (كوره كازاو) شمال الحوض ، و (660 م) عند مصبه (خريطة 3).

خريطة (2) المكاشف الصخرية في منطقة البحث

خريطة (3) نطاق الإرتفاعات والتضرس في منطقة البحث.

.

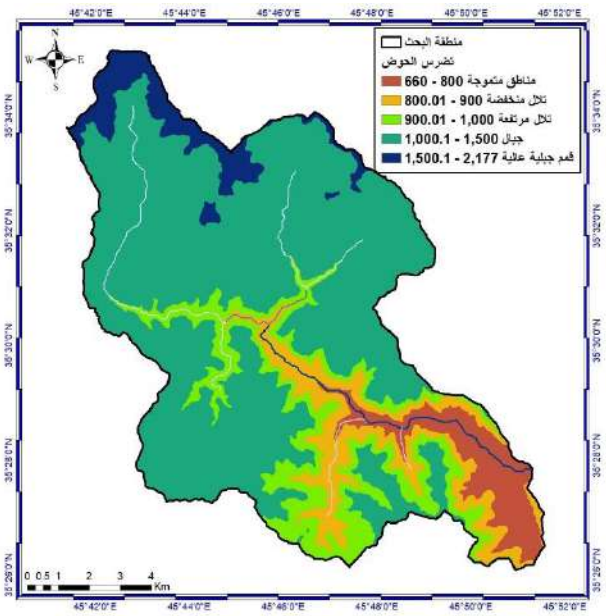

المصدر : باعتماد : (Khaldoun A. Maala , geological map of sulaimaniyah quadrangle sheet ni – 38 – 3 , geosurv , Baghdad , 2008.) وإستعمال برنامج (Arc Map) ونموذج الارتفاع الرقمي(DEM).

وكنتيجة طبيعية لتضرس الحوض البالغ (1517 م) إختلفت درجات الإنحدار في منطقة البحث بالإمتداد الأفقي على مختلف مناطق الحوض فضلا عن الإمتداد العامودي بين أعلى وأدنى نقطةً فيه ، وقد تم تصنيف الإنحدارات حسب تصنيف يونغ وزنك ، أظهر التصنيف الأول سبعة درجات إنحدارية { أراضي مستوية (0–2) ، أراضي بسيطة الإنحدار(2.1–5) ، أراضي خفيفة الإنحدار(5.1–10) ، أراضي معتدلة الإنحدار(10.1–18) ، أراضي شديدة الإنحدار(18.1–30) ، أراضي شديدة الإنحدار جداً(30.1–45) ، أراضي شبه عمودية(أكثر من 45) } ، مع سيادة واضحة لصنف الإنحدار المعتدل والشديد التي

شكلت أغلب أقسام سطح الحوض (خريطة 4) ، فيما أظهر تصنيف زنك أن التلال المنخفضة والتلال المرتفعة هي من تشكل أغلب أقسام منطقة البحث مع وجود نادر للسهول (خريطة 5).

خريطة (4) درجات الإنحدار حسب تصنيف يونغ .

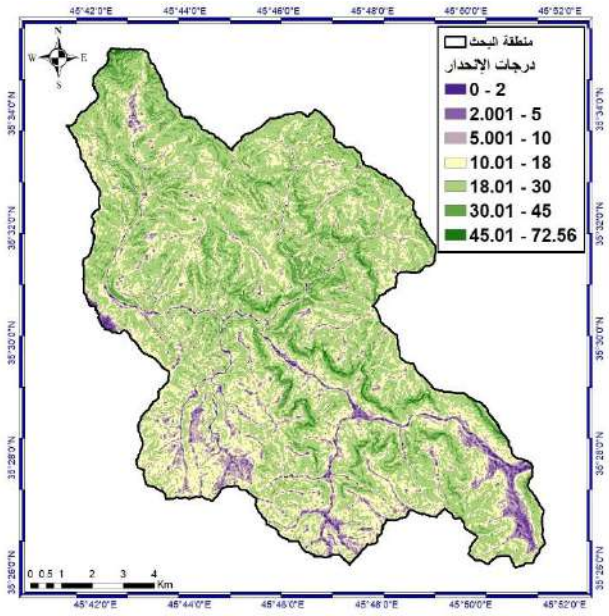

خريطة (5) درجات الإنحدار حسب تصنيف زنك.

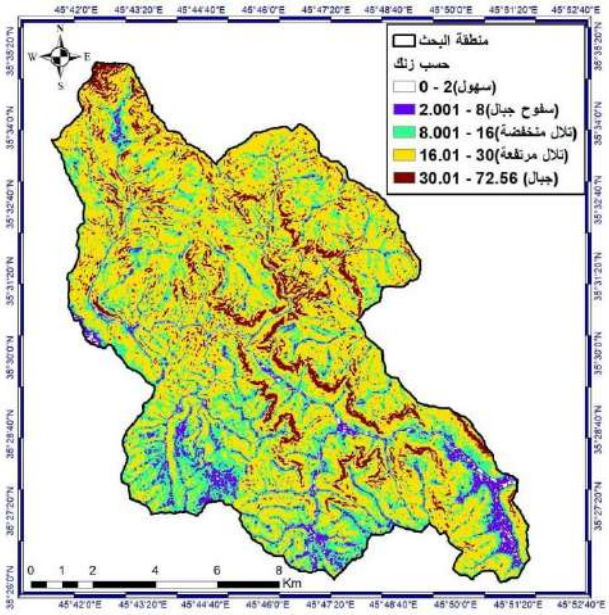

المصدر : بإستعمال برنامج (Arc Map) ونموذج الارتفاع الرقمي(DEM).

أما الخصائص المناخية للحوض فقد تراوحت معدلات درجات الحرارة بين (17.23 – 14.99) وتزداد درجة الحرارة كلما اتجهنا من الشمال الشرقي نحو الجنوب الغربي (خريطة 5) ، وقد تم انتاج طبقة درجات الحرارة من خلال الاعتماد على بيانات خمسة محطات مناخية هي (السليمانية ، دربنديخان ، حلبجة ، جوارتا ، بنجوين) جدول (1) ، وتضرس الحوض هو السبب لاعتماد بيانات اكثر من محطة مناخية ، إذ كلما ارتفعنا عن مستوى سطح البحث كلما قلت درجات الحرارة ، ولذا لا يمكن

لمحطة مناخية واحدة تمثيل منطقة كاملة بعيدة تمثيلاً مناخياً حقيقياً ، فيما تم الإعتماد على بيانات (TRMM) الفضائية المناخية { التي توفرها ناسا (NASA) بالتعاون مع الوكالة اليابانية لاستكشاف الفضاء الجوي (JAXA)} فيما يخص معرفة خصائص الأمطار وإنتاج طبقة إنتشارها مكانياً (خريطة 6) ، والتي تبين أن هناك توزيعاً مختلفاً جداً للأمطار داخل حدود منطقة البحث ، إذ إستلمت المناطق الشمالية الغربية ما مجموعه (403.33 ملم) سنوياً ، فيما وصلت كمية الأمطار الساقطة في بعض المناطق الشمالية الشرقية او الشرقية الى (1096.64 ملم) في السنة ، وهي كمية كبيرة جداً قياساً بالمنطقة الأولى.

جدول (1) درجة الحرارة في المحطات المناخية المعتمدة.

المحطة المناخية	السليمانية	دربندخان	حلبجة	جوارتا	بنجوين
درجة الحرارة	19.32	19.72	21.29	16.3	12.2

المصدر : بإعتماد / 1. إقليم كردستان العراق، وزارة النقل والمواصلات، الهيأة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي، قسم المناخ ، بيانات عناصر المناخ،بيانات غير منشورة ، (السليمانية ، دربنديخان ، حلبجة ، جوارتا ، بنجوين).

خريطة (6) معدل درجة الحرارة في منطقة البحث.

خريطة (7) معدل مجاميع التساقطات المطرية السنوية.

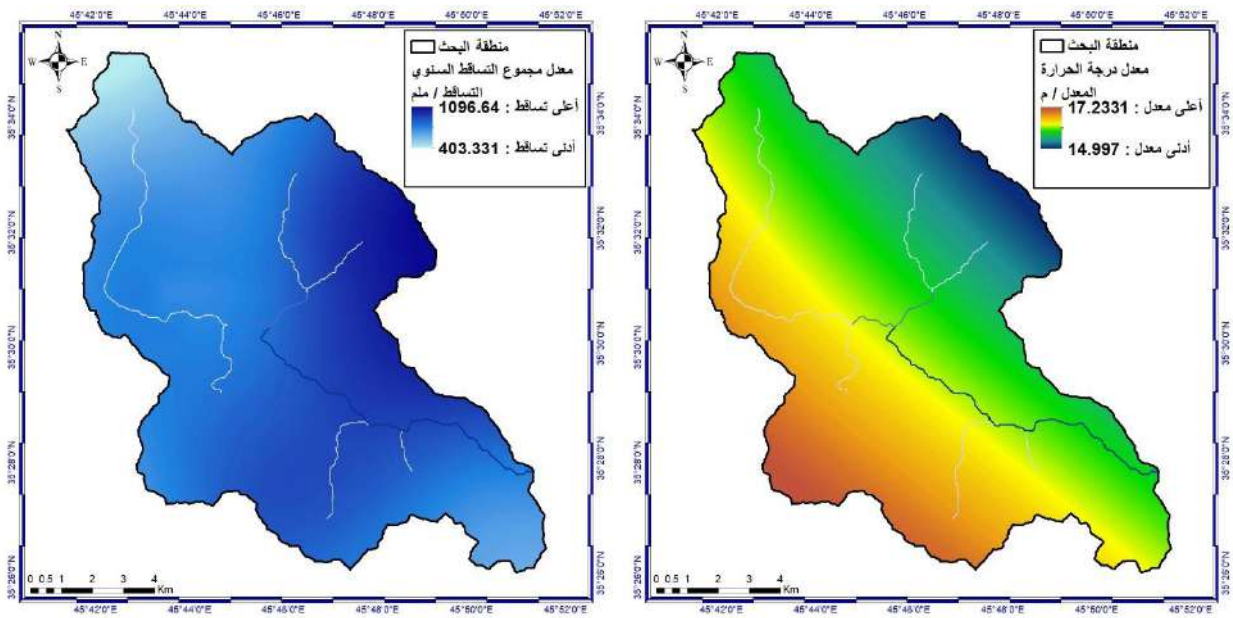

المصدر : بإعتماد / 1. إقليم كردستان العراق، وزارة النقل والمواصلات، الهيأة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي، قسم المناخ ، بيانات عناصر المناخ،بيانات غير منشورة ، (السليمانية ، دربنديخان ، حلبجة ، جوارتا ، بنجوين) / 2. بيانات (TRMM). / 3. بإستعمال برنامج (Arc Map).

كما يتميز الحوض بوجود شبكة من المجاري المائية تتراوح رتبتها مابين المراتب الأولية والمرتبة السابعة ، وهي مهمة جدا لدراسة الوضع الهايدرولوجي لاي منطقة جغرافية ، إذ تعد المجاري المائية الطبيعية للمياه الساقطة من الامطار والتي لا تستطيع الأرض امتصاصها ، او هي المجاري المائية الناتجة عن التساقط المطري بعد استخراج نسبة المياه الممتصة من قبل الأرض فضلاً عن

نسبة التبخر والنتح ، وتتلازم مع الشبكة النهرية ظاهرة التعرية التي تهدد الأراضي الزراعية ، إذ تعد هذه المجاري ميدان عمل التعرية المطرية الرئيس ، اذ كلما كانت المياه المتجمعة في القناة المائية اكثر كلما زادت قيم التعرية الناتجة عنها ، وتزداد كمية المياه الجارية في القناة المائية حسب زيادة رتبة هذه القناة وحسب تصنيف (ستريلر) (محيبس وعباس ، 2020).

خريطة (8) شبكة المجاري النهرية في حوض وادي كلاني.

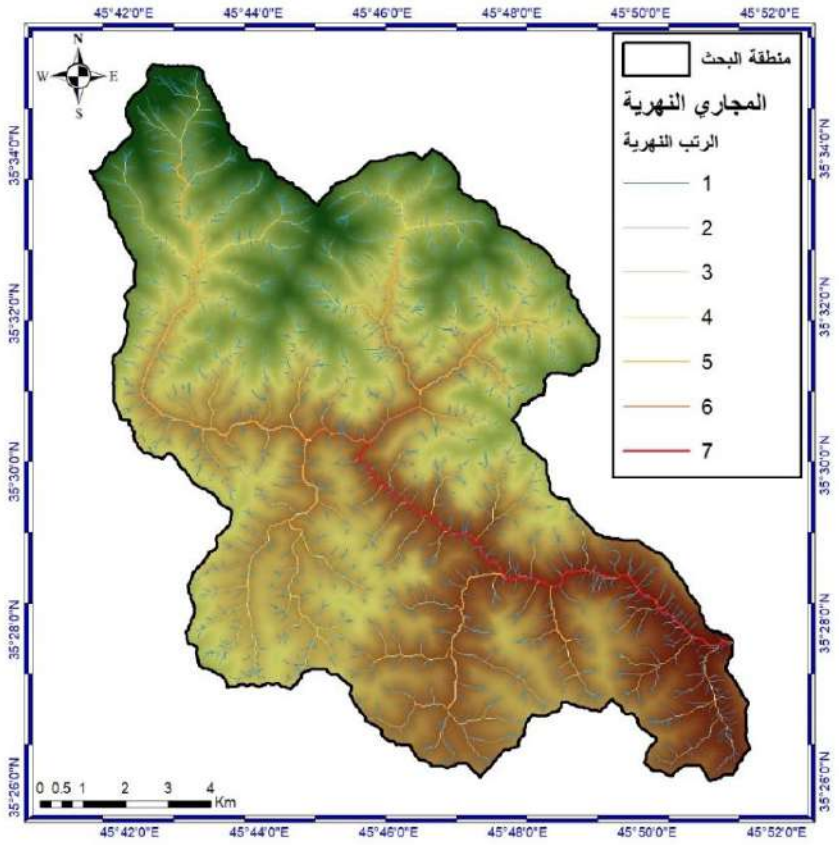

المصدر : بإستعمال برنامج (Arc Map) ونموذج الارتفاع الرقمي(DEM).

3. التنمية المستدامة للموارد الطبيعية :-

هى عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط ان تلبى احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها ، تطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل ، وتُجرى التنمية المستدامة فى ثلاثة مجالات رئيسية هى النمو الاقتصادى ، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة ، والتنمية الاجتماعية (جبر ، 2019) ، وقد كانت مجموعة الدراسات المترتبة على مشروع (المأزق الذي يواجه الجنس البشري) بأكاديمية دي لينشي بروما عام 1968 ، والهادف الى دراسة المشكلات المعوقة للجنس البشري مثل (الفقر وتدهور البيئة والهجرة من الريف الى الحضر ، ورفض القيم التقليدية وغيرها) ، قد خلصت الى وضع نظرية سميث المعروفة بنظرية (حدود النمو) ، والتي انتهت الى أن استمرار استنفاد الموارد الطبيعية سوف يدفع الى انهيار مفاجئ في قدرات البيئة على الوفاء باحتياجات التقدم ، وان تلافي خطورة هذا الامر يتطلب إحداث نوع من التوازن البيئي والاستقرار الاقتصادي ، غير ان تعرض نظرية النمو لانتقادات شديدة إزاء ما تضمنته من تشاؤم مفرط كان قد دفع

إلى ظهور نظرية التنمية المستدامة بتصور مواجهة بين البيئة والاقتصاد ، ومحاولة لدمجهما معا كاساس للتحول عن الأهداف التقليدية لعلم الاقتصاد المرتبطة باشباع رغبات المستهلك وتحقيق اقصى ربح للمنتج **(محسن ، 2011)** ، ولذا فان أي تنمية مستدامة تحدث في أي مكان في العالم ما هي الا محاولة لتحقيق نوع من التوازن بين المنتج الطبيعي والمستهلك مع حفظ حق الأجيال القادمة بالتمتع بثروات ونعم هذا الكوكب ، ويأتي هذا البحث ضمن سياق حفظ الموارد المائية وتنشيط النشاط الزراعي في حوض وادي كلاني في السليمانية وبما يتوافق مع إستغلال الأرض والموارد إستغلالاً أمثل.

4. الملائمة البيئية للأراضي الزراعية في حوض وادي كلاني :-

وهي عملية رسم خريطة توضح مدى ملائمة البيئة للنشاط الزراعي ، أو هي معرفة مدى ما توفره البيئة من تسهيلات للأغراض الزراعية ، فتقسم المناطق حسب صلاحيتها لهذا النشاط البشري ، وقد اعتمد الباحث في دراسة هذا الموضوع على بحث الدكتور (عمر عبد الله القصاب) الذي إعتمد في إستخراج الملائمة البيئية للأراضي الزراعية عبى أربع طبقات جغرافية ، هي طبقة (القابلية الزراعية للتربة ، وطبقة الأمطار ، وطبقة الإنحدار ، وطبقة الإرتفاع) **(القصاب ، 2016)** ، تعتمد عملية رسم خريطة الملائمة البيئية للأراضي الزرعية على تحويل الخصائص الطبيعية لمنطقة البحث ولا سيما الطبقات سابقة الذكر الى صيغة مفهومة داخل بيئة نظم المعلومات الزراعية ، وقد قام الباحث بهذه الخطوة فيما يتعلق بطبقات الامطار والارتفاع والانحدار كما شرحناها في الخصائص الطبيعية لمنطقة البحث (خرائط 3 ، 4 ، 7) ، أما خريطة القابلية الإنتاجية للتربة فقد تم الإعتماد على خريطة فليح حسن هادي الطائي لرسم هذه الطبقة ، وقد تبين من خلال الخريطة سابقة الذكر أن القابلية الإنتاجية للتربة حسب أصنافها على النحو الآتي : **(الطائي ، 1990)** :

أ. **صنف (23/i)**: يعد صنف التربة الثانية هو الصنف الرئيس ويمتاز هذا الصنف بأنه جيد للزراعة وعوامله المحددة بسيطة ، فيما جاء صنف التربة الثالث كصنف ثانوي ، تعاني تربة هذا الصنف مجتمعة بأنها أراضي محدودة الإستعمال بسبب الإنحدار ، كانت مساحة انتشار هذا الصنف هي (59.21 كم^2) حيث شكلت ما نسبته (42.59%) من منطقة البحث (خريطة 9).

ب. **صنف (35/e)** : يأتي هنا صنف التربة الثالثة كصنف رئيس في مناطق إنتشار هذا النوع من الترب ، ومميزاته أنه متوسط الجودة للزراعة وعوامله المحددة للزراعة شديدة ، فيما جاء صنف التربة الخامس كصنف ثانوي ، حيث يتميز بأنه صنف ممتاز للرعي أو الغابات وليست للزاعة ، تعاني ترب هذا الصنف بشكل عام من أثر التعرية المائية ، شكل هذا الصنف أغلب أجزاء حوض كلاني إذ كانت نسبته (55.70%) من مساحة الحوض (خريطة 9).

ت. **صنف (7/ei)** : يعد هذا الصنف الأقل قابيلة على الإنتاج الزراعي نسبة لبقية الأصناف في منطقة البحث ، إذ إن خصائص صنف التربة السابعة هي أنها متوسطة الجودة للرعي أو الغابات وعواملها المحددة شديدة ، ويعاني هذا الصنف من شدة أثر التعرية والإنحدار معاً ، وهو ما يقلل من إمكانية إستغلالها ، مساحة هذا الصنف هي (2.37 كم2) فقط ، ونسبتها (1.70%) من مساحة منطقة البحث ، يتركز وجوده الضيق عند المناطق الشمالية الغربية من الحوض (خريطة 9).

بعد إستخراج الطبقة الرابعة تمت عملية تطابق للخرائط المدروسة سابقاً ، والتي تمثل الخصائص البيئية الطبيعية لحوض وادي كلاني باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (Arcgis , 10.8) ، بعد تحويل جميع الخرائط الى النوع الشبكي

(Raster) ، اذ تتكون الخرائط المذكورة من مجموعة من الخلايا (pixels) وتحمل كل خلية من خلايا الخريطة قيمة معينة نسبتاً لاهمية الطبقة واهمية الصنف فيها ، ومن ثم تتم عملية جمع الخلايا بطريقة رياضية بعد ادخال جميع الطبقات في عملية التطابق ، ليتم انتاج خريطة واحدة تحمل كل خليةً فيها قيمة جديدة ناتجة من عملية جمع الطبقات المختلفة ، وقد حازت طبقتي قابلية الترب ، والانحدار (٣٥٪) لكلٍ منهما من وزن الخريطة (وهو تعبير لاهمية الطبقة) ، اما الامطار فقد كان وزنه (٢٠٪) فيما حاز الارتفاع على وزن (١٠٪) ، وبهذا تم انتاج خريطة الملائمة البيئية للاراضي الزراعية في منطقة البحث (سلمان وعباس ، 2020) (خريطة 10).

خريطة (9) القابلية الزراعية للتربة في منطقة البحث.

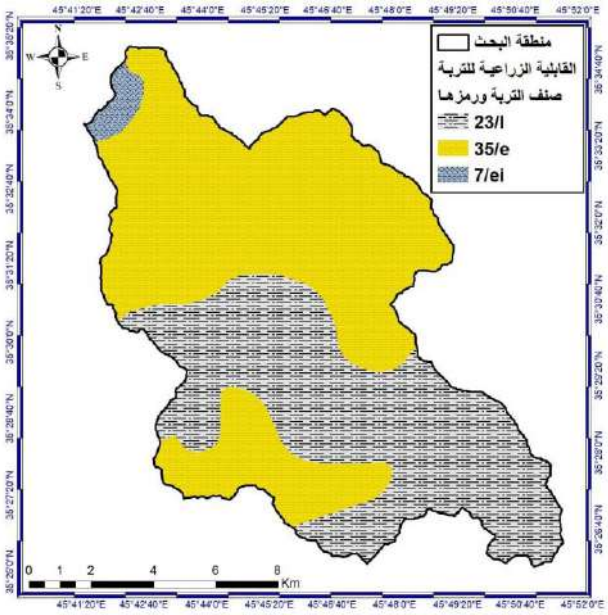

خريطة (10) الملائمة البيئية للأراضي الزراعية في منطقة البحث

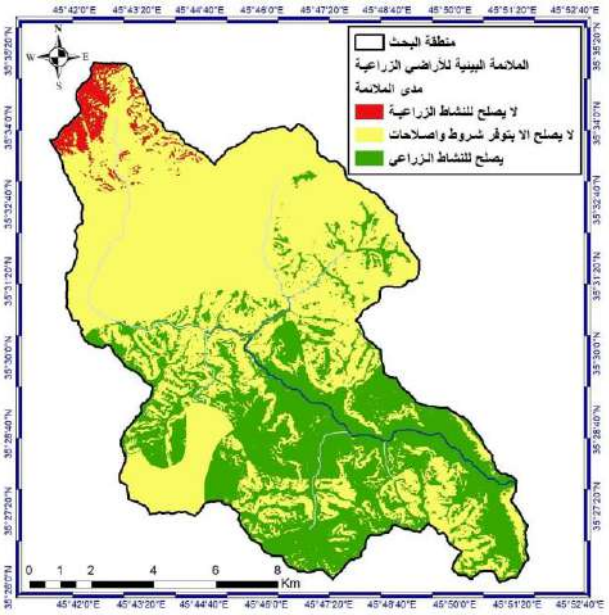

المصدر : بإعتماد (فليح حسن هادي الطائي ، خارطة قابلية الأراضي للزراعة في العراق ، الهيئة العامة للمساحة ، بغداد ، 1990) وإستعمال برنامج (Arc Map).

جدول (2) : الملائمة البيئية للأراضي الزراعية في حوض وادي كلاني.

	الصنف	المساحة (كم2)	النسبة %
1	لا يصلح للنشاط الزراعي	3.39	2.45
2	لا يصلح الا بتوفر شروط واصلاحات	87.05	62.96
3	يصلح للنشاط الزراعي	47.81	34.57
المجموع		139.01	100

المصدر :- من عمل الباحثان باعتماد خريطة (10).

يتضح من خريطة (10) وجدول (2) أن الملائمة البيئية للأراضي الزراعية تنقسم الى ثلاث أصناف ، كان الصنف الجيد للزراعي والصالح لهذا النشاط يشكل ما نسبته (34.57 %) من مساحة منطقة البحث ، وهو الصنف الذي توفرت فيه

الشروط الملائمة كافة من إنحدار معتدل وقابلية إنتاجية جيدة للتربة فضلا عن وفرة الأمطار وإنخفاض الإرتفاع ، فيما كان الصنف غير الصالح للنشاط الزراعي لا يشكل سوى (2.45%) بمساحة (3.39 كم^2) وهو الصنف الذي لم تتوفر فيه أكثر من شرط للملائمة ، يظهر هذا الصنف في المنطقة الشمالية الغربية ذات التربة الرديئة والأمطار القليلة ، أما بقة مشاحة الحوض فهي من الصنف الذي يحتاج الى إجراءات أو إصلاحات زراعية ، وقد شكل هذا الصنف أغلب مناطق حوض كلاني بنسبة تجاوزت (87%) ، يتميز هذا الحوض بأنه يفتقر الى شرط واحد من شروط الملائمة ، فهو إما إنحداره عالي أو تربته أقل جودة أو أمطاره قليلة فضلا عن ارتفاع مستوى عن سطح البحر.

5. الجريان السطحي في منطقة البحث :-

تم حساب الجريان السطحي في حوض وادي كلاني بتطبيق نموذج (SCS-CN) الأمريكي ، والذي يعتمد على الخصائص الهايدرولوجية للتربة ونمط الإستعمال الأرضي لإستخراج قيمة المنحنى الرقمي (CN) ، وتعد فرضية صيانة التربة الأمريكية (Soil Conservation Service) والتي تعرف بنموذج (SCS-CN) من أكثر الطرق المستخدمة في تقدير عمق وحجم الجريان السطحي الناتج عن العواصف المطرية المؤثرة للأحواض المائية التي لا تحتوي على محطات هيدرولوجية لتقدير حجم الجريان المائي ، إذ تأخذ هذه الفرضية بالحسبان نوع التربة وحالة إستخدام الأرض وعمق التساقط والرطوبة المسبقة للتربة ، وأن أرقام المنحنى (CN) المختصر لكلمة (Curve Number) هي أرقام مقدرة تتراوح مابين صفر الى 100 وتعبر عن الإستجابة المائية لمكونات غطاءات سطح الأرض مابين النفاذية العالية والمنخفضة ، فكلما اتجهت القيم نحو 100 فان اسطح الحوض تكون قليلة النفاذية والعكس صحيح **(العكام وعلوان ، 2018)** ، وبعد إستخراج قيمة المنحنى يتم حساب الجريان السطحي في حوض منطقة البحث بإعتماد معادلات خاصة بذلك ، وقد ظهر أن هناك تبايناً مكانياً في قيمة الجريان السطحي داخل حوض كلاني ، نتج هذا التباين بسبب إختلاف قيمة رقم المنحنى الذي يرجع بالأساس للأختلاف الحاصل في الخصائص الهيدرولوجية للتربة ونمط الاستعمال الأرضي فضلا عن كمية الامطار الساقطة في أجزاء الحوض المختلفة ، إذ تراوح الجريان السطحي بين (166.57 ملم) كاعلى جريان سطحي في مساحة تقدر ب (156.25 م^2) (وهو ما يمثل مساحة الخلية الواحدة في طبقة الجريان السطحي في نظم المعلومات الجغرافية) تركزت في الأجزاء الشمالية أو الشمالية الشرقية ، و (51.99 ملم) كأقل جريان في نفس المساحة عند الأجزاء الشمالية الغربية من الحوض (خريطة 11) ، فيما بلغ مجموع الجريان السطحي السنوي في الحوض (102,467,009.75 م^3/م^2) ، وهو كمية جيدة من الجريان يمكن إستثمارها وتنشيط مختلف الفعاليات البشرية بإستغلالها **(عباس ، 2020)**.

خريطة (11) حجم الجريان السطحي السنوي (V) للخلية الواحدة م^3/م^2 في منطقة البحث.

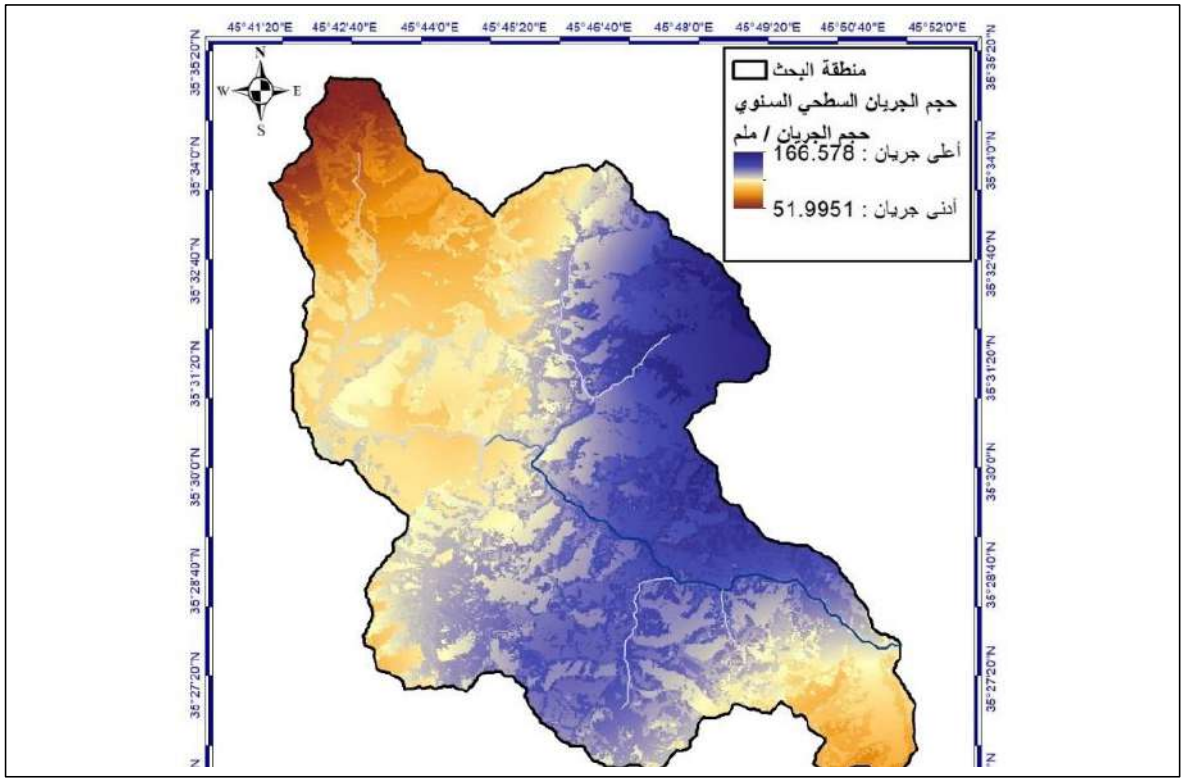

من أهم أهداف الدراسات الهيدرولوجية هو إستثمار المياه بشكل أفضل والتمكن من إدارتها وتجاوز أو معالجة مخاطرها ، فضلاً عن تنميتها وحفظها كموارد رئيسة لأي حضارة بشرية، وقد وجد الباحث موضعاً يمكن به إنشاء سد وبمستوى منسوب مختلف ، ولكل منسوب سعة خزنية مختلفة وحسب تحديد الجهة المختصة (مرئية 1) ، وقد توفرت في موضع بناء السد مجموعة من الشروط الملائمة حسب (الدليمي ، 2000) ، كالشكل الحوضي والممر المائي الذي يخترق قاعدة صخرية صلبة وإمكانية انشاء قناة تصريف الفائض والانحدار الملائم ، فضلاً عن وجود المواد الأولية للبناء ، وقد تراوحت السعات الخزنية حسب المناسيب بين (234440.1 م^3) كأصغر و (32233802 م^3) كأكبر سد (جدول 5) (عباس ، 2020).

جدول (5) خصائص السدود المقترحة.

السد	أعلى منسوب / م	مساحة البحيرة / كم2	حجم التخزين / م3	طول السد / م	ارتفاع السد / م
الأول	750	0.065	234440.1	133.47	11
الثاني	760	0.221	1565872	239.51	21
الثالث	770	0.441	4752878	295.33	31
الرابع	780	0.74	10525117	341.95	41
الخامس	790	1.076	19496016	384.51	51
السادس	800	1.481	32233802	427.84	61

المصدر : بإعتماد نموذج الإرتفاع الرقمي وبرنامج نظم المعلومات الجغرافية (Arcgis , 10.8) وبرنامج (Global Mapper).

مرئية (1) موقع السد المقترح

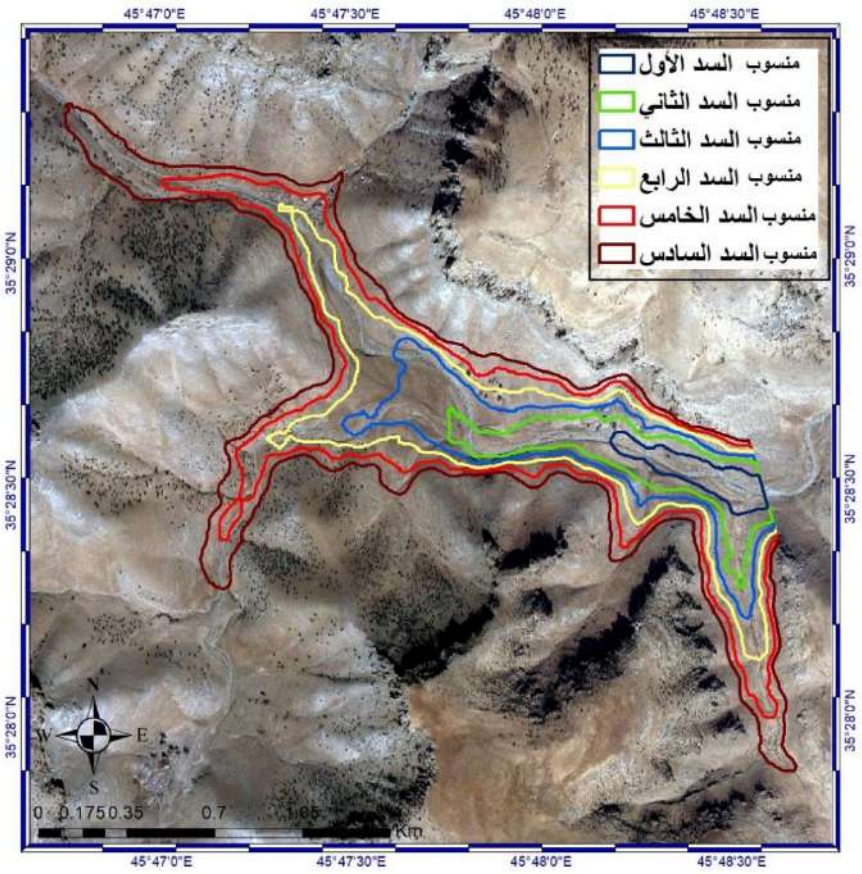

7. تحليل النتائج :-

يتميز حوض وادي كلاني بإمكانات زراعية ممتازة ، فأصناف تربته الزراعية صالحة بشكل مبدأي للزراعة ، وبعد دراسة الخصائص الطبيعية للحوض ومطابقة الخرائط تم قياس مدى الملائمة البيئية للأراضي الزراعية ، وقد وجد أن حوالي ثلث مساحة الحوض او ما نسبته أكثر من (34%) ذات ملائمة ممتازة للنشاط الزراعي ، فهي مناطق لتربتها قابلية ممتازة للزراعة والإنتاج ، فضلاً عن وفرة الامطار واعتدال انحدارها ، وتتركز هذه المناطق بشكل رئيس في الأجزاء الجنوبية من الحوض ، كما ويمكن إستغلال الأراضي التي تحتاج الى إصلاحات من خلال تعديل الانحدار لها (كبناء المدرجات الزراعية) أو زيادة خصوبة التربة بالاسمدة والمواد العضوية أو حتى سقي المزروعات بشكل صناعي.

كما ويحتوي الحوض على مكان ملائم لبناء سد مائي (يقع في الجزء الجنوبي من الحوض) يستجمع مياه الامطار الساقطة ضمن حدود الحوض والتي تتجاوز في بعض مناطقها ال (1000 ملم) سنوياً ، ويمكن بناء سد بمستويات ارتفاع وطاقة تخزين مختلفة ، فيمتد المنسوب من ارتفاع (750 م) (اي يرتفع بمقدار (11 م) عن مستوى الأرض المجاور) الى ارتفاع (800 م) ، بينما تكون الطاقة الخزنية للسد الأول (234440.1 م^3) وللسد الأخير (32233802 م^3) وهي إمكانات خزنية ممتازة للسد والحوض ويمكن إستغلالها في الكثير من النشاطات البشرية ولا سيما الزراعية منها.

ويرى الباحث أن التنمية المستدامة يمكن لها أن تنفذ في هذا الحوض من خلال تحديد المناطق الزراعية الملائمة وإصلاح بعض المناطق الأخرى ، فضلاً عن بناء السد الذي سيحافظ على الموارد المائية المستدامة فيه ، وبنفس الوقت يبعد مخاطر السيول والفيضان عن المناطق الزراعية والنشاطات البشرية الأخرى.

8. الإستنتاجات :-

1. يتميز حوض وادي كلاني بتنوع الخصائص الطبيعية فيه.
2. تصنف تربة الحوض على أنها ذات قابلية إنتاجية زراعية جيدة.
3. تشكل الأراضي الصالحة للنشاط الزراعي من نسبته (34%) من مساحة الحوض ، وأن ما توفره البيئة من تسهيلات زراعية لهذه المناطق هي جيدة جداً.
4. يمكن بناء سد مائي يستجمع المياه في حوض وادي كلاني وبسعة خزنية تصل حتى (234440.1م^3).
5. يمكن تحقيق تنمية مستدامة للموارد المائية وللنشاط الزراعي في منطقة البحث من خلال إتباع سياسات حكيمة في إستغلال المناطق الزراعية وإمكانات الحوض المائية.

9. المقترحات :-

1. تنشيط الزراعة في المناطق الصالحة لهذا النشاط في الحوض وإستغلال بقية المناطق في زراعة الغابات او للرعي.
2. بناء سد مائي بالقرب من مصب الحوض يتم فيه إستجماع المياه لغرض توفير مياه مستدامة للنشاط الزراعي ولبقية الأنشطة ، فضلاً عن إبعاد مخاطر السيول والفيضانات من الوادي.
3. دراسة الحوض دراسات هيدرولوجية وجيومورفولوجية مفصلة لبناء قاعدة معلومات متكاملة عنه.
4. إستغلال إمكانيات الحوض إستغلالاً أمثل وتطبيق سياسات التنمية المستدامة فيه لحفظ الموارد الطبيعية والبيئة.

المصادر :-

1. الدليمي ، حسين . (2000). *الجيومورفولوجيا التطبيقية* . الأهلية للنشر والتوزيع .
2. القصاب ، عمر . (2016) . *علم الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية (دراسات تطبيقية)* (ط.1). دار الصفاء للنشر والتوزيع.
3. الطائي ، فليح . *خارطة قابلية الأراضي للزراعة في العراق* . الهيئة العامة للمساحة.
4. جبر ، شريف . (2019 ، 7 ، 29). التنمية المستدامة وتعزيز الموارد الطبيعية . *الوفد* . https://alwafd.news/essay/45093.
5. عباس ، أحمد كاظم . (قيد النشر). حجم الجريان والسيول وحصاد المياه في حوض وادي كلاني في السليمانية . *مجلة كامبريدج للبحوث العلمية*.
6. العكام ، إسحاق ، علوان ، خلدون . (2018). استخدام نموذج SCS-CN في تقدير حجم مخاطر السيول في وادي دال كوز . *مجلة ديالى* ، العدد 76 ، رقم الصفحة – 353.

7. سلمان ، نيران ، عباس ، أحمد . (2020). تحليل الملائمة البيئية للأراضي الزراعية بتأثير التعرية الإخدودية في حوض وادي تويلكة (دراسة جيومورفية تطبيقية) . *مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والإجتماعية* ، *مجلد* (47) ، عدد2 ، ملحق 1 ، رقم الصفحة – 151.

8. محسن ، عبد الرحمن . (2011 ، 11 ، يوم – 15 – 16) *التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها* (بحث مقدم). استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، السودان.

9. محيبس ، نادية ، عباس ، أحمد . (2020). تقدير اثر التعرية المطرية في بعض أقضية السليمانية بالإعتماد على بيانات (TRMM) الفضائية . *مجلة كلية التربية الأساسية/الجامعة المستنصرية* ، مجلد 26 ، العدد 106 ، رقم الصفحة – 554.

10. Khaldoun A. Maala . (2014). the geology of sulaimaniyah quadrangle sheet ni – 38 – 3 (print 2). geosurv , Baghdad.

تقييم بيئي لمواقع طمر النفايات الصلبة التابعة لمدينة الحلة

م.م حسين علي فهد الوائلي
www.husseinalwaily5@.gmail.com
0096478298728

م.م رسل محمد كاظم الجبوري
rsrs92663@gmail.com
009647823055038

قسم الجغرافية / كلية الاداب / جامعة القادسية / العراق

الملخص

تعد النفايات الصلبة من المشكلات البيئية البارزة على مستوى العالم ومصدر من مصادر التلوث البيئي، إذ تساهم مساهمة واضحة في تلوث عناصر البيئة (التربة، الماء، الهواء) ، لذلك فهناك مجموعة من المعايير التخطيطية التي تؤخذ بنظر الاعتبار عند تصميم مطامر النفايات والتي تهدف الى المحافظة على المصادر الطبيعية دون تلويثها من خلال تقليل الإثار السلبية للمطامر بما يضمن الصحة العامة والسلامة البيئية . وقد اظهر البحث ان هناك عدة معايير عالمية ومحلية لإختيار مواقع الطمر الصحي للنفايات الصلبة ويبدو أنها لم تطبق عند إنشاء مواقع طمر النفايات الصلبة في مدينة الحلة . مما يترتب على ذلك وجود الاثار البيئية للتلوث بالنفايات، اذ تؤثر النفايات الصلبة على تغير خصائص الهواء والماء والتربة النوعية والكيميائية والبيولوجية . وهذا ما تم الكشف عنه من خلال الدراسة الميدانية والتحاليل المختبرية .

الكلمات المفتاحية : تقييم ، طمر ، نفايات ، الصلبة ، مدينة الحلة .

An environmental assessment of solid waste landfill sites in Hilla

Assistant Teacher: HUSSEIN ALI FAHAD ALWAILY
07829872808
www.husseinalwaily5@.gmail

Assistant Teacher : RUSUL MOHMMED KADHIM Al JBOURI
07823055038
rsrs92663@gmail.com

Geography Department / College of Arts / University of Al-Qadisiyah / Iraq

Summary

Solid waste is one of the prominent environmental problems in the world and a source of environmental pollution, as it clearly contributes to the pollution of the elements of the environment (soil, water, air), so there is a set of planning standards that are taken into consideration when designing landfills that aim to preserve On natural resources without polluting them by reducing the negative effects of landfills in a way that guarantees public health and environmental safety. The research showed that there are several global and local criteria for choosing sanitary landfill sites for solid waste, and it seems that they were not applied when constructing solid waste landfill sites in Hilla. Consequently, the presence of environmental impacts of waste pollution, as solid waste affects the change in the qualitative, chemical and biological properties of air, water and soil. This was revealed through field study and laboratory analysis.

Key words: environmental assessment, solid waste landfill, environmental impacts.

المقدمة

يعد موضوع النفايات الصلبة احد اهم المشكلات البيئية التي تعاني منها العديد من الدول ولاسيما الدول النامية ، ليس لآثارها البيئية فقط بل كذلك لآثارها الاقتصادية والاجتماعية، و هذه الآثار تكبد المجتمع تكاليف عالية للتخلص منها . ولذلك فان الدول توجه أولوياتها إلى التركيز على استخدام ارخص الأساليب الممكنة لمعالجة النفايات الصلبة. ومن افضل هذه الطرق وارخصها هي عملية الطمر الصحي Sanitary Landfilling.

وعلى الرغم من إن اختيار موقع الطمر هو خطوة مهمة لانجاز برنامج إدارة النفايات الصلبة، الا انه خطوة صعبة الانجاز؛ وهذا بسبب اعتماده على قوانين وجهات مختلفة. وقد أدى تنامي الوعي البيئي في كثير من البلدان إلى وضع قوانين أكثر صرامة فيما يخص الملوثات فأدى إلى قلة عدد المواقع التي تتوافر فيها الشروط المطلوبة،ويبقى الهدف الأساس لعملية اختيار موقع الطمر هو إنشاء ذلك الموقع في أفضل مكان ملائم مع اقل التأثيرات السلبية على البيئة والسكان.

مشكلة البحث : وتتمثل مشكلة البحث بمجموعة من التساؤلات وهي :

1- ما المعايير التخطيطية المكانية والمحددات البيئية المستخدمة في اختيار مواقع طمر النفايات الصلبة ؟
2- وما واقع التوزيع المكاني لمواقع الطمر في مدينة الحلة؟
3- وهل تم توقيعها مكانيا حسب المعايير التخطيطية ؟
4- وهل هناك اثر بيئي لمواقع الطمر النفايات الصلبة في منطقة الدراسة؟

فرضية البحث : هناك عدة معايير عالمية ومحلية لإختيار مواقع الطمر الصحي للنفايات الصلبة، وتحتوي منطقة الدراسة على ثلاثة مطامر تابعة لمديرية بلدية الحلة في اطرافها ، ويبدو أنها عند إنشاءها لم تطبق عليها المعايير العالمية والمحلية لإختيار مواقع الطمر الصحي. مما ترتب على ذلك وجود الاثار البيئية متمثلة بتغير خصائص الهواء والماء والتربة .

أهمية البحث : تظهر اهمية البحث من خلال معرفة عدد مواقع طمر النفايات الصلبة وتوزيعها المكاني في مدينة الحلة. واذا ماكانت تدخل ضمن المطامر الصحية ام لا ،و تقييمها ومعرفة الاثار البيئية التي يمكن ان تخلفها تلك المطامر .

هدف البحث : يهدف البحث الى معرفة المعايير التخطيطية المكانية والبيئية التي يتم على اساسها اختيار مواقع طمر النفايات الصلبة. ودراسة التوزيع المكاني لمواقع الطمر في مدينة الحلة وتقييمها وفقا للمعايير التخطيطية المعتمدة . ومعرفة اثارها البيئية على عناصر البيئة في مدينة الحلة .

حدود منطقة الدراسة : تتمثل حدود منطقة الدراسة بمدينة الحلة التي تقع فلكيا بين خطي طول (44° 24⁻) و(44° 26⁻) شرقا وبين دائرتي عرض (32° 29⁻) و(32° 32⁻) شمالاً ،تحدها من الشرق ناحية النيل ومن الشمال المحاويل ومن الغرب ناحية ابي غرق فيما يحدها جنوبا كل من الكفل والقاسم والمدحتية خريطة (1). وتبلغ مساحة مدينة الحلة وفق التصميم الاساسي (5681) هكتاراً، موزعة على خمس قطاعات هي(السلام ، الزهور ، الفرات ، الفيحاء ، الفردوس) تضم (98 حيا سكنيا) وبلغ عدد سكانها (479958) حسب التقديرات السكانية لسنة (2020م) ، كما موضح في خريطة (2).

منهجية البحث : تم الاعتماد على المنهج الجغرافي العام القائم على التوزيع والتحليل والربط لدراسة المعايير التخطيطية المستخدمة في اختيار مواقع طمر النفايات الصلبة، ومعرفة توزيعها المكاني في مدينة الحلة، ودراسة اثارها البيئية من خلال توظيف جميع الحقائق والمعلومات بأسلوب علمي وحسب ما يقتضيه البحث. اما جمع البيات فقد تم من خلال مرحلتين ، الاولى تمثلت بالعمل المكتبي عن طريق الاطلاع على الكتب والمراجع العلمية المختلفة التي بحثت موضوع التلوث البيئي ولاسيّما التلوث بالنفايات الصلبة ومعايير تخطيطها وأثارها البيئية. أما المرحلة الثانية فقد تمثلت بالعمل الميداني إذ تم جمع العينات الخاصة بالتربة والمياه من مواقع

الطمر في منطقة الدراسة وإجراء الفحوصات المختبرية عليها. وايضا تم جمع البيانات الخاصة بموضوع البحث من الدوائر الحكومية ذوات العلاقة في منطقة الدراسة .

هيكلية البحث // اقتضت الضرورة ان يتضمن البحث مقدمة وأربعة مباحث ، تناول المبحث الاول المعايير التخطيطية العالمية والمحلية لاختيار مواقع الطمر . اما المبحث الثاني فقد تناول توزيعها المكاني في منطقة الدراسة، في حين تناول المبحث الثالث تقييم المواقع الحالية لطمر النفايات الصلبة في منطقة الدراسة، ودرس المبحث الرابع الآثار البيئية لمواقع طمر النفايات الصلبة في منطقة الدراسة،واتتبع البحث بمجموعة من الأستنتاجات والمقترحات وقائمة المصادر.

خريطة (1)

موقع منطقة الدراسة من محافظة بابل

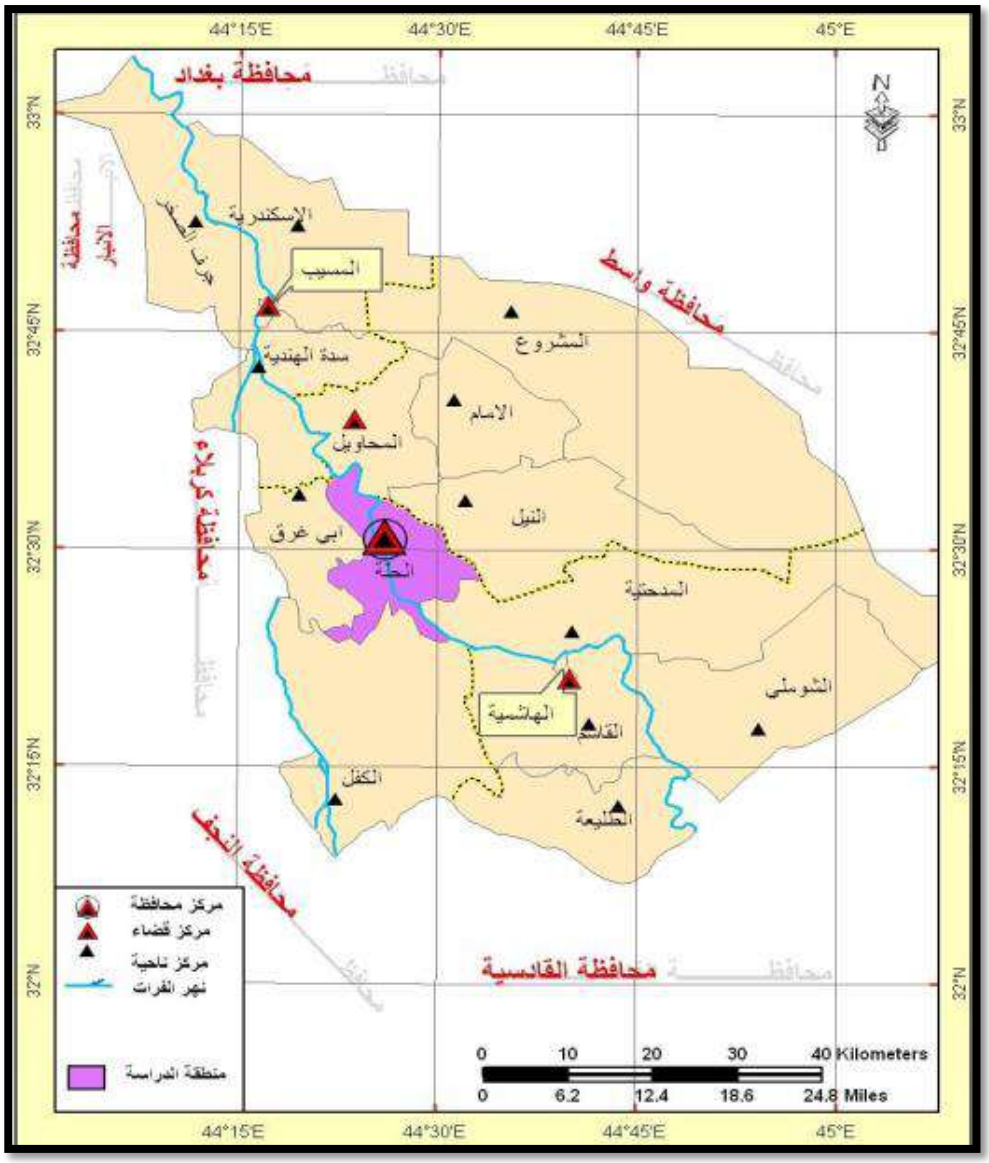

المصدر: بالاعتماد على خريطة محافظة بابل ، شعبة نظم المعلومات الجغرافية ، خريطة محافظة بابل المحدثة ، 2014

خريطة (2)

القطاعات والاحياء السكنية في مدينة الحلة

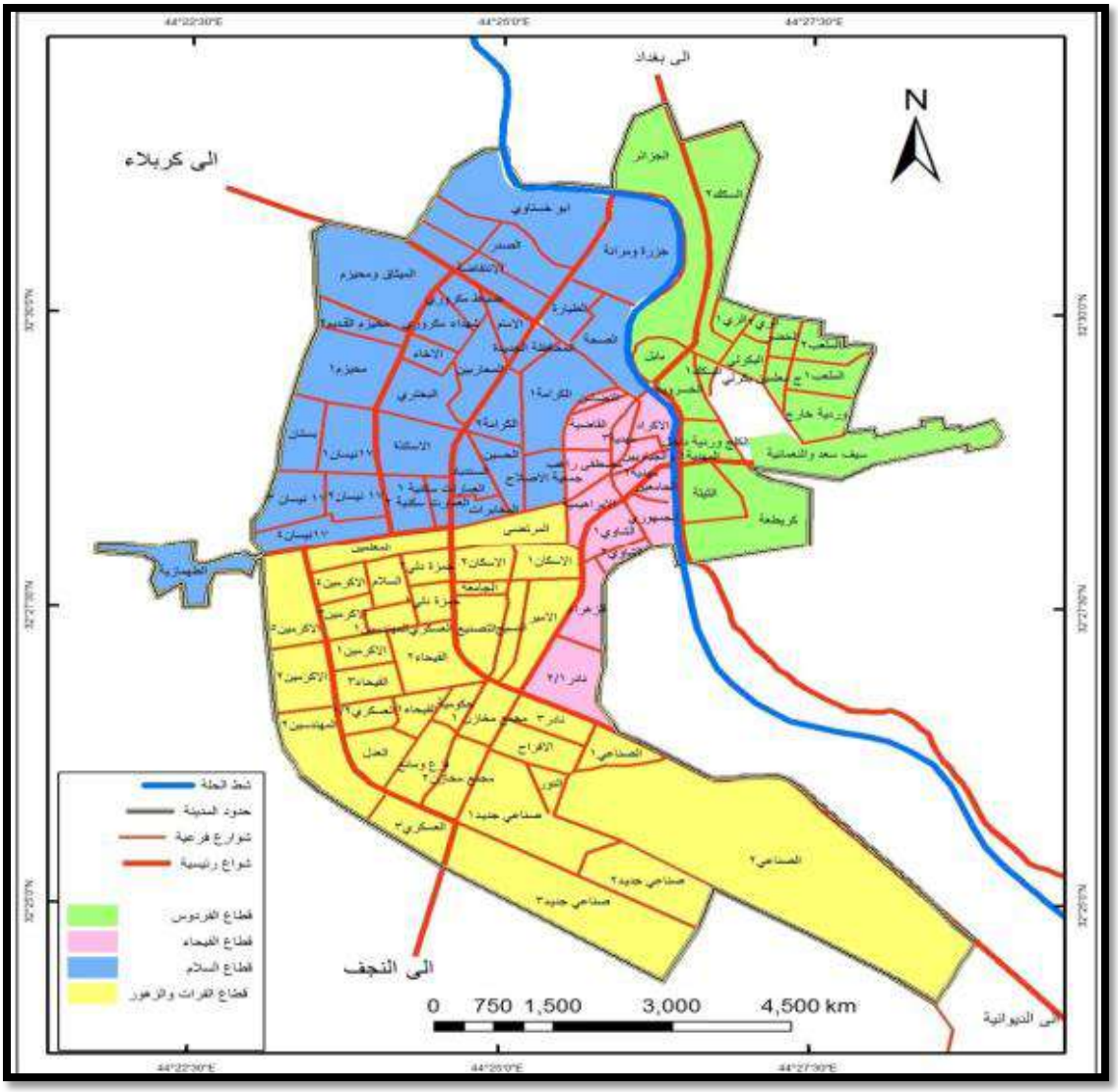

المصدر: بالاعتماد على خريطة بلدية الحلة ، شعبة نظم المعلومات الجغرافية ، خريطة مدينة الحلة المحدثة ، 2014

المبحث الاول

المعايير العالمية والمحلية لاختيار مواقع الطمر الصحي

ان الهدف الأساس لعملية اختيار موقع الطمر هو إنشاء ذلك الموقع في أفضل مكان ملائم مع اقل التأثيرات السلبية على البيئة والسكان، وقد أدى زيادة الوعي البيئي إلى وضع قوانين صارمة لاختيار مواقع الطمر الصحي مما أدى إلى قلة عدد المواقع التي تتوافر فيها الشروط والمعايير المطلوبة، ومن اجل القيام بتقييم عملية الطمر ضمن منطقة الدراسة لا بد من التعرف على المعايير العالمية والعراقية (المحلية) فيما يخص أنشاء المطامر وهي كالآتي:-

أولاً : المعايير العالمية لأختيار مواقع الطمر :-

1. يتم اختيار الموقع في منطقة لا تصلح لأستعمالات اخرى في الوقت الحاضر ، الا بعد بذل الجهود الجسدية والمالية من اجل اصلاحها والاستفادة منها .
2. ان يكون قريب من خطوط النقل الرئيسية بما لا يزيد عن(2,5 كم) كي لا تحتاج المركبات المرور داخل المناطق السكنية ، وكذلك التقليل من الوقت الضائع في النقل ، وبذلك تقليل تكاليف النقل .
3. ان يكون موقع الطمر بعيد عن المناطق الزراعية بما لا يقل عن (3 كم) .
4. عند اختيار موقع الطمر لابد الاخذ بالحسبان الفترة المنية التي يمكن ان يتحملها ليكون صالحاً للعمل ، لذا فقد حدده مدة تتراوح ما بين (20 – 25 سنة)وذلك من خلال احتساب الحجم والمساحة المطلوبة **(مؤيد ساجت شلتاغ الحيدري،2015 ،ص170-171)**.
5. يجب الابتعاد من المواقع ذات التربة العالية النفاذية ، واختيار مواقع تكون التربة فيها كتيمة مثل التربة الطينية ، والتي تعمل على اعاقة تسرب العصارة الى المياه الجوفية.
6. لابد ان يكون موقع الطمر بعيد عن المناطق السكنية بمسافة لا تقل عن (3 كم) من الكتلة العمرانية **(احمد حسن الشكري ، 2016، ص71، ص78)**.
7. يفضل ان يكون موقع الطمر بالقرب من تولد النفايات الصلبة ، وهذا لا يمكن تطبيقه علمياً لأن ذلك يعني انشاء مكب للنفايات داخل حدود السكنية ، لذا لا بد من اختيار موقع الطمر خارج حدود المدينة ، وان يكون قريب قدر المستطاع لتقليل من كلف النقل لذلك فقد تم الاتفاق على مسافة تتراوح ما بين (10- 15 كم) عن حدود المدينة.
8. ينبغي عدم انشاء أي مطمر للنفايات بحدود ال(200 متر) من اي بركة او بحيرة.
9. أن يكون الموقع بعيدا عن المطارات وخطوط الطيران ، وذلك لان موقع الطمر يجذب الطيور مما يسبب حوادث في اثناء الطيران بارتفاعات مختلفة وتقدر بعض الدراسات حوالي (8- 20 كم) **(رسل محمد كاظم الجبوري ، 2018،ص119)**.

ثانياً: المعايير العراقية لأختيار مواقع الطمر:-

تتنوع المعايير التخطيطية التي وضعتها الحكومة المحلية لأختيار مواقع الطمر ، حيث تم وضع كراساً خاصاً لتوضيح الشروط التي يجب الالتزام فيها عند تحديد مواقع الطمر وهذه المعايير كالاتي :-

1. يفضل اختيار الموقع في المنخفضات ومقالع الرمل والحصى المهجورة والمستنفذة.
2. أن يبتعد موقع الطمر عن الطريق الرئيس بمسافة لا تقل عن (1كم).
3. الابتعاد عن المناطق التي ترتفع فيها المياه الجوفية (اي القريبة من سطح الارض)، وان لا يقل عمق المياه الجوفية اسفل المكب عن (10 امتار).
4. أن تتوفر في مواقع الطمر الاتربة اللازمة من اجل تغطية النفايات بشكل كامل بعد نهاية كل يوم فضلا عن التغطية النهائية.
5. أن يكون موقع الطمر خارج الحدود الادارية للتصميم الاساسي للمدن بمسافة لا تقل عن (4كم) وبأتجاه الرياح و(2كم) بالاتجاهات الاخرى **(جمهورية العراق ، 1998،ص58)**.

ثالثاً: المحددات والمتطلبات البيئية المحلية لاختيار موقع الطمر الصحي

توجد محددات موقعيه وتعليمات خاصة بموقع الطمر الصحي ضمن كراس التعليمات البيئية للمشاريع الصناعية والزراعية والخدمية الصادرة عن دائرة حماية وتحسين البيئة في العراق والمقررة من قبل مجلس حماية وتحسين البيئة بالجلسة رقم 90/14/ وزارة الصحة ، وأهم تلك التعليمات هي **(حنين أحمد خضير القره غولي ،2011،ص30)**:

المحددات الموقعية:

1. أن تكون مواقع الطمر الصحي خارج حدود التصميم الأساسي للمدن بمسافة (4) كم باتجاه الرياح و (2) كم بالاتجاهات الأخرى .
2. يفضل اختيار المنخفضات والمقالع الطينية أو مقالع الرمل والحصى .
3. في حالة عدم وجود المنخفضات أعلاه تستغل الأراضي غير الصالحة للزراعة عن طريق حفر الخنادق.
4. تجنب المواقع التي تكون فيها مناسيب المياه الجوفية عالية .
5. أن يكون الموقع بعيدا عن الشارع العام بمسافة لا تقل عن (1) كم .

المحددات البيئية لأختيار مواقع الطمر :-

1. قيام موقع الطمر في المناطق التي يقل فيها ارتفاع مستوى المياه الجوفية ، وان تكون طبيعة التربة صماء غير مسامية.
2. أن يبتعد الموقع عن الموارد المائية بمسافة لا تقل عن (5كم).
3. انشاء سياج حول الموقع لا يقل ارتفاعه عن (2 متر) ويستدل عليه بعلامة معينة، وضرورة تشجير الجوانب قدر المستطاع .
4. انشاء طرق داخل وخارج الموقع لسهولة التنقل الاليات ، وكذلك توفير المعدات والاليات اللازمة في عملية الطمر بطريقة ملائمة.
5. اقامة موقع الطمر خارج الحدود البلدية بمسافة لا تقل عن (2كم) ، و(1كم) بالنسبة للمناطق السكنية ، وبمسافة (1كم) بالنسبة لمحرمات الطريق العام وبموقع مناسب .
6. تجهيز الموقع بأنابيب تنفيس لتصريف الراشح المتكون من تحليل النفايات مع تبطين الموقع بمادة غير نافذة لهذا الرشح **(الوقائع العراقية، 2012،ص10-14)**.

المبحث الثاني

التوزيع المكاني لمواقع الطمر التابعة لمنطقة الدراسة

تحتوي منطقة الدراسة على عدد من المطامر التابعة لمديرية بلدية الحلة التي يتم القاء النفايات الصلبة فيها بمختلف مصادرها سواء كانت نفايات منزلية او تجارية او صناعية وكذلك طبية ، وهذه المواقع وعلى النحو الاتي :

1- مطمر ابو سميج / الكفل :-

ويقع هذا المطمر في الجنوب وعلى بعد (16 كم) من مدينة الحلة ، وتقدر مساحته بحوالي (100 دونم) ، ويخدم هذا المكب بشكل كبير مدينة الحلة ، والذي تمت الموافقة عليه من قبل البيئة بتاريخ 9/9/ 2014 . وان هذا المطمر يتم القاء

النفايات فيه بصورة عشوائية غير خاضع لمراحل الطمر الصحي المتبعة في معظم دول العالم ،حيث يتم القاء النفايات فيه بمختلف اصنافها وتكون غير خاضعة للتصنيف ومن ثم يتم حرقها وتركها في العراء من غير تكديسها بالشكل الصحي الذي لا يؤثر على البيئة المجاورة له لاحظ (صورة1).

صورة (1): مطمر ابو سميج/ الكفل

المصدر:- الدراسة الميدانية بتاريخ 5/ 12/ 2020

2 – مطمر الصياحية / النيل :-

يقع مطمر الصياحية /النيل في الشمال الشرقي من مدينة الحلة في قرية الصياحية ، والذي يبعد حوالي (8كم) من مركز المدينة ، وتبلغ مساحة المطمر حوالي (27 دونم) ، وتتم عملية القاء النفايات فيها بصورة عشوائية غير خاضعة لخطوات الطمر الصحي لاحظ (صورة2)، وكذلك غير مصنفة فهي تلقى دون معالجة اولية للنفايات وبذلك تشكل خسارة كبيرة لبعض المواد التي اذا ما اعيد استخدامها تكون مواد اولية لأغلب الصناعات مثل صناعة الورق والحديد والعلب البلاستيكية والزجاجية وغيرها الكثير

صورة (2)

مطمر الصياحية /النيل

المصدر:-الدراسة الميدانية بتاريخ 3/ 2020/12

3 . مطمر منطقة البحيرات / الاسكندرية :-

ويقع هذا المطمر في ناحية الاسكندرية على طريق الزائرين ، ويبعد حوالي (10 كم) من مركز ناحية الاسكندرية ضمن قضاء المسيب ، وتقدر مساحته بحوالي (20 دونم)،وان هذا المطمر لا يخدم مدينة الحلة كسابقيه من المطامر التي ذكرت سابقا وذلك لبعده عن مركز المدينة لذلك يكون التركيز الاكبر في طرح النفايات بصورتها النهائية في المطمرين الذي سبق ذكرهما (مطمر ابو سميج / الكفل ، مطمر الصياحية / النيل) لاحظ (صورة3).

صورة (3): مطمر منطقة البحيرات /الاسكندرية

المصدر:- الدراسة الميدانية بتاريخ 7/ 2020/12

المبحث الثالث

تقييم مواقع الطمر الحالية التابعة لمنطقة الدراسة

ان اختيار موقع الطمر يعد من الخطوات التصميمية المهمة لأنشاء اي مطمر ، وذلك لان تحديد الموقع الملائم الذي يجنب الجهات الحكومية العديد من المشاكل وكذلك لغرض التقليل من مضاره المتعددة سواء كان على الاراضي المجاورة او على السكان وتلوث الهواء والماء ، وبذلك فأن طريقة اختيار الموقع تكون على اساس المفاضلة واتباع المعايير التي يمكن من خلالها تحديد اذا ما كانت مطامر منطقة الدراسة ملائمة ان تكون مواقع طمر ام لا ، ومن هذه المعايير هي :-

1- البعد عن مركز المدينة (التصميم الاساس):-

لابد ان يقام موقع الطمر عن مسافة لا تقل عن (15 كم) خارج الحدود البلدية وفقا للمعايير العالمية**(الوقائع العراقية ،2012، ص10)**. اي أن يكون الموقع منسجما مع استخدامات الأرض الحالية والمستقبلية ولا يتعارض إنشاؤه مع خطط التطوير مستقبلا اما المعايير العراقية فحددت بعد موقع المطمر عن مركز الحدود الادارية بين (2-4 كم) ، فمن خلال الاطلاع على هذه المعايير ومقارنتها مع مواقع الطمر ضمن منطقة الدراسة وجد ان هنالك تباين واضح وهو ان مواقع الطمر الحالية هي خارج المعايير العالمية ولكنها ضمن المعايير العراقية .

2- البعد عن الوحدات السكنية (المساكن):-

وفقاً للشروط العالمية يجب أن يكون الموقع بعيدا عن اقرب وحدة سكنية من مكان مكب النفايات بمسافة تتراوح بين(200-500 م) اما الاردن فتطالب بمسافة لا تقل عن (1 كم) **(اريج خيري عثمان الراوي، 1999، ص58)**، فعند تطبيق هذا المعيار على مواقع التابعة لمنطقة الدراسة ومن خلال الدراسة الميدانية لهذه المواقع اتضح قرب الوحدات السكنية من هذه المكبات بمسافة تقل وفقا لما وضع ضمن المعايير العالمية والمحلية .

3- بعد المطمر عن طرق النقل :-

يفضل اختيار الموقع بالقرب من الطرق الرئيسية وذلك من اجل الوصول الى المطمر تحت كل الظروف المناخية ،والذي يتحمل حركة السيارات ، وحمولتها من النفايات المختلفة **(ضرغام عبد اللطيف حسين شتية،2012، ص127)**. اما وفق المعايير العالمية فقد حدد البعد المسموح به عن الطرق الرئيسية ب(2,5 كم) ، فيما حددت المعايير العراقية مسافة (1كم) ، ومن خلال الدراسة الميدانية ومقارنة ما هو مسموح مع ما هو موجود في ارض الواقع وجد ان مطمر الكفل يقع ضمن المعايير العالمية ولكنه لا يطابق المعايير العراقية ،اما مطمر الصياحية فهو لا يخضع للمعايير العالمية والعراقية معاً لأنه يبعد كثيرا عن الطريق الرئيس .

4- بعد المطمر عن الأراضي الزراعية:-

لقد حددت المعايير العالمية (3كم) بعد المطمر عن الاراضي الزراعية **(Ryan .M. , 2010، p8)**، في حين لم تحدد المعايير العراقية ذلك ، ومن خلال الدراسة الميدانية للمطامر التابعة لمنطقة الدراسة اتضح قرب المطامر بشكل واضح من الاراضي الزراعية حيث لا يبتعد مطمر ابو سميج / الكفل سوى بضعة امتار ، اما مطمر الصياحية فهو قريب جدا من بحيرات تربية الاسماك اذ لا تبتعد منه الا امتار قليلة .

5- الوصول إلى الموقع :-

يفضل أن يكون هناك طريق وصول صالح في جميع الأحوال الجوية من الطريق العام إلى الموقع يستوعب حركة النقل الإضافية بدون أن يؤثر على حركة المرور. اي يجب ان تجهز طرق الوصول الى الموقع بحيث تسمح بمرور سيارتين في كلا الاتجاهين ، ويشترط ان تكون هذه الطرق مستوية خالية من الحفر وغير معرضة لخطر الفيضان**(منظمة الصحة العالمية ، 2004،ص7)** ، اما ما نجده ضمن منطقة الدراسة فهو عكس ذلك تماماً فأن جميع مواقع الطمر التي سبق الاشارة لها تكون طرقها غير معبدة (مبلطة) وترابية ولا تخضع بأي شكل من الاشكال للمعايير المحددة .

6- مستوى المياه الجوفية أسفل المطمر :-

تؤثر المياه الجوفية على المعايير التصميمية لموقع الطمر فيما يتعلق بنظام تجميع الراشح ومتطلبات النظام المبطن، فبيانات المياه الجوفية كمتوسط العمق واتجاه ومعدل التدفق، فضلا عن نوعية المياه الجوفية واستخداماتها، كل هذه البيانات تعتبر بالغة الأهمية عند تصميم موقع الطمر. بالرغم من أن نوعية المياه الجوفية قد لا تؤثر بشكل مباشر على تصميم الموقع إلا انه عندما لا تنطبق المقاييس الخاصة بجودة مياه الشرب أو مياه الري على المياه الجوفية فقد يمكن الموافقة على قدر من التساهل فيما يتعلق بالنظام المبطن. وبشكل عام يجب أن يكون اقرب منسوب للمياه الجوفية على عمق (10) قدم على الأقل **(حنين أحمد خضير القره غولي ،2011،ص27)**.

تعدّ المياه الجوفية هي الخزين المهم الذي لا بد من الاحتفاظ به لوقت الحاجة ، ولذلك لابد من الحفاظ على نوعية المياه اسفل المكبات وذلك لضمان صلاحية استخدامها في مختلف مجالات الحياة ، ونتيجة لذلك لقد قامت الشركة الالمانية في سنة 2014 بحفر عدة مواقع في مطامر النفايات (ابو سميج /الكفل ، الصياحية /النيل) ، واتضح ان مستوى المياه الجوفية قريب جداً من سطح الأرض على نحو ما موضح في جدول (1) .

7- البعد عن المياه السطحية :

يجب أن لا يتسبب الموقع في تلوث أي مصدر للمياه السطحية، لذلك يفضل أن يكون الموقع بعيدا عن الأجسام المائية الكبيرة بمسافة لا تقل عن (2 كم).

8- موقع المطمر بالنسبة لعناصر المناخ :-

تعد المعلومات المناخية المتعلقة (الامطار ، الحرارة ،الرياح) اعتبارات هامة في تصميم موقع الطمر الصحي، فعند تحديد موقع المطمر لابد ان تكون كمية الامطار المتساقطة فيه قليلة ،وذلك لان الامطار المتساقطة تعمل على غسل النفايات ومن ثم تسرب العصارة الى التربة من ثم الى المياه الجوفية ،اما بالنسبة لدرجة الحرارة فكلما ترتفع درجة الحرارة تعمل على تعفن وتلف النفايات وخاصة الغذائية منها وبذلك تكون مواقع الطمر مصدراً للروائح الكريهة الناتجة عن تكدس هذه النفايات وتفسخها .اما عنصر الرياح ، فيفضل اختيار موقع الطمر في المناطق الجنوبية الشرقية من مواقع المدن وذلك لكون الرياح السائدة في العراق عموما ومنطقة الدراسة خصوصاً هي رياح شمالية غربية ، من اجل ابعاد الضرر الذي تخلفه هذه المواقع.

جدول (1) منسوب المياه الجوفية في مطامر منطقة الدراسة

رقم الحفرة	منسوب المياه الجوفية في مطمر ابو سميج/ الكفل	منسوب المياه الجوفية في مطمر الصياحية /النيل
1	120سم	145سم
2	120سم	150سم
3	150سم	135سم
4	130سم	135سم
5	135سم	145سم
6	120سم	130سم
7	130سم	135سم
8	120سم	135سم
9	135سم	140سم
10	135سم	145سم

المصدر:- رسل محمد كاظم الجبوري ، التباين المكاني للتلوث بالنفايات الصلبة في مدينة الحلة وآثاره البيئية ، رسالة ماجستير (غير منشور) ، جامعة بابل /كلية التربية للعلوم الانسانية ، 2018،ص119.

9- تسوير وتشجير موقع الطمر:-

يجب وضع سياج حول الموقع ، الا انه من غير العملي تسييج جميع جوانب الموقع الطرح المفتوح التي يعاد تأهيلها ، وان الغرض من السياج هو تحديد هذه المنطقة المستخدمة والحد من دخول الحيوانات الضالة اليها الى جانب عدم السماح للسيارات والاليات غير المصرح لها ، ويتم عمل السياج بواسطة الاسلاك الشائكة ويمكن الاستعاضة عن ذلك بحفر خندق او زراعة نباتات وشجيرات قد تشكل سياجاً في حال تشابكها**(منظمة الصحة العالمية ، 2004،ص8)**.وعن مقارنة هذا المعيار مع مواقع الطمر التابعة لمنطقة الدراسة ومن خلال الدراسة الميدانية للباحث وجد ان هذه المطامر غير مسيجة و أنما هي عبارة عن القاء النفايات وتكديسها في العراء مسببة بتلوث الهواء المحيط بهذه المكبات وتكون مركز لجذب الحيوانات السائبة والحشرات والقوارض وغيرها من الحيوانات.

10- الطاقة التصميمة للمطمر:-

ان الطاقة الاستيعابية لموقع الطمر لا بد ان تكون كافية لأستيعاب الاحتياجات الحالية والمتوقعة للتخلص من النفايات في المنطقة التي يقوم بخدمتها لمدة لا تقل عن (10 سنوات) كحد ادنى **(المركز الاقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية ، 2005/2004، ص9)**. ولكي يكون المطمر ذا خدمة طويلة الاجل لابد من اتباع خطوات الطمر الصحي لكي يكون المكب صالحا لفترة طويلة من الزمن كأن يتم تكديس النفايات على شكل طبقات يفصل بين كل طبقة واخرى طبقة ترابية تعزل بين المخلفات حيث يتم تكديس النفايات ومن ثم تغطيتها بطبقة من التراب او القيام بصبها بطبقة من الخرسانة لضمان عدم تأثيرها على البيئة المحيطة به ، الا ان هذه الخطوات التي تتبعها دول العالم المتقدمة لا تطبق على المطامر التابعة لمنطقة الدراسة ، حيث يتم القاء النفايات بصورة عشوائية ومن ثم حرقها وتركها في العراء وتتكرر هذه الحالة كل يوم مطلقة كميات كبيرة من الدخان الذي لو دور كبير في تكوين سحابة سوداء توثر على المناطق السكنية القريبة من هذه المطامر .

11- نوع التربة اسفل المطمر:-

ومن معايير اختيار مواقع المكبات هو تحيد التربة المناسبة لكي لا تأثر على استعمالات الارض الاخرى ، اي بمعنى ان تكون تربة المكبات (المطامر) من الاراضي البور والمناطق الملحية والصخرية والغير الصالحة تعد ممتازة لموقع المكب ، بينما المواقع الكثيفة الزراعة والخضرة والمخططة لاغراض تنموية تعتبر مواقع سيئة (**ضرغام عبد اللطيف شتية ، احمد رأفت غضية ، 2018،ص10**). ولابد ان تكون التربة اسفل المكب قليلة النفاذية لكي لا تسمح بتسرب العصارة الناتجة عن تلف المواد الملقاة وخاصة المواد الغذائية منها . فعند مقارنة هذا المعيار مع نوع الترب اسفل المكبات التابعة لمنطقة الدراسة وجد ان جميع مواقع الطمر الخاضعة للدراسة هي ترب صالحة للزراعة وبذلك فأن هذه النفايات تشكل خطراكبيرا على ترب هذه المناطق .

المبحث الرابع

الاثار البيئية لمواقع الطمر التابعة لمنطقة الدراسة

نتيجة لما ذكر سابقاً عند مقارنة المعايير العالمية والمحلية والبيئية لمواقع طمر النفايات الصلبة التابعة لمنطقة الدراسة والتي اتضح من خلالها عدم تطبيق المعايير المذكورة في اختيار مواقع الطمر، ادى هذا الى تخليف عدد من الاثار البيئية السلبية القريبة من هذه المواقع ومن هذه الاثار هي :-

أولاً: مواقع الطمر واثرها على تلوث المياه الجوفية :-

ان الماء سائل ضروري للحياة بشكل عام لا غنى عنه لجميع الكائنات الحية ، حيث تأتي اهمية الماء مباشرة بعد اكسجين الهواء ، فالانسان يحتاج يومياً الى بعض اللترات لذا لابد ان يكون الماء نقياً صالحاً للاستهلاك البشري والحيواني والنباتي **(احمد مدحت اسلام ، 1990، ص93)**. فالموارد المائية تعاني من التلوث بمصادر مختلفة تتمثل برمي النفايات الصلبة (الصناعية والتجارية المنزلية الزراعية)في المسطحات المائية ومجاري الانهار،لذا فأن الانسان هو المسؤول الاول عن تلوث المياه**(عماد مطير خلف الشمري، نهاد خضير كاظم الكناني، 2012،ص 218)**.وتلوث المياه مفهوم نسبي اذ لا توجد مياه نقية تماماً في الطبيعة ، ويمكن تعريف تلوث المياه بأنه احداث تلف في نوعية المياه بحيث تصبح غير صالحة لاستعمالاتها الاساسية وغير قادرة على احتواء الجسيمات والكائنات الدقيقة والفضلات المختلفة في نظامها البيئي**(عباس زغير المرياني ، 2016، ص117)**. ونتيجة لذلك تم اخذ عينات من واقع الطمر التابعة لمنطقة الدراسة ومن ثم تم تحليلها مختبرياً لمعرفة نسبة تلوث المياه والاخص الجوفية منها لكونها قريبة من سطح الارض في مواقع طمر النفايات ، وقد اظهرت التحاليل نتائج موضحة في الجدول (2) .

فمن خلال النظر الى نتائج التحليل التي تم الحصول عليها اتضح ما يلي :-

1. اختلاف نسبة (PH) خلال الفصلين حيث ترتفع خلال فصل الصيف وتخفض في الشتاء ويرجع سبب ارتفاعها الى تسرب العصارة الناتجة من تكدس المواد العضوية وتحللها ومن ثم تغلغلها عبر مسامات التربة وصولاً الى المياه الجوفية ، ووفق ما توصلت اليه نتائج التحليل فأن المياه الجوفية خلال فصل الصيف تكون غير صالة للأستهلاك البشري لأرتفاع قلويتها .

جدول(2) :نتائج تحاليل تراكيز المياه الجوفية في مواقع الطمر للصيف والشتاء (MG/L)

الفصل / التراكيز MG/L	الشتاء (كانون الثاني)	الصيف (تموز)
PH	7,9	9,1
No3	60	68
CL	176	183
SO^4	525	556
PO^4	0,09	0,02
Mg	169	170
Ca	185	198
Pb	0,2	0,33

المصدر:- رسل محمد كاظم الجبوري ، التباين المكاني للتلوث بالنفايات الصلبة في مدينة الحلة وآثاره البيئية ، رسالة ماجستير (غير منشور) ، جامعة بابل /كلية التربية للعلوم الانسانية ، 2018،ص126.

2. تتكون النترات من تراكم النفايات الزراعية وكذلك المواد العضوية المتحللة والاسمدة العضوية النيتروجينية والمخلفات الصناعية **(نوري طاهر الطيب، بشير محمود الجرار ،1988،ص88)** ، كما ان ارتفاع نسبة النترات عن (10 ملغم/ لتر) في المياه تؤثر على صحة الاطفال وتسبب لهم الزرقة عند دخوله الى الجهاز الهضمي واتحاده مع هيموغلوبين الدم **(حسين على السعدي، 2009،ص228)**.وعند مقارنة ما هو مسموح مع نتائج التحاليل لمنطقة الدراسة يلاحظ خطورة النسبة التي تتراوح ما بين (60-68 ملغم/لتر) وهي خطرة جداً على حياة الانسان وكذلك الاستعمال الزراعي.

3. ان نسبة الكالسيوم (CL) قد سجلت اقل من الحد المسموح به عالمياً والذي يقدر ب(205 ملغم/ لتر) ، في حين نتائج التحليل خلال الفصلين اظهرت اقل من هذه النسبة .

4. يقدر الحد المسموح به عالميا لعنصر الكبريتات (SO^4) بما لا يتجاوز (250 ملغم /لتر) **(حسين على السعدي، 2009،ص229)**. في حين اظهرت نتائج التحليل نسب اكبر من ذلك بمقدار الضعف وخلال الفصلين (الصيف والشتاء) وهذا بدوره يترك اثار سلبية على صحة الانسان فيؤدي الى التسمم عند دخول نسب منه الى الامعاء.

5. لقد قدر النظام العالمي نسبة الفوسفات (PO^4) المسموح بها في المياه بنسبة لا تتجاوز (2 ملغم /لتر) وعند مقارنتها مع نتائج التحليل فهي قليله وضمن الحد المسموح به حيث تقدر خلال فصل الصيف ب(0.02 ملغم/ لتر) وفي فصل الشتاء تقدر ب(0.09 ملغم /لتر).

6. يمثل المغنسيوم (Mg) من العناصر القلوية الواسعة الانتشار في المياه العذبة والتي تكون ناتجة من الفضلات الصناعية التي تلقى في هذه المياه ويقدر الحد المسموح بع عالميا بحوالي (150 ملغم /لتر) **(عامر احمد غازي ، 1990، ص87)**، وعند تطابق هذه النسبة مع نتائج التحليل اوجد ان نسبة المغنسيوم في المياه الجوفية اسفل المكبات التابعة لمنطقة الدراسة تتجاوز عما هو مسموح به عالمياً ، لذا يتطلب معالجة هذه المياه قبل استخدامها لتكون صالحة للأستهلاك .

7. يعد الرصاص (bp) من العناصر السامة التي تسبب السرطان وتلف الكليتين ، ويقدر الحد المسموح به عالمياً بحوالي (0.1 ملغم /لتر) ، وقد اظهرت نتائج التحليل انها تفوق ما هو مسموح به ،حيث قدر خلال فصل الصيف بنسبة (1.38 ملغم /لتر) وفي فصل الشتاء (2.06 ملغم /لتر) ويرجع سبب ارتفاعها بهذه النسبة الكبيرة خلال فصل الشتاء الى قيام الامطار بغسل النفايات المتكدسة وتسربها داخل التربة ومن ثم الى المياه الجوفية

فمن خلال تحليل نتائج تحليل المياه التابعة لمنطقة الدراسة ومقارنة هذه النتائج مع النسب المسموح بها عالمياً اتضح ان اغلب العناصر التي تم تحليلها تزداد نسبها عما هو مسموح به ، وبذلك فأن المياه ضمن هذه المناطق غير صالحة للأستهلاك لما لها من اثار سلبية وخيمة على الكائنات الحية بشكل عام وعلى الانسان بشكل خاص .

ثانياً: مواقع الطمر واثرها على تلوث التربة :-

يقصد بتلوث التربة هو دخول مواد غريبة ضمن مكوناتها الطبيعية مما تؤدي الى تغير في الخصائص الكيميائية والفزيائية وهذا التغير يؤدي بدوره الى ما يسمى بتلوث التربة ، وتتعدد مصادر التلوث ومن اهم مصادرها هو تكدس النفايات الحاوية على عناصر (الرصاص ، والكالسيوم ، والمغنسيوم غيرها) التي اذا زادت عن الحد المسموح به تشكل خطراً كبيرا على الانسان والحيوان والنبات **(لميس سعد حميد الزهيري ، 2018،ص188)**. وقد تم أخذ عينات من مواقع الطمر التابعة لمنطقة الدراسة لغرض تحليلها مختبرياً لمعرفة نسب العناصر الموجودة في نسيج تربتها، لاحظ الجدول (3) و (4) .

الجدول (3) فحوصات التربة خلال فصلي (الشتاء والصيف) في موقع مطمر أبو سميج/الكفل

مصدر العينة	PH	CL MG/L	PO4 MG/L	SO4 MG/L	CaL MG/L	MG MG/l	bP Mg/L
التربة في فصل الشتاء	**8.2**	**159**	**0.03**	**452**	**310**	**260**	**3.30**
التربة في فصل الصيف	**8.4**	**150**	**0.01**	**324**	**440**	**146**	**0.59**

المصدر:- رسل محمد كاظم الجبوري ، التباين المكاني للتلوث بالنفايات الصلبة في مدينة الحلة وآثاره البيئية ، رسالة ماجستير (غير منشور) ، جامعة بابل /كلية التربية للعلوم الانسانية ، 2018،ص129.

الجدول (4) فحوصات التربة خلال الفصلين (الشتاء والصيف) في موقع مطمر الصياحية/النيل

مصدر العينة	**PH**	**CL MG/L**	**PO^4 MG/L**	**SO^4 MG/L**	**CaL MG/L**	**MG MG/l**	**bP Mg/L**
التربة في فصل الشتاء	**8.9**	**161**	**0.04**	**455**	**313**	**262**	**3.31**
التربة في فصل الصيف	**8.6**	**150**	**0.01**	**330**	**442**	**147**	**0.60**

المصدر:- رسل محمد كاظم الجبوري ، التباين المكاني للتلوث بالنفايات الصلبة في مدينة الحلة وآثاره البيئية ، رسالة ماجستير (غير منشور) ، جامعة بابل /كلية التربية للعلوم الانسانية ، 2018،ص130.

عبر ملاحظة الجدولين السابقين يتضح ما يأتي :-

1. إن نسبة ال(pH) في مطمري ابو سميج /الكفل ومطمر الصياحية /النيل ترتفع عن نسبة التعادل الهيدروجيني المعرفة والمقدرة ب(7) وان زيادته عن هذه الدرجة يكون قلوياً ، وبذلك فأن التربة اسفل مكبات منطقة الدراسة هي تربة قلوية (قاعدية) .
2. أما الكلوريدات (CL) فأن النسبة المحددة عالميا فتشكل (250 ملغم /لتر) ، عند مقارنتها بنتائج التحليل فأن النسب اقل مما هو مسموح به وفق النظام العالمي، وهذا يعكس قلة الكلوريدات الذائبة.
3. إن الحد الاعلى المسموح به عالمياً للكبريتات (SO^4) في التربة هو (200 ملغم/لتر) ، اما وفق النظام الاوربي فيشكل (250 ملغم /لتر) وعند النظر لما توصلت له نتائج التحليل لوحظ اعلى مما هو مسموح به .
4. تشكل نسبة الفوسفات (PO^4) وفق النظام الاوربي (2 ملغم /لتر) ، اما نتائج التحليل لمنطقة الدراسة فهي منخفضة عما هو مسموح به ، وبذلك فأن عنصر الفوسفات قليل التأثير ضمن هذه المنطقة.
5. إن نسبة عنصر الكالسيوم (CaL) في منطقة الدراسة اعلى مما هو مسموح به عالمياً ، والذي قدر بحوالي (200 ملغم/ لتر) والنظام الاوربي (100 ملغم /لتر).
6. يقل عنصر المغنسيوم (Mg) في منطقة الدراسة عن الحد المسموح به عالماً الذي يشكل (150 ملغم/ لتر) وذلك في فصل الصيف ،اما في فصل الشتاء فتتجاوز الحد المسموح به .
7. يزداد عنصر الرصاص عن الحد المسموح به عالمياً الذي يشكل (0.1 ملغم/ لتر) في فصل الشتاء ، وكذلك في فصل الصيف .

فعن طريق ما تم التوصل له من نتائج اتضح خطورة التلوث الناتج عن تراكم النفايات الصلبة على التربة التي تقع اسفل المكبات والمناطق التي تجاورها ، لذا لا بد من الجهات المختصة ان تتبع طرق امينة وصحية للتخلص من التلوث الحاصل والذي اذا استمر لفترات طويلة على ما هو عليه يؤدي الى تكوين بيئة من الصعب ارجاع توازنها وجعلها بيئة صالحة لمختلف الكائنات الحية .

الخاتمة

أولا: النتائج//

1- اظهرت الدراسة ان مواقع الطمر للنفايات الصلبة غير خاضعة للمعايير العالمية والمحلية وكذلك المحددات البيئية ،حيث اتضح عن مقارنة هذه المعايير مع ما هو موجود في ارض الواقع غير متطابق وبذلك تكون مواقع الطمر غير ملائمة للبيئة وصحة المواطنين.

2- برزت نتائج التحليل لعينات المياه والتربة ارتفاع نسب العناصر الذائبة والمتواجدة ضمن المياه ونسيج التربة اسفل المكبات ، ويرجع السبب في ذلك الى تسرب كميات كبيرة من العصارة الناتجة عن تحلل النفايات المتكدسة على ارض المكب .

3- إن عملية الطمر تكون بصورة عشوائية حيث تيم القاء النفايات في العراء ومن ثم حرقها دون اجراء عمليات معالجو اولية لها او حتى تصنيفها لغرض الاستفادة منها من خلال اعادة التدوير لتصبح مواد اولية .

ثانيا: المقترحات //

1- زيادة النشر والوعي الثقافي للسكان لتوضيح لهم خطورة النفايات التي اذا ما القيت في العراق فأنها تسبب امراض خطيرة في المستقبل وتضر بالبيئة بشكل عام والانسان بشكل خاص.

2- تصنيف النفايات من اجل الاستفادة منها مرة ثانية على سبيل المثال تصنيف العلب البلاستيكية ومن تم استخدامها مرة ثانية بعد اجراء معالجات اولية لها ومن ثم تدويرها وكذلك الحال بالنسبة للمخلفات الورقية والزجاجية وغيرها .

3- العمل بقانون الملوث يدفع الثمن ،اي فرض رسوم على كل من يعمل على تلويث البيئة وخاصة اذا كانت هذه البيئات مأهولة بالسكان .

4- إنشاء معمل لتدوير النفايات التي يمكن استخدامها مرة ثانية ، ونقترح ان يكون في المنطقة التي تقع بين (الكفل – الطليعة – القاسم) لكون هذه المنطقة غير مستغلة للسكن وكذلك الاستعمالات الاخرى اي انها منطقة غير مأهولة .

المصادر

1. احمد حسن الشكري ، مواقع مكبات النفايات الصلبة في قطاع غزة (دراسة غي جغرافية البيئة)، الجامعة الاسلامية غزة ، كلية الاداب ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، 2016
2. احمد مدحت اسلام ، التلوث مشكلة العصر، مكتبة عالم المعرفة ، الكويت ، 1990
3. اريج خيري عثمان الراوي ، البعد المكاني لمعالجة النفايات الصلبة في مدينة بغداد ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي لدراسات العليا ، جامعة بغداد ، 1999
4. جمهورية العراق ، وزارة الصحة ، دائرة حماية وتحسين البيئة ، كراس التعليمات البيئية للمشاريع الصناعية والزراعية والخدمية، 1998
5. حسين على السعدي، البيئة المائية ، الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن ، 2009
6. حنين أحمد خضير القره غولي ، تركيبة ومعدل نشوء النفايات الصلبة المنزلية لمركز تكريت وناحية العلم وتحديد موقع الطمر الصحي الأمثل ،رسالة ماجستير، كلية الهندسة في جامعة تكريت ،2011
7. حنين أحمد خضير القره غولي ، تركيبة ومعدل نشوء النفايات الصلبة المنزلية لمركز تكريت وناحية العلم وتحديد موقع الطمر الصحي الأمثل ،رسالة ماجستير، كلية الهندسة في جامعة تكريت ،2011
8. خريطة بلدية الحلة ، شعبة نظم المعلومات الجغرافية ، خريطة مدينة الحلة المحدثة ، 2014
9. خريطة محافظة بابل ، شعبة نظم المعلومات الجغرافية ، خريطة محافظة بابل المحدثة ، 2014
10. الدراسة الميدانية
11. رسل محمد كاظم الجبوري ، التباين المكاني للتلوث بالنفايات الصلبة في مدينة الحلة وآثاره البيئية ، رسالة ماجستير (غير منشور) ، جامعة بابل /كلية التربية للعلوم الانسانية ، 2018.
12. ضرغام عبد اللطيف حسين شتية، تقييم واقع مكبات النفايات في الضفة الغربية وتخطيطها بواسطة نظم المعلومات الجغرافية (GIS) ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح /نابلس، فلسطين،2012
13. ضرغام عبد اللطيف شتية ، احمد رأفت غضية ، اختيار افضل المواقع لمكبات النفايات في الضفة الغربية بأستخدام نظم المعلومات الجغرافية ، مجلة دراسات ، الجامعة الاردنية ، المجلد 45، العدد4 ، 2018
14. عامر احمد غازي ، سبل حماية وتحسين بيئة المصانع ، ط1 ، بغداد ، 1990
15. عباس زغير المرياني ، جغرافية البيئة والتلوث ، ط1، مطبعة الميزان ، النجف الاشرف ، 2016

16. علي عبد الوهاب مجيد محمد ، تأثير النشاطات البشرية على تلوث ذراع نهر دجلة في ناحية التاجي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ،2010
17. عماد مطير خلف الشمري، نهاد خضير كاظم الكناني، البيئة والتلوث (دراسة للتلوث البيئي في العراق) ، مطبعة الايك ، بغداد، 2012
18. لميس سعد حميد الزهيري ، تغير خصائص التربة والمياه الجوفية في مواقع مكبات النفايات في قضاء بعقوبة ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2018
19. المركز الاقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية ، الادلة الارشادية لأختيار مواقع وتقييم الاثر البيئي لمدافن المخلفات الخطرة في المناطق شديدة الجفاف ، 2005/2004
20. منظمة الصحة العالمية ، توجيهات وارشادات حول ابسط الاساليب لتطوير المواقع المستخدمة لطرح النفايات من قبل البلديات ، المركز الاقليمي لأنشطة صحة البيئة ، الاردن ، 2004
21. مؤيد ساجت شلتاغ الحيدري، التحليل المكاني للنفايات المنزلية الصلبة في مدينة كربلاء (دراسة في جغرافية البيئة)، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،جامعة كربلاء ،كلية التربية ،2015
22. نوري طاهر الطيب، بشير محمود الجرار ،قياس التلوث البيئي ،ط1، دار المريخ، الرياض ،1988
23. الوقائع العراقية ، تعليمات المحددات البيئية لأنشاء المشاريع ومراقبة سلامة تنفيذها رقم (3) لسنة 2011، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق ، العدد(4225) ،2012
24. Ryan .M. General Environmental Standards For (MSW) Management Facilities، GOVERNMENT OF NEWFOUNDLAND AND LABRADOR Department of Environment and Conservation،Pollution Prevention Division, July. ، 2010 ,

التخطيط لتنمية مراكز الشباب والأندية الرياضية في محافظة بابل

م.م حسين علي فهد الوائلي
كلية الاداب / جامعة القادسية
www.husseinalwaily5@.gmail

الباحثة حوراء عبدالكاظم عبدالله عباس
Hawraaak60@gamil.com

الملخص

تتمتع مراكز الشباب والنوادي الرياضية بأهمية كبيرة كونها إحدى المؤسسات الاجتماعية التي أقامها المجتمع من اجل تحقيق أهداف ثقافية ورياضية واجتماعية منها خلق إنسان واعي ومفكر في كل الجوانب العقلية والبدنية والاجتماعية . لذا يهدف البحث الى الكشف عن واقع حال التوزيع المكاني لمراكز الشباب والأندية الرياضية في محافظة بابل وقياس كفاءتها الوظيفية وفقا للمعايير المعتمدة بغية التخطيط لتنميتها وتحقيق انسب المؤشرات والمعايير التخطيطية والسكانية والمكانية . وقد تبين من خلال البحث ان هناك تباين في التوزيع المكاني لمراكز الشباب والاندية الرياضية في محافظة بابل بين اقضية المحافظة ، إذ بلغ عددها في عموم المحافظة لسنة 2020 (20) منتدى ونادي رياضي بواقع (14) مركز شباب و(6) نوادي رياضية. وقد أظهر البحث تدني مستوى كفاءة هذه الخدمات من حيث توزيعها المكاني وأعدادها،اذ ان مقدار العجز في أعدادها بلغ (95) منتدى و(37) نادياً رياضياً ، فضلاً عن عدم مراعاة المعايير التخطيطية في توزيعها بما يتواكب مع الزيادة السكانية والتوسع العمراني واحتياجات السكان من هذه الخدمات. وفي عام 2035 سيصبح سكان محافظة بابل (2803595) نسمة، وعليه ستحتاج المحافظة إلى مراكز شباب بواقع(140) منتدى يتطلب توفير مساحة كلية تبلغ (2100000م2). اما حاجة المحافظة من الاندية الرياضية سنة 2035 ستصل إلى (56) نادي وبمجموع مساحة يبلغ (840000م2) .

الكلمات المفتاحية : المراكز الشبابية، تنمية الأندية الرياضية.

Planning to develop youth centers and sports clubs in Babil Governorate

Assistant Teacher: HUSSEIN ALI FAHAD ALWAILY
Geography Department / College of Arts
University of Al-Qadisiyah / Iraq
07829872808
www.husseinalwaily5@.gmail

Researcher: Hawraa Abdulkadhem Abdullah abbas
07801472998
Hawraaak60@gamil.com

Summary

Youth centers and sports clubs are of great importance as they are one of the social institutions established by society in order to achieve cultural, sports and social goals, including the creation of a conscious and thinking person in all mental, physical and social aspects. Therefore, the research aims to uncover the reality of the spatial distribution of youth centers and sports clubs in Babil Governorate and measure their functional efficiency in accordance with the approved standards in order to plan for their development and achieve the most appropriate indicators and planning, demographic and spatial standards. Through the research, it was found that there is a discrepancy in the spatial distribution of youth centers and sports clubs in Babil Governorate between the districts of the governorate, as their number throughout the governorate for the year 2020 reached (20) forums and sports clubs with (14) youth centers and (6) sports clubs. The research has shown the low level of efficiency of these services in terms of their spatial distribution and numbers, as the deficit in their numbers amounted to (95) forums and (37) sports clubs, in addition to not taking into account the planning criteria in their distribution in line with the population increase, urban expansion and the needs of the population of these services. In the year 2035, the population of Babil Governorate will become

(2803595) people, and therefore the governorate will need youth centers at a rate of (140) forums that require the provision of a total area of (2,100,000 square meters). As for the governorate's need for sports clubs in 2035, it will reach (56) clubs, with a total area of (840,000 square meters).

Key words: Youth Centers, Sports Club Development.

المقدمة

تعدّ مراكز الشباب والنوادي الرياضية إحدى المؤسسات الاجتماعية التي أقامها المجتمع من اجل تحقيق أهداف ثقافية ورياضية واجتماعية وان الهدف من إنشاء هذه المؤسسة هو من اجل خلق إنسان واعي ومفكر في كل الجوانب العقلية والبدنية والاجتماعية ، إن الدور الملقى على عاتق المؤسسات الرياضية كبير في دعم أهداف مؤسسات المجتمع المختلفة في إطار محاربة ظاهرة الانحراف حيث يمكن اكتساب وتنمية مهارات الشباب وتطوير قدراتهم كذلك تنمية شخصية الشباب من خلال غرس القيم الايجابية للشباب وشغل أوقات الشباب بطريقة صحية ومفيدة كذلك الإسهام في إعداد متكامل للشباب روحيا وعمليا وفكريا وجسديا وتنمية الثقة بالنفس لأداء واجبهم تجاه بلادهم وأمتهم فضلا عن إدماج الشباب في المجتمع وتشجيعهم على الإبداع والابتكار ، وبذلك تعتبر منتديات الشباب والاندية الرياضية من الروافد المهمة في بناء وتطوير الحركة الرياضية في محافظة بابل باعتبارها القاعدة الاساسية التي تستطيع توسيع وتطوير الحركة الرياضية.

أولاً: مشكلة البحث :

تتلخص مشكلة البحث بالأسئلة الاتية : ما واقع التوزيع المكاني للمراكز الشبابية والأندية الرياضية في محافظة بابل ؟ وما مدى كفاءتها في تقديم الخدمة اللازمة للسكان ؟ و هل يمكن تنمية تلك الخدمات بتوظيف الامكانات المتاحة وفي ظل تزايد اعداد السكان في المحافظة ؟

ثانياً: فرضية البحث:

يفترض البحث ان هناك تباين في التوزيع المكاني للمراكز الشبابية والاندية الرياضية في محافظة بابل. فضلا عن عدم كفاءة الخدمات المقدمة للسكان اذ انها لا تخضع للمعايير التخطيطية في توقيعها المكاني ولا تعتمد على المعايير السكانية .و يمكن تنمية تلك الخدمات بالاعتماد على المعايير التخطيطية و عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الجغرافية المتاحة في منطقة الدراسة .

ثالثاً: أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في تحليل واقع التوزيع المكاني للمراكز الشبابية والأندية الرياضية في محافظة بابل ودراسة كفاءتها وفق المؤشرات والمعايير التخطيطية المعتمدة ليتيح امكانية تنمية تلك الخدمات بما يتلاءم مع حجم السكان المستقبلي من خلال الاستخدام الامثل للموارد الجغرافية المتاحة في منطقة الدراسة وبالاعتماد على المعايير التخطيطية.

رابعاً: هدف الدراسة:

يهدف البحث إلى الكشف عن واقع حال التوزيع المكاني لمراكز الشباب والأندية الرياضية في محافظة بابل وقياس كفاءتها الوظيفية وفقا للمعايير المعتمدة بغية التخطيط لتنميتها وتحقيق انسب المؤشرات والمعايير التخطيطية والسكانية والمكانية .

خامساً: حدود البحث:

تقع منطقة الدراسة المتمثلة بمحافظة بابل في القسم الاوسط من العراق ، وتشغل القسم الغربي من السهل الرسوبي ، والجزء الاعلى من منطقة الفرات الاوسط ، وهذا جعلها تتمتع بموقع جغرافي متميز' إذ تعد محافظة بابل بوابة الفرات الاوسط نحو العاصمة بغداد ، اذ صنع منها هذا الموقع مركزا وسطاً بين عدة محافظات. اما الموقع الفلكي لمنطقة الدراسة ، فهي تنحصر فلكياً بين خطي طول

(43.57° –45.12°) شرقا ، و بين دائرتي عرض (23.6°–33.8°) شمالا ، خريطة (1)، وتقدر مساحتها بحوالي 5119 كم^2 اي ما يقارب 2.1% من اجمالي مساحة العراق (جمهورية العراق، 2019، بلا صفحة).

سادسا : منهجية البحث:

اعتمد البحث على عدد من المناهج والأساليب العلمية الخاصة بالبحث العلمي، ومنها المنهج الوظيفي في دراسة خدمتي المراكز الشبابية والأندية الرياضية في منطقة الدراسة ، فضلا عن المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وصولا إلى النتائج المرجوة .وقد تم جمع البيانات من الدوائر ذات العلاقة وبعض المصادر المكتبية ، وقد تم استخدام بعض المعادلات والصيغ الرياضية الخاصة باستخراج النمو السكاني والتنبوء المستقبلي بحجم السكان.

سابعا : هيكلية البحث :

تضمن البحث أربعة مباحث ومقدمة شاملة لمشكلة البحث وفرضيته ، واهميته واهدافه والحدود المكانية للبحث فضلا عن منهجية البحث وهيكليته، وجاء المبحث الاول لدراسة الامكانات التنموية المتاحة لتطوير الاندية الرياضية ومراكز الشباب في محافظة بابل. في حين ركز المبحث الثاني على دراسة توزيعها المكاني في منطقة الدراسة . اما المبحث الثالث فقد خصص لتقييم كفاءتها الوظيفية وفق المعايير التخطيطية. فيما ناقش المبحث الرابع لدراسة اتجاهات تنمية مراكز الشباب والأندية الرياضية في محافظة بابل لغاية سنة 2035 . وانتهى البحث بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات ، وقائمة المصادر.

خريطة (1)

موقع منطقة الدراسة من العراق

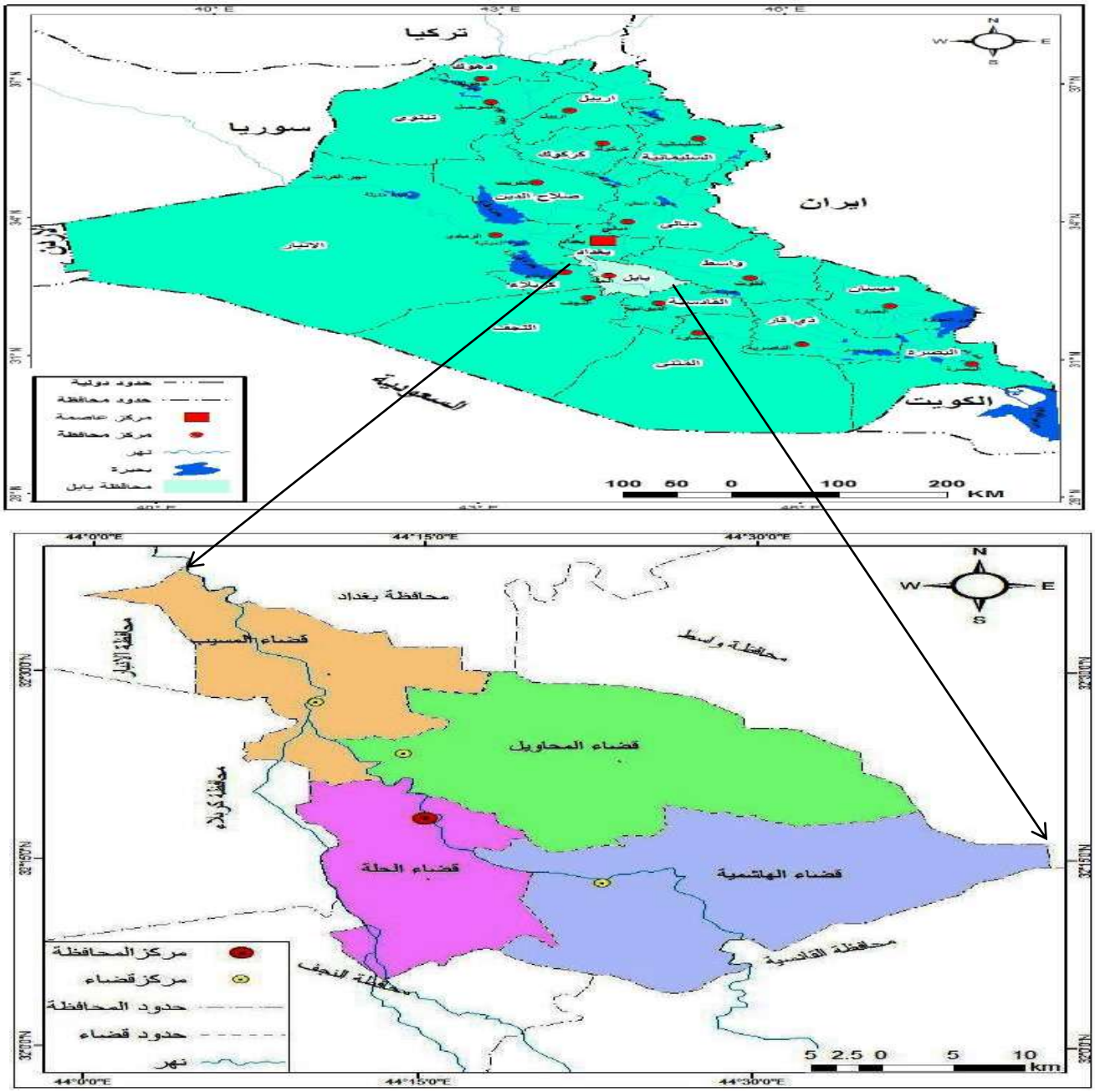

المصدر : وزارة الموارد المائية ، المديرية العامة للمساحة ، الهيئة العامة للمساحة ، خارطة محافظة بابل الادارية بمقياس 1:500.000، مطبعة الهيئة العامة للمساحة ، بغداد ، 2016.

المبحث الثاني

الإمكانات التنموية لتطوير الاندية الرياضية ومراكز الشباب في محافظة بابل.

أولاً–الامكانات الطبيعية :– ان لدراسة الجوانب الطبيعية ومنها السطح والمناخ والتربة في منطقة الدراسة له اهمية كبيرة في تنمية الخدمات، اذ ان انبساط السطح يساهم بشكل كبير في سهولة انشاء وتخطيط وتصميم اماكن الترويح والترفيه ومنها منتديات الشباب والاندية الرياضية .

1. السطح:– تقع منطقة الدراسة في قلب السهل الرسوبي الذي يعد من احدث اقسام سطح العراق وأفضلها تكوينا ، والذي تكون من ترسبات النهرين التي جلبت في العصرين الرابع والحديث والتي تقدر بحوالي 10000 مليون طن سنويا ، وهي تختلف من مكان لأخر من حيث عمق الترسبات وذرات التربة **(عباس فاضل السعدي، 2008 ، ص37)**. وتظهر الخطوط الكنتورية (خطوط الارتفاع المتساوية) ان سطح محافظة بابل ينحدر وبصورة عامة نحو الجنوب الشرقي وبشكل تدريجي مع انحدار شط الحلة ، وان خط الارتفاع 20 يمر بالأقسام الجنوبية من المحافظة ، بينما خط الارتفاع 44 يمر بالأجزاء الشمالية منها ، وبذلك يكون انحدار السطح بين الخطين المذكورين في اعلاه بمعدل يبلغ حوالي 0.23م /كم **(عامر راجح نصر ، 2014 ، ص60)** . فضلا عن وجود بعض الانحدارات الثانوية التي تمتد من الشمال الغربي باتجاه الجنوب الشرقي . وتجدر الاشارة الى ان تكوين سطح منطقة الدراسة يكاد يخلو من تباين اشكال الارض ، فهو يخضع لاستمرارية مملة ، وما يوجد من هذه الاشكال هي اما من عمل الانسان او الانهار اوكليهما معا **(عباس فاضل السعدي، 2008 ، ص38)**. وبذلك فان سطح المحافظة يتميز بالانبساط وانعدام العوائق الطبيعية مما ساعد على سهولة انشاء الخدمات الترفيهية ومنها مراكز الشباب والاندية الرياضية داخلها .

2 . المناخ :

يعد المناخ من العناصر الجغرافية المهمة التي تحدد جغرافية أي منطقة وهويتها، وذلك لانعكاس تأثير عناصره المختلفة على نشاط الإنسان وفعالياته الاقتصادية ، اذ يتضح ذلك التأثير من خلال تحكم المناخ في تحديد إمكانية استغلال ساعات الفراغ في الراحة والاستجمام، أذ تؤكد الدراسات المناخية الحديثة إن هناك ترابطاً وثيقاً بين الظواهر الصحية والظروف المناخية السائدة في الإقليم فسلوك الإنسان ونشاطه ومزاجه مرتبط بأحوال الطقس والمناخ حيث تعمل عناصر المناخ مجتمعة على التأثير المباشر في إحساس الإنسان بالراحة أو الانزعاج **(احمد عبد الله بابكر ، 1997 ، ص 49)** .فمن خلال بتحليل يانات الجدول (1) تبين ان مناخ المحافظة يتميز بتباين كبير في درجات الحرارة على المستوى الشهري والسنوي ، إذ بلغ اعلى معدل شهري مسجل في منطقة الدراسة في شهري تموز واب ،إذ تصل إلى درجة (40.3 – 43.5) م° لكل منهما على التوالي ، بعد ذلك تبدا بالانخفاض تدريجيا حتى تصل إلى اقل معدل خلال شهر كانون الاول إذ تصل إلى (11.7) م° ،أما المعدل السنوي لدرجات الحرارة العظمى فقد بلغت (29.6) م° ،أما المعدل السنوي لدرجة الحرارة الصغرى فقد بلغ (11.2) م°. ان التباين الكبير في درجات الحرارة له تأثير كبير على العمران إذ يؤدي إلى تفكك البناء وتصدعه و بالتالي تقليل عمر الابنية .

أما ساعات الاشعاع الشمسي الفعلية ، فان المعدل السنوي للسطوع الفعلي يصل الى (**8.6**) ساعة/يوم. وان معدلات ساعات السطوع الفعلية تأخذ بالزيادة بعد (21) اذار عند انتقال الشمس إلى النصف الشمالي مع تناقص عدد الايام الغائمة،

فضلاً عن صفاء الجو، اذ تصل الى (11.2)ساعة/يوم لشهر تموز ، ثم تأخذ ساعات السطوع الفعلي بالتناقص ابتداءً من شهر تشرين الأول حتى تصل لأدنى مستوى للإشعاع الشمسي الفعلي في شهر كانون الثاني فيبلغ (6.4)ساعة/يوم.

جدول (1)معدلات العناصر المناخية لمحافظة بابل من (1999 –2019)

الشهر / عناصر المناخ	كانون الثاني	شباط	إذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	تشرين الاول	تشرين الثاني	كانون الاول	المعدل السنوي
معدل درجات الحرارة العظمى م°	17.1	20.7	25.0	37.4	41.7	40.1	43.5	40.3	34.2	25.5	18.6	11.7	29.6
معدل درجات الحرارة الصغرى م°	5.4	6.9	12.5	16.7	21.7	3.0	3.0	27.3	3.0	18.1	10.7	6.4	11.2
معدل درجات الحرارة العام م°	11.2	13.8	18.7	27.05	31.7	23.3	23.2	33.8	18.6	21.6	14.6	9.5	20.5
السطوع الشمسي الفعلي ساعة / يوم	6.4	7.1	7.9	8.0	9.3	10.1	11.2	11.0	9.8	8.0	7.5	6.5	8.6
معدل سرعة الرياح م/ثا	1.4	1.6	2.0	1.9	2.1	2.3	2.2	1.7	2.0	1.1	1.3	1.6	1.6
الأمطار الساقطة ملم / سنة	13	23.4	21.8	12.5	5.5	0.0	0.0	0.0	0.0	2.6	12.2	25.2	116.2
معدل الرطوبة النسبية %	67.3	58	53.3	45	34.6	29.3	28.6	31	35	43	55	64	44.5

المصدر : بالاعتماد على وزارة النقل ،الهيئة العامة للانواء الجوية والرصد الزلزالي ، قسم المناخ ، (بيانات غير منشورة)، 2019.

أما كمية الأمطار الساقطة فتبين ان معظم التساقط يبدا من شهر (تشرين الاول) ويستمر إلى (ايار)، إذ تتركز الأمطار في فصل الشتاء في (كانون الاول ،شباط ،إذار) إذ بلغت (25.2 – 23.4 – 21.8) لكل منهم على التوالي وهي تعد اكثر أمطارا مقارنة مع بقية الفصول ، ثم يبدا بعد ذلك فصل الجفاف خلال فصل الصيف (حزيران – تموز – اب) إذ تبلغ جميعا (صفر) وتتميز بالتذبذب في كمياتها وهذه الصفة تعد من صفات المناطق الجافة وشبة الجافة . لقد بلغ المجموع السنوي للأمطار الساقطة على محافظة بابل (116.2) ملم .

أما بالنسبة إلى الرطوبة النسبية تبين وجود تباين في معدلاتها على المستوى الشهري والسنوي ،إذ تصل خلال فصل الصيف إلى ادنى مستوى لها في شهر تموز بمعدل (28.6 %) إلى أن تأخذ بالارتفاع خلال فصل الشتاء وتصل إلى اعلى مستوى لها في شهر كانون الثاني بمعدل (67.3%) أما المعدل السنوي للرطوبة في محافظة بابل فيصل إلى (44.5 %) .

إن لسرعة الرياح واتجاهها تأثير على العمران ،وان الرياح السائدة في المنطقة هي الغربية والشمالية الغربية نجد ان اعلى معدل سرعة للرياح في حزيران إذ تبلغ (2.3)م/ث ، ثم تأخذ المعدلات بالنقصان حتى تصل في شهر تشرين الاول إلى (1.1) م/ث ،أما المعدل السنوي لسرعة الرياح فبلغ (1.6) م/ث .

3 . التربة:– إن التربة في منطقة الدراسة هي من نوع الترب الرسوبية وذلك لأن المحافظة تقع ضمن السهل الرسوبي من العراق فإن تربتها تصنف من نوع الترب النهرية وتتكون مثل هذه الترب نتيجة لتجمع المواد المختلفة التي تحملها الأنهار سواء كانت أملاح ذائبة أو مواد صخرية مفتتة قد أضيفت إلى تلك الارسابات النهرية والمائية رسوبات جلبتها الرياح من مناطق تقع خارج السهل الرسوبي أو من مناطق رسوبية أخرى شكلت ارسابات هوائية وتبعا لذلك تعد التربة في المحافظة من أنواع الترب المنقولة. وتتكون

من طبقات تختلف في نسجتها وتركيبها المعدني في ضمن مقطع التربة، فضلا عن كونها ذوات طوبوغرافية مستوية بصورة عامة، وتتميز بعمق وتجدد بشكل مستمر من خلال تغطيتها بطبقات خفيفة من التربة المنقولة مع مياه الانهار وجداول الانهار(عبد الاله رزوقي كربل واخرون، 2012م، ص35).

ثانياً: الأمكانات السكانية :-

تعد العوامل السكانية من الركائز الاساسية التي تسهم في تطور او تخلف المجتمعات و تتضح أهمية دراسة هذه العوامل من خلال التعرف على بعض خصائص السكان ومدى ارتباطها بالخدمات المقدمة لهم ومنها الخدمات الترفيهية التي تُمثل الأساس في هذه الدراسة :-

1 . نمو السكان :-وفيما يخص سكان محافظة بابل نلاحظ من خلال الجدول(2) الذي يبين نتائج التعدادات السكانية للمدة (1987-2020) ان هناك زيادة حاصلة في اعداد سكان منطقة الدراسة على الرغم من التباين الواضح في معدلات النمو السنوية و على النحو الآتي :-

جدول (2)

عدد السكان و الزيادة السكانية والنمو السكاني في محافظة بابل للمدة (1987-2020)

ت	السنة	عدد السكان	حجم الزيادة	معدل النمو %
1	1987	1109574	517558	4.6
2	1997	1181751	72177	8.2
3	2007	1651565	469814	4.3
4	2020	2174783	467838	1.6

المصدر : بالاعتماد على :

(1) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (1987- 2007).

(2) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، دائرة احصاء بابل ، بيانات منشورة ، 2020.

نجد ان عدد سكان المحافظة حقق زيادة في عدد سكانه من تعداد 1987 (**1109574**)نسمة وصولا إلى عام 2020 فقد بلغ (**2174783**) نسمة ، ان سبب هذا الارتفاع في أعداد السكان يعود العادات والتقاليد ، كثرة البطالة ، من جانب أخر تطور العلم خصوصا في مجال الطب ساعد في القضاء على أغلب الامراض خصوصا التي تسبب الوفيات ، فضلا عن الزيادة الطبيعية الناتجة عن الفرق بين الولادات والوفيات من جانب وللهجرة الداخلية للسكان دور في زيادة أعداد السكان إذ شهدت منطقة الدراسة العديد من الهجرات في السنوات ما بعد 2014 إلى 2019 هجرات من محافظات اخرى بسبب تدهور الاوضاع الامنية والسياسية التي نتج عنها تهجير ونزوح قسري خاصة من محافظات (نينوى – ديالى – الانبار – بغداد – بابل (جرف الصخر) – صلاح الدين) بسبب الاوضاع الامنية القاسية التي مرت بها هذه المحافظات .

2. توزيع السكان:

ونلاحظ من خلال الجدول (3) أن سكان محافظة بابل موزعين على الاقضية بنسب مختلفة إذ نجد ان حجم السكان في قضاء الحلة بلغت (**885980** نسمة) و بنسبة (41%) من سكان المحافظة، بينما بلغ حجم السكان في قضاء الهاشمية (**501433** نسمة) بنسبة (23%) من مجموع سكان المحافظة ، في حين بلغ الحجم السكاني في قضاء المحاويل(**372922 نسمة**) والذي شكل نسبة (17%) من مجموع سكان المحافظة ، اما قضاء المسيب فقد سجل حجم سكاني بلغ (**414446** نسمة) وبنسبة (19%) من المجموع الكلي للمحافظة .

جدول (3)

التوزيع المكاني لسكان محافظة بابل وفق تقديرات عام (2020)

ت	القضاء	عدد السكان	النسبة %
1	قضاء الحلة	885980	41
2	قضاء الهاشمية	501433	23
3	قضاء المحاويل	372922	17
4	قضاء المسيب	414446	19
المجموع		2174783	100

المصدر: عمل الباحثة بالاعتماد على : الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احصاء بابل ، نتائج الحصر والترقيم للسكان والمباني لسنة 2020، بيانات غير منشورة.

يتضح مما تقدم أن هناك تبايناً واضحاً في الحجم السكاني وانتشار السكان على مستوى الاقضية ، ويظهر هذا التباين على مستوى اقضية المحافظة في الحضر والمناطق الريفية أيضا مما يؤدي إلى حدوث خلل وعدم توزان في توفير خدمات مراكز الشباب والاندية الرياضية وسوء توزيع لمراكز هذه الخدمة لذلك نجد هذه الخدمات تتكدس في مناطق معينة وتخلو في بعض المناطق مما يجعل مرتاديها يلتجون إلى مراكز الشباب والاندية الرياضية في المناطق المجاورة.

3. تركيب السكان :- ان دراسة تركيب السكان وفقا للسن والنوع ذات أهمية كبيرة في الدراسات التنموية إذ انها تعد المصدر الاساسي للمخططين في المجالات كافة الصحية ، التعليمية ، الاجتماعية و الاقتصادية ، حيث لا يمكن إنَ يتخذ إيَ قرار تخطيطي دون معرفة أعداد الاناث و الذكور في الفئات العمرية المختلفة، فاحتياجات المجتمع الذي ترتفع فيه نسبة كبار السن تختلف عن المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة صغار السن **(فتحي محمد ابو عيانة، 2009 ، ص233)**. تهتم دراسات التركيب النوعي والعمري للسكان بنوع السكان من ذكور واناث واعمارهم وهو ما يخص موضوع الدراسة في محافظة بابل ، حيث بلغت نسبة الذكور في المحافظة (50.5%)، اما الاناث فتبلغ نسبتهم (49.5%) نسمة حسب تقديرات سنة 2020. يلاحظ الجدول (4) وبلغ عدد السكان الذين تقل اعمارهم على (15) سنة (**907445**) نسمة ذكورا واناثا أي بنسبة قدرها (**41.7**%) من مجموع سكان المحافظة ، وبلغت نسبة الذكور (42.6%) من مجموع الذكور اما الاناث فبنسبة (41%) من مجموع الاناث في الفئة العمرية المذكورة.

وبلغ عدد السكان الذين تتراوح اعمارهم بين (15–29 سنة) في محافظة بابل (**588334**) ذكورا واناثا ، أي نسبة قدرها (**27.1**%) حيث بلغ عدد الذكور (**302793**) نسمة أي نسبة قدرها (27.6%) ، ومجموع الاناث (**285541**) وبنسبة قدرها (26.5%).

اما فئة العمر (من 30–44) فقد بلغت (**379602**) نسمة ذكوراً واناثاً وبنسبة (**17.5**%) اذ بلغ عدد الذكور(**185544**) نسمة ونسبة قدرها (16.9%)، ومجموع الاناث (**194058**) وبنسبة قدرها (18%). في حين نجد ان الفئة العمرية (45–59)بلغت (**200646**) نسمة ذكوراً واناثاً أي بنسبة قدرها (**9.2**%) من مجموع سكان المحافظة ، وكان عدد الذكور منهم (**96656**) نسمة ، أي بنسبة قدرها (**8.8**%) من مجموع الذكور اما الاناث كان عددهم (**103990**) نسمة ، أي بنسبة (**9.7**%) من مجموع الاناث . اما الفئة الاخيرة (60 سنة فاكثر) فقد بلغت (**98956**) نسمة ذكوراً واناثاً أي نسبة قدرها (**4.5**%) حيث بلغ الذكور (**45350**) نسمة أي نسبة قدرها (4.1%) ، ومجموع الاناث (**53606**) وبنسبة قدرها (5%)، لاحظ الجدول (4) .

جدول (4) توزيع الفئات العمرية حسب النوع والجنس لسكان محافظة بابل لسنة2020

الفئة العمرية	عدد الذكور	%	عدد الإناث	%	المجموع	%
15 – 0	468741	42.6	438704	40.8	907445	41.7
29–15	302793	27.6	285541	26.5	588334	27.1
44–30	185544	16.9	194058	18	379602	17.5
59–45	96656	8.8	103990	9.7	200646	9.2
60فاكثر	45350	4.1	53606	5	98956	4.5
المجموع	1099084	100	1075899	100	2174983	100
النسبة المئوية لجميع الفئات	50.5		49.5		100	

المصدر: بالاعتماد على مديرية احصاء بابل ، لسنة 2020، بيانات غير منشورة.

يظهر ان فئة العمر من (15–29) سنة وهي فئة الشباب وهي موضوع الدراسة ذات نسبة عالية بلغت (**27.1**%) ذكورا واناثا من مجموع سكان محافظة بابل حسب تقدير السكان لسنة (2020) ان هذه الفئة العمرية هي اهم واخطر حلقة من حلقات البنية الاجتماعية لكل امه ، فهم عماد التقدم ومستقبل الدول والسبيل الى نهضة المجتمعات ، وان قوة وبناء الدولة تقوم بالاستناد على هذه الفئة لذلك يجب ان تحظى هذه الفئة (فئة الشباب) بالاهتمام والرعاية الكاملة من قبل الدولة عن طريق تعميق الوعي الثقافي لدى الشباب واقامة الندوات والمناظرات ومناقشة قضايا الشباب العامة بأسلوب صريح وموضوعي وممارسة النقد الذاتي وتنمية وتطوير قابليات الشباب العلمية والمهنية وصقل مواهبهم ومساعدتهم للتخصص العلمي والمهني الذي يتلاءم مع امكانياتهم وتشجيعهم على الابداع والابتكار بالمساهمة في عملية التنمية القومية .

وان هذا لا يتم الا عن طريق تهيئة منتديات خاصة واندية للشباب في المناطق السكنية ، وذلك لأنها تعد مجال من مجالات الترفيهية والترويح ، باعتبار ان منتديات الشباب والاندية الرياضية مكان لممارسة الانشطة الرياضية والثقافية والعلمية وبالتالي هدفها الاساس هو القضاء على اوقات الفراغ اولا ، وصقل وتنمية قدراتهم الفكرية والعلمية ثانيا .

المبحث الثاني

التوزيع المكاني لمراكز الشباب والاندية الرياضية في محافظة بابل .

اولا : **التوزيع المكاني لمراكز الشباب (المنتديات) في محافظة بابل .**

المنتديات هي عبارة عن وحدات شبابية رسمية وظيفتها استثمار أوقات الفراغ لدى الشباب وتوفير الخدمات اللازمة لرعاية مواهبهم وإمكانياتهم العلمية والثقافية **(عباس غالي داود الحديثي ، 1983، ص88)**. وان مثل هذه المؤسسات الثقافية تساهم برعاية الشباب واليافعين الذين يأتون إليها من أماكن متعددة من اجزاء المحافظة المختلفة وذلك من اجل المشاركة في الفعاليات المتنوعة التي تقدم نوعاً من انواع الترفيه الذي يساعد على الارتقاء بمستوى الأفراد الجسدي والفكري **(عبيد سرور العتيبي ، 2002 ، ص195)**.

تضم محافظة بابل (14) مراكز للشباب ،اما مجموع عدد العاملين في هذه المراكز (342) عاملاً ، في حين نجد ان عدد المرتادين لهذه المراكز يبلغ (1630) مرتاد يومياً ، تتوزع هذه المنتديات على (4) اقضية جدول (5) وهي تشكل مساحة تقدر بـ (**279078**م^2) ، تقدم خدماتها إلى نسبة كبيرة من فئات الشباب والناشئين .

وتختلف هذه المراكز في مساحاتها التي تشغلها في حيز المحافظة ، واحتل قضاء الهاشمية المركز الاول من حيث عدد المنتديات بواقع(5) مركز شباب وبمساحة بلغت (99302م2) اما عدد العاملين في المنتديات فقد بلغ (680) عاملاً، اما عدد المرتادين لهذه المراكز بلغ (430) مرتاد يوميا ، في حين احتل كل من قضاء الحلة ، المحاويل ، المسيب المرتبة الثانية بواقع(3) مركز شباب في كل قضاء وبمساحات مختلفة بلغت (50977، 62943 ، **65856**) م2 على التوالي اما عدد العاملين فقد بلغ (109 ، 48 ،55) عامل على التوالي في حين نجد ان عدد المرتادين بلغ (430 ، 250 ، 270) مراد يومياً على التوالي .

اذ ان الاختلاف الحاصل في المساحة يؤدي اختلاف الفعاليات والأنشطة المختلفة التي يقدمها المركز للسكان في حين تشهد بعض المراكز توفر ساحات متعددة الاغراض تخص كرة اليد والطائرة والسلة والتنس فضلا عن قاعات مغلقة للفنون المسرحية والرسم وكافة الفنون التشكيلية ، كما يضم المنتدى قاعات متخصصة بالأنشطة الثقافية المتنوعة والتي تتضمن تعليم الحاسوب فضلا عن دورات للشعر والخطابة والادب ودورات في القران الكريم ،

جدول (5) التوزيع المكاني للمنتديات في محافظة بابل لسنة 2020

ت	الموقع	اسم المنتدى	المساحة/م^2	عدد العاملين	عدد المرتادين
1	قضاء الهاشمية	منتدى الهاشمية	12960	37	90

		منتدى القاسم	12830	43	170
		منتدى المدحتية	21312	31	220
		منتدى الطليعة	17225	5	80
		منتدى الشوملي	34975	14	120
	المجموع	5	99302	130	680
2	قضاء الحلة	منتدى الحلة	26746	42	200
		منتدى الرعاية العلمية	5706	31	50
		منتدى أبي غرق	18525	36	180
	المجموع	3	50977	109	430
3	قضاء المحاويل	منتدى النيل	54992	18	100
		منتدى المحاويل	5937	23	80
		منتدى ناحية الإمام	2014	7	70
	المجموع	3	62943	48	250
4	قضاء المسيب	منتدى المسيب	8221	20	100
		منتدى الاسكندرية	5135	20	70
		منتدى السدة	52500	15	100
	المجموع	3	65856	55	270
المجموع		14	279078	342	1630

المصدر :بالاعتماد على :-

1- الدراسة الميدانية .

2- وزاره الشباب والرياضة ، مديرية شباب ورياضة بابل ، شعبة الأملاك ، بيانات غير منشورة ، 2020

كما يتضمن اقامة دورات علمية بالمواد الدراسية كالرياضيات والكيمياء والفيزياء فضلاً عن دورات التقوية التي تقام في العطلة الصيفية لتعليم الحاسوب واللغة الانكليزية والتي يشرف عليها مدرسون اكفاء وتقدم خدماتها مجاناً ولجميع المراحل فضلا عن رحلات علمية للطلبة والشباب إلى المناطق الاثرية وغيرها كما توجد دورات للخياطة بالإضافة إلى أنشطة اجتماعية وتطوعية (مقابلة شخصية ، احمد هادي ،2020)، بالوقت نفسه نجد ان بعض المراكز لا تتعدى خدماتها ممارسة أنشطة تعليمية تخصيصية فحسب اذ ان الهدف الاساسي من انشاء المركز هو تدريب الباحثين عن فرص العمل وبناء قدراتهم وتأهيلهم واكسابهم المهارة والخبرة في المهن المتنوعة وحسب متطلبات سوق العمل مما ينعكس على المستوى المعيشي للفرد في تحسين وضعه المعاشي ومن أهم الورش التي يتم افتتاحها بالمركز هي ورشة الحاسبات وورشة الخياطة والخزفيات فضلا عن ورش ابتكار الأعمال والمهارات الحياتية فضلا عن افتتاح دورات لصفوف محو الأمية ، يمنح المتدرب في هذه الورش شهادة بعد تخرجه من الورشة (مقابلة شخصية، اسعد كبروت صاحب الفتلاوي ،2020) .

ثانيا : التوزيع المكاني للاندية الرياضية في محافظة بابل :

وتعرف الاندية الرياضية على انها عبارة عن مؤسسة تربوية ترفيهية رياضية يتم فيها بناء واعداد الشباب اعداداً نفسياً وبدنياً واجتماعياً ، اذ أنها تزودهم بالثقافة العامة ، و تستثمر أوقات فراغهم بشكل ايجابي ، وتسعى إلى خلق افاق واسعة جراء الأنشطة الرياضية وذلك من خلال استثمار أوقات فراغهم واكتشاف قدراتهم ومواهبهم فضلا عن أنها تعمل على تشجيع ميولهم وتنمي مهاراتهم المختلفة ، فهي تمثل وسيلة من وسائل تطور المجتمع (**لبنى جمعة ابراهيم، 2006، ص22**).

نلاحظ من الجدول (6) على وجود (6) نوادي رياضية في محافظة بابل وبمجموع مساحة بلغ (**102911م2**)، وهي تتركز في ثلاثة اقضية ، احتل قضاء الحلة المرتبة الاولى اذ انه يضم ثلاث نوادي رياضية بمساحة بلغت (**42902**م2) وعدد عاملين بلغ (37) عاملاً ، في حين احتل قضاء المسيب المرتبة الثانية بواقع (2) نادي رياضي وبمساحة تبلغ (**41911**م2) اما عدد العاملين فقد بلغ (23) عاملاً، اما قضاء المحاويل فقد احتل المرتبة الأخيرة اذ انه يضم نادي رياضي واحد بلغت مساحته (**18098**م2) وبعدد عاملين بلغ (10) عاملاً .

تمارس الاندية الرياضية أنشطة وفعاليات رياضية مختلفة تعتمد على امكاناتها المادية وطبيعة الهيأة الادارية ، منها المشاركة في البطولات المحلية التي تقيمها الاتحادات الرياضية مثل بطولة كرة القدم ، كرة الطائرة والسلة كفرق جماعية وحسب تصنيفها ، وكذلك الألعاب الفردية مثل (الطاولة ، التنس ، الساحة والميدان ، والفنون القتالية ، ورفع الاثقال، المصارعة وغيرها) ، وتقدم الاندية خدماتها للفئات العمرية كافة وأغلب مرتاديها هم من فئة الشباب الذكور ، ومن خلال الدراسة الميدانية لهذه النوادي تبين انها تعاني من العديد من المشاكل منها تردي او قدم بناياتها فضلا عن ضعف التمويل المادي الذي يعيق طريق تقدمها وازدهارها، والذي غالباً ما يقف حجر عثره امام النادي لتشكيل فريق رياضي او اقامة نشاط معين .

جدول (6) التوزيع المكاني للاندية الرياضية في محافظة بابل لسنة 2020

ت	الموقع	اسم المنتدى	المساحة /م2	عدد العاملين
1	قضاء الحلة	النادي البلدي	3750	12
		نادي الحلة	33991	12
		نادي بابل	5161	13
	المجموع	3	42902	37
2	قضاء المحاويل	نادي النيل	18098	10
	المجموع	1	18098	10
3	قضاء المسيب	نادي السدة	35000	11
		نادي المسيب	6911	12
	المجموع	2	41911	23
المجموع		6	102911	70

المصدر : بالاعتماد على :

1- الدراسة الميدانية .

2- وزارة الشباب والرياضة ، مديرية شباب ورياضة بابل ، شعبة الأملاك ، بيانات غير منشورة 2020

المبحث الثالث

كفاءة مراكز الشباب والاندية الرياضية في محافظة بابل

ان الكفاءة تعني وجود أي خدمة لابد أن يحقق الكفاية الكمية والنوعية في تقديم تلك الخدمة لكافة السكان ويمكن تحقيق ذلك من خلال تخطيطها وفقا للمعايير التخطيطية المعتمدة في كل خدمة وبما ينسجم مع واقع توزيع السكان وكثافتهم (سراء هيثم أحمد ، 2016 ، ص225).و تعرف المعايير على أنها أدوات أو مقاييس كمية تستخدم لتحديد كم الخدمات المقترح توطينها مستقبلا في المنطقة لتصبح منطقة متوازنة ومستديمة (عثمان محمد غنيم ، 2011 ، ص44) فضلا عن انها تستخدم في قياس درجة كفاءة الخدمات الموطنة سابقا في المنطقة ،ومن ملاحظة الجدول (6) يتبين ان مجموع المؤسسات الترويحية من مراكز الشباب والاندية الرياضية في منطقة الدراسة بلغ (20) مؤسسة شغلت مساحة تقدر($م^2$) في الوقت الذي يطبق فيه الاعتماد على المعايير في قياس كفاءة الخدمات ، وقد تبين ان المحافظة بحاجة إلى (148) مؤسسة ترفيهية وفق الحجم السكاني وهي بحاجة إلى مساحة تبلغ ($م^2$) وبذلك فأن مقدار العجز في عدد المؤسسات يبلغ (128) خدمة ، بينما بلغ مقدار العجز في المساحة (م2)، وقد تباين مقدار حاجة المحافظة لمراكز الشباب والاندية الرياضية ومقدار العجز من خدمة إلى لأخرى وكالاتي:-

اولا : كفاءة مراكز الشباب في محافظة بابل.

يوجد في محافظة بابل (14) منتدى ذات مساحة تبلغ (**279078**$م^2$)، في حين حددت بعض المعايير على ضرورة توفر منتدى واحد لكل (20000) نسمة وبمساحة تبلغ (15000$م^2$) ، وحسب المعيار المحدد تبين ان المحافظة تعاني من نقص في عدد ومساحة المنتديات فيها فهي بحاجة إلى (109) منتدى وبمساحة تبلغ (**1635000**$م^2$) فأن مقدار العجز في أعدادها يبلغ (95) منتدى، أي ما نسبته (87%)، أما بالنسبة للمساحة فيبلغ مقدار العجز فيها (**1355922**$م^2$)، أي ما نسبته (83%) كما في جدول (7).

جدول (7)

الاحتياجات الحالية من مراكز الشباب ومقدار العجز فيها لسنة 2020

ت	القضاء	عدد السكان	المتوفرة		الحاجة		مقدار العجز	
			العدد	المساحة $م^2$	العدد	المساحة $م^2$	العدد	المساحة $م^2$
1	قضاء الحلة	885980	3	50977	44	660000	41	609023
2	قضاء الهاشمية	501433	5	99302	25	375000	20	275698
3	قضاء المحاويل	372922	3	62943	19	285000	16	222057
4	قضاء المسيب	414446	3	65856	21	315000	18	249144
المجموع		2174783	14	279078	109	1635000	95	1355922

المصدر :بالاعتماد على جدول (4).

ثانيا: كفاءة الاندية الرياضية في محافظة بابل

حدد المعيار على ضرورة توفر نادي رياضي واحد لكل (50000) نسمة وبمساحة تبلغ (15000$م^2$) ، يتوفر في محافظة بابل (6) اندية رياضية بمساحة تبلغ (**102911**$م^2$)، وعند تطبيق هذا المعيار على المحافظة يلاحظ ان هناك نقص في عدد

ومساحة الأندية الرياضية فهي بحاجة إلى (43) نادي رياضي بمساحة تبلغ (**645000**م^2) لسد حاجة سكان المحافظة من هذه الخدمة الترويحية وبذلك فأن العجز في عدد الأندية يبلغ (37) نادياً رياضياً، أي ما نسبته (86%)، أما بالنسبة إلى المساحة المتوفرة فأن العجز فيها يبلغ (**542089**م^2)، أي ما نسبته (84%) . أما على مستوى الاقضية ، فهي متفاوتة في ثلاثة اقضية وهي قضاء (الحلة، المحاويل، المسيب) بينما انعدم وجودها في قضاء الهاشمية ،كما موضح في جدول (8) .

جدول (8)

الاحتياجات الحالية من الاندية الرياضية ومقدار العجز فيها لسنة 2020

ت	القضاء	عدد السكان	المتوفرة		الحاجة		مقدار العجز	
			العدد	المساحة م^2	العدد	المساحة م^2	العدد	المساحة م^2
1	قضاء الحلة	885980	3	42902	18	270000	15	227098
2	قضاء الهاشمية	501433	–	–	10	150000	10	150000
3	قضاء المحاويل	372922	1	18098	7	105000	6	86902
4	قضاء المسيب	414446	2	41911	8	120000	6	78089
	المجموع	2174783	6	102911	43	645000	37	542089

المصدر: بالاعتماد على جدول (5).

المبحث الرابع

اتجاهات تنمية مراكز الشباب والاندية الرياضية في محافظة بابل لسنة 2035.

يعرف التخطيط على انه مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذ من قبل متخصصين وتستند على أسس نظرية قابلة للتطبيق على واقع الحال من اجل تنمية وتطوير وتنظيم قطاع معين أو من اجل تنمية شاملة من خلال الاستثمار الأمثل لموارد البيئة الطبيعية والبشرية بما يحقق تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي وبالتالي تحقيق الرفاهية للمجتمع(**محمد دلف أحمد الدليمي وفواز أحمد الموسى، 2009، ص19**). وبذلك يعد التخطيط من الأمور المهمة التي يكون لها دور في التعرف والتنبؤ بما سيحدث من تطورات وتغيرات بالمستقبل ، ومن هنا أصبح الأستعداد للتوقعات المستقبلية أمر ضروري لتنمية المكان.وقد تم الأعتماد على المعايير المحلية لمعرفة حاجة محافظة بابل من مراكز الشباب والاندية الرياضية لسنة 2020 م ، ومعرفة الحاجة المستقبلية لها لغاية سنة 2035 م على وفق تطورات النمو السكاني والمساحي للمحافظة .

اولا : اتجاهات نمو السكان لسنة2035.

يعد تقدير حجم السكان مؤشراً ديموغرافياً مهما لأية دراسة ، اذ أنها تؤدي دوراً مهماً وبارزاً في عمليات التخطيط الاجتماعي والاقتصادي، فمن خلالها يمكن تحديد حجم السكان المستقبلي، وكشف خصائصهم الديموغرافية وكذلك معرفة حاجاتهم الأساسية من الخدمات البنية التحتية والمجتمعية بالشكل الذي لا يخلق إرباكاً اقتصادياً وتخطيطياً في قدرات الدولة وإمكانياتها الاقتصادية (**فتحي أبو عيانة، 2009 ، ص272**). ولغرض التنبؤ بالسكان تم استخدام نفس معدل النمو للسكان لسنة 2020 والبالغ (1.6%) كما وتم الاعتماد على اعداد السكان لنفس السنة وبالتالي تعميمه على سنوات التنبؤ. ونفترض ثبات هذا المعدل بالسنوات القادمة. واستنادا إلى إسقاطات السكان فان سكان محافظة بابل سوف يزداد عددهم من

(**2119403**) نسمة سنة 2020 إلى (**2803595**) نسمة سنة 2035، أي أن هناك زيادة سكانية ستبلغ (684192) نسمة ، وهي زيادة كبيرة وتتطلب أن يتوفر لها مقدارا كافيا من مراكز الشباب والاندية الرياضية مستقبلا وبما يتلاءم مع حاجاتها ، جدول (9) .

جدول (9) تقدير سكان محافظة بابل لسنة(2035)

ت	القضاء	معدل النمو	عدد السكان /نسمة
2	قضاء الحلة	1.6	1142150
3	قضاء الهاشمية	1.6	646416
4	قضاء المحاويل	1.6	480748
	قضاء المسيب	1.6	534278
المجموع			2803595

المصدر : بالاعتماد على الجدول(3) وتطبيق المعادلة التالية.

تم التنبؤ بعدد السكان وفق المعادلة الاتية :-

$pn=po(1+r)^n$ حيث ان:-

n= عدد السنوات بين التعداديين ، r= معدل النمو ، po= عدد سكان سنة الاساس ، pn= عدد سكان سنة الهدف

ينظر / عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ، ج1، دار الكتب ، بغداد ، 2002، ص300.

ثانيا: تحليل اتجاهات تنمية مراكز الشباب والاندية الرياضية وتوزيعها المكاني في منطقة الدراسة لسنة 2035.

يعد تخطيط الخدمات الترويحية جزءاً مهماً من تخطيط المحافظة وخطوة جادة في مجال الموازنة المكانية بين الخدمات المتوفرة وعدد السكان في محافظة بابل ، حيث يُعد تقدير الاحتياجات المستقبلية من الخدمات التي تقدمها المحافظة لسكانها من الدراسات المهمة في مجالات تطوير وتخطيط قطاع الخدمات في المحافظة، وقد تم الاعتماد في تقدير احتياجات المحافظة من مراكز الشباب والاندية الرياضية على المعايير التخطيطية المحلية التي عادةً ما توضع لتحقيق الانسجام المكاني بين استعمالات الأرض المختلفة وبما يتلاءم والكفاءة الوظيفية للخدمات من ناحية وسلامة وراحة السكان المستفيدين منها من ناحية أخرى ، والجدول (10) يبين الحاجة المستقبلية من مراكز الشباب والاندية الرياضية لغاية سنة 2035، وكالاتي :

1- تحليل اتجاهات تنمية مراكز الشباب في محافظة بابل

تحتاج المحافظة إلى مراكز شباب لتكون متنفسا للشباب ومكانا لممارسة وتطوير هوايتهم المفضلة وقضاء لوقت الفراغ فيها ، وتبلغ حاجة المحافظة من تلك المنتديات سنة 2035 (140) منتدى يتطلب توفير مساحة كلية تبلغ (**2100000**م2) ،اما على مستوى الاقضية نجد ان قضاء الحلة تصل حاجته المستقبلية من المنتديات إلى (57) منتدى ومساحة تبلغ (**855000**م2) اما قضاء الهاشمية ستصل حاجته إلى (32) منتدى تتطلب توفير مساحة تبلغ (**480000**م2) في حين نجد ان كل من قضاء المحاويل والمسيب ستصل حاجتهم الى (24 و27) منتدى لكل منهم على التوالي وبمساحة تبلغ (**360000**و**405000**)م**2** على التوالي .

2- تحليل اتجاهات تنمية الاندية الرياضية في محافظة بابل

تصل حاجة المحافظة من الاندية الرياضية سنة 2035 إلى (56) نادي وبمجموع مساحة يبلغ (**840000**م2) ، اما على مستوى الاقضية نجد ان قضاء الحلة تصل حاجته المستقبلية من الاندية الرياضية إلى (23) نادي رياضي ومساحة تبلغ (**345000**م2) اما قضاء الهاشمية بلغت حاجته (13) نادي تتطلب توفير مساحة تبلغ (**195000**م2) في حين نجد ان كل من قضاء المحاويل والمسيب ستصل حاجتهم الى (9و11) نادي لكل منهم على التوالي وبمساحة تبلغ (**135000**و**165000**)م**2** على التوالي .

جدول (10)

تقدير الاحتياجات المستقبلية من مراكز الشباب والاندية الرياضية لسنة (2035)

ت	القضاء	المنتديات (مراكز الشباب)		الاندية الرياضية	
		العدد	المساحة/م2	العدد	المساحة/م2
1	قضاء الحلة	57	855000	23	345000
2	قضاء الهاشمية	32	480000	13	195000
3	قضاء المحاويل	24	360000	9	135000
4	قضاء المسيب	27	405000	11	165000
المجموع		140	2100000	56	840000

المصدر: بالاعتماد على جدول(9).

الخاتمة

اولا : **الاستنتاجات**

1- اظهر البحث وجود نقص كبير في عدد المنتديات (مراكز الشباب) والاندية الرياضية الموجودة حاليا في محافظة بابل حيث وصل النقص الى (95) مركز شباب و(37) نادي رياضي .

2- وجود خلل في توزيع المنتديات والاندية الرياضية في المحافظة وعدم تلبيتها لحاجات السكان فيها مما ينعكس سلباً على تحقيق الاهداف المنشودة من اقامتها .

3- أوضحت الدراسة الميدانية للمنتديات الشبابية وجود عدد من المشاكل التي تعاني منها أبنية تلك المنتديات وهي اما ان تكون قد تعرضت للتخريب والسلب او تحولت من وظيفتها الى وظيفة اخرى ، مما يتطلب من الوزارة إصدار أوامر بإخلائها جميعا .

4- من بين اهم المشاكل التي تعاني منها المنتديات والاندية الرياضية هو نقص او ضعف التخصيصات المالية لهذه المؤسسات مما يؤدي الى نقص في المعدات والخدمات المستخدمة ، مما ينعكس سلباً على الاداء العام والاهداف المنشودة من تلك المؤسسات .

ثانيا : المقترحات

1- اعاده النظر في التوزيع الجغرافي لمنتديات الشباب والاندية الرياضية في المحافظة من خلال اعتمادها على الكثافة السكانية والمعايير التخطيطية.

3- انشاء منتديات الشباب واندية رياضية جديدة لسد النقص الحاصل من هذه المؤسسات ، يراعي فيها حجم السكان أولا ، والمعايير التخطيطية ثانيا .

4- تحسين مستوى مباني مراكز الشباب والاندية الرياضية .

5- مراعاة الامور المادية وتهيئة الخدمات الاساسية لهذه المؤسسات ، فضلا عن مشكلة اساسية وهي استرجاع عدد كبير من الابنية التابعة للوزارة (وهي ابنية لمنتديات او اندية رياضية) .

6- الطرح الاستثماري بمراكز الشباب بنظام حق الانتفاع.

7- الدورات التدريبية للشباب (برنامج إعداد القيادات المجتمعية بمراكز الشباب).

8- مشاركة القطاع الخاص في التطوير.

9- استحداث أنشطة جديدة بمراكز الشباب.

10- استحداث طرق للتواصل مع الشباب وتنفيذ مبادراتهم .

11- مشروع اللجان الشبابية بمراكز الشباب (شباب يدير الشباب بمراكز الشباب).

المصادر

1. احمد عبد الله بابكر ، أسس الجغرافية المناخية ، ط1، الشركة الحديثة للطباعة ، الدوحة ، 1997
2. اسراء هيثم أحمد ،تحليل كفاية الخدمة التعليمية للمرحلة الابتدائية في مدينة بعقوبة للمدة (2005-2015) ، مجلة الاستاذ ، العدد217 ، المجلد 1،
3. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، دائرة احصاء بابل ، بيانات منشورة ، 2020.
4. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة 2019، الاحوال الطبيعية ، جدول(5/1)
5. الدراسة الميدانية .
6. رقية فاضل عبد الله الحسن ، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقليمية في محافظ بابل للمدة 2007- 2010، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، 2012
7. عامر راجح نصر ، المدن المتوسطة ودورها في التنمية الحضرية في محافظة بابل ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، 2014
8. عباس غالي داود الحديثي ، الخدمات الترفيهية لسكان مدينة البصرة، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983، ص88 .

9. عباس فاضل السعدي ، جغرافية العراق ، ط 1 ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، جامعة بغداد ، 2008
10. عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ، ج1، دار الكتب ، بغداد ، 2002
11. عبد الاله رزوقي كربل، علي صاحب الموسوي، عبد الحسن مدفون، الجغرافية الطبيعية لمحافظة بابل، موسوعة الحلة الحضارية، مركز بابل لدراسات الحضارية والتاريخية، جامعة بابل، 2012م
12. عبيد سرور العتيبي ، السياحة والترويح في دولة الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، المجلد 28، العدد 107 ، 2002
13. عثمان محمد غنيم ، معايير التخطيط فلسفتها وانواعها ومنهجية اعدادها و تطبيقاتها في مجال التخطيط العمراني ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان ، 2011
14. فتحي محمد ابو عيانه ، جغرافية السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2009
15. لبنى جمعة ابراهيم ، توزيع منتديات الشباب والاندية الرياضية في مدينة بغداد ومدى كفاءتها (دراسة في جغرافية المدن) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، 2006
16. محمد دلف أحمد الدليمي وفواز أحمد الموسى، اسس ومفاهيم التخطيط الحضري، ط1، دار الفرقان للنشر والطباعة والتوزيع، سوريا، 2009.
17. مقابلة شخصية مع احمد هادي سلطان، مساعد رئيس المدربين في مركز شباب الحلة بتاريخ 2020/4/4.
18. مقابلة شخصية مع اسعد كبروت صاحب الفتلاوي ، مدير منتدى الرعاية العلمية بتاريخ 2020/6/18.
19. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (1987- 2007).
20. وزارة الموارد المائية ، المديرية العامة للمساحة ، الهيئة العامة للمساحة ، خارطة محافظة بابل الادارية بمقياس 1:500.000، مطبعة الهيئة العامة للمساحة ، بغداد ، 2016.
21. وزارة النقل ،الهيئة العامة للانواء الجوية والرصد الزلزالي ، قسم المناخ ، (بيانات غير منشورة)، 2019.
22. وزاره الشباب والرياضة ، مديرية شباب ورياضة بابل ، شعبة الأملاك ، بيانات غير منشورة ، 2020

الأمن المعلوماتي: الجانب الدفاعي للذكاء الاقتصادي

د.فيلالي أسماء
جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان– الجزائر–
filaliasma@outlook.fr
00 40 93 0669

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة جانب مهم من جوانب الذكاء الاقتصادي وهو الأمن المعلوماتي، والتعرف على أساليب تحقيق هذا الأخير في ظل البيئة الرقمية التي تشهد تطورا مستمرا، الأمر الذي ينتج عنه مخاطر وتهديدات جديدة ومختلفة يصعب التعامل معها بالأساليب التقليدية، بل يتطلب الأمر استراتيجية أمنية تغطي جميع الجوانب.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين الأمن المعلوماتي والذكاء الاقتصادي علاقة طردية، وتعتمد نجاعة جهاز الذكاء الاقتصادي سواء على المستوى الكلي أو الجزئي على مدى تحقيق الأمن المعلوماتي، فالذكاء الاقتصادي منهج علمي جديد مادته الأساسية هي المعلومة الاستراتيجية، وتأمينها أمر ضروري في جميع مراحلها من بحث وجمع وتحليل وبث إلى غاية وصولها إلى أيدي متخذي القرار فتُتَخذ على أساسها قرارات استراتيجية تقدر فعاليتها بقدر فعالية المعلومة المستخدمة.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادي، الأمن الاقتصادي، الأمن المعلوماتي، البيئة الرقمية، التهديدات.

Information security: the defensive side of economic intelligence

Filali Asma

- University of Abu Bakr Belkaid Tlemcen - Algeria

Abstract

This research aims to study an important aspect of business intelligence, which is information security, and to identify ways to achieve it in the continued development of the digital environment, which brings new and different risks and threats that are difficult to manage in the traditional way, but it requires a security strategy that covers all aspects.

The study found that the relationship between IT security and business intelligence is progressive, and the efficiency of business intelligence service depends on the extent of IT security, as business intelligence is a new approach, whose main subject is strategic information, and its security is essential at all stages, from research, collection, analysis and transmission to decision-makers.

Keywords: business intelligence, Economic security, information security, Digital environment, threats.

مقدمة البحث

يشهد العالم اليوم تغيرات وتحولات جذرية في مجال الاقتصاد وفي علم الادارة كمنهج وأسلوب دون المساس بمبادئه الأساسية، وهذا بسبب التطور الهائل والسريع الذي شهده قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث أصبحت الأجهزة الالكترونية قادرة على تحقيق الاتصال المباشر فيما بينها بغض النظر عن بعد المسافات، وهذا ما اعتبرته المؤسسات ميزة من الواجب استغلالها لتسريع المعاملات واختصار الوقت والجهد ومواكبة التطورات.

إن هذا التطور التكنولوجي ساهم وبدرجة كبيرة في تغيير طرق ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية، ما أدى إلى ظهور نوع جديد في الاقتصاد يطلق عليه الاقتصاد الرقمي أو اقتصاد المعلومات، والذي تمثل فيه المعلومة الركيزة الأساسية للاقتصاد، فقد أصبحت جودة التعامل مع المعلومات المعيار الرئيسي لقياس قوة المنظمات، فمن يمتلك المعلومة في الوقت المناسب والمكان المناسب يمتلك القوة والسيطرة.

إن هذه البيئة الرقمية أو المعلوماتية التي تعمل في ظلها المؤسسات اليوم بقدر ما تعتبر قفزة نوعية في مجال الأعمال، بقدر ما تعتبر وسط خطير ومجال مناسب لظهور تهديدات ومخاطر من نوع جديد، وخطر هذه التهديدات يكمن في صعوبة اكتشافها واكتشاف مرتكبيها نظرا لحدوثها في عالم افتراضي ليس له حدود جغرافية وبالتالي تكون آثارها في أغلب الأحيان كارثية، وعليه في ظل هذا المحيط العدواني والمتداخل كان من الضروري ايجاد مناهج وآليات لحماية أنظمة المؤسسة ومعلوماتها الأساسية من الجرائم المعلوماتية الناتجة عن البيئة الافتراضية، ومن أهم المناهج التي اعتبرتها المؤسسات منهج استراتيجي ومتكامل في التعامل مع المعلومات الاستراتيجية **الذكاء الاقتصادي** الذي يرتكز ويسعى نحو تحقيق ثلاث أهداف رئيسية: تنافسية النسيج الصناعي، **أمن الاقتصاد والمؤسسات** وتدعيم التأثير.

مشكلة البحث

يرتكز الذكاء الاقتصادي على جانبين: جانب هجومي متمثل في اليقظة الاستراتيجية والتأثير، وجانب دفاعي متمثل في الأمن الاقتصادي وبالأخص الأمن المعلوماتي، ومن خلال هذا البحث سنبين أهمية الأمن المعلوماتي في الحفاظ على استمرارية المؤسسات في ظل التهديدات المستمرة، ودوره في تحقيق المعنى العام للذكاء الاقتصادي، مع التطرق لإستراتيجية الأمن المعلوماتي في المؤسسة من خلال معالجة الاشكالية التالية: **ما هي استراتيجية تحقيق الأمن المعلوماتي وما مدى مساهمة ذلك في تحقيق استراتيجية الذكاء الاقتصادي؟**

وللإجابة على هذه الاشكالية وجب أولا الاجابة على التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالأمن المعلوماتي؟
- ما الفرق بين الأمن الاقتصادي والأمن المعلوماتي؟
- ما علاقة الأمن المعلوماتي بالأمن الاقتصادي والذكاء الاقتصادي؟

- ما استراتيجية تحقيق الأمن المعلوماتي في ظل البيئة الرقمية؟ وكيف يساهم ذلك في تحقيق الذكاء الاقتصادي؟

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتطرق إلى جانب من جوانب الذكاء الاقتصادي والذي غالبا ما يتم تجنب التطرق إليه وهو الأمن الاقتصادي على المستوى الكلي أو أمن المؤسسة على المستوى الجزئي، والذي ترتكز فكرته حول كيفية حماية الممتلكات غير المادية وأبرزها المعلومات في كل مراحل تداولها من مرحلة جمعها إلى غاية مرحلة بثها، إذ أنه غالبا ما يتم ربط الذكاء الاقتصادي باليقظة الاستراتيجية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية مع تجاهل دور الحماية والأمن في تحقيق ذلك.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق النقاط الآتية :

- إزالة اللبس الحاصل في التمييز بين المصطلحات الخاصة بالذكاء والأمن الاقتصادي.
- توضيح العلاقة بين الذكاء الاقتصادي والأمن الاقتصادي والعلاقة ببين الأمن الاقتصادي والأمن المعلوماتي.
- توضيح استراتيجية تحقيق الأمن المعلوماتي في البيئة الرقمية.

فروض البحث

- ترتكز استراتيجية الأمن المعلوماتي على تواجد أحدث البرمجيات والأنظمة.
- يصعب تحقيق عنصر السرية في الأمن المعلوماتي في عصر المطالبة بالشفافية والوضوح.

الدراسات السابقة

1. دراسة Tim Lane (2007) بعنوان: Information Security Management in Australian Universities-an exploratory analisis (إدارة أمن نظم المعلومات في الجامعات الاسترالية)

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع إدارة أمن نظم المعلومات في الجامعات الاسترالية، والعوامل التي تؤثر على فاعليتها وكيفية تحسينها، وأجريت الدراسة على مستوى 38 جامعة استرالية، وخلصت إلى أن العوامل المؤثرة في فاعلية إدارة أمن المعلومات هي نقص الخبرات وضعف هيكلة إدارة أمن المعلومات، ضعف الوعي الأمني وعدم الاكتراث لخطر التهديدات، كما أن ضعف أو قوة إدارة أمن المعلومات مرتبط بمدى فاعلية العناصر البشرية باعتبارها الركيزة الاساسية للادارة الأمنية.

2. دراسة زكريا أحمد عمار (2011) بعنوان: حماية الشبكات الرئيسية من الاختراق والبرامج الضارة

تمثلت اشكالية هذا البحث في التساؤل التالي: **ما هي طرق ووسائل حماية موارد شبكات الحاسب الآلي؟** وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد وسائل وإجراءات حماية الشبكات الرئيسية ومصادر المعلومات الموجودة فيها أو المنقولة منها على مستوى المؤسسات التعليمية بمدينة الرياض بالمملكة السعودية، وخلصت الدراسة إلى أن مشكلات حماية وتأمين موارد شبكات الحاسب الآلي، لا تكمن في توريد وتثبيت الأجهزة والبرمجيات فقط، وإنما في توفير وإعداد الانسان القادر على ادارة وتشغيل تلك الأجهزة والبرمجيات. ولعدم وجود توافق بين الهياكل التنظيمية وإجراءات ووظائف الموارد البشرية العاملة في مجال الحماية بالعينة المدروسة، فان الوصول إلى حماية أفضل لشبكات الحاسب الآلي تتطلب إعادة تصميم الهياكل التنظيمية، وللتغلب على صعوبات الحماية لابد من توفير أخصائيين في أمن

المعلومات، وتوفير عدد كافي من موظفي أمن المعلومات يحملون مؤهلات علمية تتناسب مع متطلبات أعمال الحماية وتوفير مسميات وظيفية مع بيان المهام والواجبات.

3. دراسة نهاد عبد اللطيف ود.خلود هادي الربيعي (2013) بعنوان: أمن وسرية المعلومات وأثرها على الأداء التنافسي

عالجت هذه الدراسة اشكالية **مدى تأثير أمن وسرية المعلومات على الأداء التنافسي لشركات التأمين**، وتوصلت إلى نتائج معينة كانت من أهمها وجود علاقة ارتباط وتأثير بين أمن وسرية المعلومات والأداء التنافسي لشركات التأمين.

4. **دراسة Christophe Guillou و Alain Marcay (2015):**

Etude prospective et stratégique: Réseaux internet et sécurité

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحليل مستقبلي إلى غاية عام 2030 للأمن السيبراني لشبكة الإنترنت المدنية، لا سيما على المستوى التقني، ولكن أيضا على الصعيد الاجتماعي والتنظيمي والقانوني والاستخدامات، ومن بين توقعات الدراسة أن الثورة القادمة بحلول 2030 ستكون حول:

- انترنت الآلات وبالتحديد (آلة مقابل آلة) ففي الواقع، لن تكون شبكة الإنترنت مجرد ناقل للاتصال بين الأفراد والآلات، بل بين آلات مستقلة تماماً وذكية بشكل متزايد .
- بخصوص الشبكات ذات الكفاءة المتزايدة، فإن اتساع نطاق الأجهزة وخاصة البرمجيات، سواء في المجال المهني أو عامة الناس، سيوسع نطاق الهجمات الإلكترونية وشدتها؛ وفي هذا السياق الجديد المعايير الأمنية ستتغير وستصبح أكثر تعقيدا.

5. دراسة قدايفة أمينة (2016) بعنوان: استراتيجية أمن المعلومات

تم معالجة الموضوع تحت ضوء الاشكالية التالية: **كيف يمكن تبني استراتيجية أمنية ضرورية لحماية أمن المعلومات في المنظمة؟**، وتهدف هذه الدراسة إلى التأكيد على أن أهمية أمن المعلومات للمنظمات هي حاجة ضرورية، وخلصت الدراسة إلى أن أمن المعلومات يحتاج إلى استراتيجية قوية، بهدف حماية البنية التحتية ومواجهة التهديدات، وهذه الاستراتيجية تتطلب متابعة ومراجعة بشكل دوري للتأكد من ملائمتها للتغيرات.

6. دراسة رؤى يونس (2017) بعنوان: دراسة واقع ادارة أمن نظم المعلومات في المؤسسات السورية

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع إدارة أمن نظم المعلومات في وزارة الاتصالات و التقانة والجهات المرتبطة بها، واستخدمت الباحثة في دراستها المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى أن الادارات العليا للوزارة والجهات المرتبطة بها تدرك أهمية سياسات أمن المعلومات إلا أنه لا يوجد في أي من الجهات سياسات معمول بها ومطبقة على أسس واضحة .

منهج البحث

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف مختلف المفاهيم التي أنتجتها البيئة الرقمية مثل الذكاء الاقتصادي والأمن المعلوماتي، وتحليل العلاقة بين تحقيق الأمن المعلوماتي وتحقيق الذكاء الاقتصادي، وطرق الأمن المعلوماتي في مواجهة التهديدات الناتجة عن البيئة الرقمية.

المحور الأول:العلاقة بين الأمن المعلوماتي والذكاء الاقتصادي

على الرغم من أن المبادرة والتدابير الهجومية هي من أولويات معظم الأعمال المتعلقة بالذكاء الاقتصادي إلا أن الجانب الدفاعي لهذا الأخير لا يمكن تجاهله، فباعتبار أن الذكاء الاقتصادي منهج قائم بذاته على المعلومة المفيدة والفعالة فان تأمينها هو الأولوية الأساسية من أجل اتخاذ قرارات فعالة.

1. ماهية الذكاء الاقتصادي والأمن المعلوماتي

قبل توضيح العلاقة بين الأمن المعلوماتي والذكاء الاقتصادي يجب أولا التعرف على هذين المفهومين وذكر عناصرهما.

1.1 الذكاء الاقتصادي

إن الذكاء الاقتصادي نهج نابع من الفكر العسكري، الذي يعتمد على المعلومة من أجل اكتشاف نقاط قوة وضعف الخصم، ومن ثم تحليلها من أجل الاستعداد الجيد لمواجهته، هذا التطور المعلوماتي في المجال العسكري أدى تدريجيا إلى خلق خلايا خاصة ب"الذكاء التسويقي" داخل المؤسسات، وأصبح علم معتمد مثله مثل أي علم آخر من علوم التسيير. (Martre, 1994, pp. 23-25)

لقد تعددت تسميات الذكاء الاقتصادي منذ ظهوره، فمن الذكاء التنافسي إلى ذكاء الأعمال إلى الذكاء التنظيمي، إلى غاية سنة 1994 أين كان أول تعريف عملي للذكاء الاقتصادي في فرنسا من خلال تقرير المحافظة العامة للتخطيط "الذكاء الاقتصادي واستراتيجية المؤسسات" الذي ترأسه Henri Martre .

وعرف Henri Martre الذكاء الاقتصادي على أنه "مجموعة الأعمال المرتبطة بالبحث، معالجة، وبث المعلومة المفيدة للأعوان الاقتصاديين، مختلف هذه النشاطات موجهة بطريقة شرعية مع توفير كل ضمانات الحماية الأساسية لممتلكات المؤسسة في ظل أحسن الظروف سواء من حيث الوقت، الجودة أو التكلفة" (Martre, 1994, p. 11)

فبالتالي نفهم من هذا التعريف أن المعلومة يجب أن تكون محمية بمجموعة من الضمانات في جميع المراحل التي تمر بها من بحث وتحليل وبث.

وعرف "Alain Juillet" المسؤول الأعلى للذكاء الاقتصادي بفرنسا الذكاء الاقتصادي على أنه "أسلوب تحكم يعمل على السيطرة وحماية المعلومة الاستراتيجية لكل الأعوان الاقتصاديين من أجل الوصول إلى المنافسة، الأمن الاقتصادي وأمن المؤسسات."(Legendre, 2006, p. 5)

أي أن الذكاء الاقتصادي أسلوب يحقق الأمن الاقتصادي عن طريق التحكم الجيد في المعلومة الاستراتيجية.

2.1 الأمن المعلوماتي

بدأت المؤسسات تهتم بالأمن المعلوماتي بداية الثمانينات، وفي بداية التسعينات ظهر مصطلح أمن أنظمة المعلومات الذي لم يقتصر على مسائل البنية التحتية بل حماية أنظمة المعلومات الحساسة بطريقة مختلفة، فالحاجة إلى الأمن لا تقتصر في مصطلح الاتاحة فقط وانما في مصطلح السرية والتكامل أيضا. (Matthieu Bennasar, 2007, p. 13)

ويتمثل الأمن المعلوماتي بصفة عامة في ضمان أن الموارد المادية والبرمجية للمؤسسة مستعملة فقط في الاطار المحدد لها، فهو يضمن حقوق الوصول للمعطيات وموارد النظام عن طريق ميكانيزمات التحقق من الهوية والمراقبة، وهذا يعني أن المستخدمين يمتلكون ويعملون فقط في حدود الحقوق الممنوحة لهم. فمن الضروري أن يضمن الأمن المعلوماتي عدم إعاقة هؤلاء المستخدمين من أداء وظائفهم الضرورية وتطويرها وضمان قدرتهم على استخدام النظام بكل موثوقية. (Godart, 2005, p. 15)

وفي النطاق العام الأمن يجب أن يُضمن على المستويات التالية (ACISSI, 2009, p. 12):

- على مستوى المستخدمين: الأعوان عليهم معرفة أهمية مواقعهم.
- على مستوى التكنولوجيا المستخدمة: يجب أن تكون مضمونة ولا تقدم ثغرات يمكن استغلالها.
- على مستوى المعطيات، مع تسيير جيد لحقوق الوصول (المستخدم يجب أن يمتلك حقوق الوصول الضرورية لعمله فقط).
- على المستوى المادي: لا يفيد أبدا حماية نظام منطقيا إذا كان الوصول المادي للآلات ليس مؤمنا.

ويغطي الأمن المعلوماتي أربعة أهداف أساسية، تمثل على شكل (C.I.D.P)(Carpentier, 2009, p. 13)

- **السرية** (Confidentialité):وهي ضمان وصول المعلومة للأشخاص المعنيين فقط ولا تنتشر خارج المحيط المخصص لها.
- **التكامل** (Intégrité): وهي ضمان وجود المعلومة دون تعديل أو تخريب.
- **الاتاحة** (Disponibilité) وهي ضمان وصول المستخدمين المعنيين للمعلومات التي يطلبونها في الوقت المحدد لمعالجتها.
- **الدليل** (Preuve): تتمثل في ضمان أن مرسل المعلومات معرف جيدا وله حقوق الدخول المنطقي، وأن المستقبل المعرف مسموح له الوصول للمعلومة.

2. الأمن المعلوماتي ركيزة أساسية في تحقيق الذكاء الاقتصادي

يتكون الذكاء الاقتصادي من ثلاث عناصر رئيسية: اليقظة، الأمن الاقتصادي أو أمن المؤسسات، التأثير، حيث يمثل الأمن الاقتصادي الجانب الدفاعي للذكاء الاقتصادي، والأمن الاقتصادي هو مفهوم يطبق على المستوى الكلي، أما على المستوى الجزئي فالأمر يتعلق بأمن المؤسسة الذي يتحقق بتحقيق أمن المعلومات نظرا للتطور الذي عرفته نظم المعلومات وتطور المخاطر المتعلقة بها.

1.2 الأمن الاقتصادي جزء من الذكاء الاقتصادي

1.1.2 تعريف الأمن الاقتصادي

نتيجة للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية الأخيرة، وتلاشي كل أنواع الحواجز بين البلدان ليصبح العالم سوقا واحدا، زادت التحديات وزادت المخاطر التي أصبح من الصعب التحكم فيها بصفة كاملة، خاصة الجوسسة الاقتصادية أو التجسس الاقتصادي أو الصناعي بين البلدان، ما جعل الأمن الاقتصادي ضرورة حتمية للدولة من أجل البقاء في هذا السوق الموحد وليس خيارا يمكن التفكير فيه.

الأمن الاقتصادي هو تجسيد لسياسة دولة من أجل حماية وترقية المصالح الاستراتيجية للدولة، ففي جانبه الدفاعي يتضمن النشاطات التالية: حماية الممتلكات والارث المعلوماتي والتكنولوجي للمؤسسات والسلطات العمومية، تحديد المحيط الصناعي والتكنولوجي الخطر، المقاومة ضد نشاطات الاستعلام الاقتصادي الأجنبية، أما جانبه الهجومي يتمثل في مرافقة التطور الى العالمية. (centre national de ressources et d'information sur l'intelligence économique et stratégique, 2014)

ومن خلال هذا التعريف يتضح أن الأمن الاقتصادي سياسة متكاملة هدفها حماية الدول والمؤسسات من التعديات الخارجية، وتشمل الحماية الإرث المادي والإرث المعلوماتي.

الأمن الاقتصادي هو الاعتماد في نفس الوقت على استراتيجية قانونية(ايداع براءات الاختراع، حماية الماركات...) وعلى الأمان(معايير حماية المعرفة الاستراتيجية من خلال أنظمة المعلومات، تحسيس أفراد المؤسسة، ملاحظة تجارب وتصرفات المنافسين...) اضافة إلى انتباه المؤسسة للواجب القانوني في حماية مستخدميها والتيقظ على أن المعلومات الخاصة بهم محمية ومؤمنة والفهم المعمق لشروط المنافسة (Gloaguen, 2014, p. 40) .

2.1.2 علاقة الأمن الاقتصادي بالذكاء الاقتصادي

الذكاء الاقتصادي هو مجموعة نشاطات مترابطة ومتناسقة تتمثل في: البحث، المعالجة، بث وتقييم وحماية المعلومة المفيدة، ويرتكز الذكاء الاقتصادي على ثلاث محاور رئيسية.(Pardini, 2009, p. 3) :

- تطوير وتجنيد قدرات اليقظة الاستراتيجية التي تسمح للأعوان السياسيين والاقتصاديين بتفسير التغيرات التي يعيشونها.
- الترويج لنموذج تطوير اقتصادي، اجتماعي وثقافي يعطي ميزة تنافسية للقطاع.
- تفعيل استراتيجية أمن اقتصادي ترتكز على تعريف نطاق الممتلكات المفتاحية في القطاع، هذه الممتلكات يجب أن تكون محمية والاستفادة كذلك من دعم يعزز تطورها، ومن هنا سياسة أمنية اقتصادية ستشمل أيضا نشاطات التأثير يجب أن تكون في تناسق عام مع النشاطين الآخرين.

الأمن الاقتصادي إذن هو عنصر غير منفصل عن كل جهاز ذكاء اقتصادي، وحسب Sylvianne Descharmes المسؤول عن اليقظة الصناعية على مستوى l'ARIST[1] فان الذكاء الاقتصادي يتمحور حول ثلاث عناصر:

- **اليقظة:** وهي المراقبة المستمرة لمحيط المؤسسة من أجل التوصل إلى المعلومات المطلوبة قبل الآخرين من أجل اتخاذ أحسن القرارات.
- **الأمن:** ويعرف الأمن الاقتصادي عموما على أنه تأمين الممتلكات المعلوماتية للمؤسسات والسلطات العمومية.

[1] l'ARIST: الوكالة الاقليمية للمعلومة الاستراتيجية والتكنولوجية

● **التأثير**: يتمثل في الضغط على مجموعة من الأعوان لفائدة المؤسسة من أجل أن تكون أكثر قدرة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية أو من أجل إيقاف التهديدات التي يمكن أن تواجهها.

الشكل1: مكونات الذكاء الاقتصادي

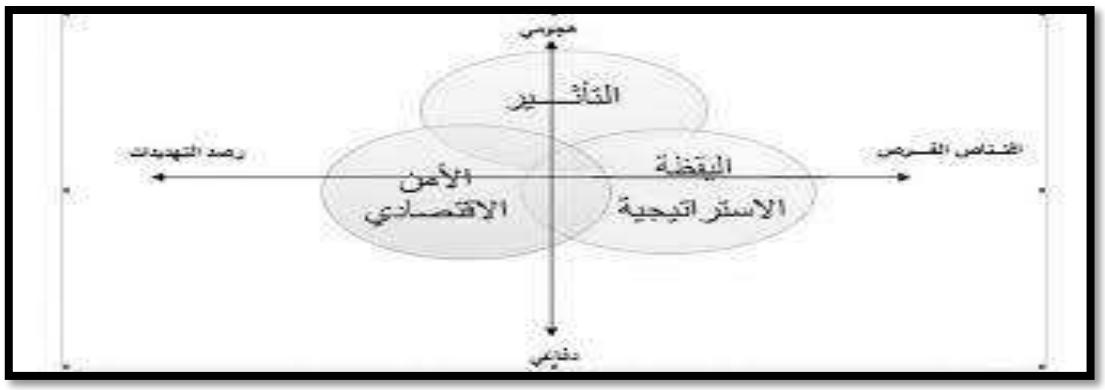

Source: (Clerc, 2013, p. 4)

2.2 الأمن المعلوماتي جزء من الأمن الاقتصادي:

الأمن الاقتصادي هو مفهوم كلي يطبق على مستوى الدول، أما على المستوى الجزئي فالأمر يتعلق بأمن المؤسسة الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من الأمن الاقتصادي، ويتمثل أمن المؤسسة في:

● **أمن موقع المنظمة**: أمن المنظمة يعني تحقيق الأمن المادي لموقع المنظمة والسيطرة الخارجية للبناية وحمايتها من كل تدخل طبيعي أو متعمد، وهذا يعتبر كخطوة استباقية لضمان وحماية نشاط المؤسسة واستمرارها.

● **أمن تجهيزات نظم المعلومات**: ويتمثل في حماية قاعات المعلوماتية من الكوارث الطبيعية والحوادث ومراقبة الدخول غير المرخص إليها.

● **الأمن المعلوماتي**: أو ما يسمى بالحماية البرمجية لنظم المعلومات ويتعلق الأمر هنا بتوفير الحماية التامة للمعلومات الاستراتيجية ليس فقط حماية تواجدها وإنما يتعلق الأمر أيضا بسريتها وتكاملها أيضا.

وعليه فان الأمن المعلوماتي هو جزء من أمن نظم المعلومات أو أمن المؤسسة لأن الأمن المعلوماتي يتعلق بحماية المعلومات على مستوى أجهزة الاعلام الآلي أو المعلوماتية، أما أمن نظم المعلومات فهو عبارة عن حماية المعلومات بصفة عامة سواء على مستوى وسائل المعلوماتية أو خارجها وتكون الحماية مادية وبرمجية وبشرية لذا يسمى بأمن المؤسسة بصفة عامة.

3.2 الأمن المعلوماتي جزء من الذكاء الاقتصادي

المعلومة هي قلب كل جهاز ذكاء اقتصادي، فهي منتج خاص تزيد قيمته بفضل مشاركتها وتناقلها، مع العلم أنه بمجرد بثها تفقد المعلومة قيمتها السوقية، فالمفارقة تكمن في كيفية تحقيق معادلة بث المعلومة مع حمايتها والحفاظ على سريتها في نفس الوقت، وهذا ما يجعل من تفعيل جهاز الذكاء الاقتصادي أمرا صعبا، ومن هنا تأتي فكرة "التحكم في المعلومة" من أجل وصولها لمتخذي القرار في وقت قياسي واستخدامها بفعالية، وهذه مهمة الأمن المعلوماتي وأعوان الأمن الذين عليهم ضمان بث المعلومة المفيدة سواء في الأوقات العادية أو في الأزمات من أجل تمكين متخذي القرار من تكوين واعطاء الأوامر الضرورية في الوقت المناسب. (Pardini, 2009, p. 7)

وترتكز عملية التحكم في المعلومة على 3 أساسيات.(Pardini, p. 7) :

- توافقية شبكات المعلومة التي تسهل دوران المعلومة.
- حماية المعلومة أو أمن أنظمة المعلومات التي تسمح بضمان سرية، توافر، تكامل النظام والمعلومة المعالجة.
- التحقق من المعلومة، دقتها، دورانها الجيد وقيمتها.

المحور الثاني: الأمن المعلوماتي: ضمان البقاء في ظل البيئة الرقمية

حسب دراسة في الولايات المتحدة من طرف National Archives and Records Administration في 2018 فان 93% من المؤسسات فقدت بياناتها خلال 10 أيام أو أكثر أعلنت افلاسها في سنة الكارثة، و50 % أو دعوا ميزانياتهم مباشرة بعد الهجمة.(Fréminville, 2019, p. 8)

هذه الأرقام تدل على خطورة الأمر وضرورة ايجاد الطرق والأساليب الفعالة من أجل ضمان البقاء في ظل هذه البيئة المحفوفة بالمخاطر، وهذا لا يتحقق إلا بصياغة استراتيجية متكاملة لتحقيق الأمن المعلوماتي.

1. البيئة الرقمية في المؤسسة

مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بدأت المؤسسات تتخلى شيئا فشيئا عن أنظمة المعلومات التقليدية وتنتقل من العمليات المادية إلى العمليات اللامادية المعتمدة على البيانات والمعطيات الموجودة على الأجهزة المعلوماتية، بمعنى آخر المؤسسات رقمنت كل عملياتها سواء المالية(محاسبة، محاسبة تحليلية، علاقات البنك، تسيير الخزينة) أو علاقاتها مع الأطراف المعنية(الموردين، الزبائن، المساهمين، موردي الخدمات)، إضافة إلى رقمنة تسيير الموارد البشرية (الرواتب، التوظيف، التكوين)، والتواصل الداخلي والخارجي خاصة مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي.(Fréminville, p. 9)

تقيم المؤسسة عادة على أساس كفاءتها المالية (حساباتها، نتائجها، ميزانيتها، خزينتها،معدل نموها...)، ولكن ماذا عن كفاءتها الرقمية؟ تسيير المعطيات، أمن المعطيات (تكامل، سرية، توافر)، حماية أنظمة المعلومات التي تسمح بتبادل، تخزين وتعديل المعطيات؟ إذ يمكن أن تكون المؤسسة كفأة ماليا، ولكن خسارة في أنظمتها المعلوماتية أو أمنها الرقمي يمكن أن يمس بشكل كبير

قدرتها على البيع، الانتاج، الدفع للموردين..وبالتالي التراجع في نتائجها المالية، سمعتها، ثقة المساهمين والأطراف الفاعلة. (Fréminville, p. 10)

وبالتالي لعبت المعلوماتية دورا أساسيا في تطور العديد من الخدمات والمجالات، ولكن لا يمكن النجاح في ذلك إلا في ظل بيئة آمنة، فالأمن المعلوماتي هو في قلب إشكالية المعلوماتية سواء الكلية أو الجزئية.

2. مخاطر البيئة الرقمية

مخاطر التهديدات المعلوماتية ترافق تطور الأنظمة الرقمية وخاصة المتصلة بالانترنت، من الضروري جدا على المؤسسة تعريف التهديدات التي قد تواجهها وإلا فان أي ثغرة يمكن أن تكلف المؤسسة خسائر جسيمة.

1.2 تعريف مخاطر وتهديدات البيئة الرقمية

تهديدات الأمن المعلوماتي هو مصطلح حديث نوعا ما ظهر بظهور الاعلام الآلي والحواسيب، وانتشر بتوسع استخدامها وتطور خدماتها، فكلما زادت فوائد هذه الأنظمة وزاد الاعتماد عليها،زادت التهديدات عليها.

في مجال الاعلام الآلي، يعرف التهديد "كنشاط أو حدث بمجرد إطلاقه يمكن أن يحدث إصابات على أحد أو كل الخصائص الحرجة للمعلومة والأنظمة التي تحملها وتحفظها وهي السرية، التكامل والإتاحة والتوافر". (Godart, 2005, p. 51) ويعرف أيضا على أنه "حدث أو جهة تشوش نظام المعلومات عن طريق استغلال ثغرة من أجل الحصول، تعديل أو إعاقة الوصول لأصل من الأصول أو تعريضه للخطر، ويتلخص في الأخطاء الإرادية وغير الإرادية، الاحتيال، النشاطات المحتملة من العمال الخبيثين، الحوادث والأسباب الطبيعية، الهاكر، البرامج الخبيثة". (Carpentier, 2009, pp. 23,31)

وعليه التهديد هو أي خطر محتمل للمعلومات أو الأنظمة التي تحويها أو بصفة أخرى هو كل تصرف يمكن أن يؤثر سلبا على سرية، تكامل وتوافر المعلومات.

2.2 أنواع مخاطر البيئة الرقمية

مخاطر البيئة الرقمية عديدة ومتعددة يمكن حصرها في 3 أشكال رئيسية: القرصنة المعلوماتية والبرامج الضارة والثغرات الأمنية.

1.2.2 القرصنة المعلوماتية

"القرصنة تعمل على كشف نقاط ضعف نظم الحماية لمواقع الانترنت والأنظمة المعلوماتية، وغالبا ما يتم استغلال مختلف وظائف الانترنت التي تحوله إلى نظام مفتوح سهل الاختراق".(Laudon & Laudon, 2006, p. 354)

وعليه هذا النوع من تقنيات الاعتداء يتمثل في محاولة اقتحام أنظمة المعلومات والحصول على المعلومات السرية بأي طريقة، ومن أشهر طرق القرصنة المعلوماتية:

- **التنصت**

التنصت يكمن في "التموقع على شبكة معلوماتية أو شبكة التواصل عن بعد، ومن ثم تحليل وتخزين المعلومات العابرة، وترجمة التآمرات وكل ما يدور داخل الشبكة المعلوماتية".(Guide N65, 2006, p. 13)

ومن الأدوات المستخدمة لتنفيذ التنصت برامج تحليل الشبكات وبروتوكولاتها كبرنامج "Sniffer" فهذا البرنامج التجسسي يسمح بالتنصت على الحركة على الشبكة المعلوماتية التي تتصل مباشرة بالحاسب، ومن أولوياته البحث عن تحديد الحزم التي تضم كلمات login أو password. (Léopold & Lhoste, 2007, p. 53)

- **رفض الخدمة**

"هي نشاط خبيث يترجم بعدم اتاحة مؤقت أو دائم لمكونات نظام الاتصال عن بعد".(Lafitte, 2003, p. 88)

ومن أشهر طرق تطبيق هذه الهجمة **فيروس bot**: هذا الفيروس لا يعمل سوى أنه ينتشر، ولكن في ساعة محددة أو إشارة معطاة آلاف أو ملايين الآلات المصابة تتصل بنفس الخادم المستهدف وتثير انهياره(Vaucamps, 2010, p. 14) .

كما يطلق عليه اسم شبكة الروبوتات أو البوت نت (botnets) ويتمثل خطرها في سيطرة شخص أو مجموعة يعرف بالمتحكم (Master) على شبكات ضخمة من الأجهزة الحاسوبية ربما يبلغ عددها الآلاف بل حتى الملايين، ويمكن لذلك المتحكم أن يطلب من تلك الأجهزة القيام في توقيت محدد عن طريق برنامج تحكم يطلق عليه برنامج السيطرة والتحكم بتنفيذ أوامر معينة لأغراض تجارية أو تخريبية، وتتم كل هذه الأمور بشكل خفي ومن الصعب جدا اكتشافها من مستخدمي الأجهزة **(العزب**، 2018، صفحة 14)

- **سرقة الهوية**

سرقة الهوية أو التنكر هو من أنواع السبل غير الشرعية، تتعلق بهجمة معلوماتية تكمن في انتحال هوية شخص آخر والاستفادة من امتيازاته وحقوقه عن طريق اغتصاب هويته، وأهم تقنية خداع مستعملة هي هجمة مسماة "par spoofing"تسمح لهيئة ما أن تكون مشابهة لتلك الأصلية عن طريق بريد مظهره يوحي أنه عنوان موثوق بهدف الوصول خفية إلى تطبيقات ومعلومات حساسة. (Lafitte, 2003, p. 85) بمعنى هؤلاء القراصنة يقومون إما بخلق موقع مزور مشابه، أو ارسال رسائل الكترونية يبدو عنوانها المرسلة منه هو ذلك الخاص بالمنظمة الحقيقة أي لا مجال للشك فيه، ويطلب منك في هذه الرسائل إما الموافقة على ملف أو تحديث بيانات أو الموافقة على إجراءات جديدة للحماية عن طريق إدخال رقم بطاقة الائتمان أو كلمة مرور أو رقم بطاقة الضمان الاجتماعي، وعليه تكون قد وضعت المعلومات السرية والثمينة في موقع مزور.

2.2.2 البرامج الضارة: مثل الفيروسات والديدان المعلوماتية، حصان طراودة والقنابل المنطقية.

- **الفيروسات**

اليوم نشاط الفيروس لم يعد محصورا في إعادة النسخ وإطلاق الهجوم بل هناك نشاط إضافي يجب أخذه بعين الاعتبار وهو ضمان بقائه، إذ أصبح الفيروس يخفي تواجده باختلاطه مع ملفات ضرورية لعمل الأنظمة، وفي نفس السياق ولزيادة تعقيد اكتشاف الفيروس ظهر مؤخرا ما يسمى ب polymorphisme وهي قدرة الفيروس على أخذ عدة أشكال من أجل تضليل

برامج مكافحة الفيروس إضافة إلى ظهور ورشات خلق برامج فيروسات يسمح بإضافة على الفيروسات الموجودة قدرات تشفير ليصبح تحديدها أكثر تعقيدا. (Léopold & Lhoste, 2007, p. 42)

- **الديدان الالكترونية**

بالنسبة لتحقيق الدودة فهو أمر صعب ولكن بمجرد النجاح في ذلك تحدث خسائر كارثية، وأكبر دليل هو الدودة المعروفة تحت اسم Slammer وهي أشهر دودة عبر التاريخ، ففي 25 جانفي 2003 انتشرت الدودة عبر الانترنت وأصابت أكثر من 90% من أنظمة المعلومات العالمية في 10 دقائق.

- **حصان طراودة**

ببساطة يمكن أن يبعث لك شخص خبيث بريد يقول فيه: "مرحبا، كيف حالك، أنظر إلى هذا الملحق" وعند فتحه تجد لعبة أو رسوم متحركة تبدأ تنشط، وعندما تكون تمضي وقتا ممتعا، حصان طراودة يكون يستقر في أحشاء الحاسوب ليسيطر عليه، فهذا النوع من الرموز يسمح برؤية ضربات لوحة المفاتيح، رؤية الشاشة بأكملها، اطلاق برامج بدون علم المستخدم، الوصول إلى معلومات مخزنة في القرص الصلب وكذلك شبكة المنظمة التي يتصل بها المستخدم، ويمكن أيضا التصنت على المحادثات وفقد السيطرة على لوحة المفاتيح. (Godart, 2005, p. 65)

3.2.2 الثغرات الأمنية

تعرّف الثغرة الأمنية على أنها نقطة ضعف في تصميم أو تهيئة البرمجيات أو قواعد تخزين المعلومات أو الأجهزة التي تحفظ فيها المعلومات، أو معدات أو برامج تشغيل الشبكات التي تمر المعلومات خلالها، ونقاط الضعف هذه هي الثغرات التي يتسلل المهاجم من خلالها لإحداث الدمار الذي يريده. (الغثبر و القحطاني، 2009، صفحة 24) وتتمثل غالبا في:

- **أخطاء البرمجة**: أخطاء البرمجة والثغرات الأمنية على مستوى البرامج تسمح بالتعدي على النظام والوصول إلى المعلومات السرية وبالتالي اختراق النظام، مما يسمح بتنفيذ وشنّ مختلف الهجمات، هذه الأخطاء تسبب ضياع انتاجية غير محددة، فحسب NIST[1] لمديرية التجارة للولايات المتحدة فان أخطاء البرامج تكلف كل سنة كثيرا الاقتصاد الأمريكي. (Laudon & Laudon, 2006, p. 357)
- **سوء إدارة المواقع**: القراصنة يبحثون بانتظام عن المواقع سيئة الادارة باستعمال مسح على الانترنت عن طريق تطبيقات تسمى "scan"، هذه التطبيقات تكشف عن بعد كل محطات الشبكة المحلية وتفحص وجود "الطبعات القديمة" للبرامج الشبكية على هذه المحطات مع فجوات أمنية معروفة.(Longeon & Archimbaud, 1999, p. 12)
- **استخدام عنوان انترنت دائم**: عندما تكون شبكة المؤسسة متصلة مع الانترنت، فأنظمة معلوماتها تصبح أكثر حساسية للتدخلات الخارجية، فالحواسب المتصلة دائما بالانترنت هي أكثر عرضة للتدخلات لأنها تستعمل عنوان انترنت دائم يسهل تعارفاتهم، فعنوان انترنت دائم يهدي القراصنة هدف ثابت.(Laudon & Laudon, 2006, p. 349)

[1] NIST: National Institute of Standard and Technology.

- **سوء استخدام الرسائل الالكترونية**: الاستعمال المنتشر للبريد الالكتروني والرسائل الفورية تزيد من حساسية نظم المعلومات، فهذه الرسائل يمكن أن تكون معرّضة للقراءة من قبل دخلاء خلال ارسالها بالانترنت. (Laudon & Laudon, p. 350)
- **تعقد القواعد على الجدران النارية والمحركات**: وضع التصفيات وقواعد الوصول بالطلب تجعل رؤية الجميع شبه مستحيلة.
- **عدم وجود تحديثات لأنظمة التشغيل والتصحيحات**، وعدم وجود مراقبة كافية للبرامج الخبيثة، إضافة إلى اهمال الاهتمام بطرق الحماية من الاختراق، واهمال تحديث برامج مكافحة الفيروسات.

3.2 استراتيجية تحقيق الأمن المعلوماتي في المؤسسة

تحقيق أمن المعلومات داخل المؤسسة يتطلب دراسة شاملة لكل الجوانب، وخطة استراتيجية محكمة تتمثل أولا في دراسة المحيط والأصول الواجب حمايتها مع تحديد مستوى الأمن الحقيقي الذي تقف فيه المؤسسة من أجل تحديد الطريق الواجب اتخاذه، ومن ثم تطبيق اجراءات الأمن المناسبة، لأن أمن المعلومات ليس وصفة يمكن اتباعها من قبل الجميع بل لكل مؤسسة خصوصيتها وأسلوبها.

1.3.2 تحديد الأصول الواجب حمايتها

"كل منظمة راغبة في حماية أنظمتها وشبكاتها يجب أن تحدد نطاق الأمن الذي يشمل الهيئات المادية وغير المادية" (Bloch & Wolfhugel, 2011, p. 10) هذه الهيئات خصوصا غير المادية تمثل البنية التحتية التي بدونها لا يمكن أن تتواجد نظم المعلومات، "اتاحة هذه البنية التحتية يجب أن تكون محمية، وتشمل: الخوادم، الشبكات، قواعد المعطيات، محطات العمل، البرامج". (Bloch & Wolfhugel, 2009, p. 210). وأهم خطوة في تحديد الأصول والنطاق هو تصنيف المعلومات وتحديد المعلومات الحساسة، هذه العملية كما أنها الحجر الأساسي لبناء سياسة أمنية إلا أنها يمكن أن تمثل نقطة ضعف سياسة الحماية لأنها عملية معقدة وخطرة، إذ يمكن أن تقود المؤسسة إلى درجة نسيان الهدف الذي هو: حماية المعلومات الضرورية والحرجة للمؤسسة، وهذا إذا تم الخوض فيها أكثر من اللازم.(Rouhier, 2008, p. 17) .

ولتقييم وتصنيف مدى سرية وحساسية المعلومات بالمنشأة، ولتحديد نوع ودرجة الحماية الأمنية فان المحددات الممكن اعتمادها هي: فائدة المعلومات، أهمية وقيمة المعلومات، عمر المعلومات، حجم الخسائر التي قد تلحق بالمنشأة عند كشف المعلومات أو عند حدوث تعديل أو تلف بالمعلومات، القوانين واللوائح والمسؤوليات الخاصة بحماية المعلومات، مدى تأثر الأمن بهذه المعلومات، من المصرح له باستخدام المعلومات، من الذي سيقوم بصيانة المعلومات، أين ستحفظ المعلومات، أي نوع من المعلومات يحتاج إلى تصنيف خاص. (المركز القومي للمعلومات، 2010، صفحة 9)

2.3.2 تحديد مستوى الأمن:

لمعرفة المستوى الحقيقي لأمن نظم المعلومات يقوم مسؤول أمن المعلومات بالتعرف على أعوانه الأساسيين لتكوين رؤية مناسبة للمنظمة ونظم المعلومات، ويطلب من كل واحد حسب نشاطه وكفاءته تحديد التطبيقات المطبقة في مجال الأمن، بعد هذا

كله يكون لديه العناصر الكافية لتحرير "التقرير"، بمعنى وثيقة توضح الثغرات الأمنية في كل جانب من نظام المعلومات، هذه الوثيقة تحدد المستوى الحقيقي لأمن نظم المعلومات.(Fernandez-Toro, 2016, p. 5)

ويمكن عموما تقسيم مستويات الأمن إلى ثلاثة مستويات(Fernandez-Toro, pp. 6-10) :

أ- **منطقة الهوان:** هو المستوى الذي نجد فيه العديد من الثغرات المعروفة وسهلة الاستغلال من قبل المهاجمين ما قد يسمح لهم بالسيطرة الكلية على نظم المعلومات، ما يؤدي إلى نتائج كارثية على المؤسسة. نظم المعلومات المتواجدة في "منطقة الهوان" تعتمد عموما إجراءات حماية أولية مثل: كلمات المرور، برامج مكافحة الفيروسات، الجدران النارية، والإجراءات الأمنية غالبا تتوقف هنا.

ب- **مستوى الأمن الأساسي:** هذا المستوى أعلى وأحسن من منطقة الهوان، ويسمح لنظام المعلومات الصمود في وجه الهجمات متوسطة الخطورة، ولكن الاصابات الخطيرة على نظام المعلومات تبقى ممكنة.

ت- **مستوى الأمن المتطور:** في مستوى الأمن المتحكم فيه كل ما هو من المعقول تحقيقه بالوسائل والوقت المتاح تم فعله، ولتعريض نظام في هذا المستوى للخطر على المهاجم تصور هجمات معقدة، وهذا يتطلب خبرة حقيقية.

3.3.2 تفعيل طرق الحماية المناسبة

من أجل حماية أنظمة المعلومات، وحماية المعلومات الموجودة في البيئة الرقمية لابد من تفعيل منظومة حماية متكاملة تبدأ من الحماية المادية للموقع وقاعات المعلوماتية إلى الحماية البرمجية للأنظمة المعلوماتية، مع تكوين وتحسيس العمال بأهمية الموضوع وكيفية التعامل معه.

أ- الحماية المادية: وتتمثل في حماية موقع المنظمة وقاعات المعلوماتية عن طريق:

- **تقسيم المواقع الواجب حمايتها:** إذ يجب ترتيب المناطق الواجب حمايتها وتكييف معايير الحماية حسب حاجة كل منطقة، بوضع آليات الحماية وأنظمة الكشف بالداخل والخارج بين المستخدمين المسؤولين (Delbecque & Fayol, 2012, p. 95). ويكون هذا عن طريق مسؤول أمن أنظمة المعلومات ويكون لكل منطقة أمن خاص وشروط دخول محددة.

- **مراقبة الدخول للأنظمة:** الوصول المادي للتجهيزات يجب أن تكون ضمن سياسة مراقبة المداخل ومعرفة حاجات ومستويات السرية المسموح بها لكل مستخدم في المؤسسة لتجنب أي تشويه للمعلومات، سرقة الأجهزة أو تحاميل المعطيات (Carpentier, 2009, p. 39)، فالأجهزة المعلوماتية للمؤسسة يجب أن تكون محمية ضد كل دخول غير مسموح وبالتالي تكون الحماية المادية للأجهزة عن طريق إغلاق قاعات الخوادم والمعلوماتية والمكاتب وكل الأجهزة المتحركة التي تضم معلومات مهمة يمكن انتشالها.(Atelin, 2009, p. 32) وفي هذا السياق يمكن انشاء ما يسمى **بالغرفة التقنية** للموقع وهي عبارة عن مكان يحوي النظام العصبي المعلوماتي للمؤسسة والذي يجب أن يحظى بالحماية القصوى سواء من التدخلات البشرية أو من الكوارث الطبيعية.(Moinet, 2015, p. 137)

ب- الحماية البرمجية:

الحماية البرمجية تتمثل في استخدام كل البرامج المتاحة والتي توفر حماية للمعلومات المنتقلة عبر الشبكات أو المخزنة في الحواسيب، سواء عن طريق منع الدخول أو التشفير أو مكافحة الفيروس...، وتعتبر الحماية البرمجية أهم خطوة في تحقيق الأمن.

- **برامج مكافحة الفيروس:**

وضع برامج مكافحة الفيروس معيار أساسي في عملية الأمن، وهو برنامج ضروري ولكن غير كاف، لأن هذه البرامج لا تستطيع اكتشاف كل الفيروسات، من الضروري التيقن أنه ليس لمجرد عدم وجود أي اشعارات بإصابة الحاسب أنه سليم، لا يوجد شبكة سليمة 100% لأنه لا يوجد أي مكافح فيروسات يحمي 100% لذا بات لزاما على المؤسسات التفكير في منظومة حماية متكاملة وبرامج حماية مرافقة لهذا البرنامج لكي يعطي مفعوله.(Moinet, 2015, p. 12)

- **الجدران النارية**

فالجدار الناري يعمل على اختبار بطاقات تعريف كل مستعمل قبل الموافقة على دخوله الشبكة، فهو يراجع ويدقق الأسماء، عناوين بروتوكولات الانترنت (IP)، التطبيقات والخواص الأخرى لحركة المرور الداخلة، ويقارن هذه المعلومات مع قواعد الدخول التي برمجها مدير الشبكة في النظام، وهو يمنع كل الاتصالات غير المسموح لها التي تريد الدخول أو الخروج من الشبكة سامحا للمنظمة بتطبيق سياسة أمن على حركة المرور التي تدور بين شبكتها وشبكات أخرى غير آمنة. (Laudon & Laudon, 2006, p. 372) ولكن من دون الاعداد الجيد للجدار الناري يصبح عديم الفائدة، وهناك طريقتين في إعداده:

- **السماح أولا:** مسموح لكل شيء المرور إلا ما تم منعه بشكل تخصيصي، وهي طريقة غير آمنة تجعل من الجدار الناري غير فعال.
- **المنع أولا:** كل شيء ممنوع مروره إلا ما تم السماح له بشكل تخصيصي، وهي الطريقة المثالية لتحقيق الأمن وجعل الجدار الناري فعالا.

- **الدخول المنطقي:**

تأمين الوصول المنطقي الخاص بمراقبة دخول المستخدمين لأنظمة المعلومات يرتكز على وسائل تقنية متطورة وعلى إجراءات استخدام هذه الوسائل التي تعرف وتحدد أدوار وحقوق كل مستخدم، حيث أن ترخيصات الوصول يجب أن تسير على أساس الوظائف وتطبيق مبدأ تحديد الصلاحيات والفصل بين الوظائف، وبفعل المناطق يجب تحديد من يستطيع الوصول وإلى أي مورد (Flaus, 2019, p. 295)

- **التشفير**

– "هو مجموع التقنيات التي تهدف إلى تحويل بفعل اتفاقيات سرية معلومات أو إشارات واضحة إلى معلومات أو إشارات غير واضحة من أجل تحقيق الفرضية المعاكسة عن طريق وسائل مادية أو برامج متخصصة لذلك". (Léopold & Lhoste, 2007, p. 72)

– "هو الاعتماد على خوارزمية من أجل تحويل المعطيات الواضحة إلى معطيات مشفرة من أجل جعلها غير واضحة لشخص دخيل"، *والهدف من التشفير هو جعل كل الملفات الرقمية الموجودة على التحاميل غير صالحة الاستعمال لمن لا يملك مفتاح الرمز.* (Pelletier & Cuenot, 2003, p. 35)

وهناك نوعين من التشفير(Flaus, 2019, p. 302)

– **التشفير المتماثل:** يكون مفتاح التشفير وفك التشفير هو نفسه ويجب أن يبقى سري خصوصا عند انتقاله بين المرسل والمستقبل.

الشكل 2: التشفير المتماثل

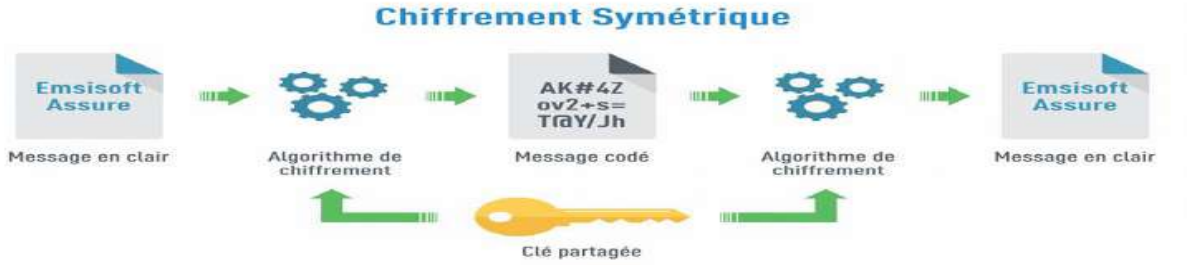

Source: https://blog.emsisoft.com/fr/27699/rancongiciels-chiffrement/

- **التشفير غير المتماثل**: المفتاح المستعمل في التشفير مختلف عن المفتاح المستخدم في فك التشفير، وعليه يستلزم هذا النوع من التشفير مفتاحين: **مفتاح عام** للتشفير ويمكن إعطاءه للجميع، و**مفتاح خاص** يستخدم في فك التشفير، وهو شخصي ومعروف فقط من قبل مالكه.

الشكل3: التشفير غير المتماثل

Source: https://blog.emsisoft.com/fr/27699/rancongiciels-chiffrement/

- **أنظمة كشف التدخل**

– أنظمة كشف التدخل هي عبارة عن أدوات مراقبة مستمرة موضوعة في أماكن أو نقاط الدخول الأكثر حساسية لشبكات المؤسسة من أجل كشف التدخلات، ومن ثم يطلق النظام إنذار في وقت حقيقي في حال حدث مريب أو غير عادي.

– أنظمة كشف التدخل تستطيع مراقبة نشاط الشبكة، مراقبة الحزم، تعريف امضاءات الهجمات الالكترونية المعروفة والتعديات من أجل إنذار الشخص المعني في حال اكتشاف مثل هذه النشاطات، فتكنولوجيا كشف التدخل تتيح للمنظمة معرفة صاحب التدخل وتكرار هجماته.

4.3.2 التكوين والتحسيس

على الرغم من ضرورة الحفاظ على سرية الترتيبات الأمنية، إلا أن العامل البشري يمثل الحلقة الأضعف في أمن المعلومة، ومن الضروري أن تتحقق لديه ثقافة أمنية تحسن من تصرفاته وترفع من قدراته في مجال أمن المعلومات، ولا يتم ذلك إلا برفع الوعي والتحسيس وتكثيف التكوين، والتحسيس ليس بالأمر الهيّن، إذ يعتبر تحدي لأغلب مسؤولي أمن أنظمة المعلومات، فالفرق

الكلاسيكية يغيب فيها التأثير، ولا تحقق أهدافها بفعل اعتمادها المطلق على نشر الرسائل التي لا تصل ولا تؤدي مفعولها وسرعان ما تنسى، لذا ليس التحسيس عن طريق إلقاء المواعظ ونشر القواعد ما يحقق الفعالية، وإنما التحسيس بالتطبيق وإعطاء الأمثلة التي يفهمها المستخدم البسيط هو ما تحتاجه المؤسسة أما بالنسبة للتكوين ففي كثير من الأوقات المعلومة البسيطة التي يتم نشرها لا تكفي، ولمعالجة مواضيع حساسة ومعقدة من الضروري القيام بحصص تكوين حقيقية، وادماج هذه الحصص في إطار التكوين المستمر لإعطاء فائدة إضافية.

خاتمة البحث

الأمن المعلوماتي هو مفهوم شامل وعام يحمل تحت طياته العديد من أنواع الحماية نظرا لتعدد وتنوع الأجهزة والأدوات التي تحمل المعلومات، ولكن طريقة تطبيقه داخل المؤسسة هو أمر جد معقد، خصوصا مع ظهور النظريات الاقتصادية التي تنادي بضرورة اشراك العمال في عمليات اتخاذ القرار واطلاعهم على كل نشاطات المؤسسة لتحقيق نتائج أفضل، فيحصل التضارب بين أن تتخذ المؤسسة سياسة مفتوحة واضحة المعالم وبين انتهاجها لسياسة متحفظة نوعا ما تحاول فيها حماية ارثها خصوصا المعلوماتي منه، وهنا تظهر فعالية المؤسسات في التحكم والتسيير الجيد دون التفريط أو الافراط في أي جانب من الجانبين،ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى **النتائج** التالية:

- تحقيق الأمن المعلوماتي على مستوى المؤسسات أمر ضروري في تحقيق أمن المعلومات وبالتالي تحقيق أمن المؤسسة، وعند تحقيق المؤسسات لأمنها المعلوماتي يتحقق بذلك الأمن الاقتصادي الذي يمثل الركيزة الأساسية للذكاء الاقتصادي والجانب الدفاعي له.
- زادت الحاجة للأمن المعلوماتي بتطور المعلوماتية وتعقدها وظهور تهديدات ومخاطر من نوع جديد يصعب التحكم فيها بالطرق التقليدية.
- الأمن المعلوماتي ليس مفهوم يطبق عن طريق تركيب أحدث الأنظمة والبرمجيات بل علم يتطلب إعداد استراتيجية متكاملة تغطي جميع الجوانب من تحقيق لأمن أنظمة المعلومات، وتحسيس وتكوين العمال لكيفية التعامل مع الأنظمة.
- التهديدات المعلوماتية دائمة التغير والتطور، وهذا يتطلب التطور المستمر والدائم لطرق وأساليب الحماية وعدم الاكتفاء بالوسائل الموجودة، فمثلا اعتماد مؤسسة ما على مضادات الفيروس أو الجدران النارية لحماية أنظمتها أصبح يعتبر في الوقت الراهن سذاجة من المؤسسة.
- تحقيق عنصر السرية الذي يعتبر أهم عناصر الأمن المعلوماتي في الوقت الذي يطالب فيه الجميع بالشفافية والوضوح، (إذ يرى كل فرد أو هيئة تتعامل مع المؤسسة أن لها الحق في الاطلاع)، هو معادلة جد صعبة تتطلب خبراء في الميدان، وهنا يتجلى دور العامل البشري وتظهر أهمية تكوينه وتدريبه.

التوصيات

- على المؤسسات العمل على تحقيق المعادلة الحساسة المتمثلة في بث المعلومة التي تعتبر مرحلة مهمة من مراحل الذكاء الاقتصادي مع الحفاظ في نفس الوقت على سرية المعلومة التي تعتبر أهم خاصية من خصائص الأمن المعلوماتي.

- على المؤسسات مهما كان نوعها أو حجمها أن تولي أهمية كبيرة للأمن المعلوماتي، وتطبيقه من خلال استراتيجية متكاملة تضم الأمن المادي والبرمجي مع إعطاء الأولوية للجانب البشري.
- تطبيق الأمن المعلوماتي يجب أن يكون في ظل رؤية استراتيجية واضحة المعالم تنطلق من تشخيص الوضع الحالي ومعرفة مستوى الأمن المطبق من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة.
- توفير مراكز لتعليم أساسيات أمن المعلومات والتدريب عليه بشكل عملي، والاهتمام بالبحث والتطوير في هذا المجال.

المقترحات

من خلال نتائج البحث نقدم بعض المقترحات للبحث فيها والتعمق أكثر في الموضوع:

- دراسة مدى أهمية وتأثير العامل البشري على مستوى أمن المعلومات في المؤسسة.
- دراسة حول أكثر وسائل الحماية استخداما من طرف المؤسسات العربية.
- دراسة مقارنة بين مستوى التطور المعلوماتي في المؤسسات العربية والغربية.

المراجع

المركز القومي للمعلومات. (2010). *مقدمة عن سياسات ومعايير أمن المعلومات*.السودان: المركز القومي للمعلومات–قسم الجودة والتطوير–.

الغثبر خالد بن سليمان ، و مهندس محمد بن عبد الله القحطاني. (2009). *أمن المعلومات بلغة ميسرة*.مكتبة الملك فهد الوطنية.

العزب، مأمون. (2018). *أمن المعلومات في فضاءات انترنت الأشياء. مجلة التقدم العلمي* (العدد 99).

ACISSI. (2009). *Sécurité informatique-Ethical Hacking-*.ENI.

Atelin, P. (2009). *Réseaux informatiques-notions fondamentales*-(3e ed).ENI.

Bloch, L., & Wolfhugel, C. (2009). *Sécurité informatique: principes et méthodes à l'usage des DSI, RSSI et administrateurs*(2eéd.).Eyrolles.

Bloch, L., & Wolfhugel, C. (2011). *Sécurité informatique: principes et méthodes*(3eed).Eyrolles.

Carpentier, J.-F. (2009). *la sécurité informatique dans la petite entreprise.*ENI.

Centre national de ressources et d'information sur l'intelligence économique et stratégique. (2014). *portail de l'IE.* IES. http://www.portail-ie.fr/lexiques/read/44

Delbecque, E., & Fayol, J.-R. (2012). *intelligence économique.*Vuibert.

Fernandez-Toro, A. (2016). *sécurité opérationnelle-conseil pratique pour sécuriser le systéme d'information* (2e ed). Eyrolles.
Flaus, J.-M. (2019). *Cybersécurité des systémes industriels.*ISTE.Ltd.
Fréminville, M. d. (2019). *la cybersécurité et les décideurs-sécurité des données et confiance numérique-.* ISTE.Ltd.
Gloaguen, P. (2014). *le guide de l'intelligence économique.*Hachette.
Godart, D. (2005). *sécurité informatique: risques, stratégies et solutions* (2eed).CCI de Wallonie s.a.
Guide N65. (2006). *Menaces sur les systémes informatique.*bureau conseil de la direction centrale de la sécurité des systémes d'information.
Lafitte, M. (2003). *Sécurité des systémes d'information et maitrise des risques.* Revue Banque.
Laudon, K., & Laudon, J. (2006). *Management des systémes d'information* (9eed).Pearson.
Legendre, J. P. (2006). *"intelligence économique" guide pratique pour les PME.*MEDEF.
Léopold, E., & Lhoste, S. (2007). *la sécurité informatique* (3eed). Puf.
Longeon, R., & Archimbaud, J.-l. (1999). *guide de la sécurité des systémes d'information à l'usage des directeurs.*Centre National de la Recherche Scientifique(CNRS).
Martre, H. (1994). *intelligence économique et stratégie des entreprises.*commissariat général au plan.
Matthieu Bennasar, A. C.(2007). *Manager la sécurité du SI-planifier, déployer, controler, améliorer-.* Dunod.
Moinet, N. (2015). *la boite à outils de la sécurité économique.*Dunod.
Pardini, G. (2009). *introduction à la sécurité économique.* Lavoisier.
Pelletier, A., & Cuenot, P. (2003). *intelligence économique-mode d'emploi-Maitrisez l'information stratégique de votre entreprise.*Pearson.
Philippe Clerc .(2013) *.la veille stratégique institutionnelle.* Association internationale francophone d'intelligence économique CCI.
Rouhier, S. (2008). *protection de l'information-enjeux,gouvernance et bonnes pratiques-.* Cigref.
Vaucamps, A. (2010). *Sécurité des routeurs et controles du trafic réseau.* ENI.

أثر التحول الهيكلي بالقطاعات الاقتصادية على التنمية المستدامة في فلسطين للفترة ما بين 1995 – 2018 .

الباحث / منار موسى يحيى اللحام
محاضر في الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا
m.lahham@ucst.edu.ps

ملخص الدراسة :

تواجه العديد من الاقتصاديات تشوهات بنوية تراكمية أدت إلى خلل هيكلي في القطاعات الاقتصادية للدول وخاصة في الدول النامية ، ترافق ذلك مع عدم وضوح في الاجراءات والخطط التنموية للقطاعات الاقتصادية ، وعدم تحقق تطور ملموس في هذه الاقتصاديات ، وبغرض تصحيح هذا المسار كان لابد من العمل على التحول الهيكلي في هذه الاقتصاديات . ويعبر التحول الهيكلي في الاقتصاد عن نقل عوامل الانتاج مثل الأرض والعمل ورأس المال من قطاعات وأنشطة منخفضة الانتاجية والقيمة إلى قطاعات

وأنشطة أخرى ذات انتاجية وقيمة مضافة أعلى عادةً.

وتسعى الدول للتحول الهيكلي رغبة في زيادة الانتاجية وتحسين مستويات الأجور حيث أن زيادة الانتاجية تؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة وتجعل التحول الهيكلي عملية اساسية في التنمية الاقتصادية.

1. مشكلة الدراسة :

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من ضعف هيكلي كبير في القطاعات الاقتصادية المختلفة نتيجة الأزمات التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني من الاجراءات الاسرائيلية على الارض الفلسطينية من احتلال وقوانين واتفاقيات اقتصادية وارتباط تابع بالاقتصاد الاسرائيلي بالإضافة للحصار الاقتصادي ، كل ذلك كان له أثر سلبي على أداء القطاعات الانتاجية في قطاع غزة ، بالإضافة للتأثير السلبي على الاستثمار في قطاع غزة، وتأثير ذلك على الناتج المحلي الاجمالي ، وبالتالي فإن مشكلة البحث تتمثل في دراسة العلاقة بين التحول الهيكلي في القطاعات الاقتصادية الفلسطينية ودور ذلك في التنمية المستدامة.

ما أثر التحول الهيكلي بالقطاعات الاقتصادية على التنمية المستدامة في فلسطين ؟ .

2. أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

- قياس أثر واتجاه العلاقة بين التحول الهيكلي بالقطاعات الاقتصادية الفلسطينية والتنمية المستدامة في فلسطين ن خلال :
- اختبار علاقة السببية بين التحول الهيكلي بالقطاعات الاقتصادية الفلسطينية والتنمية المستدامة .
- تقدير العلاقة بين التحول الهيكلي بالقطاعات الاقتصادية الفلسطينية والتنمية المستدامة .
- تحديد اتجاه العلاقة بين التحول الهيكلي بالقطاعات الاقتصادية الفلسطينية والتنمية المستدامة .

3. أهمية الدراسة :

أ- الأهمية النظرية :

يعتبر البحث ذات أهمية وذلك لمحاولة تحليل واقع القطاعات الاقتصادية الفلسطينية ، ولمساعدة متخذي القرار في توضيح الرؤية المستقبلية للتنمية المستدامة .

ب- الأهمية التطبيقية :

استنتاج نموذج قياسي يستخدم للتنبؤ باتجاه التنمية المستدامة في فلسطين ، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS وتحليل الانحدار المتعدد وذلك باستخدام برنامج EViews الاحصائي.

4. فرضيات الدراسة :

تتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي :

- الفرضية الصفرية لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى ثقة 5% بين التحول الهيكلي والتنمية المستدامة.
- الفرضية البديلة وتنقسم إلى فرضيتين :

أ. توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى ثقة 5% بين التحول الهيكلي والتنمية المستدامة.

ب. توجد علاقة سلبية ذات دلالة احصائية عند مستوى ثقة 5% بين التحول الهيكلي والتنمية المستدامة.

5. منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على منهج البحث الارتباطي لتفسير العلاقة المرتبطة بين التحول الهيكلي في القطاعات الاقتصادية والتنمية المستدامة إضافة الى منهج البحث الوصفي التحليلي المنهج الوصفي التحليلي لتفسير العلاقات بين المتغيرات. وذلك من خلال البيانات المأخوذة من سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالإضافة للبيانات المنشورة والأبحاث العلمية، كما تم استخدام التحليل الكمي من خلال بناء النموذج القياسي للعلاقة بين المفهوم التحول الهيكلي :

يعبر التحول الهيكلي في الاقتصاد عن نقل عوامل الانتاج مثل الأرض والعمل ورأس المال من قطاعات وأنشطة منخفضة الانتاجية والقيمة إلى قطاعات وأنشطة أخرى ذات انتاجية وقيمة مضافة أعلى عادةً .

وتسعى الدول للتحول الهيكلي رغبة في زيادة الانتاجية وتحسين مستويات الأجور حيث أن زيادة الانتاجية تؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة وتجعل التحول الهيكلي عملية اساسية في التنمية الاقتصادية .

يعد مصطلح التغير الهيكلي المستخدم على نطاق واسع في الأبحاث الاقتصادية فهو يمثل الاسهامات المختلفة للنشاط الانتاجي في الاقتصاد والمهن المختلفة والمناطق الجغرافية وأنواع المنتجات .

تعريف التحول الهيكلي حسب الاونكتاد : تغيير في تكوين الأنشطة الاقتصادية في الأجل الطويل .

إن معظم النظريات الاقتصادية التي تحدثت عن التحول الهيكلي كانت تركز على قضية الانتقال القطاعي ، أي الانتقال أو التحويل من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي و الخدمات أثناء العملية التنموية .

ونجد سيمون كوزنتس قدم عام 1955 دراسة حول خصائص النمو الاقتصادي وانتهت الدراسة إلى أهمية تغيير هيكلة العمالة في النمو الاقتصادي.

وعند آرثر لويس يحدث التغير أو النمو الهيكلي بوجود قطاعي الزراعة والصناعة ربما يفضي إليه في النهاية من تحقيق استغلال امثل للموارد وبالأخص الموارد البشرية وما يترتب عليه في زيادة مستوى الانتاجية .

وبحسب الاونكتاد فإن مرحلة التصنيع لابد من أن يتبعها تطور في قطاع الخدمات والذي سيمارس دور امتصاص العمالة ورفع مستوى الانتاجية ، وذلك يمثل مرحلة متقدمة من التنمية الاقتصادية ، أما تشيزي فقد استنتج أهمية عملية التراكم لرأس المال المادي والبشري في النهوض بمستوى التنمية والارتقاء بها بالإضافة للتغير في هيكلة الاقتصاد ، ويرى بأن العملية التنموية تتطلب الانتقال من الزراعة الى الصناعة وتراكم متزايد في رأس المال المادي والبشري وتغيير في اتجاه ونوع الطلب وانخفاض معدلات النمو السكاني .

اقترن التحول الهيكلي بتخلي الاقتصادات عن الأنشطة التي تتسم بانخفاض الأجور وتتناقص العوائد والتي ترتبط بالزراعة ، لفائدة أنشطة تتميز بارتفاع الأجور وزيادة العوائد مثل التصنيع ، وقد أدى التحول الهيكلي إلى زيادة فرص العمل وارتفاع الأجور وهذا هيأ الظروف لتوزيع عادل للدخل .

طرق التحول الهيكلي :

هنالك العديد من الطرق التي تحدثت عن التحول الهيكلي في الاقتصاد ، إلا أن أغلبها تركز على المساهمات القطاعية ونسبها ومعدلات النمو القطاعية المختلفة ، وبالتالي يعد الزيادة في نسبة الأيدي العاملة ومساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة من الناتج المحلى الاجمالي ، وحجم انتاجية هذه القطاعات ومعدل النمو بها مؤشر لقياس التحول الهيكلي في الاقتصاد .

خصائص التحول الهيكلي :

- انخفاض حصة الزراعة في الناتج الاقتصادي والعمالة .
- ارتفاع حصة الصناعة والخدمات الحديثة .
- هجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية .

- تحول ديموغرافي يتبعه نمو سكاني مؤقت ومتسارع للوصول إلى مستوى توزان جديد .

نماذج ومنهجيات التحول الهيكلي :

نموذج لويس للتنمية والذي ركز الخصائص الهيكلية للتحول من اقتصاد بدائي إلى اقتصاد متقدم ، ثم تطوير النموذج من طرف جون فاي وغوستاف رآني .

فرضيات النموذج :

- اقتصاد مقسم إلى قطاعين ريفي بدائي زراعي فيه الانتاجية الحدية للعمل معدومة
- سحب فائض العمالة من الزراعة دون التأثير على الناتج
- قطاع صناعي حضري
- التركيز على انتقال العمالة من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي ونمو العمالة في القطاع الحديث .
- ارتفاع معدل الأجور في القطاع الحديث عن القطاع التقليدي للتشجيع على تحويل العمالة

متغيرين ودراسة العلاقة خلال الفترة 1995 – 2019.

6. النموذج القياسي :

تم بناء النموذج القياسي للعلاقات الارتباطية بين التحول الهيكلي والتنمية المستدامة للنموذج والذي يبين نسبة التغير في القطاعات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني مقارنة بمعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي .

$$\%GDP = \%\Delta(Farming + Industry + Services + Construction)$$

7. الدراسات السابقة :

1. دراسة (حنان هاشم،2016) التغيير الهيكلي في الاقتصاد العراقي : بين الضرورات والآثار المستقبلية تحدثت الدراسة عن وجود تحديات اقتصادية واختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي وذلك للعديد من الأسباب أهمهما هو الاعتماد المطلق على الموارد المالية المتأتية من العوائد النفطية ، وهذا جعل الاقتصاد عرضه للصدمات الخارجية الناجمة عن التغيرات في سوق النفط العالمية وتقلبات أسعار النفط

وكانت أهمية البحث في التركيز على التحول الهيكلي العراقي كخطوة لإحداث تحسين في مسار العملية التنموية ، وكان من أهداف الدراسة التعرف على دواعي ومتطلبات التغيير الهيكلي والوقوف على آثاره. افترضت الدراسة ان النمو الاقتصادي في العراق لم يكن مترافق مع تحول أو تغيير هيكلي كبير وايجابي ، وتركزت مشكلة الدراسة في عدم وضوح المسار التنموي في الطرق ، وخلصت الدراسة إلى أن هنالك مسارين يحكمان قضية التغيير الهيكلي في الاقتصاد :

الأول بقاء الحال على ما هو عليه وما يعني من استنزاف للموارد الاقتصادية في العراق والثاني محاولة النهوض بواقع الاقتصاد من خلال تطوير الحركة الاستثمارية واستقطاب رؤوس الأموال وتوفير الخدمات الضرورية لعملية التنمية .

2. دراسة (2019Valery Mironov*, Liudmila Konovalova) Structural changes and economic growth in the world economy and Russia

أوضحت الدراسة مشكلة العلاقة بين التغيرات الهيكلية والنمو الاقتصادي ، وهي تقدم انواع السياسات التي تهدف لتطوير اساسيات نمو الناتج المحلي الاجمالي بمكوناته ، وكذلك من ناحية اخرى النمو الاقتصادي ، حيث لا تزال قطاعات السلع الأساسية من دون التطوير المناسب فهنالك تشوهات هيكلية ناجمة عن هيمنة قطاع الطاقة .وتفسر الورقة التغيرات القطاعية لثلاث قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات ترافق عملية النمو ، وأوضحت الدراسة بأن العلاقة الايجابية بين كثافة التحولات الهيكلية ومعدلات النمو ليست مطلقة فقد تكون شدة التغيرات إما نتيجة أو سبب للنمو الاقتصادي وبينت الدراسة بأن العوامل التي تجعل النمو مستدام الاستقرار في الاقتصاد الكلي وتطوير البنية التحتية والصناعية والمالية والمؤسسات ورأس المال البشري ، وتطرح الورقة أهم سمات التغير الهيكلي في التغير اتجاه الانتاجية وذلك من خلال إعادة توزيع العمالة من القطاعات منخفضة الانتاجية إلى القطاعات عالية الانتاجية أو بسبب ارتفاع انتاجية العمل داخل القطاعات وتشجيع التقدم التكنولوجي في القطاعات الانتاجية .

وتخلص الدراسة إلى الحقائق المرتبطة بتحديد عوامل الاقتصاد الكلي وناقلات الاقتصاد لزيادة النمو من خلال زيادة الاستثمارات والصادرات وزيادة فرص العمالة من قطاع لآخر مما يحسن الانتاجية ، وبالتالي يجب على الدولة توفير المعلومات حول تحديث الصناعات وتنسيق الاستثمارات وتحسين البنية التحتية وإزالة الحواجز لإعادة تشكيل الاقتصاد .

3. دراسة (2012Bender, Dieter) ، Structural Change, Wage Formation and Economic Growth in Low-Income Countries

تحلل هذه الورقة آثار التغيرات الهيكلية على معدلات نمو الأجور والعمالة والدخل الفردي ، ويقاس التغير الهيكلي بالتنوع في حصص العمالة القطاعية من اجمالي العمالة .

وتستخدم الدراسة نموذج لويس غير الكلاسيكي الجديد لفائض العمالة في الاقتصاد المزدوج وتركز الورقة على البلدان النامية لإظهار مدى الهيكلة والتحول في المراحل الأولى للتنمية والذي يعمل كقوى محركة للنمو الاقتصادي ، حيث يعمل التحول الهيكلي للتوسع في القطاعات الحديثة وانكماش القطاعات التقليدية ، والدراسة تحاول تحديد الارتباط بين التحول الهيكلي والنمو الاقتصادي وعلاقة ووظيفة كل قطاع وحصته من العمالة ، وتظهر الدراسة ديناميات النمو للتنمية الثنائية وهي تركز على التحولات بين القطاعات الاقتصادية وامتصاص العمالة ، وتخلص الدراسة إلى أنه يمكن للقطاعات الحديثة والتي تمتص القوى العاملة لتحديد أجور محددة من أجل تقليل امتصاص العمالة من القطاعات الأساسية والمهمشة وذلك من خلال سياسة تسهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

وبالتالي نستوضح من الدراسات السابقة بأن التحول الهيكلي في الاقتصاد يؤدي إلى الانتقال بعناصر الانتاج من القطاعات الاقتصادية التقليدية والأقل عائد إلى القطاعات الاقتصادية الأكثر نمواً وعائد وانتاجية سريعة .

كما أن النمو الاقتصادي لابد من أن يترافق مع تحول هيكلي يؤدي لحسن استغلال الموارد المتاحة والاستفادة القصوى من عناصر الانتاج وتقليل الاهدار بها ، هنالك العديد من المشكلات التي واجهت وتواجه الدول النامية في سبيل التحول الهيكلي وذلك بسبب التشوهات البنيوية في الاقتصادات والاعتماد على الريع .

من سمات التحول الهيكلي الزيادة في الانتاجية والتحول إلى القطاعات الأكثر انتاجية وعائد ، كما انه توجد علاقة دينامية ثنائية بين التحول الهيكلي للقطاعات الاقتصادية والنمو الاقتصادي للدول .

يسرد تقرير الاونكتاد عدد من النقاط في التحول الهيكلي :

- يكتسب التحول الهيكلي أهمية في سبيل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية طويلة الأجل
- التحول الهيكلي المواتي ينجم عن تحويل الموارد إلى أنشطة ذات انتاجية مرتفعة .
- تحسينات في الهيكل الاقتصادي من خلال التنويع وزيادة القدرة على انتاج منتجات وخدمات عالية التكنولوجيا وارتفاع الانتاجية وزيادة القدرة على المنافسة العالمية .

خطة التنمية المستدامة 2030:اعلنت تصميمها على اتخاذ الخطوات الجريئة المعنية للتحول وذلك للانتقال إلى مسار قوامة الاستدامة والقدرة على الصمود ، التحول يقتضي مهاجمة المسببات الجذرية التي تولد المشاكل والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وتعيد انتاجها وعدم الاكتفاء بالتعامل مع عوارضها .

ويحتاج تحقيق التنمية المستدامة تغيير جذري في العمليات الاقتصادية واساليب الانتاج وفي الاستهلاك والانتقال وأنماط العيش .

ويقتضي ذلك تغيير في العلاقات الاجتماعية وتوزيع الموارد داخل البلدان ، وتحتاج عملية التحول الهيكلي إلى أشكال الانتاج والاستهلاك الأكثر حداثة وكفاءة ذات القيمة المضافة المرتفعة أشبه بعمليات التحول التاريخية التي مرت بها الدول المتقدمة ، ويرتبط التحول الهيكلي بتحول ديموغرافي .

أصبح التحول الهيكلي شرطاً لابد منه لأقل البلدان نمواً لتحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة ، ويستتبع ذلك ضرورة التصدي للتجاذب بين زيادة انتاجية العمل وتوليد فرص العمل وكلاهما يحتاج إلى تسريعه بمعدلات مرتفعة تفوق المعدلات التاريخية حتى يمكن القضاء على الفقر ، وبالتالي فإن التحول الهيكلي في الاقتصاد لابد وأن يرتبط بعملية التنمية المستدامة والاستفادة من موارد الدولة الطبيعية والبشرية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة .

التحول الهيكلي بالقطاعات الاقتصادية على التنمية المستدامة في فلسطين:

أدت التحولات في الاقتصاديات العالمية والاتجاه نحو التكنولوجيا وارتفاع الأجور في بعض القطاعات الاقتصادي إلى تحول كبير في الاقتصاد الفلسطيني وأثرت العديد من العوامل في هذا التحول، ويمكننا توضيح نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي وتغير مساهمتها مع السنوات كما بالجدول التالي :

جدول يوضح

نسبة مساهمة الانشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للسنوات 1995 – 2018 .

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بأسعار2015	الزراعة وصيد الاسماك (%)	التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء (%)	الإنشاءات (%)	الخدمات والفروع الاخرى (%)
1995	5417.706	11.8	20.5	9	58.7
1996	5483.54	13	17.1	9.4	60.4
1997	6287.823	11.4	15.5	7.7	65.4
1998	7189.132	11.7	15.5	7.5	65.3
1999	7784.423	10.7	13.8	10.9	64.6
2000	7118.374	9.7	14.2	7.3	68.8
2001	6455.607	8.5	15.9	8.2	67.5
2002	5649.354	8	14.7	5.4	71.9
2003	6441.16	7	17.5	5.7	69.8
2004	7107.374	6.9	16.3	5.7	71.1
2005	7874.882	5.2	17.3	5.9	71.6
2006	7567.715	5.4	14.4	6.6	73.5
2007	8066.472	6.4	15.2	4.8	73.5
2008	8556.857	6.3	15.7	3.3	74.7
2009	9298.097	6	15.9	3.6	74.5
2010	10051.16	5.6	16.2	4.1	74.2
2011	11298.87	6	15.2	5	73.8
2012	12008.92	4.7	16.5	5.4	73.4
2013	12275.21	4.1	15.7	4.5	75.6
2014	12252.88	3.9	14.1	5.9	76.1
2015	12673	3.6	13.1	5.8	77.6
2016	13269.7	3.2	13.3	6.3	77.3
2017	13686.4	2.9	13	6.5	77.7
2018	13810.3	3.1	13.5	6.7	76.7

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية 1995-2018.

نجد بأن هنالك تحول هيكلي في الاقتصاد الفلسطيني من القطاع الأولى الزراعة إلى القطاعات الأخرى خاصة الخدمات والفروع الأخرى التي تشتمل على التجارة الداخلية والخارجية والخدمات والنقل والتخزين والأنشطة المالية ، ومع ذلك نلاحظ النمو في حجم الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي أدى التحول الهيكلي في الاقتصاد الفلسطيني إلى النمو المستدام خلال سنوات الدراسة .

المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* للعام 2018 بالأسعار الجارية

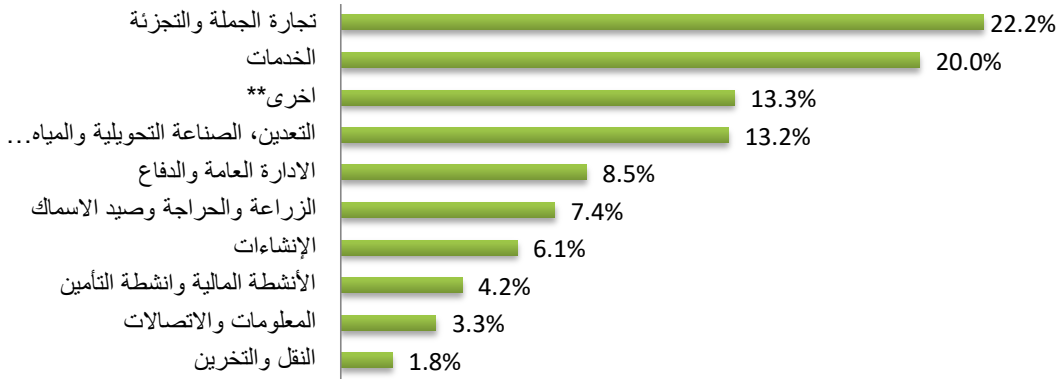

الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً تجميعياً للقيمة المضافة المتولدة من العملية الإنتاجية لعوامل الإنتاج المقيمة والذي يتم خلال فترة زمنية محددة. وبشكل مشابه للإنتاج والقيمة المضافة يمكن أن يختلف تقييم الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لما يؤخذ في الاعتبار من ضرائب وإعانات.

الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* للأعوام 2004–2018 بالأسعار الجارية والثابتة (مليون دولار أمريكي)

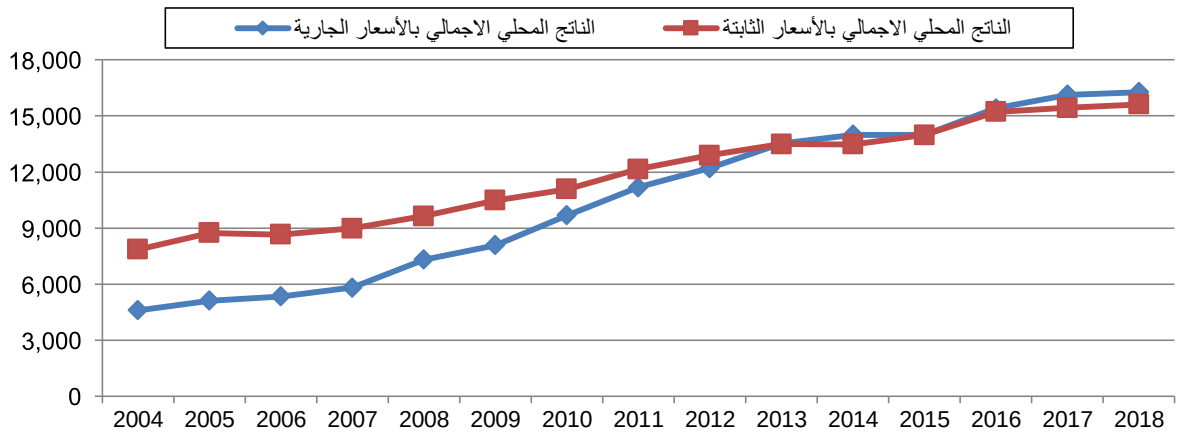

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004- 2018.

النتائج :

يتبين لنا بأن التغيير الهيكلي يسمح للاقتصاد المفتوح بالنمو بمعدل ثابت الاستدامة . فالتغيير الهيكلي الداخلي هو استجابة لوجود قيود على القطاع الأولى (الزراعة)، الذي يؤدي إلى تفضيلات الأفراد للقطاعات الأكثر تقدمًا تقنيًا وهذا يعمل ضد القطاع الأولي على المدى الطويل ، وبالتالي يظل توازن النمو في القطاع الأولي راكدًا بينما تنمو القطاعات الأخرى الغير المستخدم للموارد بشكل مستمر من خلال جذب زيادة حجم العمالة المنتجة بشكل متزايد من القطاع الأولي.

وبالتالي فالموارد الطبيعية والقطاع الأولي وحدها ليست كافية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. فمعدل نمو الاقتصاد على المدى الطويل يتأثر بشكل إيجابي بالسياسة الاقتصادية التنموية وجدوى الاستدامة وبالتالي، فإن معدل النمو الاقتصادي لا يتأثر بمستوى توازن الموارد المتاحة.

يمكن للاقتصادات الغنية والفقيرة بالموارد أن تنمو بمعدلات مماثلة على المدى الطويل طالما أنها تطبق

سياسات متطابقة على القطاعات الاقتصادية التي لا تعتمد على الموارد المتشابهة. فالمحدد الحقيقي لجدوى وسرعة نمو الاستدامة هو تطوير القطاعات المنتجة والتي تعطي انتاجية مرتفعة بأجور مرتفعة، ووتيرة سريعة بما فيه الكفاية لتراكم المعرفة التي تمكن من زيادة الإنتاجية والتغيير الهيكلي.

التوصيات :

1 . العمل على تفعيل آليات السوق والحرية الاقتصادية، وتوفير مناخ من الاستقرار السياسي والأمني مما يعزز من النمو الاقتصادي وزيادة في الاستثمار وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

2 . تفعيل وتنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الفلسطيني بما يعزز من مساحة الانفتاح التجاري وربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإقليمي والعربي .

3 . وجود سياسة ناظمة للمنتج الفلسطيني لخلق منتج وطني قادر على المنافسة وربط ذلك بمعدلات التشغيل والدعم التقني والفني.

4. الاستثمارات في رأس المال البشري أو رأس المال المادي أو كليهما إيجابية لما لذلك من أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الفلسطيني.

9. المراجع:

1/ حنان عبد الخضر هاشم، التغيير الهيكلي في الاقتصاد العراقي : بين الضرورات و الآثار المستقبلية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية . تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة واسط العدد22. 2016 .

2/ تقرير الاونكتاد ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . أقل البلدان نمواً، 2018 .

3/ العباس بلقاسم ،برنامج تدريبي حول التحول الهيكلي ، المعهد العربي للتخطيط الكويت . 2011 .

4/ بدر حمدان ، سمير أبو مدلله، محددات التنمية الاقتصادية في فلسطين واستدامتها مستقبلاً، مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة ، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية – جامعة النجاح الوطنية . نابس 2018 .

5/ الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2021 – 2023 ،وزارة الاقتصاد الوطني ، فلسطين . أيلول 2020.

6/ سلطة النقد الفلسطينية، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية 1995-2018.

7/ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004- 2018

8/ Valery Mironov*, Liudmila Konovalova economic ،Structural changes and growth in the world economy and Russia2019.

9/ Bender, Dieter ،Structural Change, Growth in Low-Income Countries and Economic Wage Formation2012.

10/ Berthold Herrendorf ، GROWTH AND STRUCTURAL TRANSFORMATION NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC. RESEARCH April 2013.

11/ Ramo´ n E. Lo´ peza, Gustavo Anrı´ quezb, Sumeet Gulatic . Structural change and sustainable development. Journal of Environmental Economics and Management 53 (2007) 307–322.

دور العدالة التعاملية السائدة في الجامعات اليمنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الباحثة / نبيلة محمد عبد الدايم أحمد الحداد

طالبة دكتوراه –كلية التربية –جامعة إب – الجمهورية اليمنية

nabelaalhadad@gmail.com

Tel: 00967777847964

الملخص:

تمحورت الدراسة الحالية حول هدفين رئيسين: التعرف على أهداف ومبادئ التنمية المستدامة، والتعرف على دور العدالة التعاملية السائدة في الجامعات اليمنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهميتها، ولتحقيق هذين الهدفين تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي (تحليل وثائقي) في جمع البيانات والمعلومات من خلال الاطلاع والمراجعة للأدبيات والدراسات ذات العلاقة والصلة، وخلصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات ولعل من أبرزها ما يلي: أن للعدالة التعاملية أهمية كبيرة في الجامعات اليمنية وذلك لدورها البارز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فالعدالة التعاملية تؤدي إلى تغير إيجابي وتعمل بشكل طردي لتحقيق تلك الأهداف، وأن شعور العاملين في الجامعات اليمنية بالظلم وعدم العدالة والمساواة لا يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن العاملين في الجامعات اليمنية يدركون عدم وجود العدالة التعاملية، وهناك ارتباط معنوي إيجابي بين العدالة التعاملية والتنمية المستدامة؛ إذ يؤثر سلبا وإيجابا، وهذا بدوره قد يحقق أو يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الدور، العدالة، العدالة التعاملية، التنمية، التنمية المستدامة.

The role of Yemeni universities' Interactional Justice in achieving development goals Sustainable

Nabila Mohamed Abdel-Dayem Ahmed El-Haddad
PhD Student - College of Education - Ibb University
Republic of Yemen

ABSRACT: The current study focused on two main objectives: to identify the goals and principles of sustainable development, and to recognize the role and importance of remedial justice in Yemeni universities in achieving the goals of sustainable development. To achieve these two objectives, the analytical descriptive approach (documentary analysis) was used to gather data and information through the review of literature and related studies. The study concluded a number of results, the most prominent of which is that, for its prominent role in achieving the goals of sustainable development, equity causes positive change and works steadily to achieve those goals. Injustice and inequality of workers in Yemeni universities does not help the achievement of the goals of sustainable development, and the workers in Yemeni universities realize the lack of equitable treatment. There is a positive moral link between inequity and sustainable development that affects negatively and positively.

Key words: The role, Justice, Interactional Justice, sustainable, sustainable development.

المقدمة :

يعد موضوع العدالة التعاملية أحد أنواع العدالة التنظيمية وحقلا من حقولها المهمة، ويؤدي دورًا مهمًا في النشاط الإداري في المؤسسات لتأثيره ومدى تفاعله بين الإداريين والموظفين بمختلف المستويات الإدارية والمبنية على الاحترام المتبادل، وهذا من شأنه رفع كفاءة الأداء لهم وللمؤسسة معاً(سكر، 2012). وفي ضوء هذا المدخل سيتم التركيز على دور العدالة التعاملية السائدة في الجامعات اليمنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن توفير البيئة المناسبة في الجامعات بين الموظفين يكون من خلال رفع الأجور للعاملين وأهمية وجود مجموعة من المبادئ والقيم والمشاعر والأخلاقيات التي تسهم في خلق بيئة عمل مثالية خالية من الانحرافات في سلوكيات العاملين مثل: مراعاة مشاكل الموظف الشخصية وهمومه، والتواصل والاتصال في بيئة العمل، ودور العلاقات والمشاعر الشخصية بين الموظفين وبين رؤسائهم وقادتهم التي تعمل على رفع مستوى الإنتاج لدى الفرد العامل، ومن ثم نجاح المؤسسة التعليمية تطورها (الذبحاوي، 2018).

أما اندفاع الموظفين وتوجههم إلى الانتباه إلى الإنصاف في المعاملة مع الآخرين هذا هو ما يعرف باسم العدالة التفاعلية (Kaur,2016)، حيث تعبر عن مدى إحساس العاملين بعدالة تعامل الإدارة العليا معهم، ويتمثل هذا المفهوم بنوعية الشخصية القيادية التي تشرف على الإجراءات التنظيمية، وتعالج العلاقات بين العدالة التوزيعية والعدالة الإجرائية بشكل تفاعلي (kalay,2016).

وتنبع أهمية العدالة التعاملية من كونها تسهم في تحسين الأداء الكلي للجامعات، عن طريق إدارة العلاقات التبادلية بين العاملين في الأقسام والإدارات المختلفة لها؛ وهو ما يسهم في تحقيق الأهداف التنظيمية للجامعات، والمحافظة على وحدة تماسك المؤسسة التعليمية، والاستفادة من مواردها البشرية لزيادة الإنتاجية التي تكون بحاجة إلى خلق بيئة تتسم بالعدالة التعاملية (الذبحاوي، 2019).

لذلك فإن العدالة التعاملية (التفاعلية) ترتبط بالبعد الإنساني وخاصة بطريقة تعامل المديرين مع المرؤوسين، فهي تتخذ أبعادًا حساسة شعورية مثل اللطف والود والأمانة والاحترام والمصداقية والدبلوماسية والعدالة والانصاف؛ الأمر الذي يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

علاوة على ذلك، فإن العوامل والمتغيرات النفسية والاجتماعية التي تؤثر تنظيميًا تزايدت وتداخلت بشكل كبير خاصة في العقدين الأخيرين، وتشابكت علاقة تلك العوامل المتغيرات فيما بينها داخليا وإن كانت تهدف جميعا إلى تنمية وتطوير الأداء لتحقيق الأهداف التنظيمية التنموية والفردية والمجتمعية معًا؛ حيث تتيح تلك العوامل إشباعا لحاجات ودوافع العاملين، ومن أهمها حاجة: العدالة التعاملية، والتنمية المستدامة (Morrman R.H.et al, 2001).

فضلا عن ، فإن للجامعات مكانة فريدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ فهي المؤسسات الرئيسة المعنية على الصعيد العالمي بإنتاج المعارف العلمية والتكنولوجية والاجتماعية، ونشر المعرفة بين الأجيال القادمة، وتحليل قضايا السياسات العامة

وتشخيص التحديات التي تواجه المجتمعات المتخلفة فيما يخص ركائز للتنمية المستدامة الثلاثة وهي: التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية (أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، 2019).

و يشير الملخص التنفيذي المراءة وتحقيق أهداف التنمية الشاملة في المنطقة العربية دراسة استرشاديه إلى أن أجندة التنمية المستدامة دخلت بأهدافها السبعة عشر حيز التنفيذ بداية من يناير 2016، ساعية إلى إحداث تغيير إيجابي عالمي بحلول عام 2030 في العديد من المجالات. تدور حول نوعية الحياة الإنسانية، وقدرات وإمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن هذه الحياة وتحمل الأهداف نظرة مستقبلية قوامها تحقيق تنمية تستجيب لاحتياجات الحاضر، دون التضحية بقدرة الأجيال القادمة للحصول على احتياجاتها. وتحت شعار شديد الإنسانية هو: "الطريق للكرامة بحلول 2030: إنهاء الفقر، وتغيير حياة الناس للأفضل، وحماية الكوكب"؛ حملت الأجندة دعوات قيمية حول تحقيق العدالة والمساواة، والتوزيع الأفضل للموارد، وتجسير الفجوة بين الأجندة الحقوقية وبين مثيلتها التنموية.

وتشير فاكية (2010) إلى أن المهم في التنمية المستدامة هي تحقيق العدالة والمساواة في فرص العمل والرفاهية، وشمولية الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة متوازنة، فنحن نحتاج للتنمية المستدامة بالنسبة للعالم بشكل عام، ولكل مجتمع في الدولة وخاصة اليمن، فهناك ضرورة لتوفر الحق في المشاركة الفعالة في تكافؤ الفرص وفي الحصول على الموارد، والحق في التوزيع المنصف والتعامل المنصف للفوائد الناجمة عن التنمية والحقوق المختلفة؛ لذلك فالجامعات اليمنية بحاجة ماسة إلى الشعور بالعدالة التعاملية لتسهم في تحقيق التنمية المستدامة بين أوساط العاملين والموظفين وغيرهم، ومن هذا المنطلق جاءت الحاجة للتطرق لمثل هذه البحوث استشعارا بالواقع الحالي.

المشكلة:

لاحظت الباحثة من خلال عملها في الجامعة أن هناك خللًا كبيرًا وفجوة عميقة بين العاملين والقادة في تعاملهم مع بعض، حيث عمدت الباحثة إلى التحقق من سلوكيات العاملين في بعض المؤسسات الجامعية المختلفة في الجمهورية، فوجدت أن هناك فروقًا ومستويات متدنية وضعيفة في تعامل القيادة الجامعية مع موظفيها، فتطبيق العدالة التعاملية تحتاج إلى آلية واضحة في التعامل والود والمعاملة الحسنة بطريقة حتى تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي بدورها تعمل على زيادة الكفاءة في العمل، أما غياب هذه الآلية فيؤدي إلى الإحساس بالاستياء والتذمر بسبب السياسات الخاصة بالعدالة التفاعلية. فدورها الغائب والسلبي وعدم الشعور بالعدالة التعاملية يعمل بشكل عكسي ويولد لديهم النية في ترك العمل، والشعور بعدم الانتماء والولاء الوظيفي، ويقلل الإنتاجية.

من هذا المنطلق، تتركز المشكلة في توظيف المبادئ الأخلاقية المتمثلة بالعدالة التفاعليّة في السلوكيات الإنسانية انطلاقا من قناعة مفادها أن الجامعات العلمية المعاصرة ومنظماتها الإدارية المختلفة تعاني من مشكلات إدارية ترجع أسبابها إلى غياب التفاعلات الأخلاقية والسلوكية القادرة على رفع مستويات الرضا داخل بيئة العمل، ومن ثم فهي تحسّن مستوى الأداء الوظيفيّ

الجيد، وتأتي عدالة التفاعُل بوصفه مضمونًا أخلاقيًا إداريًا قادرًا على تسخير القوى الكامنة في الموظفين بالشكل الذي يسمح بتفعيل أثارها وأبعادها لتحسين الأداء الوظيفيّ وجعله ذا أبعاد إيجابية، وهو ما يُمكِّن المنظمة من الاندفاع لتجديد ذاتها بتطويع الوسائل لخدمة أهدافها، ومنها يأتي دور العدالة التعاملية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وانطلاقا مما تقدم، يمكن طرح الإشكاليات الآتية:

- ما أهداف التنمية المستدامة ومبادئها؟
- ما دور العدالة التعاملية السائدة في الجامعات اليمنية وأهميتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

الأهمية:

تكمن أهمية البحث كونه يسهم في الآتي:

- إثراء التعليم العالي بدراسات تهتم بتحقيق التنمية المستدامة في ضوء العدالة التعاملية.
- تزويد القائمين على العدالة التعاملية في المؤسسات الجامعية في تنميتها.
- قد تسهم نتائج هذه الدراسة في تشجيع الباحثين على ربط العدالة التعاملية بالتنمية المستدامة.
- قد تفيد هذه الدراسة القادة المعنين في الجامعة لعملية التحسين والتطوير في مجال العدالة التعاملية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

الأهداف:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

- التعرف على أهداف التنمية المستدامة ومبادئها؟
- التعرف على دور العدالة التعاملية السائدة في الجامعات اليمنية وأهميتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

الحدود:

تتحدد الدراسة الحالية في حدها الموضوعي في دور العدالة التعاملية السائدة في الجامعات اليمنة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المنهج:

استخدمت الباحثة في الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي (تحليل وثائقي) في جمع البيانات والمعلومات من خلال الاطلاع والمراجعة للأدبيات والدراسات ذات العلاقة والصلة، القائم على جمع البيانات من مصادرها الثانوية ومصادرها الأولية سواءً المراجع العربية أو الأجنبية، والقائم على وصف الأبعاد المتعلقة بالتنمية المستدامة وتحليلها ومدى تأثرها بالعدالة التعاملية، حيث قامت الباحثة بتحليل بعض الدراسات المتعلقة بها.

المصطلحات:

وفقا لطبيعة الدراسة وأهدافها، سيتم التطرق إلى مفهوم الدور، العدالة، العدالة التعاملية، ومفهوم التنمية، التنمية المستدامة.

الدور:

عرف أحمد زكي بدوي (1993) الدور في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنه: "السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة والجانب الديناميي لمركز الفرد، فبينما يشير المركز إلى مكانة الفرد في الجماعة، فالدور يشير إلى نموذج السلوك الذي يتطلبه المركز، ويتحدد سلوك الفرد في ضوء توقعاته وتوقعات الآخرين منه، وهذه التوقعات تتأثر بفهم الفرد والآخرين للحقوق والواجبات المرتبطة بمركزه الاجتماعي، وحدود الدور تتضمن تلك الأفعال التي تتقبلها الجماعة في ضوء مستويات السلوك في الثقافة السائدة"(ص39).

ويمكن تعريف الدور إجرائيًا بأنه: هو السلوك الفعلي والثقافة السائدة التي ينبغي للجامعات أن تسلكه وتعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلاله.

العدالة:

يعرف الزهراني (2013) العدالة بأنها: "قيمة إنسانية دينية جذابة، لها أولويتها وأسبقيتها على كل القيم والمثل الأخلاقية وخاصةً فيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية؛ فقد شغلت عقول الكثير من المفكرين وفلاسفة الأخلاق على مر العصور؛ إذ أجمعوا على أنها من القيم الأساسية للحياة الاجتماعية إن لم تكن أهمها على الإطلاق" (ص29).

وتعرف العدالة إجرائيا بأنها: المساواة والإنصاف في جميع الحقوق والواجبات بين العاملين في الجامعة وعدم الجور والظلم من قبل القادة.

العدالة التعاملية:

يعرفها الحداد(2018) بأنها: "الشفافية والوضوح في تعامل قادات الجامعة مع جميع الأفراد والمنتسبين فيها. (ص56)

ويمكن تعريفها إجرائيا بأنها: تعني المعاملة الأخلاقية التي تلتزم بها قيادات الجامعة مع موظفيها في جميع شؤون إدارتها.

التنمية:

يعرف أيوب (2016) التنمية بِأَنَّهَا: "الحاجة إلى عملية شاملة تشمل جوانب المجتمع كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحدث تغيرات كمية ونوعية وتحولات هيكلية تهدف إلى الارتقاء بمستوى المعيشة لكل المواطنين في الدول النامية وإلى التحسين المستمر لنوعية الحياة فيها من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة" (ص16).

التنمية المستدامة:

يُعرف عبد القادر(2020) التنمية المستدامة بأنها: "تعني الاستخدام الأمثل لجميع الموارد المتاحة سواء البشرية أو المادية أو المعنوية وغيرها للمستقبل البعيد، مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية للأجيال القادمة في الحاضر والمستقبل، والعمل على التنمية الاجتماعية وتوفير احتياجات الناس من الغذاء والتعليم والصحة والطاقة"(ص 460).

ويعرفها عساف (2015) بأنها: "عمليات تبذل فيها نشاطات مقصودة وفق سياسة عامة لإحداث تطور اجتماعي في شتى النواحي معتمد على أسس معرفية وثقافية تضمن التوازن بين التعمير والبيئة"(ص370).

ويمكن تعريفها إجرائيًا بأنها: هي الاستخدام الأمثل لجميع الجوانب الحياتية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بما يخدم مصالح الإنسان العربي والاستمرار فيها والديمومة والترابط الملموس بين هذه المجالات بما يوفر الرفاهية والحياة الكريمة.

الدراسات السابقة والخلفية النظرية:

أولا–دراسات سابقة:

وفقًا لطبيعة البحث الحالي، سيتم التطرق إلى بعض الدراسات المباشرة وغير المباشرة نظرا لقلة الدراسات في هذا المجال التي تناولت الحوسبة السحابية والتنمية المستدامة معا وردت على النحو الآتي:

1–الدراسات العربية:

هدفت دراسة أيوب(2016)، الموسومة بـ "إشكالية التنمية المستدامة في العالم العربي" إلى فهم واقع التنمية المستدامة في العالم العربي بكل ما يتضمنه من محفزات ومعوقات، مع استعراض التحديات التي تعترض وصول العالم العربي إلى تحقيق التنمية المستدامة انسجاما مع طرح منظمة الأمم المتحدة. يقوم هذا البحث على قراءة اقتصادية وسوسيولوجية تستند إلى دراسة الواقع العربي لتخلص إلى عدد من التوصيات التي من شأنها أن تعزز من فرص ارتقاء المنطقة العربية لسلّم التنمية.

كما هدفت دراسة أبو عشة(2017) الموسومة بـ "أثر التقييم في التنمية المستدامة لدى الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة: دراسة تطبيقية على الجامعة الاسلامية بغزة 2005-2017" إلى التعرف على التقييم الذاتي المؤسسي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة والكشف عن العلاقة بين التقييم الذاتي المؤسسي والتنمية المستدامة.

بينما هدفت دراسة البنورو (2016)، الموسومة بـ" دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديها وسبل تفعيله" إلى التعرف على دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديها وسبل تفعيله.

وهدفت دراسة سكر(2012) الموسومة بـ " أثر العدالة التفاعليّة في الأداء الوظيفيّ: دراسة استطلاعية لآراء المديرين في الوزرات الأُردُنيّة" إلى تحليل أثر العدالة التفاعليّة في الأداءُ الوظيفيّ وفقًا لآراء المديرين العاملين في الوزارات الأُردُنيّة، وتسعى إلى تحليل أثر العدالة التفاعليّة في الأداء الوظيفيّ للوزارة بوصفها كيانًا اجتماعيًا ومركزًا إداريًا ووظيفيًا وتحكمها مجموعة ضوابط وعمليات إداريّة وتنظيميّة. كما تتخللها منظومة أنشطة عاملة بجملتها على تحقيق أهداف حيويّة.

2-الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة هاندرسون (Henderson, 2011) الموسومة بـ" Rawls والتنمية المستدامة"، إلى تطبيق نظرية راولز في العدالة من أجل وضع إطار محتمل للتنمية المستدامة يتعامل مع جانبي التنمية الاقتصادية والعدالة بين الأجيال في المناقشة. وتناقش مبدأ المساواة العادلة بأن الفرصة المتاحة للأجيال القادمة قد تشكل الأساس الذي تقوم عليه العدالة لحماية البيئة.

بينما هدفت دراسة مازدار (Muzumdar, 2012) الموسومة بـ" تأثير العدالة التعاملية على القرار السلوكي الخاص بالدوران في المؤسسة" إلى التعرف على تأثير العدالة التعاملية في سلوك الدوران واتخاذ القرار في المؤسسة؛ حيث يقارن البحث بين العدالة الإجرائية والتوزيعية والتعاملية، ويناقش تقييم تأثير نظام العدالة بأنواعها الثلاثة في المؤسسة ودوران العمل ويختتم البحث بعرض آثار العدالة التعاملية بشأن القرار السلوكي المتخذ من قبل الموظف في المؤسسة.

و تهدف دراسة مورتن وسكوير (Morton & Squires, 2017) الموسومة بـ:" أهداف التنمية المستدامة (SDG): الإطار العالمي الوطني للصحة، واحتياجات التنمية والعدالة إلى مداخل النظم في جميع المستويات" إلى التعرف على أهداف التنمية المستدامة والأهداف العالمية للصحة العادلة والمستدامة على كل المستويات: من الغلاف الحيوي الكوكبي إلى المجتمع المحلي. والهدف من ذلك هو القضاء على الفقر، وحماية كوكب الأرض، وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والرخاء، حاليا ومستقبلا. وتمثل الأهداف إطارًا عالميًا، من أجل التقدم الذي تم إحرازه وفقًا للأهداف الإنمائية للألفية، والحاجة إلى نظام التخطيط الاستراتيجي الواسع لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والأبعاد في السياسات والإجراءات.

بينما هدفت دراسة ألراير(Arler, 2001) الموسومة بـ" العدالة التعاملية والتنمية المستدامة" إلى مناقشة بعض الأبعاد الرئيسة للعدالة والتنمية المستدامة، وهي: أولا التطرق إلى مفهوم العدالة؛ ثانيًا التركيز على معنى وجدوى العدالة؛ ثالثًا العلاقة بين مطالب العدالة ونوع العلاقة القائمة بين الناس؛ رابعًا عرض أهم أوجه التمييز بين التفسيرات المختلفة لمفهوم العدالة؛ خامسًا مناقشة مختلف معايير العدالة وعلاقتها بالتنمية المستدامة.

وبينما هدفت دراسة استابف وآخرين (Stumpf et al ,2015) الموسومة بـ" بُعد العدالة في الاستدامة: إطار مفاهيمي منتظم وعام " إلى مناقشة كيف يمكن أن يتم تحديد البعد المعياري للاستدامة من حيث العدالة، وتحديد الخصائص

الأساسية لمفهوم الاستدامة ومناقشة الافتراضات الأخلاقية الأساسية، والحفريات، وعلم البيولوجيا، وإدخال هيكل مفاهيمي عام للعدالة لتحليل ومقارنة المفاهيم المختلفة للعدالة؛ واستخدام هذا الهيكل المفاهيمي لتحديد الخصائص والتحديات المحددة للعدالة في سياق الاستدامة. ونحن نبرهن على أن الاستدامة تثير تحديات محددة وجزئيات جديدة للعدالة فيما يتعلق بمجتمع العدالة، وبالقضاء، وبالقاعدة الإعلامية، والمبادئ، وأدوات العدالة.

وهدفت دراسة كامبل (Campbell, 2013)، الموسومة بـ " التنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية العدالة: حالات إسار متضاربة البحث عن أرضية مشتركة في المدينة والتخطيط الإقليمي" إلى فحص ارتباط التخطيط الحضري مؤخرًا بحركتين اجتماعيتين –الاستدامة والعدالة الاجتماعية– والجهود التي يبذلها الميدان في الوقت نفسه تابع السيالات. ما الذي ينشأ عن الجمع بين هذين الهدفين السامعين؟ أن تطوير ثلاث حجج. فأولا، بدلًا عن الحديث قبل الأوان عن التقارب وبين الاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية، قد يكون المخططون أكثر النهج ويصادف هذا التوتر المثمر لحركتين لا تزالان غير متطابقتين. وثانيا، قبل أن يتمكن المخططون من التفاوض على دمج الاستدامة والعدالة الاجتماعية، ويتعين عليهم أولًا أن يواجهوا الخلل السياسي بين الاثنين بشكل مباشر.

3–التعليق على الدراسات السابقة:

لقد تنوعت الدراسات السابقة من حيث علاقتها بهذا الموضوع، فالدراسات الأجنبية هي الأكثر ملامسة لموضوع البحث، تلتها في الأهمية الدراسات العربية.

ثانيا–الخلفية النظرية:

العدالة التفاعلية أو التعاملية:

في عام 1986 قام كل من موج وبيس(Bies & Moag) بتقديم مفهوم جديد، وهو مفهوم العدالة التفاعلية، فقد توصل روبرت وجي بيس(Robert J Bies) من خلال دراسته وأبحاثه إلى قناعةٍ مفادها: أنَّ الأنموذج التقليدي الذي يقيس العدالة التنظيمية من خلال الإدراك الجامعي لها يُعد قاصرًا، بسبب تأثير العوامل الذاتية في ذلك، وقد أشار جرين بارج (Greenberg) في بحثه عن العدالة الإجرائية، إلى أنَّ العدالة التفاعلية لا يمكن فهمها إلا في ظل العدالة الإجرائية؛ حيث تتجلى من خلال نظرية التبادل الاجتماعي، وأوضح أن العدالة التفاعلية تشير إلى العلاقة بين الفرد ورئيسه فقط، بينما تشير العدالة الإجرائية إلى العلاقة بين الفرد ومؤسسته، وقد قام كروبانزونو وزملاؤه(.Cropanzaono etal) بدراسةٍ نتج عنها: أنَّ العدالة التفاعلية تُعد من محددات الأداء الوظيفي خلافًا للعدالة الإجرائية. وتُعد العدالة التفاعلية أو عدالة التعاملات امتدادًا لمفهوم العدالة الإجرائية، وتشير إلى المعاملة التي يتخذها صُنَّاع القرار في التعامل مع الآخرين (حمدي،2015). وهي ثاني مكونات عدالة الإجراءات، وثالث مكونات العدالة التنظيمية؛ حيث تتكون العدالة التفاعلية من أربعة أبعاد أساسية هي:

الصدق والاحترام والأدب والثقة بين الإدارة والعاملين (خضير،2014) وتعبر عن سلوك المؤسسة عند تعاملها مع العاملين، ومدى شعورهم بعدالة المعاملة من جانب رؤسائهم (رضوان،2014).

قواعد العدالة التعاملية:

توصلت الأبحاث والدراسات الخاصة بعدالة التعاملات إلى وجود عدد من القواعد الخاصة بها: مدى وجود مبرراتٍ واضحةٍ للقرارات المتخذة، مدى معاملة الرئيس لمرؤوسيه بإنصافٍ ودون تحيز، مدى التزام صاحب السلطة بحدود اللياقة والتهذيب في معاملته للعمال في المؤسسة تحت إدارته، مدى احترام صاحب السلطة للعاملين (الدهبي، 2014)

مكونات العدالة التعاملية:

عدالة التعاملات تنْحصر في جانبين هما كما أشار إليهما الأسمري(2013): معاملة الأفراد من قبل الرؤساء، تقديم شرحٍ مناسبٍ للقرارات إلى الأفراد الذين يتأثرون بها؛ فالتبرير المقبول أو المنطقي الذي تقدمه المؤسسة لقراراتها يؤدي إلى إدراكٍ أعلى للعدالة من جانب العاملين؛ وذلك بالمقارنة بعدم تقديم مبررات أخرى.

أنوع العدالة التعاملية:

تتكون العدالة التعاملية من مكونين أساسين أشار إليها (Mccardle,2007):

1-الحساسية الشخصية: (عدالة العلاقات الشخصية): تعني مدى الاحترام والتقدير الذي يتعامل به المدير مع مرؤوسيه داخل المؤسسة.

2-التفسيرات أو المحاسبة الاجتماعية: (عدالة المعلومات): تعني قيام المؤسسة بتزويد العاملين بالمعلومات الكافية والدقيقة والمهمة التي تساعد في التفسير والتبرير للممارسات الإدارية بشأن أي مكافآتٍ أو مواردٍ غير موضوعيةٍ.

نظريات العدالة التنظيمية التعاملية:

يعتمد هذا البُعد على اعتبار إنساني؛ إذ يشير إلى المعاملات الصادرة تجاه العاملين من قبل الإدارة، ويتم تصنيف العدالة التنظيمية التعاملية إلى النظريات الآتية؛ نظرية المحاسبة أو المسألة الأخلاقية: وتُعد نظرية المحاسبة أو المسألة الأخلاقية نظرية عامة؛ إذ قدمها كلٌ من وفلوجر وكروبانزنو (Folger &Cropanzaono,1998)، فهي تشمل العديد من نظريات العدالة على سبيل المثال: نظرية العدالة لآدمز عام 1963ونظرية المدركات المرجعية لفولجر عام 1987، ونموذج قيم الجماعة (الزهيري،2011).

وترى هذه النظرية أنَّ عوامل الإمكان أو القدرة، وعوامل الوجوب، يحددان بالترتيب سمات الاستطاعة، والسمات الأخلاقية والمسؤولية عن العدالة؛ فعند تحليل أي تصرفٍ أو سلوكٍ إداري من منظور العدالة التنظيمية لتقييم درجة عدالة، فإننا ننظر إلى مجموعتين من العوامل، يشير إليها (عواد،2003، 21) بالآتي:

عوامل الإمكانية/ القدرة: هي العوامل التي تعكس القدرة وسمات الاستطاعة بمعنى هل هناك بدائل أخرى؟،عوامل الوجوب: هي العوامل التي تعكس السمات الأخلاقية للمحاسبة والمسؤولية عن العدالة؛ بمعنى هل هذا التصرف أخلاقي أم غير أخلاقي؟

واعتمدت هذه النظرية على اختيار العوامل التي تحدد المسؤولية عن ظروف عدم العدالة، كما ركزت على ما إذا كان من الممكن فعله من منظور البدائل، وما الذي كان من الواجب فعله من منظور الأخلاق بدلًا عن التركيز على العمليات المقارنة (البرادان، 2011).

نظرية التبادل الاجتماعي:

تعد نظرية التبادل الاجتماعي أنموذجًا عامًا أو مدخلًا أساسًا في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي؛ إذ تعتمد على التحليل الاقتصادي والاجتماعي (Blau,1964)؛ فقد ظهرت في الستينيات في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك نتيجةً لغياب العدالة والمساواة بين الناس في العلاقات الاجتماعية، ومنها أكّد الباحثون أهمية التعامل مع الناس، وحل المشكلة بنظرةٍ جديدة، وهي حركةٌ جديدةٌ نحو العدالة الاجتماعية (Al qhiwi,2015) وكان من أبرز روادها، هومانز وبلو Humans & (Blue) ويُعد بلو(Blue) أحد الرواد البارزين الذين ميزوا بين نوعين من علاقات التبادل بين الفرد والمؤسسة؛ إذ يشير مفهوم التبادل الاجتماعي إلى طبيعة التفاعلات الاجتماعية والعلاقات التي تفرض توقعات مستقبليةٍ إجرائية غير محدودة، بينما التبادل الاقتصادي يعتمد على الأفراد ومسالة التعويض (konovasky&Paugh,1994).

وتقوم هذه النظرية- كما ذكرها كاير Kaur (2016), على ثلاثة مبادئ هي: الموازنة بين المدخلات والمخرجات؛ طبيعة العلاقات التي يستحقها الأفراد؛ فرص الحصول على علاقات أفضل مع أشخاص آخرين.

فرضيات نظرية التبادل الاجتماعي:

وضع بلو(Blue,1964) نظريته هذه لتفسير العدالة التنظيمية بالاعتماد على الفرضيتين الآتيتين؛ بما أنَّ الإنسان كائنٌ ومخلوقٌ اجتماعي ولا يمكنه العيش بمفرده؛ لذا فهو في حالة تفاعلٍ أو تبادلٍ اجتماعيٍ مستمر، وعند النظر لعلاقة التبادل الاجتماعي في شكلها البسيط بين طرفين يتضح أنَّها علاقة أخذٍ وعطاءٍ متبادل؛ وبمعنى آخر فإنَّ الطرف الأول يحصل على فوائدٍ من الطرف الآخر؛ أي أن مخرجات الطرف الأول؛ مقابل التزاماتٍ يتم تقديمها للطرف الثاني، وبناءً على ذلك يقارن كل طرف مدخلاته مع مخرجاته، لتحديد عدالة أو عدم عدالة التبادل الاجتماعي من عدمها، بما أن الإنسان يدرك عدم العدالة فإنَّه يكون مدفوعًا للقيام بعمل مّا يساعده على إدراك العدالة في المواقف؛ أمّا إذا كان الإنسان يعمل في إطار العدالة فإنه يكون في وضع استقرار من زاوية التبادل الاجتماعي، وليس مدفوعًا لأي عملٍ؛ لأنه يشعر بالرضا.

وترى هذه النظرية أنَّ الإنسان كائنٌ يبحث عن اللذة وتجّنب الألم، ومن هذا المنطلق أخذت هذه النظرية تنظر إلى الحياة على أنَّها سلسلة من المكافآت والتكاليف، وهي بمثابة ضوابط تحكم أو تضبط شبكة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع؛ فالمكافآت تعني عملية الإشباع، أمَّا التكلفة فتعني الجهد المبذول في أيّ عملية تفاعل (إسكندر، 2015).

نظرية العاملين لفردريك هيرزبيرغ:

اقترح هيرزبيرغ (Herzberg) في عام 1968 مجموعتين من العوامل التي تؤثر في سلوك الفرد في التنظيم، وهي عوامل وقائية، وعوامل دافعة حيث ذكرها (الشماع وحمود،2000) كالآتي:

العوامل الوقائية: هي العوامل التي ترتبط ببيئة الوظيفة التي تحول دون تحقق عدم الرضا لدى الأفراد، فهي تحجب مشاعر عدم الرضا بذاتها. وتتمثل هذه العوامل بظروف العمل، والرواتب والأجور، وسياسات المنظمة، والعلاقات بالمشرفين والرؤساء، والزمان الوظيفي، والمكانة الاجتماعية وغيرها.

أما العوامل الدافعة: هي العوامل التي يشعر الفرد من خلال إشباعها، بدرجة من الرضا لأنها تسهم في زيادة اندفاعه نحو العمل. وهي تتمثل بعوامل التقدم، والمسؤولية، والتقدير، والشعور بالإنجاز والاحترام، وعدالة الراتب، أي أنها تعبر عن محتوى وطبيعة الوظيفة نفسها التي تحقق الرضا لدى الفرد.

نظرية التحرر في المساواة:

تؤكد نظرية التحرر على حقوق الحرية الاجتماعية والاقتصادية؛ أي الاعتراف بحرية الحقوق ضد هذه الممارسات الاقتصادية؛ إذ إن الإسهامات التي يقدمها الأفراد للنظام الاقتصادي قد قامت على حرية الاختيار؛ لذا يمكن اعتبارها أساسًا للتمييز بين الأفراد في توزيع المنافع والأعباء الاقتصادية، وبناءً عليه فإنَّ الأفراد الذين لم يسهموا في الإنتاج الاقتصادي من سلعٍ وخدمات لا يستحقون المساواة في العائدات الاقتصادية؛ فالفرد يتمتع بحرية الاختيار لنوع الإسهام الذي يريد تقديمه (الحجايا، 2006).

التنمية المستدامة:

يعد مفهوم التنمية المستدامة في إطاره العام مفهوما بيئيا ثم التحول إلى مفهوم تنموي شامل يراعي ثلاثة محاور رئيسة وهي المحور الاجتماعي (الإنسان) والمحور الاقتصادي والمحور البيئي (ديب ومهنا، 2009).

مفهوم التنمية المستدامة:

ويمكن تعريف التنمية المستدامة من خلال المنظور العربي بأنها: "النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع العربي بأسلوب حضاري يضمن طيب العيش للناس ويشمل: التنمية المطردة للثروة البشرية والشراكة العربية على أسس المعرفة والابتكار والتطوير واستقلال القدرات المحلية والاستثمار العربي والقصد في استخدام الثروات الطبيعية مع ترشيد الاستهلاك وحفظ التوازن بين التعمير والبيئة وبين الكم والكيف"(مركز الإنتاج الإعلامي،1432هـ)

مبادئ التنمية المستدامة:

تشمل مبادئ التنمية المستدامة كما ذكرتها هيئة الأمم المتحدة في تقريرها 2011م الآتي:

الإنصاف: أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته.

التمكين: أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات أو التأثير عمليا.

حسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسئولية.

التضامن: بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات.

أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-%20%20development-goals /

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، والقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
2. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية ورفاهية في جميع الأعمار.
3. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
4. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
5. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
6. ضمان حصول الجميع -بتكلفة ميسورة- على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
7. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة.
8. إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود.
9. وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
10. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
13. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
14. حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر.
15. وقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
16. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة.
17. بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

خصائص التنمية المستدامة:

هناك العديد من الخصائص وهي كما ذكرها(عبدالمسيح،2017):

تعد تنمية طويلة المدى وتعتمد على تقدير إمكانات الحاضر والتخطيط للمستقبل البعيد، تلبي احتياجات الفرد الأساسية للفقراء خاصة كالغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعلم واللغة، وتراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية لكوكب الأرض، وتراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة سواء عناصره أو مكوناته الأساسية كالهواء والماء والتربة والطاقة.

متطلبات التنمية المستدامة:

هناك العديد من المتطلبات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة كما ذكرها محمد (2019)، وهي قدرة الأفراد على العمل والحفاظ على التعاون الإقليمي والدولي؛ ضمان الحياة الكريمة للسكان والدعم المستمر لهم؛ استدامة النظام المالي والإداري؛ تلبية احتياجاتهم المادية والمعنوية من الطبيعة من مواردها الخام وغيرها؛ ضمان بنية اقتصادية رشيدة واستغلال قدرات الطبيعة بما يخدم البشرية؛ تهيئة الظروف المناسبة وتوجيهها نحو التربية لا من أجل أخلاق الأجيال.

دور العدالة التعاملية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية:

بعد استعراضنا للجانب النظري للدراسة الحالية والمتمثلة في دور العدالة التعاملية السائدة في الجامعات اليمنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تلمسنا الآتي:

إن الجامعات يعول عليها بوصفها مؤسسات تعليمية عليا؛ أن تحقق العدالة بوصفها مطلبًا رئيسًا؛ وأن الأهداف المعول عليها أن تكون عادلة بين العاملين، وتحقق الأهداف المستدامة.

وبما إن الجامعات هي مؤسسات تنموية بالدرجة الأولى خاصة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة فإن المتعارف عليه والواقع في التعليم الجامعي يشير إلى أن هناك غيابًا لبعض مظاهر العدالة التعاملية مع العاملين، ولعل أبرزها شعور الموظفين بالغبن وعدم العدالة؛ وذلك ينعكس على الأداء الوظيفي ولا يساعد في تحقيق درجات الكفاءة المتطلبة في التعليم الجامعي لضمان استمراريتها وبقائها ويزيد من إنتاجيته وفاعليته وكفاءته والاستفادة من قدرته؛ لذلك على الجامعات أن تسعى إلى تحقيق دور العدالة التعاملية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولتحقيق ذلك تحتاج الجامعات إلى زيادة الوعي الثقافي بتنمية العلاقات الإنسانية بين الرؤساء والموظفين العاملين فيما بينهم، ومنح الحرية في التخطيط واختيار طرق العمل، وخلق جو عمل متعاون بين أفراد المؤسسة. وتحسين الظروف البيئية للعمل في جو ملائم.

الاستنتاجات:

- أن للعدالة التعاملية أهمية كبيرة في الجامعات اليمنية وذلك لدورها البارز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فالعدالة التعاملية تؤدي إلى تغير إيجابي وتعمل بشكل طردي لتحقيق تلك الأهداف.
- أن شعور العاملين في الجامعات اليمنية بالظلم وعدم العدالة والمساواة، لا يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن العاملين في الجامعات اليمنية يدركون عدم وجود العدالة التعاملية.

- هناك ارتباط معنوي إيجابي بين العدالة التعاملية والتنمية المستدامة يؤثر سلبا وإيجابا؛ إذ يسهم بدوره في تحقق أو عدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التوصيات:

- ينبغي على مؤسسات التعليم العالي تفعيل دور العدالة التعاملية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في برامجها التعليمية.
- ينبغي على الجامعات اليمنية أن تعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال نشر ثقافة العدالة التعاملية.
- ينبغي أن تعمل الجامعة على تنمية العلاقات الإنسانية بين الموظفين في الحرم الجامعي اليمني.
- وضع السياسات والتشريعات والمقترحات المناسبة وترسيخها لدى القيادات الإدارية في الجامعات لتطوير أداء العاملين فيها.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- أبو عشة، أحمد عبد المجيد محمد، (2017)، أثر التقييم في التنمية المستدامة لدى الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة: دراسة تطبيقية الجامعة على الاسلامية بغزة 2005-2017، أطروحة دكتوراه، جامعة أم ردمان الإسلامية، غزة، فلسطين.
- إسكندر، ساجدة مراد، (2015)، العدالة التنظيمية لدى مديري المدارس الابتدائية وعلاقتها بالشعور بالإحباط من وجهة نظر المعلمين والمعلمات، مجلة أدب البصرة، كلية الآداب، جامعة البصرة، العراق، (69)،343 -384.
- أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، (2019)، تأملات دبلوماسية: الجامعات وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية: https://eda.ac.ae/ar/special-initiatives/sdgcar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%A
- أيوب، بولين المعوشي، (2016)، إشكالية التنمية المستدامة في العالم العربي، دار أفكار للطباعة والنشر، جونية، لبنان.
- بدوي، أحمد زكي، (1993)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.
- البردان، محمد فوزي أمين، (2011)، أثر العدالة التنظيمية وتقدير الذات التنظيمية على سلوكيات المواطنة التنظيمية للعاملين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر.
- البورنو، أماني فايز محمود(2016)، دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تلبية متطلبات التنمية المستدامة لديها وسبل تفعيله، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- ديب، ريده، ومهنا، (2009)، التخطيط من اجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، 25(1).487-520.
- الذبحاوي، سناء عبد الكريم (2019)، العدالة التنظيمية ودورها في الحد من ممارسات الانحراف التنظيمي-بحث تحليلي لآراء عينة من الموظفين في كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، مجلة مركز دراسات الكوفة، بجامعة الكوفة، العراق.
- الزهراني، محمد علي عطاف، (2013)، العدالة التنظيمية لدى مديري المدارس الثانوية وعلاقتها بمستوى سلوك المواطنة التنظيمية للمعلمين في محافظة المخواة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.
- الزهيري، أميرة أحمد، (2011)، أثر العدالة التنظيمية على التقه داخل المنظمات "بالتطبيق على قطاع الدواء في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية التجارة، مصر.
- السكر، عبد الكريم، (2012)، أثر العدالة التفاعليّة في الأداءُ الوظيفيّ دراسة استطلاعية لآراء المديرين في الوزرات الأُردُنيّة، دراسات العلوم الادارية، 40(2).
- الشماع، خليل محمد حسن وحمود، خضير كاظم، (2000)، نظرية المنظمة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- عبدالمسيح، عبدالمسيح سمعان، (2017)، التنمية المستدامة، الجمعية المصرية للتربية العلمية، المؤتمر العلمي التاسع عشر: التربية العلمية والتنمية المستدامة،33-88.
- عساف، محمود عبد المجيد رشيد(2015)، دور التمكين في تحقيق التنمية المستدامة بالجامعات الفلسطينية، جامعة جرش الاهلية عمادة البحث العلمي والدراسات العليا،16(1)،356-392.
- عواد، عمرو محمد أحمد، (2003)، تحليل أبعاد العدالة التنظيمية: دراسة تطبيقية، مجلة البحوث الإدارية، جامعة عين شمس-كلية التجارة، القاهرة،21(1)،12-43.
- فاكية، سقني، (2010) التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات، عباس – سطيف، الجزائر.
- محمد، ساليمي، (2019)، رأس المال الاجتماعي وتعزيز التنمية المستدامة، مجلة جامعة الملك الحسين بن طلال للبحوث، 77-88.
- مركز الإنتاج الإعلامي، (1427هـ)، نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات يصدرها مركز الانتاج الإعلامي-جامعة الملك عبد العزيز – الاصدار الحادي عشر، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمامول،46-75.
- منظمة المراءة العربية (د.ت)، المراءة وتحقيق أهداف التنمية الشاملة في المنطقة العربية دراسة استرشاديه، ملخص تنفيذي.

المراجع الأجنبية:

1. Al Qhiwi, L. (2015).Organizational Justice and its Impact on Improvement the Performance Efficiency of the Industrial Companies: A Case Study of Jordanian Potash Company. Dirasat Administrative Sciences, 42(1), 341 –358.
2. Arler, F. (2001). Distributive justice and sustainable development.

3. Blau, P.M, (1964), Exchange and Power in Social Life. New York: John Wiley & Sons John, USA, P352.

4. Campbell, S. D. (2013). Sustainable development and social justice: Conflicting urgencies and the search for common ground in urban and regional planning. Michigan Journal of Sustainability, 1.

5. Henderson, G. E. (2011). Rawls & sustainable development. McGill Int'l J .Sust. Dev. L. & Pol'y, 7, 1.

6. Kalay, Faruk, (2016),"The Impact of Organizational Justice on Employee Performance: A Survey in Turkey and Turkish Context", International Journal of Human Resource Studies, Vol. 6 (1).

7. Kaur, Simran, (2016),"A Study on the Psychological Effect of Organizational Justice Perceptions on Job Satisfaction", the International Journal of Indian Psychology, Issue 2 ،Vol (1).

8. Konovsky, M.A., &Pugh, S.D. (1994). Citizenship behavior and social exchange. Academy of Management Journal, 37, 656-669.

9. Morrman R.H. et al ،(2001) "Does perceived organizational support mediate the relationship between procedural justice and organizational citizenship behavior?" Academy of management journal ،Vol.44, pp351-357.

10. Morton, S., Pencheon, D., & Squires, N. (2017). Sustainable Development Goals (SDGs), and their implementation, a national global framework for health, development and equity needs a systems approach at every level. British medical bulletin, 1-10.

11. Muzumdar, P. (2012). Influence of interactional justice on the turnover behavioral decision in an organization. Journal of Behavioral Studies in Business, 5, 31-41.

12. Stumpf, K. H., Baumgärtner, S., Becker, C. U., & Sievers- Glotzbach, S. (2015). the justice dimension of sustainability: A systematic and general conceptual framework. Sustainability, 7(6), 7438-7472.
Website:
https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-20%20development-/goals

الحوكمة العامة والتنمية المستدامة– دراسة وصفية لواقع المؤسسات العامة في العراق

أ.م. د.منى حيدر عبد الجبار الطائي
كلية التربية للبنات جامعة بغداد/ جمهورية العراق
muna.haider@coeduw.uobaghdad.edu.iq
ت: 07711580949.

الملخص

في ظل الأزمات عادة ماتبرز الحاجة إلى إدارات عامة كفوءة ومرنة لاتخاذ قرارات حاسمة وسريعة، أيضاً قادرة على توجيه العناصر والمكونات الداخلية وتكييفها مع متطلبات التغير السريع الحاصل بفعل الأزمات والكوارث ،ومن خلال آليات حوكمة تعزز مقدرة المؤسسات على الإستجابة السريعة للاحتياجات وصياغة استراتيجيات إبداعية متنوعة لحل المشكلات وإدامة العمل المؤسسي والحفاظ على سلامة اصحاب المصلحة من العاملين والمستفيدين ، يهتم هذا البحث و معلوماته بمناقشة الحوكمة العامة ، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك عن طريق بيان مقدرتها في تعزيز أمكانات المؤسسات العامة لمواكبة التحديات الخارجية التي تواجهها حالياً ومستقبلاً، ، أيضاً بيان الكيفية التي بموجبها يمكن لإدارات هذه المؤسسات التجاوب مع موارد وامكانات متناقصة او غير متوقعة نتيجة انعكاسات الأزمات الكثيرة التي نتجت في الوقت الحاضر، التي أوجدت ادوار جديدة للمنظمات والمؤسسات غير الربحية والمؤسسات التجارية في القطاع العام ، توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات بناء على الدراسات االنظرية ، وتم تقديم عدد من التوصيات التي من شأنها مساعدة إدارات المؤسسات العامة على التوظيف الجيد للحوكمة والالتزام بمبادئها العامة من أجل ضمان الإلتزام بتحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030.

الكلمات المفتاحية : الحوكمة ، المؤسسات العامة ، مبادئ الحوكمة ، الكفاءة ، التنمية المستدامة

Public Governance and Sustainable Development - A descriptive study of the reality of public institutions in Iraq

Asst.prof.Dr. Muna Haider Abdul Jabbar Altaai
College of Education for Women, University of Baghdad /Republic of Iraq
muna.haider@coeduw.uobaghdad.edu.iq
07711580949 tele.

Abstract

In light of crises, there is usually a need for efficient and flexible public administrations to make quick and decisive decisions, also able to direct the internal elements and components and adapt them to the requirements of rapid change occurring as a result of crises and disasters, and through governance mechanisms that enhance the ability of institutions to respond quickly to needs and formulate various creative strategies to solve problems And sustaining institutional work and preserving the safety of stakeholders from workers and beneficiaries. This research and its information is concerned with discussing public governance and its role in achieving sustainable development, by demonstrating its ability to enhance the capabilities of institutions challenges that it is facing now and in the future, also explaining how these institutions' administrations can respond to diminishing or unexpected resources and capabilities as a result of the repercussions of the many crises that have resulted at the present time, which have created new roles for organizations, non-profit institutions and commercial institutions in the sector In general, the study reached a set of conclusions based on theoretical studies, and a number of recommendations were presented that would help the administrations of public institutions to properly employ governance and adhere to its general principles in order to ensure commitment to achieving the goals of the 2030 Sustainable Development Agenda.

Key words:
governance, public institutions, principles of governance, efficiency, sustainable development

مقدمة البحث

تستند الإدارة الحكومية تقليديًا إلى تحقيق الكفاءة في عمل منظماتها العامة لتحقيق الأهداف المتعلقة بتوفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع. (Rutgers & van der Meer,2010 :) ، و تحتاج المنظمة إلى تقييم أدائها بأستمرار كي تكون جاهزة ومستعدة لأي تغير أو أزمة ، وقياس الأداء دائمًا ما يرتبط بمهمتها وأنشطتها فضلاً إلى البيئة التي تعمل فيها.

وفقاً ل (Scheer, T. J. 2010 :6) أن من ضرورات الإدارة العامة تحقيق الكفاءة على جميع المستويات، والمؤسسات العامة مسؤولة عن تجهيز الخدمات وتلبية الاحتياجات العامة الضرورية للمواطنين من دون أي تمييز قائم على أساس القدرة على تحمل التكاليف. ومن ثم ، فإن الأهداف متعددة الأبعاد للإدارة العامة تتطلب ألا يقتصر الأداء على مجرد تحليل التكلفة والفوائد ، بل يشمل أيضًا العنصر الأساسي لتوفير القيمة للمواطنين . و يشير Rutgers, M. R., van der Meer, H. (2010: 756)) إلى أن المؤسسة تحتاج إلى تقييم أدائها ؛ ويرتبط قياس الأداء دائمًا بطبيعة المهام والانشطة المنجزة فضلاً إلى البيئة التي تعمل فيها، لكن الواقع العملي يشيرإلى صعوبة أن تقوم المؤسسات العامة بقياس الأداء لأن المعيار غير محدد جيدًا ولا يسهل قياس الأهداف العامة. ومن ثم فأن تحديد مستوى الأداء المتحقق يعتمد على مدى توافر العناصر والمرتكزات المؤسسية الناجحة القادرة على ضبط سير العمليات والانشطة المتنوعة وتُعد الحوكمة العامة أحد الركائز المهمة التي توفر أساسًا واضحًا ودقيقاً لضبط وتحسين الأداء ومن ثم تسهيل إجراءات التقييم. وغالباً لا يكون تعظيم الربح هو الهدف النهائي للوجود المؤسسي العام. ويُعد هذا سبب كافٍ للحذر من بحث مفهوم الكفاءة في مجال الإدارة العامة.

واليوم لا يكمن التحدي الذي تواجهه المؤسسات العامة في مواكبة تغيرات البيئة الخارجية السياسية والإقتصاددية فقط ؛ ولكن أيضاً في ضرورة أخذ التطورات التكنولوجية والتغيرات المجتمعية جنبًا إلى جنب عند تحديد ومتابعة الخدمة العامة Fine, B. (etal ., 2006: 4)، أذ أن التقنيات الجديدة جلبت معها تحديات كثيرة ، ومع ذلك هناك إمكانات داخلية لتسهيل سبل التكيف. إن تحقيق فاعلية العمل ضمن هذه الديناميكيات الجديدة يتطلب توازناً في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية الموارد البشرية (Denhardt 2008: 32). أيضًا توظيف التجارب والممارسات لجعل الخدمات العامة جهدًا شبكيًا بين جميع القطاعات العام والمستقل والخاص ، ولتحقيق ذلك لابد من اتباع التوصيات التي قدمها (Kettl) لاعتماد الحوكمة لمتابعة أهداف الإدارة العامة والذي حقق تطبيقه كفاءات غير مسبوقة في عمل الحكومة لخدمة المواطنين. وجعلت الحكومات أكثر عرضة للمساءلة(Manzoor .A ,2014: 4) اسئلة عديدة ينبغي أخذها في الأعتبار لتكوين صورة متكاملة عن دور حوكمة المؤسسات العامة في مواجهة تحديات العصر وتحقيق اهداف التنمية المستدامة ، والإجابة عنها ستكون محور المناقشة والتحليل في هذا البحث.

مشكلة البحث

في ظل التغيرات الحاصلة في بيئة أعمال اليوم بتأثير الكوارث والأزمات أصبحت الموارد النادرة أكثر ندرة والمشكلات الاقتصادية والسياسية والإجتماعية أكثر بروزاً لغالبية البلدان بضمنها العراق ، واصبح من المهم زيادة التوجه نحو تعزيز الكفاءة في الإدارة العامة ومحاولة التنبؤ بمستقبلها. والمؤسسات العامة في لعراق تعاني في الأساس من مشكلات كثيرة وفي مختلف الجوانب(قانونية ، تنظيمية ، إدارية ، تنسيقية ، إتصالية ، مالية)، وقد كشف الواقع الحالي ذلك، فالمعروف أن المؤسسات العامة يتعاظم دورها وقت الأزمات أذ يقع عليها العبء الأكبر في تجهيز الخدمات الرئيسة للمواطنين وتلبية احتياجاتهم المتنوعة،وعلى الرغم من وجوب استمرارية العمل في بعض المؤسسات طيلة فترة الأزمات لاسيما (الصحة ، والتعليم ، والعمل الإجتماعي) ، الا أن

مستويات التذمر وعدم الرضا كانت عالية نتيجة عدم فاعلية هذه المؤسسات وفشلها في الاضطلاع بمسؤولياتها في تجهيز الخدمات بالسرعة والجودة المطلوبة ، والذي نتج عن ضعف التزام إداراتها بمبادئ الحوكمة العامة التي تُعد أداة رئيسة لضبط المقدرات والمكونات التنظيمية وتعزيز كفاءة المؤسسة العامة لتمكينها من مواجهة التحديات الناتجة عن التغيرات البيئية المتسارعة وما تتضمنه من كوارث وأزمات، ويمكن تجسيد مشكلة البحث بالتساؤلات التالية :

1. ما مستوى إدراك إدارات المؤسسات العامة للحوكمة واهميتها في تحسين مستوى الكفاءة ؟
2. ما مبادئ الحوكمة الواجب الالتزام بها من إدارات المؤسسات العامة ؟
3. ما دور الحوكمة العامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟

أهمية البحث

1- تنبع أهمية البحث من حساسية الموضوع الذي تتناوله (الحوكمة العامة) كونه يركز على أحد العناصر المهمة في ضمان استمرارية ضبط وتحسين كفاءة الأداء المؤسسي في الميدان العام على نحو خاص والتقدم المجتمعي على نحو عام في ضوء تأثير النتائج المؤسسية على مستويات تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2- تزايد التنوع في احتياجات المواطنين لخدمات المؤسسات العامة في ظل سرعة التغير البيئي وحالات اللايقين وتأثير الكوارث والازمات العالمية مثل أزمة COVID- أدى الى زيادة أعباء إدارات المؤسسات العامة لاسيما مؤسسات (الصحة ، التربية والتعليم ، العمل الإجتماعي)،ومن ثم تنامي الحاجة الى أستخدام طرائق ومناهج تعزز كفاءة أداء الأعمال العامة لهذه المؤسسات.

3- أن ممارسة الحوكمة في المجال العام عامل أساسي في تحقيق الشفافية والمساءلة والمشاركة وفعالية الأداء المؤسسي لتعزيز كفاية إنفاق الموارد المالية العامة مثلما بينت كثير من الدراسات في هذا المجال بأن المؤسسات التي طبقت أفضل ممارسات للحوكمة حققت أفضل النتائج في معايير الأداء الرئيسية.

4- تُعد الحوكمة في مقدمة المتطلبات الواجب الالتزام بها من إدارات المؤسسات العامة في سبيل الحفاظ على استمرارية الانشطة والاعمال العامة ،لدورها الكبير في تعزيز المقدرات التنظيمية على الإنجاز ،ومن ثم النجاح في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ، فالحوكمة تزيد من إمكانية المؤسسة العامة على تقديم أداء متفوق مقارنة بأداء المؤسسات الأخرى.

أهداف البحث

الهدف الرئيس : تحديد مبادئ الحوكمة العامة وتأثيرها على كفاءة الأداء المؤسسي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

1. التعرف على الحوكمة في الميدان العام بدلالة مبادئها (الشفافية ، المشاركة، العدالة والمساواة، الخدماتية، الكفاءة ، المساءلة)
2. واقع تطبيق مبادئ الحوكمة داخل المؤسسات العامة
3. المعوقات المؤثرة على تطبيق الحوكمة في المؤسسات العامة
4. تحديد العلاقة بين مبادئ الحوكمة العامة ومؤشرات التنمية المستدامة.
5. بيان واقع الحوكمة العامة والتنمية المستدامة في العراق .

منهج الدراسة

استخدم البحث المنهج الوصفي لأنه المنهج الأنسب لطبيعة البحث الذي يهدف إلى التعرف على الحوكمة ومبادئها المختلفة بشكل عام مع التركيز على مبادئ الحوكمة في الميدان العام وبيان علاقتها بعمليات بكفاءة الأداء المؤسسي وتحقيق اهداف التنمية المستدامة ، إذ لا يقف المنهج الوصفي عند حد جمع المعلومات وتنظيمها وإنما يتعدى ذلك إلى تفسيرها والربط بين

مدلولاتها للوصول إلى بعد أعمق لتفسير الموضوع قيد البحث ، ولتحقيق ذلك تم الاستعانة بمجموعة من الادبيات والدراسات النظرية العالمية ذات العلاقة .

المحور الأول/ الحوكمة العامة

أولاً: التطور الفكري للحوكمة العامة

أضحى موضوع الحوكمة أحد المواضيع المهمة في الإدارة العامة واستعمل لأول مرة من (Harlan Cleveland) كبديل لمفهوم الإدارة العامة في اطار خطاباته ومقالاته الصحفية بقوله : (What the people want is less Government and more Governance) ، أي أن الذي يرغبه المواطن اليوم هو حكومة أقل وحوكمة أكثر ، بعد هذا التطور الذي أحدثه (Cleveland,1972:13) ، بدأت العديد من المجلات الاكاديمية الرائدة في مجال الإدارة العامة بتبني مفهوم الحوكمة العامة مثل المجلة الدولية للإدارة والسياسة (IJOPA) ، كما بدأ العديد من الباحثين في كلية كندي للحكومة في جامعة (Harvard) بتبني مشروع كبير يحمل عنوان (رؤى الحوكمة في القرن ال 21) ، وظهرت الكثير من مدارس الحوكمة. ويشير (Frederickson, H. G.,2015: 225) الى ان الحوكمة في أغلب الدراسات الحديثة أصبحت مفهوم مرادف للإدارة العامة. أيضاً أكد (Osborne & Gaebler, 1992) بأن الحوكمة جاءت لتعبر عن" التمكين ، والقوة ، والمقدرة على تولي مخاطر الرياديات العامة ". (Newman) أشار الى أن الحوكمة تمثل " الرزمة السياسية لأحدث الافكار في الإدارة العامة في مجال المشاركة والتعاون مع المؤسسات الخاصة والمجتمع المدني" ، (Donadelli, F. 2017:732) أشار بأن الحوكمة العامة تُعد مدخل اساس السوق الذي يعتمد التنافسية في العمل، أما(Salamon , 2002: 54) فقد أوضح أن الحوكمة تمثل التحول من دولة البيروقراطية الى حكومة الطرف الثالث والشراكات ،(Donadelli F. 2017: 55) أكد أن نموذج الحوكمة تطور إلى ماهو عليه الان بفعل التغييرات التي شهدتها نماذج الإدارة العامة خلال العقدين الاخيرين من القرن الماضي، ، وتم تبني تقنيات القطاع الخاص و اطلق على هذا النموذج بالإدارية ((managerialism) وقد ظهرت نماذج الNPM و REGO عبر عقد الثمانينات والتسعينات على التوالي ، أذ أسهم كل منهما بتقديم مبادىء جديدة للادارة العامة تمثلت ب : التأكيد على النتائج والأداء، والمرونة، ولامركزية السلطة والمسؤولية الاكبر ، والاستقلالية الأكبر ، أتجاه السوق ، أتجاه الزبون} .

من جانب آخر عد (Stoker,2006: 42) الحوكمة العامة أحد التطورات الرئيسة الحاصلة في مجال الادارة العامة ونقطة تحول في ممارسة الحكم في الكثير من الدول الصناعية المتقدمة. وعمد (Bovaird & Loffler, 2016 :10) و (Johnson, I. ,1997:11)، الى ربط ظهور هذا المفهوم بالتطورات الحاصلة بمفاهيم التنمية الشاملة والتنمية البشرية المستدامة في إطار تأكيدهما على ضرورة توافر المقومات السلوكية والقيمية لتحقيق اي تقدم انساني ومجتمعيا.

ثانياً: مفهوم الحوكمة العامة

يُعرف (Johnson, I. ,1997:1) الحوكمة العامة بأنها " إعادة تصميم او إعادة ابتكار الإدارة العامة لمواجهة التحديات الجديدة للتنمية في عصر العولمة ,أما (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة,5:2008) فعرفها بأنها " العملية التي تنطوي على إدارة أوجه التفاعل بين المؤسساتالحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من اجل تحقيق التحول الاجتماعي والتنمية المستدامة، (سكارنه,323:2009) أشار اليها بأنها " مستوى الأداء الجيد للجهاز الحكومي بمفهومه الواسع (الادارات والهيئات والاجهزة والوزارت وغير ذلك من الجهات الحكومية) التي تقوم بإتخاذ قرارات او تنفيذ سياسات او الاشراف على تطبيق القوانين والتشريعات والرقابة على تنفيذها" . (Bouckaert, G. etal . ,2018 : 4) عرفها بأنها " مجموعة العمليات،

والانماط ، والسياسات ، والقوانين و القواعد التي تؤثر على الطريقة التي توجه بها البرامج والأعمال العامة اداريا.من جانبها تشير (الصادي ، وآخرون ، 2015:124) إلى أن تعريف الحوكمة ينطوي على ثلاثة أبعاد :

- بُعد سياسي تمثيلي يقوم على حكم القانون والمساواة والمساءلة .
- بُعد مؤسسي ويتعلق بالكفاءة والفعالية.
- بُعد اقتصادي وإجتماعي يتعلق بتحويل النمو الإقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة ، فتؤثر هذه الأعاد وتترابط مع بعضها في إنتاج الحوكمة العامة الرشيدة .

ثالثاً: اتجاهات الحوكمة العامة

يُمكن تصنيف الحوكمة العامة إلى ستة اتجاهات رئيسة وفقاً لأراء الباحثين في مجال الإدارة والسلوك التنظيمي وبحسب مجال تطبيقها واستخدامها وهذه الإتجاهات هي :-

الاتجاه الأول / الحوكمة وسيلة او أداة تستخدم من قبل الجهات الحكومية لإدارة الشؤون والاعمال العامة بشكل يضمن تحقيق التطور التنظيمي والمجتمعي، في ضوء ممارسات تطبق من قبل كل أصحاب المصلحة وعلى اختلاف مستوياتهم من اجل التكيف مع متطلبات البيئة الدائمة التغير وفي اطار مجموعة الآليات والمبادىء الخاصة .

الاتجاه الثاني / الحوكمة تمثل أحد عمليات البناء التنظيمي، كونها تشمل تشكيلة من القوانين والعمليات والقيم التي تدار بموجبها المؤسسة العامة فهي تتضمن جميع المتطلبات والإجراءات اللازمة لتحويل السياسات الى واقع ملموس مع الأشراف على عملية التنفيذ (Azubike , g.h.B, 2011:257)

الاتجاه الثالث / الحوكمة تعبر عن مجموعة العلاقات التي تربط ما بين الأطراف المشاركة في صنع القرار و تطبيق الحوكمة وفق هذا الاتجاه يركز على نمط التعاون والتشارك بين المؤسسات الحكومية والاطراف الفاعلة الأخرى (O'Toole 2003:12)

الاتجاه الرابع / يجسد الجانب الاستراتيجي للحوكمة في ضوء ارتباطها بمقدرة الادارة العليا على تحديد التوجه الاستراتيجي والتأكد من إدارة المخاطر واستخدام موارد المؤسسات العامة بشكل صحيح(Plumpter,1999) و (IFAC,2009)، وبما يؤدي الى تفعيل قدرة الاخيرة على ضمان الصياغة السليمة للسياسة العامة واتخاذ القرارات الملائمة بشكل يؤدي الى كسر الجمود والرتابة التي تتحصن بها عادة المؤسسات الحكومية ذات الاساليب والهياكل والممارسات التقليدية التي تأخذ بأساليب التخطيط والتنبؤ(Maserumule, M. H., 2011: 65)

الاتجاه الخامس / الحوكمة تمثيل للسلطة او الحكم الذي يؤدي بالنهاية الى تحقيق التنمية المستدامة التي تقود الى التنمية المجتمعية الشاملة وبشكل ينعكس على مسار التطور المستقبلي لعموم فئات ومستويات المجتمع(Carlos De . C, 2007: 76)

الاتجاه السادس / أن الحوكمة تشكل نظام مناعة يقي ويحمي المؤسسات عموماً لاسيما العامة منها من التصرفات والسلوكيات التي تدعم الممارسات السلبية وبما يعيق عملية اتخاذ القرارات السليمة وصياغة السياسات وفق اساس علمي ومنطقي وبما يحقق اعلى إستجابة للمتطلبات العامة (Bourgon . J , 2009: 23) وهذه الإستجابة تنعكس على مستويات تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

رابعاً: نماذج الحوكمة ضمن المؤسسات العامة

1- نموذج الخدمة العامة الجديدة

نموذج الخدمة العامة الجديد يستند إلى مدخل Citizen-Center ،هذا النموذج يقدم كنموذج متميز عن النموذج التقليدي للإدارة العامة ولنموذج NPM ،في هذه النظرية المساواة الاجتماعية أضيفت الى الكفاءة و الاقتصاد كمنطق لتبرير مواقع السياسة العامة (Bourgon, J. 2007:15) (Longo, F., 2011:2 في نظرية الادارة العامة الجديدة اشار بأن الطريق نحو نظرية جديدة للإدارة العامة يجب ان يبدأ في اكثر المستويات أهمية و الذي يتجذر في مفهوم المواطنة (Citizenship) والمواطنة الديموقراطية والتي تعني مشاركة اكثر للمواطنين في إطار الحوكمة العامة، ويؤكد (Bourgon, J. 2007: 18) بأن المصلحة العامة لاتعني مجموع المصالح الخاصة وهي ليست منفصلة كلياً عن المواطنين ذو المصالح الخاصة المتعددة .فالمنظمة وفق منظور الحوكمة العامة تحتاج الى التفكير استراتيجياً والعمل ديموقراطياً من خلال تصميم السياسات و البرامج التي تلبي احتياجات المواطنين بأكثر الاساليب فعالية من اجل تعظيم خدمة المواطن. (Maserumule, M. H. 2011:554)

2-نموذج الديموقراطية والدولة التنموية

الدولة التنموية وفقاً ل(Johnson) هي الدولة التي تأخذ بالتخطيط العقلاني لمنظمات الحكومة بشكل يمكنها من التأثير على اتجاه خطى التنمية المستدامة بدلاً من تركها لاملاءات السوق ، ((Hyden . G , 2007: 26 ، يعرف الدولة التنموية بأنها الدولة التي تجعل الانتخاب السياسي والبيروقراطي فيها ذو محددات تنموية اصيلة ومقدرة مستقلة لتحديد وتنفيذ الاهداف التنموية ،الحوكمة في اطار هذه النظرية تعبر عن مقدرة الحكومة على تنسيق جهود التنمية الوطنية لمختلف الفاعلين الاستراتيجيين وتوجيههم بأتجاه أجندة التنمية ؛ فافتراضات هذه النظرية تؤكد ان الحوكمة في القرن (21) يجب ان توصف من خلال استخدام مفاهيم علاقة المنفعة و التعاون المتبادل بين مختلف القطاعات العامة و الخاصة والمدنية (Hjertholm . p , 2006 :15)، وفي اطار هذه النظرية تفهم الحوكمة من خلال مفاهيم المصلحة العامة(public interest) والخدمة العامة (public service) ،سلطة القانون (rule of law) ، ومشاركة المواطنين و المجتمع المدني والديموقراطية كما يشير (Heinrich ,Hill ,Lynn) الى أن الحوكمة هنا ليست غاية بحد ذاتها وانما وسيلة لتحقيق الغاية التي تتمثل بالتنمية (Longo, F., 2011:5) . من هذا المنظور نجد ان افتراض هذه النظرية يرتكز على ان مفهوم الدولة التنموية هو الجزء المتمم للديموقراطية التي تمثل مسعى لكل المجتمعات الراغبة بالتحرر .

3-نموذج الحوكمة الجيدة والحكومة الفاعلة

اساس الحوكمة العامة هنا يرتكز على امتلاك المقدرة على جعل الاشياء تؤدى سواء بشكل ديمقراطي او غير ديمقراطي (Pestoff . V , 2011: 12) وهذا يتعارض ما جاء به نموذج الإدارة العامة الجديدة NPM الذي عُد أحد النماذج الرئيسة لتفسير الحوكمة على الصعيد العام ، اما الحكومة الفاعلة وفق هذا النموذج فتشير الى مداخل التحديد الاقتصادي للسياسات مثل التعظيم التقليدي للمنافع والتعاونية الليبرالية الجديدة المعاصرة ، ان هذا النموذج يرتكز على مبدأ التكامل والاندماج الاستراتيجي بين إدارات المؤسساتالعامة ومراكز صنع السياسات العامة والتناقض الذي يلاحظ في هذا الأنموذج يتمثل

في أفتراضه إمكانية تحقيق المخرجات والنتائج المطلوبة سواء بطريقة ديمقراطية او غير ديمقراطية وهذا يتنافى مع مبادئ الحوكمة الجيدة في المؤسسات العامة .

خامساً: العناصر الرئيسة للحوكمة العامة

أن الحوكمة العامة كما يشير (Bovaired & Loffler , 2009: 15; Bovaired & Loffler , 2016) تتضمن عدد من العناصر هي :-

1- أصحاب المصلحة المتعددين لكون المشاكل الحالية اصبحت تأخذ شكل جماعي و لم يعد بالأمكان حلها من قبل السلطة العامة فقط، بل تحتاج الى تعاون و مشاركة الأطراف الاخرى، وبموجب ذلك اصبحت تطبيقات التوسطية (Mediation) والتحكيم (Arbitration) وتنظيم الذات (Self-requler) في الغالب اكثر فاعلية في القرار و الفعل العام .

2- القواعد الرسمية و القواعد الغير رسمية مع افتراض ان التفاوض بين اصحاب المصلحة المتعددين في استخدام سلطتهم يمكن ان يغير اهمية هذه القواعد في المواقف المحددة .

3- الهرميات (Hierarchies) مثل البيروقراطيات و شبكات العلاقات الجماعية (Cooperative networks) كهياكل تسيير كامنة تستخدم في الظروف الملائمة ، وهذا ما ثبت صحته في ظل جائحة Covid-19 .أذ أن المؤسسات العامة واصلت القيام بتسيير أعمالها طيلة فترة الجائحة لاستمرارية الحاجة وتزايد الطلب على خدماتها لاسيما في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الإجتماعية .

4- معرفة ان خصائص العمليات الرئيسة في التفاعل الاجتماعي و المتضمنة الشفافية (Transparency) والتكامل (Integrity)، والتضمين (inclusion) من المحتمل ان تكون ذات قيمة اكبر بذاتها وعدم التفكير وفق مفاهيم منطق الغايات و الوسائل (ends & means) ، المدخلات و المخرجات (Input & output) .

5- بما ان الاصل السياسي للحوكمة العامة يعني تفاعل جميع اصحاب المصلحة بأختلاف مستوياتهم الإدارية والتنظيمية في ممارسة القوة و التأثير أحدهم على الآخر لمدى أبعد من مصالحهم الخاصة وبناء على ذلك فأن- صياغة السياسة يجب ان لا يترك لصفوة الاداريين والمهنيين فقط وأنما أشراك كل الأطراف ذات العلاقة(Whitford, A. B., 2010 :5) .

سادساً : التحول نحو تطبيق الحوكمة العامة

هناك سببان رئيسيان أديا إلى ظهور الحوكمة او ما يطلق عليه (الحكم الرشيد).

أولا : بعد نهاية الحرب الباردة ، واجهت البلدان الفقيرة تحديات للانتقال إلى اقتصاد السوق و لذلك ركزوا جهودهم على تحديث المؤسسات الحكومية وتطوير عملية صنع القرار((Hout W. 2007:12).

ثانيًا : بحلول نهاية الثمانينيات وتزايد المشكلات الاقتصادية المتمثلة في رفع مستوى الدين الخارجي ، أطلقت العديد من البلدان النامية ما نسميه الهيكلية برنامج التكيف. أذ أعطت هذه البرامج نتائج مخففة وكان هناك شك تجاه إجماع واشنطن وشرعية

المؤسسات المالية الدولية. العالم انتقل إلى موجات متزايدة من العولمة والسوق غير المنظم (Craig D.; Porter D. 2006:2). كل هذه التغييرات وضعت حدا لنهج الليبرالية الجديدة. وقد تزايد الاهتمام بالحوكمة العامة (الحكم الرشيد) في الوقت الحاضر وبشكل كبير ، الذي يشير على نطاق واسع إلى القضايا المؤسسية ، العدالة الاجتماعية والشمولية (Gore,2000، ؛ Önişand enses,2003). ووفقاً الى(Iyad. D . 2019 :43) فأنه لا توجد هياكل ومؤسسات حاكمة مثالية. لكن يمكن تحسينها باستمرار.

تشير الحوكمة إلى "مجموعة من الخصائص النوعية المتعلقة بعمليات وضع القواعد واالتراكيب المؤسسية. التي تجسد قيمًا مهمة في مجال العمل العام مثل المشاركة المطورة ، الشفافية والمساءلة وحصول الجمهور على احتياجاته المتنوعة. والعدالة والمساواة ، والإستجابة كما أنه يساعد في مكافحة الفساد وتأمين حقوق الإنسان الأساسية وسيادة القانون "(UNU-IAS. 2015:2)

إن النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب وجوج التزام كبير من المؤسسات العامة بمبادئ الحوكمة ودورها الحيوي. أذ أن الهدف (16) يشير إلى ضرورة وجود " مؤسسات وأنظمة حوكمة فعالة تستجيب للاحتياجات العامة تقديم الخدمات الأساسية وتعزيز النمو الشامل ". المؤسسات هي ركائز تنمية المجتمع. فضلاً الى إلى ذلك ، فأن الحوكمة العامة تُعد وسيلة رئيسة لتحسين العلاقة بين الحكومة والمواطنين .

سابعاً : المعوقات المؤسسية لتحقيق الحوكمة الفاعلة

وفقاً لـ (Virginia R. 2020: 7) فأن هناك مجموعة من المحددات التنظيمية التي تعيق تحقيق حوكمة جيدة في المؤسسات العامة، وتؤدي إلى ضعف تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتتضمن :

1- محدودية الموارد البشرية والتي تتمثل في محدودية المقدرات التكنولوجية (كمياً ونوعياً) مع فقدان الالتزام من قبل إدارات المؤسسات العامة، فضلاً الى الإحباط الناجم عن مشكلات التواصل التنظيمي والنتيجة تكون انخفاض مستويات الدافعية وتقدير الذات لدى العاملين وفقدان خطة تطور المسار الوظيفي ، ويصبح التمايز والتفاضل في انجاز الاهداف يقوم على مصالح جماعات محددة .
2- دوران العمل – التعاقب الوظيفي فالانشطة قصيرة المدى لا يتم جدولتها وفق خطط واضحة مع غياب القيادة الكفؤة ومن ثم فقدان المساءلة وعدم وضوح الاهداف وضياع الجهود .
3- الافراط البيروقراطي في إنجاز الانشطة الطارئة وتزايد انشطة الوقاية مع أعطاء اهمية أقل للتخطيط جهود ضائعة .
4- طول الوقت المقضي للإنجاز يؤدي الى فقدان الاستمرارية ، وفقدان المساءلة
5- ضعف التعاون بين الأطراف ذات العلاقة حتى ضمن الانشطة التشغيلية داخل المؤسسة ، أيضاً ضعف الاتصالات التنظيمية
6- محدودية الموارد المادية المخصصة واذي يقود إلى التماثل في البنى التحتية وضعف البنى التحتية التقنية في عموم المؤسسات العامة ، وضعف مجالات الصيانة ، والرصد البيئي ، وضعف قوة الالتزام
7- شرعية ومستويات مشاركة منخفضة في صنع السياسات العامة، أيضاً فقدان المشاركة الحقيقة من قبل المستفيد النهائي (المواطن)

المحور الثاني : التنمية المستدامة

أولاً: الإطار الفكري للتنمية المستدامة

منذ عقود عديدة ، هناك قلق متزايد بشأن قضايا الحد من الفقر ، والحد من عدم المساواة ، وحماية البيئة ، وتعزيز الرفاهية الاقتصادية والإجتماعية ، وما إلى ذلك. وقد أدت التغيرات الكثيرة التي شهدتها المجتمعات عموماً إلى تحويل التركيز من نموذج النمو الاقتصادي إلى النموذج الجديد للتنمية المستدامة. وعلى الرغم من هذا الاتجاه الجديد ، فأن مسألة كيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا تزال قائمة. وتحتاج الى تطبيق ممارسات وأدوات قادرة على تحقيقها ، والحوكمة تُعد أحدى أكثر الأدوات المعترف بها للتعامل مع أجندة التنمية . كان نهج التنمية فترة الخمسينيات والثمانينيات من القرن الماضي موجهًا لتحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي (Wang, Greg G et al, 2008:15). لكن مع نهاية عام 1980 ، تم تغيير التوجه الاستراتيجي من النمو الاقتصادي الى التنمية. وفي عام 2000 ، أطلقت الأمم المتحدة خطة الألفية للتنمية التي احتوت على ثمانية أهداف. أما عام 2015 فقد شهد استبدال جدول الأعمال التقليدي للتنمية بجدول أعمال التنمية المستدامة (SDGs) أو ما يعرف باسم خطة التنمية المستدامة لعام 2030. التي تضمنت اهم الأدوات والاستراتيجيات و تمت الدعوة إلى التوصية لتحقيق تلك الأهداف. وجاء لوبيز وآخرين (Lopes, J. et al ., 2020 :142) ، ليؤكد إن الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية 2030مهدت الطريق لأهداف التنمية المستدامة، وقد أظهرت العديد من الدراسات أن من أكثر التحديات التي واجهت الدول من حيث تحقيق التنمية المستدامة تمثلت في ارتفاع معدل البطالة وانتشار الفقر وعدم المساواة الواضحة جزئيا في إطار المؤسسات غير الفاعلة نتيجة تعرضها الى الفساد (Demmers et al. , 2004 :3).

إن بساطة كيفية هيكلة الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية سهلت مشاركة العديد من أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات بغض النظر عن الإجراءات الحكومية ، وهذا أدى إلى مساهمات ملحوظة لجميع الأطراف الفاعلة في إنجاز هذه الأهداف (United Nations; 2015. 77). أن خطة التنمية المستدامة الجديدة تضمنت عدد من الأهداف لم ترد ضمن الخطة السابقة مثال ذلك إن الهدف 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية) هو عنصر جديد في تحديد الأهداف المحلية ، والذي يشمل الحوكمة والمؤسسات ، ويشجع مشاركة القطاع الخاص والحكومات المحلية والمجتمع المدني. من ناحية أخرى ، اتسمت إنجازات أهداف الألفية الجديدة بالتأكيد على قضايا اختلال التوازن الجغرافي وعدم المساواة المستمرة في مجالات الثروة والصحة والتعليم بين الأغنياء والفقراء ، وبين الحضر والريف (Lopes, J. et al . , 2020: 6). حدد هذا الفهم الأولويات لأهداف ما بعد عام 2015 ، والذي يتطلب التزام كل الأطراف من أجل ضمان جميع الاطراف الفاعلة في المجتمع في عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة أي "عدم ترك أحد يتخلف عن الركب" (United Nations; 2015. 35).

ثانياً : مفهوم التنمية المستدامة

التنمية وفقاً ل (العمري 2008: 158) " مفهوم نمطي ينطوي على أحكام لما يجب أن يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية ،وتتصل برفع القدرة الانتاجية وكفاءة أداء أفراد المجتمع، مع ضمان العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية ، فضلاً إلى أهداف أخرى في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية "

وقد أصبح مفهوم التنمية المستدامة موضوع جدل ونقاش على المستوى الدولي بعد أن نشر تقرير برونتلاند "مستقبلنا المشترك" في عام 1987 من قبل لجنة التنمية والبيئة للأمم المتحدة"(UNWECED, 1987). وقد تم وضع أشهر تعريف للتنمية

المستدامة : بأنها " العملية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم الخاصة. أيضاً يُعرفها البنك الدولي بأنها " العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ الذي يضمن إتاحة الفرصة التنموية الحالية للاجيال القادمة ، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن " التنمية المستدامة تُعد اليوم مقياساً لمدى تقدم الامم على كافة الأصعدة فتحقيق الرفاهية للمواطنين يعبر عن مدى فاعلية النهج الذي تسلكه الدولة في إدارة أمورها ، وتوفير خدمات الصحة والتعليم والرعاية الإجتماعية وخدمات البيئة وتكنولوجيا المعلومات مطالب أساسية لتحقيق التنمية المستدامة . التقرير العربي (2018) حدد مبادئ التنمية المستدامة بالتالي :

1. نمو اقتصادي مستقر وطويل الأمد
2. تنمية اقتصادية واجتماعية متناسبة ومتوازنة
3. سياسات التوظيف النشطة
4. الحد من الاختلافات الإقليمية
5. نمو الدخل الشخصي والاستهلاك
6. الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة والاستخدام والتخصيص الفاعل من الموارد الطبيعية.

و في هذا المجال يشير (Lee, B. X .et al ,2017: 66) إلى أن خطة عام 2030 تستند إلى المفاهيم الحديثة للتنمية المستدامة التي تشمل " تلبية احتياجات الحاضر مع الحفاظ على نظام دعم الحياة على الأرض ، والذي يعتمد عليه رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية " (United Nations; 2016. 29). ينفصل هذا التعريف عن الاستدامة التقليدية الضعيفة ثلاثية الأبعاد (الاقتصاد والبيئة والاجتماعية) ، والتي تلخص أن الثروة والرفاهية اللامحدودة يمكن أن تتولد دون أي آثار على النظم الاجتماعية والبيئية ، وأن رأس المال الطبيعي يمكن أن يتم استبدالها بالعمالة والتكنولوجيا.

ثالثاً : الحوكمة والتنمية المستدامة

ان طبيعة التحولات الحاصلة إحدثت نوع من التبدلات في دور الحكومة وعلى نحو مماثل في أدوار المؤسسات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني نتيجة للتالي(Bourgon, J. , 2009:3)

1. التركيز على تحسين الاداء ،الكفاءة،الانتاجية.
2. تطبيق مدخل اساس–المواطن في تسليم الخدمة.
3. السعي من اجل زيادة رضا المستخدم.
4. التركيز على القضايا والتحديات المتداخلة.
5. السعي نحو الانفتاح والشمولية في علاقاتها مع الاطراف المجتمعية والمواطنين.

في السابق كان مقياس نجاح الحكومة يعتمد فقط على مقدار المساهمات والنجاحات التي تحققها الدوائر والمؤسسات الحكومية ، لكن ظهور الحوكمة وتزايد اهميتها في الوقت الحاضر اوجب ان يكون قياس النجاح مستند الى مقدار او مساهمة كل الأطراف الفاعلة في تحسين أداء الحكومة والمجتمع ككـــل. وفي هذا الشأن يؤكد (Bourgon J. 2008 : 42) إلى أن مسائل الحوكمة تترابط مع التنمية مثلما تترابط العلاقة بين السبب والنتيجة ، لاسيما في اوقات التحولات الجذرية والازمات ،اذ تبرز الحاجة الى أشكال جديدة ومتجددة في أساليب العمل لأقامة تنمية مستدامة محورها الأفراد وخدمة الصالح العام (لجنة خبراء الادارة العامة 3:2008). ووفقاً (Bovaird, T., 2003: 3) أن العلاقة بين الحوكمة والتنمية أصبحت على رأس قائمة أجندة أعمال السياسات الدولية، وأصبح هناك اتفاق واسع على دور وتأثير الحوكمة على تحسينات مخرجات العمليات الاقتصادية والاجتماعية

للمنظمات العامة عموماً (Borgia, F. , 2005: 42) أشار الى أن التزام المؤسسات العامة بتطبيق مبادئ الحوكمة يضمن الوصول الى حالة الالتزام والاذعان اللازمة لضمان نجاحها في بلوغ وتحقيق اهدافها التنموية، ومن ثم فان الحوكمة يمكن عدها مؤشر حاسم في عملية الاصلاح والتنمية الإدارية والاخيرة تشكل محور التنمية المستدامة لأن المؤسسات العامة هي المسؤولة عن تحقيق خطط وأهداف التنمية المستدامة 2030 (البرنامج الانمائي للامم المتحدة، 2015: 23). منظمة UNDP أوردت ثلاثة اهداف رئيسة للحوكمة العامة تشتق منها الاهداف الفرعية الاخرى :

1. تحقيق الانسجام والعدالة الاجتماعية والحياة الكريمة.
2. تحقيق وادامة حالة من الشرعية في المجتمع .
3. الكفاءة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتخصيص الموارد العامة واستغلالها.

والهدف الثالث له علاقة مباشرة بالأداء المؤسسي العام ويشير (Frederickson, H. G. 2010: 21) إن الكفاءة في الإدارة العامة هي أكثر من مجرد علاقة فنية بين الموارد والمخرجات ؛ لها بعد آخر يتضمن المخرجات فيما يتعلق بالقيم والمساءلة كنوعية متأصلة في الحكم الديمقراطي. اعتبرت BEE الكفاءة بمثابة "وسيلة للخدمات الاجتماعية الفاعلة ومشاركة المواطنين" في حين عدها CBME " تحسين العمليات الحكومية وتدفق العمل والمساءلة والاستخدام الامثل للموارد لضمان فاعلية الاهداف المتحققة" (Grandy, C. ,2009 .1116) ووفقاً ل(Alter) فأن التوسع في ممارسات الحوكمة يساعد على خلق المناخ الملائم للاستثمارات الاجنبية والمحلية بما يزيد من فرص النمو الاقتصادي والاجتماعي التي تعد الاساس في تحقيق التنمية المستدامة . ويتفق مع هذا الرائ تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (2011) الذي يؤكد ان التطبيق الناجح للحوكمة يؤدي الى تهيئة البيئة المساعدة على تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، والشكل(1) يوضح العلاقة بين الحوكمة والتنمية .

المحددات (Determinants)	←	ميدان الحوكمة (Governance Realm)	←	مخرجات التنمية (Development comes Out)
*السياق التاريخي		* المجتمع المدني		*الحقوق والحريات السياسية
*النظام السابق		*المجتمع السياسي		*الامن البشري والرفاهية
*السياق الاجتماعي والثقافي		*الحكومة		*النمو الاقتصادي
*النظام الاقتصادي		* البيروقراطية		*راس المال الفكري
*البيئة الدولية		* الإجراءات التشريعية		*الثقة وراس المال الاجتماعي

شكل(1) العلاقة بين الحوكمة والتنمية المستدامة

Source: Overseas Development institute(ODI),2006,(Governance, Development and aid Effectiveness: Aquick Guide to complex Relationships),Briefing paper,www.ODI.org.uk,p.1

(Bourgon j. , 2009:3) أكد ان طبيعة التحولات الحاصلة إحدثت نوع من التبدلات في دور الحكومة وعلى نحو مماثل في أدوار المؤسسات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني نتيجة :

1. التركيز على تحسين الاداء ،الكفاءة،الانتاجية.

2. تطبيق مدخل اساس–المواطن في تسليم الخدمة.
3. السعي من اجل زيادة رضا المستخدم.
4. التركيز على القضايا والتحديات المتداخلة.
5. السعي نحو الانفتاح والشمولية في علاقاتها مع الاطراف المجتمعية والمواطنين.

أيضاً أوضح أن الحوكمة أدت الى تحسين أداء الحكومة عبر السعي لتحقيق نتائج السياسة العامة فضلاً الى ضمان تحقيق النتائج المدنية (Civic Result) في ضوء حرية الافصاح والشفافية للمعلومات والمشاركة وفسح مجال المشاركة امام الأطراف المختلفة في عملية صياغة السياسة وصنع القرار والمساءلة للأطراف التنفيذية بما يضمن العدالة والمساواة وضمان تحقيق سرعة في الإستجابة والكلفة الأقل والجودة (Bourgon j. ,2009:9). أما (Scheer, T. J. 2010 :11) فقد أكد ضرورة سعي الحكومة لإعادة النظر في طرائقها التقليدية لأداء الاعمال العامة من خلال أشراك الأطراف الفاعلة وتسخير السلطة الجماعية، وضرورة تركيز توجه الحكومة نحو تحقيق النتائج بمشاركة الآخرين وهذا يتطلب من الحكومة السعي للعمل بوصفها (Donadelli F. 2017 : 767)

1. شريك فعال يستند الى سلطة القانون لدعم وتشجيع أسهامات الاخرين.
2. ممكنة(مخولة) عبر تشكيل هيكل للمسؤولية الجماعية .
3. مسهلة عبر قدرتها على دعوة اصحاب المصلحة لانشاء مجتمعات الغرض.
4. فاعلة وجماعية عبر العمل مع الآخرين والتوجه نحو تحقيق الغرض العام.
5. وكيلة عن المصلحة الجماعية مع امتلاك السلطة للتدخل عندالضرورة.
6. قيادية عبر قدرتها على خلق التقارب والتماسك بين الاطراف لتشكيل الهدف.

(Duit . A , Galaz. V, 2008: 4) يرى ان المنظومة الجديدة للإدارة العامة تغاير المنظومة القديمة في جوانب ومرتكزات عديدة فرضتها التغيرات والتحولات البيئية المتسارعة ، فالتأكيد الجديد الان لا ينصب فقط على ما تؤديه الادارة ولكن على كيفية شعور الأفراد ازاء ما تؤديه .

رابعاً: مبادئ الحوكمة الفاعلة لتحقيق التنمية المستدامة

وفقاً لتقرير لجنة خبراء الإدارة العامة التابعة للأمم المتحدة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة UN CESA فأن هناك (11) مبدأً أساسياً يجب أن توضح أجندة الحوكمة ، لها علاقة مباشرة بمستويات التنمية 2– 2018 (Geert. B., 13). أذ يعتمد التحقيق الكامل لأهداف التنمية المستدامة وغيرها من أهداف التنمية المتفق عليها دوليًا بشدة على فهم مشترك للمبادئ الأساسية للحوكمة الفاعلة من أجل التنمية المستدامة. تركز المبادئ الثلاثة الأولى على الفاعلية (Virginia R., 2020 :32)

1. **الكفاءة–** لأداء وظائفها بفعالية ، يجب أن تمتلك المؤسسات العامة الخبرة والموارد والأدوات الكافية للتعامل بشكل مناسب مع الاهداف المحدد لها إنجازها ، وتشمل الاستراتيجيات شائعة الاستخدام تعزيز المقدرات المهنية للقوى العاملة في القطاع العام ، وإدارة الموارد البشرية الاستراتيجية ، وتطوير القيادة وتدريب موظفي الخدمة المدنية ، وإدارة الأداء ، والإدارة القائمة على النتائج ، والإدارة والرقابة المالية ، وإدارة الإيرادات الفعالة والعادلة ، والاستثمار في الحكومة الإلكترونية .

2. **صنع السياسات العامة السليمة –** لتحقيق النتائج المرجوة ، يجب أن تكون السياسات العامة متماسكة مع بعضها البعض وأن تقوم على أسس صحيحة أو راسخة ، بما يتفق تمامًا مع الحقيقة والعقل والحس السليم. وهذا يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي والاستبصار ، وتحليل الأثر التنظيمي ، وتعزيز صنع السياسات المتسقة ، وتقوية النظم الإحصائية الوطنية ، وأنظمة المراقبة والتقييم ، والواجهة بين العلوم والسياسات ، وأطر إدارة المخاطر ، ومشاركة البيانات.

3– التعاون والشراكة– لمعالجة المشاكل ذات الاهتمام المشترك ، ينبغي للمؤسسات على جميع مستويات الحكومة وفي جميع القطاعات (الحكومة ، القطاع الخاص ، المجتمع المدني) أن تعمل معًا وبالتشارك مع الجهات الفاعلة من غير الدول لتحقيق نفس الغاية والغرض والتأثير. وهذا يشمل مركز التنسيق الحكومي تحت إشراف رئيس الدولة أو الحكومة ، والتعاون والتنسيق والتكامل والحوار عبر مستويات الحكومة والمجالات الوظيفية.

4–النزاهة– لخدمة المصلحة العامة ، يجب على موظفي الخدمة المدنية أداء واجباتهم الرسمية بأمانة ونزاهة. ويتعلق الأمر بتعزيز سياسات وممارسات وهيئات مكافحة الفساد ، ومدونات قواعد السلوك للموظفين العموميين ، والمشتريات العامة التنافسية ، والقضاء على الرشوة والمتاجرة بالنفوذ ، وسياسات تضارب المصالح ، وحماية المبلغين عن المخالفات ، وتوفير أجر مناسب وعادل. جداول رواتب الموظفين العموميين

5.الشفافية– أن تكون المؤسسات منفتحة وصريحة في تنفيذ وظائفها وتعزيز الوصول إلى المعلومات ، مع مراعاة الاستثناءات المحددة فقط كما ينص عليها القانون. ومن الأمثلة الكشف الاستباقي عن المعلومات ، وشفافية الميزانية ، والبيانات الحكومية المفتوحة ، وسجلات الملكية المفيدة ، والأهداف المخطط انجازها .

6.الرقابة المستقلة– أن تتصرف هيئات الرقابة وفقًا للاعتبارات المهنية البحتة وعدم التأثر بالآخرين. ويتطلب ذلك تعزيز استقلالية الهيئات التنظيمية ، وترتيبات مراجعة القرارات الإدارية من قبل المحاكم أو الهيئات الأخرى ، والتدقيق المستقل ، واحترام الشرعية.

7.عدم ترك أحد خلف الركب– لضمان أن يتمكن الجميع من تحقيق أهدافهم في إطار الكرامة والمساواة ، ويجب أن تأخذ السياسات العامة في الاعتبار احتياجات وتطلعات جميع شرائح المجتمع ، بما في ذلك الفئات الأكثر فقراً وضعفاً والأكثر عرضة للتمييز. ويشمل ذلك تعزيز السياسة المالية والنقدية العادلة ، وتعزيز العدالة الاجتماعية ، وتقسيم البيانات ، والمتابعة والمراجعة المنهجية.

8.عدم التمييز والمساواة– احترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ، وتوفير إمكانية الوصول إلى الخدمة العامة على أساس المساواة العامة ، دون تمييز من أي نوع بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره ، الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو الميلاد أو الإعاقة أو أي وضع آخر. وتشمل استراتيجيات تعزيز تنوع القوى العاملة في القطاع العام ، وحظر التمييز في تقديم الخدمات العامة .

9.المشاركة– للحصول على دولة فعالة ، يجب أن تشارك جميع المجموعات السياسية الهامة وأن تتاح لها فرصة التأثير في السياسة وصناعة القرارت العامة. ومن الأمثلة على ذلك الانتخابات الحرة والعادلة ، والعملية التنظيمية للتشاور العام ، ومنتديات أصحاب المصلحة المتعددين ، وإعداد الميزانية التشاركية ، وصياغة أهداف وأستراتيجيات التنمية المستندة على اعتبارات المجتمع .

10.التبعية– لتعزيز دور الحكومة التي تستجيب لاحتياجات وتطلعات جميع الناس ، يجب على السلطات المركزية أن تؤدي فقط تلك المهام التي لا يمكن أداؤها بفعالية على مستوى متوسط أو محلي. وتشمل نماذج المالية الفيدرالية ، وتعزيز الإدارة الحضرية ، وتحسين أنظمة التمويل المحلية ، وتعزيز القدرة المحلية للوقاية ومعرفة كيفية التكيف والتخفيف من الصدمات الخارجية ، وادارة الحكم متعدد المستويات.

11.المساواة بين الأجيال– لتعزيز الرخاء ونوعية الحياة للجميع ، يجب على المؤسسات بناء أعمال إدارية توازن بين الاحتياجات قصيرة الأجل لجيل اليوم والاحتياجات طويلة الأجل للأجيال القادمة. وهذا يشمل تقييم أثر التنمية المستدامة ، وإدارة الدين العام على المدى الطويل ، والتخطيط الإقليمي طويل الأجل والتنمية المكانية ، وإدارة النظام الإيكولوجي. والشكل (2) يبين المبادئ الرئيسة للحوكمة المؤسسية و تم اختيار المبادئ الأكثر قبولاً والتي حظيت بأعلى درجة اتفاق الكتاب و الباحثين في الميدان العام وحسب التسلسل (الشفافية–المشاركة–العدالة–والمساواة،الخدماتية–الكفاءة–والمساءلة) وذلك لحصولها على أعلى عدد من التكرارات ، ووفق ما عكسته الأدبيات وكل منها يعد مناسبا للقياس فيما يخص المؤسسات العامة، لكونها منظمات خدمية تتعامل مع قطاعات واسعة في المجتمع العراقي وأن أداءها لهذه الخدمات يتطلب منها التعامل مع جمهور متنوع تلبية لاحتياجاته المتزايدة تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة .

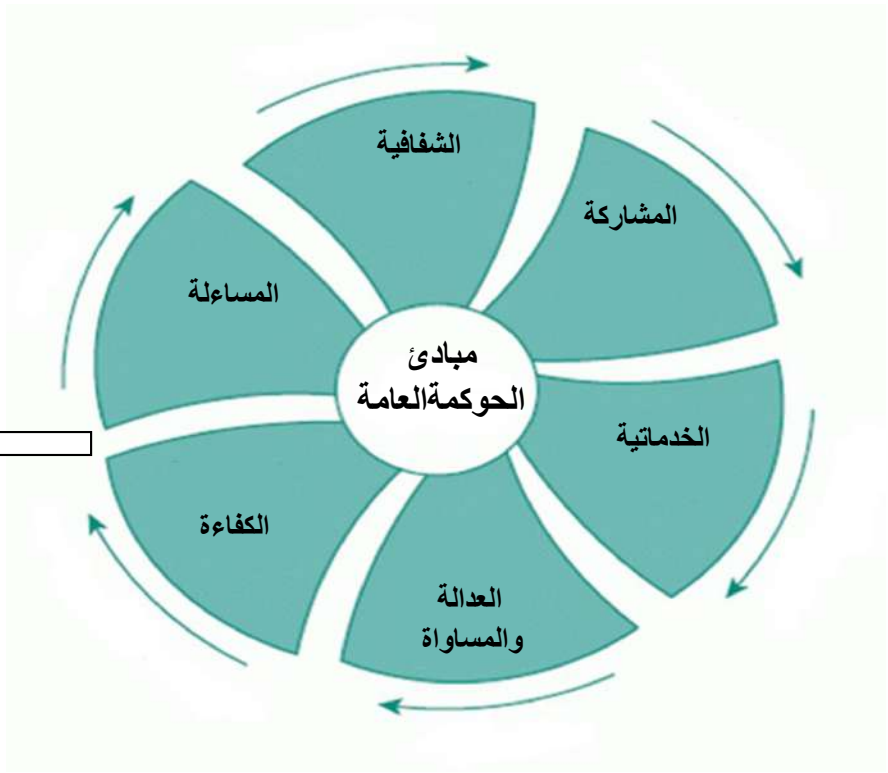

شكل (2) مبادئ الحوكمة العامة والتنمية المستدامة

المصدر: اعداد الباحثة

خامساً: الهدف السادس عشر (السلام والعدل والمؤسسات القوية)

يشتمل الهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية) بوضوح على القيم التي نصت عليها ديباجة خطّة عام 2030 ومقدّمتها، وعلى الرؤية التحويلية التي وضعتها. ويتسّم هذا الهدف بالترابط بين السلام والعدالة والتنمية المستدامة. وفي تركيزه على الحوكمة، يضع الهدف 16 البعد السياسي للتنمية المستدامة في صدارة الجهود الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030 . وتركّز مقاصد هذا الهدف على الحوكمة السليمة، واتخاذ القرارات على نحو شامل وتمثيلي، والمؤسسات الشفافة والخاضعة للمساءلة، وتمكين جميع أصحاب المصلحة، وتعزيز المجتمعات غير التمييزية الشاملة للجميع، واحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان. فهذه ركائز يتكفّل إرساؤها بإقامة المجتمعات السلمية."Universal Human Rights Index. (2019). ويرتبط هذا الهدف بإمكانية الحصول على الخدمات والموارد، واستخدام الموارد الطبيعية وإدارتها، وعدم إهمال أحد، والمساواة بين الجنسين، والحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، والعمل اللائق، ووضع السياسات وخطط العمل لتحقيق التنمية المستدامة عموماً، وذلك من خلال وسائل التركيز على إقامة شراكات مع مجموعة كبيرة من الأطراف المتنوّعة لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

العوائق الرئيسة أمام تحقيق الهدف السادس عشر(16)

وفقاً للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة (UNDP,2019) و التقريرالعربي للتنمية المستدامة (ESCWA/SDD ، 2020: 189) فان هناك عدد من العوائق التي تحد من تحقيق الهدف السادس عشر الذي يركز على الحوكمة المؤسسية وتحقيق التنمية المستدامة :

1- عدم فعالية المؤسسات ومحدوديّة المساءلة

ما زالت غالبية البلدان العربية تواجه صعوبات في إنشاء مؤسسات فاعلة وشفّافة وخاضعة للمساءلة تكون منفتحة ومتاحة. فالهياكل البيروقراطيّة التي عفا عليها الزمن والفساد المستشري والمحسوبية وديناميّات المحاباة تعصف بالقطاع العام، ما يحول دون فعالية المؤسسات ويقوّض البيئة المؤاتية للمساءلة. وكثيراً ما تتخلل الثغرات الفصل بين السلطات المختلفة ما يحول دون ممارسة تلك السلطات لتأثيرها الكامل على الدوام. ويتجلّى ذلك عندما يشكك المجتمع المدني في استقلالية السلطة القضائية، أو عندما يُعتبر أنّ التغييرات الدستورية تخدم القرارات السياسية.ويرتبط ضعف المؤسسات ارتباطاً وثيقاً بضعف آليات المساءلة. فمن النادر أن تُخضِعَ البرلمانات للمساءلة، كما أن دورها محدود في اعتماد الميزانيات العامة ورصد تنفيذها، ما يعكس ضعف دورها الرقابي وعدم قدرتها على مساءلة الجهات التنفيذيّة.

2- ضعف سيادة القانون

بالرغم من التطورات الإيجابية، مثل اعتماد دساتير جديدة وإصلاحات دستورية وسياسات ترتكز على الحقوق، لا تزال المنطقة العربية (بضمنها العراق الذي شهد عدة تحلالت سياسية) متأخرة في دعم سيادة القانون، بل وتراجعت على هذا الصعيد خلال السنوات الأخيرة . كذلك، فإنّ القدرات الوطنية على ضمان العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان للجميع قاصرة بفعل القوانين التمييزية وقوانين الطوارئ وغياب القوانين التي تحمي الأفراد والجماعات من العنف والإيذاء والاستغلال، بمن فيهم المحتجزون والأطفال وكبار السن والعمّال المهاجرون والنساء.

3- تقلّص الفضاء المدني

يعبّر الفضاء المدني عن مدى قدرة المواطنين على ممارسة الحقوق الأساسية في تكوين الجمعيات والتجمّع وحريّة التعبير، وهو محدود في العديد من البلدان العربية. ويرى مراقبو المجتمع المدني الدوليون أنّ الفضاء المدني اليوم "مغلق" في تسعة بلدان عربية، و"مقموع" في ثمانية بلدان، و"معطَّل" في أربعة بلدان، و"مضيّق عليه" في بلد واحد .

4- عدم إدراج حقوق الإنسان كما يلزم في الأعراف والممارسات الاجتماعية والثقافية

تقع مسؤولية صون حقوق الإنسان على عاتق الدولة. وهذه الحقوق هي حجر الأساس لبناء مجتمعات شاملة للجميع وسلمية، ولذلك فمن الضروري أيضاً أن ترتكز على بنى أساسية اجتماعية وثقافية داعمة. ويتسع نطاق انتشار عدد من انتهاكات حقوق الإنسان كالعنف ضدّ النساء والأطفال، والتمييز ضد المهاجرين والعمّال المنزليين، والعقوبات الجسدية في المدارس. والقبول الاجتماعي لهذه الانتهاكات يعوق، في أحيانٍ كثيرة، الجهود الرامية إلى إرساء آليات مؤسسية تتكفل بالعدالة والشمول، وإلى وضع السياسات اللازمة للتصدي لتلك الانتهاكات.

5- عدم توخي الشمول في وضع السياسات

بالرغم من تزايد الدعوات الى مراعاة المشاركة في عمليات صنع القرار إلا أنها مازالت دون المستوى ، أذ لا تزال الحوكمة المركزية هي السائدة، وتحافظ على نهج عمودي ينطلق من الأعلى إلى القاعدة في صنع السياسات. كما تواجه دعوات المشاركة في وضع السياسات تحدياً إضافياً يتمثل في انتشار أعراف ثقافية تعزز الإقصاء. ولا تزال نسبة تمثيل المرأة في المناصب العامة تمثّل المتوسط الإقليمي الأدنى في العالم.

6- الصراعات وحالات عدم الاستقرار الطويلة الأمد

شهدت المنطقة عدداً من الحروب، الأهليّة منها أو بين الدول، التي خلّفت آثاراً مدمّرة على مكاسب التنمية. وتزايد التوترات القائمة بفعل تأثيرات خارجية واعتبارات جغرافية سياسية تحفّز الحروب بالوكالة. وفي حالات كثيرة، كان لهذه الصراعات والتوترات أثر سلبي غير مباشر على البلدان المجاورة، ما أدى إلى انتشار التسلّح والتطرّف، وتزايد حدة الاستقطاب في المنطقة، وتغذية الصراعات العرقية والطائفية. التي نتج عنها وفاة وتشريد الملايين من الناس في جميع أنحاء المنطقة، ووقوع خسائر اقتصادية فادحة.

المحور الثالث : واقع الحوكمة العامة في العراق وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030

أولاً: الواقع التنموي العراقي

أظهرت مؤشرات دليل التنمية البشرية العالمي لعام 2019 ، ان ترتيب العراق المتأثر بالنزاعات والازمات يقع في العشرة الاخيرة من فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة ويحتل تسلسل121 وهذا الترتيب يعكس حال التنمية في العراق الصحية والتعليمية والبيئية وفجوة النوع والفقر المتعدد الابعاد.وقد بلغت درجة الأداء العام على الصعيد الاقليمي 57,8 في حين بلغت الدرجة في المؤشر العام 55,5 وكان الترتيب حسب مؤشر أهداف التنمية المستدامة العربي 13 (تقرير مؤشر اهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية ،2019، 15) أما مؤشرات دليل التنمية البشرية العالمي لعام 2020 . ووفقا للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة (UNDP,2019: 76) فأن قضية التنمية واستنهاض المجتمع تتمحور حول تمكين المواطنين وبناء القدرات والتي تقع في قلب التنمية المستدامة، وتدور أساسا حول تعزيز قدرات أفراد المجتمع ومؤسساتهم لتكون قادرة على تحقيق الأهداف بفعالية وكفاءة، والتكيف مع التغير والبقاء بمستوى من المرونة عندما مواجهة الصدمات الخارجية. فالتمكين يُعد المسار الذي يجعل البنى المؤسسية تتفاعل وتتعاون من أجل استدامة التنمية، وتحسين حياة الناس وفرص استمرارهم وجعلهم قادرين على القيام بذلك عند مواجهة أي تحد. باختصار يتمحور التمكين حول تنمية القدرات وعمليات التحول التي تدفع نحو تعزيز مسارات التقدم، سواء نحو

أهداف التنمية المستدامة، او حالات الانتعاش من الكوارث أو تحقيق فرص السلام على المدى الطويل، فضلا عن تعزيز خيارات الإنصاف والمساواة التي تصب في النهاية باستدامة التنمية .

إن خيارات تحقيق التنمية المستدامة تتطلب مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات لإدماج المستبعدين في قلب التنمية في العراق، وتشمل هذه التوجهات تحالفات جديدة بين شركاء التنمية الاساسيين واصحاب المصلحة والحكومات المحلية لتوليد فرص أكبر للعمل وزيادة الدخل ، استنادا إلى برامج واسعة لتقييم الاحتياجات، لتحقيق التوازن في التنمية المكانية وإحراز تقدم واضح نحو أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، لا يمكن لأهداف التنمية المستدامة الحد من الفقر بشكل ملحوظ دون اعتماد منهجية منتظمة للجهود الرامية من أجل زيادة التفاعل والتنسيق بين العناصر الثلاثة الأساسية للتمكين : الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية الثقافية.

ان الجهود التمكينية قد ينظر الى تطبيقها عند اعتمادها لأربعة عناصر رئيسة ووضعها في المكان الصحيح :

الوصول الى المعلومات؛ الادماج/المشاركة؛ المساءلة واستثمار القدرات التنظيمية المحلية. هذه العناصر يمكن تطبيقها بنجاح لتحقيق اربعة أهداف تنموية حاسمة: (UNDP,2019: 126)

1. ضمان توفير الخدمات الاساسية
2. تحسين اوضاع الحكومات الوطنية والمحلية
3. تحسين فرص الوصول الى الاسواق
4. تعزيز فرص الوصول الى العدالة .

وهنا لابد من جعل مؤسسات الدولة تتعامل بشكل ايجابي وبقدر اعلى من الشفافية والمساءلة وان تكون أكثر استجابة للناس (الحوكمة الجيدة)، وازالة المعوقات الاجتماعية والتمييز، وبناء الاصول والقدرات بما في ذلك القدرات التنظيمية (رأس المال الاجتماعي) لتشكيل ركائز متبادلة التأثير من أجل تعزيز نهج التمكين للتخفيف من الفقر وبالتالي تحقيق استدامة التنمية.

وتأسيسا على ما تقدم فان الحوكمة العامة الفاعلة الناجمة عن صلاح الدولة تخلق بيئة تمكين تشاركية تساعد على ازالة الحواجز، وتُشجع على تراكم الاصول فضلاً إلى تعزيز القدرات الاقتصادية للفقراء، ومن ثم تعزيز جانب الطلب من التمكين والعكس بالعكس (United Nations S. D .2018). ان توافر القدرات الوطنية، ضروري لإنتاج كمية ونوعية السلع والخدمات بهدف إدخال تحسينات مستمرة في مؤشرات التنمية البشرية، وهو عنصر أساسي في توسيع خيارات الإنسان المجتمع المدني في العراق عموما ضعيف، وذلك يعود جزئيا الى الدمار الذي سببته الحرب والازمات والنقص العام في القدرات البشرية والمالية والإدارية في البلاد. ولطالما ان العراق دخل في مرحلة الالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 ، سيكون للجهود الرامية إلى تعزيز قدرات المجتمع المدني دوراً حاسما وإيجابيا في تحريك اليات البناء وفرص التقدم في المجتمع العراقي.

المنطلق الرئيس لتحديد مسارات التنمية واستدامتها تتطلب اعتماد استراتيجية على صعيد التنمية المكانية، وأخرى لتوليد النتائج المرجوة بما يتماشى مع الاحتياجات الخاصة بالمجتمع العراقي. ولا يمكن ضمان التنفيذ الناجح لاستراتيجية التنمية المستدامة 2015 – 2030 دون وجود السياسات والقدرات المطلوبة لخلق وضمان ما يأتي : (Central Intelligence Agency 2017:2

1 . توفر بيئة وطنية سلمية وآمنة

2 . دولة انمائية فاعلة تتسم بدرجة من النزاهة والشفافية والمساءلة.

3 . اقتصاد وطني متنوع يتسم بدرجة عالية من الانتعاش والنمو.

4 . قاعدة بيانات ومعلومات عن الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتنموية ذات مصداقية عالية .

5 . جهاز اداري رشيق ومرن مع قدر أعلى من تحمل المسؤولية.

هذه الاهداف نبيلة وواضحة لكن في العراق هنالك غياب للأطر والشروط والمناخات اللازمة لتحقيق هذه الاهداف اهمها:

أ- الوضع السياسي المهلهل وعدم تماسك النظام السياسي.

ب- الوضع الامني المحرج الذي يضغط ويعطل العمل في كل الاحوال التنموية.

ج- الفساد المالي والاداري المستشري في عموم مفاصل الدولة والقطاع الخاص (الكهرباء، التربية والتعليم، العدل،المالية، المصارف،الدفاع والامن ...) وهذا يعرقل كل امكانية اوجهود لتحقيق اهداف التنمية البشرية والبيئة .

د- المحيط الاقليمي للعراق وهو محيط غير ايجابي على وجه العموم ولايعضد هذه الاهداف .

هـ- هجرة رؤوس الاموال والعنصر البشري الفني اللازم لإدارة عمليات تنمية حقيقيه بسبب الوضع الامني السياسي القائم .

6 - انا اتحفظ على عموم الارقام الصادرة من وزارة التخطيط ولدي شواهد على انها غير دقيقة في الغالب.

7 - ما يتعلق بالتمكين Empowerment فانا اؤكد على أهميته لكن على ان ينصب اولا على تمكين الرجال وتأهيلهم وتعليمهم وتدريبهم لان الادبيات الاوربية الدولية تؤكد على تمكين المرأة ونحن في العراق الرجال غير ممكنين اصلاً فعلى القائمين على السياسة الاقتصادية

8- لايمكن تحقق التنمية الشاملة والمتسارعة الابتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي، الامن المجتمعي، واستئصال الفساد بكافة اشكاله وانواعه، فالفساد يجهض أي عملية تنموية مهما كانت تلك العملية.

ثانياً:المتطلبات اللازمة لتسريع التقدّم في إنجاز أهداف التنمية المستدامة

وفقاً ل (ESCWA/SDD, 2020:208) (Dawoody AR : 4:2015) فأن تسريع إنجاز أهداف التنمية المستدامة بشكل عام يتطلب :

1. تكثيف الجهود لبناء مؤسسات فاعلة وشفافة وخاضعة للمساءلة من أجل :

أ- تعزيز فصل السلطات، ولا سيما بين السلطة القضائية والسلطتين التشريعية والتنفيذية.

ب- تفعيل الرقابة البرلمانيّة، بما في ذلك من خلال التعجيل بعمليات استعراض الميزانيّات والموافقة عليها، وضمان

ت- تخصيص الموارد والحصول على المعلومات التي تمكّن البرلمانات من العمل بفعالية.

ث- وضع تشريعات للحد من الفساد والمحسوبية، والاستناد إلى الجدارة في المؤسسات والأشغال العامة.

ج- وضع آليات داخلية وخارجية لمراجعة الحسابات والرقابة، وتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والمجالس الاقتصادية والاجتماعية.

ح- استخدام التكنولوجيا لتعزيز الحكومة المفتوحة، واعتماد نُهج تشاركية أكثر فعالية في الحكم، والحد من الفساد، وتقييم أثر السياسات.

2 . دعم سيادة القانون ومكافحة الفساد وتشجيع الحريات المدنية من خلال :

أ- تبنّي استراتيجيات ملموسة لمكافحة الفساد واعتماد نُظُم قوية من الضوابط والموازين.

ب-ضمان عمل المؤسسات القضائية والتشريعية على نحو مستقل.

ت- إلغاء القوانين التمييزية واستحداث قوانين ضدّ التمييز لضمان المساواة في الحقوق للجميع أمام القانون، بغض النظر عن الجنس أو الأصل العرقي أو حالة الإعاقة أو وضع الهجرة أو غير ذلك من الخصائص.

ث- سن قوانين لمكافحة جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف العائلي، والعنف في مكان العمل، والعنف ضد الأطفال، والعنف ضد العمّال المنزليين، والعنف في السجون وأماكن الاحتجاز، أو إنفاذ القوانين القائمة لهذه الغاية.

ج- اعتماد قوانين للوصول إلى المعلومات و/أو تفعيلها من خلال سياسات فاعلة وخاضعة للرصد.

ح- إصلاح الأجهزة الأمنيّة لتعزيز الشفافية واحترام حقوق الإنسان، والتقيد بالضمانات الدستورية للحقوق والحريات، مع ما يصاحب ذلك من آليات رقابة.

خ- ضمان اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في جمع البيانات بوجه عام، وتحسين جمع البيانات لجميع مؤشرات الهدف 16 ، وتحسين عملية تحديد الفئات المعرّضة للمخاطر والمهمّشة على نحو منهجي.

3 . توسيع الفضاء المدني وتشجيع منظمات المجتمع المدني وتبنّي ثقافة مدنية ملتزمة ونابضة بالحياة؛ أذ من الضروري أن تمتلك مجموعات المجتمع المدني القدرة على العمل كشركاء في تحقيق خطّة عام 2030 ومساءلة الدولة عن التقدّم:

أ- رفع القيود المفروضة على عمل المجتمع المدني، بما في ذلك ما يتعلّق بالترخيص والتجمّع وحشد الموارد.

ب- استحداث ضمانات دستورية أو آليات أخرى ضروريّة لحماية الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات في مختلف أوساط المجتمع المدني، بما في ذلك وسائط الإعلام والأوساط الأكاديمية.

4 . دعم جميع الجهود الرامية إلى تعميم حقوق الإنسان بوصفها قيماً اجتماعية :

أ- دمج حقوق الإنسان الدولية في المناهج التعليمية على جميع المستويات وفي جميع النُّظُم المدرسية في المنطقة.

ب- التوعية بشأن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، باعتبارها بالغة الأهميّة لتنفيذ الهدف 16 .

ت- تيسير عمل المؤسسات الشعبية والمستقلّة لحقوق الإنسان، بما في ذلك على المستويات المحلية.

ث- تشجيع المشاركة على قدم المساواة لجميع الفئات الاجتماعية، بما فيها النساء والشباب والأقليّات، في صنع القرار على الصعيدين المحلي والوطني.

5 . تكثيف الجهود الرامية إلى تخفيف حدّة الصراعات ومعالجة أسبابها الجذريّة:

- تعزيز التحاور والتعاون على المستوى الإقليمي لتحقيق الهدف16 نظراً إلى الطابع العابر للحدود للصراع وأوجه التشابه بين العوائق الهيكلية، بما في ذلك ضعف سيادة القانون، وعدم فعالية المؤسسات، ومحدودية المساءلة، وغيرها من التحديات التي تؤجج السخط الاجتماعي.

من جانب آخر وضع العراق قوانين بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، من أجل تدعيم التعاون بين القطاعات المختلفة .

أن الافتقار إلى مؤسسات خاضعة للمساءلة وشفافة وفعالة، تضمن المساواة والعدالة، وتحافظ على السلام أدى إلى تهديد خطة التنمية برمّتها. ومقارنةً بالمناطق الأخرى، تسجّل المنطقة العربية ككل درجات منخفضة في مؤشرات الحوكمة، بما في ذلك سيادة القانون، والمشاركة والمساءلة، وجودة الأنظمة، والاستقرار السياسي، وكفاءة الحكومة، والفساد . واجتماع التحديات الهيكلية العميقة والمظالم السياسية والصراعات ولاحتمال كفيل بتهديد النسيج الاجتماعي للمنطقة. ويعوق الفساد وضعف آليات المساءلة التحوّل نحو مجتمعات مزدهرة وشاملة للجميع، تجمع بين النمو المنصف والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. إضافةً إلى أنّ ما

يشوب المنطقة منذ عقود من قصور على مستوى حقوق الإنسان والحوكمة الديمقراطية يحد من قدرات الحكومات على الوفاء بالتزاماتها بشأن مختلف أهداف التنمية المستدامة، وعلى إحلال سلام مستدام.

ثالثاً:التنمية المستدامة في العراق في ظل أزمة COVID-19

أن عواقب Covid-19 فاقمت من مشكلات كثير من الدول النامية ، بما في ذلك البلدان التي تواجه صراعات وحروبًا أهلية في مقدمتها العراق ، سوريا ، اليمن كما أكد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . وتحقيق الكفاءة يشكل أحد ضرورات نجاح مؤسسات الإدارة العامة الرئيسة وعلى جميع المستويات. فهي المسؤولة عن توفير السلع والخدمات العامة الضرورية للمواطنين ودون أي تمييز قائم على أساس القدرة على تحمل التكاليف. ومن ثم ، فإن الأهداف متعددة الأبعاد للإدارة العامة تتطلب ألا يقتصر الأداء على مجرد تحليل التكلفة والفوائد ، بل يشمل أيضًا العنصر الأساسي لتوفير القيمة للمواطنين. في ظل التغيرات الحاصلة في العصر الحالي بتأثير الكوارث والأزمات أصبحت الموارد النادرة أكثر ندرة والمشكلات الاقتصادية أكثر بروزاً لغالبية البلدان بضمنها العراق ، واصبح من المهم زيادة التوجه نحو تعزيز كفاءة مؤسسات الإدارة العامة ومحاولة التنبؤ بمتطلبات أدامة وتعزيز هذه الكفاءة و الحفاظ على استمراريتها في المستقبل. والذي يتم من خلال الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة العامة في ظل الأوضاع الراهنة مع محاولة توقع تأثيرها ودورها في مستقبل الميدان العام وانعكاس ذلك على تحقق أهداف التنمية المستدامة (Scheer, T. J. 2010 : 833) . وفيما يتعلق بالواقع الفعلي للتنمية المستدامة في العراق في ظل أزمة COVID-19 فأنها لم تكن بالمستوى المطلوب شأن البلدان الأخرى ، فالانظمة الصحية لم تكن تتمتع بالكفاءة اللازمة للحفاظ على سلامة المواطنين ، والتي أدت الى زيادة الآثار السلبية على أهداف التنمية المستدامة ومن ثم كانت الانعكاسات السلبية كبيرة وواضحة على أهداف التنمية المستدامة. فالعراق بدأ يواجه آثارا مدمرة لتزايد معدلات الفقر أذ بدأ الكثير يفقدون نسبة عالية من دخولهم من الصادرات السلعية ، والسياحة ، وتدفقات التحويلات.، أيضاً انهيار أسعار النفط خلال الأشهر الأولى من عام 2020. وعمليات الإغلاق المحلية أدت الى حرمان الفقراء من الدخل الضعيف الذي كانوا يحصلون عليه. ومن ثم ارتفعت معدلات الفقر والجوع. أيضاً شهد السوق المحلي انخفاض العملات الوطنية مقابل ارتفاع كبير في سعر صرف الدولار، وارتفاع حاد محلي (وحقيقي) لأسعار المواد الغذائية المستوردة ، ومن ثم تزايد معدلات الجوع ، على حد سواء الخفية والعلنية (منظمة الأغذية والزراعة WHO ، 2020 ؛ المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ، 2020). وبما أن البلد يعتمد بشكل خاص على الواردات الغذائية للسلع الأساسية ، كان من المرجح أن يخسر نسبة كبيرة من دخله من النقد الأجنبي. والنتائج كانت رهيبة وترجمت إلى مشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية .أيضًا واجه البلد تحديات مدمرة في إعادة تمويل ديونه، أذ مع تطور الأزمة ، بدأت الحكومة تواجه ضغوطًا شديدة على الميزانية ، مثل انخفاض الإيرادات بينما ارتفعت مستويات الإنفاق الاجتماعي. فضلاً إلى ذلك ، تعرضت العملة المحلية الى الانخفاض مقابل سعر الدولار ، ورفعت تكاليف الخدمة بالعملة المحلية الديون الأجنبية المقومة بالدولار. ومن الممكن من حيث المبدأ لإعادة تمويل الديون المستحقة الاقتراض الخاص الجديد أو ائتمانات صندوق النقد الدولي أو التمديد المنهجي من أصل الدين والفائدة. في الممارسة الدولية نادرا ما يعمل النظام المالي بشكل منهجي. وفي حالة تخلف الدولة عن السداد ، ستضطر الى الدفع لوكالات تصنيف السندات لخفض التصنيف السيادي لديون البلد بشكل عام والذي يؤدي إلى تجميد النظام بدلاً من إعادة التمويل. وستكون النتيجة سلسلة من حالات التخلف عن السداد وأزمات ميزان المدفوعات التي من شأنها أن تمس أيضًا العديد من المؤسسات االحكومية العامة التي تمكنت حتى الآن من إدارة أنشطتها وأعمالها نوعاً ما. فضلاً الى ذلك كان ومازال لأزمة Covid-19 الكثير من التداعيات الأخرى المؤثرة على أهداف التنمية المستدامة في جوانب التربية والتعليم وخدمات الرعاية الإجتماعية التي لم تتم مناقشتها على نطاق واسع.

فالبلدان والفئات السكانية الضعيفة (بما في ذلك كبار السن ، والأشخاص الذين يعانون من شروط مسبقة ، والمشردين ، العمال ذوو المهارات المتدنية والنازحون) كانوا أكثر تأثراً بالعواقب على المدى القصير والمتوسط بأزمة Covid-19 (الأمم المتحدة مؤشرات دليل التنمية البشرية العالمي لعام ، 2020). والذي من الممكن أن يكون سبب رئيس في تزايد عدم المساواة وتقويض التقدم نحو تحقيق الهدف (10) من أهداف التنمية المستدامة الذي يتضمن (خفض عدم المساواة) (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ،2020 ؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان ، 2020 ؛ Wezeman, Pieter D et al. 2019). وكان تسلسل العراق 23 بناء على نتائج التقرير العالمي للتنمية البشرية 2020، في حين انخفض معدل الدخل الوطني ليصل إلى 10.80 وكانت قيمة مؤشر التنمية البشرية 67 '.0

والاهم من كل هذا هو تأثير الأزمة الوبائية على عمل الأنظمة السياسية والتشريعية وسيادة القانون (الهدف 16). وقد عمدت الحكومة إلى إدخال تدابير استثنائية زادت من السلطات الممنوحة للمستويات التنظيمية المختلفة ، والسماح لهم بالعمل في إطار مقتضيات المصلحة بما يتيح مرونة وتكيف أعلى (منظمة الشفافية الدولية ، 2020). في غضون ذلك من غير الواضح ما هو تأثير Covid-19 على الاستثمارات ، والسياسات البيئية ، وغيرها من الإجراءات قصيرة المدى لمعالجة المناخ وتغيراته بشكل عام ، التي تشمل تأثيرات الاتجاه قصير المدى على أهداف البيئة والتنوع البيولوجي .

الخاتمة

إن تنفيذ أجندة الاستدامة على المستوى المحلي ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، عملية ليست سهلة ومباشرة وتميل إلى مواجهة كثير من التحديات. ومع ذلك ، إذا تم تطبيق نهج الإدارة الذكية والمرنة ، يمكن تحويل هذه التحديات إلى فرص، ولقد اكتسب نموذج دمج السياسات العامة في استراتيجية متماسكة للتنمية المستدامة تشترك في تنفيذها كل القطاعات في إطار مبادئ حوكمة عامة فاعلة، مع إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة من خلال دمج المساهمات القائمة على المجتمع من القاعدة إلى القمة أهمية إضافية في غالبية البلدان النامية الساعية الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ال(17).

أن تحقيق نتائج مهمة في التنمية المستدامة يتطلب امتلاك القدرة على معالجة الحقائق الواقعية المختلفة من خلال منهج حوكمة جيد بما فيه الكفاية. ومع ذلك ، فإن هذا لا يتعلق بتمويل التقنيات الجديدة أو تعزيز النمو الاقتصادي فقط ، كما ينص التعريف الضعيف للاستدامة. بدلاً من ذلك ، يتعلق الأمر بالتعرف على متطلبات البيئة الخارجية في إطار التغيرات المتسارعة وما تضمنته من أزمات وكوارث طبيعية أم مصطنعة ، اي يجب موازنة متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي ، مع الإدارة البيئية الذكية والقيادة المبتكرة ، بما في ذلك الأساليب المصممة خصيصًا والقابلة للتخصيص والتي يمكنها التمييز بين أنواع المؤسسات المساهمة في تحقيق التنمية سواء كانت (عامة ، خاصة ، تطوعية). أيضاً ألا تعتمد مؤسسات الحكم الرشيد على الأفراد فقط من أجل استمراريتها ، حتى أولئك الذين يظهرون مجموعة من "المهارات الناعمة" الإيجابية. إن تطوير العلم والمعرفة والتخطيط والعمل الضروريين للاستجابة للتحديات الاجتماعية والبيئية ، بما في ذلك تلك التي يفرضها التغير البيئي المتسارع ، تتطلب استراتيجيات طويلة الأجل تأتي من المؤسساتذات العلاقة بغض النظر عن المجال الذي تنتمي إليه لإدارة القضايا طويلة الأجل.ويجب أن تكون المؤسسات التي تتعامل مع قضايا الاستدامة الاجتماعية والبيئية موثوقة وشاملة وثابتة. في هذا الصدد ، تواجه غالبية المؤسساتالعامة مركزية شديدة وإجراءات بيروقراطية مفرطة تؤدي إلى إبطاء الحلول التي تشتد الحاجة إليها لمواجهة الفساد. وهنا تبرز الحاجة الى ضرورة تسهيل المساحات الديمقراطية والأفقية للاستدامة من قبل مختلف المؤسساتفي الدولة ، وبناء

توافق في الآراء بشأن الإجراءات الاستراتيجية والأولويات التي تتحدى المصالح المشتتة والتي لا تستجيب بالضرورة للمصالح والاحتياجات الجماعية. الذي سيتحمل المسؤولية عن تعويض عدم اتخاذ الحكومات إجراءات ، أن عدم تحقيق تنمية مستدامة ناتج عن وجود خلل في العناصر التي تبني حوكمة جيدة بما فيها الكفاية للحالات المحددة ، أذ تعاني كل من الجهات الحكومية وغير الحكومية من تدني دافعية العاملين للعمل وانخفاض الرواتب ، ونقص المهارات و / أو التدريب ، وانعدام الاستقرار والخطط المهنية طويلة المدى . إن النموذج الجديد لاستراتيجية التنمية القائمة على الحوكمة العامة يؤكد على المشاركة المشتركة بين الدولة والجهات الفاعلة غير الحكومية (المجتمع المدني والقطاع الخاص) ، لاسيما في مجالات الإدارة العامة ، والاقتصاد وفي عملية الحكم العام (Stojanović et al., 2016).

تقترح أهداف التنمية المستدامة أيضًا تحولًا في الحوكمة يسير جنبًا إلى جنب مع نموذج إداري جديد ، أقرب في جوهره إلى القطاع الثالث منه إلى النماذج البيروقراطية التقليدية. بعبارة أخرى ، تعزز خطة عام 2030 التغيير في نهج الحوكمة العالمية في الألفية الجديدة ، والانتقال من قاعدة وقواعد قائمة على المعايير إلى نموذج قائم على الأهداف وأكثر واقعية ومرونة.أن الاستراتيجيات الموجهة لحل المشكلات التي تواجه المجتمعات النامية تتطلب القيام بمجموعة من الممارسات المؤسسية (الالتزام بالإجراءات والنتائج) ؛ ثقافة تنظيمية لتقاسم المسؤوليات والتوقعات ؛ الالتزام بالمشاركة من القاعدة إلى القمة ، تقييم وبناء التوافق الجماعي ؛ تقدير المعارف والممارسات وأنماط الحياة التقليدية ؛ التواصل الفعال والتوعية.

العراق كبلد متأزم عليه اكتشاف ان عملية الانتقال من حالة الصراع إلى السلام ليست علاقة خطية، والتي تم الوقوع فيها ولسنوات طويلة وكانت نتيجتها تزايد احتدام دائرة الصراع بين الأطراف حتى بعد وقف إطلاق النار ، إن الطريق إلى استقرار البلد لن يكون مهمة سهلة، أن العراق يعيش في فوضى مستمرة سواء كانت مقصودة ام غير مقصودة ، إلا أنها في النهاية أضرت بالمجتمع ومؤسساته باعتباره نظام تكيفي معقد. ولا يخفى على أحد أن ماحدث في العراق هو انعكاس حقيقي للفوضى السياسية والاقتصادية والإجتماعية التي اعقبت عام 2003 ، في ظل الأزمات والتغيرات الحكومية والاقتصادية والاضطرابات التي عمت البلاد بشكل عميق نشأت دولة من الفوضى التي لا تفيد أي أحد ، وحدوث ذلك أدى إلى توقف مسار التنمية وضعف تحقق أهدافها.فالنقطة المهمة هي ان معالجة التكاليف المرتبطة بفترة ما بعد التحول يجب أن تحتل أولوية ملحة بالنسبة للحكومة، بدءاً من بناء القدرات الوطنية الجديدة وإعادة توجيه القدرات القائمة من أجل توفير مساحة للحكومة وللمجتمع لتحقيق إدارة فعالة تسهم في منع الصراعات، والتوافق بين مكونات المجتمع، والحفاظ على السلام والأمن وتحسين مؤشرات التنمية المستدامة . اليوم، هناك كثير من العاملين غير قادرين على لعب دور فاعل في إنتاج وتوزيع ثمار التنمية المنشودة. وان تركهم في حالة غير فعالة من اللامبالاة بوضعهم الراهن هو بمثابة تغذية للفساد وعدم الكفاءة والوقوع في براثن الفقر

المصادر

- سكارنة ، بلال خلف . (2009) .(اخلاقيات العمل) ، ط1عمان . الاردن : دار وائل للنشر
- الصادي ، وفاء هانم و فتحي،مديحة مصطفى وشمروخ، مرفت جمال الدين.(2015). " الحوكمة ومنظمات المجتمع المدني ، ط1. الاسكندرية . المكتب الجامعي الحديث
- العمري ،هشام محمد. (2008). التنمية البشرية والتطورات الديمغرافية في بلدان الاسكوا .مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية.179-157 ,(49)14 .

- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2020) 0 بيت الأمم المتحدة ESCWA/SDD
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي . (2008)، تعزيز قدرات الحوكمة والادارة العامة من اجل التنمية) . لجنة خبراء الادارة العامة الدورة السابعة . نيويورك :الامم المتحدة.

- Borgia, F. (2005). Corporate governance & transparency role of disclosure: how prevent new financial scandals and crimes. American University Transnational Crime and Corruption Center School of International Service.
- Bouckaert, G., Chawdhry, U., Fraser-Moleketi, G., Meuleman, L., & Pizani, M. (2018). Effective governance for sustainable development: 11 principles to put in practice. Guest Article, August, 7.
- Bourgon, J. (2007). Responsive, responsible and respected government: towards a New Public Administration theory. International review of administrative sciences, 73(1), 7-26.
- Bourgon, J. (2008). Performance Management: It's the results that count. Asia Pacific Journal of Public Administration, 30(1), 41-58.
- Bourgon, J. (2009). New governance and public administration: towards a dynamic synthesis. Public lecture hosted by the Australian Department of the Prime Minister and Cabinet, Canberra, Australia, February, 24.
- Bovaird, T., & Löffler, E. (Eds.). (2016). Public management and governance. Routledge.
- Bovaird, T., Löffler, E. (2003). Evaluating the quality of public governance: indicators, models and methodologies. International review of administrative sciences, 69(3), 313-328.
- Carlos De. C. (2007), Modes of Governance and Public Service Efficiency. School of public policy: university of Birmingham.
- Carrington, W., DeBuse, J., & Lee, H. (2008). The theory of governance and accountability. The University of Iowa Center for International Finance and Development.
- Carrington. W, Debuse. J, lee. H, (2008). The theory of governance & accountability". university of Iowa center for international finance and Development.
- Central Intelligence Agency The World Fact Book (2017), " Middle East IRAQ" . Accessed on: March 30
- Cleveland, (1972). The Future Executive: A Guide for Tomorrow's Managers. New York: Harper & Row.
- Craig D.; Porter D. (2006). Development beyond neoliberalism?: Governance, poverty reduction and political economy. Cambridge University Press .nk.

- Dawoody AR , (2015) " Public administration and policy in the Middle East ", Civil society and democratic governance in Turkey , Prospects and challenges.
- Denhardt, R.B. (2008) , "Theories of Public Organization" , Belmont , C.A : Thomson Wadsworth
- Donadelli, F. (2017). Environmental policy integration in Brazil: an analysis of climate and biodiversity policies. Revista de Administração Pública, 51(5), 734-766.
- Duit, A., & Galaz, V. (2008). Governance and complexity—emerging issues for governance theory. Governance, 21(3), 311-335.
- Fine, B., & Jomo, K. S. (Eds.). (2006). the new development economics: post Washington Consensus neoliberal thinking. Zed Books.
- Frederickson, H. G. (2010). Social equity and public administration; origins, developments, and applications
- Frederickson, H. G., Smith, K. B., Larimer, C. W., & Licari, M. J. (2015). The public administration theory primer. Westview Press.
- Geert. B, Upma. C, Geraldine. F, Louis M & Moni P,(2018) " Effective Governance for Sustainable Development: 11 Principles to Put in Practice", ' UN Committee of Experts on Public Administration (CEPA) and UN DESA
- Gore C. (2000). The Rise and Fall of the Washington Consensus as a Paradigm for Developing Countries. World Development, Vol. 28(5), p. 789-804.
- Grandy, C. (2009). The “efficient” public administrator: Pareto and a well-rounded approach to public administration. Public Administration Review, 69, 1115-1123
- Hjertholm. p. (2006). Governance & economic Development in the Middle East & North Africa. Center for economic & business research (CEBR): Report Copenhagan business school, Denmark.
- Hout W. (2007). The Politics of Aid Selectivity: Good governance criteria in World Ba
- Hyden, G. (2007). The Challenges of Making Governance Assessments Nationally Owned. In Bergen Seminar on Governance Assessments and the Paris Declaration, Bergen, Norway.
- Institute for Economics and Peace (2019). “Global Peace Index—Measuring Peace in a Complex World”. Sydney.
- Iyad D., (2019) " Good governance for sustainable development ". Munich Personal RePEc Archive (MPRA) Paper No. 92544, posted 6 March 2019
- Johnson, I. (1997). Redefining the concept of governance. Political and Social Policies Divison, Canadian International Development Agency.

- Lee, B. X., Kjaerulf, F., Turner, S., Cohen, L., Donnelly, P. D., Muggah, R., ... & Waller, I. (2016). Transforming our world: implementing the 2030 agenda through sustainable development goal indicators. Journal of public health policy, 37(1), 13-31.
- Litre, G., Bursztyn, M., Simoni, J., & Reis, R. (2020). Achieving the Sustainable Development Goals through good enough governance: lessons from Argentine and Brazilian Municipalities. Agrociencia Uruguay, 24(2).
- Longo, F. (2011). Public governance for results: a conceptual and operational framework. In THE UNITED NATIONS COMMITTEE OF EXPERTS ON PUBLIC ADMINISTRATION (CEPA) MEETING, 10TH.
- Lopes, J., Reis, R. M., Gaivizzo, L. H. B., Litre, G., Rodrigues Filho, S., & Saito, C. H. (2020). The Contribution of Community-Based Recycling Cooperatives to a Cluster of SDGs in Semi-arid Brazilian Peri-urban Settlements. In Scaling up SDGs Implementation (pp. 141-154). Springer, Cham.
- Manzoor, A. (2014). (A look at efficiency in public administration: Past and future). Sage Open, 4(4), 2158244014564936.
- Maserumule, M. H. (2011). Good Governance in the New Partnership for Africa's Development (NEPAD): A Public Administration Perspective (Doctoral dissertation, University of South Africa).
- Öniş Z. and Şenses F. (2003). Rethinking the Emerging Post-Washington Consensus: A Critical Appraisal. Ankara: Economic Research Center, ECR Working Paper in Economics 3/09.
- Pestoff, V. (2011). New public governance and accountability: some jewels in a treasure chest. CIES Centro de Investigación de Economía y Sociedad, 91.
- Rogers, J. D. (2007). Accountability transparency and governance in Sierra Leone. In Second Audit Risk and Governance Africa Conference, Zanzibar, Tanzania.
- Rutgers, M. R., & van der Meer, H. (2010). The origins and restriction of efficiency in public administration: Regaining efficiency as the core value of public administration. Administration & Society, 42(7), 755-779.
- Rutgers, M. R., van der Meer, H. (2010). The origins and restriction of efficiency in public administration: Regaining efficiency as the core value of public administration. Administration & Society, 42, 755-779. SAGE Journals
- Scheer, T. J. (2010). “Efficiency” and the establishment of public administration. Public Administration Review, 70, 832-835. doi:10.1111/j.1540-6210.2010.02214.x
- Scheer, T. J. (2010). “Efficiency” and the establishment of public administration. Public Administration Review, 70, 832-835. doi:10.1111

- Scheer, T. J. (2010). Efficiency and the establishment of public administration.
- Skarneh, Bilal Khalaf, (2009), "Work Ethics," first edition. March House, Amman, Jordan.
- Stoker, G. (2006). Public value management: a new narrative for networked governance? The American review of public administration, 36(1), 41-57.
- United Nations Statistics Division (2018). "Global SDG Indicators Database". https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.
- United Nations. (2015). the Millennium Development Goals Report. New York: United Nations".
- UNU-IAS Policy Brief n°3.
- UNU-IAS. (2015). Integrating the governance into the sustainable development goals.
- Virginia R. (2020). Achieving the Sustainable Development Goals through good enough governance: Lessons from Argentine and Brazilian Municipalities. Agrociencia (24) Number 2 | Article 139
- Wezeman, Pieter D., and others (2019). "Trends in International Arms Transfers, 2018". SIPRI Fact SheetWhitford, A. B. (2010). The hierarchical consequences of reinvention: evidence from the American bureaucracy. Journal of Management History.

الدولة الاتحادية العراقية ودواعي واشكاليات الفيدرالية

(بين النص والواقع)

د. إنعام مهدي جابر خفاجة

جامعة بابل – كلية العلوم

sci.anaam.mahdi@uobabylon.edu.iq

07806183852

الملخص

يشير مصطلح الفيدرالية الى أحد أبرز المصطلحات التي لا يزال يدور حولها نقاش كبير في الاوساط السياسية والقانونية والفكرية ، وعلى الرغم من النظريات والدراسات المتعددة التي صاغها وأولاها منظرون ومفكرون منذ أمد بعيد حوله، الا أن هذا المصطلح لم يتحول الى مفهوم تام القوام.

و تشكل الفيدرالية ابرز السمات التي تتصف بها المجتمعات في عالمنا المعاصر ، ولما لهذه السمة من خصوصية على مستوى استقرار المجتمع واستتباب آلية التنظيم السياسي في الدولة ، فالفيدرالية تجسد إشكالية مركبة من حيث كونه يمثل حالة التعدد القومي والديني والمذهبي والعرقي فضلا عن الانعكاسات التي تولدها هذه المفردات ضمن إطار الدولة الواحدة.

The Iraqi federal state and the reasons and problems of federalism
(Between text and reality)

Dr. Inaam Mahdi Jaber Khafajah
University of Babylon - College of Science

Abstract

The term federalism refers to one of the most prominent terms about which there is still a great debate in political, legal and intellectual circles, and despite the multiple theories and studies that were formulated and first by theorists and thinkers for a long time around it, this term has not yet turned into a full-fledged concept.

Federalism is the most prominent feature that characterizes societies in our contemporary world, and because of the specificity of this feature at the level of community stability and the stability of the political organization mechanism in the state, federalism embodies a complex problem in terms of being a state of national, religious, sectarian and ethnic pluralism as well as the repercussions that these vocabulary generate within One-state framework.

مقدمة البحث

تعد الفدرالية من المفاهيم القانونية والادارية والدستورية ذات الطابع السياسي التي ارتبطت بها الكثير من الافكار المغلوطة والمواقف المتناقضة ،كما أحيط مفهوم الفدرالية بغلاف سميك من سوء الفهم وسوء الظن ، لذلك فهناك حاجة ماسة إلى جهود الكتاب القانونيين والباحثين لاستجلاء جوهره وتمييزه عما يختلط به وتحديد مميزاته وشرحه لإزالة سوء الفهم وتنقيته من الأفكار المغلوطة التي علقت به وتبرئته من التهم التي ألصقت به وهو براء منها وهذه محاولة متواضعة منا لألقاء الضوء على هذا الموضوع .
إن الفيدرالية هي نظام مقاسمة السلطة واتخاذ القرارات المشتركة بين حكومتين أو أكثر، وتكون هذه الحكومة منتخبة بحرية من الشعب وتتمتع بالسلطة على الشعب ذاته والمنطقة الجغرافية ذاتها ، وهي تمنح وتحمي القدرة على صنع القرار حيث تظهر النتائج أسرع ما تظهر في المجتمعات المحلية وفي المستويات العليا للحكومة . فهي تحفظ من جهة وحدة الدولة ، وكيانها السياسي ، ومن جهة أخرى تمنح المقاطعات أو الاقاليم نصيبها من السلطة والثروة والتمثيل السياسي . وبخلاف الحكم الذاتي ، فإن الاقاليم في ظل الفيدرالية تشارك وحسب حصتها في الحكومة المركزية . كما تضمن الفيدرالية الاحترام التام للتعددية القومية والدينية والمذهبية والسياسية، ومن ثم تقطع الطريق على قيام حكومات دكتاتورية .

مشكلة البحث

لدى بحث ودراسة الفيدرالية بشكل عام ، تثار عدة اسئلة بشكل مستمر في مقدمتها: لماذا تتحد الدول والولايات؟ وما هي العوامل أو الظروف التي استلزمت تبني الفيدرالية من قبل الدول المستقلة ؟ وكيف يتم تنظيم الاتحاد ؟ وكيف يتم تقاسم السلطة بين مستويات الحكومة المذكورة ؟ وما هي أوجه النقد التي يمكن أن تقدم لمصطلح الفيدرالية عامة باعتبارها اتجاها قويا في الفكر السياسي عبر تاريخه ؟ هل إن الفيدرالية هي وسيلة الى النهاية أو النهاية نفسها ؟ ولماذا تنجح بعض الاتحادات وتفشل غيرها ؟
اما دراسة الفيدرالية في العراق وبشكل خاص ، فقد واجهت التجربة الفيدرالية العديد من المعوقات والتحديات التي كانت عائقا أمام بناء دولة فيدرالية متكاملة ، إذ كانت هذه الامور سببا في منع إنشاء الاقاليم الفيدرالية حسب ما نص عليه الدستور ، وكذلك سببا في التأزم الدائم للعلاقات بين حكومتي الاقليم والمركز خاصة فيما يتعلق بعملية توزيع الاختصاصات، ممدا أستدعى البحث في هذا الموضوع للتعرف عليها أكثر .

أهمية البحث

إن موضوع الفيدرالية يتمتع بأهمية بالغة خاصة في إطار الدستور الفيدرالي في العراق، وما يترتب عليه من تعدد السلطات والدساتير والقوانين والمؤسسات الدستورية والعلاقات بين الحكومية، بحكم إن النظام الفيدرالي جداء كأفضل الحلول المطروحة للتعددية، ولحل مشكلات العراق في الوقت الحاضر.

أهداف البحث

نسعى في دراستنا المتواضعة هذه إلى التعرف على لمحة بسيطة عن النظام الفيدرالي، وكذلك البحث في أهم ما واجه التجربة الفيدرالية العراقية من تحديات سياسية ومعوقات قانونية ، والتي كانت حائلا دون نجاح النظام الفيدرالي في العراق .

فروض البحث

إن فرضية هذه الدراسة تستند الى مسألة تفترض أن دولا كبرى نجحت فيها الاتحادات الفيدرالية كالولايات المتحدة الامريكية وكندا وأستراليا وغيرها ، في حين بقيت دول أخرى ناشئة تعاني من ضعف مسار الفيدرالية فيها . كذلك تعتمد الفرضية على شرط يلزم الدول الاتحادية وهو عدم تضييق اختصاصات الاقاليم ، وفي الوقت نفسه عدم تدخل الاقاليم في اختصاصات الحكومة المركزية .

وهذا مما يحد من المشاكل والخلافات التي قد تحدث بين المركز والاقاليم والذي يؤدي الى فشل الفيدرالية .

الدراسات السابقة

اعتمدت هذه الدراسة على عدد من المراجع العلمية الانكليزية والعربية ومن اهمها كتاب المفكر الغربي K.C.Wheare في كتابه (Federalgovernment)، والمفكر اندريه هوريو في كتابه (القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية) ، وكتاب الفقيه مونتسكيو المعنون (روح التشريعات) فضلا عن كُتاب ومفكرين عرب منهم سليمان محمد الطماوي في كتابه السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الاسلامي ، وكذلك كتاب اساتذة قانون عراقيون .

منهج البحث

على مستوى منهجية البحث فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي المقارن وذلك عبر الوقوف على المواد الدستورية الواردة في الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 والمتعلقة بشكل خاص بالشكل الاتحادي وبيان مظاهر الوحدة والاستقلال التي تميز بها هذا الدستور ومحاولة تقييمها على ارض الواقع للتعرف على مدى نجاحها في احتواء وحماية الفيدرالية في المجتمع العراقي.

المبحث الاول : مفهوم الفيدرالية (الدولة الاتحادية) ونشأتها وموقف الفقه منها

المطلب الاول : مفهوم الفيدرالية (الدولة الاتحادية) ونشأتها

الفيدرالية (Federalism) هي نظام حكم تتحد فيه الولايات وتتخلى عن بعض سلطاتها لسلطة مركزية . وعلى الرغم من صعوبة تصو ر تعريف محدد لها، مع ذلك، فإن الفيدرالية تتضمن دائما فكرة وجود صلة دائمة بين كيانات ضمن مجموعةَ اكبر . إذ ولدت الدولة الفيدرالية من تجمع كيانات لدولة موجودةً مسبقا وتختلف عن الدولة الوحدوية اللامركزية التي تقرر سياديا ما هي الاختصاصات الممنوحة للمناطق (الزيدي، 2019).

وهناك من يعرفها، بانها : شكل من أشكال الحكم تكون السلطات فيه مقسمة دستورياً بين حكومة مركزية ووحدات حكومية أصغر (الاقاليم ، الولايات) ، ويكون كلا المستويين المذكورين من الحكومة معتمداً أحدهما على الاخر ويتقاسمان السيادة في الدولة .

يمكن للفدرالية أن تتضمن شكل الحكومة أو التركيب الدستوري الموجودين في الدولة الفيدرالية (./https://www.marefa.org)

لقد نشأت الأنظمة الفدرالية في ظروف مختلفة تماما – فكل منها كان نتيجة فريدة لاختيارات اتخذها القادة السياسيون والقوى التاريخية الكبرى. وتم اختيار الفدرالية من أجل جمع وحدات كانت منفصلة سابقا في دولة جديدة ، أو لإعادة ترتيب دول كانت وحدية ، واحيانا كنتاج للعمليتين معا ،يعتبر كل اتحاد فدراليً فريدا من نوعه. ويمكن، بدون مجازفة، طرح القليل من التعميمات حول كيفية قيام وتطور الأنظمة الفدرالية وسبب ذلك غير أنه في كافة حالات التحول نحو الفدرالية، قام القادة السياسيون

بإضفاء صفة دستورية على وجود مستويين للحكومة كأسلوب لتحقيق أهدافهم والتوفيق فيما بينها مع الحد من العنف —أو القضاء عليه في بعض الحالات.

ويوجد اليوم ١٩٢ دولة أعضاء في الأمم المتحدة، منها تقريبا ٢٨ دولة فدرالية. ومنذ قرن مضى لم تكن معظم الدول قائمة بحدودها الحالية، وكان لعدد قليل منها نفس الحدود منذ قرنين من الزمان. فكل دولة لها روايتها الخاصة بها فيما يتعلق بأصلها وتطورها الإقليمي والسياسي. وتتضمن تلك الروايات حروبا وثورات وزواجا بين الأسر الحاكمة وإمبراطوريات استعمارية ومعاهدات دولية ومسارات ديمقراطية سلمية وقد نشأت الأنظمة الفدرالية في ظل هذه العمليات الكبرى الهادفة لتكوين أو تطوير دولة ما من خلال عدة طرق :

• كانت عملية التوحد معاً تعتبر، في بعض الحالات، أمرا محوريا لنشأة دولة فدرالية جديدة. فقد توصلت وحدات كانت منفصلة سابقا —ولايات مستقلة أو مستعمرات — إلى أن بينها مصالح مشتركة وهوية مشتركة بشكلٍ كاف للانضمام معا في اتحاد فدرالي. ولماذا فدرالي؟ لأن الهيكل الفدرالي كان يسمح لكل وحدة بالمحافظة على قدر من استقلاليتها الذاتية مع تجميع عناصر أخرى في المجتمع الجديد .

• قد تكون الدولة، في حالات أخرى، قد نشأت أصلا من خلال هيكل وحدي شديد المركزية (غالبا ما يكون سلطويا وغير ديمقراطي). ولكن الاختيار النهائي للفدرالية كان استجابة للضغوط السياسية الديمقراطية نحو نقل السلطات أو تحويلها بسبب تعددية الدولة اللغوية أو الدينية أو الأثنية ، وربما أيضا بسبب وجود فروق اقتصادية كبيرة بين الأقاليم. وقد تكون للأقاليم التي تضغط باتجاه الاستقلال الذاتي، في بعض الدول، كيانات سياسية مميزة في الماضي.

• تنشأ الفدرالية، في حالات أخرى أيضا من هاتين العمليتين معا . فقد نشأت كندا عن طريق إقامة أونتاريو وكيبيك من نظام وحدي سابق ومن ثم تمت إضافة مقاطعات جديدة. كما قامت الهند ايضا بدمج هذين المسارين (اندرسون، 2007) .

اما بالنسبة لتطور الفيدرالية فقد تطورت، على مرور الوقت، كافة الأنظمة الفدرالية. فقد خضع بعضها لتغيرات دستورية رسمية كبيرة بينما تغير البعض الآخر بشكل جوهري على الرغم من وجود دساتير مستقرة إلى حد كبير. وقد لعبت عوامل مختلفة دورا هاما للغاية في تشكيل التجارب الفدرالية، مثل إنشاء وحدات مكونة جديدة، ونمو المدن، والتحولات الاقتصادية والديموغرافية الكبيرة، والتكنولوجيات الجديدة، والتطورات السياسية العالمية والمحلية، وممارسة الديمقراطية.

يحتفظ أقدم اتحاد فدرالي، وهو الولايات المتحدة، بدستوره منذ ما يزيد على ٢٠٠ عاما مع إجراء ٢٧ تعديلا فقط على هذا الدستور. وقامت الهند بإجراء ٩٤ تعديلا على دستورها خلال ٦٠ عاما . وكان للبرازيل 7 دساتير منذ استقلالها، وللمكسيك ٦ ،وأجرت فنزويلا ٢٦ تعديلا على دستورها. واحتفظت بعض الأنظمة الفدرالية بالاستمرارية الدستورية، بينما مرت اتحادات أخرى بفترات انقطاع قانونية بسبب الثورات أو الأنظمة العسكرية. وقد تغير عدد الوحدات المكونة وخصائصها، كما سيظهر لاحقا ، بشكل كبير مع مرور الوقت في الكثير من الأنظمة الفدرالية. ومهما كان مدى التغيرات الدستورية الرسمية، فقد تطور كل اتحاد فدرالي مع مرور الوقت، وغالبا ما تم ذلك بأساليب ربما كانت ستفاجئ المؤسسين أنفسهم. فقد كان من المقرر أن تكون كل من الولايات المتحدة وأستراليا اتحادات فدرالية لامركزية ولكنها صبحت مركزية، بينما تطورت كندا، والتي كان من المفترض أن تكون مركزية ، في الاتجاه المعاكس.

وقد أدت تكنولوجيا النقل والاتصالات، في كافة الأنظمة الفدرالية المؤسسة منذ فترة طويلة، إلى تضييق المسافات وصياغة تطور مجتمعات ذات وعي سياسي داخل تلك الفدراليات. كما أن بعض أجزاء من تلك الدول ، التي ربما لم تكن موجودة في بداية تاريخ الفدرالية أو كانت تعتبر قليلة الشأن مثل غرب الولايات المتحدة وكندا والأجزاء الداخلية والشمالية من البرازيل ، اكتسبت

وزنا أكبر بمرور الوقت. وكانت الحربان العالميتان، اللتان دعتا إلى حشد جهود وطنية هائلة، بالإضافة إلى نشأة دول الرفاه ، سببا في تقوية بعض الحكومات المركزية في الأنظمة الفدرالية.

اتخذت تجربة الديمقراطية أهمية شديدة في التشكيل المتغير للعديد من الأنظمة الفدرالية. وأصبحت كل من المكسيك والبرازيل أكثر فدرالية حيث نقلت الديمقراطية السلطة للعديد من المراكز والأحزاب. وتحدت الهند المشككين وحافظت على أكبر ديمقراطية في العالم ولكنها تعمل بشكل مختلف اليوم عما كانت عليه في الفترة عقب الاستقلال عندما كان حزب المؤتمر يسيطر على كل من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات بأكملها (اندرسون، 2007) .

والسؤال الذي يثار هنا ؟ هل النظام الفيدرالي هو الانسب ؟

الاجابة هو ليست الفدرالية هي الأفضل دائما ولا توجد نسخة من الفدرالية يمكن اعتبارها الافضل . فالفدرالية تبدو ملائمة خاصة لديمقراطيات بها عدد كبير من السكان أو الأقاليم، أو تعددية كبيرة في السكان تتمركز إقليميا . تتطلب الفدرالية، بمرور الوقت، أن يكون لدى نسبة كبيرة من السكان شعور بالهوية مع البلد ككل، بالإضافة إلى مجتمعات محلية على المستوى الإقليمي تتسم بالحيوية والمشاركة السياسية.

تلائم الفدرالية بعض الدول، وليس جميعها. الفدرالية هي شكل ديمقراطي من أشكال الحكم، تقوم على أساس الدستور وسيادة القانون. وقد تكون الفدرالية زائفة في بلاد غير ديمقراطية، على الرغم من وجود حالات ديمقراطية جزئية أو تحررية استطاعت فيها الهياكل الفدرالية أن تتمتع بشيء من الحياة الحقيقية.

المطلب الثاني : موقف الفقه العربي والغربي من الفيدرالية

اختلف الفقهاء والاكاديميون العرب في تفكيك مفهوم الفيدرالية، مثلما اختلف فيه فقهاء الغرب، إذ يرى الدكتور سليمان الطماوي الفيدرالية بأنها أتحاد فيدرالي أو مركزي، باعتباره أقوى صور الاتحادات في نطاق الدولة المركبة ، ففيه يتخذ الاتحاد صورة دائمة ، وتفقد الدول المنضمة إليه شخصيتها الخارجية ، وتخضع كلها لحكومة مركزية تستأثر بكافة الاختصاصات الخارجية، وبكثير من الشؤون الداخلية التي ينص عليها الدستور الاتحادي. مع ذلك فالدول الاعضاء أو الولايات أو الاقاليم أو الاقطار تحتفظ بجانب كبير من الاختصاصات الداخلية، لافي المجال الاداري فحسب، ولكن في نطاق القضاء والتشريع ، ومن ثم فإنه يكون لكل منها سلطة تشريعية محلية وسلطة قضائية وسلطة تنفيذية (الطماوي، 1974) .

وهو ما أكده الاستاذ اسماعيل مرزه، عندما وصف الفيدرالية بأنها (اتحاد مركزي) يقوم بناء على دستور تخضع بموجبه عدة دول لنظامٍ قانوني شامل ، تفقد هذه الدول شخصيتها الدولية لصالح دولة الاتحاد التي تختص اختصاصاً مانعاً، بممارسة السيادة الخارجية، كما تشترك حكومتها مع الدول الاعضاء في كثير من الاختصاصات في ميدان السيادة الداخلية (مرزة، 1969) .

غير أن هنالك من يرى بأنها اتحاد عد ة دول في شكل دولة واحدة هي الدولة الفيدرالية، بمقتضى دستور اتحادي مع بقاء سلطات الحكم موزعة بين الدول الاعضاء في الحدود التي تتكفل وثيقة الاتحاد ببيانها، مع تمتع كل من الدولة الفيدرالية والدول الاعضاء بالشخصية القانونية الدولية (عثمان، 1977) .

وهناك من يصف الفيدرالية بانها اتحاد دستوري باعتبار أن مثل هذا الاتحاد ينشأ بواسطة دستور لا بمعاهدة دولية فتتحول بموجب هذا الاتحاد الدول من أشخاص دولية مستقلة الى أشخاص دستورية داخلية تخضع مباشرة للقانون الداخلي (الدستور)وكذلك تتحول العلاقات فيما ما بينها من علاقات دولية الى علاقات دستورية تقوم على اسس اتحادية (بشير، 1971) .

ولكن هل هناك تعريف اسلامي للفدرالية **(القطبي)** ؟

قال تعالى : ((يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم)) (سورة الحجرات ، الاية 13).

فهذه الآية تعد من الآيات التي يمكن الاستدلال بها على وجود د اساس فكرة الفيدرالية في القران الكر يم ، فالتقسيم الذي يوجد في هذه الآية يدل على إن تقسيم البشر إلى قوميات وأمم هو سنة إلهية ليسهل التعامل بين بني البشر (وجعلناكم شعوبا وقبائل) وهي جمع شعب وهو الحي العظيم مثل مضر وربيعة وقبائل هي دون الشعوب كبكر من ربيعة وتميم من مضر هذا قول اكثر المفسرين وقيل الشعوب دون القبائل انما سميت بذلك لتشعبها وتفرقها .

عن الحسن (عليه السلام) قيل اراد بالشعوب الموالي وبالقبائل العرب في رواية عطا ابن عباس والى هذا ذهب قوم فقالوا الشعوب من العجم والقبائل من العرب والاسباط من بني اسرائيل وروي ذلك عن الصادق (عليه السلام) .

اما موقف الفقه الغربي من الفيدرالية فنعرض هنا وجهات نظر لبعض الفقهاء الغرب ، فوفقاً لكينيث كلينتون وير (K.C.Wheare) ، فإن الاتحاد الفيدرالي هو: (طريقة تقسيم السلطات بحيث تكون الحكومات العامة والاقليمية ، داخل حيز واحد منسقة ومستقلة) (K.C.Wheare, 1964) .

وهناك من يرى في الفيدرالية بانها نظرية تعبر عن الاتحاد الحر بين افراد البشر والجماعات والدول ، وهي الشكل المثالي للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . والمظهر الاساس لهذه النظرية هو التعددية، واتجاهها الاساسي التنسيق، والمبدأ الناظم لها هو التضامن. وإذا كان المبدأ الديمقراطي يهدف الى الغاية نفسها ، لأنه يتجه الى اشراك الافراد في تكوين القرارات التي تلزمهم، فإن الديمقراطية لا تعني الا بمشاركة الافراد على أنهم أفراد، أما الفكرة الاتحادية فتتجه الى تغليب مشاركة الجماعات والدول (./https://www.marefa.org) .

وقد عرفها الفقيه (اندريه هوريو) بانها : (شركة دول لها في ما بينها علاقات قانونية داخلية) (أي قانون دستوري) بموجبه تقوم دولة اعلى فوق الدول المشاركة **(هوريو، 1974)** .

اما مونتسكيو(Montesquieu) فقد فسرها بانها : (..... تعاقد تقبل بموجبه عدة كيانات سياسية أن تصبح (مواطنات)،في دولة اكبر منها تطمع الى تكوينها ، فهي مجتمع مجتمعات ، يمكنه ان يتوسع بانضمام اعضاء جدد اليه) **(زعيتر، 1953)** .

خلاصة الامر فأن الفيدرالية تعني نظام سياسي عالمي وذات طابع دستوري يقوم على اتفاق عدة دول أو أقاليم على إقامة اتحاد فيدرالي فيما بينها والفيدرالية نقيض الدكتاتورية التي تتميز بمركزية شديدة ، وترتبط الفيدرالية بمبدأ حق تقرير و بمبدأ الدفاع عن حقوق الاقليات والقوميات الدينية . فالفيدرالية إذا نظام تقسم فيه سلطة الحكم بين الحكومة المركزية وحكومات أخرى إقليمية أدنى منها في السلطة ويكون لكل حكومة السلطة العليا في محيطها . وان الاختلافات في مفهوم الفيدرالية يختلف من بلد لأخر وبين المفكرين أنفسهم، وبحسب طبيعة النظام الفيدرالي المقصود ، إذ إن تنوع الانظمة يفضي الى تنوع المفاهيم التي تصفها وتحدد معاييرها ومرتكزاتها.

المبحث الثاني : دواعي الفدرالية في العراق واشكاليتها في الدستور العراقي

المطلب الاول : موقف الدستور العراقي النافذ لعام 2005 من الفيدرالية ودواعيها في العراق

لم تتضمن الدساتير العراقية السابقة لعام ٢٠٠٣ أية إشارة صريحة وواضحة للفدرالية كتلك التي أشار إليها قانون إدارة الدولة لعام ٢٠٠٣ ودستور العراق لعام ٢٠٠٥ ، الذي صيغ لدولة اتحادية فدرالية ، وقد جاءت الفيدرالية كحل لإشكالية التنوع الاجتماعي الخاص بالمجتمع العراقي الواضح المعالم من ناحية القومية والعرق واللغة والدين ، وتظهر اهمية الشكل الاتحادي للدولة من حيث كونه يخلق جوا من الاستقرار والطمأنينة لكافة الجماعات المتنوعة ضمن اطار دولة واحدة ويؤدي بالتالي الى تلافي العنف والصراع الذي قد تنقاد له الجماعات المختلفة اجتماعيا مما ينعكس سلبا على استقرار كيان الدولة وضمان ديمومتها .

فبعد انهيار النظام السياسي العراقي بتاريخ : 9 نيسان 2003 ، وإقامة نظام سياسي جديد مختلف من عدة نواحي ، وحدوث تطور قانوني كبير فيما يتعلق بتبني أسلوبي اللامركزية الإدارية الإقليمية ، واللامركزية السياسية على حد سواء ، لعل من اهمها تحول الدولة من بسيطة إلى مركبة ، ومن المركزية إلى اللامركزية في مباشرة وظيفتي الحكم والإدارة (الشكراوي، 2011) .

وبدأ هذا التطور القانوني بإصدار قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية بتاريخ 2004/3/8، واعتبر هذا القانون بمثابة القانون الأعلى في الدولة ، ويكون ملزما في كافة أنحائها بدون استثناء وظل نافذا إلى حين صدور الدستور العراقي عام 2005 وتشكيل الحكومة بموجبه . ولغرض تقييم قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004 ، فإنه يعتبر نقطة تحول في التطور الدستوري في العراق ، حيث تم تحويل شكل الدولة العراقية بموجبه من موحدة بسيطة إلى مركبة اتحادية فدرالية ، وما انطوى على ذلك التحول في الابتعاد عن أسلوب المركزية الإدارية وتبني أسلوب اللامركزية الإدارية الإقليمية (الشكراوي، 2011).

اما بالنسبة لدستور جمهورية العراق لعام 2005 فقد اكد في الباب الأول المعنون بالمبادئ الأساسية وبالتحديد في المادة (1) على أن : (جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة ، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي اتحادي . أما الفصل الأول منه و المعنون بالأقاليم ، فقد أكد المشرع فيها على كل من اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية معا و بدون الفصل أو التمييز بينها .

فقد ورد في هذا الدستور أن النظام الاتحادي في جمهورية العراق يتكون من : " عاصمة وأقاليم ومحافظات لامركزية وإدارات محلية " (المادة 113 من الدستور) .

وأقر الدستور عند نفاذه إقليم كردستان وسلطاته القائمة إقليما اتحاديا ، وكذلك الأقاليم الجديدة التي تؤسس وفقاً لأحكامه (المادة 114 من الدستور) .

وطلب الدستور من مجلس النواب أن يشرع قانوناً يحدد الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم بالأغلبية البسيطة (المادة 115 من الدستور) . ونظم حق كل محافظة او أكثر بتكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه يقدم بإحدى الطريقتين الآتيتين (المادة 116 من الدستور) .

الطريقة الأولى : طلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الاقليم .

الطريقة الثانية : طلب من عشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الاقليم .

ومنح الدستور كل إقليم حق وضع دستور له يحدد هيكل سلطاته ، وصلاحياته ، وآليات ممارستها ، بما لا يتعارض مع الدستور الاتحادي (المادة 117 من الدستور) . ونظم الفصل الثالث مسألة تحديد العاصمة بغداد بحدودها البلدية كعاصمة لجمهورية العراق ، والتي تمثل بحدودها الإدارية محافظة بغداد ، وأحال الدستور تنظيم وضع العاصمة بقانون ، ولم يجز انضمام العاصمة لأي اقليم (المادة 121 من الدستور). وفيما يتعلق بالفصل الرابع المعنون بالإدارات المحلية ، فقد ورد في الدستور أنه يضمن

الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان ، والكلدان والآشوريين ، وسائر المكونات الأخرى ، وأحال تنظيم ذلك إلى القانون (المادة 122 من الدستور) .

ويتضح جليا مما ذكرنا أن المشرع الدستوري قد وقع في مطب الخلط فيما بين المطالب أو الحقوق القومية من جهة ، و تطبيق أسلوبي اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية من جهة أخرى .

بالنسبة للتنوع القومي في العراق فقد اشار الدستور النافذ 2005 الى إن (العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب ، وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها وجزء من العالم الاسلامي) (المادة 2 من الدستور) ، ,أن هذه المادة تشير بان التنوع القومي بالإضافة الى التنوع الديني والمذهبي هي الاساس المكون للشعب العراقي .

كذلك اعترف الدستور بالتنوع اللغوي في العراق حيث نص على ان(اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق .....) (المادة 4 فقرة اولا من الدستور) . ,وهناك لغات رسمية على النطاق المحلي للأقليات التركمانية والسريانية وفي أماكن تواجدهم فقد نص الدستور على ان (اللغة التركمانية واللغة السريانية لغتان رسميتان في الوحدات الادارية يشكلون فيها كثافة سكانية) (عطية، 2016) .

المطلب الثاني : اشكاليات تطبيق الفيدرالية في العراق

بحثنا سابقا ان الدستور العراقي النافذ قد اخذ بالشكل الاتحادي ونظام الفيدرالية وهو متقدم بأشواط كثيرة على دساتير المنطقة العربية ودول الجوار من حيث إقرار الدستور للقواعد والمعايير الأساسية في الحكم الديمقراطي، واللامركزية، والفدرالية الاتحادية ، والحقوق والحريات الأساسية والمدنية. غير ان الدستور يفتقر الى وسائل حماية هذه القواعد وهذه الحريات ، كما ان الدستور ينطوي على مواد غامضة متناقضة كثيرة . ويتضمن نقاطا خلافية بصدد الفيدرالية وتوزيع الموارد الطبيعية ، أو ثغرات في وجود المؤسسات والمفوضيات مثل مجلس الاتحاد (النصف الثاني الجديد من البرلمان) ، زد على هذا ان الدستور يقوم على فراغات تشريعية تزيد على الستين قانونا تنتظر من يسنها ، وعلى فراغات مؤسساتية قضائية وقانونية واقتصادية ، تنتظر من ينشئها . وبهذا المعنى يرتكز الدستور على فراغات قانونية وفراغات مؤسساتية .

تبنى دستور عام 2005 النافذ نظام المجلسين على اعتباره احد مقومات النظام الفيدرالي وقسم الدستور العمل التشريعي بين مجلس النواب ومجلس الاتحاد ، فمجلس النواب يتكون من عدد من الاعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة الف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله ، يتم انتخابهم بطريق الاقتراع العام السري المباشر ، ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب فيه .

إما المجلس الاخر هو مجلس الاتحاد فقد اوضحت المادة (65) آلية تكوين مجلس الاتحاد ، إذ نصت على أن يتم انشاء مجلس تشريعي يدعى بمجلس الاتحاد يضم ممثلين عن الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم ، وينظم تكوينه وشروط العضوية فيه واختصاصاته، وكل ما يتعلق به بقانون يسن بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب والجدير بالذكر ان المادة 137 من الدستور قضت بتأجيل العمل بأحكام المواد الخاصة بمجلس الاتحاد اينما وردت فيه الى حين صدور قرار من مجلس النواب بأغلبية الثلثين بعد دورته الانتخابية الاولى التي يعقدها بعد نفاذ الدستور الا ان هذا القانون لم ير النور لحد الان . ولعله يراد بذلك تشجيع البرلمان على التأني في كتابة التشريع الخاص بمجلس الاتحاد وان يأخذ فسحة أطول من الوقت لذلك ، بدل ان يشعر بالغيرة والتنافس من هذه الهيئة البرلمانية الجديدة بما سيكون لها من صلاحيات (صالح، 2009) .

يلاحظ ان الغاية من هذا الاسلوب يتمثل في انه يحافظ على مبدأ التوازن بين الولايات حتى لا تطغى الولايات الكبرى على الولايات الصغرى ، كما ان هذا الترتيب تمكن الولايات الصغيرة للتعبير عن مصالحها واهدافها بصورة فعالة في الحالات التي تتباين المصالح الاقليمية فيها وخصوصا المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

نجد ان الدستور العراقي قد أغفل الأهمية التي يشكلها مجلس الاتحاد . فعلى الرغم من ان الدستور قد نص في الفصل الأول من الباب الثالث الخاص بسلطات الاتحاد في المادة (٤٨) على ان السلطة التشريعية الاتحادية تتكون من مجلس النواب ومجلس الاتحاد ، إلا إننا نجد ان المشرع قد خصص هذا الفصل لتبيان كل ما يتعلق بمجلس النواب فقط، أما مجلس الاتحاد فانه قد خصص له المادة (٦٥) فقط والتي نصت على ان (يتم إنشاء مجلس تشريعي يدعى بمجلس الاتحاد يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم ، وينظم تكوينه، وشروط العضوية فيه، واختصاصاته، وكل ما يتعلق به، بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب) .

أي أن تفاصيل الغرض من مجلس الاتحاد وصلاحياته ، وواجباته ، واجراءات تشكيله واختياره أسقطت بالكامل من الدستور، على أمل ان يتولى مجلس النواب إصدار لائحة تشريعية لملء هذا الفراغ . والواقع ان تشكيل مجلس الاتحاد و هو شق مهم من البرلمان على يد مجلس النواب وهو شق ثان من البرلمان ، أمر غريب تماما . فذلك يعني ان جزءا من البرلمان (مجلس النواب) سيحظى بسلطة مطلقة تتحكم بقوام وتكوين الجزء الأخر من البرلمان نفسه . ولعل هذا الأمر هو من ثمار العجلة في وضع الدستور .

الاشكالية الاخرى التي يثيرها تطبيق الفيدرالية في العراق هو اشكالية تأسيس الاقاليم وبما ان دستور العراق لعام ٢٠٠٥ تميز بوضع الفدرالية (الاتحادية) كمبدأ شامل للعراق ويتكون النظام الاتحادي من عاصمة وأقاليم ومحافظات لامركزية وادارات محلية .

إن من أهم المآخذ على الدستور لاسيما في المواد الخاصة بالأقاليم انه أقر مسبقا بإقليم " كردستان وسلطاته القائمة ، إقليما اتحاديا " حسب الفقرة الأولى من (المادة 117) وبالأقاليم الجديدة التي تؤسس وفقا لأحكامه " حسب الفقرة الثانية المادة ١١٧ . دون ان يحدد ماهي القوانين التي تؤسس عليها هذه الأقاليم . وترك مسألة سن قانون يحدد الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم إلى مجلس النواب على ان يتولوها في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تأريخ أول جلسة (حسب المادة (١١٨) .

هنا تكمن إشكالية المسألة فكيف يمكن إيجاد تقسيم للأقاليم يخرج عن تأثير الكتل والتيارات المتناقضة في مجلس النواب نفسه.

الإشكالية الأخرى التي تثيرها المادة ١١٨ انه بإمكان مجلس النواب وبالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين أن يقروا القانون الذي يحدد الإجراءات الخاصة بتكوين الإقليم .

وهذا يؤدي الى عدة سلبيات وهي ان تكون رغبة التيارات والكتل السياسية بتكوين اقاليم وفق رغباتها الشخصية وبهذا يمكنها ان تحصل على الموافقة بتكوين أي اقليم بلا عناء حتى وان كان ذلك الإقليم مكون على اساس طائفي . وكذلك هذه المادة استهانة بمسألة مهمة وغاية في الخطورة وهي مسألة تقسيم البلاد على أقاليم وتركها تخضع لرغبات التيارات المختلفة . إزاء ذلك كان على المشرع العراقي ان يتجاوز كل تلك الإشكاليات بان يحدد مسبقا القانون الخاص بتكوين الأقاليم أو على الأقل تحديد الشروط والضوابط الواجب مراعاتها عند تكوين الأقاليم .

الاشكالية الاخرى التي يثيرها تطبيق الفيدرالية في العراق هي كيفية توزيع الموارد والثروات حيث جاءت المادة ١١١ لتقر ان النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي لكنها تسارع إلى إضافة عبارة (في كل الأقاليم والمحافظات) مما يخلق الالتباس وعدم الفهم

فليس واضحا ان كانت منافع هذه الموارد توزع توزيعا متساويا في عموم البلاد أم تقاسمها مع الوحدات الصغرى (المقصود بها المحافظات والاقاليم) .

وكذلك المادة (112) من الدستور حددت بان تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة، والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون. تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معا برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز ، بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، معتمدة احدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار (صالح، 2009).

ان ما يؤخذ على المادتين اعلاه أنها لا تحدد كيفية إدارة النفط والغاز المستخرج ، وكأن السلطة الاتحادية مساوية لسلطة الأقاليم المنتجة في إدارة الثروات، في حين يحرم الأقاليم والمحافظات غير المنتجة من مسؤولية إدارتها . وهو ما يتعارض مع مبادئ الفيدرالية التي جعلت استخراج الثروات وتوزيعها واستثمارها من صلاحية الحكومة الاتحادية وذكرت المادة عبارة (منصف) وعبارة (الاقاليم المتضررة) ولم تحدد ما هو معيار الانصاف وكذلك من هي الاقاليم المتضررة في حين ان محافظات العراق جميعها متضررة . وكذلك لم تذكر هذه المادة المعادن الاخرى ولم يذكر الدستور تنظيمها او حتى في حالة اكتشافها ما هو القانون الواجب التطبيق . اذن كان على المشرع العراقي ان ينظم جميع تلك الحالات .

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث البد لنا من وقفة متأملة لتحديد أهم النتائج التي توصلنا إليها والإشارة بعد ذلك إلى أهم ما يطرح من توصيات تحقيقا للفائدة العلمية .

النتائج

1- إن الفيدرالية نظام سياسي يفترض فيه تنازل عدد من الدول أو الدويلات أو القوميات الصغيرة في أغلب الأحيان عن بعض صلاحياتها وامتيازاتها واستقلاليتها لمصلحة سلطة عليا موحدة تمثلها على الساحة الدولية وتكون مرجعها في كل ما يتعلق بالسيادة والأمن القومي والدفاع والسياسة الخارجية ، إن الفيدرالية اليوم هي إحدى أشكال الحكم الناجحة التي تسمح للتنوع الاجتماعي في الدول بالتعبير عن الهويات الذاتية لمكوناته مع الابقاء على رابط الوحدة في ظل الاتحاد الفيدرالي ، لاسيما في عصر العولمة وإفرازاته الثقافية والحضارية .

2- تختلف الدول الفيدرالية في دساتيرها وطرق تشكيلها وعدد الوحدات المكونة لها، باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدولية والسياسية التي أدت إلى تأسيسها.

3- لقد وضع الدستور تصورا لحل المعضلات العراقية المتمثلة في الفدرالية كآلية لمنع عودة الدكتاتورية والمركزية الصارمة في الحكم وطريقة لاقتسام الثروات ، ونظام الحكم .

4 - تتميز الدولة الفيدرالية بمظاهر متعددة وهي الوحدة ، والاستقلال والمشاركة و من المهم العناية في توزيع السلطات بشكل دقيق وواضح بين الحكومات الاتحادية وحكومات الاقاليم المنضوية تحتها، إذ إن النصوص غير الواضحة والغامضة في الدستور والقوانين الاساسية تؤدي غالبا إلى التشابك والتداخل .

5- إن اقامة الأقاليم الفيدرالية ، يعتبر حقا دستوريا ، ولكن التمتع بهذا الحق بحاجة الى توافر المقومات الاقتصادية والجغرافية ، فضلا عن التوقيت المناسب لا نجاحه .

6- لقد اثبتت وقائع التاريخ ان السلم والاستقرار لن يسودا في دولة تضم قوميات متعددة مالم تشعر كل قومية بان حقوقها القومية مصانة وبانها تحكم نفسها بنفسها وتساهم في بناء وتطوير حياتها . والنظام الفيدرالي يعتبر في نظر الجميع من افضل الاشكال الملائمة للدول ذات القوميات المتعددة مثل العراق ، ذلك ان هذا النظام لا يستهدف فقط الى ضمان الحكم الذاتي للأقاليم او للدول الاعضاء في الدولة الفيدرالية ، بل الى تقوية السلطة المركزية في الامور المتعلقة بسياسة الدولة العليا وترسيخ كيان الدولة ذاتها .

7-تنجح الفدرالية على أفضل ما يكون عندما يتوفر احترامٌ واسع لسيادة القانون، وثقافة التسامح والتكيف بين الجماعات السكانية، والعناصر الهامة للهوية المشتركة. وقد تلعب التدابير المؤسسيةً دورً ا هاما في ذلك .وعلى الرغم من أن بعض الأنظمة الفدرالية قد تمكنت من تخطي فترات صعبة للغاية، إلا أن النظام الفدرالي بالتأكيد يعمل على أفضل نحو داخل المجتمع الذي يحترم سيادة القانون واستقلالية المحاكم. ويحتاج الأمر، في المجتمعات شديدة التعددية ثقافة سياسية من التسامح والتكيف مع الآخر. ويمكن، في الأنظمة الفدرالية التي بها انقسامات إقليمية شديدة على أساس الخطوط العرقية أو اللغوية أو الدينية، تعزيز استقرار النظام الفدرالي إذا تجاوزت الثقافة العامة مجرد التسامح مع التعددية إلى الاعتناق الفعال للتعددية كجزء من القيم التيّ تعرف البلاد وتمنحها قيمتها. ويمكنً أيضا أن تساعد التدابير المؤسسية المجتمعات في إدارة الصراعات الخاصة بها، غير أن المؤسسات وحدها ليست كافية: إذ لا بد من وجود التزام أوسع داخل المجتمع نحو روح التعددية .

8-إن الانتقاد الموجه للنظام الفيدرالي على أساس انه يهدد وحدة الدولة ويؤدي الى الانفصال ، هو انتقادٍ غير دقيقٌ لان الانظمة الفيدرالية التي فشلت وأدت الى الانفصال لم تكن مشاكلها بسبب تبني النظام الفيدرالي كنمط للحكم، وانما بسبب ضعف المؤسسات الديمقراطية أو غيابها، فسبب فشلها يعود الى طابعها الغير ديمقراطي اكثر من طابعها الفيدرالي . وبالفعل لم يشهد التاريخ أيٍ حالة أدت الى تحلل الاتحادات الفيدرالية الديمقراطية الحقيقية مهام كانت متنوعة. لذلك نجد أن الكثير من الانظمة الدستورية الاطول عمراًٍ اليوم في أيٍ مكانٌ من العالم هي اتحادات فيدراليةٍ لازالت تعمل بصفة أساسية وفق دساتيرها الاصلية مثل الولايات المتحدة الامريكية 1789 وسويسرا 1848 وكندا عام 1867 واستراليا 1901ٍ .

9- تبين لنا ان النظام الاتحادي في العراق يراد له ان لا يكون اتحادا فيدراليا كما هو شأن الاتحادات الفيدرالية في العالم ، والتي تقوي البلاد وتحافظ على وحدتها وسلامتها اتحادا مختلطا يجمع بين الفدرالية والكونفدرالية . وهذا ما تؤكده مسألة منح صلاحيات واسعة للأقاليم والتي قد تؤدي إلى إلغاء سلطة الدولة الاتحادية لتنتج دولة لا مركزية إلى حد بعيد ، يقتصر عملها في الشؤون الخارجية والدفاع والسياسة النقدية والاقتصادية والمالية، وكل ماعدا ما تقدم سيكون من صلاحية الأقاليم أو المحافظات ، أو في بعض الصلاحيات المشاركة مع السلطة الفيدرالية ، وذهب الدستور إلى ابعد من ذلك حينما أعطى السيادة لقوانين الأقاليم أو المحافظات عند حصول أي اختلاف مع القوانين الفيدرالية ، الى درجة منح الأقاليم حق تعديل أو عدم تطبيق القوانين الفدرالية في أراضيها.

10- ولعلّ خلاصة ما يمكن الوصول إليه في دراستنا هذه بشأن الفيدرالية، هو بقاء مصطلحها غير متفق عليه، ومفهومها يكتنفه الغموض والاختلاف . أما بخصوص تطبيقاتها، فهي قد تنجح في بلدٍ ما ولكنها قد لا تنجح في غيره ، فلكلّ بيئة مجتمعية محدداتها التي قد تمنعها من أن تؤسس لقيام فيدرالية ناجحة أو قد لا تنجح في ذلك .

التوصيات

1- نوصي المشرع العراقي بإعادة النظر في المادة (112)من الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 والمتعلقة بآلية توزيع ثروتي النفط والغاز وذلك كون المادة المعنية جاءت بصيغة غامضة انعكست على علاقة الحكومة الاتحادية مع إقليم كردستان فضلا عن

عرقلة قانون النفط والغاز عليه نرى ضرورة التصريح بمسؤولية الحكومة الاتحادية منفردة بإدارة ثروتي النفط والغاز مع ضمان التوزيع العادل لإيرادات هاتين الثروتين .

2-نوصي المشرع العراقي إن يعيد النظر في المادة (65)من الدستور والمتعلقة بتشكيل مجلس الاتحاد إذ نصت المادة المذكورة على إن يكون تكوين المجلس وشروط العضوية فيه واختصاصاته وكل ما يتعلق به بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب . والملاحظ على هذا النص انه يؤدي إلى إضعاف مجلس الاتحاد من الناحية القانونية ويجعله تابعا لمجلس النواب من ناحية اختصاصاته أو الانتقاص منها، لذا نرى إن تتضمن هذه المادة الدستورية على شروط العضوية والاختصاصات الرئيسية للمجلس ليكون بذلك متوازنا من الناحية القانونية مع مجلس النواب .

2- نص قانون الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الاقاليم (رقم 13) لسنة 2008 في المادة (6) منه على ان (يكون الاستفتاء ناجحا إذا حصل على أغلبية المصوتين من الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم الانضمام إلى إقليم) . فهذه المادة خاصة بالمحافظات التي ترغب في الانضمام إلى إقليم ولم تتحدث عن المحافظة التي تروم التحول إلى إقليم . لذلك يجب على المشرع معالجة هذا الامر الذي لم ينتبه له أعضاء مجلل النواب عند تشريعهم لهذا القانون وبسرعة كبيرة لان عدم معالجته يشكل عقبة أمام المحافظات التي تروم التحول إلى أقاليم .

المراجع

https://www.marefa.org/.(بلا تاريخ). الفيدرالية ، الموسوعة العربية الحرة.

K.C.Wheare. (1964). Federalgovernment . London : Oxford Unoversity Press .

اسماعيل مرزة. (1969). القانون الدستوري. بيروت.

الأستاذ الدكتور علي هادي حميدي الشكراوي. (2011). اشكالية نشأة الأقاليم الفيدرالية في العراق بين النص القانوني والواقع السياسي.

الشافعي محمد بشير. (1971). القانون الدولي العام في السلم والحرب. الاسكندرية: منشأة المعارف للنشر والتوزيع.

المادة 113 من الدستور . (بلا تاريخ).

المادة 114 من الدستور . (بلا تاريخ).

المادة 115 من الدستور . (بلا تاريخ).

المادة 116 من الدستور . (بلا تاريخ).

المادة 117 من الدستور . (بلا تاريخ).

المادة 121 من الدستور . (بلا تاريخ).

المادة 122 من الدستور . (بلا تاريخ).

المادة 2 من الدستور . (بلا تاريخ).

المادة 4 فقرة اولا من الدستور . (بلا تاريخ).

اندريه هوريو. (1974). القانون الدستوري والمؤسسات السياسية / ترجمة علي مقلد وشفيق حداد وعبد الحسن سعد. بيروت: الاهلية للنشر والتوزيع.

باقر ياسين. (تموز، 2006). رؤية في مستقبل العراق – ست ولايات فدرالية على أساس جغرافي. مجلة دراسات عراقية، صفحة 53.

جورج اندرسون. (2007). مقدمة عن الفيدرالية ، منتدى الانظمة الفيدرالية. اوتاوا ، كندا.

د. علي القطبي. (بلا تاريخ). بحث حول الفيدرالية ، القسم الاول.

سليمان محمد الطماوي. (1974). السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الاسلامي / دراسة مقارنة. القاهرة: دار الفكر العربي.

سورة الحجرات ، الاية 13 . (بلا تاريخ).

عمار تركي عطية. (2016). التنوع الاجتماعي واثره في شكل الدولة الاتحادي. مجلة ابحاث القانون، الصفحات 187-295.

محمد فتوح محمد عثمان. (1977). رئيس الدولة يف النظام الفيدراي. القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب.

مونتسكيو / ترجمة عادل زعيتر. (1953). روح التشريعات. القاهرة: دار المعارف للنشر.

نغم محمد صالح. (2009). الفيدرالية في الدستور العراقي لسنة 2005 الواقع والطموح. مجلة دراسات دولية.

وليد كاصد الزيدي. (2019). الفيدرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية (المجلد الاولى). العراق: المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية/ العتبة العباسية المقدسة.

عدم المسؤولية التشريعية لعضو مجلس النواب في دستور جمهورية العراق

الباحث: فراس مكي عبد جنابي

جامعة سلجوق/ معهد العلوم الاجتماعية /تركيا

firasjanabi7775@gmail.com

رقم الجوال: 009647806183864

الملخص

يتفق فقهاء الدستور على أن الحصانة البرلمانية في اي من الدساتير التي تضمنتها ليست امتياز للعضو، ولكنها ضمان للهيأة التشريعية بأعتبارها ممثلا للشعب لتحقيق استقلالها، وفي الوقت نفسه تعد ضمانا لحرية النائب في القيام بواجباته داخل مجلس النواب الذي يتمتع بعضويته، وهو في مأمن من خصومه السياسيين او تعنت السلطة التنفيذية معه، الا ان مشكلة البحث تكمن في عندما نريد تطبيق مبدأ الحصانة النيابية او البرلمانية على اعضاء مجلس النواب العراقي ، نجد ان دستور العراق لعام 2005 والنظام الداخلي لمجلس النواب لعام 2006 وان تضمنا نصوصا تكفل لأعضاء المجلس الطمأنينة التامة والثقة الكاملة عند مباشرتهم لأعماهم في مجلس النواب،الأ انها بحاجة الى مزيد من الدراسة والبحث .

الكلمات المفتاحية : دستورجمهورية العراق لعام 2005، الحصانة البرلمانية، مجلس النواب، الحصانة الموضوعية(عدم المسؤولية التشريعية) ، النظام الداخلي لمجلس النواب.

The lack of legislative responsibility for a member of the House of Representatives in the Constitution of the Republic of Iraq

Firas Makki Abed Janabi

Selcuk University/ Institute of Social Sciences/Turkey

ABSTRACT

Constitutional jurists agree that parliamentary immunity in any of the constitutions included in it is not a privilege for a member, but rather a guarantee for the legislative body as the representative of the people to achieve its independence, and at the same time it is a guarantee of the deputy's freedom to carry out his duties within the House of Representatives that enjoys his membership, and he is safe from his political opponents Or the intransigence of the executive authority with him, but the problem of research lies in when we want to apply the principle of parliamentary or parliamentary immunity to members of the Iraqi Council of Representatives, we find that the 2005 constitution of Iraq and the internal system of the House of Representatives for the year 2006 include texts that guarantee the members of the Council full confidence and full confidence when they start To blind them in the House of Representatives, but it needs more study and research.

Key words: the Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005, parliamentary immunity, the House of Representatives, immunity ratione materiae, the internal system of the parliament.

المقدمة

تعد المجالس البرلمانية اهم مؤسسات النظام النيابي الديمقراطي بوصفها المعبرة عن ارادة الأمة والحفاظ لحقوق الافراد وحرياتهم. وأصبح من النادر أن نجد دولة بلا برلمان، يمثل شرائح المجتمع ويحمي مصالحة السياسية والاقتصادية وبنائة الاجتماعي، ويظل البرلمان في النظام النيابي قاعدة الديمقراطية، والحاضن الطبيعي للطالب للمطالب والاختلافات، وحلقة الصلة بين المؤسسات السياسية، ويحتل في الدولة موقع صانع السياسات، ومحل تداول السلطة وساحة السجال السياسي بين الحكومات وممثلي المواطنين وبين الاغلبية والاقلية، والمنصة العامة للتعبير عن المطالب الكبرى للمجتمع، وهو اولا واخير المشرع لتنظيم وضبط الحياة العامة والعلاقات الاجتماعية، والرقيب اليقظ على اداء الحكومات ،للأستيثاق من اتفاق هذا الاداء مع المصلحة العامة .

ويجمع الفقه الدستوري على ان النظام النيابي الديمقراطي الذي يباشر فيه الشعب السيادة عن طريق نواب يختارهم لهذا الغرض لايتحقق الا اذا توافرت اركانه واهمها الركن الخاص باستقلال البرلمان باعتباره الدعامة الاساسية التي ترتكز عليها بقية الاركان الاخرى. ذلك انه بدون استقلال البرلمان لايمكنه ان يباشر اختصاصت حقيقة وفعلية وانما قد يتحول على الرغم من انتخابه الى مجرد هيئة استشارية. كما ان عضو البرلمان لن يتمكن من اداء واجبات العضوية باسم ولصالح الامة باكملها الا اذا تحقق له الاستقلال.

ولكي يتحقق استقلال البرلمان ويستطيع ممارسة اختصاصته بالفاعلية المطلوبة تحرص معظم الدساتير على توفير الضمانات لاعضاء البرلمان وبالخصوص تكفل لهم الحرية والطأنينة عند مزاولتهم لوظائفهم البرلمانية دون وصاية من طرف الافراد او السلطات الاخرى.

ولعل من اهم الضمانات الدستورية التي تجسد الاستقرار والاستقلالية هي نظام الحصانات البرلمانية التي نصت عليها معظم الدساتير، وهي مقرره لاعضاء السلطة التشريعية تتيح لهم ممارسة عملهم بكل حرية لتحقيق الغرض الذي ولدت من اجله، من خلال حجب المسؤولية عن الافعال الصادرة عنهم بسبب ادائهم لمهامهم البرلمانية.

ان موضوع الحصانة البرلمنية من الموضوعات الهامة في العراق، خصوصا في ظل التحول الديمقراطي الذي شهده العراق بعد عام 2003.

مشكلة البحث

يتفق فقهاء الدستور على أن الحصانة البرلمانية في متنن الدساتير التيي تضمنتها ليست امتياز للعضو، ولكنها ضمان للهيأة التشريعية بأعتبارها ممثلا للشعب لتحقيق استقلالها، وفي الوقت نفسه تعد ضمانا لحريةالنائب في القيام بواجباته داخل مجلس النواب الذي يتمتع بعضويته، وهو في مأمن من خصومه السياسيين اوتعنت السلطة التنفيذية معه، الا ان مشكلة البحث تكمن في عندما نريد تطبيق مبدأ الحصانة النيابية او البرلمانية على اعضاء مجلس النواب العراقي ، نجد ان دستور العراق لعام 2005 والنظام الداخلي لمجلس النواب لعام 2006 وان تضمنا نصوصا تكف لأعضاءالمجلس الطمأنينة التامة والثقة الكاملة عند مباشرتهم لأعمالهم في مجلس النواب ،الأ انها بحاجة لمزيد من الدراسة والبحث .

أهميةالبحث

تنبع أهمية الحصانة البرلمانية من كونها وسيلة شرعت أساسالحماية استقلال للبرلمان من تأثير وتدخل السلطةالتنفيذية ، إذ لايمكن للبرلمان أن يمارس وظيفته التمثيلية على أكمل وجه الأأذا كان استقلاله واستقلال أعضائه مكفولا كضمانة أساسية لعدم تأثير السلطة التنفيذية عليهم بالترغيب أو الترهيب.

وانطلاقا مما يشكله العمل البرلماني من أهمية بالغة في الحياة الديمقراطية والسياسية ومايجب أن تقوم عليه من فصل للسلطات وتوازنها، فمن البديهي أن يتركز الاهتمام بالحصانة البرلمانية كضمانة رئيسية لهذا العمل على طرح ومعالجة الموضوع من جوانبه الدستوريه، حيث تكون الحصانة البرلمانية مادة أساسية في القانون الدستوري بصفة عامة والقانون البرلماني بصفةخاصة.

أهداف البحث

الهدف من هذاالبحث هومعرفة الوضع الحالي للنظام القانوني للحصانةالبرلمانية في النظام الدستوري ، مقارنة مع ماانتهى اليها التطور في النظم المقارنة . والسؤال الذي يطرح نفسه ماهي الحالة التي يوجد عليها هذ الموضوع في العراق؟ وكيف تتم معالجته في منظومتنا القانونية؟ وهل هذا التنظيم ملائم ومناسب لأوضاعنا المختلفة ام لا؟ وان كانت هناك نقائص ؟ينبغي تداركها في فمتتمثل؟ .

حدود البحث

تتمثل حدود البحث من خلال البحث في عنوانه المتمثل عدم المسؤولية التشريعية لعضو مجلس النواب في دستور العراق حيث تم التطرق الى الحصانة في الاسلام وكذلك في الدول الغربية مثل فرنسا وانكلترا وكذلك دساتير جمهورية العراق.

منهج البحث

منهج البحث اعتمد منهجا تحليليلا، حيث اعتمد على تحليل نصوص دستور جمهورية العراق لعام 2005 وكذلك اخذ بنظر الاعتبار بعض الدساتير العربية والاجنبية التي تناولت موضوع الحصانة البرلمانية الموضوعية .

المبحث الأول

نشأة الحصانة البرلمانية

ارتبطت الحصانة البرلمانية بالنظام النيابي وتطورت بتطوره ورسخت بقواعدها استقلالية المجالس النيابية، وضمان قيامها بمهامها ووظائفها التمثيلية بكل حرية واقتدار بعيدا عن اي تهديد أو تدخل خارجي(مقدام، الحصانة البرلمانية، 2012) .

إن غالبية فقهاء القانون الدستوري يرجعون تاريخ ظهور الحصانة البرلمانية إلى إنكلترا ، ولكن رغم ذلك فإن بعض الفقهاء يرى أن الحصانة البرلمانية على النحو المتعارف عليه الآن في الدساتير الحديثة هو من ابتكار النظريات السياسية الفرنسية ، وبغض النظر عن الأسبقية في تاريخ ظهور هذا النظام وإذ أن الأمر غير محسوم،لذا فإننا في هذا المبحث سنتناول بالدراسة التطور التاريخي للحصانة البرلمانية في مطلبين الاول في انكلنرا والثاني في فرنسا.

المطلب الأول

انكلترا

يرجع الأصل التاريخي لنشأة الحصانة إلى المواثيق الدستورية في إنكلترا التي منحت أعضاء المجالس النيابية الحصانة البرلمانية .

لقد كان الملك هو رأس الدولة والمتصرف الوحيد في أمورها، ونظراً لازدياد مهام الدولة بدأ الملك يستأنس برأي بعض الأشخاص في الأمور الهامة، وكان ذلك في عهد الملك (وليم الأول) وقد أطلق على مستشاري الملك رجال الحكمة وأطلق على مجلسهم اسم مجلس الحكماء، ثم أطلق عليه فيما بعد (المجلس العظيم) (شلبي، 1992).

وفي القرن الثالث عشر بدأ المجلس العظيم يعقد اجتماعات دورية وأطلق عليه بعد ذلك اسم البرلمان المثالي في عهد الملك (إدوارد الأول) وكان يتكون من الأشراف وكبار رجال الدين، الذي أطلق عليهم فيما بعد لقب (اللوردات)(كامل، 1971) .

وفي عهد الملك (هنري الثالث) في عام 1254 بدأ يدعى إلى جلسات البرلمان المثالي فارسان من كل مقاطعة للاشتراك مع الأشراف ورجال الدين، وانتظمت هذه الدعوات بعد ذلك حتى تكوّن من هؤلاء الفرسان مجلس العموم بعد ذلك(الدين، 2008) .

وتقسم الحصانة في النظام البرلماني في إنكلترا إلى نوعين، الأولى حرية الكلام، والثانية حصانة من القبض(حلمي، 1980).

ظهرت الحصانة البرلمانية بمعنى اللامسؤولية خلال عهد ملك إنكلترا (ريتشارد الثاني) في الفترة مابين عامي 1189-1190، وإذا كان كبار رجال الدين والأشراف أعضاء البرلمان يتمتعون بالعديد من الامتيازات، فإن السبب في ذلك ليس لعضويتهم في البرلمان، وإنما باعتبارهم نبلاء أو كهنة .

وأما الحصانة التشريعية ، أو كما يطلق عليها في إنكلترا (الحصانة من القبض) فقد وجدت منذ تاريخ قديم جداً، يرجع إلى تاريخ ظهور المجالس الوطنية في نهاية القرن السادس الميلادي وهناك من يرى أنها ترجع إلى بداية القرن الحادي عشر إذ صدر قانون عُرف باسم Cnut law ينص صراحةً على هذه الحصانة والتي كان يطلق عليها حينئذ Immunity from molestation فقد تضمن هذا القانون حظر القبض على أعضاء المجالس البرلمانية إلاّ بالنسبة لبعض الجرائم الخطيرة كالخيانة العظمى(كوزلر، 2019) .

وقد شهد عام 1290م تأكيد هذه الضمانة للأعضاء في إحدى الوقائع المشهورة، فقد اسْتأذِن الملك (إدوارد الأول) في تقييد حرية أسقف كنيسة Saint David وتوقيع الحجز على أمواله لسداد إيجار مستحق عليه، وكان العقاب في ذلك الوقت الإكراه البدني، فأجاب الملك بأنه لا يجوز ذلك في وقت انعقاد المجلس(الشربيني، 2004) .

وفي عام 1397م تم إدانة أحد أعضاء البرلمان ويدعى (توماس هاكسي) لما أبداه من رأي بالمجلس، وعلى إثر ذلك تم اتهامه بجريمة الخيانة وأصبح مداناً في القضية، التي تتلخص وقائعها في تقديم التماس من المدعى عليه الذي لم يكن عضواً في البرلمان، يتضمن التماس تخفيضات نفقات عائلة الملك، لذلك اتهم بجريمة الخيانة، إلاّ أنه ألغى الحكم بعد مرور عامين من تاريخ حدوث الواقعة(محمد، 1995) .

وفي عام 1512م أُدين (ريتشارد ستورد) في قضية وحُكِم عليه بالغرامة والسجن في قلعة (لورد فورد)، إلاّ أنه أطلق سراحه من قبل مجلس العموم كونه يتمتع بالحصانة البرلمانية، وعلى إثر ذلك أصدر هذا المجلس قانوناً يحمل اسم هذا العضو (ستورد)، يتضمن منح أعضاء البرلمان بعض الحقوق كالحق في حرية الكلام، وعدم خضوعهم للقضاء تطبيقاً لامتياز برلماني قديم، ونصَّ قانون (ستورد) على (إنَّ أي إجراءات قانونية تتخذ ضد أي عضو من جراء مناقشته في المجلس تعد باطلة) (باشا، 1935) .

ولم تخضع الحصانة خلال تلك الحقبة من الزمن لأي نظام قانوني أو عرفي ينظمها، بل كانت الحصانة مجرد منحة ملكية، وفي عهد الملك (هنري الثامن) طلب بعض أعضاء مجلس العموم بعض الضمانات التي يجب أن تمنح لهم، كحقهم في حرية الكلام وعدم المضايقات، وذلك على الرغم من وجود هذه الضمانات من قبل، إلاّ أنها لم تكن قد وصلت إلى حيز التنفيذ، ومن التطبيقات التي تظهر تطوراً هاماً في مجال الحصانة البرلمانية في إنكلترا ما حدث في عام 1543م، حينما قُبض على (Georges Ferress) أحد أعضاء مجلس النواب في دعوى رُفعت عليه لضمان سداد دين مستحق عليه، إذ كانت الوسيلة القانونية التي يتبعها الدائن لضمان سداد ما هو مستحق له هي تقييد حرية المدين، وهو ما يقال له الإكراه البدني La contrainte par corps لكن مجلس النواب أمر بالإفراج عنه فوراً.

وابتداءً من تاريخ تلك الواقعة أصبح من حق أي من المجلسين طلب الإفراج عن العضو المحبوس أو المقبوض عليه elargissement des members بعد أن كان ذلك غير جائز، وقد توسع مجلس اللوردات في تطبيق هذا التقليد الجديد، إذ أمر

في أول ديسمبر (كانون الأول) 1585م بالإفراج عن James Digs تابع (أسقف كانتري)، كذلك عن تابع (لورد ليستر) تنفيذاً لأحكام الحصانة البرلمانية التي كانت تمتد آنذاك لتشمل الأتباع بالتبعية لأسيادهم (صبري، 1944).

وفي عهد الملك جيمس الأول تدخل مجلس العموم عام 1621م في المسألة الخاصة بالزواج الملكي، إذ أبدى الملك استياءه من هذا التدخل وردَّ على المجلس بأن الحصانة ليست موروثة، بل هي منحة ملكية مقابل واجبات الأعضاء، وأجاب مجلس العموم بأن الحصانة البرلمانية ما هي إلاّ حق مكتسب للأعضاء وليست منحة ملكية .

وفي عهد الملك شارل الأول عام 1629م وُجه اتهام لثلاثة من أعضاء مجلس الملك الخاص، لإلقائهم بعض العبارات والكلمات التي تتضمن إثارة الفتنة وإحداث شغب، وتم إلغاء هذه الإدانة من مجلس اللوردات باعتبار أن هذه العبارات تعتبر مساءلة فقط، ولعضو المجلس أن يتحدث بأي من العبارات داخل البرلمان، وهذا نوع من تنظيم الأمور التي تتعلق بالشؤون الداخلية الخاصة به .

وفي 13 شباط 1688م صدرت وثيقة الحقوق Bill of rights على إثر قيام الثورة الإنكليزية، وقد نصت المادة الأولى منها (عضو البرلمان معفى من كل مسؤولية عما يبديه في المجلس من الأفكار والآراء والأعمال، ولايجوز معاقبته ولا استجوابه في أي محكمة أو أي مكان خارج البرلمان)، وسميت هذه الحصانة Freedom of Speech ، وهي ليست مقررة للأعضاء ضد أفراد الشعب الإنكليزي، وإنما هي مقررة للأعضاء من نفوذ الملك وسلطانه، لأنهم معرضون للاتهام من قبل الملك في أي أمر من الأمور التي تخص الملك (القيسي، الحصانة البرلمانية في العراق، 2009).

وأما نطاق هذه الحصانة، فإنها لاتسري على الجرائم التي ترتكب من أعضاء البرلمان في مواجهة إحدى المحاكم، وقد أطلق على هذه الجرائم «جرائم إهانة المحكمة»، الأمر الذي كان يعني جواز القبض على عضو البرلمان في أي من هذه الجرائم دون رفع الحصانة عنه، إلاّ أنه حدث تطور هام خلال القرن الثالث عشر في مجال الحصانة البرلمانية، فقد صدر قانون ينظم أحكامها ويضع بعض القيود والضوابط لكيفية مباشرتها .

إن الحصانة البرلمانية في إنكلترا قبل عام 1770م لم تكن في الواقع تقتصر على أعضاء البرلمان وحدهم وإنما كانت تشمل كذلك أتباعهم من الخدم والعمال، وهو تقليد غريب في مجال الحصانات البرلمانية، وفي هذا العام صدر قانون الامتيازات البرلمانية الذي يقصر الحصانة البرلمانية على أعضاء البرلمان فقط دون الخدم والعمال وأتباع هؤلاء الأعضاء، وأكد هذا القانون على عدم القبض على أعضاء البرلمان في الأمور أو المسائل المدنية والجنائية البسيطة، وقصر ذلك على الجرائم والقضايا الكبيرة التي تتضمن الإخلال بالأمن والخيانة العظمى .

ففي سنة 1815م تم القبض على أحد أعضاء البرلمان ويدعى اللورد Cochrane Lord بسبب اتهامه بالتآمر على الحكومة، فحُكِم عليه بالحبس، ورفض المجلس التدخل في تلك القضية لأنها تمثل جريمة خيانة عظمى .

لقد جرت التقاليد الدستورية في إنكلترا على أن عضو البرلمان يتمتع بالحصانة من القبض عليه أثناء دور الانعقاد ولمدة أربعين يوماً سابقة على بدايته ولمدة أربعين يوماً لاحقة على انتهائه، بل إن من التقاليد الدستورية أيضاً أن أصبح طلب الإفراج عن العضو المحبوس حقاً قانونياً أكثر منه امتيازاً برلمانياً، ففي الحالات التي يريد فيها أحد المجلسين الإفراج عن أحد أعضائه الموقوفين تنفيذاً لحكم وقع عليه يصدر أمراً صريحاً بذلك ولايكتفي بإبداء الرغبة، وقد استعمل مجلس العموم هذا الحق الجديد مراراً خاصةً منذ القرن الثامن عشر، ففي سنة 1807م فاز مستر ميلز في الانتخابات وكان مقبوضاً عليه، فقرر المجلس بأن له الحق في التمتع بالامتياز البرلماني وأمر بإطلاق سراحه، وقد تكرر الأمر نفسه بالنسبة إلى مستر برتون عام 1819م وكان محبوساً بحكم صادر عليه(بطيخ، الحصانة البرلمانية وتطبيقاتها في مصر، 1994).

ومن الجدير بالذكر أنه لايوجد نص قانوني صريح يشير إلى مبدأ حصانة النائب في إنكلترا، وإنما يعدّ العرف أن هذا المبدأ من ضروريات حرية التعبير، وعليه فإن الآثار الناجمة عن حصانة النائب هي نفسها في جميع الدول، ويرون أن كل شكوى تتعلق بإهانة أو إدعاء ضد النائب بسبب ما بدر منه في اجتماعات المجلس أو ما عبَّر عنه في اللجان الخاصة هي باطلة وغير قانونية (بروين، 2009).

المطلب الثاني

فرنسا

على الرغم من أن كثيراً من المبادئ الدستورية التي نشأت في إنكلترا قد انتقلت إلى البلاد الأخرى، إلاّ أنها أخذت نطاقاً ومفهوماً وشكلاً ظل يختلف مع الوقت عن نطاق ومفهوم وشكل تلك المبادئ في إنكلترا، ومن ذلك أن كثيراً من المبادئ الدستورية الإنكليزية التي تأثر بها واضعو دساتير الثورة الفرنسية اختلفت في نطاقها ومضمونها عن نظيرتها في إنكلترا، ويرى الكتّاب الفرنسيون أن القانون الإنكليزي لايمكن اعتباره نموذجاً للحصانة البرلمانية المقررة في الدساتير الفرنسية لاتجاهه في مضمون الحصانة اتجاهاً مختلفاً عن الاتجاه المقرر في الدساتير الفرنسية .

لقد كان عضو البرلمان في فرنسا قبل الثورة يرتبط بالمقاطعة وبأفراد الطائفة بقاعدة الوكالة الإلزامية وأدى ذلك إلى أن يكون للقاضي حق إصدار تعليمات ملزمة للنواب لا يجوز لهم الخروج عليها، لأن على النائب مراعاة مصالح الناخبين أولاً وأخيراً، وكان للناخبين حق عزل النائب واستبدال غيره به متى أرادوا ذلك ، وهذا يعني عدم تمتع عضو البرلمان بأية حصانة سواء إزاء الملك أو الناخبين إذ كانوا يسيطرون عليه سيطرة كاملة (الشاعر، الايدلوجية التحريرية وأثرها في الأنظمة السياسية، 1975).

ومن استقراء مراحل تطور الحصانة البرلمانية، نجد أن عدم المسؤولية التشريعية أسبق في التنظيم من الحصانة التشريعية ، فالمصطلح (I'rresponsibilite) ويعني عدم المسؤولية يستخدم للدلالة على عدم المسؤولية التشريعية وهو مصطلح شائع الاستعمال لدى شرّاح القانون الدستوري والجنائي في فرنسا، فقد جاء التأكيد عليه في قرار الجمعية التأسيسية الفرنسية الصادر في 23 حزيران 1789م، الذي نصَّ على أن (ذات النائب مصونة، فلا يجوز اتخاذ إجراءات جنائية نحوه أو القبض عليه أو حبسه بسبب مشروع قدمه للبرلمان أو خطاب أو رأي أبداه فيه) .

والملاحظ أن الجمعية لم توضح العناصر الأساسية المكونة لهذا النوع من الحصانة حسب، وإنما نصت كذلك على ما يترتب على خرق هذه الحصانة من تبعات .

وبعد سنة تقريباً من هذا القرار، وردت أول إشارة للحصانة التشريعية ، وهو ما يعرف بـ (مبدأ الحصانة ضد الإجراءات الجزائية) (Linviolabilite) وذلك في قرار الجمعية الوطنية في 26 حزيران 1790م، بعد إعلان قيام الجمهورية على إثر انهيار الإمبراطورية، وجاء في هذا القرار: (مع احتفاظها بصلاحية البت بالوسائل الدستورية الكفيلة بضمان استقلال أعضاء الهيأة التشريعية وحريتهم، تعلن الجمعية الوطنية بأنه من الممكن ... في حالة الجرم المشهود توقيف نواب الجمعية الوطنية ، وفقاً للقوانين النافذة، وأنه من الممكن، باستثناء الحالات المبينة في القرار المتخذ في 23 حزيران 1789م قبول الشكاوى بحقهم وفتح التحقيق معهم، على أنه لايجوز إصدار القرار باتهامهم من قبل أي من القضاة قبل أن يتخذ الجسم التشريعي على أساس نظره إلى معلومات التحقيق وأدلته الثبوتية، قراراً يجوّز اتهامهم) ، فقد أجاز هذا القرار القبض على أي عضو من أعضاء الجمعية الوطنية في حالة التلبس بالجريمة وإن كان قد اشترط لمحاكمته أن تقرر الجمعية أن هناك محلاً للاتهام وعليه يمكن محاكمة عضو البرلمان، لذا يمكن القول بأن هذا القرار قد أوضح الخطوط الرئيسة للحصانة التشريعية (الجبوري ع.، 1995).

وأشارت المادة (7) من دستور 1 أيلول 1791م لعدم المسؤولية التشريعية بنفس المعنى الذي ورد في قرار الجمعية التأسيسية سابق الذكر، كما نصّ أيضاً على الحصانة التشريعية ، إذ حظر القبض على عضو البرلمان باستثناء حالة التلبس إلاّ أنه أضاف إليه بأن تخطر الجمعية الوطنية بذلك فوراً، ولا يمكن الاستمرار بالمحاكمة إلاّ بعد صدور قرار من الجمعية يوضح أن هناك محلاً للاتهام، كما أنه أجاز أيضاً حبس العضو احتياطاً في كل الأحوال وفقاً لهذا الدستور، سواء أكان في حالة التلبس أم غيرها، إلاّ أنه يشترط لذلك أن يصدر أمر بالقبض، ولكن ما يخضع منها لقرار من المجلس بالإذن للسير فيها هي الإجراءات اللاحقة للقبض، ويلاحظ على هذا النوع من الحصانة أنه لايوفر للنائب الحماية اللازمة من الإجراءات الجنائية وخاصة في غير حالة التلبس، كما يلاحظ أن هذا النص يمنح الجمعية الوطنية اختصاصاً قضائياً عند تقريرها أن هناك محلاً للاتهام (عيد، 1944).

وأشار دستور عام 1793م لنوعي الحصانة (عدم المسؤولية التشريعية والحصانة التشريعية) ، إذ خصّص المادة (43) منه لعدم المسؤولية التشريعية إذ لم يكن عضو البرلمان محصناً إلاّ عن الآراء التي يبديها داخل المجلس فقط، وأما المادة (44) منه فقد نظمّت الحصانة التشريعية وذلك بأن يقتصر دور الجمعية الوطنية في إعطاء الإذن دون الخوض فيما إذا كان هناك محل للاتهام من عدمه باستثناء حالة التلبس، ولذا فلم يكن لها أي دور قضائي بهذا الصدد، وهي بذلك تلافت الانتقادات التي وجهت لدستور (1791م) .

وأما دستور السنة الثالثة (1795م) فقد تضمنت المادة (110) منه النص نفسه الذي تضمنه دستور (1791م) الخاص بالحصانة البرلمانية بنوعيها، وكذلك الحال بالنسبة إلى الدستور الصادر في 13 ديسمبر 1799م، وإن كان قد أتى بتجديد تمثل في:

- أنه أجاز للجمعية الوطنية قبل أن تتخذ قراراً برفع الحصانة البرلمانية إجراء مناقشة أو مداولة للوقوف على ما إذا كان الاتهام جدياً أو كيدياً.
- أنه وسّع من نطاق تلك الحماية إذ جعلها تمتد إلى قضاة المحاكم العادية وأعضاء مجلس الدولة.
- أنه لم يشر إلى حصانة الأعضاء من القبض عليهم، على أساس أن القبض في غير حالة التلبس ليس إلا نتيجة طبيعية للإجراءات الجنائية.

وهذا يمثل في الواقع لأول مرةخروجاً صريحاً على مفهوم الحصانة التشريعية كما هو مقرر في القانون الإنكليزي والذي يقتصر على حماية العضو من القبض عليه، مع امتداد هذه الحصانة على ماعدا ذلك من الإجراءات الجنائية الأخرى (بطيخ، الحصانة البرلمانية وتطبيقاتها في مصر ، 1944).

ولذلك عندما وضع دستور 4 حزيران 1814م فإن المادة (51) منه لم تجز تنفيذ الإكراه البدني على عضو البرلمان أثناء انعقاد البرلمان وخلال الستة أسابيع التي تسبق الانعقاد والتي تليه، ومن هنا يتضح أن المشرع الفرنسي قد تأثر بالنظام الإنكليزي، وأما المادة (52) من الدستور نفسه فقد تضمنت حالة القبض إلى جانب الإجراءات الجنائية الأخرى دون التحري عما إذا كان هذا الوضع منسجماً أم لا .

ونصَّ دستور (1875م) في المادة (13) منه على أنه (لايجوز إجراء تحقيق أو ملاحقة لأي عضو من أعضاء البرلمان بسبب ما يبديه من آراء أو مايدلي به من صوت بمناسبة مباشرته لأعمال وظيفته النيابية)، وأشارت المادة (14) منه إلى وقف اعتقال العضو أو السير في الإجراءات الجنائية ضده إذا طلب المجلس التابع له ذلك .

وظل هذا الدستور ساري المفعول حتى عام (1946م)، ففي دستور 27 تشرين الأول 1946م نصت المادة (21) منه على عدم المسؤولية التشريعية (لايجوز إجراء التحقيق أو الملاحقة أو القبض أو الحبس أو الحكم على أي عضو من أعضاء البرلمان

بسبب مايبديه من آراء أو ما يدلي به من صوت بمناسبة مباشرته لأعمال وظيفته النيابية)، وأشارت المادة (22) منه على الحصانة التشريعية إذ أجازت للمجلس الذي يتبعه العضو المعني حق طلب إرجاء حبس العضو أو محاكمته (رأفت، 1937)، وبذلك اتفق هذا الدستور مع دستور 1875م حول حصانة أعضاء المجلس إلاّ أن الدستور السابق كان قد نص على وجود مجلسين (نواب وشيوخ) بينما يتألف البرلمان الفرنسي في ظل هذا الدستور من مجلس واحد (الوسواسي، 1951).

وأخيراً نصَّ دستور الجمهورية الخامسة لعام (1958م) وهو الدستور الساري المفعول حتى الآن في المادة (1/26) منه على ما يأتي: (لايجوز التحقيق مع أي عضو من أعضاء البرلمان أو البحث عنه أو القبض عليه أو اعتقاله أو محاكمته بسبب ما يبديه من الآراء أو التصويت في أداء أعماله البرلمانية) (ابوالعينين، 1981)، ولهذا فإن عدم المسؤولية التشريعية تشمل جميع أعضاء البرلمان الفرنسي (الجمعية الوطنية، مجلس الشيوخ)، كما جاءت هذه المادة في فقراتها (2و3) بحكم جديد يتمثل بعدم جواز القبض على أي عضو من أعضاء البرلمان فيما بين أدوار انعقاد البرلمان إلاّ بموافقة مكتب المجلس التابع له، إذ نصت (لايجوز القبض على أي عضو من أعضاء البرلمان في غير أوقات الانعقاد إلاّ بموافقة مكتب المجلس التابع له، وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجريمة أو التحقيق المأذون به أو إدانة العضو نهائياً) .

ومن الجدير بالذكر أنه يحق للجمعية الوطنية حتى في حالة الجرم المشهود أثناء أدوار الانعقاد، تعليق الملاحقة بحق النائب المتهم، أما خارج أدوار انعقاد البرلمان فإن الترخيص بتوقيف أو ملاحقة النائب يصدر عن مكتب المجلس . وبذلك استقرت أحكام الحصانة البرلمانية في النظام الدستوري الفرنسي(شكر، 1994).

المبحث الثاني

الأساس القانوني للحصانة البرلمانية

إن الحصانة البرلمانية مبدأ دستوري اجمعت عليها مختلف دساتير العالم ، على الرغم من اختلاف نظمها السياسية والقانونية ، وطبيعة العلاقات الوظيفية بين مختلف السلطات القائمة فيها. وتعتبر في نفس الوقت اكثر الضمانات الدستورية لأعضاء البرلمان عراقة والمستخلصة من النظام النيابي نفسة، والتي شكلت في نفس الوقت استثناء من القانون العام، ولايمكن الابقاء عليها الا اذا كانت الخبرة الدستورية قد بينت ضرورتها، وان هناك مبررات قوية تستمر في الشهادة لصالح بقائها. وهذا مايدفع الى بحث أساسها القانوني(بومدين، الحصانة البرلمانية دراسة مقارنة، 2015) .

وتعد الحصانة البرلمانية نظام حماية مقرر لاعضاء البرلمان بصفاتهم لا باشخاصهم تتيح هم العمل بكل حرية لتحقيق الغرض الذي وجدت من اجله، وتتضمن اعفاء كليا او جزئيا من قواعد القانون الجنائي الموضوعية والاجرائية ، لتظهر طبيعتها باعتبارها حصانة وظيفية وقضائية، مما يقتضي دراسة الطبيعة القانونية لها. في هذا المبحث سنبحث في المطلب الاول الخاصية القانونية للحصانة البرلمانية وفي المطلب الثاني الاساس العملي للحصانة البرلمانية وفي المطلب الثالث الاساس النظرس للحصانة البرلمانية .

المطلب الأول

الخاصية القانوني للحصانة البرلمانية

لقد كان للحصانة البرلمانية في مرحلة اولى اساس واحد هو الاساس الديني الذي كانت تنبع منه جميع الحصانات، فالملك والرئيس كان يتمتع بالحصانة لما له من قداسة تصل الى درجة الاله، واعضاء البرلمان كانت لهم قدسية مستمدة من قدسية الملك باعتبارهم مستشارين له، وبالتالي يتمتعون بالحصانة باتجاه افراد الشعب(طامح، النظام القانوني للحصانة، 2011).

ان لكل نظام قانوني له غاية تتمثل في ضمان امن العلالقات الاجتماعية، ويتجه الى حماية منظمة للافراد الذين يوءطرهم، وهي حماية عامة يستفيد منها كل مواطن في الحدود المجردة المعترف بها من طرف الدستور. وبخلاف ذلك، فالحصانة القانونية حماية خاصة متميزة معترف بها ليس كحق شخصي فردي وانما بالنظر الى الوظائف الممارسة (MARCHAND P. , lES Immunites Parlementaires et la 4 republique, 1955).

ويتمتع عضو البرلمان في النظام الداخلي للدولة بمكانة سامية، باعتباره الممارس للسلطة السيادية ومدرك بان وضعة الشخصي متميز بمناعة. وتعتبر الحصانة التي يتمتع بها عضو البرلمان دوما مطلقة، حيث يطغى الشخص على الوظيفة(عرفة، 2008).

وعلية التسؤال الذي يطرح: لماذا هذه الحماية الاستثنائية، كيف تقررت ؟ ان الاجابة على هذين السؤوالين سيسمحان بالكشف عن علامة صنع الحصانة البرلمانية وتحديد البناء الذي تنطوي علية.

يكاد يحكم موضوع اساس الحصانة البرلمانية اجماع كبير، بحيث انه مربك بالنظر الى جانب من التشريع ، فاذا كان الجميع متفقا على اساس الحصانة البرلمانية، حيث ان وجهات النظر متباعدة و متشعبة حول نطاقها. ومن جهة اخرى، فانه من الواجب غالبا ازالة الغبار عن التقاليد العريقة لمؤسسة الحصانة البرلمانية والسبب التاريخي المبرر لوجودها، مادام مقتضايتها مازالت قائمة(بومدين، الحصانة البرلمانية دراسة مقارنة، 2015).

المطلب الثاني

الأساس العملي للحصانة البرلمانية

إن الحصانة البرلمانية كمؤسسة عريقة والمستخلصه من النظام النيابي نفسه، والتي تشكل في نفس الوقت استثناء من القانون العام ، لايمكن الحفاظ عليها الا اذا كانت الخبرة الدستورية قد بينت ضرورتها، وهناك مبررات قوية تستمر في الشهادة لصالح بقائها(MARCHAND P. , 1950).

ويتعلق الأمر في الواقع، في الحفاظ على الاستقلال التام للوظيفة البرلمانية، ذلك ان النائب يحتاج اكثر من اي مواطن ان يتمتع في ممارسته لمهامه بالحرية الكاملة لأن رأيه يساهم في الارادة العامة للامة، وشخصيته تشكل جزء لاتمام واكمال التمثيل النيابي الوطني. وتظفي عليه الوظيفة النيابية تعددا لشخصيته. ومن ثم يصبح هدفا للاعتداءات المستمرة، وعليه ليس فقط عدم تحميله اية مسؤولية عن الاستعمال العادي لحرية الكلام والتصويت. وانما يجب ان يحمى كذلك من اي متابعة تعسفية، والتي تتخذ من الاعمال الخارجة عن وظيفته مبررا لمنعه من ممارسة مهامه وابعاده عن المناقشات النيابية. وبذلك، تهدف كل من عدم المسؤولية التشريعية والحصانة التشريعية الى تجنب هذا الخطر المزدوج.

وقبل أن تنظم الحصانة البرلمانية كحماية دائمة لاعضاء البرلمان، كانت الحصانة في المقام الاول رد فعل دفاعي ضد تهديدات محددة جدا، حيث يندمج اساسها العملي بأصولها التاريخية، ويمكن ان تأتي هذه التهديدات من ثلاث جهات الجهة الاولى من السلطة التنفيذية والجهة الثانية من البرلمان نفسه واخيرا من الافراد ويتضح من خلال هذا التحليل ان الحصانة البرلمانية قد اتخذت شكل الضمانة الثلاثية(MARCHAND P. , 1950).

المطلب الثالث

الاساس النظري للحصانة البرلمانية

لقد كان للحصانة في مرحلة اولى اساس واحد هو الاساس الديني الذي كانت تنبع منه جميع الحصانات ، فالملك والرئيس كان يتمتع بالحصانه لما له من قداسة تصل الى درجة الاله، واعضاء البرلمان كانت لهم قدسية الملك باعتبارهم مستشارين له، وبالتالي يتمتعون بالحصانة باتجاه افراد الشعب (طامح، النظام القانوني للحصانة، 2011).

حيث ان انتقال السيادة الى الامة ومايترتب عنها من انتقال للحصانة الى ممثلي الامة، ادى الى بحث اساس عقلاني لاقرار نظام استثنائي لصالح اعضاء البرلمان ، وهذا الاساس يجد مصدره في النظرية المصاغة لحساب السيادة الوطنية ، ومن ثم تظهر الحصانة كنتيجة منطقية وعنصر ضروري في النظام النيابي واكثر تاسيسا فان الحصانة تتضمن علامة سيادة الامة(اوزبودون، 2019) .

ان نظرية النظام النيابي مثلما صاغها التشريع الدستوري خصص جزء كبير منها لاستقلال وذاتية ممثلي الامة ،هذه النظرية دفعت الى صنع فكرة تمثيل الارادة العامة ودعوتها لان تكون بكل حرية وتقدير من اجل الامة. وعليه تظهر الحصانة كضرورة ذات طبيعة وظيفية ومن ثم فهي تشكل ضمانة لذاتية واستقلال ممثلي الامة.

أنالحصانة البرلمانية تمثل ذاتية واستقلال النواب قدر تعلق الامر بالنظرية التقليدية للنظام النيابي او تلك التي صاغها الكاتب الفرنسي M. Hauriou لحساب السيادة الوطنية (سيادة الامة) وشكل متطلب وذاتية النواب مبدأ ذو مضمون بديهي، هذا المتطلب اوجب اقرار الحصانة لصالح النواب، والتي تهدف لضمان عدم اعاقتهم بمتابعات قضائية فاقدة للاساس، والتي تشكل بالاساس مناورات سياسية. وعلية تظهر الحصانة الدستورية بهذا المعنى ضمانة وشرط في نفس الوقت لذاتية واستقلال النواب.الحصانة البرلمانية تمثل ذاتية واستقلال النواب في التشريع التقليدي لنظرية التمثيل النيابي .تظهر فكرة استقلال النواب، الاستقلال الدستوري الذي يقوم عليه مفهوم الحصانة البرلمانية في قلب نظرية الحكومة النيابية او التمثيل النيابي، وبالنسبة للفقه الدستوري التقليدي، تظهر هذه الاخيرة في الواقع، من خلال الاستقلال الذي يتمتع به النواب في ممارستهم لاختصاصاتهم الدستورية، لان الوكالة النيابية تتميز عن الوكالة الالزامية من خلال حرية القرار الممنوح للنواب. وبهذا المعنى حسب رأي الكاتب الفرنسي Esmein تتجلى حرية اتخاذ القرار كسمة مميزة لممثلي صاحب السيادة الذي في اطار الاختصاصات الممنوحة لهم من خلال الارادة والتصرف بكل حرية وبكل تقدير باسمة ولحسابة . وعلية وكما يقول الكاتب Esmein ان نائب صاحب السيادة الذي لا يملك سلطة القرار الخاصة بارادته بالنسبة لكافة الاعمال الي تكون محددة مسبقا عن طريق قواعد قانونية او عن طريق تعليمات ملزمة، والذي لايستطيع اتخاذ قرار الا بموافقة صاحب السيادة لن يكون ممثلا حقيقيا. وفي نفس المعنى يرى الكاتب الفرنسي I. Duguit ان ممثلي الامة او هيئات التمثيل هم من يكونون بمحل ومكان الامة ، هؤلاء النواب يعبرون عن اردتهم في الواقع، ولكن قانونيا وتبعا لظاهرة التمثيل تصبح وكأنها صادرة مباشرة عن الامة. وتعتبر صفة الممثل بالنسبة لاعضاء المجالس التشريعية اكثر تمثيلية، مادام ان دورهم الوحيد هو الارادة والاقرار بكل تقدير باستثناء الحالات التي يحضرها الدستور(بونت، 2002).

وتظهر فكرة التفويض لدى التشريع الدستوري باعتبارها محور نظرية السيادة الوطنية ، وهي التي في الواقع تقوم عليها سلطة الهيئات الدستورية. ذلك ان فكرة التفويض هي التي انتجت التمثيل النيابي. وفي الواقع، ان طابع وخاصية عدم قابلية انقسام وتجزئة السيادة اقتضى عدم امكانية ممارسة السيادة كحق شخصي، وانما فقط على اساس التفويض الوطني. وعلية فالأرادات المعبر عنها من قبل الممارسين للسلطة العامة لا تعتبر ارادات خاصة بالافراد، وانما هي تعبير عن الارادة الوطنية، وتوصف هذه الوضعية بأنها تمثيل نيابي(بي، 2013).

أن النواب ، وبعيدا عن الحاجة للامتثال الى رغبات الامة ، فانهم مطالبون بدلا من ذلك الى يكونوا بشكل مستقل عن طريق مفهومهم الخاص للارادة العامة، فهم يمارسون بالمعنى الكامل للكلمة وظيفة حكومية بكل استقلالية في مواجهة منتخبيهم. ويكمن جوهر التمثيل النيابي في ان نائب السيد يحوز نفس السلطات المملوكة لصاحب السيادة، وكأنه صاحب السيادة الشخصي، ان ممثل الامة معناه ان الامة قد اعارت سلطتها في اتخاذ القرارات السيادية ولذلك معنى مزدوج، بالنسبة لممثل الامة يتمتع فيما يخص القضايا الداخلة في نطاق اختصاصاته بسلطة مبادرة حرة وتقدير شخصي وبقرار مجرد ومن جهة اخرى، فالمفترض ان تتكلم الامة بواسطة ممثليها، ومن ثم فكل الارادات المعبر عنها والقرارات التي يتخذها النائب باسم الامة تكتسب قوتها القانونية، وكأنها صادرة عن الامة نفسها(فيدان، 2011).

وقد لقي مفهوم التمثيل في نظرية الحكومة النيابية تفسيرا خاصا كرس التفرقة التقليدية بين الممثل (النائب) والموظف، فالاثنان في مركز واحد من جهة مصدر السلطة. كلاهما يتكلم ويتصرف باسم الامة التي يستمدون منها اختصاصاهم من خلال الدستور، ولكن يختلف الممثل عن الموظف في طبيعة وصفه ونطاق سلطاتهم.

ويستفاد مما سبق ان مفهوم التمثيل مثلما صاغه التشريع الدستوري يرتكز كليا على فكرة الاستقلال وغياب التبعية في مواجهة بقية سلطات الدولة الاخرى. وكذلك في مواجهة الهيئة الناخبة . والاستقلالية تعني المقدرة الحرة في تكوين الارادة العامة بناء على الحرية الكاملة والتامة في التعبير عن الاراء.

وبهذا المعنى ، تقتضي فكرة النيابة وتستلزم وجود مفهوم الحصانة البرلمانية، والتي يدرك منها انها نظام استثنائي يستهدف ضمان عدم اعاقة النواب في ممارسة اختصاصاتهم الدستورية.

أن استقلالية وذاتية النواب في تشريع موريس هوريو . تحتوي السلطة التشريعية على خاصيتين، غير شخصية وتمثيلية، ولايعتبر مفهوم النظام النيابي نظرية محددة عند هوريو، ولكنه بالمقابل استطاع صياغته لصالح السيادة الوطنية (سيادة الامة) مقابل النظرية التقليدية في النظام النيابي. واذا كانت النظريتان تختلفان، فانهما تتفقان على نقطة واحدة وهي الاعتراف بالاستقلال الضروري للنواب .

ان السيادة الوطنية عند M. Hauriou هي ارادة مسلحة بسلطة تنفيذية. يعني سيادة الامة تتشكل من عنصرين هما عنصر الارادة وعنصر التنفيذ. ويرتكز الكاتب على الدستور الفرنسي 1791 المستوحى من الكاتب Siyeyes الذي يميز بين نوعين من المواطنين، البعض منهم الفئة السلبية والبعض الاخر الفئة الايجابية (النشطة). ويقترح الكاتب هوريو نطاق المواطنين بالتناوب بين الفئة السلبية والايجابية الى الامة. لتصبح هذه الامة بالتعاقب حاكمة ومحكومة في نفس الوقت. ان هاتين الوضعين للامة تتناوبان بطورين او مرحلتين. وبالتالي يصبح للامة بالتناوب ارادة ايجابية حاكمة وقائدة وارادة سلبية محكومة . تتصل الارادة السلبية للامة بالارادة العامة لهذه الاخيرة، ذلك ان الارادة الوطنية الفاعلة او الامرة ليست سوى مجموع السلطات الحكومية التي تنشأ على قاعدة النظام الانتخابي لتمثيل الارادة العامة.

وترتكز ارادة الامة الامرة في نظرية السيادة الوطنية عند موريس على فكرة الذاتية. وبهذا الشرط الوحيد يكتسب الاعضاء وضع الهيئات الحكومية. ويمكنها التعبير بكل حرية في تمثيل الارادة العامة. ويظهر استقلال النواب كشرط اساسي لسلطة الدولة. ان الارادة الوطنية بالنسبة لموريس هي تنظيم لسلطات الحكم والتي تسعى جاهدة كل واحدة لتحقيق بتلقائية تمثيلها الخالص والحقيقي للارادة العامة. وفي نفس الوقت العمل على تقارب التمثيل الذي حازت عليه هذه السلطات. ويدعو موريس سلطة الحكم كل من هو مختص في كل الامة بتنظيم السيطرة السياسية الممارسة على جميع الامة عن طريق الارادة العامة، وكل مايمثل في نفس الوقت عنصر عضوي للأرادة الوطنية الامرة المتصفة بالوحدة. هذه العناصر العضوية للاردة الوطنية الامرة تتمثل في ثلاث العنصر

الإرادي الضمني التمثل في السلطة الانتخابية، العنصر الارادي الصريح المتصل بالمداولة الخاصة بالسلطة التشريعية والعنصر الارادي التنفيذي الذي يتعلق بالسلطة التنفيذية. ويرى موريس ان الحكومة تكون نيابية تمثيلية حينما تقوم السلطات المكونهللارادة الوطنية الامرة بتمثيل الارادة العامة والقيام بتمثيل عقلاني لهذه الارادة. وتعتبر الحكومة النيابية في نظام السيادة الوطنية ضرورية، لان الارادة العامة لايمكن ان تتصرف الا اذا انتظمت من اجل التصرف، وتصرفت هيئاتها(اعضاؤها) نيابة عنها.

وقد اعترض موريس على نظرية التفويض كأساس اختصاص ممثلي الامة لممارسة السيادة الوطنية التي تبناها التشريع التقليدي، واحل محلها نظرية التنصيب، واعتبر التفويض وكالة تتضمن نقل السلطات، وعلية فأن السلطة التشريعية والتنفيذية لن تكون مستقلة انهم مجرد كتاب ومندوبون فقط، فنظرية التفويض حسب الكاتب الفرنسي موريس تؤدي الى احراج النظام النيابي. ويترتب حسب نظرية التفويض اعتبار الوكالة الانتخابية وكالة الزامية بمقتضى برنامج محدد. وبالنتيجة نق للسلطة. هذه الوكالة الالزامية تصطدم بالضرورة مع استقلال هيئات الامة، خصوصا مع استقلال البرلمان. واذا كنا نرغب في الاخذ بعين الاعتبار استقلال السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية يجب توسيع مفهوم الوكالة الانتخابية الى معنى يؤدي الى اعتبارها لا شيء. ان الأمر يتعلق بوكالة مادام انها واسعة وبدون مسؤولية وبدون نقل للسلطات فان هذه الوكالة ليست سوى شكل فارغ ويبقى التحديد القانوني للتفويض غير ممكن.

وعلية فأن نظرية التنصيب التي جاء به موريس تحترم استقلال الهيئات النيابية. بمعنى لاتتطلب نقل سلطت الامة، سلطات الهيئات الحكومية ذاتية وخاصة وتمارس باسم ولحساب الامة. وكذلك، فالبنسبة للكاتب الفرنسي فالهيئات التمثيلية هي مؤسسسات اجتماعية ترتكز على الوقائع، وعلى طبيعة الاشياء، وليس على تفويض السلطات. انها مستقلة بالنظر الى الارادة العامة.

وقد شكل استقلال ممثلي الامة عند موريس متطلب ضروري للتنظيم الدستوري في الدولة، وفي الواقع فان الصحة الدستورية للدولة لا تتحقق إلا عند ما يتم الاعتراف باستقلال الحكومة النيابية، وان تكون حرة في العمل تحت رقابة الامة صاحبةالسيادة. ويرتكز مبرر الحكومة التمثيلية بالخصوص وبالتحديد على الفصل بين الامة والحكومة التي هي وحدها يمكن ان تؤسس السلطة الحكومية والادارية. ومن جهة اخرى بالشرط الوحيد لاستقلالهم حتى يتمكنوا من اكتساب صفة هيئات واعضاء الحكومة. ويساهم عنصر بالاستقلال في تكوين الارادة العامة. وكذلك فان اعضاء وهيئات الامة المستقلة يشكلون بأنفسهم وبتلقائية تمثيل الارادة العامة الضرورة لتصرفهم، انهم يملكون سلطة اتخاذ القرار ، وهم يريدون من اجل الامة بواسطة انفسهم(ايبار، 1937).

ان استقلالية ممثلي الامة تشكل ضمانة في تشريع السيادة الوطنية عن موريس من خلال نظرية التنصيب، نظرية التنصيب تتوافق ومبادىء الحكومة التمثيلية وتحترم استقلال الممثلين، وبالنتيجة استقلال اعضاء الحكومة النيابية. ان التولية والتنصيب يحترم كذلك استقلال سلطة العضو المنصب، وتفرض علية ببساطة ممارسة سلطة في حدود معينة. بالنسبة للكاتب الفرنسي فالمنصب يتمتع بثلاث خصائص: العضو العامل لايتصرف لحسابة الخاص وانما لحساب سيد اخر، وكذلك فانه يتصرف في وضع معين وبثقة ممنوحة له، وعلى الاقل فهو مستقل بخصوص سلطتة ويمتع بالمبادرة في ممارسة اعماله. ان ضرورة الاستقلال معترف بها لكل وظيفة عامة، هذه الاخيرة تمنح العامل سلطة ومقدرة خاصة التي لا تأتي من تفويض السلطة العامة(كراتلي، 1961).

ويستفاد مما سبق، ان النظريات المصاغة لصالح السيادة الوطنية والتي تتعلق بتلك التي جاء بها التشريع التقليدي في القانون الدستوري استنادا لمفاهيم المؤسس الدستوري، او تلك التي صاغها الكاتب الفرنسي موريس من اجل القيام بقطع فكرة التفويض. ترتكز اذن على فكرة الاستقلال في تكوين تمثيل الارادة العامة، واستقلال في مواجهة السلطات الاخرى، وحتى بالنسبة للهيئة الناخبة. وعلى هذا الاساس تتجلى الحصانات الدستورية باعتبارها حجر الزاوية في النظام النيابي، لتشكل ضمانة تحقيق ذاتية واستقلال ممثلي الامة(اكتاش، 2009).

المبحث الثالث

مجال تطبيق الحصانة البرلمانية الموضوعية (عدم المسؤولية التشريعية) في ظل دستور جمهورية العراق لعام 2005

نص دستور العراق لعام 2005 على الحصانة البرلمانية الموضوعية في (المادة 63/ثانيا/ أ) ومن المعلوم ان للحصانة البرلمانية الموضوعية نطاقا من حيث الاشخاص يحدد الافراد الذين يحق لهم التمتع بها ، كما لها نطاقا زمنيا يحدد الوقت للتمتع بها، ولها ايضا نطاقا مكانيا يبين المساحة التي يمكن لهؤلاء الأشخاص أن يتمتع بها، وأخيرا فأن لهذه الحصانة نطاقا موضوعيا يحدد الموضوعات والافعال التي تنطوي عليها الحصانة.

وفي هذا المبحث سنقسم الحصانة البرلمانية الموضوعية او عدم المسؤولية التشريعية الى اربعة مطالب سنتناول في المطلب الاول تطبيق الحصانة البرلمانية الموضوعية من حيث الاشخاص وفي المطلب الثاني سنتناولها من حيث الزمان وفي المطلب الثالث سنتناولها من حيث المكان وفي المطلب الرابع سيتم تناولها من حيث الموضوع.

المطلب الأول

الحصانة الموضوعية (عدم المسؤولية التشريعية) من النظر للأشخاص

نص الدستور العراقي لعام 2005 على هذه الحصانة في المادة (63/ثانياً/أ) (يتمتع عضو مجلس النواب بالحصانة عما يدلي به من آراء في أثناء دورة الانعقاد، ولايتعرض للمقاضاة أمام المحاكم بشأن ذلك)(الخفاجي، الحصانة البرلمانية دراسة تطبيقية في ظل دستور العراق لعام 2005، 2010).

ويتضح من ذلك أن الحصانة الموضوعية التي جاءت في المادة (63/ثانياً/أ) لاتشمل غير أعضاء مجلس النواب، إلاّ أن روح هذا النص لايتعارض إطلاقاً مع بسط هذه الحصانة على أشخاص آخرين من غير أعضاء مجلس النواب، إذ إن الاجتهاد يتوسع في تطبيقه فيجعله شاملاً رجال الصحافة الذين ينقلون عن حسن نية وقائع جلسات المجلس العلنية وأقوال النواب وارائهم(الخطيب، 1961).

المطلب الثاني

الحصانة الموضوعية (عدم المسؤولية التشريعية) من النظر للزمان

إنَّ عضو مجلس النواب في العراق يتمتع بهذه الحصانة بمجرد بدء دورة الانعقاد، ويستمر تمتعه بها خلال دورة الانعقاد، وعندئذ تنتهي بمجرد فض الدورة، إذ يمكن أن نستفيد هذا المعنى من نص المادة (63/ثانياً/أ) حيث نصت على (يتمتع عضو مجلس النواب بالحصانة عما يدلي به من آراء في أثناء دورة الانعقاد ولايتعرض للمقاضاة امام المحاكم بشأن ذلك)(حسن، 2017).

وقد أسبغ المشرع الدستوري العراقي على المرشح الفائز في الانتخابات صفة العضوية في المجلس وأجاز له أن يتمتع بجميع حقوقها ابتداءً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات، وعلى الرغم من أن المشرع قد تلافى مسألة الاعتراض على صحة هذه النتائج لما لها من أثر فيما يتعلق بمدى ثبوت صفة العضوية، إلاّ أنه أغفل عن الفترة الممتدة بين إعلان انتخاب النائب في البرلمان وتاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات(مطيع، 1998).

وهنا يمكن أن تثار مسألة الطعن بصحة انتخاب عضو مجلس النواب، فهذا الطعن لا يتمتع بمفعول موقف، ولذا فالعضو المطعون بصحة انتخابه تشمله الحصانة إذ تبقى صفة العضوية قائمة حتى يبت مجلس النواب في الموضوع.

إن عضو مجلس النواب يتمتع بهذه الحصانة من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات، وقبل أن يؤدي اليمين الدستورية وإن كان لا يستطيع أن يباشر عمله إلاّ بعد تأديته اليمين، والحكمة من ذلك هي حماية العضو من الكيد له من جانب السلطة التنفيذية أو الأفراد بما يعوقه عن مباشرة مهامه ومسؤولياته البرلمانية(الخفاجي، المجلة الاكاديمية العراقية).

المطلب الثالث

عدم المسؤولية التشريعية من النظر الى المكان

نص الدستور العراقي في المادة (63/ثانياً/أ) المذكورة سابقاً على تمتع عضو مجلس النواب بالحصانة عما يدلي به من آراء أثناء دورة الانعقاد مطلقاً، إذ يُفهَم منها أن الحصانة الموضوعية تغطي ما يصدر عن عضو مجلس النواب من آراء في جلسات المجلس أو في ممرات المجلس أو الاستراحات المخصصة للأعضاء داخله، أو ماشابه ذلك من أماكن لايباشر فيها عضو مجلس النواب مهام العضوية، كما لو تمَّ ذلك في مؤتمر صحفي أو في الأماكن العامة، والهدف من ذلك هو تمكين أعضاء مجلس النواب من أداء وظائفهم على أكمل وجه(العاقل، 1997).

وبذلك يتضح أنه لا فرق فيما إذا أبدى عضو مجلس النواب رأيه داخل المجلس أو في إحدى اللجان أو بعيداً عنها أو أبداه خارج المجلس، إذ يتمتع في جميع هذه الأحوال بعدم مسؤوليته عن هذا الرأي، ولا اجتهاد مع صراحة النص، وإن القول بغير ذلك يتعارض مع المبادئ العامة في التفسير من أن العام يحمل على عمومه وأنه لا تخصيص بغير مخصص.

والملاحظ أن النائب في العراق يتمتع بحصانة مطلقة لايجوز تقييدها وعامة غير قابلة للتخصيص وشاملة غير مجزأة عن الآراء التي يبديها سواء أكانت هذه الآراء سياسية أم قانونية أم اجتماعية حتى ولو كانت هذه الآراء تحمل معنى القذف أو السباب والشتم في طياتها، فهو حر في إبداء آرائه وأقواله، ويلاحظ على أندستور جمهوريةالعراقلعام 2005م لم يشترط قيد على المكان، فآراء النائب لها الحصانة في المجلس وخارجه(القيسي، الحصانة البرلمانية في العراق، 2009).

وعلى الرغم من تقرير عدم مسؤولية عضو مجلس النواب فيما يدلي به من آراء داخل المجلس أو في إحدى لجانه أو أبداها خارج المجلس، ولكن هنا يثار التساؤل الآتي:

هل يمكن للمجلس أن يوقع الجزاءات الانضباطية المنصوص عليها في النظام الداخلي ضد عضو مجلس النواب حينما يدلي بآرائه المشتملة على قذفٍ أو سبٍ(النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي ، 2006)؟

نعم يمكن للمجلس ذلك، لأن إيقاع مثل هذه الجزاءاتلايتعارضولايتنافى مع تمتع عضو مجلس النواب بهذه الحصانة، وهذا ماستقرت عليه التقاليد البرلمانية(الجبوري ع.، الحصانة البرلمانية ، 1995، صفحة 158).

ومعنى ذلك أن عضو مجلس النواب وإن لم يكن مسؤولاً جنائياً أو مدنياً عما يدلي به من آراء بمناسبة أداء وظيفته البرلمانية، إلاّ أنه مسؤول تأديبياً عن ذلك، إذ يستطيع المجلس أن يؤاخذ أي من أعضائه إذا وجد أنه قد انحرف أو أساء التصرف، فطبقاً للمادة (139) من النظام الداخلي للمجلس التي تقرر لرئيس الجلسة أن يتخذ بحق العضو الذي أخلَّ بالنظام، إحدى الإجراءات الآتية:

- تذكير العضو بنظام الجلسة.
- إذا تمادى العضو فللرئيس تنبيهه، ويترتب على هذا التنبيه شطب أقواله من المحضر.
- المنع من الكلام بقية الجلسة.

كما تقضي المادة (140) منه أن لرئيس الجلسة أن يتخذ الوسائل الكفيلة لتنفيذ هذا القرار بعد إنذار العضو إذا لم يمتثل العضو لقراره، ولرئيس الجلسة أن يوقف الجلسة أو يرفعها، وفي هذه الحالة يتم الحرمان إلى ضعف المدة التي يقررها المجلس، وتنص المادة

(141) منه (للعضو الذي حُرِم من الاشتراك في أعمال المجلس أن يطلب وقف أحكام هذا القرار بأن يقر كتابةً لرئيس المجلس أنه (يأسف لعدم احترامه نظام المجلس) ويُتلى ذلك في الجلسة ويصدر قرار المجلس في هذه الحالة دون مناقشة.

وكما هو واضح فإنه يصعب القول إن الإجراءات الانضباطية المقررة في النصوص المذكورة آنفاً تنطوي على جزاءات رادعة، بل على العكس، فإن الجزاءات التي تشتمل عليها هذه الإجراءات هي في الحقيقة كلها جزاءات بسيطة أو ضعيفة الأثر، ولهذا يُخشى ألاّ تحقق الهدف منها، ومن ثم تشجع أعضاء مجلس النواب على التمادي في الخروج على نظام العمل البرلماني وقدسيته، لهذا نأمل أن يُعاد النظر في مثل هذه الإجراءات حتى تكون أكثر جديّة وفعاليّة.

ولكن يجب أن لا يغيب عن البال أن الحصانة الموضوعية لا تغطي بشكل تلقائي كل ما يدلي به العضو من رأي، وإنما يشترط أن يكون ذلك الرأي صادراً عن العضو بمناسبة مباشرته العمل النيابي، وإلاّ كان مسؤولاً عنه جنائياً ومدنياً حسب الأحوال، وبعبارة أخرى لاتغطي الحصانة الموضوعية كل ما يصدر عن أعضاء البرلمان من آراء، إذ قد يحاسب هؤلاء الأعضاء عن تلك الآراء حتى إذا صدرت داخل المجلس وذلك عندما تكون عديمة الصلة بالعمل النيابي وكانت تشكل جريمة جنائية في نفس الوقت(الشاعر، القانون الدستوري النظرية العامة والنظام الدستوري المصري، 1997).

وحسناً فعل المشرع الدستوري العراقي إذ لم يقيد نطاق هذه الحصانة على ما يدلي به عضو مجلس النواب من آراء داخل المجلس أو في لجانه أو في الخارج، والسبب في ذلك يعود إلى أن عضو مجلس النواب يعد ممثلاً للأمة سواء أكان موجوداً داخل المجلس أو في لجانه أم في خارجه، ومن ثم يجب أن تكون له حرية الكلمة للتعبير عن ممثليه بما يخدم المصلحة العامة، وبهذا يتضح أن المشرع العراقي قد ساير بإطلاقه هذا بعض التشريعات التي وسعت من النطاق المكاني لهذه الحصانة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن تشريعات أخرى جعلت من الحصانة الموضوعية تنصرف فقط إلى ما قد يرتكبه العضو من سبٍ أو قذفٍ داخل المجلس أو لجانه، ولقد قيل تبريراً لذلك أن هذه الحصانة ليست مقررة للأعضاء كامتياز شخصي لهم، وإنما مقررة أساساً للصالح العام حتى يمكن للسلطة التشريعية أداء وظيفتها، ولذا فهي محددة بالعمل في المجلس أو لجانه(داير، 1959).

وقد ذهب بعض مشرعي القانون إلى أن قصر الحصانة الموضوعية او عدم المسؤولية التشريعية على إبداء الرأي والأفكار داخل المجلس ولجانه، أمر يحتاج إلى تعديل بحيث تسري خارج المجلس ما دام أن العضو يبدي أفكاره وآراءه بصفته عضواً في المجلس، فالأفكار والآراء التي يبديها الأعضاء في جلسات المجلس ولجانه لا يجوز أن تظل حبيسة في المجلس، أو يغلق عليها داخل ذلك المجلس، وإنما يتعين أن يسمح لها بالخروج إلى الرأي العام.

المطلب الرابع

الحصانة الموضوعية (عدم المسؤولية التشريعية) من النظر للأفعال

حسب المادة (63/ ثانياً/أ) من دستورالعراق لعام 2005 نصت على " يتمتع عضو مجلس النواب بالحصانة عما يدلي به من آراء ..." فما هو المقصود بالآراء التي لا يؤاخذ عضو مجلس النواب عنها؟

أن الرأي الصادر عن البرلماني هوالتعبير الموضوعي والعفيف عن التحبيذ أو الرفض لقرار، أو لإجراء، أو لتصرف معين وذلك بناءً على أسباب واقعية وموضوعية، تبرر النتيجة التي يعرضها(فكري، 2007) .

إن الحصانة الموضوعية او عدم المسؤولية التشريعية التي جاءت في دستور جمهورية العراق لعام 2005 تشمل الآراء التي يدلى بها النواب في الجلسات العلنية كما تشمل ما يدلى به في الجلسات السرية وجلسات اللجان، لأنه إذا كانت الآراء التي يدلى بها في الجلسات العلنية لايُؤاخذ عليها، فمن باب أولى الآراء في الجلسات السرية وجلسات اللجان، كما أنها تشمل التصويت التي

يشارك به عضو مجلس النواب، وهو ما نصت عليه بعض التشريعات(الدستور السوري لعام 1973 والدستور الاردني لعام 1952).

الخاتمة

النتائج

عند مراجعة دستور جمهورية العراق لعام 2005 اقر هذا الدستور لعضو مجلس النواب سواء أكان من الأعضاء الحاليين أم السابقين أن يتمتع بالحصانة الموضوعية او عدم المسؤولية التشريعية، وبناءً على ذلك فإنها تغطي كل رأي أدلى بها العضو، أي إنه يتمتع بهذه الحصانة حتى بعد انتهاء مدة عضويته في المجلس، وأيّاً كان سبب هذا الانتهاء مادام أنه عند إبداءه لهذا الرأي كان عضواً في مجلس النواب، وبسبب مباشرة وظيفته البرلمانية، لذلك تسمى بالحصانة الدائمة باعتبار أن عضو مجلس النواب لايسأل عن آرائه التي ادلى بها حتى انتهاء ولاية المجلس أو انتهاء صفة العضوية.

إن الحصانة الموضوعية تغطي كلما يصدر عنه قولاً كان أو كتابةً، إذ لايُراد من الآراء مجرد الأقوال التي يبديها عضومجلس النواب، وإنما تشتمل كذلك على كلما يرتبط بأنشطة هؤلاء الأعضاء في مختلف أجهزة البرلمان مما يكون له صلةب العمل النيابي، ذلك أنه من طبيعة عمل البرلماني أن يقترح بعض المشروعات بقوانين،وكتابة التقارير المختلفة، وتوجيه الأسئلة.

إن دستور جمهورية العراق لعام 2005وسّع من النطاق المكاني للحصانة الموضوعية، إذقرر عدم مؤاخذة أعضاء مجلس النواب عنما يبدونه من أقوال وآراء بمناسبة أداء أعمالهم النيابية سواءأكان داخل البرلمان أم خارجه.

التوصيات

نأمل أُعادة النظر في الإجراءات الانضباطية التي ينص عليها النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 2006 حتى تكون أكثر جديّة وفعاليّة، وكما هو واضح فإنه يصعب القول إن الإجراءات الانضباطية المقررة في المواد (139-141) من النظام الداخلي تنطوي على جزاءات رادعة، بالعكس، فإن الجزاءات التي تشتمل عليها هذه الإجراءات هي في الحقيقة كلها جزاءات بسيطة أو ضعيفة الأثر، ولهذا يُخشى ألاّ تحقق الهدف منها، ومن ثم تشجع أعضاء مجلس النواب على التمادي في الخروج على نظام العمل البرلماني وقدسيته.

نقترح على المشرع الدستوري أن يضع أحكام تفصيلية تتعلق بتحديد الجهة التي يحق لها تقدم طلب رفع الحصانة، بالإضافة إلى تفاصيل إجراءات رفع الحصانة كونها يشوبها الغموض.

نقترح على المشرع الدستوري أن يضع نصاً قانونياً بإيقاف أو تجميد النشاط البرلماني للعضو الذي ترفع عنه الحصانة، إذ قد يتعرض النائب للحبس بعد رفع الحصانة عنه، فكيف يُقبَل أن يكون محبوساً لفترةما، والفرض أنه يمثل الشعب ويدافع عن مصالحهاخلال تلك الفترة.

المراجع

fransa: ،paris .lES Immunites Parlementaires et la 4 republique .(1955) .Pierre MARCHAND .universite de paris
احمد الخفاجي. (2010). الحصانة البرلمانية دراسة تطبيقية في ظل دستور العراق لعام 2005. الكوفة: جامعة الكوفة.
احمد الخفاجي. (بلا تاريخ). *المجلة الاكاديمية العراقية*. تاريخ الاسترداد 21 1، 2021، من https://www.iasj.net/iasj/article/11777.
احمد بومدين. (2015). الحصانة البرلمانية دراسة مقارنة. تلمسان، جزائر: جامعة ابو بكر بلقايد كلية الحقوق والعلوم السياسية .
احمد بومدين. (2015). الحصانة البرلمانية دراسة مقارنة.
ادمون رباط. (بلا تاريخ).
اركون اوزبودون. (2019). *القانون الدستوري التركي* . انقره: يتكن ياين افي.
الدستور السوري لعام 1973 والدستور الاردني لعام 1952. (بلا تاريخ).
السيد صبري. (1944). الحصانة البرلمانية.
المختار مطيع. (1998). وظعية النائب البرلماني في المغرب. *مجلة دراسات ووقائع دستورية وسياسية*، الصفحات 20-21.
النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي . (2006). العراق: مجلس النواب العراقي.
الهام العاقل. (1997). الحصانة في الاجراءات الجنائية. القاهره، مصر: جامعة القاهره.
انور الخطيب. (1961). *الاصول البرلمانية في لبنان وسائر البلاد العربية* . بيروت : دار العلم للملايين .
حافظ باشا. (1935). *الانكليز في بلادهم*. القاهرة: دار الكتب المصرية.
حسام الدين محمد. (1995). *الحصانة البرلمانية الموضوعية والاجرائية*. القاهرة: دار النهضة.
حسن شلبي. (1992). *الضمانات الدستورية للحرية الشخصية*. القاهرة: دار النهضة العربية.
حنان القيسي. (2009). الحصانة البرلمانية في العراق. *مجلة الملتقى*.
حنان القيسي. (2009). الحصانة البرلمانية في العراق. *مجلة الملتقى*، صفحة 96.
خير بروين. (2009). *الوسيط في القانون الدستوري الايراني*. بيروت: منشورات الحلبي.
دون بي. (2013). *الحصانة الموضوعية والحصانة الاجرائية* . اسطنبول: مطبوعات الحادي عشر لوحه.
رمزي الشاعر. (1975). الايدلوجية التحريرية وأثرها في الأنظمة السياسية. (جاعمة عين شمس، المحرر) *مجلة العلوم القانونية والاقتصادية*.
رمزي الشاعر. (1997). *القانون الدستوري النظرية العامة والنظام الدستوري المصري*. القاهره: مطبعة جامعة عين شمس.
رمضان بطيخ. (1944). *الحصانة البرلمانية وتطبيقاتها في مصر* . القاهرة : دار النهضة العربية .
رمضان بطيخ. (1994). *الحصانة البرلمانية وتطبيقاتها في مصر*. القاهره: دار النهضة.
زهير شكر. (1994). *الوسيط في القانون الدستوري*. دمشق: المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع .
سعيد مقدام. (2012). *الحصانة البرلمانية*. جزائر : مجلة الوسيط.
سعيد مقدام. (2012). *الحصانة البرلمانية*. الجزائر: مجلة الوسيط.
شذى حسن. (2017). الحصانة البرلمانية في ظل دستور العراق 2005. *الحقوق* .
عادل طامح. (2011). النظام القانوني للحصانة. الجزائر: جامعة الجزائر كلية الحقوق.
عادل طامح. (2011). النظام القانوني للحصانة. الجزائر: كلية الحقوق جامعة الجزائر.
عامر الجبوري. (1995). الحصانة البرلمانية . بغداد، العراق: كلية القانون جامعة بغداد.
عامر الجبوري. (بلا تاريخ). الحصانة البرلمانية ومدى امكانية تطبيقها على اعضاء مجلس الشورى السعودي. الرياض، السعودية : كلية الدراسات العليا جامعة نايف.
عامر عياش الجبوري. (1995). الحصانة البرلمانية. بغداد: جامعة بغداد.
عبدالفتاح داير. (1959). *القانون الدستوري*. القاهره: مطابع دار الكتاب العربي.
علاء الوسواسي. (1951). الحصانة البرلمانية. *مجلة القضاء*، صفحة 8.

علي ايبار. (1937). *اشكال تطبيق واساس الحصانة البرلمانية*. اسطنبول.
عمر حلمي. (1980). *الوظيفة التشريعية لرئيس الدولة في النظامين الرئاسي والبرلماني*. القاهره.
فتحي فكري. (2007). *القانون الدستوري*. القاهره: شركة ناس للطباعه.
فراس. (2019). *الحصانة البرلمانية*. بغداد.
قادر اكتاش. (2009). *الحصانة الاجرائية* (المجلد الاولى). انقره: مطبوعات دار العداله.
كريستوفا بونت. (2002). *الحصانة البرلمانية في القانون الدستوري الفرنسي* . باريس.
كمال كوزلر. (2019). *دروس القانون الدستوري التركي* . بورصا: اكن ياين افي .
كول فيدان. (2011). *الحصانة الاجرائية* (المجلد الاولى). اسطنبول: مطبوعات الحادي عشر لوحة.
متين كراتلي. (1961). *الحصانة البرلمانية عندنا وفي الدول الاجنبية*. اسطنبول، تركيا: مطبعة سفنج.
محمد ابوالعينين. (1981). الحصانة البرلمانية . *مجلة القضاء*، صفحة 121.
محمد الشربيني. (2004). *اثر الحصانات على عمل الشرطة*.
محمد كامل. (1971). *النظم السياسية* . القاهرة: دار الفكر العربي.
محمود عيد. (1944). الحصانة البرلمانية. *مجلة مصر المعاصرة* ، صفحة 144.
هشام جمال الدين. (2008). *ضمانات اعضاء المجالس النيابية*. بدون اسم.
هشام عرفة. (2008). *ضمانات اعضاء المجالس التشريعية دراسة مقارنة*. القاهره: دار النهضة العربية .
وحيد رأفت. (1937). *القانون الدستوري* . القاهرة : المطبعة المصرية .

الذات الأخلاقية وعلاقتها بنمو الأنا

أ.د. سناء مجول فيصل
جامعة بغداد، كلية الآداب_ قسم علم النفس

م.م أسامة جابر عبد السادة الشيباني
وزارة التربية _ المديرية العامة لتربية النجف الاشرف
معهد الفنون الجميلة للبنين

الملخص:

استهدف البحث الحالي التعرف على الذات الاخلاقية، وكذلك التعرف على الذات الأخلاقية بحسب الجنس (ذكور–أناث) ،والتعرف على نمو الانا، وأيضاً التعرف على نمو الانا بحسب الجنس (ذكور–أناث) ،والتعرف على العلاقة الارتباطية بين الذات الأخلاقية ونمو الانا، ولتحقيق اهداف البحث قام الباحثان ببناء مقياسين الأول لقياس الذات الاخلاقية ويتكون من (34) فقرة، ومقياس نمو الانا الذي يتكون من (25) فقرة، وبعد إن تحققت الخصائص السيكومترية لكلى المقياسين، طبق الباحثان مقياس الذات الاخلاقية على عينة عشوائية قوامها(753) طالب و طالبة لمعهد الفنون الجميلة(بنين–بنات) في محافظة النجف ،بعدها طبق المقياسين على عينة البحث العشوائية الطبقية والبالغ عددها (400) طالب وطالبة لمعهد الفنون الجميلة(بنين–بنات) في محافظة النجف. وظهرت نتائج البحث في ضوء الاطار النظري المعتمد، وتضمنت عدد من الاستنتاجات بما في ذلك وجود ذات الأخلاقية عالية لدى الطلبة(ذكور–أناث) ، وكذلك يتمتع الطلبة (ذكور–أناث) بنمو الانا عالي، ووجود فروق في الذات الأخلاقية ونمو الانا بحسب الجنس (ذكور–أناث) ولصالح الاناث، وعدم وجود علاقة الارتباطية بين الذات الأخلاقية ونمو الانا و بناءاً على تلك النتائج وضع الباحثان مجموعة من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: الذات ، الأخلاقية ، نمو ، الأنا

THE M ORAL SELF And its Relationship to Ego Development

Osama Jaber Al-Shybany , Sanaa Mejuel Faisal
Department of Psychology, College of Arts, Baghdad University.

Abstract : Current research aimed at identifying the moral self, as well as recognizing the moral self by gender (male-female), identifying the growth of the ego, as well as identifying the growth of the ego by sex (male-female), and identifying the correlation between the moral self and the growth of the ego, To achieve the objectives of the research, the researchers built two first measures of moral self-measurement and consisted of (34) paragraphs, and the ego growth scale consisting of (25) paragraphs, and after achieving the psychometric characteristics of the two scales, the researchers applied the moral self scale to a random sample of (753) students The Institute of Fine Arts (Boys-Girls) in Najaf province then applied the two measures to the sample of the random class research (400) students of the Institute of Fine Arts (Boys-Girls) in Najaf province. The results of the research appeared in the light of the adopted theoretical framework, and included a number of conclusions including the presence of high morality among students (male-female), as well as students (male-female) with high ego growth, differences in moral self and growth of ego by gender (male-female) and non-females, and non-females. The existence of a correlation between the moral self and the growth of ego and based on these findings the researchers developed a set of recommendations and proposals.

Keywords : the moral self , ego Development,

مقدمة

يوجد في العالم اليوم الكثير من المشكلات و الأزمات في الميادين كافة منها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، أذ تترك هذه الأزمات آثارا سلبية واضحة على الحالة النفسية، والاجتماعية، والأخلاقية للأشخاص، حيث يظهر ذلك فيما بعد من خلال الممارسات السلوكية لهؤلاء الأشخاص(الشيخ، 1982: 132). والذات الأخلاقية على وجه الخصوص تعد الجانب الأخلاقي الذي يتمتع به الشخص ، لقد أشار بلاسي ولابسلي(Blasi & Lapsley) أننا أصبحنا محبطين أكثر خلال السنوات الماضية لأننا بدأنا نعيش في فجوة (Gab)من خلال ما نحمل من أفكار وتصورات والتي تؤثر بصورة سلبية على الجانب الاخلاقي، وقد تتسع هذه الفجوة بسبب وجود موضوع يرتبط بكون الأشخاص يهتمون بتعريف أنفسهم للآخرين بأنهم لديهم صفات أخلاقية وكذلك يدعون النزاهة الأخلاقية أكثر من أهتمامهم بسلوكياتهم وما يدعى من نزاهة أخلاقية يتظاهر بها الافراد من ذات أخلاقية من ناحية، ومن خلال التصرف الأخلاقي أو الفعل الملموس الذي يقومون به من ناحية أخرى .(Ann, 2006: 3-4) أن الفساد والمشكلات الاخلاقية التي ابتليت بها المجتمعات في السنوات الاخيرة عززت من الاهتمام لدراسة السلوك الاخلاقي في العمل، والاخذ بنظر بالحسبان العمل والسلوك الاخلاقي للإنسان فقد ثبت على اي حال انه مشكلة معقدة وصعبة .(Kohlberg,1969:357)

ولاشك ان نمو الانا وان كان يعد من المفاهيم الرئيسة في المجال السريري حيث يشير الى قدرة هذا الجهاز على القيام بوظائفه المطلوبة، وبالتالي فأن عدم قدرة هذا الجهاز على النمو والتطور يدلل على ضعف كفائته للقيام بوظائفه بالدرجة المطلوبة لتحقيق التوافق الشخصي (Personal Adjustment) والتوافق الاجتماعي (Social Adjustment) للفرد، فضلاً عن ذلك أن ضعف كفاءة الانا يعبر عنه بالعصابية (Neuroticism) وهي لاتعني المرض النفسي .(Janis, 1969: 365-366) ولذلك دعت الحاجة إلى إجراء دراسة تبحث في الاجابة عن العديد من التساؤلات فضلاً عن ان مشكلة البحث الحالي تتمثل بالاجابه عن التساؤل المطروح عن مدى أمتلاك طلبة معهد الفنون الجميلة للذات الاخلاقية ونمو الانا.

يعد ميدان الأخلاق من الميادين المهمة في الحياة الإنسانية ، أذ يعمل على تَنظيم السلوك الانساني وفقاً للمعايير والقيم العليا، ويعمل التطور الاخلاقي على اكتساب القواعد التي تنظم وتضبط ما ينبغي على الاشخاص أن يفعلو أو لا يفعلو من خلال تفاعل البعض مع البعض الاخر (آل هاشم، 2012: 5). أن مختلف عمليات التنشئة الاجتماعية الموجهة نحو المجموعة تساعد في تشكيل و تطور مفهوم الذات الأخلاقية بين أفراد المجموعة التي تعمل في الحفاظ على أسلوب المجموعة التعاونية عن طريق الحد من المصالح الذاتية وتعزيز المصالح العامة ومفهوم الذات الأخلاقية أذ تدفع الأفراد الى التصرف بأيثارية (Altruism) أكثر .(, Cosmides & Tooby 2012:584-627) وأشار كوكنسكا ((Kochanska 1997 في دراسة حول،مفهوم الذات الأخلاقية للأطفال وعلاقتها بالوالدين ودورها بالعدوان، كان الهدف من هذه الدراسة هو استكشاف دور العدوان، أظهرت النتائج الى ان الأطفال الذين لديهم مستويات أعلى في السلوك العدواني كان لديه تفاعل سلبي أكبر بكثير بين الوالدين ،والطفل وأقل تفضيل للسلوك الاخلاقي بينما الأطفال ألاقل عدوانية تكون ذاتهم الاخلاقية عالية وعلاقتهم أكثر إيجابية بين الوالدين ،والطفل يتسم بقدر أكبر في الاهتمام بالسلوك الاخلاقي .((Kochanska,1997:53-77

يرى فرويد في نظرية التحليل النفسي أن نظام الانا (Ego) يعد الجهاز الاداري والمسيطر المنظم لسلوك الشخصية ، أذ أن هذا الجهاز له قدره كبيره في السيطرة على منافذ السلوك والجوانب البيئية المناسبة له ،وكذلك في اشباع الغرائز بطريقه مقبولة و متوازنة بالشكل الذي يتم فيه ارضاء مطالب نظام "الانا العليا" و نظام "الهو" كمايعتقد فرويد انه كل ما كان نظام الانا قوياً

كان الشخص اكثر أتزاناً و اكثر توافقا ًمع ذاته وبيئته .(Hall,1978:64)لذا يمكن أن نلخص أهمية البحث الحالي من خلال مايأتي:

-الأهمية النظرية :

-تُعد هذه الدراسة هي الاولى عراقياً وعربياً التي بحثت الذات الأخلاقية ونمو الانا لدى طلبة معهدالفنون الجميلة.

-تندرج دراسة الذات الأخلاقية و نمو الانا ضمن التيار الحديث في علم النفس الأخلاقي وعلم النفس المعرفي والاجتماعي التي تهتم بتنظيم السلوك الأخلاقي للفرد. - تتمثل في قلة الدراسات العراقية والعربية التي تناولت الذات الأخلاقية و نمو الانا لدى طلبة معهدالفنون الجميلة ، حيث تسلط الضوء على الكثير فيما ورد من الأدبيات ذات الصلة بالبحث الحالي. وبناء على ما تقدم تستهدف هذه الدراسة:

1 -الذات الاخلاقية لدى طلبة معهدالفنون الجميلة.

2 -الفروق في الذات الاخلاقية وفقاً للجنس(ذكور- أناث).

3 -نمو الانا لدى طلبة معهد الفنون الجميلة.

4 -الفروق في نمو الانا وفقاً للجنس(ذكور- أناث).

5 -العلاقة الارتباطية بين الذات الاخلاقية ونمو الانا لدى طلبة معهد الفنون الجميلة.

حدود البحث :يقتصر البحث الحالي على طلبة معهدالفنون الجميلة في النجف الاشرف من كلا الجنسين(ذكور ـ إناث) للدراسة الأولية الصباحية لسنة. (2018-2019)

تحديد المصطلحات :

أولاً : الذات الأخلاقية(Moral Self) :

-بلاسي "Blasi 1993 نظام معقد من الصفات الاخلاقية تتضمن اعتقادات اخلاقية وتوجهات اخلاقية واستعدادات اخلاقية وقدرات معرفية ووجدانية أذ تتضمن تركيزا تنظيميا تجاه سلوك اخلاقي (Blasi,1993: 99)."وهو التعريف الذي تبناه الباحث .

-ستيك " Stake1994هو وصف الشخص فيما يتعلق بالخصائص الأخلاقية التي تم تقييمها ذاتيًا (Stake,1994:56) "")

ثانياً : نمو الانا (Ego Development) :

-لويفنجر" Loevinger 1966 هي تنظيم و تشكيل وتكامل المكونات النفسية والعقلية كي تؤدي وظيفتها وفق معايير عمرالانسان .(Loevinger 1966: 21)"وهو التعريف الذي تبناه الباحث.

-هاوزر" Hauser 1976 هي التي تشير الى البنية المركزية لمراحل النمو التي تتضمن الاخلاقيات و التكامل والثبات و منظومة الذات المعقدة المعرفياً .(Hauser,1976:83))"

الاطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: مفهوم الذات الأخلاقية :

ركز علم النفس منذ زمن بعيد في اغلب تحليلاته على المنطق الأخلاقي وعلى الأسس المعرفية للقرارات المتعلقة بالصواب والخطأ .(Kohlberg,1969:347) والتأكيد على آليات التفكير الأخلاقي للنظريات النفسية المؤثرة في ذلك الوقت ، و الدعم التجريبي لمفاهيم التعلم الأخلاقي مثل "نمو الأنا العليا"، فضلاًعن ذلك حيث أراد علماء النفس عزل كل ما كان فريداً

للفكر والسلوك الأخلاقي عن المنطق التقاليدي الأخلاقي باستثناء العناصر النفسية العامة مثل" الغرور" التي تمت أضافتها مع السلوك غير الأخلاقي والإدراك، مما يؤدي إلى تركيز يجعل من الممكن ظهور برامج وبحوث مكثفة على أساس التفكير الأخلاقي وتطويره.(Candee1984: 433-435) Kohlberg &

الا أنه في الآونة الأخيرة ، بدأ علم النفس الأخلاقي يتخطى التفكير الأخلاقي ويوجه المزيد من الاهتمام إلى الذات الأخلاقية Moral self.أذ اقترح بلاسي Blasi أن العمل الاخلاقي وما له من اهمية للذات الأخلاقية قد تكون عاملا رئيساً يؤثرفي قوة العلاقة بين الحكم الأخلاقي والعمل الأخلاقي ، وبالتالي له تأثيره الكبير على السلوك الأخلاقي :(Blasi,1983 178–210).تنشأ الذات الأخلاقية عند الشخص عن طريق العلاقة المستجيبة التي تبدأ من حلقة الوصل بين الوالدين مقدمي الرعاية والطفل. بشكل (التزام ، تعاوني) وكيفية تقبل الطفل إلى التأثير الأبوي–(Kochanska,1997: 94 112).أذ أن "الاتجاه التعاوني" يتميز بـ"مجموعة علاقات تعاونية" تبدأ الخطوة الاولى في وصف رغبة الوالدين والطفل في العلاقة المتبادلة ومن داخل إطار التعاوني التي يكون لها تأثير إيجابي مشترك من خلال التعلق بالأمان واسلوب الكلام المنسق بشكل جيد و التفاعلات المتبادلة فيما بينهم، أي أنه يدل على أن الطفل حريص على الامتثال للمعايير وتوجيهات الوالدين . ويكون هنالك التزام من جانب الطفل لقيم الوالدين من خلال الاستيعاب والعمل الجاد التي بدورها تحفز الاخلاق، حيث تم الإشارة لهذا في دراسة طولية حديثة للأطفال الذين كانت لهم استجابة عالية في العلاقة مع الأمهات خلال الأشهر الأربعة والعشرين الأولى من الحياة يكون لديهم تنظيم ذاتي قوي لتعلم الكثيرمن المهارات في سن ما قبل المدرسة (Kochanska et al, 2008: 30–44).توجد هنالك مجموعة من الخطوات التي يجب ان تكون موجودة حتى يتسنى لنا ترسيخ المبادئ الاخلاقية في داخل الفرد نفسياً واجتماعياً وسلوكياً وكما يأتي:

1–دمج السلوك الاخلاقي الحسن بسعادة الفرد: (أي كلما استطعنا من اقامة ترابط متين بين السلوك الاخلاقي الحسن وبين سعادة الفرد فأن ذلك يعمل على زرع روح السلوك الاخلاقي الجيد في كيانه ومن خلاله يكون قادر على التمسك به واتباعه في حياته).

2–التوجية الدائم : (ومن خلالها كلما تحقق الدمج لكل من المعرفة الاخلاقية وبين السلوك الاخلاقي الجيد فان هذا يعمل على استمرار عمل الوجدان حول معرفة المبادئ الاخلاقية الحسنة والعزوف عن المبادئ الاخلاقية غير الجيدة).

3–دمج المبادئ الاخلاقية القويمة بالفائدة: (وهنا كلما تسنى الدمج بين أصحاب المبادئ الاخلاقية القويمة بما يترتب من خلالها الحصول على جني الفوائد، فأن هذا يعمل على معرفة وتحقيق البلورة الوجدانية حول تلك المبادئ الاخلاقية)(اسعد، 1996: 18).

النظريات المفسرة لمفهوم الذات الأخلاقية:

- نظرية سيجموند فرويد: (Freud,1856-1939):

يؤكد فرويد ان تكوين الضمير يتم في حدود السنوات الخمس الأولى من عمر الطفل، ويبين ان الطفل يتوحد مع والده بروابط عاطفية هي الاحترام والحب، فيقوم بعملية التوحد (identification) مع الاب ورغبته الجنسية نحو الام، وان رغبة الولد العاطفية نحو امه في مواجهة مع ابيه، ويتصاعد التنافس الى حد الازمة، ونتيجة لهذا الصراع يتكون ما يسمى بعقدة اوديب (Oadipua-complex)والشيء نفسه يحدث عند الصراع بين البنت وامها ونتيجة لهذا الصراع تكون عقدة الكترا (Elactra-complex),وهاتان العقدتان يكون لهما الاثر الكبير في الشخصية اللاحقة، وكل ذلك يتصل بالضبط الأخلاقي، وان تجاوز الولد والبنت لهاتين العقدتين يولدان حالتين مهمتين، الأولى الزوال والتخلص من تلك العقد، والثانية تكون

بداية لتكوين الانا العليا لديهم (صالح،69:1988). ويرى أيضاً أن الانا العليا Super Egoوهو ما يعرف (بالضمير) وهو الرقيب الذي لا ينام، ويكون عمله الوظيفي هو تقديم نشاطات النظامين السابقين، ويمثل السلطة الداخلية في ذات الفرد، ويعلم كل سلوك غير مقبول اجتماعياً في غياب السلطة الخارجية، وهو الأداة المسؤولة عن التطور الأخلاقي، ويكون مركزاً للمعايير الأخلاقية في شخصية الفرد" (شلتز35:1983).

ويرى فرويد أن الأنا الأخلاقية ، لديها القدرة على عمل الخير وكذلك الحفاظ على المثل العليا وأيضاً لديها القدرة في السيطرة على الغرائز السيئة ، ومن هنا جاءت الذات الأخلاقية و أن معنى مصطلح الذات الاخلاقية هو مشتق من فهم فرويد للأناالعليا وإن هذا المصطلح يشير إلى التوجه الأخلاقي الواعي أذ يتفق مع فرويد أن الطفل كائن لا أخلاقي و ذلك لان كل طفل يولد بدون مجموعة من الأخلاق,. (James,1998:220)

ومن هنا يرى فرويد ان كل شخص لديه وعي أخلاقي فعندما يفعل أشياء غير اخلاقية سيشعر بالذنب والخزي على ما فعله في وقت آخر، في حين أن الطفل لا يشعر بالذنب و لا يهتم كيف يتصرف بشكل غير أخلاقي وذلك لأن الأنا الأخلاقية لا تزال غير نامية لديه والتي ستتطورفي وقت آخر أثناء مراحل النمو التي يمر فيها الطفل في حياته وهذا ما نعتبره حقيقة أخلاقية .(Holt,1980:36)كما يقترح فرويد أن المراحل المبكرة لتطور الطفل الذي يولد و هو أناني ليس بسبب الشهوة ، ولكن لأن الطفل لم يصل بعد إلى المرحلة التي يمكنه فيها أن يقرر أو يختار المسار الصحيح للعمل (أي هناك نقص كامل في الحكمة). ومع ذلك ، فأن الطفل ينمو والأنا الاخلاقية تتطور بعيداً عن شهوات الطفل بحيث ينمو تدريجيا بين فترة وأخرى، حتى يصبح واعياً للواقع الأخلاقي ، الذي يملي عليه ما بعد أخلاقي وما هو غير أخلاقي . (James,1998:224)

-نظرية الذات الاخلاقية بلاسي:(Blasi 1993)

تعتمد بحوث الذات الاخلاقية على الفرضية الاساسية لأرسطو بان الاخلاق هي صفة الشخص وهي ليست ببساطة نتيجة التفكير الاخلاقي المجرد أي أن الذات الاخلاقية هي(الخصائص التي يمتلكها الشخص وتتضمن احساس الشخص بالذات والهوية بالاعتماد على امور التنظيم والتزامات وارتباطات يشعر بها بعمق) .(Blasi, 1993:201)فالأخلاق تفهم على كونها في قلب ما يعني ان يكون فردا ويتضمن هذا كيف يتصرف الشخص (طرائق تفكيرالشخص التي يتصف بها في الاحساس وتنظيم السلوك .(Solomon,1992:44)تتبع هذه الافكار تقليدا وجوديا في الفلسفة الاخلاقية وعلم النفس الاخلاقي والتي افترضت بان الذات تمتلك بعدا ًخاصاً متجذراً في مركز كينونة الشخص وبعداً عاماً ظاهرا يظهر في توجهه في ان يكون صادقا مع ذاته في عمله لذلك فان بحوث الذات الاخلاقية ركزت على تفسيرين هي :

(1)كيف أن الاخلاق مستوطنة ذاتيا في احساس الشخص بالذات والذي نشير له بجانب "الامتلاك" من الذات الاخلاقية .

(2)كيف أن تلك الاخلاق التي اتخذت صفة ذاتية تؤثرفي قدرات تنظيم الذات المعرفية والوجدانية التي تحكم اتخاذ القرارات والسلوك، والتي اشرنا لها بجانب "العمل" للذات الاخلاقية .(Singhapakdi,2001:55-68)

أن جانب الامتلاك من الذات الاخلاقية المبني معرفيا واجتماعيا،أذ يحصل البناء الاجتماعي فيه من خلال الادوار و الممارسات والتفاعلات البينية بين الاشخاص ضمن سياق اخلاقي – اجتماعي حيث يكون الشخص فيه متضمنا في الاسرة والمجتمع الذي يعمل به ، ويحصل البناء المعرفي من خلال اعتقادات الفرد حول ذاته (اي، مفاهيم الذات والهويات) التي تنشأ من خلال التفاعلات الاجتماعية التي تعطي معنى لتجاربه او خبراته عندما تعتمد هذه الاعتقادات المبنية معرفيا واجتماعيا على الاخلاق، يتم فهم هذا الشخص على انه (يمتلك) ذاتاً اخلاقية .(Hunter,2000:250)

النظرية المفسرة لمفهوم نمو الانـــا :

نظرية لويفنجر:(Loevinger, 1966)

لقد تحررت هذه النظرية من مبادئ فرويد في الاحكام الخلقية ومبدأ العدل وذلك من خلال تأكيدها على نمو الانا وترى ان اكتمال نمو الانا لا يأتي في سن مبكرة (الخامسة او السادسة) من عمر الفرد وأنما يبقى في تطور حتى بعد مرحلة المراهقة وسن الرشد(فتحي ، 1983: 29).واذا كان احد اهداف لويفنجر هو أشتقاق بنية لنمو الانا تكون قابلة للقياس ودراسة الفروق الفردية والعلاقات العمرية والارتباط مع مسارات النمو الاخرى . (Hsuser, 1976:930)فأن نظرية لويفنجر تصيغ نمو الانا بسلسلة من المراحل السبعة المرتبة على شكل متواليات وثلاثة اطوار انتقالية وأن هذه المراحل هي غرار منظومة بياجيه حيث تتألف من نظام هرمي ثابت وأن كل مرحلة هي أكثر تعقيدا من المرحلة التي سبقتها.و مراحل النمو السبعة التي أكدتها نظرية لويفنجر تتمثل بالآتي:

1-المرحلة الأولى (ما قبل الاجتماعي و التكافلي):

وتتمثل في طورين الاول الطور ما قبل اجتماعي أما طور الثاني فهو طور التكافلي ففي طور ما قبل الاجتماعي يمكن وصف الرضيع بأنه ينسى كل شيء ولكنه لا ينسى اشباع حاجاته الاساسية الفورية كما انه لا يميز بين الاشياء الجامدة الفاقدة للحياة في البيئة وبين الاشياء غير الجامدة في البيئة اما في الطور الثاني التكافلي فأن لدى الطفل أرتباط او اتصال بالأم (والأم البديلة) وبالتالي فهو يستغرق بين شخصية الأم عن بقية الاشخاص الموجودين في البيئة غير أنه ليست لدية القدرة على تميز نفسه عن أمه . (Hauser,1976: 925)

2 – المرحلة الثانية وتسمى (المرحلة الاندفاعية):

إذ يبدأ الطفل في هذه المرحلة بممارسة أرادته دون أن يستطيع التحكم في اندفاعاته بحيث تكون النزوات عوامل مهيمنة مسبقا على حياته وبالتالي فأن التحكم في هذه النزوات لايمكن الاعتماد عليه فضلا عن أن جميع الافراد المحيطين به هم مصدر عطاء له. و إن الأفعال

تعد أما جيدة (صالحة) أو غير جيدة (غير صالحة) لانه يتم من خلالها معاقبة الطفل او مكافئته عليها، وكذلك فان هنالك استحواذات شعورية تصاحب اشباع الحاجات الجسمانية ، بما في ذلك الرغبات الجنسية والعدوانية، كما ان وجهة نظر الطفل للعالم تكون متمركزة حول ذاته، وان هذه المرحلة تميل الى الثنائية في تصنيف العالم مثلاً الخير والشر، الحق والباطل، النظافة والقذارة (Hause,1976:926).

3 -المرحلة الثالثة وتسمى (وقاية الذات):

وتتمثل بوقاية الفرد لذاته من الاذى النفسي وذلك من خلال وجود قواعد يتم الامتثال اليها على وفق المصلحة الذاتية او المنفعة الفورية التي يحصل عليها ذلك الطفل فالعلاقات المتبادلة بين الافراد تتسم بكونها قائمة على الاستغلال والمناورة (التلاعب) و أن التأكيد على العلاقات غير المستقلة (الاتكالية) تكون اقل في هذه المرحلة مما هي عليه في المرحلة الاندفاعية أما الافكار الشعورية التي تستحوذ على تفكير الفرد تتعلق بالسيطرة من زج الفرد نفسه في المشكلات والهيمنة والخداع (Hauser, 1976:926).

-4 المرحلة الرابعة وتسمى (المسايرة أو الامتثال):

إن يبدأ الفرد في هذه المرحلة بأستدخال القواعد والتوحد مع مصادر السلطة وأن خضوعه للقواعد يكون بوصفها قواعد لا لشيء أخر وهكذا نجد أن لويفنجر ترى ان معظم الناس في وقت ما من مرحلة طفولتهم أو مراهقتهم ينتقلون الى هذه المرحلة وان استهجان الفرد والشعور بالخزي والعار لانتهاك هذه القواعد ما هي الا قضايا مهمة للأداء الوظيفي له عند هذا المستوى

والعلاقات المتبادلة بين الافراد يتم مشاهدتها على وفق التصرفات والاحداث الواقعية وليس على وفق المشاعر والدوافع لهؤلاء الافراد كما ان الافكار الشعورية السائدة لدى الفرد في هذه المرحلة التي تتعلق بالمكانة والسمعة والمظهر (Westenberg ,et al, 1995:125) .

5 -المرحلة الخامسة وتسمى (الشعورية او مرحلة الوعي):

أن القواعد الاخلاقية عدت مستدخلة في هذه المرحلة التي اطلق عليها البعض ايضاً مرحلة الضمير وذلك لان القواعد الداخلية قد نالت الاسبقية على تلك القواعد التي تتولد وتتعزز بفعل ضغوط الاقران والسلطة أما الجزاء (العقوبة) لانتهاك هذه القواعد فيتمثل بوخز الضمير كما ان العلاقات المتبادلة بين الافراد تكون على وفق منظور المشاعر والدوافع وليس من منظور التصرفات كما أن هذه المرحلة تشهد بأن اهتمام الفرد ينصب على إحساساته الداخلية وما يراه من معايير بحيث تمتد هذه الاحساسات حتى تشمل كل ما يشعر بهالفردمثل(Ideals)،وسمات(Triats)،وأنجازات(Achievements)،والتزامات(Obligations)،كذلك فأن السلوك الشخصي يكون نتيجة للدوافع الطبيعية وليست للضغوط الخارجية وبالتالي فأن لدى الفرد القدرة الأكبر على رؤية المشكلات من زاويا عديدة كذلك فأن انتقاد الذات هو ما يميز هذه المرحلة عندما يرتكب الفرد الأخطاء-(Haunser, 1976:927 928) .

6 -المرحلة السادسة وتسمى (الاستقلالية):

أن القضية الرئيسة في هذه المرحلة تتعلق بالقدرة الاكبر على التعامل مع الصراعات الداخلية والحاجات المتضاربة والصراعات بين الحاجات والمثل والادراكات المتضاربة وهكذا نجد ان هذه الصراعات وجدت في المراحل المبكرة الا انه يتم مواجهتها في هذه المرحلة بشكل اكبر ومباشر بحيث يتم التعامل معها بشكل متوازن اكثر مما كان التعامل معها في المراحل السابقة كذلك فأنه الى جانب الوعي الاكبر بالصراع الداخلي يأتي التحمل المتزايد لاختيارات الاخرين و حلولهم و لا توجد الإدانة الخلقية كما هو الحال لدى المراحل المبكرة ، كما ان العلاقات المتبادلة بين الافراد تتميز باعترافها بالاعتماد المتبادل المشترك بين الافراد مع حاجة الشخص و سعيه من اجل الاستقلال ، فالشخص في هذه المرحلة يرى الحاجة الى الاخرين لكي يتعلم من أخطائهم و تتركز هذه الأفكار الشعورية المستحوذة على تفكير الفرد في كثير من الأحيان بالدروس (العبر) المؤثرة على الخيارات و تمايز الدور او الفردية(Individuality)وعلى أشباع الذات)ٍ Self-Fulfillment) Hauser, 1976:929)).

7-المرحلة السابعة وتسمى (التكاملية):

وهي أرقى المراحل حيث يبدأ الشخص بتجاوز التعامل مع الصراعات لتوفيق وتسوية المطالب المتضاربة وبالضرورة نكران ما لا يمكن احرازه .(Hauser, 1976: 932)

وكذلك هناك بقاء للفروق الفردية. وفي هذا الصدد أشارت لويفنجر الى أن معظم الجماعات الاجتماعية لا تملك الا (1%) من الاشخاص الذين لهم القدرة على ان يصلوا الى المرحلة التكاملية . (Loevinger & Wessler , 1970: 6)اما الاطوار الانتقالية الثلاثة فيتمثل الطور الانتقالي الأول فيها من خلال انتقال الفرد من مرحلة وقاية الذات الى مرحلة المسايرة ،ويشير هوب (Hoppe)ان القاعدة النظرية لهذا الطور الانتقالي غير واضحة، وكما هو الحال لدى مراحل انتقالية أخرى لذا فقد تم التوصل اليها بالعمل الامبريقي، فهي ليست مقعدة بشكل يكفي لتلقي التقدير اعلى وهي ليست نزوية او اندفاعية بما يكفي لضمان التقدير الاوطأ للمرحلة الثالثة .(Delta)(Westenberget al, 1995,:125) كما يتمثل الطور الانتقالي الثاني عند الانتقال من المرحلة الامتثالية الى مرحلة الشعورية ،ويعني ذلك ان هنالك اعتراف لبدء البزوغ بأن الطرق الصحيحة (Right

(Waysقد ترتبط بالسياق او المحيط (Contact) الذي يجد الفرد نفسه فيه فهذا الطور يشهد بداية لفهم السبب النفسي والشعور او الوعي بالذات (Self-Awareness)وانتقاد الذات. (Hauser,1976:931) ,(Self-Criticissm)

منهجية البحث: Methodology of Research

لقد اعتمد الباحثان في البحث الحالي على المنهج الوصفي ,(Descriptive) (Research الذي يُركز على وصف الظاهرة، ولا يقف البحث الوصفي عند حدود وصف الظاهرة وإنما يذهب إلى ابعد من ذلك فيُفسر و يُحلل ويُقارن ويقوّم بقِصد الوصول إلى تقويمات ذات هدف ومعنى ، والتبصر بتلك الظاهرة (حسن، 2017، ص 88.).

ويأخذ المنهج الوصفي عدة أنواع من الدراسات منها: الدراسات الارتباطية والتي تُعد أسلوب من ألاساليب التطبيقيه، إذ تحاول البحوث الارتباطية دراسة العلاقة الممكنة بين المتغيرات واكتشاف ووصف قوة الارتباط بين المتغيرات المختلفة (Krech et al.,1974, p. 33).

مجتمع البحث: Research Community

يتألف مجتمع البحث الحالي من طلبة معاهد الفنون الجميلة للدراسة الصباحية من (الذكور – الاناث) للعام الدراسي (2019-2018) ،أذ بلغ عـددهم الكلي (751) طالب وطالبة التابعين للمديرية العامة لتربية النجف / قسم االاعداد والتدريب والتطوير التربوي ، وموزعين حسب الجنس بواقع (394) طالب و (357) طالبة، أذ قام الباحثان بأختيار أجراء الدراسه التي تستند على قواعد خاصة لكي تمثل المجتمع الحقيقي تَمثيلا صحيحـاً لـقد اختيرت عينة الدراسة الحالية بالطريقة العشوائية الطبقية ذات التوزيع المتساوي، وقد بلغت العينة (400) طالب وطالبة، أذ توزعت العينة ، بواقـع (200) ذكر و(200) أنثى.

أداتا البحث: Research Tools

أولاً: الذات الأخلاقية :Moral Self scale

ومن خلال اطلاع الباحثان على الدراسات والبحوث السابقة ومراجعة الأدبيات النفسية التي تناولت الذات الأخلاقية ، أذ قام الباحثان ببنـاء مقياس الذات الأخلاقية ، أذ سيشيرالى البحث في مضمونه النفسي في النظرية المتبناة للذات الأخلاقية لـ(بلاسي) ((Blasi,1993، ويتوافـق في الوقت ذاتـه مع متطلبات طبيعةالمجتمع العراقي ومن خلال الاعتماد على نظرية الذات الأخلاقية ، قام الباحثان باستشارة بعض الأساتذة المتخصصين بأجراء التطابق بين ما يحتويه المقياس من فقرات ومعايير إذ يتكون المقياس من (34) فقرة ،وتتم االاجابة عنها وفق طريقة ليكرت Lekert ذات التدرج الخماسي، وللتحقق من صالحية فقرات المقياس يشير أيبل (Ebel) إلى أن أفضل وسيلة للتأكد من صالحية الفقرات هي قيام عدد من الخبراء المتخصصين بتقريرصالحيتها لقياس الصفة التي وضعت من أجلها.((Ebel, 1972: 555 ولغرض تحقيق ذلك فقد عرضت الفقرات بصيغتها التمهيدية وعددها (34) فقرة موزعة بحسب الأبعاد على عدد من المحكمين المتخصصين في ميدان علم النفس الإصدار أحكامهم على مدى صالحيتها، وقد نالت جميع الفقرات قبول المحكمين عليها مع اجراء بعض التعديلات اللغوية عليها.

أجراء تحليل الفقرات:

من أجل حساب القوة التمييزية لكل فقرةٍ من فقرات مقياس الذات الأخلاقية ، قام الباحثان بتطبيق المقياس على عينة التحليل وهي نفس عينة التطبيق والبالغة (400) طالب طالبة ،إذ تم سحبهم بصورة عشوائية وحساب الدرجة الكلية لكل استمارة، التي تراوحت ما بين أعلى درجة يمكن أن يحصل عليها المستجيب على المقياس (79) وبين أقل درجة هي (صفر)، بعدها تم ترتيب الدرجات تنازلية وتم اختيار نسبة (27%) المجموعة العليا وكان حدود الدرجات فيها من (145-153) ،

واختيار نسبة (27%) المجموعة الدنيا وكان حدود الدرجات فيها من (125-137)، وهكذا فأن نسبة 27% العليا والدنيا من الدرجات تمثل أفضل نسبة يمكن أخذها في تحليل الفقرات، وذلك لأنها تقدم لنا مجموعتين بأقصى ما يمكن من حجم وتمايز، حينما يكون توزيع الدرجات على المقياس على صورة منحنى التوزيع الاعتدالي (الزوبعي وآخرون، 1981، 74).

وبعد استخراج الوسط الحسابي والتباين للمجموعتين العليا والدنيا، قام الباحثان بتطبيق الاختبار التائي (T. Test) لعينتين مستقلتين لاختبار دلالة الفروق بين أوساط المجموعتين ، وكذلك قام الباحثان بأجراء أخر لتحليل فقرات المقياس بطريقة الاتساق الداخلي اي علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس، وتم استخراج العلاقة الارتباطية بين درجة كل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية وأظهرت النتائج أن غالبية معاملات الارتباط تم قبولها اعتمادا على معيار نللي (Nunnally, 1994) الذي أشار إلى أن قبول الفقرة يتحدد إذا حصل الباحثان على معامل ارتباط الفقرة مع الدرجة الكلية على (0,20) فأعلى ، كذلك تبين للباحثان أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائية عند اختبارها بالقيمة الجدولية (0,05)ودرجة حرية (398). وفي ضوء ذلك أصبحت جميع الفقرات المقياس مميزة عند مقارنتها بمعيار ثنللي(0,20) فأكثر .

ثانياً: نمو الانا Ego: development scal

لغرض تحقيق أهداف البحث قام الباحثان ببناء مقياس نمو الانا من خلال الاعتماد على النظرية المتبناة والتعريف الخاص بنمو الانا في نظرية لويفنجر(Loevinger) ، بهدف قياس نمو الانا، والاطلاع على مجموعة من الدراسات والادبيات العلمية السابقة، يتكون المقياس في صورته النهائية من (25) فقرة في ضوء النظرية المتبناة والتعريف النظري لنمو الانا ،وللتأكد من صلاحية فقرات المقياس ولغرض تحقيق ذلك فقد عرضت الفقرات بصيغتها التمهيدية وعددها (25) فقرة موزعة بحسب الأبعاد على عدد من المحكمين المتخصصين في ميدان علم النفس ونالت جميع فقرات المقياس موافقة المحكمين .

إجراءات تحليل الفقرات: لحساب القوة التمييزية لكل فقرة من فقرات مقياس نمو الانا ، قام الباحثان بتطبيق المقياس على عينة التحليل البالغة (400) طالب وطالبة تم سحبهم بالطريقة العشوائية وهي العينة نفسها التي استخدمها الباحثان لتحليل مقياس نمو الانا، وبعد تصحيح استجابات المفحوصين وحساب الدرجة الكلية لكل استمارة تم ترتيب الدرجات تنازلية ابتداء من أعلى درجة وانتهاء بأدنى درجة، ومن ثم تم اختيار نسبة (27%) المجموعة العليا واختيار نسبة (27%) المجموعة الدنيا، وبعد استخراج الوسط الحسابي والتباين لكلا المجموعتين، قام الباحثان بتطبيق الاختبار التائي لعينتين مستقلتين لاختبار دلالة الفروق بين أوساط المجموعتين ، ولقد اظهرت أن جميع الفقرات مميزة عند مقارنتها بالقيمة الجدولية 96، 1 عند مستوى دلالة (05، 0) ودرجة حرية (214). وبعدها استعمل الباحثان طريقة الاتساق الداخلي للمقياس(علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية) اذ تمثل الدرجة الكلية للمقياس بمثابة قياسات محكية آنبية Imrniedliate Criterion Measures ولاستخراج العلاقة الأرتباطية بين درجة كل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية وهي الاستمارات ذاتها التي خضعت لتحليل الفقرات في ضوء المجموعتين المتطرفتين وأظهرت النتائج أن جميع معاملات الارتباط تم قبولها اعتمادا على معيارنللي(Nunnally,1994)الذي أشار إلى قبول الفقرة يتحدد أذا حصل الباحثان على معامل ارتباط الفقرة مع الدرجة الكلية على (0,20) فأعلى، كذلك تبين للباحثان ان جميع معاملات الارتباط دالة احصائيا عند مستوى (0,05) اذان جميع الفقرات مميزة عند مقارنتها بمعيار تنللي (0,20) فأكثر، واختبارها بالقيمة الجدولية (1,96) عند مستوى دلالة (05، 0) ودرجة حرية (398).ولتحقق من ذلك تم ايجاد (الاتساق الداخلي) وتم التحقق من ذلك من خلال استعمال معامل ارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين درجات الأفراد على كل عامل ودرجة العوامل الأخرى والدرجة الكلية للمقياس، وهي تقيس تجانس عوامل المقياس وتساعد على تحديد مجال السلوك المراد قياسه .(Anastasi, 1976:155)ولتحقيق ذلك اعتمد الباحثان (200) استمارة، وأشارت النتائج إلى أن معاملات

ارتباط درجة كل عامل بدرجة العوامل الأخرى والدرجة الكلية دالة إحصائية عند مستوى (0,50) ودرجة حرية (398).وبذلك أصبح المقياس بعد استعمال الإجراءين السابقين مكون من (25) فقرة موجهة لقياس نمو الانا.

الصدق :Validity صدق المقياس أذ يشير أوبنهايم Oppenheim إلى أن الصدق يدل على قياس الفقرات لما يفترض أن تقيسه وبهذا الصدد استعمل الباحثان عدة مؤشرات لايجاد صدق الأداتين، الصدق الظاهري وقد تحقق هذا النوع من الصدق لكلا الأداتين وذلك عندما عرضت فقراتهما على مجموعة من المحكمين المتخصصين في ميدان علم النفس والطب النفسي، إذ تكون الفقرة صالحة للقياس إذا كانت نسبة الموافقة عليها(80 %)فأكثر، وقالت جميع فقرات المقياسين موافقة المحكمين. وتم الحصول على مؤشر صدق البناء الذي يعد أكثر أنواع الصدق قبولاً، إذ يرى عدد كبير من المختصين أنه يتفق مع جوهر مفهوم أيبل، Ebelللصدق من حيث تشبع المقياس بالمعنى العام (الأمام، 1990، ص 131)، ويتحقق هذا النوع من الصدق، حينما يكون لدينا معيار نقرر على أساسه أن المقياس قيس بناء نظريا محددة، وقد توفر هذا النوع من الصدق في المقياسين من خلال المؤشرات التالية التي استعملها الباحثان وهما:

1 (اسلوب المجموعتين المتطرفتين.

2) ارتباط درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمجال للمقياس.

3) علاقة درجة المجال بالمجالات الأخرى والدرجة الكلية للمقياس.

مؤشرات الثبات : Reliability وفيما يتعلق بثبات المقياس يعني دقة المقياس، وأنه يعرف إحصائية بنسبة التباين الحقيقي إلى التباين الكلي، أو مربع معامل الارتباط بين العلامات الحقيقية والعلامات الظاهرية (عودة، 2005: 429). قام الباحثان باستخراج مؤشرات ثبات الأداتين بطريقتي (إعادة تطبيق الاختبار – Test Retest) و (الفاكرونباخ) ، اذ قام الباحثان بتطبيق المقياسين على عينة مكونة من (40) طالبا وطالبة، وبعد مرور اسبوعين من التطبيق الأول للمقياسين قام الباحثان بإعادة تطبيق المقياسين ذاته مرة أخرى وعلى العينة ذاتها، وظهر أن قيمة معامل الثبات المقياس الذات الاخلاقية (0.83)في حين بلغ معامل الثبات لمقياس نمو الانا بهذه الطريقة (0.78). وقد غدت هذه القيم مؤشرا على استقرار استجابات الأفراد على مقياسي الذات الأخلاقية و نمو الانا ، وبلغت درجة ثبات مقياس الذات الاخلاقية وفق طريقة الفاكرونباخ (الاتساق الداخلي) (0.78) وهو ثبات جيد إحصائية، وبلغ ثبات مقياس نمو الانا وفق طريقة الفاكرونباخ (الاتساق الداخلي) (0.78)وهو ثبات جيد إحصائية، وبلغ ثبات مقياس نمو الانا وفق طريقة القاكرونباخ (0.74)ويعد ثبات المقياسين جيد عند مقارنتهما بمعيار القاكرونباخ للثبات الذي يشير إلى أنه إذا كان معامل الارتباط بين التطبيق الأول والثاني (0.70) فأكثر، فأن ذلك يعد مؤشرا جيدة لثبات الاختبار (عيسوي، 1985: 58)، واصبح مقياس الذات الاخلاقية بصورته النهائية مكون من (34) فقرة موجهة لقياس الذات الاخلاقية، واصبح مقياس نمو الانا بصورته النهائية مكون من (25) فقرة موجه لقياس نمو الانا يستجيب في ضوئهما المفحوصين على اساس أربعة بدائل للاجابة تنطبق بدرجة كبيرة، تنطبق إلى حد ما. تتطبق بدرجة متوسطة، تنطبق، لا تنطبق علي، وقد قام الباحثان بإستعمال الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية أو ما يسمى اختصاراً(SPSS) وعدت قيم المؤشرات الإحصائية لمقياسي الذات الأخلاقية و نمو الانا ، نجد أن تلك المؤشرات تتسق مع معظم مؤشرات المقاييس العلمية، إذ تقترب الدرجات وتكراراتها نسبياً من التوزيع الاعتدالي.

النتائج والتوصيات :

أولاً: الذات الاخلاقية لدى طلبة معهد الفنون الجميلة.:

بعد تطبيق مقياس الذات الاخلاقية على عينة البحث من طلبة معهد الفنون الجميلة (ذكور – أناث)البالغة (400) طالبا وطالبة، ظهرت نتائج التحليل الاحصائي أن المتوسط الحسابي لدرجات عينة البحث على مقياس الذات الاخلاقية قد بلغ (121,910) درجة، وبانحراف معياري قدره (5,667) درجة، أما المتوسط الفرضي بلغ (85) درجة، ولغرض معرفة دلالة الفرق بينهما تم استعمال الاختبار التائي لعينة واحدة، إذ بلغت القيمة التائية المحسوبة (130,258) درجة، وهي أعلى عند مقايستها مع القيمة الجدولية (1,96)عند مستوى دلالة (0,05)،وبدرجة حرية (398) ، ويشير هذا الى إن عينة البحث تتمتع بذات أخلاقية عالية، والجدول يوضح ذلك-:

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمتوسط الفرضي والقيمة التائية المحسوبة والجدولية لمقياس الذات الاخلاقية

وأتفقت هذه النتيجة مع دراسة مونين وجوردن (Jordan & Monin,2008)التي أشارت نتائجها الى أن الناس يسعون للحفاظ على تعزيز مفهومهم الذاتي الإيجابي.من خلال استخدام النزعات التحفيزية بقوة في مجال الذاتي الأخلاقي ، (Jordan & Monin,2008: 683-689).و دراسة الشيخ (١٩٨٥)التي توصلت الى ان المراهقين و الراشدين يتمتعون بالحكم الاخلاقي (الشيخ،1985 ،95)،ودراسة الدراجي(2015)التي توصلت الى ان أفراد عينة الدراسة فظهرلديهم التزام اخلاقي(الدراجي،2015: 115) ،ودراسة البياتي(2015) التي توصلت الى ان أفراد العينة يتمتعون بالهوية الاخلاقية (البياتي ، 2015: 130) .

وفي ضوء هذا يرى الباحثان أن عينة البحث التي ظهر لديها ذات اخلاقية عالية، و تبدو هذه النتيجة منطقية كما أشارت لذلك نظرية بلاسي(الذات الاخلاقية)، فأفراد عينة الدراسة هم من طلبة معهد الفنون الجميلة الذين يتمتعون بالوعي وإدراك الأشياء المحيطة بهم من خلال التفكير بها وتوليد افكار جديدة وبدائل متعددة،و محررة من القيود وحالات الكبت والاحباط والخوف من الفشل، ويمتلك الأفراد ضبطا داخلياً لسلوكهم الأخلاقي الذي يؤهلهم لان يكونوا أكثر مسؤولية واتساقاً ووضوحاً في هذه المرحلة، أذ يرى الباحثان أكوينو وريد ((Aquino& Reed, 2002 إنّ الناس يمتلكون مخططاً معرفياً للذات الأخلاقية والتي تكون منظمة عن مجموعة من السمات الأخلاقية التي ترتبط بمواضيع محددة أو مواقف معينة . فالأنموذج المعرفي الاجتماعي للذات الأخلاقية يرى أن فعالية العقل تمثل أمراً حاسماً في معالجة المعلومات الاجتماعية ومن ثم توفر مبادئ توجيهية للعمل أو التصرف، وهذه التمثيلات العقلية تشمل (المواقف الاجتماعية وتمثيل الذات والأحداث المدركة والأهداف الشخصية والمعتقدات والتوقعات ومعرفة البدائل السلوكية والمهمات الإستراتيجية) وإنّ أساس مفهوم الهوية قائم على أساس المخطط الأخلاقي الذاتي الذي يمكن أن يصبح أكثر وأقل فعالية في بعض المواقف المختلفة. (Aquino & Reed, 2002)

ثانياً:الفروق في الذات الاخلاقية وفقاً لجنس(ذكور– أناث).:

تم معالجة البيانات احصائيا باستعمال الاختبارالتائي(T- test)لعينتين مستقلتين، أذ بلغت القيمة التائية المحسوبة (3,915) وهي أعلى عند مقايستها مع القيمة الجدولية (1,96) عند مستوى دلالة (0,05)، ودرجة حرية (398)، أذ بلغت درجة الوسط الحسابي عند الذكور (120,820) وبإنحراف معياري (5,733)، فيما بلغت درجة الوسط الحسابي عند

الاناث(123,000)،بأنحراف معياري (5,397)، تبين انه توجد فروق ذات دلالة احصائية في الذات الاخلاقية لصالح الاناث على وفق الجنس عند مستوى دلالة (0,05)، وتشير هذه النتيجة إن الإناث يمتلكن ذات أخلاقية أعلى من الذكور، والجدول يوضح ذلك:.

الاختبار التائي(t- test)لعينتين مستقلتين للتعرف على دلالة الفروق في الذات الاخلاقية على وفق الجنس لدى طلبة معهد الفنون الجميلة

أتفقت هذه النتيجة مع دراسة امين (Ameen,1969: 591–597) (Ameen,1969) و دراسة اوزدوكان وايسر (Ozdogan & Eser:2007) أن الاناث يمتلكن ذات اخلاقية أعلى من الذكور (Ozdogan & Eser,2007:83-99)، وكذلك مع دراسة كل من كندلون وثمبسون (Thompson,2002 &Kindlon) التي أشارت نتائجها في أن اكتساب الفضائل

الأخلاقية وغرسها وتنمية المبادئ الأخلاقية لدى الأبناءمن خلال دور التنشئة الاجتماعية داخل الاسرة (Kindlon & Thompson,2002:232-240) .

يرى الباحثان أن هذه النتيجة منطقية ، إذ إن طبيعة المجتمع العراقي بشكل عام ، يعطي الحرية للذكور أكثرمن الإناث، من خلال فرض الكثير من القيودعلى سلوك الإناث، مع منح الذكور مزيداً من الحرية عن طريق ممارستهم كثيراً من أنماط السلوك السلبية، وأن ما يعزز ذلك غياب الرقابة الأسرية عند الأبناء (الذكور) لكونهم يمارسون حريتهم خارج نطاق الأسرة. بينما يكون بقاء الأنثى في البيت لفترة زمنية طويلة،أذ يجعل الأمهات يستفدن ويستثمرن هذا الوقت في توضيح وتنشئة بناتهن على الفضائل الأخلاقية.

ثالثاً: نمو الانا لدى طلبة معهد الفنون الجميلة .

بعد تطبيق مقياس نمو الانا على عينة البحث من طلبة معهد الفنون الجميلة(ذكور- أناث) البالغة (400) طالبا وطالبة ،ظهرت نتائج التحليل الاحصائي أن المتوسط الحسابي لدرجات عينة البحث على مقياس نمو الانا قد بلغ (85,162) درجة، وبانحراف معياري قدره(37,6717) درجة، أما المتوسط الفرضي بلغ (62,5) درجة، ولغرض معرفة دلالة الفرق بينهما تم أستخدام الاختبار التائي لعينة واحدة، إذ بلغت القيمة التائية المحسوبة (12,0316) درجة، وهي أعلى عند مقايستها مع القيمة الجدولية (1,96) عند مستوى دلالة (0,05)،وبدرجة حرية (399) ، ويشير هذا الى إن عينة البحث تتمتع بنمو الاناعالي، والجدول يوضح ذلك-:

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمتوسط الفرضي والقيمة التائية المحسوبة والجدولية لمقياس نمو الانا

أذ أتفقت هذه النتيجة مع دراسة جنيس(Janis,1960) ان الاشخاص من ذوي الدرجات المرتفعه في مقياس نمو الانا الذين هم يتصفون بقدر من التحكم في الذات ويستطيعون استخدام مهاراتهم و قدراتهم الى اقصى حد ممكن وكذلك يستطيعون مواجهه الضغوط التي يتعرضون لها سواء كانت ضغوط داخليه او خارجيه ، أذ ان الاشخاص من ذوي الدرجات المنخفضه في مقياس نمو الانا يتميزون بنقص الضبط في قدراتهم وذواتهم وعدم كفائتهم في التعامل مع البيئه الاجتماعيه و الماديه، حيث تزداد مشاعرالاثم و الذنب وقلة التقدير لذواتهم (Janis,1969:366) ، وأتفقت هذه النتيجة أيضاً مع دراسة التميمي (2010)في مستويات التعليم المختلفة فأفراد العينة غيرالمتعلمين لديهم نمو أنا أقل من المتعلمين(التميمي،2010: 118).

يرى الباحثان ان تفسير هذه النتيجة أن الشخص الذي يتصف بنمو الانا العالي يستطيع التعبير عما بداخله بشكل إيجابي ، ويستجيب الى المواقف و الاحداث بأسلوب يتصف بالمرونه وعدم الاندفاع، او المغالاة في الاستجابة لها ويتصف سلوكه بالتوافق مع محيطه المادي و الاجتماعي ،ولديه القدرة في ضبط أنفعالاته و القوة في مواجهة التحديات.

رابعاً: الفروق في نمو الانا وفقاً للجنس(ذكور- أناث):.

تمت معالجة البيانات احصائيا باستعمال الاختبار التائي(T- test)لعينتين مستقلتين لنمو الانا فلقد بلغت القيمة التائية المحسوبة(3,292) وهي أعلى عند مقارنة تلك القيمة التائية بالقيمة الجدولية البالغة (1,96) ،عند مستوى دلالة (0,05)، ودرجة حرية (398)، أذ بلغ الوسط الحسابي لدى الذكور (84,550) وبإنحراف معياري (3,877)، فيما بلغت درجة الوسط الحسابي عند الاناث(85,775)،بأنحراف معياري (3,559)، تبين انه توجد فروق ذات دلالة احصائية في نمو الانا لصالح الاناث وفقاً للجنس عند مستوى دلالة (0,05)، وتشير هذه النتيجة إن الإناث يمتلكن نموالانا أعلى من الذكور، والجدول يوضح ذلك:

الاختبارالتائي(t- test) لعينتين مستقلتين للتعرف على دلالة الفروق في نمو الانا على وفق الجنس لدى طلبة معهد الفنون الجميلة

أذ أتفقت هذه النتيجة مع دراسة ليفرتوف (Levertov,1984) التي أشارت في نتائجها الى وجود فروق ذات دلالة احصائية لمتغير نمو الانا بين درجات الذكور والإناث. وكانت الإناث أعلى من الذكور ، أذ سجلت الإناث درجات أعلى بشكل ملحوظ في أختبار نمو الانا ، وكانت العلاقة بين تطور الذات الأخلاقي ونمو الأنا أقوى بالنسبة للإناث من الذكور ,(Levertov,1984:101-120)وتوصلت أيضاً دراسة الفيرنو (Alverno,2002) أن الاناث حصلت على درجات عالية في نمو الأنا، وكذلك دراسة ,(Rogers& et al,2001: 302-305) و دراسة مينت كوستي وأخرون (Mentkowski & et al,2000:345-2000,et al& Mentkowski)التي توصلت الى النتيجة نفسها (349)ودراسة الدراجي(2015) التي أشارت نتائجها الى وجود فرق دال احصائياً في نمو الانا ولصالح الاناث (الدراجي، 2015: 120)، وداسة لويفنجر واخرون .(Loevinger et at,1985:325-331) (Loevinger et at,1985) ومع نتائج دراسة كارفان .(Garvan,1984:1342-1343)(Garvan,1984)ودراسة بيبودي (Peabody,1989) (Peabody,1989:1604)التي أشارت الى ان الاناث يتمتعن بنمو الانالعالي .

ويمكن تفسير هذه النتيجة التي تشير الى ان الاناث يتمتعن بنمو الانا عالي و هذا يؤكد كلام لويفنجر(Loevinger) الى ان الاناث لديهن القدرة على التفاعل الاجتماعي مع الاخرين ،وكذلك يتصفن بالقدرة على رؤية المشكلات من زوايا عديدة ،و أيضاً الاهتمام الواسع بالإنجازات و الغايات الشخصية البعيدة الاجل فيما يتعلق بالمستقبل، مما يساعدهن على تطور منظورهن الزمني و الفهم الاوسع لكل مايحيط بهن.(Hauser,1979:932)

خامساً: العلاقة الارتباطية بين الذات الاخلاقية ونمو الانا لدى طلبة معهد الفنون الجميلة.

تحقيقاً لهذا الهدف تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة الكلية لأفراد العينة على مقياس الذات الاخلاقية ومقياس نمو الانا أذ بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون المحسوبة بينهما(0,074) وهو معامل ارتباط ضعيف عند مقارنته مع قيمة بيرسون الجدولية (0,098) ودرجة حرية (398) و مستوى دلالة (0,05) ،مما يشير الى وجود علاقة غير دالة بين الذات الاخلاقية ونمو الانا .لقد أتفقت هذه النتيجة مع دراسة ليفرتوف (Levertov,1984) أذ كشفت النتائج عن عدم وجود العلاقة بين

تطور الذات الأخلاقي و نمو الأنا ، تم التحكم في تأثيرات التطور الاخلاقي العام من خلال اختيار الأشخاص المؤهلين على التفكير بالعمليات بشكل منهجي، وكان من بين المشاركين من طلبة الجامعة و طلاب المدارس الثانوية وكانت أعدادهم متساوية ،وأشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين تطور الذات الأخلاقية ونمو الانا في عينة طلبة الجامعة من الذكور والإناث ، بينما لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تطور الذات الأخلاقي و نمو الأنا في المدارس الثانوية بين الذكور والاناث، لان مراحل تطور الذات الأخلاقي قد حققت أدنى مستوى في الضمير لديهم ، وأن التطور الأخلاقي وبناء الضمير متصلان فيما بينهما ويعملان معاً في سبيل تطور الذات الأخلاقية.(Levertov,1984:101-120)

لقد أكد (كولبرج)أن ليس كل الأشخاص ممكن أن يكون لديهم تطور في الذات الأخلاقية أذ قد يكون سلوكهم أخلاقياً بدون ان يكون هناك وعي ومعرفة لأخلاقهم، لانهم يفعلون السلوك الصحيح من اجل الحصول على المقبولية من قبل الاخرين،أومن خلال الحصول على مكافأة وتجنب العقاب، وليس وفق ما يمليه عليهم الضمير، وبما يتفق مع القواعد والمبادئ الأخلاقية التي يعتنقها الشخص والتي تظهر من داخله عن اقتناع ذاتي وتتصف هذه المبادئ الاخلاقية بانها مجردة وليست مبادئ اخلاقية مادية،ويرى أيضاً الاسبقية في بناء شخصية الفرد في مرحلة البلوغ تكون الى التطور الاخلاقي وليس لنمو الانا (Snarey, Kohlberg & Noam, 1983:303-338).

التوصيات : Recommendations

وفي ضوء ما أفرزه البحث الحالي من نتائج يمكن للباحثان أن يوصيان بالآتي:.

1 -العمل على تعزيز دور القائمين على التنشئة الاجتماعية بتوفير الأجواء المناسبة للسلوك الاخلاقي.

2- الاستفادة مما وفرتهُ الدراسة الحالية من أدوات بهدف التعرف والعمل على تكوين الاتجاهات الايجابية في المجتمع .

3-تضمين المناهج الدراسية مهارات السلوك الأخلاقي لتعزيز المفاهيم و القيم الأخلاقية .

المقترحات :Suggestions

وفي ضوء نتائج البحث الحالي يقترح الباحثان الآتي من دراسات-:

1 . تناول متغيرات البحث الحالي وعلاقتها بمتغيرات أخرى كالخداع الذات، والتنظيم الذاتي، ونسق المعتقدات الديني والسياسي .

2ـ مماثلة للبحث الحالي لمعرفة فيما إذا كان هنالك فروق بين المراحل الدراسية الأولى والمنتهية من حيث علاقة الذات الاخلاقية بنمو الانا .

3ـ للتعرف على العلاقة الارتباطية بين اساليب المعاملة الوالدية والذات الاخلاقية .

المراجع

المصادر العربية:

- آل هاشم، غادة علي هادي جعفر .(2012). أثر التهجير القسري في الاحكام الخلقية والنفسية لدى الأطفال والمراهقين. اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد).
- الأمام، مصطفى محمود وآخرون، التقويم النفسي، جامعة بغداد، مطبعة التعليم العالي،1990.
- البياتي،نجاح حاتم حسون(2015)،التنظيم العاطفي و الهوية الأخلاقية وعلاقتهما بالتفكير النفعي لدى معلمات الرحلة الابتدائية، أطروحة دكتوراه عير منشورة ،بن رشد ، جامعة بغداد.
- التميمي ، علي صالح (2010). قوة الأنا وعلاقتها بمفهوم الذات الجسمية لدى لاعبي منتخبات جامعة الموصل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، العراق

- حاج آمين،عبد الحميد حسن(1999)،اثر التعزيز الاجتماعي وسلوك الانموذج في تشكيل السلوك الخلقي عند الأطفال ، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب، جامعة بغداد.
- الحياني، عاصم محمود (2004)،الإرشاد التربوي النفسي وأثره على المشكلات الانفعالية لطالبات كلية المعلمين، مجلة السائل، جامعة 7 أكتوبر، ليبيا .
- داوود ، عزيز حنا وعبد الرحمن ، أنور حسين ، (1990) مناهج البحث التربوي ، بغداد ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد.
- الدراجي،زينب صبري حاتم (2015)،المسؤولية الارشادية والالتزام الأخلاقي وعلاقتهما بالاحكام التلقائية عن الذات لدى المرشدين التربويين،أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية التربية بن رشد،جامعة بغداد.
- الزغيبي، خالد (2013)،الأنتهاك الأخلاقي والتبرير وعلاقتهما بالهوية الأخلاقية، إطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد/ كلية الآداب.
- شلتز، د اون(1983)،نظريات الشخصية ،ترجمة الكربولي وآخرون ،مطبعة بغداد.
- الشيخ، سلمان الخضري(1982). البحوث النفسية في التفكير الخلقي، حولية كلية التربية ،جامعة القاهرة، القاهرة، العدد 1.
- صالح،قاسم،حسين(1988).التفكير الاظطهادي وعلاقة بأبعاد الشخصية،اطروحة دكتوراة غير منشورة).كلية الاداب،جامعة بغداد.
- عساف، صالح حمد (2002)، المدخل الى البحث في العلوم السلوكية ، مكتبة العبيكان ، الرياض.
- عيسوي،عبد الرحمن(1976)، النمو الروحي والخلقي، الهيئة المصرية للكتاب، الإسكندرية.
- فتحي ، محمد رفقي محمد.(1983) ،في النمو الأخلاقي، النظرية ، البحث ، التطبيق ، دار القلم ، جامعة الكويت.
- فرج ،صفوت (2007)،القياس النفسي، مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة ،ط7.
- نايت،ريكس و مرجريت نايت (1984)،المدخل الى علم النفس الحديث، ترجمة عبد علي الجسماني،بغداد.
- نشواتي ، عبد المجيد (1985)، علم النفس التربوي ، دار الفرقان ،عمان .

المصادر الأجنبية:

- Ann, Higgins, Alessandro, D. (2006): Morel Function, moral identity, and moral self-concepts, Fordham University.pp(3-4).
- Blasi, A,(1983). Moral cognition and moral action: A theoretical perspective. Developmental Review, 3, pp(178–210).
- Blasi, A,(1993). The development of moral identity: Some implications for moral functioning. In G. Noam, & T. Wren (Eds.), The moral self, P:99.
- Colby, A., & Damon, W. (1992). Some do care: Contemporary lives of moral commitment,P: 210-218 New York: Free Press.

- Cosmides, L., & Tooby, J. (2012). Neurocognitive adaptations designed for social exchange. In D. M. Buss (Ed.), Handbook of evolutionary psychology Hoboken, NJ: Wile, pp(584–627)
- Garvan , D. A. (1984) . Ego development and sexual moral reasoning infemales,Single-sex Vs. Coeducational Colleges Dissertation Abstracts International, Vo.45,p:1604.
- Hall, Stuart & et al.(1978). Policing the Crisis: Mugging, the State and Law and Order New York: Palgrave Macmillan p:64.
- Hauser, S. T. (1976). Leovinger's model and measuring ego development : Acritical review I, Psuchological Bulletin, Vol. 83, No,pp(23-25).
- Hauser, S. T. (1976). Leovinger's model and measuring ego development , Acritical review I, Psuchological Bulletin, Vol. 83, No,pp(23-25).
- Hauser,S,T.(1979). Leovinger model and nearing ego development L Psychological.p: 932.
- Holt, RR. (1980). Freud's Influence on Modern Ethics. The Hastings Center Report,P: 38 .
- Hunter, J. D. (2000). The death of character. NY: Basic Books
- Janis, I. L(1969),Personality Dyanmics ,Development and assessment , Harcourt ,Brace & World, Ins,pp(365-366).
- Janis,I L(1969),Development and assessment , Harcourt Journal of Psychology,vo2,pp(365-366).
- Kindlon, D., & Thompson, M. (2002). Raising Cain Protecting the Emotional life of Boys. New York: Ballautine.pp(232-240).
- Kochanska, G. (1997). The emergence and development of conscience in toddlerhood and early childhood. In J. E. Grusec & L. Kuczynski(Eds.), Parenting and children’s internalization of values: A handbook of con-temporary theory New York. pp(53–77).
- Kochanska,Aksan, N., Prisco, T. R. and Adams, E. E. (2008). Mother–Child and Father–Child Mutually Responsive Orientation in the First Two Years and Children’s Outcomes at Preschool Age: Mechanisms of Influence. Child Development, 79,pp(30–44).

- Kohlberg, L & Candee, D. (1984). The relationship of moral judgment to moral action. In W. M. Kurtines & J. L. Gerwitz (Eds.), Morality, moral behavior, and moral development. New York: Wiley,pp(433-435).
- Kohlberg, L. (1969). Stage and sequence: The cognitive-developmental approach to socialization. In D. A. Goslin (Ed.),Handbook of socialization theory andresearchp:357.

Levertov,Hannah (1984) Cognitive Moral Development And Loevinger's Concept of Ego Development Brooklyn College. Fordham University, New York.pp(101-120).

- Loevinger , J, & Wessler , R. (1966) .Measuring ego development - san Fransisco ,Jassey – Bass , U.S.A .
- Loevinger , Jane (1966), theory that ego development is the central, students responded to a questionnaire on backgroun. core personality ,P:202.
- Noam, G. G. (1993). Ego development: True or fales Psychological Inquiry, Vol. 4.
- ordan, A.H., & Monin, B. (2008). From sucker to saint, Moralization in response to self-threat. Psychological Science, 19(8),pp(683-689).
- Singhapakdi, A., Marta, J. K. M., Rao, C. P., & Cicic, M. (2001). Is cross-cultural similarity an indicator of similar marketing ethics? Journal of Business Ethics, 32, pp(55–68).
- Snarey, J., Kohlberg, L., & Noam, G. (1983). Ego development in perspective: Structural stage, functional phase, and cultural age-period models. Developmental Review,pp(303-338).
- Solomon, R. C. (1992). Ethics and excellence: Cooperation and integrity in business. NY: Oxford University Press,p:244.
- Westenberg, M. et al. (1995). Personality development , theoreticai,empirical and clinical investigations of loevinger conception of ego development, Lawrence Erlbaum associates, Inc, U.S.A.P:125.

القطاع العام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن

الباحثة / روان علي أحمد القضاة
ماجستير اقتصاد ومصارف اسلامية – جامعة اليرموك – الاردن
Alqudah -adm@yahoo.com
00962779596048

الملخص:

يسهم القطاع العام إسهامًا كبيرًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، لذا جاءت هذه الدراسة لبيان مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها وخصائصها وأهميتها وأهدافها، وبيان دور القطاع العام ومساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في الأردن، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالاستناد إلى الأدبيات النظرية السابقة، وبالرجوع إلى التقارير والإحصائيات المنشورة في دائرة الإحصاءات العامة. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن هناك سبعة عشر هدفًا عالميًا للتنمية المستدامة تسعى الأردن لتحقيقها، وأن القطاع العام يوجه استثماراته نحو المجالات التي من شأنها تحقيق تلك الأهداف، وأن له دورًا بارزًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ببعدها الاقتصادي والاجتماعي من خلال المشاريع التنموية والمجتمعية التي يقوم بها. وقد أوصت الدراسة بضرورة مضاعفة الجهود المبذولة من قبل القطاع العام لتحقيق أهداف التنمية كالمستدامة وبالأخص التعليم والقضاء على الفقر وتوفير بيئة صحية مناسبة، وضرورة وضع قوانين صارمة للحد من عمال الأطفال وضمان حياة كريمة لهذه الفئة من المجتمع، وتوفير فرص عمل لأفراد المجتمع مما يعزز من النمو الاقتصادي والقضاء على المشكلات الناتجة عن البطالة والتي من أهمها: الفقر والجهل وعمال الأطفال والتسول والسرقة والجريمة، كما وأوصت بضرورة تفعيل ما يعرف بالقطاع الثالث وهو القطاع الناتج عن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للنهوض بعجلة التنمية وتحقيق أهدافها.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، القطاع العام، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، الأردن

Public Sector and Sustainable Development Objectives Achievement in Jordan

Rawan Ali Ahmad Alqudah

Alqudah_adm@yahoo.com

00962779596048

Abstract

Public sector contributes significantly in achieving the different dimensions of sustainable development objectives achievement. Therefore, this study addresses the concept of sustainable development, its dimensions, characteristics, significance and objectives. It also attempts to identify the role and contribution of public sector in sustainable development objectives achievement on the economic and social aspects in Jordan. The analytical descriptive design was used in this study by reviewing previous related literature and by referring to the reports and statistics published by the department of general statistics. The study concluded to several results, the most important were that there are (17) global objectives for sustainable development that Jordan seeks to achieve; and that public sector directs its investments towards those fields that can contribute in achieving these objectives; and that public sector plays a significant role in sustainable development objectives achievement (Economic, social) by the development and society projects it executes. The study recommended the need to maximize the efforts by the public sector to achieve sustainable development objectives achievement especially educational and to eliminate poverty and to provide a sustainable healthy environment. There is a need to impose strict lows to limit children labor and to insure a descent life for this group. Providing employment for society members, which enhances economic growth and reduces problems resulting from unemployment such as poverty, ignorance, stealing, begging, and crime is also needed. The study also recommended relay on what is turned to be the third sector which is the result of partnership between public and private sector to promote development and achieve its goals.

Keywords: Sustainable Development, Public Sector, Economic Domain, Social Domain, Jordan.

المقدمة:

بسم الله والحمد لله والصلاة واسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه أما بعد...

تُعنى التنمية المستدامة في ارتقاء وتحسين المجتمع والنهوض بالمستوى المعيشي والصحي والتعليمي له، بالإضافة إلى أنها عنصر رئيسي لتحقيق الاستقرار والتطور الاجتماعي والاقتصادي، وتتخذ أشكالاً وأنواعًا مختلفة لتحقيق هذا الاستقرار والتطور وتلبية الحاجات الأساسية للإنسان.

وأصبحت التنمية المستدامة مع دخول منتصف القرن العشرين مؤشرًا على تطور المجتمعات واستمراريتها، لذا أصبحت مسؤولية مجتمعية يقع تحقيقها على عاتق الأفراد والجماعات، وضرورة الاتحاد بين كافة القطاعات والمؤسسات والاجهزة لتحقيقها، فالتنمية المستدامة عملية تهدف لاستغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل وتلبية احتياجات الإنسان دون القضاء على هذه الموارد بشكل نهائي وإبقاؤها للأجيال القادمة.

وقد شهد الاقتصاد الأردني في العشر سنوات الأخيرة تراجع في مستوى الطلب الكلي المتمثل بالطلب الاستهلاك والطلب الاستثماري كغيرة من دول العالم وذلك نظرًا للأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

إلا أنه شهد نموًا في بعض القطاعات وتراجعًا في قطاعات أخرى، فمثلاً قطاعات البنوك والتأمين والعقارات شهدت ارتفاعًا بنسبة 7%، وكذلك شهد كل من قطاع النقل والتخزين والاتصالات ارتفاعًا بلغ 5.2%، كما أن هناك قطاعات شهدت تراجعًا وخمنها قطاع الانشاءات والماء والكهرباء والتجارة والمطاعم والفنادق.

لذا جاءت هذه الدراسة لبيان ماهية التنمية والتنمية المستدامة وبيان خصائصها وأهدافها وأهميتها، ودور القطاع العام في تحقيق أهدافها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

من المسائل التي تلقى اهتمامًا واسعًا هو الدور الذي يلعبه القطاع العام في تحقيقي التنمية المستدامة على كافة المستويات وحجم هذا الدور. لذا جاءت هذه الدراسة للإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي: "ما الدور الذي يلعبه القطاع العام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟" ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

1. ما هي التنمية المستدامة؟
2. ما هي أهداف التنمية المستدامة وخصائصها وأهميتها؟
3. ما دور القطاع العام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة:

جاءت أهمية الدراسة من النقاط الآتية:

1. التعريف بأهمية القطاع العام ودوره البارز في تحقيق التنمية المستدامة.
2. إيصال نتائج هذه الدراسة لأصحاب القرارات للاستفادة منها لتطوير القطاع العام بالشكل الذي يخدم أفراد المجتمع كافة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. بيان مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها وأهميتها وأهدافها.
2. بيان دور القطاع العام ومساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في الأردن.

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث بـ:

- الحدود الزمانية: تتمثل في الفترة الزمنية من 2010- 2020.
- الحدود المكانية: تتمثل في المملكة الأردنية الهاشمية.

فروض البحث:

هناك دور إيجابي وفاعل للقطاع العام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة:

1. دراسة شهوان، نوفل قاسم علي (2018) بعنوان: "دور القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية: تجربة العراق".
2. دراسة فطيمة، سايح (2018) دور القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة التجربة الماليزية أنموذجًا"، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي العلمي الأول بعنوان: تفعيل الدور التنموي للقطاع العام كآلية للنهوض بالاقتصاد خارج نطاق المحروقات، جامعة لونيسي.

أدوات البحث:

استندت الباحثة لإعداد هذه الدراسة على التقارير السنوية والنشرات الإحصائية التي تعدها دائرة الاحصاءات العامة في الأردن.

منهج البحث:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاستناد إلى الأدبيات النظرية السابقة لإعداد الإطار النظري، والاستعانة بالنشرات الإحصائية والتقارير السنوية المنشورة من قبل دائرة الإحصاءات العامة الأردنية لبيان تأثير القطاع العام في التنمية المستدامة.

المبحث الأول: تعريف التنمية المستدامة، أبعادها، خصائصها، أهدافها، أهميتها

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

التنمية: هي نتيجة عمل الإنسان من تحويل العناصر والمواد الأولية الموجودة في الأرض إلى ثروات وسلع وخدمات تلبي حاجته (كافي، 2017، ص52).

التنمية المستدامة: هي عملية تقوم على تحقيق وتلبية حاجات الإنسان ورغباته من خلال استغلال الموارد الموجودة في الطبيعة دون هلاكها بما معناه المحافظة عليها للأجيال القادمة(كافي، 2017، ص53).

وترى الباحثة بأن التنمية المستدامة هي: عملية تقوم على مجموعة من الأبعاد من شأنها إدارة الموارد الموجودة في البيئة واستغلالها استغلال أمثل دون تقتير أو تبذير أو إسراف، والمحافظة على بقاءها للأجيال القادمة. وأن ذلك لا يتم إلا بوجود الاستعداد الكامل من قِبل الأفراد والمجتمعات على تحقيق ذلك، فهي عملية مجتمعية تتطلب اتحاد بين كافة الأفراد والأجهزة والقطاعات والمؤسسات، فلا يجوز الاعتماد على مجموعة واحدة أو مورد واحد لتحقيقها.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة وخصائصها

أولاً: أبعاد التنمية المستدامة (كافي، 2017):

تستند عملية التنمية المستدامة على مجموعة من الأبعاد ألا وهي:

1. **البعد الاجتماعي:** هو السعي المتواصل لرفع مستوى المعيشة لدى السكان ورفع مستوى الخدمات المقدمة لهم بما فيها الصحية والتعليمة والسعي لتحقيق الاستقرار في النمو السكاني.
2. **البعد الاقتصادي:** توظيف الموارد بالشكل الأمثل وبما يلبي حاجات الإنسان وبما لا يؤدي إلى الاضرار بهذه الموارد وعدم استنزافها وقدرة الأجيال القادمة على استغلالها لتلبية حاجياتهم.
3. **البعد البيئي:** وهو الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعة المتواجدة في الأرض والمحافظة عليها وتنميتها بما يخدم الاجيال القادمة.
4. **البعد التكنولوجي:** وهو دفع المجتمع لاستخدام تكنولوجيا منظمة للبيئة والتي لا تؤدي إلى إنتاج غازات ملوثة وحابسة للحرارة وضارة بالبيئة.

* وسنقتصر في دراستنا هذه على البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي.

ثانيًا: خصائص التنمية المستدامة (أبو النصر ومحمد، 2017، ص83– 85؛ والعزاوي، 2016، ص56):

تتصف التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص ومنها:

1. التنمية المستدامة عملية عادلة وشاملة ومتوازنة.
2. تتصف التنمية المستدامة بالاستمرارية لأنها تعمل على إدامة الموارد للأجيال القادمة ولا تقتصر على الاجيال الحالية فقط.
3. تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في جميع مشروعاتها.
4. تتصف بالرشد فهي تُعنى بالاستغلال الأمثل للموارد دون إسراف أو تقتير.
5. تسعى لتلبية الحاجات الأساسية التي تلبي احتياجات شريحة واسعة من الأفراد.
6. تسعى للمحافظة على جميع الموارد سواء كانت بشرية أم بيئية أم مجتمعية من خلال الحث على المحافظة عليها واستثمارها.

7. تضييق الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة وازالة العوائق فيما بينها وتجاوز المعوقات التي تعمل على توسيع تلك الفجوة.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة وأهميتها

أولاً: أهداف التنمية المستدامة (أبو النصر ومحمد، 2017، ص88– 89):

تهدف عملية التنمية المستدامة إلى ما يلي:

1. تحقيق النمو الاقتصادي.
2. استخدام الموارد برشد دون إسراف أو تقتير.
3. حفظ الموارد ومحاولة تنميتها واستثمارها سواء كانت بشرية أم بيئية أم مجتمعية.
4. تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية.
5. القضاء على الفقر وتوفير الغذاء لكافة أفراد المجتمع.
6. توفير العناية الصحية لكافة أفراد المجتمع.
7. ضمان جودة التعليم والمحافظة على استمراريته.
8. محاولة تحقيق التوازن بين الحاجات الأساسية للأفراد والموارد المتاحة.

ثانيًا: أهمية التنمية المستدامة (أبو النصر ومحمد، 2017، ص89):

تأتي أهمية التنمية المستدامة مما يلي:

1. تحقيق التوزيع العادل للموارد داخل حدود الدولة الواحدة.
2. تعمل كحلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم بما يضمن استمرارية الحياة الإنسانية.
3. تعمل على تقليص الفجوة بين الدول، والحث على التخلص من التبعية الاقتصادية للأطراف الخارجية.

المبحث الثاني: أهداف التنمية المستدامة العالمية

إن أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، والمعروفة باسم الأهداف العالمية ، هي دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار.

وتستند هذه الأهداف السبعة عشر إلى النجاحات التي حققتها الأهداف الإنمائية للألفية، مع تضمين مجالات جديدة مثل تغير المناخ، وعدم المساواة الاقتصادية، والابتكار، والاستهلاك المستدام، والسلام والعدالة، ضمن أولويات أخرى. وهي على النحو الآتي:

الهدف الأول: القضاء على الفقر

يركز هذا الهدف على إيجاد عالماً خالياً من الفقر بحلول عام 2030 باتخاذ عدد من التدابير والإجراءات مثل: توفير الحماية الاجتماعية للجميع، والانتفاع بالموارد الاقتصادية، والحد من تأثر السكان بالكوارث المتصلة بالمناخ والكوارث الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن الفقر يعني تعطل عجلة التنمية وفشل في خطط التنمية.

الهدف الثاني: القضاء على الجوع

القضاء على الجوع هدف دولي يُعنى بوضع نهاية للجوع ولكافة أوجه سوء التغذية بحلول عام 2030، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال:

1. إتخاذ كافة الإجراءات لوقف الهزال والتقزم لدى الاطفال دون الخامسة والسمنه والوزن الزائد.
2. مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخول صغار المزارعين وضمان نظم مستدامة لإنتاج الاغذية وتحسين نوعية الاراضي.
3. الإستثمار في مجالات تؤثر على التغذية مثل الزراعة والحماية الاجتماعية.

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه

ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الأعمار

الهدف الرابع: التعليم الجيد

يمثل الحصول على التعليم ركيزه داعمة لتحقيق التنمية البشرية والتطور الاجتماعي والاقتصادي؛ لأن التعليم يسهم في الحد من عدم المساواة بين فئات المجتمع ويقلص من معدلات الفقر. وهذا يعني ضرورة التركيز على نوعية التعليم أيضًا.

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين

للحصول على هذا الهدف لا بد من تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث في التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق وكذلك ضرورة مساهمة الإناث في الحياة السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات بكافة أشكالها. وهذا يعني التخلص من كافة أنواع التمييز ضد المرأة في جمع مجالات الحياة.

الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية

يركز هذا الهدف على المحافظة على جودة المياه وإدمة استمراريتها والمحافظة على نظافتها والتركيز على إيصالها للسكان الذين يعانون من شح المياه وسوء نوعيتها ورداءة الصرف الصحي؛ لذلك فإن هذا الهدف يحتل الصدارة من بين أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

الهدف السابع: طاقة نظيفة وأسعار معقولة

ركز هذا الهدف على ضرورة حصول الجميع على الطاقة النظيفة وذلك تعزيزًا للاقتصاد وزيادة الدخل والحصول على فرص عمل إضافية؛ لذلك ركزت أهداف التنمية المستدامة على أهمية توفير خدمات الطاقة الضرورية للتنمية.

الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

يركز هذا الهدف على توفير فرص عمل ملائمة وبأجور عادلة بالإضافة للحصول على امتيازات وحقوق للعاملين في هذه الفرص.

وتركز أهداف التنمية المستدامة على توفير شباب عاملين مؤهلين ذو كفاءة عالية للنهوض بالاقتصاد والعمل على ازدهاره.

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

جاء هذا الهدف للتأكيد على أهمية الاستثمار في البنية التحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة بما في ذلك النقل والري والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الانسان مع التركيز على تيسير سبل وصول الجميع إليها بتكلفة منخفضة؛ لذلك تركز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الحصول على عالمٍ صناعيًا يراعي البيئة ويحافظ على الموارد الطبيعية ويساعد على ديمومتها للأجيال القادمة.

الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة

جاء هذا الهدف للتركيز على ضرورة تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع حيث أن التباين بين أفراد المجتمع يحد من التنمية ويقف عائقًا أمامها. لذلك فإن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تسعى لضمان المساواة بين أفراد المجتمع من خلال اتباع سياسات وتشريعات تهدف لتحقيق هذه المساواة.

الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

يتناول هذا الهدف ضرورة المحافظة على البيئة ومنع تلوثها والبقاء على نقاء الهواء وتوفير المسكن الملائم صحيًا ونفسيًا بالإضافة إلى توفير وسائل نقل آمنة وحدائق ومتنزهات لائقة.

الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

هذا الهدف يركز على الاستهلاك والانتاج بالطريقة الصحيحة والتي لا تؤثر سلبًا على الموارد الطبيعية وتؤدي إلى استنزافها، كما وأنه يدعو إلى تخفيض آثار إنتاج السلع والخدمات على البيئة مما يعني وضع سياسات للاستهلاك والانتاج تجعل كل منهما مستدام وباقي للأجيال القادمة أو اللاحقة.

الهدف الثالث عشر: العمل المناخي

ينتج عن النمو الاقتصادي والسكاني تأثيرات واسعة النطاق في النظم الطبيعية في كل دول العالم، وهذا بدوره يؤثر على العنصر البشري، مما يستدعي من توفير طاقة نظيفة ومتجددة ومستدامة وصحية للحياة البشرية مثل الغابات والتربة والاراضي الرطبة، وفي نفس الوقت مساعدة المجتمعات المحلية والدول على التكيف على مستوى معين من التأثيرات المناخية التي لا يمكن تفاديها في الوقت الراهن.

الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء

يركز هذا الهدف على الحفاظ على البحار والمحيطات ويدعو الى الحد من التلوث واعادة الارصدة السمكية وممارسة الصيد المستدام وفقاً للاطار الذي حددتة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

الهدف الخامس عشر: الحياة في البر

يركز هذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة على مكافحة التصحر وحماية الغابات وإعادة زراعتها وحماية الثروة الحيوانية ووقف أي اعتداء على الحياة البرية.

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

تسعى أهداف التنمية المستدامة لخفض كافة أشكال العنف واستقرار الامن من خلال تعزيز سيادة القانون وحقوق الانسان وهما أمران أساسيان للعملية التنموية، حيث أن وجود العنف وانعدام الأمن له تأثير سلبي على عجلة التنمية ويحد من التقدم والازدهار.

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

يقوم هذا الهدف على محاولة بناء القدرات في كافة مجالات الابتكار والتكنولوجيا والعلم للدول النامية، بالإضافة إلى زيادة الصادرات مما يعني السير نحو التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: دور القطاع العام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن

تسعى الأردن كغيرها من دول العالم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية التي تم الإشارة إليها في المبحث السابق، ومن خلال اطلاع الباحثة على الإحصائيات والمنشورات الإحصائية المتوفرة على موقع دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، فقد وجدت أن الأردن يركز على مجموعة أهداف دون غيرها من مجمل أهداف التنمية المستدامة، والتي سنتناولها في هذا المبحث – بإذن الله–، وسندلل أيضًا ونسلط الضوء على دور القطاع العام في تحقيق هذه الأهداف:

الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

قامت الحكومة الأردنية بدراسة أوضاع الأسر الفقيرة والمعوزة، وقد وضعت معايير لحصر أعداد الأسر الفقيرة، ومن هذه المعايير (جرادات وآخرون، 2016، ص94):

1. تثبيت خط الفقر المطلق.
2. طرح قيمة التحولات وأشكال الدعم والمساعدات الحكومية المختلفة من قيمة دخل وإنفاق الأسر.
3. حساب إجمال عدد الأفراد الذي أصبحت دخولهم أقل من خط الفقر بعد طرح القيم السابقة المذكورة في النقطة رقم (2).
4. مقارنة نسبة الفقر بعد استبعاد الإعانات والتدخلات الحكومية مع نسبة الفقر قبل استبعاد هذه الإعانات والتدخلات.

واتخذت الحكومة الأردنية مجموعة من الإجراءات والتدابير للتخفيف عن هذه الأسر ذات الدخل المنخفض والفقيرة، ومن هذه الإجراءات والتدابير ما يلي (تقارير دائرة الاحصاءات العامة):

1. رفعت إجمالي انفاق صندوق المعونة الوطنية ببرامجه المختلفة، وذلك بسبب ارتفاع أعداد الأسر المستفيدة من المعونة.
2. زيادة رواتب الموظفين العاملين والمتقاعدين مدنيًا وعسكريًا.
3. الاستمرار في الحفاظ على دعم سعر الخبز، على الرغم من أنه في السنوات الأخيرة تم رفع هذا الدعم عن الخبز، حيث كان سعر كيلو الخبز (160 فلسًا) للكيلو، ومع رفع الدعم عنه أصبح (200 فلسًا) للكيلو، ولكن قامت بصرف دعم سنوي للأسر الفقيرة والتي يقل دخلها عن خط الفقر.

وقد قامت الحكومة الأردنية بوضع خطة طويلة الأمد للقضاء على الفقر، حيث اشتملت هذه الخطة على البنود الآتية:

- القضاء على الفقر بحلول عام 2030، يُقاس ذلك بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم.
- تخفيض نسبة الرجال والنساء والاطفال الذين يعانون الفقر بحلول عام 2030.
- التخفيف من آثار الكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على طبقة الفقراء والفئات الأقل دخلاً.

الهدف الرابع: التعليم الجيد:

تسعى مؤسسات القطاع العام في الأردن إلى دعم التعليم سواء كان في المدارس الحكومية أم المدارس الخاصة، ومما شهدناه في الآونة الأخيرة من تطور ملحوظ على البرامج التعليمية في كافة المراحل الدراسية يبين لنا مدى التقدم الحاصل على مستوى التعليم، مما يعني أن الأردن يتجه نحو تحقيق هدف التعليم الجيد الذي هو أحد أهداف التنمية المستدامة.

وقد أصبحت المدارس الحكومية تضاهي المدارس الخاص من ناحية البرامج التعليمية والتدريسية التي تتيحها للطلاب في كافة مستوياتهم. كما أن هناك تعليم اجباري لكافة المراحل الدراسية ما قبل الجامعة، مما يعني التخلص من الجهل والأمية والاتجاه نحو مجتمع متعلم مثقف واعي.

ومن الأهداف التي تسعى الحكومة الأردنية الوصول إليها بحلول عام 2030 فيما يخص التعليم ما يلي (تقارير دائرة الاحصاءات العامة):

- ضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
- ضمان أن يتمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030.
- كفالة أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان، بحلول عام 2030 فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي.
- كفالة تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030
- القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم، وكفالة تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة، وأفراد الشعوب الأصلية، والأطفال الذين يعيشون في ظروف هشة، بحلول عام 2030
- ضمان أن يلمّ نسبة كبيرة من المجتمع من مختلف الجنسين بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030.

الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمال

يتعلق هذا الهدف بضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية، حيث تشير الإحصائيات التي قامت بها دائرة الاحصاءات العامة باستخدام مؤشر معدل انتشار التدخين لدى السكان من عمر 18 فأكثر، وقد تبين من خلال إحصائيات عام 2018 بأن حوالي 60% من الأسر في الأردن يوجد بها فرد واحد على الأقل مدخن داخل المنزل بشكل يومي، وهذه النسبة قد ارتفعت عما كانت عليه سابقًا حيث كانت 58% في عام 2012. ويبين الشكل التالي توزيع النسب على مناطق المملكة[1].

ومن الشكل السابق نستنتج أن مناطق الحضر نسب المدخنين فيها أكثر مما هو عليه في الريف.

الهدف السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

يتعلق هذا الهدف بضمان توافر مياه شرب آمنه وخدمات صرف صحي تدار بأمان للجميع، وقد تبين من خلال المؤشر الأول وهو المتعلق بمياه الشرب أن هناك مصدرين لمياه الشرب وهي المياة المنقولة بأنابيب ومياه الينابيع المحمية ومياه الأمطار وزجاجات المياه الجاهزة وتسمى مصادر مياه محسنة، والمصدر الآخر هو مصادر المياه غير المحسنة والتي تعتمد على مياه الينابيع الغير محمية والتي تعتمد على الصهاريج.

ومن البديهي أن مصادر المياه المحسنه والمحمية هي مياه شرب آمنه وتصل نسبتها إلى 98%، وهي نسبة مرتفعه وتتوافق مع مؤشرات التنمية المستدامة، وأن نسبة 2% مياه شرب غير آمنه كانت معظم مصادرها من مياه الصهاريج نسبة ضئيلة جدًا، والشكل التالي يوضح ذلك:

([1])التقارير الإحصائية لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية، موقع الدائرة: http://dosweb-./.dos.gov.jo/ar/sdgs

أما المؤشر الثاني وهو خدمات الصرف الصحي داخل الأردن فقد بينت المؤشرات الناتجه عن إحصائيات دائرة الاحصاءات العامة بأن غالبية سكان المملكة تستخدم مرافق صرف صحي محسنة وهي غير مشتركة بين الأسر، أي بما نسبته (98%) وهذا مؤشر مرتفع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن ما نسبة 2% يستخدم مرافق صرف صحي مشترك غير محسن، والشكل التالي يوضح ما سبق:

وقد وضعت الحكومة الأردنية خطة استراتيجية للوصول إلى هذا الهدف بشكل أمثل وبما يحقق التنمية المستدامة، واشتملت هذه الخطة على ما يلي:

- تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه شرب محسنه وبتكلفة منخفضة بحلول عام 2030.
- تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية بحلول عام 2030.
- تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030.
- دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.

الهدف التاسع: اقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

يظهر من تقارير دائرة الإحصاءات العامة بأن المنشآت العاملة في قطاع الصناعة بلغت ما نسبته 14.2% من عدد المنشآت العاملة في الأردن لكافة القطاعات في الاقتصاد الأردني، وقد أظهرت النتائج بأن هناك ارتفاع في أعداد المنشآت بشكل ملموس لغاية عام 2016 حيث بلغت الزيادة بمقدار (4589) منشأة (السليحات، 2019، ص3).

كما تبين بأن الصناعات التحويلية كانت تمثل الغالبية العظمى للمنشآت العاملة في الأردن خلال الأعوام السابقة، أما بالنسبة لقطاع التعدين واستغلال المحاجر فكانت الشركات العاملة في هذا المجال قليلة جدًا مقارنة بالصناعات التحويلية (السليحات، 2019، ص4).

وفي إحصائية أخرى قامت بها الدائرة لقطاع التكنولوجيا وجدت بأن هناك ارتفاع ملحوظ في استخدام الهواتف الذكية والانترنت وتراجع في استخدام الهواتف العادية الثابته، كما أن هناك ما نسبته (99%) من الأسر لديها حاسوب للاستخدام الشخصي، كما أن في ظل جائحة كورونا اصبح يستخدم للعمل أيضًا.

كما أن هناك ارتفاع ملحوظ في استخدام الشبكة العنكبوتيه سواء أكان هذا الاستخدام للتعليم أم للعمل أم لوسائل التواصل الاجتماعي، كما أن هناك إقبال على استخدام مواقع الحكومة الإلكترونية التابعة لكافة وزاراتها، مما يسهل ويسرع من إنجاز المعاملات، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على التطور الملحوظ في استخدام التكنولوجيا في مختلف ميداين الحياة وهذا يعني أننا بصدد الوصول إلى تحقيق هدف من أهداف التنمية المستدامة.

وتسعى الحكومة الأردنية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف للنهوض بعجلة التنمية المستدامة ومنها (تقارير دائرة الاحصاءات العامة):

- إقامة بنى تحتية جيدة بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان.
- تعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية.
- تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيا.
- دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية.

الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنه وقادرة على الصمود ومستدامة

تعمل الحكومة الأردنية بمؤسساتها على تحقيق جملة من الإجراءات والتدابير التي من شأنها تحقيق هذا الهدف وهي (تقارير داتئرة الاحصاءات العامة الأردنية):

- ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030.
- الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030.

- العمل بحلول عام 2030، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن التي تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث.

الهدف 12. كفالة وجود انماط استهلاك وإنتاج مستدامة

تسعى الحكومة الأردنية من خلال هذا الهدف لتوجيه الاستهلاك والانتاج إلى الاستدامة، وذلك من خلال جعل المواطن الأردني عنصر منتج إيجابي وليس مستهلك فقط، حيث تعمل على توجيه الاستهلاك نحو الحاجات الضرورية، فنحن خلقنا لنعيش ولا نعيش لنستهلك، كما أنها تسعى لتوجيه انتاجها نحو المحافظة على الموارد للأجيال القادمة، وبذلك تسعى لبقاء الموارد والمحافظة عليها لأقصى مدى ممكن والبحث عن البدائل. ولتحقيق ذلك هناك جملة من الإجراءات والتدابير التي من شأنها تحقق هذا الهدف وهي (التقارير الاحصائية لدائرة الاحصاءات العامة):

- تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها.
- تحقيق الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها بحلول عام 2030.
- ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق وفقا للظروف الوطنية، وذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعي في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة.

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات

في الآونة الأخيرة سعت الحكومة الأردنية على وضع جملة من القوانين التي تحد من إنتشار الرذيلة والفساد والرشوة، كما أنها تعمل على نشر الشفافية والعدل والمساواة بين أفراد المجتمع، وقد عملت على تحقيق هذا الهدف من خلال مجموعة من الإجراءات وهي (التقارير الاحصائية لدائرة الاحصاءات العامة الأردنية):

- إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم.
- تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة.
- الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهم.
- إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

تعقد الحكومات الأردنية شراكات مع مختلف دول العالم بما يحقق لها أهدافها الساعية لتحقيقها والتي تهدف إلى النهوض في الاقتصاد الأردني وتعمل على تسريع عجلة التنمية المستدامة، وقد اتبعت مجموعة من التدابير لذلك، ألا وهي (التقارير الاحصائية لدائرة الاحصاءات العامة الأردنية):

- تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات.
- حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا.
- تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة.
- تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها.
- الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمِّل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام 2030.

الخاتمة

النتائج

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وهي:

1. أن هناك سبعة عشر هدفًا عالميًا للتنمية المستدامة تسعى الأردن لتحقيقها.
2. أن القطاع العام يوجه استثماراته نحو المجالات التي من شأنها تحقيق تلك الأهداف.
3. للقطاع العام دورًا بارزًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ببعدها الاقتصادي والاجتماعي من خلال المشاريع التنموية والمجتمعية التي يقوم بها.

التوصيات:

أوصت الدراسة بما يلي:

1. ضرورة مضاعفة الجهود المبذولة من قبل القطاع العام لتحقيق أهداف التنمية كالمستدامة وبالأخص التعليم والقضاء على الفقر وتوفير بيئة صحية مناسبة.

2. ضرورة وضع قوانين صارمة للحد من عمال الأطفال وضمان حياة كريمة لهذه الفئة من المجتمع، وتوفير فرص عمل لأفراد المجتمع مما يعزز من النمو الاقتصادي والقضاء على المشكلات الناتجة عن البطالة والتي من أهمها: الفقر والجهل وعمال الأطفال والتسول والسرقة والجريمة.
3. أوصت بضرورة تفعيل ما يعرف بالقطاع الثالث وهو القطاع الناتج عن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للنهوض بعجلة التنمية وتحقيق أهدافها.

قائمة المراجع

1. أبو النصر، مدحت؛ محمد، ياسمين مدحت. (2017). **التنمية المستدامة مفهومها – أبعادها – مؤشراتها**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة –مصر.
2. جرادات، عبد الفتاح؛ ودواس، مها خضر، والردايدة، صفوت، وعبيدات، نهاية، والعلاونة، بثينة، وجرادات، ربيع، **تقرير حالة الفقر في الأردن "استنادًا لبيانات مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2010"**، 2012.
3. السليحات، محمد أحمد، **قراءة تحليلية لواقع قطاع الصناعة في الأردن**، تدقيق ومتابعة: إيمان بني مفرج، إشراف: ناصر النحلة، وغيداء خصاونة، 2019.
4. شهوان، نوفل قاسم علي، **دور القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية: تجربة العراق**، 2018.
5. العزاوي، فلاح جمال معروف. (2016). **التنمية المستدامة والتخطيط المكاني**، دار دجلة، عمان- الأردن، ط1.
6. فطيمة، سايح، **دور القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة التجربة الماليزية أنموذجًا**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي العلمي الأول بعنوان: تفعيل الدور التنموي للقطاع العام كآلية للنهوض بالاقتصاد خارج نطاق المحروقات، جامعة لونيسي، 2018.
7. كافي، مصطفى يوسف. (2017). **التنمية المستدامة**، دار المنهل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

المواقع الإلكترونية والتقارير:

- التقارير الإحصائية لدائرة الإحصاءات العامة الأردنية
- ./http://dosweb-.dos.gov.jo/ar/sdgs

دور المرأة في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي

الباحثة / هيام سامي الزعبي

باحثة وطالبة دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية – جامعة اليرموك\ الأردن

heyam.2009@live.com

.00692799459346

الملخص

التنمية الاقتصادية من أهم القضايا التي تسعى لتحقيقها جميع المجتمعات لضمان استمرارية التطور والتقدم حيث يتم ذلك من خلال زيادة الدخل القومي الحقيقي وزيادة الإنتاجية والتكوين الرأسمالي وزيادة دخل الفرد، وتعتمد التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى على الجهود الاقتصادية المحلية المجتمعية لتحقيق جميع أهدافها، ومن هنا يبرز دور الموارد البشرية سواء الرجل أو المرأة.

وتُعد المرأة من أهم الأطراف المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية ولها دور فعال في المجتمع وهي المسؤولة عن نواة المجتمع (الأسرة) فهي مسؤولة عن مؤسسة الأسرة التنموية المنتجة للعناصر البشرية والداعمة لها، وهي التي تنشأ الأجيال التي تخرج للمجتمع وتمارس أنشطتها في كافة المجالات التي تهدف بنهاية إلى تنمية اقتصادية شاملة.

وجاء الإسلام ليؤكد على دور المرأة في عمليات التنمية الاقتصادية فأعطاها الأهلية الاقتصادية الكاملة واعترف برشدها الاقتصادي، وأشركها في عمليات التنمية الشاملة من خلال اشراكها في العملية الإنتاجية (كنصر بشري)، ومن خلال مشروعية الملكية (ملكيتها لرأس المال)، وضمن الإسلام للمرأة العدالة الاقتصادية من خلال معايير التوزيع الاقتصادية (الدخل والثروة)، وجاءت الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس: **هل للمرأة دور في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي؟**

وتظهر أهمية الدراسة من انها تؤشر للدور الذي يمكن للمرأة أن تُسهم من خلاله في عمليات التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المرأة، التنمية ، الاقتصادي ، الإسلامي

"The role of women in economic development from the perspective of the Islamic economy"

Heyam Sami Al Zoubi

Researcher and PhD student in Islamic Economics and Banking

Yarmouk University – Jordan

Summary

Economic development is one of the most important issues that all societies seek to achieve to ensure continuity of development and progress, as this is done through increasing real national income, increasing real national income, increasing productivity, capital formation and increasing per capita income. Economic development depends primarily on local community economic efforts to achieve all its objectives, hence highlighting the role of human resources, both men and women.

The government's policy of promoting women's participation in the labour market is a major concern for women and men.

Islam emphasized the role of women in economic development processes, gave them full economic capacity, recognized their economic rationality, and engaged them in comprehensive development processes through their involvement in the productive process (as a human victory), through the legitimacy of ownership (ownership of capital), and within Islam for women economic justice through economic distribution criteria (income and wealth).

The study came to answer the main question: Do women have a role in economic development from the perspective of Islamic economics?

The importance of the study shows that it indicates the role through which women can contribute to the processes of economic development.

Keywords: Woman, Economic development, Islamic Economy

المقدمة

إن الإسلام هو النظام الأكمل الذي أنصف المرأة وضمن لها حقوقاً إنسانية واقتصادية واجتماعية لم تتوافر لها في غيره، فساواها بالرجل بالقيمة الإنسانية وفي التمتع بكافة حقوقها المدنية والسياسية كحقها في الحياة الحرة الكريمة وحقها في التمتع بالحريات العامة حيثُ رُفعت مكانة المرأة في المجتمع الإسلامي، وخلق الله سبحانه وتعالى الرجل والمرأة وأناط بكل منهما دوراً أساسياً للقيام بمهمة الاستخلاف على هذه الأرض وأعمارها بما يتلاءم وطبيعة الفطرة التي خُلق عليها، ومن هنا جاءت الأحكام الشرعية والآداب العامة موضحة دور كل من الرجل والمرأة مؤكدة أهمية المسؤوليات المناطة على عاتقهما على حد سواء.

والمرأة عنصر رئيسي لإعادة انتاج القيم والمبادئ الأساسية للمجتمع وللأمة بأسرها سواء من خلال دورها كأم أو من خلال ادوارها العامة ومشاركتها في المجتمع، فهي مدخل مهم للتغيير والإصلاح والبناء وطاقة عقلية هائلة يمكن أن تُسهم بدور عظيم في عمليات التنمية للمجتمعات المسلمة وذلك بحكم قيامها على عملية التنشئة الاجتماعية الاولى ودورها الكبير في البناء الاسري والاجتماعي.

والتنمية الاقتصادية من أهم القضايا التي تسعى لتحقيقها جميع المجتمعات لضمان استمرارية التطور والتقدم حيث يتم ذلك من خلال زيادة الدخل القومي الحقيقي وزيادة الانتاجية والتكوين الرأسمالي وزيادة دخل الفرد، وتعتمد التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى على الجهود الاقتصادية المحلية المجتمعية لتحقيق جميع أهدافها ومن هنا يبرز دور الموارد البشرية سواء الرجل أو المرأة وتُعد المرأة من أهم الاطراف المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية ولها دور فعال في المجتمع.

والتنمية الاقتصادية في الإسلام تبدأ ذاتيا وذلك من خلال تربية الإنسان ليقوم بالدور المنوط به، فجوهر التنمية هو تنمية الإنسان نفسه وليس مجرد تنمية الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع حاجاته فهي تنمية أخلاقية تهدف إلى تكوين الإنسان، ومن هنا جاء الإسلام ليؤكد على دور المرأة في عمليات التنمية الاقتصادية فأعطاها الأهلية الاقتصادية الكاملة واعترف برشدها الاقتصادي، وأشركها في عمليات التنمية الشاملة من خلال اشراكها في العملية الانتاجية (كعنصر بشري) ومن خلال مشروعية الملكية (ملكيتها لرأس المال) وضمن الإسلام للمرأة العدالة الاقتصادية من خلال معايير التوزيع الاقتصادية (الدخل والثروة)، وإدماج المرأة في الساحة الاقتصادية يُعد مؤشرا لنمو وتنوع امكانيات المتاحة كما أنه انعكاس لتمكين المرأة.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة عبر الإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

- **هل للمرأة دور في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي؟**

ويتفرع عنه عدة أسئلة:

1- ما مكانة المرأة في المجتمعات المختلفة؟
2- ما الحقوق الاقتصادية للمرأة في الإسلام؟
3- ما دور المرأة في التنمية الاقتصادية؟
4- كيف للمرأة المشاركة في عمليات التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من خلال:

1- تبرز الدراسة أهمية المرأة في المجتمعات وخاصة المجتمع المسلم.
2- تؤشر الدراسة للدور الذي يمكن للمرأة أن تُسهم من خلاله في عمليات التنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة

تظهر أهداف الدراسة من خلال:

1- التعرف على مكانة المرأة في المجتمعات.
2- التعرف على الحقوق الاقتصادية للمرأة في الإسلام.
3- بيان دور المرأة في عمليات التنمية الاقتصادية.
4- بيان وسائل مشاركة المرأة في عمليات التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي.

الدراسات السابقة

وردت الكثير من الدراسات حول قضايا التنمية ومنها التنمية الاقتصادية، ودراسات تحدثت عن قضايا المرأة بشكل عام، ولم تجد الباحثة دراسات تجمع بين دور المرأة والتنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي، ووجدت الباحثة دراستان حول التنمية والمرأة وهما:

- دراسة سريه، 2002م، بعنوان "**دور المرأة في تنمية المجتمع**"، تناولت الدراسة مكانة المرأة ودورها في تنمية المجتمع المصري القديم، ومشاركة المرأة في العمل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وأوصت الدراسة بمساعدة المرأة على تحقيق استقلالها الاقتصادي والتعاون مع أجهزة الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني.
- دراسة العلواني، 2007م، بعنوان "**دور المرأة المسلمة في التنمية دراسة عبر المسار التاريخي**"، تناولت الدراسة دور المرأة في التنمية في عصر الرسالة والتشريع وعصور الخلافة والعصر الحديث مع تقديم رؤية مستقبلية في التنمية للمرحلة القادمة، وأوصت الدراسة بضرورة الإفادة من مختلف الوسائل والإمكانيات بهدف نشر ثقافة الوعي بموقع المرأة وتفعيل دورها في مسيرة التنمية الفكرية والثقافية والاجتماعية.

منهج الدراسة

تقوم الدراسة على تناول الموضوع من خلال المنهج الوصفي التحليلي، بالحصول على المعلومات الخاصة بموضوع البحث من مصادرها، ثم تحليلها للتوصل إلى نتائج البحث.

مخطط الدراسة

تتكون الدراسة من مقدمة وتشمل مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، الدراسات السابقة، منهج الدراسة.

وتتكون من مبحثين:

المبحث الأول: مكانة المرأة، ويتكون من ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مكانة المرأة في المجتمعات.

المطلب الثاني: مكانة المرأة في الإسلام.

المطلب الثالث: الحقوق الاقتصادية للمرأة في الإسلام.

المبحث الثاني: دور المرأة في التنمية الاقتصادية، ويتكون من ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: دور المرأة في الحياة الاقتصادية إسلامياً

المطلب الثالث: وسائل مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلام

المبحث الأول: مكانة المرأة

المطلب الأول: مكانة المرأة في المجتمعات غير الإسلامية

المرأة تُعامل في المجتمعات غير الإسلامية معاملة تختلف عنها في المجتمع الإسلامي وخاصةً في الحضارات القديمة، فكانت المرأة مسلوبة الإرادة وليس لها قيمة ولا كرامة وفيما يلي عرض لمكانة المرأة في بعض الحضارات والمجتمعات:

- لم يكن للمرأة قيمة ولا كرامة في أوروبا ولا يحسب لها حساب وكانت تعيش حياة قاسية بسبب العادات والتقاليد التي كانت سائدة.
- عند اليونان كانت تباع وتشترى وهي مجرد رجس من عمل الشيطان وخادمة بسيطة في بيت الرجل وليس لها مهمة سوى قضاء حاجات الرجل الجنسية، ويحق للرجل أن يهديها أو يوصي بمتعتها لمن يشاء.(بحر العلوم، 1986م، ص36)
- الرومان يعتبرون المرأة أداة إغواء يستخدمها الشيطان لإفساد القلوب ولذلك كان يفرض عليها عقوبات بدنية قاسية، وكانت تعامل معاملة الرقيق فالأب يبيعها لزوجها وللزوج حق في قتلها، ولا يحق للمرأة عند اليونان التملك.(النوبي، 2015م)
- أما عند السومريون كانت تمتع المرأة بصلتها القوية بالهيكل والمعبد وكان يصرن خليلات أو سراري للآلهة وكان يطلق عليهن (عاهرات المعبد)، وبالنسبة لعلاقتها بزوجها فهو المسيطر ويحق له تقديمها للدائن بدلاً لدينه اذا لم يتمكن من سداد دينه.(بحر العلوم، 1986م، ص38)

- في شريعة حمورابي (حضارة بابل) لها حقوق على الرجل منها الحرية في التصرف بما تملك ولها أن ترث وتورث وحق التعليم والعمل وممارسة التجارة، وللزوج حق بالزواج من امرأة ثانية إذا أصيبت زوجته بمرض لا شفاء منه.(بحر العلوم، ص40)
- العبريون تباع مثل الرقيق وتحرم من الإرث بوجود الولد ولا تقبل في الوظائف الدينية ولا تقبل شهادتها.
- الهنود المرأة عندهم رمز للوباء والموت والجحيم، والنار خير منها وتُعد حطاماً تحرق على قيد الحياة على قبر زوجها. (النوبي،2015م)
- وعند الفرس تعاني من الاضطهاد والاحتقار في البيت ويحق للرجل إذا غضب منها أن يحكم عليها بالإعدام أو السجن مدى الحياة. (بحر العلوم، ص43)
- أما النصارى تنظر إليها الكنيسة نظرة احتقار ويلقى عليها حمل الرذيلة وأنها غير طاهرة.
- فرنسا تعتبر المرأة أنها ليست إنسان ولا حيوان لكنها في مرتبة أقل من الإنسان ولكنها مخلوقة لخدمة الرجل. النوبي
- أما انجلترا تعامل المرأة بالإهانة والدليل على ذلك أن الملك هنري الثامن أصدر أمر بتحريم ومنع النساء من مطالعة الكتاب المقدس.
- وفي الجاهلية لم يكن للمرأة قيمة ولا كرامة ورمز للبؤس والعار وتعتبر ولادتها نكبة كبرى وحادث أليم في حياة والدها، وكانوا يقتلونها خشية الفقر والعار ويقولون أن الإناث بنات الله، وكانت تحرم من الميراث والتملك وليس لها حق في اختيار الزوج، وأجازوا الجمع بين الأختين والولد يتزوج زوجة أبيه بعد وفاة أبيه، ومشهور عندهم عدة أشكال للزواج منها: (زواج الشغار، المشاركة، نكاح البدل، زواج بالميراث، زواج بالشراء، نكاح الاستصناع)، والطلاق بدون قيود وأيضاً الظهار.

المطلب الثاني: مكانة المرأة في الإسلام

حرر الإسلام المرأة من العبودية وصحح نظرة المجتمع للمرأة فهي كائن إنساني له روح إنسانية كالرجل وهي نواة البشرية، قال تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا" (سورة النساء: آية 1)، وقال تعالى في سورة الحجرات: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" (سورة الحجرات: آية 2)

واعترف بأهليتها وحقها في العبادة وقابليتها للفوز برضا الله تعالى ودخول الجنة أن أحسنت كالرجل تماماً، فهي مخاطبة بالعبادات الإسلامية وفي الصلاة والوضوء والحج وغيها من الفروض والعبادات فلم يفرق الإسلام بينها وبين الرجل.(بحر العلوم، ص70)

وأعطاها حق الكسب والملكية وحرية التصرف بما تملك قال تعالى: " وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا"(سورة

النساء: آية 32) ، ولم يفرق الإسلام بين أهلية الرجل والمرأة في التصرفات المالية كالبيع والإقالة والسلم والصرف والإجارة والرهن والوكالة والكفالة وغيرها من المعاملات.

وعلى غير ما كان سائداً في المجتمعات الأخرى فقد حارب الإسلام التشاؤم بها والحزن لولادتها قال تعالى: "وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ (58) يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ"(سورة النحل: آية 58-59)، وحرم وأد البنات قال تعالى: "وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ (8) بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ"(سورة التكوير : آية 8-9)، كما أمر الإسلام بإكرام المرأة سواء كانت بنتاً أو زوجةً أو أماً، وأمر بتعليمها ورغب فيه وأعطاها حقها في الميراث ووضع احكام الزواج والطلاق لما يحقق العدالة للطرفين. (جردات، 2000م، ص25)

وعلى المستوى الدولي في العصر الحديث صدرت منظمة الأمم المتحدة (اليونسكو) اتفاقيات ومواثيق دولية خاصة بالمرأة منها: حقوق المراة (أبو يحيى، 2011م)

1- اتفاقية خاصة بحقوق المرأة السياسية عام 1954م.
2- اتفاقية خاصة بجنسية المراة عام 1958م.
3- اتفاقية خاصة بالسن الأدنى للزواج والرضا وتسجيل الزواج عام 1962م.
4- اتفاقية حقوق الطفل عام 1990م.
5- اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة عام 1981م.
6- اتفاقية خاصة بمساواة العمال والعاملات في الاجر عام 1952م.

نرى أن القانون الدولي متفق مع الإسلام باحترام المرأة وحماية كرامتها، والعدل والمساواة ولكن القانون الدولي جعل المساواة مطلقة بينما الإسلام قد ساوى بين الرجل والمرأة في الحقوق المعنوية وعدل بينهما في الحقوق المادية، وحقها في العمل ضمن ضوابط شرعية.

المطلب الثالث: الحقوق الاقتصادية للمرأة في الإسلام

أولاً: العمل

من أهم حقوق المرأة الاقتصادية في الإسلام حقها في العمل ويُعد من أهم مصادر اكتساب الدخول لذلك اهتم به الإسلام وحض عليه، ونهى عن التكاسل والبطالة الاختيارية والرجل او المرأة مطالبون بالعمل والسعي، قال تعالى: "مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ"(سورة النحل: آية 97)

وجعل الإسلام ضوابط لعمل المرأة منها:

1- الحاجة، عن عائشة رضي الله عنها عن رسول صلى الله عليه وسلم قال: "قد أُذن أن تخرجن في حاجتكن" (البخاري، 2013م، ص41)

2- الحشمة، قال تعالى: "وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ"(سورة النور: آية 31)

3- العفة وهي عدم اختلاط النساء بالرجال بغير حاجة أو بشكل يؤدي إلى الفساد. (ابراهيم، 2013م، ص194)

4- التناسب بمعنى مناسبة عمل المرأة لإمكانياتها وظروفها.

5- أن يكون العمل مشروع وغير محرم وهذا مبدأ من مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

مجالات عمل المرأة

قد تشارك المرأة في الجهاد كما في زمن الرسول عليه الصلاة والسلام والصحابة رضوان الله عليهم، وعملت طبيبة ومرضة وإمامة مسجد النساء، وقد تعمل كوزيرة وتمارس العمل التجاري والصناعي والزراعي وغيرها من المهن المشروعة.

ثانياً: الملكية

من حقوق المرأة الاقتصادية حقها في اكتساب الأموال وتملكها وإنفاقها والتصرف فيها وفق الضوابط الشرعية وفي الأمور المشروعة، ويعتبر حق الملكية من مصادر اكتساب الدخول عندما يستثمر المالك أمواله في مجالات الكسب التجاري أو الصناعي أو الزراعي، فحق الملكية يعطي المالك الحق في اكتساب الأموال وتنميتها وإنفاقها وهبتها. (ابراهيم، ص203)

ومن الأمثلة على ملكية المرأة في الإسلام وتصرفها بما تملك:

- ملكية مشروع تجاري: السيدة خديجة رضي الله عنها كانت تملك مشروع تجاري وتستخدم فيه العمال.
- ملكية مشروع زراعي: عند تقسيم أراضي خيبر على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم خيرهن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بين الأرض وبين الثمار فاختارت عائشة رضي الله عنها الأرض أي الاستثمار العقاري الزراعي.
- ملكية المشروع الحرفي: امرأة تملك مشروع حرفي وهو النجارة زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وكانت تستخدم العمال أيضاً، عن سهل رضي الله عنه قال: بعث الرسول صلى الله عليه وسلم إلى امرأة "مري غلامك النجار يعمل لي أعواداً أجلس عليهن" (البخاري، ص97)
- ملكية مشروع تربية المواشي: كانت زينب بنت الرسول صلى الله عليه وسلم تمتلك مشروعاً لتربية المواشي وتستخدم فيه الرعاة من الرجال.

إذاً الإسلام كفل للمرأة حقها في اكتساب الأموال وتملكها واستثمارها بكافة الطرق المشروعة ولم يحرمها من ممارسة هذه الأنشطة.

ثالثاً: الميراث

أعطى الإسلام المرأة حقها في الميراث قال تعالى: "لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا" (سورة النساء: آية 7)

وأسباب الإرث النكاح، قال تعالى: " وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ" (سورة النساء: آية 12)، ومن الأسباب أيضاً النسب أي القرابة الحقيقية وهي كل صلة سببها الولادة.

ولميراث المرأة في الإسلام أحكام شرعية منها: (الكعكي، 2001م، ص152)

1- تحصين المرأة من الحاجة.
2- امتداد المال المركز في تفتيته وتوزيعة على المستحقين.
3- يدور المال حتى يصل إلى زوج المرأة وذلك يتسع امتداد الثروات الكبيرة والصغيرة.

المبحث الثاني: دور المرأة في التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية

تُعرف بأنها: "عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع" (ماير، وبولدوين ، 1965م، ص18-19)

مما يؤكد استمرارية حركية عملية التنمية على مدى فترة زمنية طويلة مما ينعكس على رفع الدخل القومي الحقيقي.(عبد الواحد، 1993م)

والمقصود بعملية أي تفاعل بين مجموعة قوى خلال فترة زمنية طويلة ينتج عنها تغيرات جوهرية في متغيرات معينة في الاقتصاد القومي وتختلف تفاصيلها باختلاف الزمان والمكان، وقد تكون التغيرات أساسية في عرض عوامل الانتاج، أو تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات.(عقل، 1992م، ص206)

وتُعرف التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي بأنها: "عملية تفاعل بين الدولة والقطاع الخاص يستهدف إجراء تغييرات في البنيان الاقتصادي الاجتماعي على نحو يؤدي إلى تصحيح الهياكل الاقتصادية ويضمن عدالة توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع وفق عقيدة الاستخلاف"(ربابعة، 2007م، ص7)

ومفهوم التنمية الاقتصادية يتطلب التركيز على زيادة الناتج القومي من السلع والخدمات عموماً إلا أنه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار رغبات المستهلكين العاديين والتغيرات التي تطرأ على النموذج الاستهلاكي نتيجة لتغير أذواقهم خلال الفترة الزمنية المحددة.(شرايحة، 1969م، ص67)

ثانياً: أهداف التنمية الاقتصادية

1- زيادة الدخل القومي الذي يتمثل بالسلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة.
2- رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.
3- تقليل التفاوت في الدخول والثروات.
4- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد.

ثالثاً: مصادر تمويل التنمية

من أهم مصادر تمويل التنمية المدخرات الوطنية الاختيارية أي ما يدخره الأفراد اختياراً من دخولهم وما تدخره المشروعات من أرباحها، والقروض العامة والإصدار النقدي الجديد يوجه نحو الإنفاق على مشروعات التنمية دون أن يكون لها قوة شرائية جديدة مقابل موجود في الاقتصاد من السلع والخدمات مما يؤدي إلى التضخم الذي يعتبر عائق أمام التنمية وهروب رؤوس الأموال للخارج.(بكري، 1988م، ص96-97)

أن التنمية المستقرة والناجحة لا تعتمد على رأس المال الأجنبي فلا بد من الاعتماد على الموارد المحلية ورأس المال الأجنبي مكمل لها وقد يتخذ شكل استثمار خاص أو منح قروض طويلة الأجل، ويمكن أن يكون لتكامل الاقتصادي والتعاون الدولي فائدة من خلال الاستفادة من مزايا وفورات الحجم الكبير وتوفير الموارد الطبيعية والمالية والبشرية وتحقيق وفر في رؤوس الأموال المستخدمة ويعتبر التكامل الاقتصادي عامل تحريض لزيادة معدلات الاستثمار.

رابعاً: محددات وعناصر التنمية الاقتصادية (الرداوي، 1985، ص271-286)

- الموارد البشرية
- الموارد الطبيعية
- رأس المال
- التكنولوجيا والتقدم التقني
- زيادة نفقات البنية التحتية.

المطلب الثاني: دور المرأة في الحياة الاقتصادية إسلامياً

أولاً: الحرية الاقتصادية

حرية الأفراد سواء كانوا منتجين أو مستهلكين أو في صورة العمل نفسه إلا ان هذه الحرية ليست مطلقة في الإسلام، فالمنتج حر في انتاج ما يشاء ولكن في حدود الضوابط الموضوعة على الإنتاج واستخدام عوامل الإنتاج، والمستهلك حر في استهلاك ما يشاء

على أن لا يخرج بذلك عن الحدود الموضوعة على الإنفاق والتي تتمثل في حد الإسراف والتبذير والبخل، والعامل يعمل ما يشاء من أعمال لا يخرج عن نطاق وقواعد الشريعة.

والمرأة كمستهلكة يجب عليها الاعتدال فالإنفاق في جميع الحاجات الضرورية والحاجية والتحسينية والاعتدال مسألة اعتبارية تختلف باختلاف الدخل وبمستويات الطبقة التي تنتمي إليها المرأة، والمرأة كمنتجة يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج وتحسينه وخلق فرص عمل جديدة وبصفة خاصة بالنسبة لعمالة المرأة وبالتالي إلى تقدم المجتمع ونموه.(معربة، 1999م، 70-76)

ثانياً: مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية

المرأة لها دور فعال في الحياة الاقتصادية وخاصةً أن الإسلام أعطاها حقوقها الاقتصادية (الملكية والعمل والميراث) فهي تمارس عملها وبالتالي هي عنصر منتج وهي مالكة لعناصر الإنتاج من خلال العمل والميراث وأعطاها الإسلام حرية التصرف وإنفاق أموالها سواء بغرض البيع أو الإيجار أو عن طريق التصدق والهبة، حيث تتمتع المرأة في ظل الإسلام بشخصية قانونية مستقلة عن الرجل سواء جانبها المتعلق بأهلية الوجوب أو أهلية الأداء، وتمتعت بحقوق اقتصادية داخل الأسرة فقوامة وقيادة الأسرة للرجل والمرأة لها حق بإدارة شؤون الأسرة الداخلية من الناحية الاجتماعية والمالية ومنحها حقوق مالية تساعدها على حسن إدارتها للأسرة وكلف الزوج بها كحقها في المهر والنفقة والميراث.(ابراهيم، ص220)

ولكي تقوم المرأة بدورها في الحياة الاقتصادية يجب أن تكون مؤهلة لذلك من خلال التعليم فلا بد من التركيز على تعليم المرأة وتثقيفها وتوعيتها وإعدادها يعمل على بعث العادات السليمة كالادخار وتنمية دخلها عن طريق رفع مستوى إنتاج الأسرة، وبالإضافة لتعليم يجب التركيز على دور المراكز الإرشادية وتثقيفية تنمية المعارف والمهارات في عدة مجالات بهدف المشاركة في العمل الاقتصادي(معربة، 43)

المطلب الثالث: وسائل مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي

التنمية الاقتصادية في الإسلام تبدأ ذاتياً وذلك من خلال تربية الإنسان ليقوم بالدور المنوط به فجوهر التنمية هو تنمية الإنسان نفسه وليس مجرد الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع حاجاته فهي تنمية أخلاقية تهدف إلى تكوين الإنسان.

والتنمية الاقتصادية ليست عملاً دنيوياً محضاً يهدف إلى مجرد تحسين مستوى دخل أفراد المجتمع أو توفير حد الكفاف أو إشباع حاجاتهم الأساسية وإنما تنمية البيئة المحيطة به اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً لِتمكن الإنسان من القيام بهذه المسؤوليات المنوطة به، والمرأة عنصر فعال في التنمية الاقتصادية والإسلام بتشريعاته الحكيمة ونصوصه المتضافرة أكد هذا الدور وقدم كافة التسهيلات التي تمكن المرأة من القيام بدورها التنموي، ومن هنا أقر الإسلام للمرأة الوسائل المشروعة التي تحقق لها الوصول إلى الموارد الاقتصادية الممكنة لتأدية دورها التنموي الاقتصادي.(العلواني، 2007م، ص78)

إذا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية يجب وضع برامج وخطط على أساس بناء المجتمع والتأكيد على ضرورة الاستفادة من الجهود الذاتية والمشاركة في المجالس والوحدات المحلية والمشاركة بالجمعيات التعاونية.

ومن أهم الوسائل المشروعة التي يمكن للمرأة اتباعها للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية المشاريع الصغيرة فهي تلعب دور كبير في مواجهة مشكلة البطالة، حيث تتميز باستخدامها فنون إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع كثافة العمل وتعمل على خلق فرص

عمل تمتص جزءاً من البطالة وتعمل أيضاً على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية، كما توفر المشروعات الصغيرة فرص عمل لبعض الفئات وخاصةً النساء فأكثر أفكار المشاريع الصغيرة من النساء وأثبتت نجاحها وتميزها في هذا المضمار، وقطاع المشاريع الصغيرة مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

ومن خلال استغلال أوقات الفراغ لأفراد الأسرة تبدأ المشروعات الصغيرة المنزلية والتي تتولى إدارتها المرأة مثل الحياكة والتطريز والأشغال اليدوية وصناعة اللبن والجبن، والمرأة أيضاً تتمتع بموقع هام في عملية التسويق لهذه المنتجات مما يساعد على تنمية الأسرة والمجتمع.(سرية، 2002، ص45)

وتعتبر المشروعات الصغيرة وسيلة ناجحة لتعبئة المدخرات الصغيرة وإعادة ضخها في صورة استثمارات وتعتبر الركيزة الأساسية التي تعمل من خلالها القطاع الخاص في الدول العربية وبالتالي مساندة هذه المشروعات يعتبر دعم للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ومن أهم دعائم النهوض الوطني بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والتي تعتبر من أبرز المشاكل التي تواجه الدول مثل البطالة ودورها في التكامل مع المشروعات الكبيرة، كما أنها تعتبر مصدر للأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي وتعطي فرصة للمرأة أن تصبح قوة فاعلة فيه عبر إقامة وتأسيس المشروعات الصغيرة.

أن عمل المرأة بمختلف مجالاته مرتبط مع غائيته في تحقيق العمران والاستخلاف على الارض من هنا كان دورها في التنمية الاقتصادية أساساً والقرآن أكد على هذه الحقيقة في أكثر من موضع، قال تعالى: "وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ"(سورة التوبة: آية 71)

أن المرأة تمثل ما لا يقل عن 50% من السكان وتتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية في شؤون العائلة وقطاع الإنتاج وخاصةً الزراعي والغذائي بوجه خاص.(الدشوني، 2005م، ص50)

يتضح من ذلك أن المرأة تتحمل مسؤولية البناء والتغيير والإصلاح الاجتماعي، وممارستها لأي نشاط ثقافي أو دعوي أو سياسي يكون انطلاقاً من حركتها الاستخلافية المؤسسية لتنمية المجتمع والنهوض به.(العلواني، ص90-91)

ودور المرأة وفق الرؤية الإسلامية المتكاملة لا يشكل ضغطاً أو قهراً أو عزلةً بل يُعد من أبرز وسائل تمكين المرأة وتوسيع نطاق فعالية أنشطتها في المجتمع وفق رؤية إسلامية معتدلة تقدم نموذجاً معرفياً متكاملاً، فيجب التركيز على المرأة بخلق الدافعية لديها للمشاركة والوصول إلى مراكز اتخاذ القرار وإيجاد الاتجاهات الإيجابية نحو النموذج القوي للمرأة وزيادة الثقة بقدراتها ومهاراتها إلى جانب توفير الفرص المماثلة للرجل للحصول و السيطرة على المصادر التي تزيد من قدرتها وقوتها.(العلواني، ص 328-334)

الاقتصاد الإسلامي يؤكد على دور المرأة في التنمية الاقتصادية فمبدأ الاستخلاف هو أساس الاقتصاد الإسلامي وجوهر الاستخلاف تفويض للإنسان وإطلاق يده في هذا الوجود وتكليفه بعمارة الأرض من خلال العمل الاقتصادي المشروع وأعطى المرأة الحق في العمل والتملك ضمن ضوابط تحفظ بها كرامة المرأة وقيمتها، وهذا امتداد لأحكام التوزيع في الإسلام التي جاءت بضوابط شرعية عادلة ولا تفرق بين الرجل والمرأة ولا بين الغني والفقير، فالتوزيع الابتدائي يقر الإسلام البيع والهبة والإرث كأسباب

ناقلة للملك ويحترم الحرية الفردية وإقامة علاقة بين العمل ونشأة الحقوق الفردية فحيثما وجد العمل وجدت ثماره (التملك) (السبهاني، 2016م، ص160-162)

أما التوزيع الوظيفي فقد وضع الإسلام بوضع ضوابط المتمثلة في الضوابط الخاصة بالعمل، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن الرسول الله صل الله عليه وسلم قال: " أكل أحد طعاما قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده" البخاري ، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، ح2072، ص338 والضوابط الخاصة فيما يتعلق بالأرض ورأس المال وتحريم الربا، أبي هريرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: " اجتنبوا السبع الموبقات، قيل: يا رسول الله وما هن؟ قال: الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق وأكل مال اليتيم وأكل الربا والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات"(النيسابوري، 2014م، ص50)

أما إعادة التوزيع فهي متمثلة في نظام الإرث والزكاة وهي قائمة على مبدأ العدالة التي لم تتحقق في الأنظمة الأخرى كما في النظام الإسلامي، والإسلام لم يستثني المرأة من الأحكام الشرعية وضمن لها العدالة، فجعلها الإسلام قادرة على القيام بدورها الطبيعي وهي دعامة الأسرة والقيام بأعمال انتاجية غير منظورة كعمل المرأة في المنزل والوصول إلى درجات العالية في التعليم والعمل في الفروع والمجالات المختلفة، وفي ضوء المتغيرات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية وبالتالي مساهمتها الفعالة في التنمية الاقتصادية من عدة وجوه فهي تربي وتبني جيل المستقبل وهي الحاضر الذي يعمل ويبني.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية :

1- المرأة والرجل في مجموعهما يمثلان القوة العاملة لدى المجتمع واستغلال هذه القوة بشكل صحيح وتوجيهها نحو الاستثمارات المختلفة يعتبر سببا رئيسيا لرفع معدلات التنمية.
2- التنمية الاقتصادية تتطلب المشاركة الايجابية لجميع اعضاء المجتمع.
3- الاسلام كفل للمرأة حقها في اكتساب الاموال وتملكها واستثمارها بكافة الطرق المشروعة ولم يحرمها من ممارسة هذه الانشطة.
4- تأكيد الاسلام لأهمية دور المرأة وإسهامها الفعال في بناء المجتمع وتطويره والنهوض بالأمة الاسلامية.

ثانياً: التوصيات

وبعد النتائج التي توصلت إليها الباحثة توصي بما يأتي:

1- نشر الوعي لدى المرأة في العالم العربي الاسلامي بالسياق الثقافي والتاريخي والحضاري لقيم الحرية والمساواة بالمفهوم الغربي.

2- ضرورة تعاون مؤسسات المجتمع المدني كافة لتصحيح الفكرة السائدة حول مشاركة المرأة في الحياة العامة والعمل المتناسق على ايجاد أرضية صلبة من الوعي والثقافة العامة.

3- التركيز على تعليم المرأة وخاصة في ضوء المتغيرات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية فالتعليم اول خطوات مشاركة المرأة بعمليات التنمية.

4- اتاحة الفرصة للمرأة للقيام بدورها كمنتجة لأن ذلك يؤدي الى زيادة الانتاج وتحسينه وخلق فرص عمل جديدة وخاصة للمرأة وعليه إلى تقدم المجتمع ونموه.

المراجع

- ابراهيم، صبري عبد العزيز، 2013م، **الحقوق السياسية والاقتصادية للمرأة في الإسلام**، العدد السادس، رابطة الجامعات الإسلامية سلسلة مركز دراسات الأسرة.
- بحر العلوم، محمد، 1986م، **المرأة في ظل الإسلام**، ط4، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، 2013م، **صحيح البخاري**، ط2، دار الفجر للتراث، القاهرة، مصر.
- بكري، كامل، 1988م، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.
- جردات، صالح أحمد، 2000م، **حقوق المرأة في الإسلام، دراسة مقارنة مع الواقع**، ط1، مطبعة الروزنا، إربد، الأردن.
- الدشوني، شريف، 2005م، **قضايا في التنمية المستدامة**، دار عزة، الخرطوم، السودان.
- ربابعة، عدنان، 2007م، **استراتيجيات التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي دراسة تقديرية وتأصيلية**، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن.
- الرداوي، تيسير، 1985م، **التنمية الاقتصادية**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا.
- السبهاني، عبدالجبار، 2016م، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي**، ط1، مطبعة حلاوة، إربد، الأردن.
- سريه، عصام نور، 2002م، **دور المرأة في تنمية المجتمع**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- شرايحة، وديع، 1969م، **مشاكل التنمية الاقتصادية في البلدان حديثة النمو**، المطبعة الفنية الحديثة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية.
- طشطوش، هايل عبد المولى، 2012م، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، ط1، دار الحامد، عمان، الأردن.
- عبد الواحد، السيد عطية، 1993م، **دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- عقل، خضر، وآخرون، 1992م، **مبادئ علم الاقتصاد**، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، الأردن.
- العلواني، رقيه طه، 2007م، **دور المرأة المسلمة في التنمية دراسة عبر المسار التاريخي**، د.ن، م.
- الكعكي، يحي أحمد، 2001م، **مكانة المرأة في الإسلام**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

- ماير، جيرالد، وبولدوين، روبرت، 1965م، **التنمية الاقتصادية**، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.
- معربة، زهيرة عبد الحميد، 1999م، **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في الإسلام إشارة إلى مصر**، بحث مقدم للمؤتمر الثاني لكلية التجارة (بنات) بجامعة الأزهر، ط1، مصر.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج، 2014م، **صحيح مسلم**، ط1، شركة القدس، القاهرة، مصر.
- النووي، فايز، 3/ 12/ 2015م، **مكانة المرأة بين الجاهلية والإسلام**، رابطة العلماء السوريين، www.islamsyria.com
- أبو يحي، محمد حسن، 2011م،**حقوق المرأة في الإسلام والقانون الدولي**، ط1، دار يافا العلمية، الأردن.

المنهج الاسلامي وأثره في معالجة الفساد الاداري والاقتصادي في المجتمع

الاستاذ الدكتور
برزان مُيَّسر حـامد الحميـد
جامعة الموصل– العراق
dr.barzan_78@yahoo.com

الاستاذ الدكتور
عبد الرحمن ابراهيم حمد الغنطوسي
الجامعة العراقية– العراق
almosul1978@gmail.com

009647701601393

الملخص

لقد اهتمّ الإسلام بالنّاحية الاقتصادية كاهتمامه بكلّ نواحي الحياة، " فاهتمّ بالمال ايجاداً وتنمية واستثماراً وبقاءً، من النّاحيتين الإيجابيّة والسّلبيّة، فاعتبر المال أمانة ثقيلة بيد صاحبه، وألزمه بحفظه، وتثميره، وألزمه السّعي من أجل تحصيله" وما هذا إلّا اعترافاً من الإسلام بأهميّة الاقتصاد، ودفعاً للمسلمين ليهتمّوا ذلك الإهتمام الّذي يضع المسلمين في مكانهم المناسب على السّاحة الدّوليّة، فتكون لهم قوّتهم، واستقلالهم، فلا يخضعون لقوانين الغرب الّذي أدخل إليهم كثيراً من المعاملات الّتي حرّمها الإسلام وقبلها المسلمون في هذا العصر بسبب ضعفهم وتخلّفهم للأسف الشديد. "

يهدف البحث وفي إطاره النظري الى توضيح العديد من النقاط تتعلق بالأتي: مفهوم المنهج النبوي ومعرفة الاقتصاد الإسلامي وأشكال الاستخدامات فيها، وبيان خلفيات وثوابت الاقتصاد الإسلامي وقياس الأهمية النسبية لاستخدامات الأموال في الاقتصاد الإسلامي وخاصة فيما يتعلق منها بالاستثمار والكشف عن أسباب الركود. وتكمن أهمية وهدف البحث بنهوض العلماء المسلمون ومفكروهم، لإيجاد بديل عملي للنظام المالي والاقتصادي الغربي.

الكلمات المفتاحية: المنهج الاسلامي، اثره، معالجة، الفساد، الاداري، الاقتصادي.

The Islamic approach and its impact in addressing administrative and economic corruption in society

Prof. Dr Barzan Muaser Hamed Al-Hamid
Abdul Rahman Ibrahim Hamad Al-Ghantousi

abstract

Islam has paid attention to the economic aspect as it is concerned with all aspects of life. “It was concerned with money in finding, development, investment and survival, both positive and negative. He considered money a heavy trust in the hand of its owner, and obliged him to preserve and invest it, and obliged him to strive for its collection.” This is nothing but recognition from Islam. And pushing Muslims to pay attention to that concern that places Muslims in their appropriate place on the international arena, so that they have their strength and independence, so that they do not submit to the laws of the West, which introduced them to many of the transactions that Islam prohibited and accepted by Muslims in this era because of their weakness and their backwardness, unfortunately. "

The research aims, in its theoretical framework, to clarify several points related to the following: the concept of the prophetic approach, knowledge of Islamic economics and the forms of uses in it, stating the backgrounds and constants of Islamic economics and measuring the relative importance of the uses of funds in the Islamic economy, especially with regard to investment and revealing the causes of stagnation. The importance and purpose of the research lies in the rise of Muslim scholars and their thinkers, to find a practical alternative to the Western financial and economic system.

Key words:

the Islamic approach, its impact, treatment, corruption, administrative, and economic.

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه وأهل بيته أجمعين وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ، أما بعد :

إن السعي لتحقيق المصلحة القومية لأية دولة يعد الهدف الأسمى في اطار حركتها الادارية والاقتصادية كما ان طبيعة المصالح والاهداف قد تفضي الى تدعيم العلاقات الثنائية بين الدول ، بما يعزز نموها وازدهارها أو قد تقود الى التقاطع بينهما بسبب الاختلاف في رؤية كل من طرفي العلاقة وسلوكها السياسي بغية ضمان مصالحها القومية ، ومن ثم تدفع باتجاه مغاير قد يبلغ مستوى القطيعة بين الطرفين ، وإن العالم الإسلامي والغرب يقتضي معرفة كل طرف بلغة محاوِره ، لأن اللسان وسيلة التواصل ، وأداة الفهم والإفهام والمنهج الاسلامي في تنظيم الادارة وبناء الاقتصاد ، إذا لم يُدرك بمراحله وأبعاده ، ويميّز بين ثوابته ، ومتغيراته ، ومراحله ، وتدرك الظروف والشروط ، التي توفرت لكل مرحلة ، يمكن أن ينقلب إلى معوق ، بسبب سوء الفهم ، ومن ثم سوء التطبيق ، بدل أن يكون دافعاً للنهوض ، لذلك فالأمر لا يجوز أن يبقى خاضعاً لرؤية فردية ، تدعي الإحاطة بكل شعب المعرفة ، وإنما لابد له من دراسات متخصصة ، بشعب المعرفة المتنوعة ، شريطة أن تكون متحصنة بالمرجعية الشرعية الكافية ، للتمييز بين ما هو من الوسائل ، وما هو من الأهداف ، وما هو من المبادئ ، وما هو من البرامج ، وما هو من القيم المعيارية ، وما هو من الاجتهاد الخاضع للتقويم ، لتشكيل رؤية جماعية لكل عصر ، بحسب مشكلاته وظروفه ، وإمكاناته ، وقضاياه ، وموقعه من مسيرة النبوة .

ان الكثير من مشكلاتنا الفكرية والمنهجية والنهضوية والاقتصادية – إن صح التعبير – قد تكون نابعة من وجود متخصصين بشعب المعرفة ، لكنهم يفتقدون المرجعية الشرعية ، أو يفتقدون لمعرفة الوحي بشكل أعم والمجتمع الإسلامي الأول ، هو مجتمع الأنموذج ، ومعيار الاقتداء العملي ، ليس في مرحلة الكمال والاكتمال فقط ، وإنما في المراحل كلها التي مر بها ، فكل مرحلة تعتبر قدوة وأنموذجاً لما يشابهها ويقابلها من الأحوال التي يعيشها ويتقلب فيها المجتمع المسلم ، فالمجتمع الأول بالنسبة للمسلم ، يشكل المرجعية التطبيقية ، كما أن القيم في الكتاب والسنة ، تشكل المرجعية الشرعية والفكرية ، وقد تحقق له ذلك دون غيره ، بسبب حراسة الوحي ، والرؤية الراشدية ، ولكن لماذا أصبح الطُّغيان والاستبداد السِّياسيّ سمة بارزة من سمات العالم الإسلامي المعاصر وفي كل صفاته الإدارية والاقتصادية ، ويتشبثون بها لأنهم متعطشون إلى التسلط والسيطرة على حياة النَّاس وعقولهم وتفكيرهم بحيث يكون لهم القول الفصل في كل شيء،وكل ذلك نتيجة لعادات وتقاليد قبلية أو إقليمية لا تمت إلى الإسلام بصلة وهو بريء منه؟ لقد اهتمّ الإسلام بالنّاحية الاقتصادية كاهتمامه بكلّ نواحي الحياة، " فاهتمّ بالمال ايجاداً وتنمية واستثماراً وبقاء، من النّاحيتين الإيجابيّة والسّلبيّة، فاعتبر المال أمانة ثقيلة بيد صاحبه، وألزمه بحفظه، وتثميره، وألزمه السّعي من أجل تحصيله" وما هذا إلّا اعترافاً من الإسلام بأهميّة الاقتصاد، ودفعاً للمسلمين ليهتمّوا ذلك الإهتمام الّذي يضع المسلمين في مكانهم المناسب على السّاحة الدّوليّة، فتكون لهم قوّتهم، واستقلالهم، فلا يخضعون لقوانين الغرب الّذي أدخل إليهم كثيراً من المعاملات الّتي حرّمها الإسلام وقبلها المسلمون في هذا العصر . للأسف بسبب ضعفهم وتخلّفهم. " .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يقسم الى مقدمة وثلاثة مباحث، بيّنا في المبحث الأول المنهج الاسلامي والبناء الاقتصادي، وجاء المبحث الثاني للحديث عن علاج الفساد الإداري من منظور الاسلام والإدارات الحديثة ، اما المبحث الثالث والاخير فقد جاء ليكشف النظام الإداري والاقتصادي في الإسلام، ثم اتبعنا البحث بخاتمة سطرّنا فيه اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة .

أهمية الدراسة :تكمن أهمية الدراسة بنهوض العلماء المسلمون ومفكروهم ، لإيجاد بديل عملي للنظام المالي والاقتصادي الغربي.

أهداف الدراسة : تنبثق اهداف الدراسة وفي اطارها النظري الى توضيح مفهوم المنهج النبوي ومعرفة الاقتصاد الإسلامي وأشكال الاستخدامات فيها، اضافة الى بيان خلفياته وثوابته ، وقياس الأهمية النسبية لاستخدامات الأموال في الاقتصاد الإسلامي وخاصة فيما يتعلق منها بالاستثمار والكشف عن أسباب الركود .

مشكلة الدراسة : عدم ادراك البعض للقواعد والاسس التي وضعها الاسلام للنشاط الاقتصادي، والتي تصلح لكلّ زمان ومكان، لأنّها عامّة لا تتبدل، ويندرج تحتها كثير من المتغيّرات الّتي تسير ضمن دائرة هذه القواعد العامّة، بما يضمن خير الإنسان في الدّنيا والآخرة .

منهج الدراسة : اعتمدت الدراسة على المنهج الموضوعي المقارن وذلك من خلال الرجوع الى الاحكام والتشريعات الخاصة بالفساد الاداري والاقتصادي واثر الدين الاسلامي في معالجة ذلك، والاستشهاد بالايات القرانية والاحاديث النبوية الشريفة .

المبحث الأول

المنهج الاسلامي والبناء الاقتصادي

المنهج دلالة لنظام مسيرة الحياة في هذه الدنيا ، ويهدف الى سعادة الإنسان ، وحفظ كرامته ، وحياته الطيبة ، في الدنيا والآخرة ، قال الله سبحانه وتعالى :{ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ اللَّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً وَلَوْ شَآءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَاكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَآ آتَاكُم فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ }(المائدة:48) ، فالمقصود بالحكم بما أنزل الله ، المنهج الذي شرع الله التزامه ، والحكم الذي شرعه الله هنا ، لا يخص الجانب السياسي ، أو التشريعي ، أو الأخلاقي ، أو الاقتصادي ، أو التربوي ، وإنما يعني ذلك جميعه ، بكل ما يتطلب المنهج من منطلقات وركائز أساسية ، وأهداف مرحلية ، ونهائية واضحة ، ووسائل وأوامر ونواة ، وقيم ومعايير ثابتة ، ليست من وضع الإنسان ، وما يتطلب أيضاً من أنموذج تطبيقي لهذا المنهج ، أشبه ما يكون بوسيلة إيضاح معينة على تنزيل قيم المنهج على الواقع ، وتحويل فكره إلى فعل مجسد في حياة الناس ، أو هو كالمجسمات والنماذج ، والصور ، التي تبين الشكل ، الذي لابد أن تنتهي إليه الوسائل.وهنا نقول : إن الأزمة التي نعاني منها ، ليست أزمة منهج ، وإنما أزمة فهم للمنهج ، وأزمة تعامل مع المنهج .. أزمة تنزيل للمنهج على الواقع ، وتقويمه به ، فالاسلام بمصدريه : الكتاب والسنة ، والسيرة كتنزيل عملي وأنموذج ، هو المنهج ، وأن المعايرة للواقع ، والتحديد للخلل ، إنما يكون في ضوء الكتاب ، والسنة ، والسيرة ، وأن أي معاودة للنهوض ، واستئناف السير ، مرهون بتقويم الواقع ، بمنهج الكتاب ، والسنة ، والسيرة ، فالإسلام هو المنهج ، وهو الصراط ، وهو السبيل ، وهو الحجة ، وهو موثق الاستمساك والتلقي ، والمعايرة ، واكتشاف الخلل ، وتحديد الأزمة ، أو هو بكلمة جامعة : الدين ، الذي يحكم تصرفات الإنسان ، أو يدين له الإنسان بتصرفاته ، ونشاطه ، لأن أي عدول عن هذا ، أو تعديل له – والتعديل هو عدول في الحقيقة ، عن بعض الجوانب ، كما أسلفنا – إنما يعني بالضرورة استدعاء مناهج ونظم معرفية ، ومسالك ومعايير (الآخر) وليس من (آخر) الآن ، سوى المنهج الغربي ، بوسائله ، وأدواته ، ونظامه المعرفي.

من هنا يتبين لنا ان الاقتصاد عصب الحياة، وشريانها النابض، ومما لا شك فيه، في إطار الحديث عن أثر المنهج النبوي على المجتمع، يمكن القول أن له تأثيراً واسعاً وواضحاً في مجال البناء الاقتصادي، وذلك خلال الإعداد المهني وقادة المستقبل، فللمنهج الاسلامي أثر بارز في البناء الاقتصادي خلال إعداد الكوادر المدربة،وتزويدهم بالعلوم والمعارف اللازمة التي يسدون بها

حاجة المجتمع، والوصول إلى الاكتفاء الذاتي، بدلاً من العالة الأجنبية التي تقتطع جزءًا من المال وتوجهه إلى بلدانها؛ لذلك كان إعداد جيل المستقبل عملية بالغة الأهمية لنجاح الفرد والاسرة "ويتوقف بالدرجة الأولى على نوع الإعداد المهني الذي يلقاه الفرد وحسب موقعه ، ومهما تحدثنا عن تطوير العملية التربوية فإن المعلم الجيد له دور في ترسيخ المنهج النبوي لطلابه وهو يمثل شرطاً رئيسياً فيها،إن أحد المناهج الدراسية قد تموت في يد معلم لا يقدر على تدريسها،والمنهج الميت قد تعود إليه الحياة إذا ما وجد معلماً قديراً متفتحاً "وخلال المعلم الكفؤ تظهر الإيجابية بين التعليم والاقتصاد،فلا ينمو الاقتصاد إلا بكوادر بشرية مؤهلة تأهيلاً عالياً،ومدربة،تدريباً سليماً.ويبرز أثر المنهج النبوي خلال العمل، وبذل الجهد في اتقانه، وذلك استجابة لقول سبحانه وتعالى : {وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ }(التوبة:105) ،وأيضاً استجابة لقوله عليه الصلاة والسلام:((إن الله تعالى يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه))(السيوطي،د،ت،ج1،ص75) ،وقال أيضاً:((إن الله تعالى يحب العامل إذا عمل أن يحسن عمله)) ،وقال أيضاً:((إن الله يحب العبد المؤمن المحترف))(المصدر نفسه،ج1،ص75). فالعمل مورد مهم من الموارد المالية،ووسيلة فعَّالة لتحسين الدخل وتنمية الاقتصاد،وأيضاً رافد مهم من روافد البناء الاقتصادي للمجتمع؛ لأنها تدفع الفرد والاسرة والمجتمع للإقبال على الشيء المتقن،والعمل الجيد. فإذا أردنا أن نبيّن الجانب الإعتقاديّ في الإقتصاد، سنجد ثوابت كثيرة قررها الإسلام، وأهمّ هذه الثّوابت :

1- الملك لله، والإنسان مستخلف فيه: يقول تعالى: " وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ"(الحديد:7)، وفي هذا تذكير للإنسان بأنّه لا يملك شيئاً، وإنّما كلّ ما يملك هو لله، فترسخ في ذهنه هذه القاعدة، فلا يمتنع عن تنفيذ أمر الله سبحانه، فهو مؤكّل من عند الله في ماله، والمؤكل ينفّذ أمر من وكّله، وهو يعرف في النّهاية أنّ هذا المال الّذي يجري بين يديه ليس له حتّى وإن استطاع أن يتصرّف به كلّه كما يشاء.

ولم يختّص هذا الإستخلاف بشخص دون آخر، إنّما هي لجميع النّاس، قال تعالى: " وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلائِفَ الْأَرْضِ" (الانعام :165)، الكون كلّه مسخّر للإنسان: يقول تعالى: " أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً". فتسخير الكون يعني أنّ كلّ ما فيه للإنسان، ليسعى ويعمل ويحصل على رزقه. يقول تعالى: " هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ". فكلّ ما في الدّنيا بين يدي هذا الإنسان، وما عليه إلّا أن يجدّ في سبيل رزقه. وتسخير الكون للإنسان يعطي معنيين كبيرين أ : الكون وما فيه مهيأ ومبذول للإنسان، فإن هو أحسن سبل استخدامه، وأعمل فكره فيه فإنّه لا يستعصي عليه شيء في هذا الكون. ب : الإنسان هو أفضل المخلوقات، ولولا ذلك لما كان كلّ شيء مسخّر له، لذلك لا يليق به أن يعبد شيئاً مما سُخّر له، بل هو سيّد هذا الكون، وجدير به ألّا يعبد إلّا ربّ هذا الكون وخالقه، والّذي سخّر هذا الكون له ، الله جعل تفاوتاً بين النّاس في الرّزق، فهناك غنيّ وفقير، وما ذلك إلّا لحكمة أرادها الله، فلو تساوى النّاس في الرّزق لما استمرّت الحياة، فالغنيّ يُعطى المال لينظر ماذا يفعل به وكيف ينفقه، والفقير يُحرم منه، ويبقى عنده طموحه الّذي يدفعه إلى العمل والجدّ من أجل كسب المال، يقول تعالى: " أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً سُخْرِيّاً وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ". وقد جاء في تفسير قوله تعالى: " لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً سُخْرِيّاً"، يعني لو أنّنا سوّينا بينهم في كلّ الأحوال لم يخدم أحد أحداً، ولم يصر أحداً منهم مسخّراً لغيره، وحينئذ يفضي ذلك إلى خراب العالم وفساد حال الدّنيا، ولكنّنا فعلنا ذلك ليستخدم بعضهم بعضاً، فتسخّر الأغنياء بأموالهم الأجراء والفقراء بالعمل، فيكون بعضهم لبعض سبب المعاش، فهذا بماله، وهذا بعمله، فيلتئم قوام العالم(القرضاوي،1993،ص77) ، وكما قال الشّاعر :

وَالناسُ بِالناسِ مِن بدوٍ وحاضرةٍ ... بَعضٌ لِبَعضٍ وَإِن لَم يَشعُروا خَدَمُ

ولكنّ هذا التّفاوت لا يعني أنّ الغنيّ مفضّل على الفقير، أو أنّ الغنيّ محبوب من قبل الله بينما الفقير مكروه (الصلابي،2008،ج1،ص340؛الخازن،1328هـ،ج4،ص112؛زيدان،2000،ص19)، يقول الله تعالى: "وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالاً وَأَوْلاداً وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ * قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ * وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلا أَوْلادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ"(سبأ،34-39). إن قوة الاقتصاد الإسلامي ووصول الأموال إلى قبضة المسلمين ستكون عاملاً من عوامل قوة الدعوة الإسلامية، وستتحكم المنظومة الإسلامية على الاقتصاد العالمي وستعرض على العالم سوقًا إسلامية ومنظومة شركات إسلامية، وسترتفع رايات المسلمين ومعنوياتهم عندما يرون رجال المال المسلمين الذين ينفقون أموالهم سرا وعلانية ابتغاء مرضاة الله، وينطلق الدعاة في كل مكان مبشرين ومنذرين وخلفهم مؤسسات وشركات تدعمهم وتقف بجانبهم، كل على ثغر، وكل يسعى لتمكين دين الله في الأرض.

إن الإعداد المالي والقوة الاقتصادية ستكون في خدمة الأمة والدعوة والسياسة والفكر، وستستند حركة التغيير الشاملة من أجل التمكين لدين الله في الأرض،ولابد أن تهتم الحركات الإسلامية بميدان الصناعة والزراعة والعقار والاستيراد والتصدير، وبخاصة في البلاد الحرة التي لا ينال أموالنا فيها ظلم، وفي العالم الكبير الفسيح المتسع للاستثمار، وإنقاذ البشرية وبخاصة المسلمون من مساوئ الأنظمة الوضعية حتى إن علماء الغرب يقولون بذلك، يقول جاك أوستري: إن طريق الانتماء ليس محصوراً في المذهبين المعروفين بل هناك مذهب اقتصادي ثالث راجح هو المذهب الإسلامي، وبذلك يتحرر المسلمون من التبعية الاقتصادية ويبرز للعالم هذا النظام، ومن هنا تأتي أهمية طريق النظام الاقتصادي في الإسلام، وبيان الأحكام الشرعية لمعالجة جميع مشاكل الحياة.

2- استغلال الموارد البشرية والمادية الإسلامية استغلالاً اقتصاديا يؤدي إلى الرفاهية العامة للشعوب الإسلامية مما يساعد المسلمين على قيام الصناعات الثقيلة، وبذلك تتحقق للمسلمين القوة والمنعة التي تحرر أراضيهم المحتلة، كل ذلك وفق برامج تنمية متكاملة، فالإسلام ليس مجرد تراث، بل فيه طريق التنمية السليم، وبذلك لا يبقى العالم الإسلامي مجرد سوق مالي وسلعي للشرق أو الغرب.

3- وجود الاقتصاد الإسلامي يؤدي إلى الوحدة السياسية بين شعوب الإسلام، حيث إن الاقتصاد ينطلق من الشريعة، والشريعة تنادي بوحدة المسلمين، لأن وحدة الاقتصاد تؤدي إلى وحدة السياسة، وهذا ما تسعى إليه دول غير إسلامية مثل دول السوق الأوروبية المشتركة.

4- تحقيق القوة الاقتصادية والسياسية يؤدي إلى عودة الإسلام إلى أيامه الزاهرة ويؤدي بالتالي إلى سيطرة الإسلام على مسرح السياسة والاقتصاد في العالم، وتصبح الأمة الإسلامية خير أمة وأقوى قوة فكرية وحضارية ومادية في العالم.

5- إذا بنى الفكر وبخاصة الفكر الاقتصادي الإسلامي على أساس سليم من العقيدة والأسس التي وضحناها فإن الطريق إلى الاكتشافات والمخترعات الحديثة سيكون مفتوحا، وستوظف المفاهيم إلى واقع حي عملي في معترك الحياة، وبذلك نبعد جميع الأفكار الدخيلة على الأمة الإسلامية من رأسمالية واشتراكية(اوستري،د،ت،ص1000) .

إن الهيمنة على الاقتصاد وتحكيم شرع الله فيه جهاد عظيم ولها آثار على المجتمعات البشرية من أهمها: المال في الإسلام وسيلة لا غاية: فهو وسيلة للعيش الكريم، ولتلبية الحاجات، ومساعدة النّاس، لذلك ذمّ الإسلام حبّ المال الشّديد والتّعلّق به، قال تعالى: " وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبّاً جَمّاً". ولكنّه لم يمنع من التّمتّع به، وإنفاقه بما يرضي الله، يقول تعالى: " قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ". فالإسلام لم يرد أن يصبح الإنسان عبداً للمال، وبيّن له أنّ هذا المال لن ينفعه يوم القيامة،

يقول تعالى: "يَوْمَ لا يَنْفَعُ مَالٌ وَلا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ" ، وبالتّالي أمر بالعمل لتحصيل المال الّذي ينتفع به في هذه الحياة الدّنيا، يقول تعالى: " فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيراً لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ"

وبما أنّ المال وسيلة، فقد حرّم الإسلام .كما قلنا . أن تصبح هذه الوسيلة غاية، وأراد من المال أن يكون وسيلة للعيش، وأراد أن يُستخدم، فمنع الإسلام كنز المال، وأمر بإنفاقه، قال تعالى: " وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ" فالإسلام يريد أن يبقى المال داخلاً ضمن النّشاط الإقتصاديّ ومستخدماً فيه، لا أن يُحبس ويُكنز، مما يؤدّي إلى خروجه عن خلقته الّتي خلقه الله بها(زيدان،2000،ص20)،أو قصور فكري فيكون عليه الوزر والعقاب من الله تعالى.وليست هذه المسؤوليّة فقط أمام الله بل هي مسؤوليّة دنيويّة تحدّدها أحكام الشّريعة. يقول تعالى: "وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ".وفي الإسلام أحكام تشريعيّة تحاسب الفرد على نشاطه الإقتصاديّ، فتمنعه من القيام بأيّ نشاط يضرّ الجماعة، أو يؤدّي إلى افسادها، مثل بيع الخمر أو انتاجها، أو زراعة المخدّرات وغير ذلك من أمثال هذه التّجارات، ومنعه أيضاً من الغشّ والتّزوير، فكان المسلم مسؤولاً عن بضاعته وجودتها، وهناك أحكام كثيرة في هذا الشّأن موزّعة في كتب الفقه. وحمّل الإسلام المسلمين مسؤوليّة القيام بالنّشاطات المختلفة الّتي تؤدّي إلى خير المجتمع، فإذا قام بعضهم بها سقط الإثم عن الباقين، وإذا لم يقم بها أحد أثم الجميع (الخطيب،1975،ص44؛ الصلابي،2008،ج1،ص339؛البغا،1989،ص346). يقول الله تعالى: " فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ"(التوبة:122). كما أن حاجات العمل المتعددة تحتاج إلى أموال طائلة لتغطيتها، والمطلوب من الحركات الإسلامية أن تعد من رجالها من التجار المسلمين من تظهر على سلوكه أخلاق الإسلام والسنة النبوية ، هي قانون مطرد في التغيير الاجتماعي ، والبناء الحضاري ، وأن الاطراد سمة لازمة لها ، كلما توفرت الظروف والشروط ، وانتفت العوائق ، وأن نهوض المجتمع الإسلامي من سقوطه اليوم ، مرهون باستعادة الأنموذج ، القدوة ، والمنهج في التغيير ، وأن توفير الظروف والشروط التي توفرت لميلاد المجتمع الأول ، أساس لمعاودة الإنتاج ، أدركنا مغزى قولة الإمام مالك رحمه الله : لا يصلح آخر هذه الأمة ، إلا بما صلح به أولها .

ولعل من الأمور الأساسية التي لابد من التنبه لها ، والتذكير بها هنا ، أن منهج الرسول القدوة صلى الله عليه وسلم في البناء والتغيير الحضاري ، هو منهج اللبنة والتدرج ، وتحضير المحل ، والأخذ بيد الناس إلى تحقيق المقاصد الإسلامية ، وتقويم سلوكهم بشرع الله ، شيئاً فشيئاً ،حتى وصل بهم ، إلى درجة الاكتمال والكمال ، في بناء المجتمع الأنموذج ، وهذا المنهج لم يقتصر على مرحلة النبوة الخاتمة ، وإنما هو منهج النبوة في التاريخ الإنساني ، ووسيلة الأنبياء جميعاً ، حتى أن النبوة الخاتمة بكل عطائها ، ومقوماتها ، وأهدافها ومنطلقاتها ، لم تخرج عن أن تكون لبنة ، في البناء النبوي الممتد ، مع رحلة الإنسان على الأرض ، وقد ألمح إلى هذا وأكده الرسول صلي الله عليه و سلم بقوله: (مَثَلي ومثُل الأنبياء من قبلي ، كمثل رجل بنى بنياناً ، فأحسنه وأجمله ، إلا موضع لبنة من زاوية من زواياه ، فجعل الناس يطوفون به، ويعجبون له ، ويقولون : هلا وضعت هذه اللبنة ؟ قال : فأنا اللبنة ، وأنا خاتم النبيين))(صحيح مسلم،2016،حديث رقم 4359) .

وقد يكون من أبرز الخصائص ، التي تجعل المنهج النبوي في التغيير والنهوض والبناء الحضاري ، محلاً للاقتداء والتأسي ، وتجعله أنموذجاً (يحتذى انما هي في واقعيته وتوافقه مع فطرة الإنسان)، وإنه تحقق من خلال تعامله مع السنن الجارية في الكون ، ومن خلال عزمات الإنسان ، بضعفه وقوته ، وتذكره ونسيانه ، وفطرته وغريزته ، ونزوعه إلى الخير ، وانحداره في الشر ، واستيعاب جميع ما يتعرض له من الظروف ، والأحوال ، والقابليات ، من الشدة والرخاء ، والسقوط والنهوض ، والهزيمة والنصر ، ليكون المنهج من ثم دليلاً ومرشداً ، في كيفية التعامل مع الأحوال كلها ، من خلال الاستطاعات المتوفرة ، والظروف المحيطة ، ولم يتحقق

من خلال تعامله مع السنن الخارقة ، الخارجة عن طاقة البشر ، التي قد تسهم بالتواكل ، والإلغاء ، وانطفاء الفاعلية ، وتؤدي إلى السلبية ، والإرجاء . واعتمد الزمن ، وسنة الأجل ، كعنصر لازم ، لإنضاج الفعل الحضاري ، وتحكم بالزمن تسخيراً وإنتاجاً ، بعيداً عن النظرة الدهرية والجبرية الزمانية ، التي كانت من مثالب الكفر ، وليس من خصائص الإيمان ، ونستطيع القول: إن المنهج النبوي في التغيير ، والبناء الحضاري ، تحكم بالزمن، وأعاد التعامل مع المسار الحقيقي ، وأكد استدارته كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض ، وأبطل عبث العابثين بمساره ، ليتحقق الانسجام ، بين السنن الكونية ، والسنن النفسية والاجتماعية ، فلقد قال الرسول صلي الله عليه و سلم في مراحل الاكتمال والكمال للمنهج النبوي ، في خطبة الوداع: (إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله سموات والأرض ... إلخ)، حيث تحقق بالنبوة الخاتمة ، التصويب لوجهة الإنسان ، والقراءة الصحيحة ، لحركة الكون ، وغايات الحياة .

المبحث الثاني

علاج الفساد الإداري من منظور الاسلام والإدارات الحديثة

جعل الإسلام الحفاظ على الأموال المنتجة باباً من أبواب حفظ المال وقد سبق بذلك القوانين الوضعية التي منها منع ذبح الإناث ومنع صيد الأسماك الصغيرة ومنع الذبح قبل سن معين، وهذه القوانين لها احترامها في المحافظة على المال المنتج الذي إن يكفي القليل في حال استخدامه في حالته هذه، سيكفي الكثير عندما ننتظر نموه وكماله، ولكن يعيب هذه القوانين أنها قوانين أرضية قد لا يطبقها الناس كثيرًا لعدم وجود مرجعية دينية في أذهانهم يتقربون بتنفيذها إلى الله، يطمعون في رضاه إن نفذوا ويخافون من عقابه إن خالفوا وهذا خاص في هذه الجزئية عام في كل القوانين وهنا نتعلم من النبي صلى الله عليه وسلم المحافظة على الأموال المنتجة فسيد المرسلين (رأى من نفسه جوعاً فخرج فرأى أبا بكر وعمر قال :قوما فقاما معه إلى بعض بيوت الأنصار وسألهما عما أخرجهما فقالا: الجوع يا رسول الله فقال: وأنا كذلك والذي نفسي بيده فلم يجدوا الرجل وأخبرت امرأته أنه ذهب يستعذب الماء وأمرتهم بالجلوس ورحبت بهم وأهلت فجاء الرجل ليذبح وفرح بهم قائلاً: من أكرم مني اليوم أضيافاً، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم إياك والحلوب فحتى في لحظات جوعه وجوع من حوله لم ينس صلى الله عليه وسلم أن يعلم الأمة أن هذه الحلوب لو ذبحت لخسر بيت من بيوت المسلمين ما يغنيهم من اللبن ومنتجاته التي ستنتهي بذبح هذه الحلوب وهذا ما يجب أن يتعلمه الإنسان في كيفية التعامل مع موارده وكيفية استثمارها والمحافظة عليها، ونجد في الإسلام الحفاظ على الأموال المنتجة باشتراط السن في الأضحية والهدي والعقيقة فقد حدد التشريع الإسلامي سنًا معينة لا يجوز أن نقدم أقل منها حتى تزيد وتنمو فتكفي العدد الكبير في الإطعام والصدقة والهدية كذلك لو قدم الناس أي سن في أضاحيهم أو هديهم فمن الممكن أن نصل إلى وقت لا نجد فيه نابًا، فلابد من بناء الفكر وبخاصة الفكر الاقتصادي الإسلامي على أساس سليم من العقيدة والأسس التي وضحناها فإن الطريق إلى الاكتشافات والمخترعات الحديثة سيكون مفتوحا، وستوظف المفاهيم إلى واقع حي عملي في معترك الحياة، وبذلك نبعد جميع الأفكار الدخيلة على الأمة الإسلامية من رأسمالية واشتراكية(محمد،2011،موقع الوكة الالكتروني)، وإن الهيمنة على الاقتصاد وتحكيم شرع الله فيه جهاد عظيم ولها آثار على المجتمعات البشرية من أهمها: المال في الإسلام وسيلة لا غاية: فهو وسيلة للعيش الكريم، ولتلبية الحاجات، ومساعدة النّاس، لذلك ذمّ الإسلام حبّ المال الشّديد والتّعلّق به، قال تعالى: " وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبّاً جَمّاً". ولكنّه لم يمنع من التّمتّع به، وإنفاقه بما يرضي الله، يقول تعالى: " قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ". فالإسلام لم يرد أن يصبح الإنسان عبداً للمال، وبيّن له أنّ هذا المال لن ينفعه يوم القيامة، يقول تعالى: "يَوْمَ لا يَنْفَعُ مَالٌ

وَلا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ" ، وبالتّالي أمر بالعمل لتحصيل المال الّذي ينتفع به في هذه الحياة الدّنيا، يقول تعالى: " فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيراً لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ"وبما أنّ المال وسيلة، فقد حرّم الإسلام . كما قلنا . أن تصبح هذه الوسيلة غاية، وأراد من المال أن يكون وسيلة للعيش، وأراد أن يُستخدم، فمنع الإسلام كنز المال، وأمر بإنفاقه، قال تعالى: " وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ" فالإسلام يريد أن يبقى المال داخلاً ضمن النّشاط الإقتصاديّ ومستخدماً فيه، لا أن يُحبس ويُكنز، مما يؤدّي إلى خروجه عن خلقته الّتي خلقه الله بها(عتر،1980،ص34؛ زيدان،2000،ص20) ،أو قصور فكري فيكون عليه الوزر والعقاب من الله تعالى .

وليست هذه المسؤوليّة فقط أمام الله بل هي مسؤوليّة دنيويّة تحدّدها أحكام الشّريعة ، يقول الله تعالى: "وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ" (التوبة:105)، وفي الإسلام أحكام تشريعيّة تحاسب الفرد على نشاطه الإقتصاديّ، فتمنعه من القيام بأيّ نشاط يضرّ الجماعة، أو يؤدّي إلى افسادها، مثل بيع الخمر أو انتاجها، أو زراعة المخدّرات وغير ذلك من أمثال هذه التّجارات، ومنعه أيضاً من الغشّ والتّزوير، فكان المسلم مسؤولاً عن بضاعته وجودتها، وهناك أحكام كثيرة في هذا الشّأن موزّعة في كتب الفقه.وحمّل الإسلام المسلمين مسؤوليّة القيام بالنّشاطات المختلفة الّتي تؤدّي إلى خير المجتمع، فإذا قام بعضهم بها سقط الإثم عن الباقين، وإذا لم يقم بها أحد أثم الجميع(الخطيب،1975،ص44؛البغا،1989،ص346؛الصلابي،2008،ج1،ص339) ، يقول الله تعالى: " فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ" (التوبة:122). كما أن حاجات العمل المتعددة تحتاج إلى أموال طائلة لتغطيتها، والمطلوب من الحركات الإسلامية أن تعد من رجالها من التجار المسلمين من تظهر على سلوكه أخلاق الإسلام والسنة النبوية ، هي قانون مطرد في التغيير الاجتماعي ، والبناء الحضاري ، وأن الاطراد سمة لازمة لها ، كلما توفرت الظروف والشروط ، وانتفت العوائق ، وأن نهوض المجتمع الإسلامي من سقوطه اليوم ، مرهون باستعادة الأنموذج ، القدوة ، والمنهج في التغيير ، وأن توفير الظروف والشروط التي توفرت لميلاد المجتمع الأول ، أساس لمعاودة الإنتاج ، أدركنا مغزى قولة الإمام مالك رحمه الله : لا يصلح آخر هذه الأمة ، إلا بما صلح به أولها.ولعل من الأمور الأساسية التي لابد من التنبه لها ، والتذكير بها هنا ، أن منهج الرسول القدوة صلي الله عليه و سلم في البناء والتغيير الحضاري ، هو منهج اللبنة والتدرج ، وتحضير المحل ، والأخذ بيد الناس إلى تحقيق المقاصد الإسلامية ، وتقويم سلوكهم بشرع الله ، شيئاً فشيئاً ، حتى وصل بهم ، إلى درجة الاكتمال والكمال ، في بناء المجتمع الأنموذج .. وهذا المنهج لم يقتصر على مرحلة النبوة الخاتمة ، وإنما هو منهج النبوة في التاريخ الإنساني ، ووسيلة الأنبياء جميعاً ، حتى أن النبوة الخاتمة بكل عطائها ، ومقوماتها ، وأهدافها ومنطلقاتها ، لم تخرج عن أن تكون لبنة ، في البناء النبوي الممتد ، مع رحلة الإنسان على الأرض ، وقد ألمح إلى هذا وأكده الرسول صلي الله عليه و سلم بقوله: (مَثَلي ومثُل الأنبياء من قبلي ، كمثل رجل بنى بنياناً ، فأحسنه وأجمله ، إلا موضع لبنة من زاوية من زواياه ، فجعل الناس يطوفون به، ويعجبون له ، ويقولون : هلا وضعت هذه اللبنة ؟ قال : فأنا اللبنة ، وأنا خاتم النبيين)(صحيح مسلم،2016،حديث رقم 4359) .

وقد يكون من أبرز الخصائص التي تجعل المنهج النبوي في التغيير والنهوض والبناء الحضاري ، محلاً للاقتداء والتأسي ، وتجعله أنموذجاً (يحتذى انما هي في واقعيته وتوافقه مع فطرة الإنسان)، وإنه تحقق من خلال تعامله مع السنن الجارية في الكون ، ومن خلال عزمات الإنسان ، بضعفه وقوته ، وتذكره ونسيانه ، وفطرته وغريزته ، ونزوعه إلى الخير ، وانحداره في الشر ، واستيعاب جميع ما يتعرض له من الظروف ، والأحوال ، والقابليات ، من الشدة والرخاء ، والسقوط والنهوض ، والهزيمة والنصر ، ليكون المنهج من ثم دليلاً ومرشداً ، في كيفية التعامل مع الأحوال كلها ، من خلال الاستطاعات المتوفرة ، والظروف المحيطة ، ولم يتحقق

من خلال تعامله مع السنن الخارقة ، الخارجة عن طاقة البشر ، التي قد تسهم بالتواكل ، والإلغاء ، وانطفاء الفاعلية ، وتؤدي إلى السلبية ، والإرجاء ، واعتمد الزمن ، وسنة الأجل ، كعنصر لازم ، لإنضاج الفعل الحضاري ، وتحكم بالزمن تسخيراً وإنتاجاً ، بعيداً عن النظرة الدهرية والجبرية الزمانية ، التي كانت من مثالب الكفر ، وليس من خصائص الإيمان .

نستطيع القول: إن المنهج النبوي في التغيير ، والبناء الحضاري ، تحكم بالزمن، وأعاد التعامل مع المسار الحقيقي ، وأكد استدارته كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض ، وأبطل عبث العابثين بمساره ، ليتحقق الانسجام ، بين السنن الكونية ، والسنن النفسية والاجتماعية ، فلقد قال الرسول صلى الله عليه و سلم في مراحل الاكتمال والكمال للمنهج النبوي ، في خطبة الوداع: (إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله سموات والأرض ... إلخ)، حيث تحقق بالنبوة الخاتمة ، التصويب لوجهة الإنسان ، والقراءة الصحيحة ، لحركة الكون ، وغايات الحياة. والناظر في منهج الرسول صلى الله عليه و سلم يرى أنه لم يعان من الثنائية ، بين هدايات الوحي ، ومدركات العقل .. بين التعامل مع السنن الجارية ، بل واستفراغ الجهد في التعامل معها ، إلى درجة ، قد يظن معها الجاهلون بالمنهج النبوي أن الأمر كله موكول إليها ، ومعتمد عليها ، وبين الالتجاء إلى الله ، والتوكل عليه ، واستفراغ الوسع في الدعاء ، والابتهال ، وانتظار المدد من السماء ، لدرجة قد يظن معها الغافلون عن أبعاد المنهج النبوي ومقاصده ، أن صاحبها لا علاقة له بالتعامل مع السنن والأسبابحتى إننا لنجد في القرآن الكريم ، الذي يمثل اللبنة الأخيرة ، أو المنهج الأخير للنبوة ، الذي انتهت إليه النبوات ، مساحة كبيرة ، لدعوة الأنبياء ، وقصصهم مع أقوامهم ، وكيفيات تعاملهم مع المجتمعات ، وخلاصة التجارب التاريخية ، التي صدقها الوحي ، وتحققت من خلال سنن الحياة الاجتماعية والنفسية ، والتي تشكل رصيداً في بناء مرحلة النبوة الخاتمة، فلابد لنا من إدارة الصراع الداخلي الذي يشعر به الفرد عن طريق ما يلي :

- تزويد الفرد بالقيم والاهتمام بالتنشئة الاجتماعية السلمية المدعمّة للقيم والمفاهيم الإسلامية في مجال العمل .
- العمل على تحديد معيار للرواتب يوافق مستوى المعيشة السائد في المجتمع وظروف الغلاء حتى يشعر الفرد بالرضا عما يتقاضاه ولا يشعر بالصراع بين قوى الشر المتمثلة في الرشاوى والتزوير وغيرها وبين قوى الخير النابعة من فطرته القومية التي فطر الله الناس عليها (عتر،1980،ص38؛ معابرة،2011،ص13) .

2. إدارة الذات :

إن إدارة الذات أمر مهم جداً ، ويقصد بها " الطرق والوسائل التي تعين المرء على الاستفادة القصوى من وقته في تحقيق أهدافه وخلق التوازن في حياته ما بين الواجبات والرغبات والأهداف"(دراكر،2016،ص21). فيجب على الفرد أن يعمل جاهدا في إدارة ذاته ليبعدها عن الشبهات وطريق الحرام محققا بذلك أهدافه بالحلال ومبتعدا عن طريق الحرام .

3. إدارة التغيير :

يقصد بإدارة التغيير : " سلسلة من المراحل التي من خلالها يتم الانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع الجديد ، أي أن التغيير هو تحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة " (إدارة التغيير والموارد البشرية ، ومن ضمن المتغيرات التي تفرض على المجتمع التغيير : (درجة المعاناة من قسوة الوضع الحالي – مدى وضوح الفوائد والمزايا التي سيحققها التغيير) .وبالنسبة لموضوع البحث وهو (الفساد الإداري) نجد أن درجة المعاناة من قسوة الوضع المعايش بسبب الفساد الإداري يتوجب علينا الاستفادة من إدارة التغيير للانتقال بالوضع إلى نقطة توازن أفضل .

4. إدارة الأزمات :

لا يعتبر الفساد الإداري أزمة بحد ذاته فقط بل هو مولد لأزمات متعددة داخل المنظمة ، ولعلاج الفساد الإداري من منظور (إدارة الأزمات) يمكن إتباع الخطوات التالية :

- تكوين فريق عمل متكامل يعمل بتعاون للقضاء على الفساد الإداري ومسبباته داخل المنظمة

- حل المشكلات المصاحبة للفساد الإداري بتحديد المشكلة وإجراء المشورة ومن ثم اختيار الحل الأنسب من الحلول المتاحة للخروج من الأزمة .

5. الإدارة بالأهداف :

وهذا المدخل يؤكد على ضرورة العمل الجماعي بروح الفريق ، والمشاركة الفعالة والإيجابية بين الرئيس والمرؤوس ، ويحقق الرقابة الذاتية من أجل تحقيق الأهداف .وحيث أنه من أحد أسباب الفساد الإداري غموض الأهداف وعدم وضوحها ، وجب على كل منظمة تسعى إلى علاج ظاهرة الفساد الإداري أن تمارس أسلوب الإدارة بالأهداف .

6. إدارة الاتصالات :

ويعني الاتصال تبادل المعلومات ووجهات النظر والتعبير عن المشاعر والأحاسيس ، وفي إدارة الاتصالات يجب تشجيع الأسئلة وتبادل الأفكار المطروحة بين الموظفين وتوجيه النقد للعمل الخاطىء في الوقت المناسب و إيجاد مناخ إيجابي للاتصال يسمح بتقبل أفكار الآخرين وحيث أنه من أحد مسببات الفساد الإداري هو عدم كفاية الاتصالات بين الرئيس ومرؤوسيه ، كان لابد من الاهتمام بإدارة الاتصالات وممارستها بفعالية حتى يستطيع المدير أن يقوم الوضع الخاطىء داخل المنظمة في الوقت المناسب .

7. الإدارة بالمشاركة :

ويقصد بالإدارة بالمشاركة : " المشاركة في القدرات والأداء مع الجميع والاعتماد على الإجماع " ، فيجب على كل فرد في المنظمة أن يكون له رأي وصوت مسموع حتى يعتبر نفسه جزء من المنظمة ويتولد في داخله الولاء لها (الصعوبات في تنفيذ الإدارة بالمشاركة . إن هذا الاتجاه حث عليه الإسلام قبل الإدارات الحديثة ، يقول جل وعلا : { فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين} .

8. إدارة الجودة :

تسعى إدارة الجودة إلى التحسين المستمر ، والتحسين المستمر الذي تسعى إليه الجودة لا يقتصر فقط على الخدمة أو السلعة ، بل يتعداه ليشمل مستوى الكفاءة في الأداء الوظيفي وتنمية العلاقات المبينة على المصارحة والثقة بين العاملين في المنشأة(معابرة،2011،ص15) ، وهذا الاتجاه ليس بجديد على الفكر الإسلامي ، يقول تعالى في وصف القرآن : { قل لئن

اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن الكريم لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا}(الاسراء:88) ، ويقول النبي – صلى الله عليه وسلم – : (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه) .فإذا راعت المنظمة الجودة في أدائها على المستوى الذاتي وعلى مستوى المنظمة ابتعدت عن أحد مسببات الفساد الإداري .

9. إدارة الإبداع :

حيث أن أحد مسببات الفساد الإداري هو قتل الرئيس للإبداع لدى المرؤوسين خوفا من ارقيهم وخوفا على منصبه من الضياع ، فيمن للمدير الناجح أن يستخدم أسلوب إدارة الإبداع وعدم كبت المواهب داخل الموظفين وإدارتها على الوجه الأكمل بما يخدم مصلحة العمل وليس كبتها لخدمة المصالح الذاتية .

10. الهندرة (إعادة هندسة العمليات الإدارية) :

وتعرّف على أنها : (إعادة التفكير الأساسي وإعادة التصميم الجذري للعمليات الإدارية لتحقيق تحسينات جوهرية في معايير قياس الأداء الحاسمة مثل التكلفة والجودة والخدمة والسرعة ، وهو منهج لتحقيق تطوير جذري في أداء الشركات في وقت قصير نسبيا "(شامي وهامر ،1993،ص1) .

ويضيف المقال المنظمات ذات الوضع المتدهور والأداء المتدني هي من أكثر المؤسسات التي تحتاج إلى عملية الهندرة وإعادة هندسة العمليات الإدارية ، وهذا الوصف ينطبق على المنظمات التي تعاني من الفساد الإداري .

11. الإدارة بالاتفاق :

ويقصد بهذا الاتجاه " مجموعة من التوقعات المشتركة بين إدارة المدرسة والعاملين بها بحث ينظر إليها بعد الاتفاق على أساس أنه عقد نفسي بينهما مع الالتزام به سلوكيا ، بحيث يتولد عن هذا الاتفاق ثقة متبادلة بشرط أساسي وهو الإيمان المتبادل بالشخص وبقدراته وإمكاناته واستعداده ، ويرى (أحمد : 310) أن الإدارة بالاتفاق تقوم على :

– وضع تصور لمتطلبات العاملين في المنظمة وطرق الوفاء به .

– وضع تصور لمتطلبات المنظمة من العاملين .

– تحديد متطلبات كل فرد داخل المنظمة تجاه الآخرين عن طريق الاتفاقات الفردية والجماعية .

إن الطريق لعلاج ظاهرة الفساد الإداري يحتاج إلى هذا الأسلوب لتحديد متطلبات العاملين تجاه بعضهم البعض وتجاه المنظمة ، ومتطلبات المنظمة من عامليها لتكون الصورة واضحة بعيد عن الغموض وليشعر الفرد بالولاء للمنظمة التي يعمل بها ويبعد عنه الصراعات الداخلية التي يمكن أن يشعر بها نتيجة تصارع قوى الخير والشر داخله .

الإصلاح الإداري للفساد في المجتمع :

إن الفساد الإداري آفة لا تقل خطورة عن أي آفة مهلكة ، وأي آفة لا نتصدى لها ونجتث جذورها فإنها لا تُبقي ولا تذر ، وتقتل كل الإمكانيات المتاحة للأمة سواء المادية منها أو القدرات البشرية ، وكم من أمة من الأمم أفِل نجمها بل وزالت من الوجود بسبب الترهل الذي سببه تراخيها عن مقارعة تلك الآفة

ومن الثابت بأن الفساد الإداري والمالي هو أكبر معوق للتنمية ، وقد ازداد الاهتمام بهذا الموضوع لأسباب متعددة ، منها : (انفتاح الدول بعضها على بعض – سرعة انتشار المعلومات – زيادة مشاركة الشعوب في صنع القرار – تأثر مصالح الدول الصناعية والنامية من انتشار هذه الظاهرة) .

وتعريف الإصلاح الإداري على أنه : " إدخال تعديل في تنظيمات إدارية قائمة ، أو استحداث تنظيمات إدارية جديدة وإصدار الأنظمة والقوانين واللوائح اللازمة لذلك " .وهناك بعض الآليات والسياسات والإجراءات التي يمكن إتباعها لتحقيق الإصلاح للقطاعات التي عانت من الفساد الإداري .

ويذكر البزار عدد من الآليات المقترحة وهي :

1. إصلاح النظام المصرفي والسيطرة عليه لمنع سارقي المال العام من الاختباء والتخفي فيه .

2. تكوين مؤسسات رقابية مستقلة تشرف على مراقبة العمل في الهيئات الحكومية والخاصة على حد سواء . الفساد الإداري وعلاجه من منظور إسلامي (ص: 2) الفساد الإداري وعلاجه من منظور إسلامي (ص: 7) .

وقد يرجع الانحراف الإداري إلى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان ، الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين .ومن أثر الفساد الإداري على الإيرادات الحكومية انها تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة حتى يتجاهلوا جزءا من الإنتاج والدخل والواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية ، بالإضافة إلى ذلك تهدر الحكومات كثيرا من مواردها عندما يتم تقديم الدعم إلى فئات غير مستحقة ولكنها تتمكن من الحصول عليه برشوة أو نفوذ أو أي وسيلة أخرى ، وهذا المر يؤثر بدوره على الأداء الاقتصادي للدولة .ومن أثر الفساد الإداري على النمو الاقتصادي تشير كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية بأن الفساد الإداري والمالي له آثارا سلبية على النمو الاقتصادي ، حيث أن خفض معدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي سيؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي أثر الفساد الإداري على مستوى الفقر وتوزيع الدخليؤدي الفساد الإداري إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهذا الأثر يتم عبر عدة طرق أهمها :

- تراجع مستويات المعيشة يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وهذا الأمر يساعد على تراجع المستويات المعيشية
- قد يتهرب الأغنياء من دفع الضرائب ويمارسون سبلا ملتوية للتهرب كالرشوة ، وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء .وخلاصة القول إن الحديث عن الفساد لا يخص مجتمعا بعينه أو دولة بذاتها ، وإنما هو ظاهرة عالمية تشكو منها كل الدول ، لما له من خطر على الأمن الاجتماعي والنمو الاقتصادي والأداء الإداري ، ومن هنا حازت هذه الظاهرة على اهتمام كل المجتمعات وكل الدول وتعالت النداءات إلى إدانتها والحد من انتشارها ووضع الصيغ الملائمة لذلك .

كذلك لابد من التخويف من جمع المال من غير حله: والمراد أن العبد إذا يعمل بأصل الإيمان، وآمن الإيمان القلبي وقام بفعل ما أُمر به، وانتهى عما نُهيَ عنه، وتوجه لله وحده بالعبادات، فعليه مع ذلك أن يقتدي بالنبي صلى الله عليه وسلم في أداء العبادات وأن يتلقى عنه وحده بيان العبادات وكيفياتها وكل ما يحتاج إليه في القيام بما كلف به. وصدق المتابعة للرسول صلى الله عليه وسلم هو حقيقة معنى شهادة أن محمداً رسول الله.قال ابن رجب – رحمه الله –: "وتحقيقه بأن محمداً رسول الله، ألا يعبد الله بغير ما شرعه الله على لسان النبي محمد (صلى الله عليه وسلم"(الحنبلي،1399هـ،ص21)، قال الله تعالى:{لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا}(الاحزاب:20)، ويتمكن صاحب المنهج النبوي من تخويف أفراد المجتمع من الحصول على المال من غير حله أو بطرق غير مشروعة، مثل:السرقة التي حرمها الله في كتابه،وذلك تشريح قطع اليد التي تسرق المال،يقول سبحانه وتعالى: { وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ }(المائدة:38)، ويقول النبي– صلى الله عليه وسلم –:((لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده....))(الالباني،1988،ج4،ص133)، فاللعن:الطرد من رحمة الله،وهذه عقوبة لا تترتب إلا على إتيان محرَّم،وهذا التخويف يجعل كثيراً من الذين يفكرون بالسرقة يقلعون عنها أو يحجم منهم،وهذه وسيلة مهمة من وسائل حفظ المال،وبناء الاقتصاد.كما أن لتخويفهم،وتحذيرهم من الغش في البيع آثر كبير في البعد من المال الذي يأتي عن طريق الغش،لقوله عليه الصلاة والسلام:((من غشنا فليس منا))(السيوطي،2012،ج2،ص177) ،وفي الاتجاه نفسه يوعي المجتمع بعدم التعاون من السُرَّاق،وعدم شراء ما يسرق؛لأن شراء السرقة مشاركة في السرقة نفسها، يؤكد هذا قوله–صلى الله عليه وسلم–((من اشترى سرقة وهو يعلم أنها سرقة،فقد اشترك في إثمها وعارها)) (الحاكم،2002،ج2،ص35) ، فإذا لم يجد السارق من يشتري منه ما سرقه:فإنه سيحجم عن السرقة،وبهذا يحفظ المال،وتقل السرقة،ويأمن الناس على أموالهم، فيعملون على استثمارها في وجوه مشروعة مختلفة،وهذا يؤدي إلى نمو الاقتصاد وبنائه بناءاً سليماً قوياً؛ذلك أن السرقة"اعتداء على أمن الناس،فإن رّوع بيت بسرقة،فكم من السكان أُفزع،وكم من الجيران أُزعج،وكم من الناس يعيشون في بلبال مستمر،ويتكلفون من المال لتحصين مساكنهم،لحماية أموالهم" (نعناعة،1977،ص106) ،ويقول عالمٌ آخر في هذا السياق"محادثة واحدة في حي أو قرية تزعج الآمنين،يتجهون إلى الحراس يقيمونهم، وإلى المغالق يحكمونها، ومع ذلك يبيتون في ذعر مستمر"(ابن جبر، 1396هـ،ص42) .

والنظام الاقتصادي الاجتماعي الذي يريد الإسلام أن يقوم عليها المجتمع المسلم؛ وأن تنظم بها حياة الجماعة المسلمة . لابد إن تلتزم بنظام التكافل والتعاون الممثل في الزكاة المفروضة والصدقات المتروكة للتطوع . وليس النظام الربوي الذي كان سائداً في الجاهلية . ومن ثم يتحدث عن آداب الصدقة . ويلعن الربا ، ويقرر أحكام الدين والتجارة في الدروس الآتية في الكتاب العزيز . وهي تكون في مجموعها جانباً أساسياً من نظام الاقتصاد الإسلامي والحياة الاجتماعية التي تقوم عليها . ان سياسة الاقتصاد في

الإسلام تعطي المسلم حريّة وفرصة يستطيع بها أن يمارس نشاطه الإقتصادي حيث أنّ الإسلام " يضع النّظام الإقتصاديّ للمجتمع على أساس طبيعي غير متكلّف، تكون فيه فرص الكفاح في متناول الجميع" ولكنّ هذه الحريّة مقيّدة بقيود، وهذه القيود تكون من جانبين :

أ . منع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان بأيّ شكل من الأشكال. فالإسلام يمقت الرّبا والإحتكار، وأكل أموال النّاس بالباطل، يقول تعالى: "وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ". " إنّ الإسلام لا يبغي مجرّد قيام السّباق الإقتصاديّ في الحياة الإجتماعيّة على أساس تكافؤ الفرص وعدم التّمييز فحسب، ولكنّه يريد ألّا يكون المتسابقون متظالمين متقاطعين، إنّ عليهم أن يكونوا متعاطفين متعاونين" .

ب . إشراف الدّولة على النّشاط العام، وتدخّل الدّولة لحماية المصالح العامّة، وحراستها ضمن دائرة الشّريعة السّمحة. وفيما عدا ذلك فالباب مفتوح أمام كلّ مسلم يعمل بحريّته، وفي المجال الّذي يريد. يكره الإسلام البطالة، ويحثّ على العمل الشّريف المنتج، الّذي يغني المسلم عن ذلّ السّؤال، مهما كان هذا العمل بسيطاً(المدودي،د،ت،ص65). ومن أهمّ النّقاط الّتي ترتكز عليها:سياسة الإقتصاد في الإسلام، إنّ الإسلام ليس ديناً يتعلّق بالآخرة فقط، إنّما هو دين اختصّ بالدّنيا والآخرة معاً، بل جعل الدّنيا هي سبيل الآخرة(المصدر نفسه،ص88؛الصدر،د،ت،ص295 وما بعدها؛ زيدان،2000،ص17)، قال الله تعالى: "تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لا يُرِيدُونَ عُلُوّاً فِي الْأَرْضِ وَلا فَسَاداً وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ". وقال جلّ شأنه: " وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ"(البقرة: من الاية188) نعود إلى القول : بأن المنهج النبوي في التغيير ، والبناء الحضاري ، إذا لم يُدرك بمراحله وأبعاده ، ويميّز بين ثوابته ، ومتغيراته ، ومراحله ، وتدرك الظروف والشروط ، التي توفرت لكل مرحلة ، يمكن أن ينقلب إلى معوق ، بسبب سوء الفهم ، ومن ثم سوء التطبيق ، بدل أن يكون دافعاً للنهوض .. لذلك فالأمر لا يجوز أن يبقى خاضعاً لرؤية فردية ، تدعي الإحاطة بكل شعب المعرفة ، وإنما لابد له من دراسات متخصصة ، بشعب المعرفة المتنوعة ، شريطة أن تكون متحصنة بالمرجعية الشرعية الكافية ، للتمييز بين ما هو من الوسائل ، وما هو من الأهداف ، وما هو من المباديء ، وما هو من البرامج ، وما هو من القيم المعيارية، وما هو من الاجتهاد الخاضع للتقويم ، لتشكيل رؤية جماعية لكل عصر ، بحسب مشكلاته وظروفه ، وإمكاناته ، وقضاياه ، وموقعه من مسيرة النبوة .

وقد يكون الكثير من مشكلاتنا الفكرية والمنهجية والنهضوية – إن صح التعبير – نابعاً من وجود متخصصين بشعب المعرفة ، لكنهم يفتقدون المرجعية الشرعية ، أو يفتقدون لمعرفة الوحي بشكل أعم سواءاً منهم من تخصصوا في الغرب ، أو تخرجوا على أيديهم في مدارس ومعاهد وجامعات العالم الإسلامي ، المرتهنة للنظام المعرفي الغربي في المرجع ، والمنهج ، والكتاب ، والمدرس ، أو من هم من المتحمسين للقضية الإسلامية ، بعيداً عن أي معرفة أو تخصص.

والمجتمع الإسلامي الأول ، هو مجتمع الأنموذج ، ومعيار الاقتداء العملي ، ليس في مرحلة الكمال والاكتمال فقط ، وإنما في المراحل كلها التي مر بها ، فكل مرحلة تعتبر قدوة وأنموذجاً لما يشابهها ويقابلها من الأحوال التي يعيشها ويتقلب فيها المجتمع المسلم .. فالمجتمع الأول بالنسبة للمسلم ، يشكل المرجعية التطبيقية .. كما أن القيم في الكتاب والسنة ، تشكل المرجعية الشرعية والفكرية ، وقد تحقق له ذلك دون غيره ، بسبب حراسة الوحي ، والرؤية الراشدية ، بعد توقف الوحي ، المشهود لها من الموحى إليه صلي الله عليه و سلم ، الذي اعتمدها في المرجعية والاقتداء فقال : (... فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، وتمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجد)(المباركفوري،1424هـ،ج3،ص40؛ اخرجه الامام احمد وابو داؤد وابن ماجة والترمذي وصححه الحاكم). وهذا من باب الأتباع والمحافظة على السنة وآدابها، ولقد حضّ الإسلام على السّعي والبذل والعمل، ورغّب

الإنسان بالتّمتّع بما أحلّ الله له، مع المحافظة على الحدود الّتي وضعها الشّرع. ولم يهتمّ الإسلام بالجانب الأخلاقي ومسألة الثّواب والعقاب فقط، إنّما دعّم هذا الجانب بجانب آخر فيه تشريعات وقوانين تلزم المسلم باتّباعها.

فالإسلام لم يقتصر "على النّصائح الأخلاقيّة في المجال الإقتصاديّ، بل دعم ذلك وأكمله، فأيّده بقواعد تشريعيّة، تنظّم العلاقات الماليّة، وتحدّد الحقوق، وتفرض الواجبات. كما أنّه تميّز عن الأنظمة الإقتصاديّة الوضعيّة بعدم الإقتصار على الإلزام الخارجي، فإنّه دعم قواعده الإلزاميّة بأسس ودوافع اعتقاديّة ونفسيّة"(القماش،2011،ج9،ص377) .

المبحث الثالث

النظام الاداري والاقتصادي في الإسلام

أن النظام الأخلاقي والنظام العملي في الإسلام مترابطان تماماً ، وأن الإنسان في كل تصرفاته مرتبط بعهد الاستخلاف وشرطه ، وأنه مختبر ومبتلى وممتحن في كل نشاط يقوم به في حياته ، ومحاسب عليه في آخرته . فليس هناك نظام أخلاقي وحده ، ونظام عملي وحده ، وإنما هما معا يؤلفان نشاط الإنسان ، وكلاهما عبادة يؤجر عليها إن أحسن ، وإثم يؤاخذ عليه إن أساء . وأن الاقتصاد الإسلامي الناجح لا يقوم بغير أخلاق ، وأن الأخلاق ليست نافلة يمكن الاستغناء عنها ثم تنجح حياة الناس العملية . التعاملات التجارية، وتزوده بالخبرات الميدانية بحيث يقتحم مع إخوانه مجالات التجارة الدولية والأسواق العالمية، ويعمل على توحيد جهود التجار المسلمين وإيجاد شبكات للتعاون المثمر بحيث يقارعون الشركات اليهودية والشيوعية والنصرانية ويبذلون ما في وسعهم من أجل هيمنة الاقتصاد الإسلامي على الأسواق العالمية ويحررون شعوب المسلمين من سيطرة الفكر الرأسمالي الدخيل والشيوعي(القماش،2011،ج9،ص377) .

إن على التجار المسلمين أن يستوعبوا علم الاقتصاد الإسلامي الذي ينسجم مع تصور الإسلام للكون والإنسان والحياة، والذي في طياته حل لمتطلبات العصر الحديث وبخاصة أن العالم الإسلامي يمتلك من الطاقات البشرية والمادية ما يمكنه من بناء اقتصاد سليم قوي يواجه التيارات الاقتصادية المتصارعة، وينقذ البشرية من الويلات الاقتصادية التي تعيشها.

وعليهم أن يسعوا إلى أسلمة المؤسسات الاقتصادية بحيث تنسجم مع النظام الإسلامي على جميع المستويات، كما عليهم أن يعمقوا فاعلية المؤسسات الإسلامية حتى يتم تطويرها ويستفاد من أخطائها، وتعالج العوائق التي تحدث في طريقها، ولقد نجحت الحركة الإسلامية في تركيا نجاحا جيدا وأصبحت لها مؤسسات قوية ثابتة ولها تأثير وأداء متميز في الشارع التركي، ولقد استطاعت الحركة الإسلامية في السودان أن تخوض تجارب رائدة في البنوك الإسلامية وفي المؤسسات الاقتصادية وتوظيف فريضة الزكاة لحل مشاكل المسلمين، وكذلك الحركات الإسلامية في اليمن والأردن وماليزيا وأندونيسيا، وأصبح بحمد الله لها بنوك إسلامية ومستشفيات ومؤسسات عملاقة إلا أن الأعداء يضيقون عليها ويحاربونها.

ولم يميّز الإسلام بين الأعمال، فقد اعتبر كلّ جهد مشروع . عضليّاً كان أو عقليّاً . هو عمل. "فقد اعتبر الإسلام جميع الأعمال النّافعة من أقلّها شأناً . كحفر الأرض . إلى أعظمها . كرئاسة الدّولة . داخلة كلّها تحت عنوان العمل". فكلّ أفراد المجتمع هم عمّال، يجب عليهم أن يسعوا حتّى يحصلوا على قوتهم. أمّا العاجزون فيجب على القادرين مساعدتهم، فالإسلام يطالب "بقيام نظام دائم واجب في أيّ مجتمع، يضمن العزن والمساعدة للعاجزين، الّذين تعوزهم الوسائل اللازمة للوصول إلى القوت الضّروريّ...كما أنّ الّذين يحتاجون إلى العون كي يتمكّنوا من العمل والإنتاج الإقتصادي لابدّ أن ينالوا بغيتهم عن طريق هذا النّظام فالإسلام يريد أن يعمّ العمل في كلّ أنحاء البلاد الإسلاميّة، ولا يجب أن يجد من يمدّ يده لسؤال النّاس، ولا من يجلس دون عمل إلّا لعذر من عجز(زيدان،2000،ص23) .

والإنسان حرّ في اختيار عمله، حسب ميوله وإمكاناته، وليس لأحد أن يمنعه من العمل، إلّا في حالات تستطيع فيها الدّولة منعه، وذلك إذا اختار عملاً غير مشروع كالشّعوذة والدّجل والبغاء مثلاً، أو في حالة أن اقتضت المصلحة تغيير بعض الأعمال، وفرض شروط عليها لضمان عدم الإضرار بالآخرين، أو لضمان حاجة الدّولة إلى هذه الأعمال، من باب التّخطيط المستقبلي لنهضة الدّولة وتطوّرها، فيمكن للدّولة أن تطلب شروطاً معيّنة لعمل الطّبيب مثلاً، مثل تدرّبه وحصوله على شهادة معيّنة لضمان عدم إضراره بالنّاس، أو أن تحدّد الدّولة شروط القيام بصناعة ما، وكلّ ذلك من أجل الحفاظ على مصلحة الأمّة والأفراد(المودودي، د،ت،ص23؛ البغا،1989،ص356) والإسلام يمقت كنز المال، ويريد من هذا المال أن يبقى دائماً دائراً ضمن النّشاط الإقتصاديّ وذلك إمّا بالإنفاق، أو العمل والإستثمار، ولا يجوز أبداً أن يصبح الإنسان حارساً لهذا المال، بل يجب أن يكون المال خادماً للإنسان، ووسيلة لتلبية حاجاته .

ولقد حثّ الإسلام على الإنفاق والبذل، مهما كانت حالة الإنسان الإقتصاديّة. يقول تعالى: "لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْراً "، وما ذلك إلّا ليبقى المال في حركة دائمة، هذه الحركة الّتي تؤمّن تكاثره واستعماله .

ولم تكن أوامر الإسلام بالإنفاق عامّة وغير محدّدة، بل فرض الله الزّكاة، ذلك الرّكن الأساسي من أركان الإسلام، والّذي يؤدّي إلى تعميم المال، وعدم تركّزه في أيدي قليلة. وسنحاول فيما يلي من البحث تفصيل القول في الزّكاة، لما لها من أهميّة في حفظ التّوازن، وزيادة النّشاط الإقتصادي، وحلّ كثير من المشاكل الّتي يتعرّض لها المجتمع المسلم. واعتبر الإسلام أنّ في المال حقّاً، هذا الحقّ هو حقّلله بطاعته وتنفيذ أوامره في استخدام المال الّذي رزقه للإنسان، وحقّ للعباد بمساعدتهم ومساندتهم والقيام بالواجب المترتّب تجاههم(البغا،1989،ص23) .

وهكذا فقد رأينا أنّ الإسلام لم يترك النّشاط الإقتصاديّ دون تنظيم أو تخطيط، بل لقد وضع الإسلام قواعد وأسساً تصلح لكلّ زمان ومكان، لأنّها عامّة لا تتبدل، ويندرج تحتها كثير من المتغيّرات الّتي تسير ضمن دائرة هذه القواعد العامّة، بما يضمن خير الإنسان في الدّنيا والآخرة.والزّكاة: الصّلاح. والزّكاة: زكاة المال تطهيره، وقوله تعالى: " وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا"(2) تطهّرهم بها. وقوله تعالى: " وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ" (3) أي يصلح.قال تعالى: مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ (261) الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ وفي هذا النص نجد الحديث عن تكليف البذل والإنفاق ، ودستور الصدقة والتكافل .

والإنفاق في سبيل الله هو صنو الجهاد الذي فرضه الله على الأمة المسلمة ، وهو يكلفها النهوض بأمانة الدعوة إليه ، وحماية المؤمنين به ، ودفع الشر والفساد والطغيان ، وتجريده من القوة التي يسطو بها على المؤمنين ، ويفسد بها في الأرض ، ويصد بها عن سبيل الله ، ويحرم البشرية ذلك الخير العظيم الذي يحمله إليها نظام الإسلام ، والذي يعد حرمانها منه جريمة فوق كل جريمة ، واعتداء أشد من الاعتداء على الأرواح والأموال .ولقد تكررت الدعوة إلى الإنفاق في السورة . فالآن يرسم السياق دستور الصدقة في تفصيل وإسهاب ، يرسم هذا الدستور مظللاً بظلال حبيبة أليفة؛ ويبين آدابها النفسية والاجتماعية . الآداب التي تحول الصدقة عملاً تهذيبياً لنفس معطيها؛ وعملاً نافعاً مربحاً لآخذيها؛ وتحوّل المجتمع عن طريقها إلى أسرة يسودها التعاون والتكافل ، والتواد والتراحم؛ وترفع البشرية إلى مستوى كريم : المعطي فيه والآخذ على السواء ،ومع أن التوجيهات التي وردت في هذا الدرس تعد دستوراً دائماً غير مقيد بزمن ولا بملابسات معينة ، إلا أنه لا يفوتنا أن نلمح من ورائه أنه جاء تلبية لحالات واقعة كانت النصوص تواجهها في الجماعة المسلمة يومذاك – كما أنها يمكن أن تواجهها في أي مجتمع مسلم فيما بعد .

أن التعامل الربوي لا يمكن إلا أن يفسد ضمير الفرد وخلقه ، وشعوره تجاه أخيه في الجماعة ؛ وإلا أن يفسد حياة الجماعة البشرية وتضامنها بما يبثه من روح الشره والطمع والأثرة والمخاتلة والمقامرة بصفة عامة . أما في العصر الحديث فإنه يعد الدافع الأول لتوجيه رأس المال إلى أحط وجوه الاستثمار ، كي يستطيع رأس المال المستدان بالربا أن يربح ربحاً مضموناً ، فيؤدي الفائدة الربوية ويفضل منه شيء للمستدين ، ومن ثم فهو الدافع المباشر لاستثمار المال في الأفلام القذرة والصحافة القذرة والمراقص والملاهي والرقيق الأبيض وسائر الحرف والاتجاهات التي تحطم أخلاق البشرية تحطيماً ، والمال المستدان بالربا ليس همه أن ينشيء أنفع المشروعات للبشرية ؛ بل همه أن ينشيء أكثرها ربحاً . ولو كان الربح إنما يجيء من استثارة أحط الغرائز وأقذر الميول ، وهذا هو المشاهد اليوم في أنحاء الأرض . وسببه الأول هو التعامل الربوي!(القماش،2011،ج1،ص38) .

إن المقطوع به في الدراسات الاقتصادية : "أنه لا صلة بين سعر الفائدة وربح المدين أو خسارته ، ولا بين سعر الفائدة والتضخم ، بل إن الفائدة من أهم عوامل التضخم" وهذه الفائدة لا تتحدد بنسبة الربح والخسارة بل يتأثر تحديدها بعدة عوامل ، منها : "القوانين التي تضعها الدولة ، والمصالح الشخصية لأصحاب المصارف ، والمؤسسات المالية ، والمضاربون في سوق الأوراق المالية الذين يخلقون تغييرات مفتعلة في السوق ، وحالات الرواج والكساد ، وكمية العرض والطلب" .

فالفائدة التي تُحدد لا شأن للمقرض خسر ماله أم ربح فيها ، إذن هي لا تخضع لمعيار الربح والخسارة ، وإنما تخضع للقوانين والمصالح الشخصية وغيرها ، فربما تكون نسبة شخص مرتفعة ونسبة الآخر منخفضة ، وهذا تحدده العوامل السابقة.

وإذا قلنا : إن الأموال كلها تصب في مصرف واحد مثلا ، يضع فلان مبلغا يختلف عن مبلغ الآخر ؛ فهل يميز المصرف مبلغ كل منهما أم أنه لا شأن له بهذا التمييز ؟ الحقيقة أن المصرف توضع لديه المبالغ فيخلطها في مشروع أو في إقراض آخر دون تمييز(طنطاوي،1997،ص139؛الخطيب،1975،ص56) .

والحقيقة الخامسة : إن الإسلام نظام متكامل . فهو حين يحرم التعامل الربوي يقيم نظمه كلها على أساس الاستغناء عن الحاجة إليه ؛ وينظم جوانب الحياة الاجتماعية بحيث تنتفي منها الحاجة إلى هذا النوع من التعامل ، بدون مساس بالنمو الاقتصادي والاجتماعي والإنساني المطرد.

انظر إلى العالم الآن، لقد خلق الله العالم على هيئة من التكامل. فهذا إنسان يتمتع بإمكانات ومواهب، وذاك يتمتع بمواهب وإمكانات أخرى، حتى يحتاج صاحب هذه الإمكانات إلى صاحب تلك الإمكانات فيكتمل الكون، ولو أن كل إنسان كان وحدة متكررة لاستغنى الكل عن الكل. ولو أن الأفراد متساوون في المواهب لما احتاج الناس لبعضهم البعض. لكن المواهب تختلف؛ لأنك إن أجدت فنًّا من فنون الحياة فقد أجاد سواك فنونا أخرى أنت محتاج إليها، فإن احتاجوا إليك فيما أَجَدْت، فقد احتجت إليهم فيما أجادوا، وهكذا يتكامل العالم. وكذلك خلق الله الكون: مناطق حارة، ومناطق باردة، ومناطق بها معادن، ومناطق بها زراعة؛ حتى يضطر العالم إلى أن يتكامل، ويضطر العالم إلى أن يتعايش مع بعضه ولذلك يقول الحق في سورة " الرحمن "{ وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ }[الرحمن: 10]} وَضَعَهَا { لمن؟. } وَالأَرْضَ { ، أي أرض، وأي أنام؟. الأرض كل الأرض، والأنام كل الأنام، فإن تحددت بحواجز فسدت(الشعراوي،1997، ص277).

إن منع الإنسان من حرية الانتقال من مكان إلى مكان يفسد حركة الإنسان في الكون، فقد يرغب إنسان في أن ينتقل إلى أرض بكر ليعمرها، فيرفض أهل تلك الأرض، فلو أن الأرض كل الأرض كانت للأنام بحيث إن ضاق العمل في مكان ذهبت إلى مكان آخر، بدون قيود عليك، تلك القيود التي نشأت من السلطات الزمنية التي تحتجز الأماكن لأنفسها، فهذا ما يفسد الكون. فهناك بيئات تشتكي قلة القوت، وبيئات تشتكي قلة الأيدي العاملة لأرض خراب وهي تصلح أن تزرع، فلو أن الأرض كل الأرض للأنام كل الأنام لما حدث عجز .

ونلاحظ ما يُقال: ازدحام السكان أو الانفجار السكاني، بينما توجد أماكن تتطلب خلقاً! ويوجد خلق تتطلب أماكن، فلماذا هذا الاختلال؟ هذا الاختلال ناشئ من أن السلوك البشري غير منطقي في هذا الكون. والكون الذي نعيش فيه، فيه ارتقاءات عقلية شتّى، وطموحات ابتكارية صعدت إلى الكواكب، وتغزو الفضاء، ووُجِدَت في كل بيت آلات الترفيه، أما كان المنطق يقتضي أن يعيش العالم سعيداً مستريحاً ؟

كان المنطق يقتضي أن يعيش العالم مستريحاً هادئاً؛ لأنه في كل يوم يبتكر أشياءَ تعطي له أكبر الثمرة بأقل مجهود في أقل زمن، فماذا نريد بعد هذا؟ ولكن هل العالم الذي نعيش فيه منطقي مع هذا الواقع؟ لا، بل نحن نجد أغنى بلاد العالم وأحسنها وفرة اقتصادية هي التي يعاني الناس فيها القلق، وهي التي تمتلئ بالاضطراب، وهي التي ينتشر فيها الشذوذ، وهي التي تشكو من ارتفاع نسبة الجنون بين سكانها.

إذن فالعالم ليس منطقياً. وهذا التخبط يؤكد ما يقوله الحق: { إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ } إنها حركة هستيرية في الكون تدل على أنه كون غير مستريح، كون غير منسجم مع طموحاته وابتكاراته (المرجع نفسه،ص277) .

أما كان على هذا الكون بعقلائه أن يبحثوا عن السبب في هذا، وأن يعرفوا لماذا نشقى كل هذا الشقاء وعندنا هذه الطموحات الابتكارية؟ كان يجب أن يبحثوا، فالمصيبة عامة، لا تعم الدول المتخلفة أو النامية فقط، بل هي أيضاً في الدول المتقدمة، كان يجب أن يعقد المفكرون المؤتمرات ليبحثوا هذه المسألة، فإذا ما كانت المسألة عامة تضم كل البلاد متقدمها ومتأخرها وجب أن نبحث عن سبب مشترك، ولا نبحث عن سبب قد يوجد عند قوم ولا يوجد عن قوم آخرين؛ لأننا لو بحثنا لقلنا: يوجد في هذه البيئة. وكذلك هو موجود في كل البيئات، فلا بد أن يوجد القدر المشترك .

فالأرزاق التي توجد في الكون تنقسم إلى قسمين: رزق أنتفع به مباشرة، ورزق هو سبب لما أنتفع به مباشرة.أنا آكل رغيف الخبز، هذا اسمه رزق مباشر، وأشرب كون الماء، وهو رزق مباشر، واكتسي بالثوب وذلك أيضاً رزق مباشر، وأسكن في البيت وهذا رابعاً رزق مباشر، وأنير المصباح رزق مباشر. ولكن المال يأتي بالرزق المباشر، ولا يغني عن الرزق المباشر. فإذا كان عندي جبل من ذهب وأنا جوعان، ماذا أفعل به؟. إذن فرغيف العيش أحسن منه، هذا رزق مباشر، فالنقود أو الذهب أشتري بها هذا وهذا، لكن لا يغنيني عن هذا وهذا.

وقد جاء وقت أصبح الناس يرون فيه أن المال هو كل شيء حتى صار هدفا وتعلق الناس به.. وفي الحق أنّ المال ليس غاية، ولا ينفع أن يكون غاية بل هو وسيلة. فإن فقد وسيلته وأصبح غاية فلا بد أن يفسد الكون؛ فعلة فساد الكون كله في القدر المشترك الذي هو المال، حيث أصبح المال غاية، ولم يعد وسيلة.

والحق سبحانه وتعالى يريد أن يطهر حياة الاقتصاد للناس طهارة تضمن حِلّ ما يطعمون، وما يشربون، وما يكتسون، حتى تصدر أعمالهم عن خليات إيمانية طاهرة مصفاة؛ ذلك أن الشيء الذي يصدر عن خلية إيمانية طاهرة مصفاة لا يمكن أن ينشأ عنه إلا الخير.

ومن العجيب أن نجد القوم الذين صدروا لنا النظام الربوي بإدارات فاشلة يحاولون الآن جاهدين أن يتخلصوا منه، لا لأنهم ينظرون إلى هذا التخلص على أنه طهارة دينية، ولكن لأنهم يرون أن كل شرور الحياة ناشئة عن هذا الربا. وليست هذه الصيحة حديثة عهد بنا، فقديما أي من عام ألف وتسعمائة وخمسين قام رجل الاقتصاد العالمي " شاخت " في ألمانيا وقد رأى اختلال النظام فيها وفي العالم، فوضع تقريره بأن الفساد كله ناشئ من النظام الربوي، وأن هذا النظام يضمن للغني أن يزيد غنى، وما دام هذا النظام قد ضمن للغني أن يزيد غنى، فمن أين يزداد غنى؟ لاشك أنه يزداد غنى من الفقير. إذن فستئول المسألة إلى أن المال سيصبح في يد أقلية في الكون تتحكم في مصائره كلها ولاسيما المصائر الخلقية. لماذا ؟

لأن الذين يحبون أن يستثمروا المال لا ينظرون إلا إلى النفعية المالية، فهم يديرون المشروعات التي تحقق لهم تلك النفعية. وهناك رجل اقتصاد آخر هو "كينز" الذي يتزعم فكرة "الاقتصاد الحر" في العالم يقول قولته المشهورة: إن المال لا يؤدي وظيفته في الحياة إلا إذا انخفضت الفائدة إلى درجة الصفر. ومعنى ذلك أنه لا ربا.من الفقير أن يسدد ما أخذه ويزيد عليه. وكانوا يتعللون ويقولون: إن النص القرآني إنما يتكلم عن الربا في الأضعاف المضاعفة، فإذا ما منعنا القيد في الأضعاف المضاعفة لا يكون حراماً!!

أي أنهم يريدون تبرير إعطاء الفقير مالاً، وأن يرده أضعافاً فقط لا أضعافاً مضاعفة؛ حتى لا يصير ذلك الاسترداد بالزيادة حراماً، ولهؤلاء نقول: إن الذين يقولون ذلك يحاولون أن يتلصصوا على النص القرآني، وكأن الله قد ترك النص ليتلصصوا عليه ويسرقوا منه ما شاءوا دون أن يضع في النص ما يحول دون هذا التلصص، ولو فطنوا إلى أن الله يقول في آخر الأمر:{ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ }(البقرة:279) .

هذا القول الحاسم يوضح أن الله لم يستثن ضعفاً ولا أضعافاً. إذن فقوله الحق:{ يَآ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ الرِّبَا أَضْعَافاً مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُواْ اللّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ }(آل عمران : 130) .

إن هذا القول الحكيم لم يجئ إلا ليبين الواقع الذي كانوا يعيشونه، ولم يستثن الله ضعفاً أو أضعافاً؛ لأن الحق جعل التوبة تبدأ من أن يأخذ الإنسان رأس ماله فقط، فلا يسمح الله لأحد أن يأخذ نصف الضعف أو الضعف أو الضعفين، ولا يسمح بالأضعاف ولا بالمضاعفات.

وكانوا يتعللون أن اتفاق الطرفين على أي أمر يعتبر تراضياً ويعتبر عقداً، وقد يكون ذلك صحيحاً إن لم يكن هناك مشرع أعلى من كل الخلق يسيطر على هذا التراضي. فهل كلما تراضى الطرفان على شيء يصير حلالاً ؟

لو كان الأمر كذلك لكان الزنا حلالاً : لأنهما طرفان قد تراضيا، وكل ذلك لا يتأتى. أي رضاء الطرفين . إلا في الأمور التي ليس فيها تشريع صدر عن المشرع الأعلى، وهو الله الحيّ القيوم. إن الله قد فرض أمراً يقضي على التراضي بيني وبينك؛ لأنه هو المسيطر، وهو الذي حكم في الأمر، فلا تراضي بيننا فيما يخالف ما شرع الله أو حكم فيه .

وإذا نظرنا نظرة أخرى فإننا نجد أن التراضي الذي يدعونه مردود عليه، إنه " تراضٍ " باطل بالفحص الدقيق والبحث المنطقي، لماذا؟ لأننا نقول إن التراضي إنما ينشأ بين اثنين لا يتعدى أمر ما تراضيا عليه إلى غيرهما، أما إذا كان الأمر قد تعدى من تراضيا عليه إلى غيرهما فالتراضي باطل .

فهب أن واحداً لا يملك شيئاً، وواحداً آخر يملك ألفا، والذي يملك ألفاً هي ملكه، وأدار بها عملاً من الأعمال، وحين يدير صاحب الألف عملا فالمطلوب له أجر عمله ليعيش من هذا الأجر. أما الذي لا يملك شيئا إذا ما أراد أن يعمل مثلما عمل صاحب الألف، فذهب إلى إنسان وأخذ منه ألفا ليعمل عملا كعمل صاحب الألف، فيشترط من يعطيه هذه الألف من الأموال أن يزيده مائة حين السداد، فيكون المطلوب من الذي اقترض هذه الألف أجر عمله كصاحب الألف الأول ومطلوب منه أيضا أن يزيد على أجره تلك المائة المطلوبة لمن أقرضه بالربا. فمن أين يأتي من اقترض ألفا بهذه المائة الزائدة؟ إن سلعته لو كانت تساوي سلعة الآخر فإنه يخسر. وإن كانت سلعته أقل من سلعة الآخر فإنها تكسد وتبور .

إذن فلا بد له من الاحتيال النكد، وهذا الاحتيال هو أن يخلع على سلعته وصفا شكليا يساوي به سلعة الآخر، ويعمد إلى إنقاص الجواهر الفعالة في صنعة سلعته، فيسحب منها ما يوازي المائة المطلوب سدادها للمرابي. فمن الذي سيدفع ذلك؟ إنه المستهلك .

إذن فالمستهلك قد أضير بهذا التراضي؛ فهو الذي سيغرم؛ لأنه هو الذي يدفع أخيراً قيمة قرض الرجل المتاجر بالسلعة وقيمة النسبة الربوية التي حددها المرابي. إذن فالعقد بين المقترض والمرابي . حتى في عرفهم . عقد باطل رغم أن الاثنين . المقترض والمرابي . قد اعتبرا هذا العقد تراضياً .

إذن فالحق سبحانه وتعالى أراد أن يشيع في الناس الرحمة والمودة. وأن يشيع في الناس التعاطف. إنه الحق . سبحانه . صاحب كل النعمة أراد أن يشيع في الناس أن يعرف كل صاحب نعمة في الدنيا أنه يجب عليه أن تكون نعمته متعدية إلى غيره، فإن رآها المحروم علم أنه مستفيد منها، فإذا كان مستفيداً منها فإنه لن ينظر إليها بحقد، ولا أن ينظر إليها بحسد، ولا يتمنى أن تزول لأن أمرها عائد إليه. ولكن إذا كان السائد هو أن يريد صاحب النعمة في الدنيا أن يأخذ بالاستحواذ على كل عائد نعمته، ولا يراعي حق الله في مهمة النعمة، ولا تتعدى هذه النعمة إلى غيره، فالمحروم عندما يرى ذلك يتمنى أن تزول النعمة عن صاحبها وينظر إليها بحسد. ويشيع الحقد ومعه الضغينة، ويجد الفساد فرصة كاملة للشيوع في المجتمع كله.إن الحق سبحانه وتعالى يريد أن يسيطر على الاقتصاد عناصر ثلاثة:العنصر الأول: الرفد والعطاء الخالص، فيجد الفقير المعدم غنيا يعطيه، لا بقانون الحق المعلوم المفروض في الزكاة، ولكن بقانون الحق غير المعلوم في الصدقة، هذا هو الرفد.العنصر الثاني: يكون بحق الفرض وهو الزكاة.العنصر الثالث: هو بحق القرض وهو المداينة.إذن فأمور ثلاثة هي التي تسيطر على الاقتصاد الإسلامي: إما تطوع بصدقة، وإما أداءٌ لمفروض من زكاة، وإما مداينة بالقرض الحسن، وذلك هو ما يمكن أن ينشأ عليه النظام الاقتصادي في الإسلام. ولننظر إلى قول الحق سبحانه وتعالى حين عرض هذه المسألة وبشّع هيئة الذين يأكلون الربا بأنهم لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه ويصرعه الشيطان من المس.لماذا؟ لأن الحق قال فيهم: } ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا { فهل الكلام في البيع، أو الكلام في الربا؟ إن الكلام في الربا. وكان المنطق يقتضي أن يقول: " الربا كالبيع " ، فما الذي جعلهم يعكسون الأمر؟إن النص القرآني هنا يوحي إلى التخبط حتى في القضية التي يريدون أن يحتجوا بها. كأنهم قالوا: ما دمت تريد أن تحرم الربا، فالبيع مثل الربا، وعليك تحريم البيع أيضا.وكان القياس أن يقولوا: " إنما الربا مثل البيع " ، لكن الحق سبحانه أراد أن يوضح لنا تخبطهم فجاء على لسانهم: إنما البيع مثل الربا فإن كنتم قد حرمتم الربا فحرموا البيع، وإن كنتم قد حللتم البيع فحللوا الربا. إنهم يريدون قياسا إما بالطرد، وإما بالعكس.فقال الله القول الفصل الحاسم: { وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَآءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَا}(البقرة:275) . وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: " لَعَنَ رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله ".

إنها موعظة من الله جاءت، الموعظة إن كانت من غير مستفيد منها، فالمنطق أن تُقبل . بضم التاء . أما الموعظة التي يُشَك فيها، فهي الموعظة التي تعود على الواعظ بشيء ما. فإذا كانت الموعظة قد جاءت ممن لا يستفيد بهذه الموعظة، فهذه حيثية قبولها } فَمَن جَآءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَا { ، ولنر كلمة " ربه " حينما تأتي هنا فلنفهم منها أن المقصود بها الحق سبحانه الذي تولى تربيتكم، ومتولي التربية خلقا بإيجاد ما يستبقي الحياة، وإيجاد ما يستبقي النوع، ومحافظة على كل شيء بتسخير كل شيء لك أيها الإنسان، فيجب أن تكون أيها الإنسان مهذبا أمام ربك فلا توقع نفسك في اتهام الرب الخالق في شبهة الاستفادة من تلك الموعظة . معاذ الله .

لماذا؟ لأن الخالق رب، وما دام الخالق رباً فهو المتولي تربيتكم، فإياك أيها الإنسان أن تتأبَّى على عظة المربّي. } فَمَن جَآءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَا فَلَهُ مَا سَلَفَ { ومعنى ذلك أن الأمر لن يكون بأثر رجعي فلا يؤاخذ بما مضى منه؛ لأنه أخذ قبل نزول التحريم؛ تلك هي الرحمة، لماذا؟

لأنه من الجائز أن يكون المرابي قد رتب حياته ترتيباً على ما كان يناله من ربا قبل التحريم، فإذا كان الأمر كذلك فإن الحق سبحانه وتعالى يعفو عما قد سلف.إنما قوله: } هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ { يدل على أنه خرج عن دائرة الإيمان. وافهم السابق جيداً

لتفهم التذييل اللاحق؛ لأن هنا أمرين: هنا ربا حرمه الله، وأناس يريدون أن يُحلّلوا الربا عندما قالوا: } إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا { ، فإن عدت إلى الربا حاكما بحرمته فأنت مؤمن عاصٍ تدخل النار.إنما إن عدت إلى ما سلف من المناقشة في التحريم، وقلت: البيع مثل الربا، وناقشت في حرمة الربا وأردت أن تحلله كالبيع فقد خرجت عن دين الإسلام. وحين تخرج عن دين الإسلام فلك الخلود في النار(زيدان،2000،ص34) .

ومن هنا يجب أن نلفت الذين يقولون بالربا وهو فشل اداري ، ونقول لهم: قولوا: إن الربا حرام، ولكننا لا نقدر على أنفسنا حتى نبطله ونتركه، وعليكم أن تجاهدوا أنفسكم على الخروج منه حتى لا تتعرضوا لحرب الله ورسوله، إنهم باعتقادهم أن الربا حرام يكونون عاصين فقط، أما أن يحاولوا تبرير الربا ويحللوه فسيدخلون في دائرة أخرى شر من ذلك، وهي دائرة الكفر والعياذ بالله .

لأن آدم أقر بالذنب وقال: " ربنا ظلمنا أنفسنا ". لقد اعترف آدم: حكمك يا رب حكم حق، ولكني ظلمت نفسي. ولكن إبليس عارض في الأمر وقال: } أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً { ، فكأنه رد الأمر على الآمر.

وبعد ذلك حين بين الله الحكم في الربا، وبين أن من انتهى له ما سلف، فماذا عن الذي يعود؟ وَمَنْ عَادَ{وهي المقابل} فَأُوْلَائِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ { يريد سبحانه أن يقول: إياكم أن يخدعكم الربا بلفظه، فالألفاظ تخدع البشر؛ لأنكم سميتموه " ربا " بالسطحية الناظرة: لأن الربا هو الزيادة، والزكاة تنقص، فالمائة في الربا تكون مائة وعشرة مثلا حسب سعر الفائدة، وفي الزكاة تصبح المائة (97.5)، في الأموال وعروض التجارة، وتختلف عن ذلك في الزروع وغيرها، وفي ظاهر الأمر أن الربا زاد، والزكاة أنقصت، ولكن هذا النقصان وتلك الزيادة هي في اصطلاحاتكم في أعرافكم، والحق سبحانه وتعالى يمحق الزائد، وينمي الناقص؛ فهو سبحانه تعالى يقول} يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ(زيدان،2000،ص33)، وليس من الفقه الحضاري غض النظر عن معطيات الحياة المعاصرة ومستجداتها في نظام التعامل والعلاقات والأنظمة الدولية، والأعراف السائدة، ولكن لا بد من البحث عن البديل المقبول، وتنزيل الوقائع الجديدة على الأصول والنصوص الشرعية، لا تعطيلها أو تجاوزها، فلا يتورط أحد مثلاً بإباحة الربا أو الفوائد المصرفية، وإنما يشجع على تنمية روح التعاون والاستثمار المشترك، ولا داعي لبحث ما يتعلق بالرق والاسترقاق، لأن الإسلام وإن سكت عن تحريمه فقد كان أول من أيقظ الضمير العالمي لإدراك مفاسده وشذوذه وأضراره على الكرامة الإنسانية(الصالح،1432هـ،ص33) .

فالإسلام سمح سهل مرن معتدل متوسط بين الإفراط والتفريط ، وليس الإسلام متشدداً ضيقاً حرجاً، فلا إعنات ولا مشقة ولا إحراج في تعاليم الإسلام وأحكامه كلها، سواء منها أحكام العقائد أو العبادات والمعاملات ونظام الأسرة وجميع التكاليف الشرعية، وكذلك مبادئ الاقتصاد في الكسب والادخار والتوزيع والإنفاق تقوم على التوسط بين الإسراف والتبذير، وبين الشح والبخل والتقصير. والأخلاق والسلوكيات فيه أيضاً وسط ، تتميز بالسماحة والتخفيف واليسر، وترك التنطع والتشدد ، والغلظة والاستكبار، لذا لم يُمدح نبي الإسلام عليه الصلاة والسلام بمثل ما مدح بصفة الخلق والرحم ومن السنة النبوية الشريفة أحاديث كثيرة ثابتة، منها قوله – صلى الله عليه وسلم: (بعثت بالحنيفية السمحة)(أخرجه أحمد في مسنده) ، (إن هذا الدين يُسْر، ولن يشادّ الدين أحد إلا غلبه، فسددوا وقاربوا وأبشروا)(أخرجه البخاري والنسائي عن أبي هريرةرضي الله عنه) ، أي اقصدوا السداد من الأمر وهو الصواب، واطلبوا المقاربة وهي القصد في الأمر الذي لا غلو فيه ولا تقصير، وأبشروا بالنجاة وتحقيق الغايات،وربط الجسور المشتركة بين الإسلام بإدارات صحيحة وما سبقه من الأديان كثيرة وغنية، يمكن الانطلاق منها في شرعنا والتحاكم إليها للتوصل إلى ما يبرز سماحة الإسلام وسموه في الدعوة إلى وحدة الصف، والوقوف أمام التيارات الإلحادية أو العلمانية أو المادية أو غيرها من نزعات الفلسفة الوضعية، فيكون الخطاب الديني لهؤلاء أقوى وأنفذ وأحكم. وبعد أحداث الحادي

عشر من سبتمبر قد أحس العالم الإسلامي بحاجة ملحة إلى أهمية دعوة السلام والوسطية وضرورتها التي يدعو الإسلام إلى تحقيقها ونشرها بين الناس بالطريق الصحيح ، واتضحت جليا واقعية الوسطية الإسلامية لمواجهة مجريات الأحداث مما جعل الوسطية الإسلامية من الأساليب الضرورية لحماية الهوية الإسلامية ومواجهة تحديات العصر في الوقت نفسه ، لأنها بديل في حل المشكلات العويصة ، وسطية تشمل الشريعة والمجتمع والسياسة والاقتصاد والثقافة والتربية .وسطية تدعو إلى الالتزام بالمبادئ لا تفريط ولا إفراط .وسطية تدعو إلى نبذ التطرف بكل أشكاله والتمسك بالقيم الأخلاقية والجمالية والادارية ، وسطية تدعو إلى الوحدة والائتلاف وتكوين أمة وسط بغض النظر عن اختلاف الألوان والألسنة وبعد المسافات بهدف سامٍ موحد مشترك .وسطية تقوم على توحيد الله سبحانه وتعالى في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته ، وأي انحراف أو غلو هو من باب التطرف .وسطية تقوم على المنهج الإلهي ، والجمع بين المادة والروح ، والقضاء والقدر ، والدنيا والآخرة ، والإنسانية والعلوم ، والفرد والجماعة ، والأسرة والمجتمع ، والحقوق والمسؤولية ، والتوازن فيما بينها بلا إفراط ولا تفريط ، ولا ترجيح جانب من الجوانب دون الآخر.

وأما العزلة والانفراد أو الانهماك في ملذات الدنيا واتباع الهوى فكل ذلك من التطرف،وسطية تدعو إلى التيسير في أمور الدين ، وإلى التسامح والرفق ، وتحارب التطرف والتشدد بجميع صوره ، وترى الجهل بمبادئ الإسلام وتأويل النصوص بالهوى والاستبداد بالرأي والابتداع والعصبية وسوء الظن بالآخرين والحسد والحقد كلها خروجا وانحرافا عن وسطية الإسلام ، وذاك هو التطرف بعينه،وسطية تنبه الناس أنها ليست تحارب التطرف الديني فحسب ، بل تحارب أيضا التطرف في الأفكار والأمور الأخرى لأن مثل هذا النوع من التطرف قد أحدث كثيراً من المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العالم الإسلامي ، فعلى سبيل المثال : التغريب هو النوع المثالي من أشكال التطرف ، فكثير من الغربيين أو من دعاة التغريب يعدون مقاومة الثقافات الخليعة وأساليب الحياة الساقطة في العالم الإسلامي انتهاكا بحقوق الإنسان وتدخلا في حرية الآخرين ، وهذه مؤامرة وكيد على الإسلام ، وفي الحقيقة هؤلاء هم المتطرفون أنفسهم ، وفعلهم هذا هو التطرف عينه(الصالح،1432هـ،ص35) .

والأصل في الأثمان عدم التحديد سواء أكانت في بيع حال أو مؤجل فتترك لتأثير العرض والطلب ، إلا أنه ينبغي للناس أن يتراحموا فيما بينهم وأن تسود بينهم السماحة في البيع والشراء ، وألا ينتهزوا الفرص لإدخال بعضهم الضيق في المعاملات على بعض ، قال صلى الله عليه وسلم « رحم الله امرأ سمحا إذا باع وإذا اشترى وسمحاً اذا أقتضى »(صحيح البخاري،2002، برقم 1970؛سنن الترمذي،1988،برقم 1320؛ سنن ابن ماجة،2009، برقم2203؛ مسند احمد ابن حنبل،د،ت، ج3،ص340).

فإذا انتهز إنسان فرصة الضيق وشدة حاجة أخيه إلى ما بيده وهو لا يجده عند غيره أو يجده ولكن تواطأ من في السوق من التجار على رفع الأسعار طمعاً في زيادة الكسب وغلوا فيه ، حرم على من بيده السلعة أن يبيعها على من اشتدت حاجته إليها بأكثر من ثمن مثلها حالا في البيع الحال وثمن مثله مؤجلا في المؤجل ، وعلى من حضر ذلك أن يساعد على العدل ويمنع من الظلم كل على قدر حاله ، وفي درجته التي تليق به من درجات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والحال الراهنة وقت البيع والشراء هي التي تحدد ثمن المثل فلكل سوق سعره ولكل وقت سعره ، فمن تعاليم الإسلام التي جاءت في كتاب الله الكريم ، أو في سنة رسوله المصطفى – صلى الله عليه وسلم – وهي تخاطب أهل الإيمان ، وتطمئنهم بنتيجة ما يعملون ، وتريح نفوسهم بما تقوم به من عمل ، يلمس المستقرئ نظاما متكاملا للناحية المالية ، التي هي محك الأمور ، وسبب المشكلات في المجتمعات في كل عصر .

وإذا كان أصحاب الأموال في المجتمعات غير الإسلامية – وخاصة اليهود منهم – قد حرصوا على زيادة أموالهم بأساليب الربا ، فإنهم في هذا العصر قد ابتكروا أساليب جديدة من باب أخذ أموال الناس بالباطل ، وأكلها بالإثم ، لأن مبدأهم الحلال ما حل في يدك ، وذلك بابتكار شركات التأمين المتعددة حيث نسمع ونقرأ عن : –

– شركات التأمين على الحياة بأنواعها لمن حياتهم وأعمالهم في الأرض أو البحر أو الجو .

– وشركات التأمين على الممتلكات من سيارات ومتاجر وبيوت ومزارع ومصانع وغيرها(زيدان،2000،ص38) .

وفي سبيل المحافظة على المال ، والاهتمام بأداء حق الله فيه يقول – صلى الله عليه وسلم – : « ما نقص مال من صدقة ، أو ما نقصت صدقة من مال – وما زاد الله عبدا بعفو إلا عزا ، وما تواضع عبد لله إلا رفعه الله » وتحصين المال وحراسته والاطمئنان عليه ، ليست بدفع أقساط لشركات التأمين ، ولكن بالزكاة التي تذهب للفقراء والمحتاجين ، فتحسن عن حالهم وتريح ضمائرهم كما جاء في الأثر : « حصنوا أموالكم بالزكاة »(سنن الترمذي، برقم 2344 ؛ سنن ابن ماجه، برقم4164 ؛ مسند أحمد بن حنبل، ج1،ص30) .

الخاتمة والتوصيات :

لقد توَّصلت هذه الدراسة بفضل الله تعالى إلى نتائج متعددة،لعل من أهمها :–

1– إن العمل بالمنهج الاسلامي لا يتم ولا يؤدي دوره المطلوب إلا من خلال قدوة معد من كل الجوانب الاقتصادية والادارية ، والمهنية، وإن للمنهج النبوي الشريف آثار مهمة على الفرد من حيث البناء الاقتصادي ،والاداري وله آثار واسعة على المجتمع،من حيث:البناء الاجتماعي،و الأمني و الاقتصادي .

2– ان من أبرزِ خصالِ المنهج النبوي أنه يحث رجل الدولة الالتزام بالأمانة والنزاهة في السياسة والاقتصاد ، وخلالهما يَثِقُ الناسُ بما يحويه من صفات حميدة ، ويعرفون مدى تأثره بالعلم ، وقد أكد الإسلام على قيمة العلم والنزاهة والأمانة وكذلك هذه الصفات حثَّ عليها العلماءُ قديماً وحديثاً، و جاءت بها النصوصُ من القرآن الكريم والنهج النبوي الشريف ، وعلى السالكين في طريق المسؤولية لابد أن يعرفوا إن أمانتهم ونزاهتهم أمام نظر الجميع ، لقد أراد الله جل علاه حفظ نظام هذا العالم أيضاً ليبقى صالحاً للوفاء والحب والأمن بمراد الله إلى أمدٍ أرادَه ، فشرع للناس شرْعاً ودعا الناس إلى أتباعه والدخول إلى حظيرته ذلك الدخول المسمى بالإيمان وبالإسلام لاشتراط حصولهما في قِوام حقيقة الانضواء تحت هذا الشرع وأجمع أهل العلم على بطلان الخيانة والسرقة ، بعثَ الله محمداً – صلى الله عليه وآله وسلم — بهذا المنهج السليم ليعيد للفرد حقوقه المسلوبة، فمنحه حق الحرية.

3– أن التشريع الإسلامي دين عملي وواقعي يراعي فطرة الناس وأحوالهم واحتياجاتهم من خلال الحفاظ على المال في الإسلام، ان شمولية التشريع الإسلامي هو دين عملي واقعي شامل لجوانب الخير للدين والدنيا يراعي فطرة الناس وأحوالهم واحتياجاتهم , أن المال مال الله وما نحن إلا مستخلفين فيه ومأمورين بجمعه وإنفاقه وفقاً لأوامر الله فيه .أهمية المال في الإسلام فهو قوام الحياة، وسبيل لعمارة الأرض وفعل الخيرات وتحقيق سعادة الدارين. لأهمية المال – في الإسلام وتأثير استخدامه على الحياة سلباً وإيجاباً – اشتمل الدين الإسلامي العديد من التشريعات الهادفة للحفاظ عليه منها إخراج حقوق الله في المال، الاعتدال ومحاربة السرف، النهي عن الربا، النهي عن الرشوة وما يتعلق بها، النهي عن السرقة بكافة

صورها، تحريم الميسر وما يساويه، عدم تسليم المال لمن لا يحسن التصرف، فيه مشروعية الرهن وكتابة الدَين، المحافظة على الأموال المنتجة، أداء المواريث الأمر بالوقاية والحذر.

4-إخراج حقوق الله في المال وهي جزء قليل – بينت كتب الفقه شروطه ومقداره ومستحقيه ...إلخ – إعلان بحفاظ الله على هذا المال، ويتسبب في محافظة الفقراء والعاجزين عن الكسب عليه لأنهم يعلمون أن لهم فيه حق، بينما منع إخراج حق الله في المال يتسبب في ضياعه وهلاكه وخسارته بمحق بركته من الله وبالتعدي عليه من المحتاجين الذين منعوا من حقهم في هذا المال .

5-الاعتدال ومحاربة السرف أحد أهم التشريعات الإسلامية التي أمر بها الإسلام للحفاظ على المال وقد نفذه رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وصحابته، وأوصوا به ولو قدر جمع جملة الفاقد من الأموال التي تنفق في غير ضرورة لكفت وسدت جانب كبير من احتياجات الفقراء والمحتاجين، ولساهمت في حل العديد من المشكلات الاقتصادية في كثير من الدول الفقيرة لذلك وجب على المسلمين الالتزام بالاعتدال في شتى صور حياتهم على مستوى الأفراد، والأسر، والدول لتحقيق السعادة في العاجل والآجل المعاملات المالية القائمة على الربا وإن كان ظاهرها الزيادة في المال فباطنها هلاكه وخسارته والواقع يؤكد ذلك.

6-في النهي عن الرشوة حفاظًا لمال الرعية من استغلال الحكام لمناصبهم في النهي عن السرقة بكافة صورها ضمان الحفاظ لكل صاحب مال على ماله وثمرة عمله .

7-حماية المال وعدم الاعتداء عليه واجب حتى من صاحب المال نفسه لذلك شرع الإسلام عدم تسليم المال لمن لا يحسن التصرف فيه.

8-البحث عن المتطلبات العاجلة من السمات البشرية والحفاظ على مستلزمات الحياة لأجيال قادمة من السنن الإلهية لذلك سن الإسلام وحث على المحافظة على الأموال المنتجة .

9-أثبت الواقع فشل النظم الاقتصادية بجميع صورها واتجاهاتها وأهمية العودة إلى النظام الاقتصادي الإسلامي أن المنهج النبوي نهج الوسطية والاعتدال إن السلام هو الأصل في دعوة الأنبياء ، لذا فإن الإعلام الإسلامي يقوم برسالة تربوية بالغة الأهمية ولا سيما في مرحلة الشباب تتمثل في ضبط الانفعالات وتوجيه الجانب العاطفي للشباب وصولًا إلى تحقيق الاستقرار النفسي والعاطفي من خلال البرامج الإسلامية التي تعوض الشباب عن ذلك التثقيف العام وتنمية المواهب:تستطيع وسائل الإعلام الإسلامية المشاركة الفعالة في تنمية قدرات الشباب ومواهبهم إضافة إلى تثقيفهم بصورة شاملة الإسلام رفض الرّبا رفضاً باتّاً وألغاه، ومنع التّعامل به تحت أي حجّة، وذلك انسجاماً مع نظام الإسلام ومقاصد الشّريعة، الّتي تحرّم كلّ ما فيه ضرر وظلم للناس. العالم الإسلاميّ يخضع للرّبا الآن، ويبرر ذلك بالمصلحة والخوف من العزلة الإقتصاديّة، ولأنّ العالم كلّه أصبح يتعامل بالرّبا، وكلّ هذه التّبريرات غير مقبولة، فالعالم الإسلاميّ عالم ضعيف يتبع العالم القوي، ولا يريد أن يقف موقفاً صارماً لإلغاء الرّبا.

10-وختاماً صلاح الأمة لا يكون الأبعودتها إلى سبيل ربها وبإقامة منهجه في الحياة حتى تروق لهم الحياة.نسأل الله العظيم أن يجعلنا من عباده الهداة المهديين، ولا يجعلنا ضالين ولا مضلين، وأن يجعل خير أعمالنا خواتمها، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهة الكريم، وأن يجعلنا من عباده الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ...

ثبت المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم

أولاً:- **المصادر الاولية :**

- البخاري، محمد بن اسماعيل(2002م)، المسند الصحيح المختصر(صحيح البخاري)،ط1،دار ابن كثير، دمشق- بيروت.
- التّرمذي، ابو عيسى(1408هـ/1988م)، صحيح التّرمذي، مكتب التّربيّة العربي لدول الخليج، الرّياض.
- الحاكم النيسابوري، محمد بن عبدالله(2002م)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ،ط2، دار الكتب العلمية، بيروت .
- الحنبلي، ابن رجب(1399هـ)،كلمة الاخلاص وتحقيق معناها، تحقيق: ناصر الدين الالباني،ط5، المكتب الأسلامي،د،م .
- الخازن، ابو الحسن علاء الدين علي بن محمد(1328هـ)، تفسير الخازن لباب التّأويل في معاني التّنزيل، دار الكتب العربيّة الكبرى، القاهرة .
- ابو داؤد سليمان بن الاشعث ،سنن أبو داود(د،ت)، تحقيق : محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، . صيدا – بيروت .
- السيوطي، جلال الدين(2-12م)، الجامع الصغير في احاديث البشير، ط6، دار الكتب العلمية، بيروت .
- الشيباني، ابي عبدالله احمد بن محمد بن حنبل(1411هـ/1991م)، مسند أحمد، تحقيق: عبد الله محمّد الدّرويش، دار الفكر، دمشق .
- المباركوري، ابو العلاء عبد الرحمن (1424هـ)،تحفة الاحوذي شرح جامع الترمذي، تحقيق: خالد عبد الغني معروف، دار الكتب العلمية،بيروت .
- ابن ماجة، محمد بن يزيد الربعي القزويني(2009م)، سنن ابن ماجة، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار احياء الكتب العربية، القاهرة .
- الامام مالك، مالك بن انس(1406هـ/1985م)، مؤطأ مالك، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء التراث العربي، القاهرة .
- الامام مسلم،مسلم بن الحجاج النيسابوري(ت:261هـ)،صحيح مسلم،ط2،بيروت، دار الرسالة ناشرون، 1437هـ/2016م .

ثانياً :– المراجع الثانوية :

- اوستري، جاك(د،ت)، الاسلام والتنمية الاقتصادية، ترجمة : نبيل الطويل، دار الفكر، دمشق .
- البغا ، مصطفى(1409هـ/1989م)، بحوث في نظام الإسلام، ط3، مطبعة جامعة دمشق، دمشق .
- ابن جبر، محمد إبراهيم(1396هـ) ، الجريمة في الشريعة الاسلامية، مقال في الندوة العلمية المنعقدة ، الرياض .
- الجمّال، محمّد عبد المنعم(1986م)، موسوعة الإقتصاد الإسلامي،ط1، دار الكتاب اللبناني بيروت- لبنان.
- الخطيب، عبد الكريم(1395هـ/1975م)، السّياسة الماليّة في الإسلام، دار المعرفة، بيروت .
- الراشد، محمد احمد(2008م)، صناعة الحياة، ط1، دار الفكر، دمشق .
- زيدان، رغداء محمد اديب(2000م)، الربا وبدائله في الاسلام، الرّحيبة، د،م .
- الشعراوي، محمد متولي(1997م)، تفسير الشعراوي، مطابع اخبار اليوم، د،م .

- الصالح، محمد بن احمد(1432هـ) ، وسطية الإسلام وسماحته ودعوته للحوار، وزارة الاوقاف ، المملكة العربية السعودية .
- الصدر، محمّد باقر(د،ت)، اقتصادنا، ط14، دار التّعارف للمطبوعات، بيروت.
- الصلابي، علي محمد(2008م)، فقه النصر والتمكين في القران الكريم، دار المعرفة، بيروت– لبنان.
- طنطاوي، محمد سيد(1997م)، معاملات البنوك واحكامها الشرعية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة .
- عتر ، نور الدّين(1980)، المعاملات المصرفيّة والرّبويّة وعلاجها في الإسلام، ط4، مؤسّسة الرّسالة، بيروت– لبنان.
- القرضاوي، يوسف(1414هـ/1993م) ، الخصائص العامّة للإسلام، ط 8، مؤسسة الرّسالة، عمّان.
- القماش، عبد الرحمن بن محمد(2011)، جامع لطائف التفسير، الامارت العربية المتحدة .
- أبو الأعلى المودودي(د،ت)، النّظام الإقتصادي في الإسلام، لجنة مسجد جامعة دمشق، قسم النّشر ،دمشق .
- معابرة، محمد محمود(2011م)، الفساد الاداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية،دراسة مقارنة بالقانون الاداري، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّ–الأردن .
- محمد، الزهراء علي عباس(1433هـ/2012م) ، الحفاظ على المال في التشريع الاسلامي ، مقال منشور ضمن موقع الوكة الالكتروني، تاريخ الاضافة .
- نعناعة، رمزي(1977م)، تنظيم الاسلام للمجتمع : نظام الاسرة والعقوبات، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت .
- شامي وهامر، جيمس ومايكل(1993م)، الهندسة الادارية أو الهندرة: بيان عن ثورة في عالم الاعمال، مجلة خلاصات، السنة الاولى، العددالعشرون، اصدار الشركة العربية للاعلام العلمي(شعاع)، القاهرة.
- peter ferdinand drucker: Cloyton m .Christensen,Doniel Golemon(2016)، ترجمة: داؤد سليمان القرنة، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية .

دور الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب
(دراسة ميدانية)

أ.طارق أبوشعفة معتوق
Somaya Mueamar Amsialam
قسم إدارة الأعمال / جامعة المرقب
somia2000@yahoo.com
00218925701858

أ. سمية معمر امسلم
Tariq Abu shafa Matog
قسم إدارة الأعمال / جامعة مصراته
tariqmatog05@gmail.com
00218945161042

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الشراكة الإستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال تدريب الموارد البشرية، وكذلك التعرف على أهم المعوقات التي تحد من دور الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال الشراكة التدريبية، وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على تساؤل رئيسي وهو : ما دور الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعتي المرقب و مصراته- ليبيا ؟

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ باعتبار أن هذا المنهج ملائم لأغراضها، حيث بلغ عدد مجتمع الدراسة (217)، من أعضاء هيئة التدريس ممن يحملون الدرجات العلمية، أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد، و تم تصميم استمارة استبانة وتوزيعها، وتم الحصول على (198) مفردة مطابقة لإجابات الدراسة وتساؤلاتها، واستخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية التي تناسب الدراسة، وتخدم أغراضها والمتمثلة، في بعض مقاييس النزعة المركزية كالمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، و التوزيعات التكرارية، و كذلك اختبار معنوية العلاقة باستخدام اختبار التباين الأحادي (One SampleT- test) ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها : أن مستوى الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص كانت بدرجة متوسطة حيث بلغ قيمة متوسط الاستجابة (2.90)، وكلك بينت الدراسة أن مستوى آلية الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب كان بدرجة متوسطة حيث بلغ قيمة متوسط الاستجابة (2.89)، وأيضا أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى المعوقات التي تحد من دور الشراكة الاستراتيجية بين القطاع المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب كانت بدرجة متوسطة حيث بلغ قيمة متوسط الاستجابة (3.38).

The role of the strategic partnership between university institutions and the private sector in the field of training

(Empirical Study)

Tariq Abu shafa Matog

Al-Marqab University / Faculty of Economics and Commerce

Somaya Mueamar Amsialam

Misurata University / Faculty of Economics

Abstract

The study aimed to identify the level of strategic partnership between university institutions and the private sector in the field of human resources training, as well as to identify the most important obstacles that limit the role of partnership between university institutions and the private sector in the field of training partnership, and the problem of the study lies in answering a major question: What The role of the strategic partnership between university institutions and the private sector in the field of training from the point of view of faculty members at Al-Marqab University and Misurata University - Libya؟

The study used the descriptive and analytical method. Considering that this approach is appropriate for its purposes, as the number of the study population reached (217), of the teaching staff who hold academic degrees, a professor, an associate professor and an assistant professor, and a questionnaire form was designed and distributed, and (198) items matching the study answers and questions were obtained, The study used statistical methods that fit the study and serve its purposes represented in some measures of central tendency, such as the mean, standard deviation, and frequency distributions, as well as testing the significance of the relationship using the (One SampleT- test), and the study

reached a set of results, The most important of them are: that the level of strategic partnership between university institutions and the private sector was of a medium degree, where the average value of the response was (2.90), and the study also showed that the level of the partnership mechanism between university institutions and the private sector in the field of training was of a medium degree, where the average value of the response was (2.89) The results of the study also showed that the level of obstacles that limit the role of the strategic partnership between the university sector and the private sector in the field of training was of a medium degree, with an average value of Response (3.38).

مقدمة

لقد اتجه العالم إلى الشراكات من أجل إنجاز القضايا الكبرى، وأصبحت فكرة الشراكة فكرة ملهمة للكثير من المؤسسات بمختلف أنشطتها ومجالاتها، وأصبحت الحكومات والمجتمعات المعاصرة تولى أهمية كبرى للشراكة كعامل هام في عملية النمو والتطور في مختلف مجالات التنمية والتي من بينها التنمية البشرية كجزء أساسي في مجال التنمية المستدمة.

ومع استمرار التحديات التي فرضتها بعض التغييرات العالمية الحالية تطلبت الحاجة إلى ضرورة تبني رؤية واضحة وإتباع خطوات جادة لتطوير برامج التدريب في ليبيا، وذلك من خلال الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص، بهدف النهوض والمساهمة في التنمية وحل المشكلات التي تواجه مختلف مؤسسات الدولة.

حظي موضوع الشراكة بين القطاع العام والخاص باهتمام كبير من قبل الحكومات والمجتمعات والمراكز البحثية بالجامعات في مختلف أنحاء العالم بعد أن اتضح أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على حشد وجمع كافة إمكانات المجتمع بما فيها من طاقات وموارد وخبرات سواء في القطاع العام أو الخاص لتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها، وتعد الشراكة بين القطاع العام والخاص آلية عمل تهدف لحل المشكلات المعقدة أو تنفيذ مشاريع التنمية الضخمة بكفاءة وفاعلية والتي لا يمكن تنفيذها من قبل طرف واحد وإنما الاستفادة القصوى من ميزات كل قطاع للعمل معاً، بالإضافة إلى أن الشراكة يجب أن تنطلق من قناعة الشركاء للعمل معاً برؤية مشتركة من خلال علاقة قانونية منظمة وواضحة أساسها المصداقية والثقة بين الشركاء والتفاوض المستمر في عملية اتخاذ القرار وما يترتب على ذلك من اتفاقيات تتكامل بموجبها الأدوار وتتضح من خلالها المسؤوليات ويلتزم كل شريك تجاه الآخر نحو تحقيق هدف عام ومنفعة متبادلة.

وبالتالي فإن موضوع الشراكة مع القطاع الخاص مازال في المراحل الأولى لوضع مبادئ وقواعد ونظم تحكم وتنظم أشكال الشراكات المتنوعة بين القطاع العام والخاص بحيث تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فلابد هنا من ضبط المفاهيم

والمبادئ والمعايير وتصنيفها وبلورتها لوضعها في قواعد وأطر محددة ، كما أن مسألة الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص برزت بشكل تدريجي في إطار توجهات الدول والحكومات نحو إصلاح نظم التعليم العالي كإستراتيجية لتحسين عملية التدريس والأنشطة البحثية وربط الجامعات بعمليات التنمية والتطوير في المجتمع، ومع استمرار التحديات التي فرضتها بعض التغييرات العالمية الحالية تطلبت الحاجة إلى ضرورة تبني رؤية واضحة وإتباع خطوات جادة لتطوير برامج تدريبية تستهدف القطاع الخاص وذلك من خلال الشراكة مع المؤسسات الجامعية، بهدف النهوض والمساهمة في التنمية وحل المشكلات التي تواجه مختلف مؤسسات القطاع الخاص.

أولاً– مشكلة البحث

من أبرز البدائل المتاحة أمام كثير مؤسسات التعليم العالي ما يطلق عليه الجامعة المنتجة أو الجامعة الاستثمارية وهو الأسلوب المتبع في عدد من جامعات الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا واستراليا بشكل أكبر، وهذا المفهوم يعني باختصار أن تعمل الجامعة على زيادة مواردها من الخدمات التي تقدمها للآخرين، مع المحافظة على التزاماتها العلمية والثقافية اتجاه المجتمع في الوقت نفسه، وهو لا يعني أن تعامل الجامعة كشركة تجارية، حيث أن للجامعات أهداف تختلف عن تلك التي تحققها الشركات التجارية، فالمهمة الأساسية للجامعة هي التعليم والبحث وخدمة المجتمع، وتوجيه اهتماماتها بصورة أكبر نحو تعليم وتدريب شرائح وقطاعات كبيرة من المجتمع .

وباستقراء الوضع الراهن بالجامعات الليبية نجد هناك فجوة بين المؤسسات الجامعية و القطاع الخاص متمثلة في ضعف برامج التعاون و الشراكة في مجال تدريب وتنمية الموارد البشرية، وكذلك قصور في معرفة دور الشراكة في العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص كمدخل مهم للرفع من التنمية المستدامة وعليه يمكن أبراز مشكلة الدراسة في شكل التساؤل الرئيس التالي :

– ما دور الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعتي المرقب و مصراته– ليبيا ؟

– ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة التالية :

1- ما مستوى الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات قيد الدراسة ؟

2- هل توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة تعزي للعوامل الديموغرافية المتمثلة (، التخصص، الدرجة العلمية) ؟

3- ما المعوقات التي تحد من تطبيق الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات قيد الدراسة ؟

ثانياً– أهمية البحث – تكمن أهمية البحث الآتي :

1- تأتي أهمية هذه الدراسة من الدور التي تقوم به المؤسسات الجامعية لمساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع بشكل عام من خلال طرح الأفكار الجديدة في مجالات التعاون والشراكة في مجال تدريب وتنمية الموارد لبشرية .

2- أن موضوع الشراكة بين المؤسسات الجامعية و القطاع الخاص لم ينل حقه من البحث والدراسة حيث لا تزال مكتباتنا العربية والمحلية بشكل خاص تفتقر إلى التنوع في دراسة هذا الموضوع لذلك تأتي هذه الدراسة لتساهم في إثراء هذا المجال من البحوث والدراسات المتعلقة بمجالات الشراكة والاستثمار مع مختلف مؤسسات القطاع الخاص.

3- حاجة الجامعات الليبية بالآخذ بالأساليب الحديثة في التطوير والإدارة وذلك حتى تتمكن هذه الجامعات من تحقيق مستوى متميز من الأداء وانجاز أهدافها بمستوى عال من الكفاءة والفعالية.

4- أنها تركز على ضرورة تحويل الجامعات من مؤسسات تعتمد على التمويل الحكومي إلى مؤسسات قادرة على تمويل نفسها ذاتياً.

ثالثاً– أهداف البحث– يهدف البحث إلى ما يأتي:

1- التعرف على دور الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية ولقطاع الخاص في مجال تدريب الموارد البشرية.

2- التعرف على مستوى الشراكة الإستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال تدريب الموارد البشرية.

3- محاولة التعرف على الفروقات حول محاور موضوع الدراسة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وذلك تبعاً لمتغيراتهم الديموغرافية.

4- التعرف على أهم المعوقات التي تحد من دور الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال الشراكة التدريبية.

رابعاً– حدود البحث – اقتصرت حدود الدراسة على النحو الآتي :

1- الحدود الموضوعية (دور الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب).

2- الحدود المكانية (جامعتي المرقب ومصراته – ليبيا).

3- الحدود الزمنية (أجريت الدراسة خلال الفترة (ديسمبر 2109 – يناير– فبراير2020 م).

4- الحدود البشرية : متمثلة في أعضاء هيئة التدريس بالجامعات قيد الدراسة.

خامساً– مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعتي المرقب و مصراته والبالغ عددهم (495)، ممن يحملون الدرجات العلمية، أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد، وذلك حسب إحصاءات مكاتب شؤون أعضاء هيئة التدريس بالجامعات قيد الدراسة، أما عينة الدراسة فهي عينة عشوائية بسيطة قواها (217)مفردة من حجم المجتمع الأصلي.

سادساً– منهجية البحث

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد مناسبا لأغراض هذه الدراسة باعتبار أن هدا المنهج تفرضه طبيعة موضوع الدراسة ودلك لوصف مجتمع الدراسة (فهو دراسة واقع الأحداث والظواهر والمواقف والآراء وتحليلها وتفسيرها بهدف الوصول إلى استنتاجات مفيدة لتصحيح هذا الواقع أو استكماله أو تطويره) من حيث دراسة دور الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب ودلك من خلال :

أ–الدراسة النظرية : من خلال تتبع أدبيات الموضوع في الكتب والمراجع والوثائق المتوفرة والدراسات السابقة في نفس الموضوع لتغطية الجانب النظري من الدراسة .

ب–الدراسة التحليلية : من خلال استخدام صحيفة الاستبيان كأداة لغرض إجراء البحث والتحليل والمعالجة وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماع (SPSS) لتحليل البيانات بأسرع وقت وأكثر دقة.

سابعاً– الدراسات السابقة

1– دراسة (خليل 2017)، (الشراكة بين القطاع العام والخاص في مصر)، "تقييم للتجربة ورؤية مستقبلية"

هدفت الدراسة إلى تقييم تجربة الشراكة المصرية بين القطاع والخاص، والوقوف على أهما الايجابيات والسلبيات في مشروعات وبرامج الشراكة التي تم وجاري تنفيذها، والمعوقات والمشاكل التي وقفت أمام تحقيق أهداف تلك البرامج والمشروعات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : قصور في برنامج الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر عن تحقيق الأهداف التنموية المأمولة والمرجوة منها وذلك توصلت الدراسة إلى برنامج الشراكة مع القطاع العام في مصر لا يلبي احتياجات المواطنين المتزايدة باستمرار في مجال الخدمات العامة، كما أنه لا يحفز النمو الاقتصادي، أو يعمل على تخفيض معدلات البطالة.

2- دراسة مراد(2016)، بعنوان (سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية).

هدفت الدراسة إلى البحث عن السبل والوسائل المناسبة لإقامة وتأسيس علاقة شركة حقيقة مع القطاع الخاص مع التطبيق على قطاع التعليم العالي بالسعودية، مع تحديد الدور الذي يمكن أن تسهم به هذه الشراكة في دعم وتوفير متطلبات النهوض بقطاع التعليم العالي في الجامعات السعودية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : هناك عدة فوائد تتمثل في سعي الجامعات إلى إزالة العوائق البيروقراطية والإدارية أمام تفعيل الشراكة الحقيقة مع القطاع الخاص، وكذلك هماك العديد من الفوائد تعود على الجامعات من جراء الشراكة مع القطاع الخاص أبرزها تنمية مصادر تمويل جديدة للجامعات تمكنها من تفعيل أدائها الأكاديمي عن طريق مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي والتجهيزات والإنشاءات بالجامعات.

3- دراسة (مريم 2015)، بعنوان (أثر الشراكة الاستراتيجية على الأداء الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية)

هدفت الدراسة إلى التعرف على سمات الشراكة الاستراتيجية للمؤسسة المبحوثة من خلال استخدام أهم العناصر النظرية للشراكة الاستراتيجية كمفهومها، ودورها بالنسبة للمؤسسة المبحوثة ودافع الشراكة إليها، وكذلك التعرف على مستوى الأداء الاستراتيجي للمؤسسة المبحوثة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : أن الدور الذي تمثله الشراكة الاستراتيجية للمؤسسة المدروسة فإنها تعتبر الشراكة تفتح آفاق النمو والتوسع في مستقبل المؤسسة وقدرت ب..20%، ثم تأتي بعدها أن الشراكة تعتبر مصدراً للحصول على موارد ضرورية للحفاظ على تفوقها التنافسي وهو ما أكدته نسبة 19.33%، أو كون الشراكة ضرورية لدعم قدرة المؤسسة على المنافسة بنسبة 18.69%، في حين 17.33% يعتبرون أن الشراكة ضرورية لتحقيق الرؤيا المستقبلية للمؤسسة، ثم تأتي 14.66% يعتبرون أن الشراكة ضرورية لتخفيض المخاطر التي تواجه المؤسسة.

4- دراسة درادكة ومعايعة (2014)، بعنوان (الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نضر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك).

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها في جامعة اليرموك، ومدى اختلاف تقدير المستوى(الجنس- التخصص – المسمى الوظيفي – الرتبة الأكاديمية – الخبرة)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن مستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص جاءت بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.35)، وأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05%)، بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة بجميع مجالات الدراسة تعزى لمتغيرات الجنس لصالح الذكور، والكلية لصالح الكليات العلمية، بينما لم تكن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي أو الرتبة الأكاديمية أو الخبرة، وبالنسبة لمعوقات تطبيق الشراكة جاءت (قصور التنظيم التشريعي) في المرتبة الأولى،واحتل (اكتفاء مؤسسات القطاع الخاص بما لديها من خبراء بحل مشكلات العمل بها) في المرتبة الأخيرة.

5- دراسة (Othman & omar, 2011)، بعنوان(التعاون بين الجامعات والصناعة)، "نحو شراكة ناجحة ومستدامة".

هدفت الدراسة إلى صياغة رؤية مقترحة لضمان الشراكة بين الجامعات والصناعة، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة هامة مفادها : أنه لا تتم الشراكة إلا في ضوء المنفعة المتبادلة، وأن أكثر أوجه الشراكة كانت في مجال (التدريب ، والاستشارات)، وقد تم تحديد أوجه التعاون الناجحة واكتشاف مختلف الجوانب التي أثرت بشكل كبير على إنجاح المبادرات، بالإضافة إلى مقترحات يمكنها أن تضمن تعزيز التعاون المستدام بين الطرفين.

الجانب النظري للبحث

تمهيد

في ظل محددات العالم المتشابك والمتغير بشكل متسارع والذي يدعو إلى القلق في مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي وانعكاسات ذلك على المستويات الاقتصادية والمعرفية، أنه قد أصبح من الصعب أن تقوم الجامعات بدورها دون شراكات استراتيجية ذات أبعاد تنموية؛ لأن طموحات الجامعات أصبحت لا حدود لها، وعليه كان لابد من إيجاد مصادر إضافية يمكن أن تضاف إلى الدعم الحكومي لمساعدة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى لبلوغ أهدافها وتنفيذ مشاريعها وأداء وظائفها بشكل عام.

وبذلك يمكن القول أن قيام شراكة فعالة بين قطاعي الجامعات والأعمال الخاص يولد منافع مشتركة، فالجامعات تؤدي أدوارها في مجال خدمة المجتمع وحل مشكلاته عن طريق تحويل البحوث الجامعية إلى بحوث تطبيقية وربط الجانب النظري والأكاديمي بالواقع الاجتماعي، كما أن هذه العلاقة توفر الحصول على موارد إضافية لتمويل المشاريع البحثية، وتدريب الطلبة داخل مؤسسات القطاع الخاص، أما القطاع الخاص فتتمثل منافعه في الاستفادة من نتائج البحث العلمي، والتأثير على اتجاهاته وتقليص كلفة التدريب ومشاريع التطوير.

أولاً- مفهوم الشراكة الاستراتيجية

يُعد الحكم عن الشيء فرع عن تصوره، فحتى نصدر الأحكام والنتائج، لابد أن يكون لدينا تصور واضح للشراكة الاستراتيجية، وهذا سنعمل على تحقيقه في هذا المبحث حيث سنوضح مفهوم المركبين الإضافيين لمصطلح الشراكة الاستراتيجية، فنبتدئ (بالشراكة) لنستنتج مفهوماً من خلال المجموعة من التعاريف المنتقية، ثم (الاستراتيجية) وبعدها نفرق بين مفهوم الشراكة الاستراتيجية وبعض المفاهيم المشابهة لها، وقبل التطرق إلى مفهوم الشراكة الاستراتيجية ينبغي توضيح المفهوم العام للشراكة :

يمكن تعريف الشراكة بأنها" تلك العلاقات المحددة الزمن والقائمة على أساس التعاون المشترك من أجل تحقيق المصالح والأهداف المشتركة للأطراف (ليلى، 2011 :11).

وعرفت بأنها اتفاقية تعاون طويلة أو متوسطة المدى، بين مؤسستين أو أكثر مستقلتين قانوناً، متنافسة أو غير متنافسة، يحتمل تنافسها في المستقبل، تهدف إلى تحقيق أرباح مشتركة من خلال مشروع مشترك (Boualemk,1996 : p14).

يرى بنا مار برافاييل (Beravayal Banamar) إن استراتيجية الشراكة هي عبارة عن علاقة عمل بين شريكين على الأقل تبنى على مبدأ الثقة وتقاسم المخاطر حتى يتم التعاون على تطوير نشاطات محددة للتحقيق غاية مزدوجة بمساهمة تكنولوجية وتسييري قصد ضمان استقرار المؤسسة.(شوميسة، 2006 :15)

وعرف ميغال دوفونتناي (Miguel de Fontenay) الشراكة الاستراتيجية بأنها التزام وثيق بين مؤسسات تشارك في رؤية واحدة وبها أهداف أعمال مشتركة تستلزم تبادل الموارد والخبرات.(Miguel,2007:p3)

ثانياً– أهمية الشراكة الاستراتيجية

يمكن أن تبين أهمية الشراكة الاستراتيجية من وجهين، كما يلي:

الأولى: أهميتها باعتبارها أداة استشارية.

الثانية: أهميتها كبديل لتكامل العمودي.

أ– أهمية الشراكة الاستراتيجية باعتبارها أداة تستخدمها المؤسسات من خلال المكاتب الاستشارية

تعتبر الشراكة الاستراتيجية حسب المكتب الاستشاري الدولي (Bain & Compagnie) من بين العشر الأدوات الأولى التي تلجأ إليها المؤسسات، حيث تحتل الرتبة السابعة في أوروبا، وتحتل نفس الرتبة في أمريكا الشمالية، والرتبة الثامنة في آسيا، والرتبة التاسعة عالمياً، كما يبين الجدول التالي : (Darrel,2011 : p7).

جدول رقم (1) تصنيف العشر الأدوات التسييرية الأكثر استعمالاً

الأدوات	أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبية	أوروبا	آسيا	عالمياً
المقارنة المرجعية	3	3	1	4	1
التخطيط الاستراتيجي	2	1	3	2	2
بيان الرسالة والرؤية	4	1	5	3	3
إدارة العلاقة مع الزبون	1	6	2	1	4
الإخراج	6	4	5	5	5
بطاقة الأداء المتوازن	12	4	8	5	6
برنامج إدارة التغيير	9	9	4	8	7
الكفاءات المحورية	5	10	8	4	7

الشراكة الاستراتيجية	7	8	7	8	9
تجزئة العميل	15	7	12	10	10

Source: Darrell Rigby, "Management tools et trends 2011, Bain company, 2011, p:7

يبين الجدول رقم (1) العشر الأدوات التسييرية الأكثر استعمالاً من طرف المؤسسات من مختلف الصناعات وفي مناطق مختلفة من العالم، وهذا الجدول هو من نتائج مسح إحصائي قام به المكتب الاستشاري الدولي (Baim & Compagnie) تعتبر الشراكة الاستراتيجية من بين الأدوات الأكثر استعمالاً، ومن ناحية تحقيق الشراكة الاستراتيجية لرضا المؤسسات من حيث النتائج المالية، فإن المؤشرات التي يستخدمها المكتب الاستشاري الدولي لهذا الغرض قد يبلغ 3.94 من 5، وهو مستوى يجعلها في المرتبة الخامسة من 25 أداة استشارية إرضاء من حيث النتائج المالية.

وقد توصل (Baim & Compagnie) في 2010 إلى أن 45% من المؤسسات في العالم تشكل شراكة استراتيجية، ويتوقع هذا المكتب الاستشاري أن ترفع هذه النسبة بـ 28% في 2011.

أما عن المكتب الاستشاري (PWC) فقد نشر من خلال مسحه الثاني عشر السنوي العالمي للمدراء التنفيذيين الذي قام به سنة 2009، أن 72% من المدراء التنفيذيين لمؤسسات من مختلف مناطق العالم ومختلف الصناعات يعتبرون الشراكة حاسمة ومهمة لأعمالهم في ثلاث السنوات القادمة.

كل هذه الأرقام تشير إلى أن الشراكة الاستراتيجية تبوأت مكانة مهمة في ممارسات الأعمال اليوم، ويتوقع ارتفاعها في المستقبل، وهذا راجع إلى العديد من العوامل التي وجهت ممارسات الأعمال نحوها.(Darrel,2011 : p4).

ب– أهمية الشراكة الاستراتيجية باعتبارها بديلاً للتكامل العمودي

حسب نظرية تكاليف المبادلة، هناك ثلاثة خيارات أساسية للحصول على مكونات وأجزاء منتجاتها، أما من خلال صفقة مع مورد أو مجموعة من الموردين، أو من خلال التكامل العمودي مع المورد لإنتاج هذه الأجزاء داخل المؤسسة، أو التشارك الاستراتيجي مع المورد وهو يمثل علاقة أعمق من مجرد التعاقد، وأقل من التكامل العمودي، وهو ما يعطي الأفضلية للشراكة الاستراتيجية مقارنةً بالتكامل العمودي في تحقيق التكاليف، ومن ثم تحقيق الميزة التنافسية.

منذ 1930م حتى التسعينيات كان الخيار الأكثر انتهاجاً من طرف المؤسسات الأمريكية هو إدخال الأنشطة التي تتطلب مستوى عالياً من التنسيق، والتي تريد المؤسسة مراقبتها داخلياً، وذلك من خلال التكامل العمودي بالإضافة إلى شراء أجزاء أخرى لمنتجاتها من موردين خارجين.

وتعتبر (GM) أحسن مثال على هذا، حيث كانت تنتج من 65 – 70% من مكونات سياراتها داخلياً، وباقي الأجزاء تحصل عليها بالتعاقد مع الموردين وكذلك الأمر بالنسبة لـ(FORD)، لكن عند نهاية القرن السابق اكتشفت العديد من المؤسسات أمثال (GM) أن قراراتها السابقة التي كانت ترفع من مستوى التكامل العمودي أدت إلى آثار سلبية على تنافسيتها، ولوحظت

أن مؤسسات مثل (Chrysler) في صناعة السيارات والتي تعتمد على شبكة من الشركات الاستراتيجية مع مورديها استطاعة أن ترفع مقارنة بـ (GM وFORD) اللتان تعتمدان على التكامل العمودي.

كما أن التعاقد مع الموردين يتضمن ممارسات ترفع من تكاليف التخزين مقارنةً بالشراكة الاستراتيجية مع المورد التي تسمح بتنسيق مواعيد التسليم بين المؤسسة والموردين مما يخفض تكاليف التخزين (Jeffrey, 2000: p26)

ثالثاً– مراحل تشكيل الشراكة الاستراتيجية ودوافع المؤسسة لتشكيل هذه الشراكة

1– مراحل تشكيل الشراكة الاستراتيجية

لقد تطرق الممارسون إلى مراحل تشكيل المؤسسة لعلاقة تعاون استراتيجية مع مؤسسات الأعمال منظمات غير الأعمال بطرق مختلفة، فنجد مثلاً (BCG) و(PWC) قد تطرقا لمراحل تشكيل الشراكة الاستراتيجية، لكن الأول تطرق إليها باعتبارها بديلاً للاندماج والاستحواذ، بينما الثاني ركز على الخطوات الصحيحة لتشكيلها من أجل تجنب فشلها.

2– مرحلة التحضير للشراكة الاستراتيجية

يعتبر فهم العلاقة بين الشراكة الاستراتيجية ونمو المؤسسة هدف هذه المرحلة، ويتم ذلك من خلال خطوتين:

أ) فهم وتحديد دوافع المؤسسة للشراكة الاستراتيجية

في كل بداية للشراكة الاستراتيجية يمكن أن تكون المؤسسة هي المبادرة لتشكيلها أو ربما مدعوا إليها وفي كلتا الحالتين يتعين عليها التأكد من وجود دوافع كافية إليها مع التأكد أنه لا يوجد هناك خياراً أفضل منها للاستجابة إلى هذه الدوافع.

ب) اختبار الشريك الاستراتيجي المناسب

يتم في هذه الخطوة إعداد قائمة للشركاء الاستراتيجيين المحتملين، ثم اختيار الأنسب منهم، لأجل ذلك يمكن أن تعقد المؤسسة اجتماعاً مع عدد كبير من الأطراف المحتملة وتقترح عليهم فكرة التعاون، أو تتصل بهم وتجمع المعلومات منهم، ويجدر إعطاء الوقت الكافي لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عنهم للوصول إلى القرار المناسب، وقد يكون ذلك بالبحث في السجلات التاريخية للشركاء الاستراتيجيين المحتملين وتحليل تقاريرهم السنوية، زيارة الجهات والأشخاص الذين يعرفونهم للتقصي، والاستفادة من آرائهم، ثم يمكن بعدها إجراء حوار تمهيدي مع أحد كبار الموظفين لدى الشريك الاستراتيجي المحتمل، ومناقشة الدوافع والأهداف أو التعارض في المصالح التي يسعى إليها كل طرف، وهذا يسمح بتقييم الطرف ما إذا كان يرى فرصة مفيدة بالدخول في شراكة استراتيجية مع المؤسسة، أو يرى عكس ذلك. (دراركة ومعايعه، 2014 :38).

3– مرحلة التفاوض والتخطيط

بعد تعيين الشركاء الاستراتيجيين الذين تقبل فكرة التعاون، تنتهي مرحلة التحضير التي تقوم بها المؤسسة فقط، وتبدأ مرحلة التفاوض والتخطيط التي يقوم بها الأطراف مع بعض، وأهم خطوات هذه المرحلة هي: (Johan,2005:p125-133).

أ– تطوير رؤية وأهداف الشراكة الاستراتيجية

الرؤية هي التصور الذي يمثل المستقبل المأمول ويتم الوصول إليها عندما تتحقق النتائج المتوقعة من الشراكة الاستراتيجية، وتسمح في معرفة ما الذي يجب القيام به من أجل تحقيقها وهذه بعض الأمثلة عن رؤية الشراكة الاستراتيجية.

(نريد من مؤسستنا أن تكون القائد في التعاون مع المجتمع)، (نريد أن نجعل أمكنة مرح أطفالنا أكثر أمناً وسعادة)، نسعى من وراء نشاطنا إلى تحسين جودة الحيات على مستوى الفرد، والعائلة ومؤسسات الأعمال كي يكونوا أكثر ثقة واستعداداً لمستقبل أفضل.

أما الأهداف فهي تجعل الرؤية أكثر قابلية للتطبيق، حيث يتم تطوير خطة عمل لكل هدف، والشراكة الاستراتيجية لا تغني أن تكون أهداف الأطراف متطابقة بل المقصود هو أن يكون غير متعارضة، وهذا ضروري لنجاح الشراكة الاستراتيجية.

ب- تحديد مستوى وطبيعة المساهمة من كل طرف

يتم في هذه الخطوة تقيم المساهمات التي يبذلها كل طرف في الشراكة الاستراتيجية وهي ليست عملية سهلة فهي لا تستند إلى السوق كما في الاستحواذ والتملك مثلاً، بل تستند على معايير غير واضحة، وقد يتم التكتم عنها في عملية التفاوض.

ج- التخطيط للوصول إلى الأهداف والرؤية المشتركة

ترى منظمة مبادرة الشراكة أن التجارب أثبتت أن الشراكات الناجحة كانت موجهة بخطط نحو توقعات واضحة ومقبولة وأبرز ما يتم إنجازه في هذه الخطوة:

- جرد جميع الموارد والجهود التي يستعد كل شريك استراتيجي للمساهمة بها، ثم نشرها واستغلالها
- حسب الخطة التي يتفقون عليها، وهو ما يسمح باستغلال مساهمتهم بطريقة تعاونية، وتوجيهها نحو المجالات المستهدفة.
- تحديد الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف وأنشطة الشراكة الاستراتيجية وتحديد طرق قياسها وتقويمها
- اختيار الشريك الذي تتخذه الشراكة الاستراتيجية.
- استهداف التغطية الشاملة للسوق، مما يستدعي الحضور فيها بشكل كثيف. (Johan,2005:p117)

د- تنظيم الشراكة الاستراتيجية والاتفاق على أسس حكوماتها

تتم في هذه المرحلة التفاوض بوضع التنظيم الذي يدير الشراكة الاستراتيجية ويحافظ على توازنها بين الأطراف، ويوزع المسؤوليات والأدوار، وأسس حكوماتها وتقويمها:(Miguei,2007: p29).

هـ- الاتفاق على طريقة الخروج من الشراكة الاستراتيجية

يتوقع من كلا الطرفين أو من أحدهما أن يرغب في الخروج من الشراكة الاستراتيجية، وتعتبر هذه المرحلة ضرورية كونها تجعل الأطراف مستعدين للتعامل مع مثل هذه الظروف، وتمكنهم على الاتفاق على صيغة معينة يتم إتباعها عند انتهاء الشراكة الاستراتيجية، وبانتهاء مرحلة التفاوض والتخطيط، يتم تأكيد التزام الأطراف بإمضاء اتفاقية الشراكة الاستراتيجية، والتي تتضمن الرؤية المشتركة، وتعريف الشراكة الاستراتيجية من جهة نظر الأطراف، والمبادئ والخطوط العريضة للتعاون، والموارد التي يلتزم بها كل طرف، والمشاريع التي ينجزونها، وإجراءات الحكومة والمسائلة، وإجراءات التعامل مع النزاعات. (Johan, 2005 :p125).

4- مرحلة التنفيذ

يمكن أن نطلق على هذه المرحلة تسمية أخرى وهي مرحلة التسيير العملي ونشر الموارد، مما تجعلها أكثر وضوحاً، وبعبارة أخرى تنقسم هذه المرحلة إلى خطوتين رئيسيتين:

أ) تفعيل الأنظمة

يعني الوصول لهذه الخطوة أنه يتم الآن الانتقال من الوضع التخطيطي إلى الوضع التسييري، حيث يتم تفعيل ما تم الاتفاق عليه بين الأطراف، وتبدأ الميكانيزمات التنظيمية والرقابية والاتصالية في مباشرة أعمالها حسب ما تمليه الخطط.

ب) نشر الموارد

حيث يبدأ كل شريك استراتيجي بالتسليم الفعلي للموارد والجهود التي وعد بالالتزام بها في المرحلة السابقة حسب وقت التسليم الذي حددته الخطة الاستراتيجية للشراكة، أو خطة واحد من مشاريع الشراكة الاستراتيجية.

5- مرحلة تقويم الشراكة الاستراتيجية

يعرف التقويم بأنه العملية التي تسمح بقياس مدى تقديم ونجاح الشراكة الاستراتيجية، فإذا كانت نتائج التقويم تدل على النجاح فستعمل المؤسسة على الحفاظ عليها، وإذا كانت تدل على الفشل نستعمل المؤسسة على تجنب الأخطاء المتسببة في ذلك مستقبلاً، أما عن أبعاد هذا التقييم، فإن له أربع أبعاد رئيسية هي:

تقويم فعالية الطريقة التي تمت بها تنظيم وتنفيذ الشراكة الاستراتيجية، وجود علاقة بين الأطراف.
مدى استدامة النتائج التي تم تحقيقها للشراكة الاستراتيجية.
القيمة المضافة التي تم تحقيقها نتيجة تظليل خيار الشراكة الاستراتيجية على خيارات أخرى.
النتائج التي حققتها الشراكة الاستراتيجية لكل طرف (دراركة ومعايعه، 2014 :44).

رابعاً- أشكال الشراكة الاستراتيجية

قام كل من (Garrett و Dussauge) بتقسيم أشكال الشراكة حسب طبيعة العلاقة بين المؤسسات إلى قسمين رئيسين، يحتوي القسم الأول على الشراكة التي تحدث بين المؤسسات غير التنافسية أو التي لا تنشط في نفس القطاع، أما القسم الثاني فيضم أنواع الشراكة التي تكون بين المؤسسات المتنافسة.(شلابي، 1996 : 50).

1- شراكة المؤسسات غير المتنافسة

يحدث هذا النوع من الشراكات بين المؤسسات التي لا تنشط في نفس القطاع إضافة أن لكل مؤسسة سوقها الخاص، والدافع الأساسي لهذا النوع من الشراكات هو التوسع في النشاط واقتحام أسواق جديدة، وينقسم هذا النوع إلى:

أ) المشاريع المشتركة الدولية (Les Joint Ventures de Multinationalisation)

تجمع المؤسسات المشتركة الدولية مؤسسات ذات أصول من بلدان مختلفة، فأخذ الشركاء يبحث عن تسويق منتجه في سوق جديدة وهو الطرف الأجنبي، أما الطرف الآخر فله المعرفة الكافية بالسوق الوطنية المستهدفة وهو الطرف المحلي، وبذلك تفتح المشاريع المشتركة الدولية سوق جديدة لمنتجات الشريك الأجنبي.

وتعتبر المشاريع المشتركة الدولية ضرورة من الناحية السياسية والاقتصادية لدخول الأسواق الأجنبية، فمن الناحية الاقتصادية قد تجد المؤسسة قصوراً في مواردها المالية لتنفيذ مشروع ما بمفردها، أما من الناحية السياسية فقد تفضل الحكومة المستضيفة مشاريع الملكية المشتركة كشرط أساسي لدخول السوق، كما أن المؤسسة تفضل مشاريع الاستثمار المشترك عن التملك المطلق لمشروع الاستثمار نظراً لأسباب ثقافية كاللغة والعادات والتقاليد والسلوكيات في الدول المضيفة، ومن ثمة يمكن للطرف الأجنبي التغلب على المشاكل التسويقية المرتبطة بتلك العوامل

ب- الشراكة العمودية (Le Partenariat Vertical)

الشراكة العمودية تجمع بين مؤسسات تعمل في قطاعين متكاملين، والمؤسسات المتشاركة هي في كل الحالات مورد أو زبون يقيمان علاقة من نوع زبون/ مورد، لقد نشأت تلك العلاقة نتيجة للمفهوم (Make or buy) أي توفير المواد الأولية ومختلف التوريد التي تدخل في عملية الإنتاج، والتي إما أن تنتجها المؤسسة نفسها أو تشتريها من موردها وهذا حسب معايير ومؤشرات استراتيجية واقتصادية.

ظهر هذا الشكل من الشراكة في مختلف القطاعات الصناعية وخاصةً قطاع صناعة السيارات الذي انتقل من نظام الإنتاج بالحجم، إلى نظام الإنتاج حسب الطلب، ففي النظام الأول تبحث المؤسسات عن تخفيض التكاليف بزيادة حجم الإنتاج فقط وهو ما يعرف باقتصاديات السلّم، أما النظام الثاني فيعتمد على أثر الخبرة وتحسين الدعم اللوجستيكي ومراعاة الجودة الشاملة، ولقد تبنت المؤسسات التي اعتمدت النظام الإنتاجي الأول استراتيجيتان للوصول إلى الكمية المطلوبة من الإنتاج، تمثلت الأولى في اعتماد المؤسسة على نفسها في الإنتاج، أما الثانية فتكون من خلال توكيل الموردين إنتاج بعض المركبات وهذا ما يعرف بالمناوبة الباطنية، لكن بعد أن تحول نظام الإنتاج بالحجم إلى الإنتاج حسب الطلب – انطلاقاً من محدودية النظام الأول – ثم الانتقال إلى استراتيجيتي التعاون العملي والشراكة العمودية بدلاً من الاندماج أو الإنتاج داخل المؤسسة والمناوبة الباطنية في العلاقة مورد/ زبون (Carole, 1997 : p94-95)

ج- الاتفاقيات ما بين القطاعات

يتميز هذا النوع من الاتفاقيات بعدم تماثل الفروع الإنتاجية للمؤسسات المتشاركة، إضافة إلى كون هذه الأخيرة تنشط في قطاعات مختلفة وهذا ما يجعل من التنافس بينها عملية مستبعدة، ويعتبر الدافع الحقيقي لإنشاء هذه العلاقة هو توسيع النشاطات وذلك بتسهيل دخول كل طرف في مجال نشاط الطرف الآخر، وهنا تطرح إشكالية مدى قدرة التعلم التي يفترض أن يتصف بها الشريك الداخل للقطاع الجديد هذا من جهة، وقدرة الشريك الأصلي في القطاع على التحويل السريع للتكنولوجيا التي جاء بها الشريك الداخل من جهة أخرى.

وهذا الأخير يحاول دوماً إلغاء تلك الفوارق الموجودة على مستوى المؤهلات في حين يبحث الشريك الأصلي على الاحتفاظ بتلك الفوارق لإبقاء علاقات الارتباط قائمة.

2- شراكة المؤسسات المتنافسة

أدت التحولات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية التي عرفها العالم في الربع الأخير من القرن العشرين إلى صراعات عديدة بين الشركات الكبرى فيما بينها، وبين هذه الشركات وتلك الأقل حجماً ونمواً، فالشركة المالكة للتكنولوجيا أصبحت في حاجة إلى التعاون مع الشركات الأخرى لإجراء التجارب والاشتراك في تكاليف التكنولوجيا والبحث والتطوير بدلاً من المنافسة، كما برزت حاجة تلك الشركات إلى الأسواق العالمية لتصريف منتجاتها وخدماتها، كل ذلك أدى إلى تحول آليات المنافسة إلى صيغ جديدة للتعاون والتحالف، أو ما يعرف بالمنافسة التعاونية (Competition).

لقد صنف كل من (B. Garrette و P. Dussauge) أشكال الشراكة التي يمكن أن تحدث بين المؤسسات المتنافسة إلى ثلاث أشكال رئيسية وذلك بالاعتماد على معيارين هما: المؤهلات التي يساهم بها كل طرف.(Carol, 1997 : p148).

أ- الشراكة المتكاملة

يجمع هذا الشكل من الشراكة بين مؤسسات تساهم في المشروع محل التعاون بأصول ومؤهلات من طبيعة مختلفة، ويتمثل الهدف الأساسي من الشراكة المتكاملة في استغلال شبكة توزيعية لمؤسسة من طرف مؤسسة أخرى.

ب- شراكة التكامل المشترك

يكون هذا الشكل من الشراكة بين مؤسستين أو أكثر يتفقان على بيع أو تطوير أو التعاون في إنتاج منتج معين حجمه الحرج عند إحدى المؤسسات يفوق نشاطها العادي، وبالتالي تلجأ إلى شراكة الاندماج المتبادل من أجل إنتاج نفس المنتج، بينما كل مؤسسة لها الحرية في اختيار طريقة التوزيع المناسبة، وهكذا تبقى المنافسة بين الحلفاء جد قوية فيما يخص المنتجات القابلة للإحلال.

وكما أشار كل من (B. Garrette و P. Dussauge) إلى أن شراكة التكامل المشترك تجمع بين المؤسسات التي تبحث عن الوصول إلى اقتصاديات السلم في مركب معين، أو مرحلة معينة من مراحل الإنتاج، هذه المركبات تدمج فيما بعد في منتجات نهائية خاصة بكل مؤسسة، وهكذا تبقى المنافسة قائمة في السوق بين الشركاء.

ج- شراكة شبه التركيز

يكون هذا الشكل خصوصاً في الصناعات التكنولوجيات العالية وذات الأهمية الكبيرة، وتجرى بإمضاء صفقات شبه داخلية بين الشركاء، وتجسد هذا الشكل من خلال إنشاء ما يسمى باتحادات المصانع التي تشكل كياناً مشتركاً ووسيلة للدخول في السوق.

خامساً- مفهوم الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص (Public – Private Partnership)

يُعد مفهوم الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص من المفاهيم التي لم تحظ بتحديد قاطع، شأنه في ذلك معظم المفاهيم في مجال العلوم الإنسانية، وقد اختلف اتجاهات هذه التعريفات باختلاف المصدر، والهدف.

لذا يرى صائغ ومتولي (2005) أن هناك أشكال متعددة للشراكة، فهناك الشراكة بالمال أو الخبرة أو غيرها، كما أنها تأخذ أنواع وصور مختلفة منها صورة المبادرات الفردية وصورة المبادرات الجماعية، وتتحدد دوافعها في إطار آلية وتنظيم يرسم مشاركات مؤسسات الأعمال والإنتاج في مؤسسات التعليم العالي وفق مطالب المجتمع وتوقعاته. (صائغ ومتولي، 2005 : 22)

ويعرفها أبوالنصر (2007) بأنها (تعاون واعتماد متبادل بين طرفين أو أكثر لتحقيق أهداف مشتركة لها عائد إيجابي على أطراف هذه العلاقة).(أبوالنصر، 2007 : 77)

ويعرفها كل من دور وجوين (Durr & Gwen, 2001) بأنها (العلاقة التي تنتج عن أوجه التعاون المشترك بين منظمات المجتمع المختلفة في أحد مجالات التنمية التي تقوم على أساس مشترك في الرؤية والقيم والأهداف والمخاطر والمنافع والمراقبة والتعليم التي تتطور مع مرور الوقت (Durr & Gwen, 2001,p52)

وبشكل عام يرى دكروري (2009) بأنها (انخراط كافة أطراف التنمية في عمليات تفاوضية للاتفاق على توزيع كفء للموارد، وهي علاقة طويلة الأجل بين الجهات الإدارية تهدف إلى قيام القطاع الخاص بتقديم خدمات أو تنفيذ مشاريع كانت أجهزة أخرى منوطة بتنفيذها وذلك دون الإخلال بدور هذه الأجهزة في التنظيم). (دكروري، 2009 : 4)

ومن خلال التعريفات السابقة، يمكن القول أن تعريف الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص يتحدد بمجموعة من المحددات أهمها:

- تكون ناجحة إذا ما أسست على الثقة والاحترام المتبادلين، والتبادل المستمر للمعلومات والاتفاق على الأهداف والاستراتيجيات والاتفاق على الحقوق والواجبات.
- تشكيل ديناميكية للتعاون وتبادل الخبرات، وتحفيز الأفراد على الابتكار والخلق والتطوير الكيفي لأدوات العمل.
- لا تكتمل الشراكة دون التشديد على دور المجتمع وأهمية كل طرف والإفادة منها.
- تعمل الشراكة على إعادة الهيكلية التنظيمية بين المستويات الإدارية في كل طرف في ضوء مجموعة من الخطوات والآليات المرنة.

سادساً– مبررات الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص وأهميتها

يرى حسن (2010) أن هناك مجموعة من المبررات للشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، وقد حددتها في: (حسن، 2010، 10)

أ– المبررات الجغرافية: إن لكل مجتمع بيئته الجغرافية ولذا كان من الواجب أن ينص قانون التأسيس للجامعات على أن تساعد على قيام البنية التحتية من وجود الطرقات والمواصلات بالإضافة إلى اجتذاب المنطقة للسكان واستقرارهم.

ب– المبررات الاقتصادية: توفير التعليم للشرائح المختلفة، وتأهيل الطاقات مهنياً لتحسين الوضع الاقتصادي من خلال الجمع بين التعليم والإنتاج من حيث توفير القوى المدربة والمشاركة في دفع عجلة الاقتصاد.

ج– المبررات السياسية: مشاركة الجامعات في الاستقرار السياسي والتقليل من الاضطرابات والصراعات ونشر ثقافة السلام والقضاء على العادات والتقاليد الضارة بالمجتمع، وتعريف الناس بحقوقهم وواجباتهم.

د– المبررات الاجتماعية والثقافية: تعتبر الجامعة قائدة التغيير الاجتماعي وتقوم بمواجهة التغيرات الاجتماعية والثقافية عن طريق التلاحم وتعزيز الهوية الثقافية على الصعيد الوطني والقومي.

ويمكن بلورة الأهمية المستخلصة من الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص من خلال مجموعة من الفوائد التي تحقق للطرفين والمجتمع، وذلك على النحو التالي: (Hughes, 2006: p20)

- تنمية مصادر تمويل جديدة للجامعات تمكنها من تفعيل أدائها الأكاديمي من خلال مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي والتجهيزات والإنشاءات في الجامعات.
- إجراء البحوث التطبيقية والتدريب العملي لطلاب الجامعات في منظمات قطاع الأعمال مما ينمي مهاراتهم التطبيقية، وبالتالي يزيد من فرصة التحاقهم بسوق العمل، ومن ثم تحمل الجامعات لدورها في تحقيق التنمية الإدارية.
- تعزيز المركز التنافسي للجامعات ومواكبتها للتطورات الحديثة في مختلف المجالات في ظل ازدحام سوق التعليم العالي بالعديد من الجامعات والكليات.
- تغذية حركة البحث العلمي بموضوعات مستمدة من الواقع العملي القائم، كأن يتم البحث في مواضيع مأخوذة من مشكلات تعاني منها الصناعات المحلية أو مشكلات وطنية ملحة.

سابعاً– الحاجة إلى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص

أشار عبدالتواب (2010) إلى مجموعة من المبادئ التي تتضمن شراكة جيدة، منها: (عبدالتواب، 2010 : 134)

- تحديد ورسم خطط لضمان استدامة الشراكة.
- الاعتراف المتبادل باحتياج كل شريك للطرف الآخر.
- أن تقوم الشراكات على أساس من الثقة المتبادلة.
- احترام إمكانيات كل طرف.
- العمل وفق ثقافة تقوم على الدعم المتبادل واحترام اختلافات الآخر.
- إيجاد فرص التعاون الإبداعي.
- الالتزام والمسؤولية المتبادلة.
- توجيه الصعوبات التي تكتنف العلاقات.
- النظر إلى الشراكة بوصفها عملية تعلم مستمر.
- الشفافية وتقاسم السلطة.
- التكيف مع السياق المحدد والطبيعة الديناميكية للشراكة.

ولقد لخص دوتيروتيش (Dotterweich, 2006) استراتيجيات بناء الشراكة الفاعلة في أربعة محاور، وهي: (Dotterweich, 2006: p71)

- وضوح الرؤية.
- وضوح هيكلية الشراكة.
- تطوير نظام العمل.
- استمرارية الشراكة (البعد الاستراتيجي).

ثامناً– عوامل نجاح الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص

من المشهور أن الجامعة في العادة تتجه إلى القطاعات التنموية المختلفة بهدف توفير حلول جذرية لمشكلاتها في مدة زمنية معقولة وبتكلفة واقعية، لذا كان من الضروري أن يثق القطاع الخاص ثقة كاملة في قدرتها ومساعدتها في تحقيق ذلك.

والملاحظ أن الجامعة تواجه صعوبات في بناء علاقة أو شراكة تفاعلية قوية مع مجتمعها أو القطاع الخاص، ويظهر ذلك جلياً من خلال ضعف إسهام الأطراف في توثيق العلاقة بينهما في المجالات المختلفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وبيئياً هذا من جهة، ومن جهة أخرى قلة دعم القطاع الخاص لجهود التطوير في الجامعة. (حسن، 2010 : 12)

ولضمان نجاح الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ذكر الباحثون العديد من العوامل التي تركزت في مجملها على تأسيس لحالة من الثقة المتبادلة.

فقد أورد أبوالنصر (2007) عوامل نجاح الشراكة، في: (أبوالنصر، 2007، 77)

- وجود الحاجة إلى الشراكة.
- إدراك أطراف الشراكة لضرورتها ومدى العائد منها.
- وضوح أهداف الشراكة وتوزيع واضح للمسئوليات والأدوار.
- تحقيق المصالح المشتركة للأطراف.
- رفع شعار التكامل في الشراكة بين الأطراف والتدفق الحر للمعلومات والبيانات.
- الالتزام بقيمة المساواة في (الواجبات، الحقوق) بين الأطراف.

مراعاة الاحترام المتبادل.

وأكد حسن (2004) أن نجاح الشراكة يتوقف على مدى إخلاص أطراف العلاقة وتعاونهم معاً، من خلال: (حسن، 2004 : 60)

- أن تراعى سمات المجتمع وخصائصه.
- أن تراعى رغبات أفراد المجتمع وآمال وطموحات أطراف الشراكة.
- أن تراعى حق كل طرف في التعرف إلى ما يجري داخل الطرف الآخر.
- أن يراعى مدى تقبل أفراد المجتمع للتغير والتجديد.
- التأكد من مراعاة كل طرف للتوجهات المعاصرة.

تاسعاً– معوقات تحقيق الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص

تعددت جهود الباحثين لتوضيح معوقات الشراكة بشكل عام بين المجالات المجتمعية والمجال التربوي سواء أكان على مستوى الجامعات أو المدارس، ومن هذه الجهود على سبيل المثال لا الحصر:

ما أورده شتوي (2005) في: (شتوي، 2005 : 296)

- غياب العمل المؤسسي في واقع العلاقة بين المؤسسات التربوية والمجتمع المحلي.
- نقص الموارد المالية لدى المؤسسات غير الحكومية.
- ضعف الانفتاح المؤسسات التعليمية على المجتمع.
- ضعف الإحساس بوجود حاجة إلى الشراكة والاعتقاد السائد بين أفراد المجتمع أن التعليم مسئولية الحكومة.
- عدم وجود قنوات تنسيق واتصال وتسويق وتبادل معلومات واضحة تمكن الشراكة من تحقيق أهدافها.

عدم توفر الخبرات الإدارية لدى القطاع الخاص.

وحول الصعوبات التي تواجه الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص يؤكد القحطاني (2005) على توجد بعض المعوقات التي تواجه الطرفين، تتمثل في: (القحطاني، 2005 : 14)

1- الجامعات حيال القطاع الخاص

ضعف الإعلام عن الخدمات الاستشارية أو برامج البحوث التي تنظمها الجامعات.

ضعف رغبة المؤسسات الإنتاجية في المشاركة في دفع تكاليف بعض المشروعات الجامعية (البحثية وغيرها).

ضعف ثقة القطاع الخاص بما تقدمه الجامعات.

اكتفاء بعض المؤسسات (القطاع الخاص) بما لديها من خبراء وفنيين لحل مشكلاتها.

2- القطاع الخاص في حيال الجامعات

انشغال الجامعات بالتدريس والبحوث الكمية.

ضعف اهتمام أعضاء هيئة التدريس بإجراء البحوث التطبيقية.

وجود التطور السريع لبعض القطاعات الإنتاجية والذي يفوق مستوى إسهام الجامعة.

ضعف ارتباط المناهج التعليمية والتدريبية بالواقع الحالي للقطاعات الإنتاجية.

عاشراً- خطوات تطبيق الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات

إن عملية الشراكة في هذا الاتجاه ليست بالعملية البسيطة، بل إنها عملية معقدة تحتاج إلى آليات تتسم بالشمولية والمرونة والقبول لتقاسم المسؤولية والموارد.

لذا يتعين على الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في بادئ الأمر أن تفهم وتقبل المكان الذي تقف فيه عند تنفيذ أي نموذج مقترح لتطوير وتعزيز الشراكة، لتتوائم مع طبيعة التنمية المنشودة،

وعليه فقد أشار مراد (2016) إلى ضرورة أن تتوفر لدى الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص إحصائيات ومعلومات حول: (مراد، 2016 : 18)

- مدى عمق المعرفة بإمكانيات المجتمع وموارده المالية والمعرفة الفنية والبشرية.
- مدى تأثير المرحلة الجديدة من الشراكة في أهداف الخطة الاستراتيجية للدولة.
- مدى توافر الخبرات اللازمة في الجامعات لإدارة عملية الشراكة.

– التوفير المتوقع في التكلفة أو العوائد المتوقعة عند الانتقال إلى نظام الشراكة.
– مدى تأثير نظام الشراكة على الهياكل التنظيمية في الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص.
– جرد مخزون موارد الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص من خلال تحديد الأصول المعرفية وتحديد نقاط القوة والضعف وتحديد مدى قوة رأس المال البشري والموارد المادية والبشرية، والفرص المتوفرة لقيادة عملية الشراكة.
– جرد المخزون التنافسي وذلك لتحفيز عملية التطوير باستمرار، حيث من الصعب على طرفي المشاركة دخول المعركة بدون المعرفة الجيدة للمنافسين المباشرين وغير المباشرين.

ويرى بدير (2005) أن خطوات الشراكة تكون على ثلاثة مراحل: (بدير، 2005 :271)

– **خطوة الوعي:** ويقصد بها درجة الوعي لدى أطراف الشراكة بمكانة كل منهما في المجتمع، وماله من حقوق ما عليه من واجبات.
– **خطوة الوجدان:** ويقصد بها ارتفاع مستوى الدافعية المصاحبة لأداء كل طرف ومسؤولياته.
– **خطوة النزوع:** ويقصد بها ممارسة كل طرف للسلوك الانفعالي الخاص بمشاركته في الأنشطة المتفق عليها.

الجانب العملي للبحث

تمهيد

يتناول هذا الجانب عرضاً مفصلاً للإجراءات التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ الدراسة الميدانية بهدف التعرف على دور الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب، ويشمل هذا الجانب أداة جمع البيانات وطرق إعدادها والأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي إضافة إلى صدق أداة الدراسة وثباتها وكذلك مجتمع وعينة الدراسة.

أولاً– أداة جمع البيانات :

اعتمد الباحثان على استمارة الاستبانة للحصول على البيانات التي تساعد الاستبانة على اختبار تسلؤلاتها وتكّون المقياس من (35) عبارة، وقد استخدم الباحثان الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد العينة للإجابات المتعلقة بمقياس (ليكرت الخماسي)، حيث تم إعطاء درجة واحدة لإجابة (غير موافق بشدة)، ودرجتان لإجابة (غير موافق)، وثلاث درجات لإجابة (محايد)، وأربع درجات لإجابة (موافق)، وخمس درجات لإجابة (موافق بشدة).

جدول (1) ترميز بدائل الإجابة

المتوسط	اتجاه الإجابة
1.79–1.0	غير موافق بشدة
2.59–1.8	غير موافق
3.39–2.6	محايد
4.19–3.40	موافق
5.0–4.20	موافق بشدة

وكان طول الفترة المستخدمة هي (0.8)، وقد تم حساب طول الفترة على أساس قسمة(4) على(5)، وقد استخدم الباحثان درجة الثقة (95%) في الاختبارات بما يعني أن احتمال الخطأ يساوي (5%).

ثانياً– صدق فقرات الاستبانة : وتم ذلك من خلال الآتي :

1. صدق المحكمين :

إن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري، والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيته، وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين في إدارة الأعمال، وقد تم الأخذ في الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

2. صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة :

قد بينت النتائج في الجدول (2) أن معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة وإجمالي الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.05)، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من (0.05)، وبذلك تعتبر المحاور صادقة لما وضعت.

جدول (2) معامل الارتباط بين محاور الدراسة و إجمالي الاستبانة

ت	المحـــاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	الشراكة الاستراتيجية	11	0.999	0.000
2	آلية الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص	13	0989	0.000
3	المعوقات التي تحد من دور الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص	11	0.999	0.000

ثالثاً– الثبات : وهو الاتساق في نتائج المقياس؛ إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الأفراد أنفسهم، وتم حساب الثبات بطريقة معامل (ألفا كرونباخ)

أ– معامل (ألفا) للاتساق الداخلي :

لاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات البحث البالغ عددها (198) استمارة، وقد تم استخراج قيم الثبات (معامل ألفا) من البرنامج الإحصائي، وقد كانت قيمة معامل الثبات للمحور الأول (0.994)، وللمحور الثاني(0.996)،وللمحور الثالث (0.995)، ولإجمالي الاستبيان (0.998)، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث، ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

جدول (3)معامل (الفاكرونباخ) للثبات

ت	المحـــور	عدد الفقرات	معامل ألفا
1	الشراكة الاستراتيجية	11	0.994
2	آلية الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص	13	0.996
3	المعوقات التي تحد من دور الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص	11	0.995
	إجمالي الاستبانة	35	0.998

رابعاً– مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعتي المرقب و مصراته والبالغ عددهم (495)، ممن يحملون الدرجات العلمية، أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد، أما عينة الدراسة فهي عينة عشوائية بسيطة قواها (217) مفردة من حجم المجتمع الأصلي، وتم استخدام معادلة روبرت ماسون في تحديد حجم العينة وتم توزيع (217) استمارة استبيان استرد منها (198) وذلك كما هو موضح بالجدول أذناه :

$$n = 495 / [(0.05 / 1.96)2 * (495 - 1) / 0.50 * 0.50] +1$$

$$= 495 / [0.00065 * 494 / 0.25] +1$$

$$= 495 / [0.3211 / 0.25] +1$$

$$= 495 /1.2844 +1$$

$$= 495 /2.2844 = 216.6 \quad = 217$$

جدول رقم (4) الاستمارات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة المسترد والفاقد منها

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المفقودة	نسبة الاستمارات المفقودة	عدد الاستمارات غير صالحة	نسبة الاستمارات الغير صالحة	عدد الاستمارات الصالحة	نسبة الاستمارات الصالحة
217	19	%8.8	0	%0	198	%91.2

خامساً– اختبار التوزيع الطبيعي

جدول (5) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين	الالتواء
الشراكة الاستراتيجية في مجال التدريب	2.90	1.302	1.696	1.036
آلية الشراكة التدريبية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص	2.89	1.346	1.813	0.145
المعوقات التي تحد من دور الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص	3.38	1.301	1.693	-.385-

يبين الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة وكذلك معاملات الالتواء، حيث يتضح أن التواء المتغيرات يقع ما بين (+3، -3)، ويعد بذلك أن هناك تجانس بين اجابات كل عينة الدراسة على جميع المتغيرات، وبالتالي يكون التوزيع التكراري لمتغيرات الدراسة جميعها طبيعي(متماثل)

سادساً– الوصف الإحصائي لمحاور الدراسة وفق إجابات المبحوثين :

لتحديد اتجاه الإجابات تم تحديد طول الفترة بـ (0.8) وحدة ، وهذا الطول ناتج عن قسمة (4) على (5) وفقاً للآتي: (1 – 1.79) يكون اتجاه الإجابة غير موافق بشدة ، (1.8 – 2.6) يكون اتجاه الإجابة غير موافق ، (2.6 – 3.39) يكون اتجاه الإجابة محايد، (3.4 – 4.19) يكون اتجاه الإجابة بموافق، (4.2 – 5) يكون اتجاه الإجابة بموافق بشدة.

ولتحديد مدى الاتفاق على إجمالي كل محور من محاور الدراسة، فقد تم استخدام اختبار (One Sample T-Test)، فيكون المحور مرتفعاً لأفراد العينة متفقون على فقرات المجالِ إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المجال أكبر من قيمة المتوسط المعياري (3) ، ويكون المحور منخفضاً لأفراد العينة غير متفقين على فقرات المجالِ إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المجال أقل من قيمة المتوسط المعياري (3)، أو إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)؛ بغض النظر عن قيمة متوسط الاستجابة.

جدول (6) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور الشراكة الاستراتيجية

ت	الفقـــرة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	متوسط الاستجابة	اتجاه الإجابة	الانحراف المعياري
1	هناك تركيز استراتيجي دائم بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال الشراكة التدريبية ..	ك	44	52	45	33	24	2.70	محايد	1.313
		%	22.2	26.3	22.7	16.7	12.1			

2	يتم بناء حلقات اتصال فعالة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال الشراكة التدريبية.	ك	33	56	30	45	34	2.95	محايد	1.368
		%	16.7	28.3	15.2	22.7	17.2			
3	التمثيل المتبادل بين إدارات المؤسسات الجامعية وإدارات القطاع الخاص.	ك	64	67	26	22	19	2.32	غير موافق	1.292
		%	32.3	33.8	13.1	11.1	9.6			
4	يتم توظيف الكفاءات المتميزة والمتخصصة في تنفيذ خطط الشراكة التدريبية	ك	47	49	29	39	34	2.82	محايد	1.435
		%	23.7	24.7	14.6	19.7	17.2			
5	تصمم الشراكة التدريبية للمساهمة في إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه للقطاع الخاص.	ك	13	54	28	48	55	3.39	محايد	1.320
		%	6.6	27.3	14.1	24.2	27.8			
6	مشاركة رجال القطاع الخاص في تنفيذ برامج الشراكات.	ك	36	45	58	31	28	2.85	محايد	1.289
		%	18.2	22.7	29.3	15.7	14.1			
7	الاستفادة من خدمات أعضاء هيئة التدريس كمدربين وكمستشارين لدعم العملية التدريبية في القطاع الخاص..	ك	43	45	41	37	32	2.85	محايد	1.384
		%	21.7	22.7	20.7	18.7	16.2			
8	تُسهم برامج الشراكات بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في خدمة التنمية الشاملة في المجتمع	ك	24	34	24	61	55	3.45	موافق	1.372
		%	12.1	17.2	12.1	30.8	27.8			
9	مساهمة رجال الأعمال مع إدارات الجامعات في وضع خطط الشراكة التدريبية التي تحقق احتياجاتهم واهتماماتهم	ك	30	52	55	39	22	2.85	محايد	1.223
		%	15.2	26.3	27.8	19.7	11.1			
10	إبرام عقود الشراكة التدريبية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص	ك	39	41	45	35	38	2.96	محايد	1.396
		%	19.7	20.7	22.7	17.7	19.2			
11	توجد شراكات تدريبية فعالة في التطوير والابتكار وخلق الخبرة والتقنية .	ك	42	56	42	31	27	2.72	محايد	1.329
		%	21.2	28.3	21.2	15.7	14.1			

أظهرت النتائج في الجدول رقم (6) اتفاقَ أفراد العينة على فقرة واحدة من فقرات هذا المحور (الشراكة الاستراتيجية)، بينما غير موافقين على فقرة واحدة، في حين كانت الإجابة بدرجة محايد (11) فقرة، ولتحديد مستوى الشراكة الاستراتيجية ، فإن النتائج في الجدول رقم (7) أظهرت أن متوسط الاستجابة (2.90)، وهو أقل من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (0.10)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، أي أن مستوى الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص كان متوسطا.

جدول رقم (7) نتائج اختبار (One SampleT– test)لإجمالي محور الشراكة الاستراتيجية

المحـــور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية / T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	المستوى
الشراكة الاستراتيجية	2.90	0.10	1.302	4.291	0.000	معنوية	متوسط

جدول (8) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور آلية الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص

ت	الفقـــرة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	متوسط الاستجابة	اتجاه الإجابة	الانحراف المعياري
1	تحدد الاحتياجات التدريبية بناءا على تشخيص المشاكل والتحديات التي يمر بها القطاع الخاص.	ك	42	53	44	31	28	2.75	محايد	1.336
		%	21.2	26.8	22.2	15.7	14.1			
2	تحدد الاحتياجات التدريبية من خلال التقييم المستمر لأداء القطاع الخاص	ك	42	44	36	32	44	2.96	محايد	1.460
		%	21.2	22.2	18.2	16.2	22.2			
3	. تحدد أهداف الشراكة التدريبية نتائج التدريب والتنمية المطلوب تحقيقها للقطاع الخاص.	ك	24	34	24	61	55	3.45	موافق	1.372
		%	12.1	17.2	12.1	30.6	27.8			
4	تستخدم الأهداف التدريبية كمعايير خاصة لقياس فاعلية برامج التدريب والتنمية في القطاع الخاص.	ك	40	53	25	50	30	2.88	محايد	1.389
		%	20.2	26.8	12.6	25.3	15.2			
5	تصمم برامج الشراكة التدريبية بناءاً على أهداف واضحة ومكتوبة	ك	28	66	39	33	32	2.87	محايد	1.306
		%	14.1	33.3	19.7	16.7	16.2			
6	تصمم البرامج التدريبية بمشاركة ممثلين من القطاع الخاص	ك	56	33	59	22	28	2.66	محايد	1.367

			14.1	11.1	29.8	16.7	28.3	%		
7	يحدد محتوى البرامج التدريبية بناءاً على دوافع ومتطلبات القطاع الخاص	ك	31	51	42	37	37	2.99	محايد	1.352
		%	15.7	25.8	21.2	18.7	18.7			
8	تتوافق المادة التدريبية مع قضايا ومشكلات القطاع الخاص	ك	43	50	26	41	38	2.90	محايد	1.448
		%	21,7	25.3	13.1	20.7	19.2			
9	توفر المؤسسات الجامعية برامج تدريبية متنوعة للقطاع الخاص	ك	63	47	31	30	27	2.55	غير موافق	1.420
		%	31.8	23.7	15.7	15.2	13.6			
10	تقدم المؤسسات الجامعية أساليب تدريبية متنوعة للقطاع الخاص	ك	40	55	38	36	29	2.79	محايد	1.349
		%	20.2	27.8	19.2	18.2	16.4			
11	تنفذ البرامج التدريبية بأعلى مستويات التقنية المعاصرة.	ك	39	41	51	33	34	2.91	محايد	1.360
		%	19.7	20.7	25.8	16.7	17.2			
12	تحدد معايير لتقييم البرامج التدريبية في ضوء أهداف الشراكة المحددة مسبقاً	ك	41	43	49	33	32	2.86	محايد	1.359
		%	20.7	21.7	24.7	16.7	16.2			
13	يتم تقييم فعالية البرامج التدريبية بعد انتهاء عملية التدريب	ك	33	46	44	36	39	3.01	محايد	1.370
		%	16.6	23.2	22.2	18.2	19.7			

أظهرت النتائج في الجدول رقم (8) اتفاقَ أفراد العينة على فقرة واحدة، وغير متفقين على فقرة واحدة أيضاً، في حين كانت الإجابة بدرجة محايد لباقي فقرات المحور(آلية الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب)، ولتحديد مستوى آلية الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص، فإن النتائج في الجدول رقم (9) أظهرت أن متوسط الاستجابة (2.89)، وهو أقل من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (0.11)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، أي أن مستوى آلية الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص كان بدرجة متوسطة.

جدول رقم (9) نتائج اختبار (One SampleT- test)لإجمالي محور آلية الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص

المحـــور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية / T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	المستوى
آلية الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص	2.89	0.11	1.346	4.093	0.000	معنوية	متوسط

جدول (10) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور المعوقات التي تحد من دور الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب

ت	الفقـــرة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	متوسط الاستجابة	اتجاه الإجابة	الانحراف المعياري	المرتبة
1	ضعف حلقات الاتصال بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص	ك	19	27	29	58	65	3.62	موافق	1.323	الأولى
		%	9.6	13.6	14.6	29.3	32.8				
2	عدم وجود قوانين وتشريعات تُلزم الجامعة بالشراكة مع القطاع الخاص	ك	35	36	37	48	42	3.13	محايد	1.404	التاسعة
		%	17.7	18.2	18.7	24.2	21.2				
3	ضعف التمويل والموارد اللازمين الذي تخصصه مؤسسات القطاع الخاص لعملية التدريب	ك	17	31	31	55	64	3.60	موافق	1.313	الثانية
		%	8.6	15.7	15.7	27.8	32.3				
4	عدم وجود سياسات وأهداف واضحة بالجامعات تنظم الشراكة مع القطاع الخاص	ك	17	28	33	62	58	3.59	موافق	1.279	الثالثة
		%	8.6	14.1	16.7	31.3	29.3				

5	لجوء القطاع الخاص إلى بيوت الخبرة "مؤسسات خارجية" لإقامة البرامج التدريبية	ك	30	37	55	43	33	3.06	محايد	1.297	العاشرة
		%	15.2	18.7	27.8	21.7	16.7				
6	انشغال الجامعات بأدوارها الأكاديمية في البحث والتدريس	ك	23	28	31	55	61	3.52	موافق	1.362	الخامسة
		%	11.6	14.1	15.7	27.8	30.8				
7	قلة المعلومات المتوفرة عن الاحتياجات التدريبية للقطاع الخاص	ك	13	31	41	61	52	3.55	موافق	1.220	الرابعة
		%	6.6	15.7	20.7	30.8	26.3				
8	غياب رؤية إستراتيجية موحدة على المستوى الحكومي لأهمية الشراكة	ك	22	32	45	43	56	3.40	موافق	1.343	السادسة
		%	11.1	16.2	22.7	21.7	28.3				
9	ضعف خبرة أعضاء هيئة التدريس بمشكلات العمل في مؤسسات القطاع الخاص	ك	27	26	40	52	53	3.39	محايد	1.365	السابعة
		%	13.6	13.1	20.2	26.3	26.8				
10	ضعف قناعة الإدارة العليا بالجامعات بأهمية الشراكة مع القطاع الخاص	ك	29	36	33	52	48	3.27	محايد	1.391	الثامنة
		%	14.6	18.2	16.7	26.3	24.2				
11	قلة اهتمام الجامعات بتسويق خدماتها وكفاءتها العلمية	ك	32	42	44	46	34	3.04	محايد	1.336	إحدى عشر
		%	16.2	21.2	22.2	23.2	17.2				

بينت النتائج في الجدول رقم (10) اتفاق أفراد العينة على (6) فقرات من محور المعوقات التي تحد من دور الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب، بينما كانت الإجابة بمحايد على (5) فقرات من فقرات المحور، ولتحديد مستوى المعوقات التي تحد من دور الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب فإن النتائج في الجدول رقم (11) أظهرت أن متوسط الاستجابة (3.38)، وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (0.38)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، أي أن مستوى المعوقات التي تحد من دور الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب كان متوسطاً.

جدول رقم (11) نتائج اختبار (One SampleT- test)لإجمالي محور المعوقات التي تحد من دور الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب

المحـــور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط العقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية / T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	المستوى

المعوقات التي تحد من دور الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص	3.38	0.38	1.301	9.505	0.000	معنوية	متوسط

جدول (12) يوضح نتائج تحليل اختبار (F) لبيان الفروق بين متوسط اجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة تبعاً لمتغيراتهم الديموغرافية

المحور	المتغير	فئات المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة الإحصائية
الشراكة الاستراتيجية	التخصص	علوم إنسانية	3.1210	1.17538	1.812	.004
		علوم تطبيقية	2.6000	1.29857		
	الدرجة العلمية	أستاذ	2.9881	1.25947	1.072	0.344
		أستاذ مشارك	3.0702	1.30409		
		أستاذ مساعد	2.7890	1.24149		
آلية الشراكة	التخصص	علوم إنسانية	3.1382	1.26987	.058	.001
		علوم تطبيقية	2.5269	1.30497		
	الدرجة العلمية	أستاذ	3.0033	1.29809	0.392	0.676
		أستاذ مشارك	3.0117	1.35122		
		أستاذ مساعد	2.8454	1.26443		
المعوقات التي تحد من دور الشراكة	التخصص	علوم إنسانية	3.5578	1.21973	1.738	.034
		علوم تطبيقية	3.1682	1.32485		
	الدرجة العلمية	أستاذ	3.5296	1.22694	1.213	0.299
		أستاذ مشارك	3.1846	1.31846		
		أستاذ مساعد	3.4704	1.25211		

أظهرت النتائج في الجدول رقم (12) أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند جميع محاور الدراسة تعزي لمتغير الدرجة العلمية، بينما توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05%)، تعزي لمتغير التخصص، وأن هذه الفروقات جاءت لصالح تخصص العلوم الانسانية، وقد يعزى السبب إلى أن التخصصات الإنسانية مهتمة بشكل أكبر في الاهتمام بالشراكة التدريبية مع القطاع الخاص.

ثامناً– نتائج الدراسة

1- أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص كان بدرجة متوسطة حيث بلغ قيمة متوسط الاستجابة (2.90).

2- بينت نتائج الدراسة أن مستوى آلية الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب كان بدرجة متوسطة حيث بلغ قيمة متوسط الاستجابة (2.89).

3- أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى المعوقات التي تحد من دور الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال التدريب كانت بدرجة متوسطة حيث بلغ قيمة متوسط الاستجابة (3.38).

4- بينت نتائج الدراسة أنه هناك معوقات تحد من دور الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع والخاص في مجال التدريب، حيث أحتلت في المرتبة الأولى ضعف حلقات الاتصال بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص، بينما احتلت في المرتبة الأخيرة قلة اهتمام الجامعات بتسويق خدماتها وكفاءتها العلمية، وهذا يعني أن وجهات النظر لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات قيد الدراسة تتفق تماماً أن هناك ضعف في الاتصال والتواصل بين المؤسسات الجامعية والقطاع والخاص.

5- أظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى(0.05%) حول جميع محاور الاستبانة تعزى لمتغير الدرجة العلمية.

6- توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05%)، تعزى لمتغير التخصص حيث كانت هذه الفروقات لصالح تخصص العلوم الانسانية.

توصيات الدراسة تاسعا–

1- يجب الاهتمام بشكل أكبر بتوطين علاقة الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص على نحو يضمن إعداد الدراسات اللازمة بشكل فعال بالقدر الذي يضمن تأصيل العلاقة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص على نحو أفضل،

2- إعادة تصميم الجامعات لرؤيتها وأهدفها وبرامجها الأكاديمية وذلك بدراسة متطلبات واحتياجات القطاع الخاص بشكل مستمر.

3- ينبغي على المؤسسات الجامعية أن تعمل بشكل أكبر على تسويق خدماتها على نطاق واسع وباستخدام وسائل متعددة.

4- يجب على منظمات القطاع الخاص أن تولي اهتماماً أكبر بالتمويل والموارد اللازمين للشراكة التدريبية مع الجامعات.

5- العمل على بناء وإقامة حلقات اتصال فعالة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال الشراكة التدريبية.

6- الاستفادة بشكل أكبر من خدمات أعضاء هيئة التدريس كمدربين وكمستشارين لدعم العملية التدريبية في القطاع الخاص.

7- ضرورة مساهمة رجال الأعمال مع إدارات الجامعات في وضع خطط الشراكة التدريبية التي تحقق احتياجاتهم واهتماماتهم.

8- يجب أن تصمم الشراكة التدريبية على نحو يساهم في إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه للقطاع الخاص.

المراجع

أولاً – المراجع العربية

أبوالنصر، مدحت (2007)، **إدارة منظمات المجتمع المدني**، دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.

السلاطين، علي (2005)، **آليات تطوير الشراكة المؤسسية بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص**، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والتعليمية، مجلة التربية، القاهرة، العدد(16)، السنة (8).

القحطاني، منصور (2005)، **تفعيل روح الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير**، جامعة الملك سعود، الرياض.

بدير، المتولي إسماعيل (2005)، **المشاركة المجتمعية في التعليم، دراسة حالة لإحدى المداري التعاونية**، مجلة كلية التربية بجامعة المنصورة، القاهرة، العدد(59)، المجلد (1).

حسن، أميرة (2010)، **نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع**، المؤتمر السادس، التعليم العالي ومتطلبات التنمية، كلية التربية، جامعة البحرين، 25 – 28 أكتوبر.

حسن، محمد صديق (2004)، **الشراكة في التعليم**، تقرير صحفي في مجلة التربية، الأمانة العامة للجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والتعليم، العدد(149)، السنة(3).

خليل، هاني أحمد (2017)، ***الشراكة بين القطاع العام والخاص في مصر***، *تقييم للتجربة ورؤية مستقبلية*، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التخطيط القومي.

درادكة، أمجد، ومعايعة، عادل (2014)، **الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك**، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، المجلد(7)، العدد(15).

دكروري، محمد (2009)، **الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز مع التجربة المصرية**، الملف (101)، الإدارة العامة للبحوث المالية، وزارة المالية، القاهرة.

شتوي، علي ناصر(2005)، **آليات تطوير الشراكة المؤسسية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص**، دراسة استكشافية لآراء القيادات الأكاديمية بجامعة الملك خالد وقيادات القطاع الخاص بمنطقة عسير، مجلة التربية، العدد(16)، السنة (8).

شلابي، مصطفى (1996)،عن عبدالسلام أبوقحف، **التجربة اليابانية في الإدارة والتنظيم**، الدعائم الأساسية ومقومات النجاح، القاهرة، مركز الإسكندرية للكتاب.

شوميسة، ثلحون (2006)، ***الشراكة كوسيلة قانونية لتفعيل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر***، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع قانون الأعمال، جامعة محمد بوقرة.

صائغ، عبدالرحمن و متولي، مصطفى (2005)، **واقع العلاقة بين التعليم العالي والعام والقطاع الخاص**، مكتب التربية العربية لدول الخليج، الرياض.

عبدالتواب، ناصر(2010)، **الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية لدعم الممارسات المهنية للخدمة الاجتماعية بالمؤسسات التعليمية**، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، العدد (28)، الجزء (3).

مريم، ختيم (2015)، ***أثر الشراكة الاستراتيجية على الأداء الاستراتيجي للمؤسسة لاقتصادية***، دراسة حالة مؤسسة كوندرو بيرج بوعريريج، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف.

مراد، سامي (2016)، **سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية**، مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية، 22 / 24 – نوفمبر، الرياض.

ليلى، أوشن (2011)، ***الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري..

ثانياً – المراجع الأجنبية

1- Boualem Aliouat(1996): "Les Strateies de Conspiration Industrielle", Ed. Economic, p:14.
2- Carole Donada, "Fournisseurs: pour dejouer les pleges du partenariat" Revue Francoise de gestion N° 114 (Juin-Juillet-Aout, 1997), p:(94,95).
3- Darrell Rigby(2011): "Management tools et trends , Bain company, p:7.
4- Durr, Barbra &Gwen, Thomas (2001): Partnership Principles What we Have Learned about partnering and Institute, International Journal of Education , Vol.(6), N.(v). U.S.A .
5- Dotterweich, Jutto (2006): Building Effective Community partnership for youth Development : Lessons learned from Act for youth ,Journal of public Heakth Management and practice , Vol.(12), No (1)
6- Hughes, Alan(2006): University- Industry linkages and UKScience and Innovation policy, Working paper, No.(326), University of Cambridge Center for Business Research
7- Jeffrey, H, (2000), Payer "Collaborative Advantage winning Through extended enterprise supplier networks , "Oxford university press , New-York .
8- John Child et al(2005): "cooperative strategy", Ox ford university press, New York, 2nd edition, p(125-133).
9- Miguel de Fontenay(2007): "Guide pratique de partenariat strategique", Institut Esprit service, paris, p:03.
10- Malin Malmstrom,(2007): "comptetence Acquisition and competitive Advantage - an empirical study of small firms", Doctoral thesis published , Lulea university of technology, department of business administration and social sciences, p:23.
11- Othman, Rosly & Omar, Ahmad (2011):" University and Industry Collaboration: Towards a Successful and Sustainable partnership",University Sains Malaysia, Malaysia.

اليقظة الاستراتيجية كمدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

حميدي مروة
طالبة دكتوراه
جامعة باجي مختار عنابة الجزائر
marwa.hamidi@univ-annaba.org
0663422673

– بلعيد محمد مولود
– دكتور وأستاذ محاضر أ
جامعة باجي مختار عنابة الجزائر
belaid_mohamed@hotmail.fr
0661862319

الملخص

التنمية المستدامة هي عملية تنطوي على التطوير في كافة مجالات الحياة بشرط أن يلبي ذلك احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، فهي بذلك عملية تغيير تتم من خلال التنسيق بين استغلال الموارد الطبيعية والاستثمارات وكذا التغييرات التكنولوجية والمؤسساتية ويتحقق أهداف التنمية المستدامة تنعكس ديناميكية تدفع المجتمع في اتجاه تجسيد مبدأ "التحول" و"التغير" الذي يسمح بتكوين تصور تنموي شامل يعمد إلى تقوية شتى مجالات الحياة الاجتماعية وفقا للمعايير والمستويات والصيغ المعاصرة، وهذا ما فرض على المؤسسة الاقتصادية الاهتمام بالتنمية المستدامة على اعتبار أن ما ينطبق على الاقتصاد الكلي ينطبق أيضا على الاقتصاد الجزئي.

إن المجالات التي من شأنها ابراز دور المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة ترتكز على ضرورة تحقيق التكامل بين أهداف المؤسسة ومتطلبات البيئة والمجتمع بصفة عامة لخدمة جميع الاطراف من خلال الاهتمام عند قياس أدائها بالآثار المترتبة على مختلف الأنشطة التي تمارسها وانعكاساتها على المجتمع الذي تنشط فيه.

ومن هذا المنطلق يمكننا اقتراح اليقظة الاستراتيجية كمدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة فهي أسلوب منظم للإدارة الاستراتيجية تعتمد على مواجهة حالات عدم التأكد والتهديدات خاصة بزيادة وعي مسيريها أن الاستمرار سيكون للقادر على التكيف والتأقلم مع هذه البيئة المساندة لقضية تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة– أبعادا لتنمية المستدامة–اليقظة الاستراتيجية أنواع اليقظة الاستراتيجية–المؤسسة الاقتصادية.

Strategic vigilance as an entry point for the economic institution's contribution to achieving sustainable development

Mohamed mouloud Belaid

Marwa Hamidi

University of Badji Mokhtar Annaba, Algeria

Abstract:

Sustainable development is a process that encompasses diverse developments in all fields of our contemporary world, taking to account that such developments ought to meet the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet theirs. It is, therefore, a process of modification that takes place via the coordination between the exploitation of natural resources and investments, as well as technological and institutional changes, and the goals of sustainable development are achieved; a dynamic that drives the wheel of society towards embodying the principle of "transformation" and "change" that allows the formation of a comprehensive development vision that strengthens various areas of social life in accordance with world's contemporary standards, levels and formulas. As such, economic institutions are compelled to pay attention to sustainable development, bearing in mind that what applies to the macro economy also applies to microeconomics.

The areas that highlight the role of the economic institution in achieving sustainable development are based on the need to achieve integration between the objectives of the institution and the requirements of the environment and society in general to serve all parties by paying attention when measuring its performance with the effects of the various activities it exercises and their implications on society where it is in play.

From this standpoint, we can propose strategic vigilance as an entry point for the economic institutions' contribution to achieving sustainable development, as it is an organized method of strategic management that depends on confronting uncertainties and threats, especially by raising the awareness of its managers to the fact that continuity will be for the one who is able to adapt to this supportive environment for the purpose of achieving sustainable development.

Keyword:

Sustainable development - dimensions of sustainable development – strategic vigilance - types of strategic vigilance - economic institution.

المقدمة:

تحتل التنمية المستدامة مكانة بارزة على المستوى الدولي، فهي تسعى إلى التأكيد على تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال القادمة، فهي بذلك تسعى على معالجة الفقر وزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد بالإضافة إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد والوصول للرفاهية بصفة عامة.

قد أكد الباحثون أن اهتمام المؤسسة الاقتصادية بالتنمية المستدامة يشير إلى الوعي الذي يتحلى به المسير وبذلك كان لزاما على المسيرين دمج ابعاد التنمية المستدامة في مؤسساتهم من خلال الأخذ بعين الاعتبار عند قياس أدائها للآثار المترتبة عن أي نشاط تمارسه وكذا تأثيره على المجتمع الذي تنشط فيه.

إن المجالات التي بإمكانها ابراز دور المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة ترتكز على ضرورة تحقيق التكامل بين أهداف المؤسسة ومتطلبات البيئة والمجتمع بصفة عامة.

ومن هذا المنطلق يمكننا طرح اليقظة الاستراتيجية كمدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها وسيلة تسييريه حديثة وأسلوب منظم للإدارة الاستراتيجية تعتمد على التقليل من حالة عدم التأكد البيئي.

مشكلة البحث:

بناءا على ما سبق يمكننا طرح الإشكالية على النحو الآتي:

كيف تدعم اليقظة الاستراتيجية دور المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في كونه يتناول بالدراسة والتحليل أحد المواضيع الهامة والحديثة في نفس الوقت فالمؤسسة الاقتصادية بتطبيقها لأبعاد التنمية المستدامة تعتبر الأداة الفاعلة في الاقتصاد، وبحكم التطورات الكبيرة في العالم التي مست جميع الأعمال ظهرت تقنيات ومفاهيم حديثة تتوافق مع بيئة الأعمال من بينها اليقظة الاستراتيجية والتي تهدف أساسا إلى جعل المنظمة الاقتصادية قادرة على التوليف بين المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة.

أهداف البحث:

سنحاول من خلال هذه الدراسة إبراز دور تقنيات التسيير الحديثة في المؤسسة، اليقظة الاستراتيجية بشكل خاص في دعم المؤسسات الاقتصادية نحو مساعي تحقيق التنمية المستدامة.

فروض الدراسة:

تنطلق فرضية الدراسة من فكرة مفادها أن اليقظة الاستراتيجية تلعب دورا هاما في تفعيل مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة.

منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية السابقة الذكر نتبع المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض آراء اهم المفكرين فيما يتعلق بالتنمية المستدامة واليقظة الاستراتيجية وكذا الاستناد على بعض الاحصائيات والدراسات السابقة.

الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض موجز لبعض الدراسات السابقة فيما يخص التنمية المستدامة واليقظة الاستراتيجية:

- دراسة بعنوان **" دور اليقظة الاستراتيجية في ترشيد الاتصال بين المؤسسة ومحيطها"** من إعداد الباحث **قوجيل نور الدين**، لنيل شهادة الماجستير شعبة الإعلام والاتصال وحاكمية التنظيمات دفعة 2012/2011.

حيث دارت هذه الدراسة حول الإشكالية التالية: إلى أي مدى تساهم ممارسة نشاط اليقظة الاستراتيجية في ترشيد عملية الاتصال بين المؤسسة ومحيطها؟، وهدفت إلى توضيح الرؤية حول دور واهمية اليقظة الاستراتيجية في أداء المؤسسات وفي تفعيل عملية اتصالها بالمحيط الخارجي من خلال اتباع المنهج الوصفي والاستقرائي بما يلائم متطلبات الدراسة وتوصلت إلى العديد من التوصيات من أهمها:

- يجب على المؤسسة ان تكون في حالة يقظة دائمة لمتابعة ما يحدث حولها من تغييرات واكتساب القدرة على مواكبتها.
- استحداث هيكل مستقل يقوم بأداء وظيفة اليقظة الاستراتيجية في المؤسسة.
- دراسة أخرى بعنوان " **دور المؤسسات الاقتصادية في عمليات التنمية المستدامة**" للباحث **جريو محمد الأمين** في إطار مقالة علمية، حيث تمحورت الدراسة حول الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية؟ وهدفت على إبراز ضرورة اهتمام المؤسسة الاقتصادية بالجانب البيئي والاجتماعي في سياساتها واستراتيجياتها وتوصلت إلى أنه يجب على المؤسسة تغير نمط تسييرها آخذة بعين الاعتبار البعد البيئي والاجتماعي باعتماد طرق طوعية كتطبيق المعايير الدولية ISO14000 وشهادة الصحة والأمن OHSAS18000.

المحور الأول: عموميات حول التنمية المستدامة

1- تعريف التنمية المستدامة: برزت العديد من المحاولات لتعريف التنمية المستدامة وفيما يلي بعض هذه التعاريف:

عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها: "التنمية التي تقتضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكيه ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول". (العايب، 2010)

عرفها (1989Barbier) على أنها: " إنشاء نظام اجتماعي واقتصادي يضمن الدعم لتحقيق الأهداف التالية: زيادة الدخل الحقيقي، تحسن في مستوى التعليم، تحسين صحة السكان. (معنصم، 2015)

حسب تعريف لجنة براندتلاند عام 1987 يمكن أن تعرف التنمية المستدامة على: " أنها تلبية حاجيات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، يمكن أن نلمس في هذا التعريف فكرتين: الأولى هي الحاجة والتي تعني بذلك الحاجات الأساسية والتي يجب أن نوليها أولوية والفكرة الثانية محدودية الموارد وقدرة المحيط على الاستجابة في الوقت الحاضر والمستقبل. (عناني و زياني، 2015)

2- خصائص وأهداف التنمية المستدامة: تتميز التنمية المستدامة بخصائص عديدة تمكنها من تحقيق الهدف الأسمى لها.

أ- خصائص التنمية المستدامة: من أهم خصائها ما يلي: (ديب، 2008)

- انها تختلف عن التنمية بشكل عام كونها أشد تداخلا وتعقيدا ولاسيما فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.
- التنمية المستدامة تقوم على أساس تلبية متطلبات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم.
- للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطور الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
- تداخل الأبعاد الكمية والنوعية بحيث لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها.
- التنمية المستدامة لها بعد دولي يتعلق بضرورة تدخل كافة الدول الغنية لتنمية الدول الفقيرة.

ب- أهداف التنمية المستدامة:

وضعت منظمة الأمم المتحدة لتحقيق برنامجها في التنمية المستدامة والذي يتميز بمشاركة كل البشر على وجه المعمورة في صناعته وإنجازه أهدافا تسعى لتحقيقها آفاق العام 2030 ويمكن حصرها فيما يلي (جمعية الأمم المتحدة 2019): (بريحة، 2018)

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعظيم فرص العلم مدى الحياة للجميع.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.
- ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة بتكلفة ميسورة.
- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.
- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز للتصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
- حماية النظم الإيكولوجية البرية ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع.
- السلام والعدل والمساواة.
- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

3- ابعاد التنمية المستدامة: تتميز التنمية المستدامة بثلاثة أبعاد كما يلي: (سمار، 2020)

أ- البعد الاقتصادي: النظام الاقتصادي المستدام هو النظام الذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات لإشباع الإنسانية وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بالبيئة الطبيعية وهذا ما يفرض تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك للحد من هدر المواد الطبيعية، والبحث عن الأساليب الفعالة لتلبية الحاجات الاقتصادية دون الإضرار بالبيئة للتقليل من تلوث الهواء، والمياه، والتربة، وبالتقليل قدر الإمكان من النفايات السائلة والصلبة أو معالجتها لتفادي آثارها الملوثة للمياه السطحية والجوفية، والتربة وما قد ينجم عن ذلك من أمراض أو أوبئة.

ب- البعد الاجتماعي: الاستدامة في في بعدها الاجتماعي تعني العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وإيصال الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والسكن إلى الفئات الفقيرة والقضاء على الفوارق الاجتماعية بين سكان الأرياف، والمدن والمساواة في النوع الاجتماعي وإتاحة المشاركة السياسية ومشاركة هؤلاء السكان في اتخاذ القرارات لإشاعة الحرية وتطبيق الديمقراطية.

ت- البعد البيئي: تفرض التنمية المستدامة في بعدها البيئي ضرورة المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية بإتباع أنماط الإنتاج واستغلالها بشكل عقلاني لتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة لضمان التنوع الحيوي، ونقاء الهواء وخصوصية التربة والمحافظة على التنوع البيولوجي، ويركز المختصون في مجال البيئة في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم الحدود البيئية التي تعني أن كل نظام طبيعي له حدودا لا يمكن تجاوزها من الاستغلال وأن فرط استغلال هذه الموارد يعني تدهور النظام البيئي، والسبيل الوحيد لحماية هذا النظام هو الحد من إتباع أنماط الإنتاج والاستهلاك البيئية، مثل استنزاف المياه الجزئية والسطحية، وقطع أشجار الغابات وغيرها.

المحور الثاني: الإطار النظري لليقظة الاستراتيجية

1- مفهوم اليقظة الاستراتيجية: هناك العديد من التعريفات التي أدرجت في مفهوم اليقظة الاستراتيجية من بينها ما يلي:

تعرف اليقظة الاستراتيجية على أنها: " عملية متواصلة لتسيير المعلومات ودعم القرار لتعزيز الرؤية التطويرية للمؤسسة وضمان البقاء". (عقون ، 2016)

عرفها lesca على أنها: " السيرورة المعلوماتية التي تقوم من خلالها المؤسسة بالاستماع التوقعي للإشارات الضعيفة في بيئتها بهدف اكتشاف الفرص وتجنب التهديدات".(bekaddour, 2013)

ويتضح من خلال الاطلاع على مفهوم اليقظة الاستراتيجية أن نشاط هذه الأخيرة يرتكز على ثلاث أنواع من الأهداف يطلق عليها (Les 3 A de la veille): (كرغلي، 2013)

1. تنبيه (Alertir): كشف وتحديد التهديدات، الفرص والاتجاهات والمشاكل.
2. تكييف(Adapter): ضبط الموارد وفقا للتغييرات الحاصلة في البيئة توقع ثم اتخاذ القرار.
3. تصرف(Agir): حل المشاكل ذات الطبيعة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، التكنولوجية والتفاعل لخلق ميزة تنافسية.

2- مصطلحات قريبة من اليقظة الاستراتيجية: هناك العديد من المصطلحات التي يتم الخلط بينها وبين اليقظة الاستراتيجية ومن بينها ما يلي:

- الذكاء الاقتصادي: عرفه هنري مارتر على أنه: " مجموعة من الأعمال المنسقة للبحث، المعالجة والتوزيع بهدف استغلال المعلومة الضرورية وهي تلك التي تكون في حاجة إليها كل المستويات الإدارية، وإتخاذ القرار في المؤسسة لإعداد وتنفيذ الاستراتيجية الضرورية لبلوغ الأهداف وتحسين مكانتها في المحيط التنافسي. (بتغة، 2016)
- الذكاء التنافسي: هو العملية التحليلية التي تقوم بنقل المعلومات من كل الإتجاهات عن المنافسين، المستهلكين، الموردين...إلخ مع معرفة الاستراتيجية المعمول بها من قبل المنافسين سواء كانت هذه المعلومات حول السوق او فرص الأعمال أو التهديدات. (موسى و فرحات، 2018)

3- الإستخبارات التسويقية: هي عمليات جمع البيانات والمعلومات عن استراتيجيات المنافسين، ولكن يجب أن يتم جمع هذه البيانات والمعلومات بالطرائق الأخلاقية والمشروعة لذلك تجمع البيانات من مصادر رسمية مثل الإعلانات والنشرات العامة. (الحسنة، 2006)

4- خصائص اليقظة الاستراتيجية: تتسم اليقظة الاستراتيجية بالعديد من الخصائص كما يلي: (بوخريصة، 2014)

- **الاستراتيجية:** تساعد على اتخاذ القرارات وعليه فهي تتعلق بالقرارات غير المتكررة والتي ليس لها تفسير من النماذج المفسرة سابقا.
- **التطوعية:** اليقظة الاستراتيجية لا تعد عملا سلبيا ومحدودا حيث لا تقتصر على المتابعة والترصد البسيط للمحيط، بل تعتبر تطوعية من خلال التيقظ والانتباه الجيد للمعلومات المتوقعة وفي الغالب التحري عنها.
- **الذكاء الجماعي:** اليقظة الاستراتيجية تتطلب الذكاء الجماعي حيث يكون العمل الجماعي بوجود جماعة من الأفراد في اتصال وتفاعل من أجل ملاحظة الإشارات ي المحيط وإعطائها معنى محدد.
- **المحيط:** يتكون محيط المؤسسة من عدة عوامل ومتغيرات مؤثرة ويتم تأثيرها بطريقة كلية، لاسيما عند التحدث عن استهداف اليقظة الاستراتيجية.
- **إنشاء الإبداع:** اليقظة الاستراتيجية تشمل تغيرات علامات الإنذار المبكر والتي ترتبط بالإبداع في الواقع المعلومات المقصودة يتحرى عنها ولا تصف الأحداث المحققة سابقا ولكن تسمح بتحرير فرضيات وخلق رؤية استباقية.

- **التنبؤ**: وهو تقدير النشاط في المستقبل واضعين في الاعتبارات على العوامل التي تؤثر على ذلك النشاط ومستقبله أي أن التنبؤ هو بناء تصور لما ستكون عليه الظاهرة في المستقبل، تقدير وتخمين ذكي ومدروس.

5- أنواع اليقظة الاستراتيجية: باعتبار اليقظة سيرورة منسقة ومستمرة تستطيع المؤسسة بواسطتها جمع المعلومات من بيئتها الخارجية واستغلالها فإنه يمكننا أن نميز بين عدة أنواع من اليقظة أهمها: (العيداني، 2017)

أ- **اليقظة التنافسية:** وهي ذلك النشاط الذي يسمح بتحديد المنافسين الحاليين والمحتملين، وكذا استراتيجياتهم ومشاريعهم المستقبلية، مما يسمح باتخاذ قرارات تؤثر على مستقبل المؤسسة، كما تشير إلى النشاط الذي من خلاله تستطيع المؤسسة فهم سلوك المنافسين، انطلاقا من معرفة آداءاتهم الحالية، واستراتيجياتهم وقدراتهم التي تتضمن انشطتهم وقراراتهم، وهذا بغرض تموقع أعمالهم المستقبلية.

ب- **اليقظة التجارية:** تشير إلى ذلك النشاط الذي تتكمن من خلاله المؤسسة من دراسة العلاقة بين الموردين والزبائن، والمهارات الجديدة في السوق، ومعدل نمو السوق، كما تتعلق بالاهتمام بتطور احتياجات الزبائن على المدى البعيد، وبتطور علاقة الزبائن بالمؤسسة ووفائهم، كما تهتم بمتابعة تطورات وعرض المنتجات الجديدة وتطور العلاقة مع الموردين، لذلك فإن اليقظة التجارية تهدف إلى جمع المعلومات التي تخص بصفة أساسية: الزبائن، الموردون، سوق العمل.

ت- **اليقظة التكنولوجية:** ترمي إلى ملاحظة وتحليل البيئة التكنولوجية متبوعا بنشر المعلومات المنتقاة ومعالجتها حتى تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، ويمكن القول أن اليقظة التكنولوجية تهتم بمراقبة البيئة من أجل جمع المعلومات الخاصة بالتطورات والمستجدات من أبحاث وابتكارات فضلا عن الاكتشافات التكنولوجية التي يمكن أن تعرض المؤسسة للخطر.

المحور الثاني: مساهمة اليقظة الاستراتيجية كوسيلة تسييريه حديثة في تحقيق التنمية المستدامة

إن المؤسسات الاقتصادية على اختلاف طبيعة نشاطها تخلف آثارا سلبية على البيئة خلال محاولة تحقيقها للفعالية الاقتصادية وذلك من خلال: استنزاف الموارد، التلوث بالإضافة إلى الاستغلال غير العقلاني لليد العاملة، وهو ما أدى على حتمية دمج البعد البيئي والاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية. سنحاول من خلال هذا المحور إبراز مساهمة اليقظة الاستراتيجية كونها وسيلة تسييريه حديثة في دعم الدور الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية كونه يعد مؤشرا هاما لتقييم مساهمة تلك الأخيرة في تحقيق التنمية المستدامة.

أ- **الدور الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية:** قبل التطرق لهذا العنصر يجدر بنا الإشارة إلى تعريف المؤسسة الاقتصادية حيث يمكن تعريفها كما يلي: " تعرف بأنها وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي." (بن جيمة، 2010)

باعتبار المؤسسة الاقتصادية نظام مفتوح جزءا لا يتجزأ من المحيط فهي بذلك تؤثر وتتأثر به خاصة من جانب انعكاس أدائها البيئي حيث يقصد به: " تحمل هذه الأخيرة جزءا من المبادرات أحادية الجانب، أو التعاون مع السلطات العمومية، والتي تلتزم من خلالها المؤسسة باتخاذ التدابير اللازمة لوقف الأضرار والتي تلحقها بالبيئة، أو على الأقل الحد والتخفيف منها

بعدما كانت تتخذ موقفا دفاعيا تجاه هذه الأضرار في السابق. (جريو، دور المؤسسات الاقتصادية في عمليات التنمية المستدامة)

يتضح الدور الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبني المؤسسات الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية، فهي تشير إلى ان المؤسسة يجب أن تأخذ التأثيرات البيئية والاجتماعية في نشاطاتها، وألا ينصب اهتمامها على المردودية والنمو، ويجب أيضا أن تأخذ انشغالات كل الأطراف المتعاملة معها. (عامر، 2017)

تكمن أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في كونها تعمل على تحسين صورة المؤسسة في المجتمع كما من شأنها تحسين مناخ العمل وبعث روح الترابط بين مختلف الأطراف هذا بالنسبة للمؤسسة أما بالنسبة للمجتمع فهي تعمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع بالإضافة على الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة التثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية، هذا ولا يمكن إنكار دور المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للدولة كونها تساهم في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها. (جريو)

ب- دور اليقظة الاستراتيجية كمدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة.

تعد اليقظة الاستراتيجية احدى الوسائل التسييرية الحديثة التي تنتجها المؤسسة نظرا لكونها تساعدها على استيعاب بيئتها للتعامل معها في الوقت المناسب، فهي ترتكز أساسا على توفير المعلومات التي تجعل المؤسسة على اتصال وثيق ببيئتها.

ويمكننا توضيح ذلك أكثر من خلال الرجوع إلى الجانب البيئي لليقظة الاستراتيجية ضمن أنواعها وربطه بالدور الاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية نحو تحقيق التنمية المستدامة.

- **اليقظة البيئية ودورها في دعم مساعي المؤسسة الاقتصادية نحو تحقيق التنمية المستدامة:**

تهتم اليقظة البيئية بمكونات البيئة الخارجية العامة أي العوامل غير المرتبطة مباشرة بمهنة المؤسسة، وهي تشمل اليقظة الاجتماعية، اليقظة الاقتصادية، اليقظة السياسية، والتشريعية واليقظة الجيوسياسية ويمكن شرح ذلك فيما يلي: (قوجيل ، 2011)

- **اليقظة الاجتماعية:** وتهدف إلى الحد من الآثار السلبية خاصة فيما يتعلق بالعلاقات القائمة بين أفراد التنظيم.
- **اليقظة الاقتصادية:** ترتبط بمختلف التطورات والمتغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية للمؤسسة حيث تتبع من خلالها المؤسسة أنشطة البنوك وما يتعلق بها والوضع الاقتصادي العام ومستوى المداخيل والأجور وتطورات أسعار الاستهلاك والإنتاج ...إلخ أي جميع الأنشطة الاقتصادية.
- **اليقظة السياسية والتشريعية:** وتهدف على تتبع التحولات الحاصلة في البيئة السياسية بما فيها من قوانين وإجراءات ومعايير وقواعد، كقرارات منع أو تنظيم استيراد بعض المواد الخام والسلع النهائية وقوانين تشجيع

الاستثمار ومنح التسهيلات والقروض والإعفاءات وقوانين حماية البيئة الإيكولوجية...إلخ والتي لها تأثير حالي ومستقبلي على نشاط المؤسسة كما يمكن إضافة أنواع أخرى من اليقظة في هذا المجال مثل نشاط اليقظة الإيكولوجية والجيوسياسية.

وخلاصة القول أن اليقظة الاستراتيجية بإمكانها تفعيل مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة للأسباب الآتية :

- كون اليقظة الاستراتيجية تتعلق بجانب واسع ببيئة المؤسسة فهي تدخل ضمن استراتيجية المؤسسة.
- كون اليقظة الاستراتيجية تقوم أساسا على المعلومة الاستباقية المرصودة من بيئة المؤسسة هذا ما يجعل المؤسسة سباقة وفعالة أكثر فيما يخص اللوائح والقوانين والسياسات المفروضة عليها من الناحية البيئية.
- كون اليقظة الاستراتيجية تساهم في إنجاح عملية الاتصال بين المؤسسة ومحيطها وهو ما يجعل المؤسسة الاقتصادية على إطلاع أكثر بالتوجهات العالمية نحو الاستدامة.

خاتمة:

كانت هذه الدراسة كمحاولة لإبراز دور اليقظة الاستراتيجية كمحاولة لإبراز دور اليقظة الاستراتيجية في تفعيل مساهمة المؤسسة الاقتصادية نحو تحقيق التنمية المستدامة كونها تعتمد على التسيير الأمثل للمعلومة، وكون البيئة الحالية تتطلب التنبؤ بما قد يحصل آجلا، وتوصلنا للنتائج والتوصيات التي سنقدمها فيما يلي:

النتائج والتوصيات:

- إن العلاقة الارتباطية بين المؤسسة الاقتصادية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الحكومات، والتنمية المستدامة كونها توجه عالمي، يفرض على المؤسسات الاقتصادية إدراج مختلف الوسائل التسييرية الحديثة وعلى رأسها اليقظة الاستراتيجية ضمن استراتيجياتها العامة، كونها تسمح بتحقيق منافع للمؤسسة والمجتمع على حد سواء.
- إن حرص المؤسسة الاقتصادية على دورها الاجتماعي أي التحلي بالمسؤولية الاجتماعية يعكس مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.
- إن غياب إطار رسمي لليقظة الاستراتيجية يحد من فاعليتها في تحقيق أهداف المنظمة لذلك وجب على المؤسسات الاقتصادية أخذ ذلك بعين الاعتبار واستحداث خلية لليقظة الاستراتيجية داخل هياكلها.
- ضرورة التوعية بمفهوم اليقظة الاستراتيجية وذلك من خلال تنظيم أيام دراسية، ندوات، ملتقيات من أجل لفت نظر المؤسسات لأهميتها.

قائمة المراجع:

1. bekaddour, h. (2013). veille stratégique and intelligence economique(thèse de magister). 46. université de tlemcen.
2. أسماء كرغلي. (2013). اليقظة التكنولوجية كأداة لزيادة القدرة التنافسية للبنوك (رسالة ماجستير). بومرداس، جامعة أحمد بوقرة.
3. العيداني, ح. (2017). اليقظة الاستراتيجية كخيار استراتيجي لتعزيز تنافسية المؤسسة الاقتصادية)أطروحة دكتوراه في العلوم .(من 136إلى 147. علوم التسيير :جامعة الجزائر 3.
4. بريحة, ف. (2018, 8). مساهمة الادارة الاستراتيجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. *مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية*. 2(3), 09-10. ,
5. بن جيمة, ع. (2010). دور المؤسسات الاقتصادية في عمليات التنمية المستدامة)أطروحة ماجستير, *(11)*,). 02.الجزائر :جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
6. جريو, م. (s.d.). دور المؤسسات الاقتصادية في عمليات التنمية المستدامة. *مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية*. 11, 262. ,
7. جريو, م. (s.d.). دور المؤسسات الاقتصادية في عمليات التنمية المستدامة. *مرجع سبق ذكره*. 271. ,
8. خديجة بوخريصة. (2014). اليقظة الاستراتيجية ودورها في تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية(أطروحة ماجستير). 33. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة وهران 3.
9. سليم الحسنة. (2006). *نظم المعلومات الإدارية وإدارة المعلومات في عصر المنظمات الرقمية*. دار الورق للنشر والتوزيع: 3.
10. سمار, ن. (2020). ابعاد التنمية المستدامة في المنظور العلمي والمنظور الاسلامي. *مجلة دراسات اقتصادية* , 18(2), 77-78.
11. شراف عقون . (2016). اليقظة الاستراتيجية كمدخل لبناء وتنمية المزايا التنافسية للمؤسسات الاقتصاديةتجربة الجزائر. *مجلة العلوم الانسانية*(5)، 270.
12. صونيا بتغة. (2016). الذكاء الاقتصادي كآلية للتحكم في المعلومة الاستراتيجية ودوره في صناعة مؤسسة تنافسية (أطروحة دكتوراه). 101. المسيلة، جامعة محمد بوضياف.
13. عامر, ح. (2017). دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية)أطروحة دكتوراه .76-77. (قسم علوم التسيير, المسيلة :جامعة محمود بوضياف.
14. عبد الرحمان العايب. (2010). التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة(أطروحة دكتوراه). 12. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.
15. فريدة فايزة عناني، و نجيبة زياني. (2015). واقع التنمية المستدامة في الجزائر. *le cahier du Mecas*(11)، 289.
16. كمال الدين ديب. (2008). دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة مدخل بيئي (اطروحة دكتوراه). 23- 24. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر.

17. معنصم, م. (23 08, 2015). دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة)أطروحة دكتوراه. 44. (دمشق, كلية الاقتصاد, سوريا: جامعة دمشق.

18. موسى, س., & فرحات, س. (2018). أثر الذكاء التنافسي في تحسين الأداء الصناعي. *مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة*, 4(5).

19. نور الدين قوجيل . (2011). دور اليقظة الاستراتيجية في ترشيد إتصال المؤسسة ومحيطها(اطروحة ماجستير). 34-35. شعبة الاعلام والاتصال وحاكمية التنظيمات، عنابة: جامعة باجي مختار عنابة.

الوصمة و علاقتها بالمشكلات النفسية و الاجتماعية لأمهات أطفال التوحد في محافظة ديالى

م.م محمد طارق حسن
مديرية تربية ديالى / العراق
Mohppbb1980@gmail.com
الموبايل / 07700087875

الملخص :

مشكلة البحث : يعتبر اضطراب التوحد من الاضطرابات الحديثة في العالم و على الرغم من التطور العلمي الهائل ألا انه غير قادر على التعرف على الأسباب المؤدية إلى الاضطراب التوحد أو حتى التعرف على أساليب علاجية تقضي على جميع أعراضه المختلفة من حركات نمطية أو ضحك أو الصمت و عدم استجابة الطفل لنداء الآخرين و استنتج الباحث من خلال ملاحظاته و سلسله اللقاءات مع أمهات أطفال توحد و عدد من شكاوي ركزن على (الاكتئاب ، القلق ، الإهمال من قبل الجهات الحكومية و نظرة المجتمع لهم) ونتيجة شعور الباحث بالمسؤولية اتجاه هؤلاء النسوة قام بحث العلاقة مابين الوصمة وتأثيرها على أمهات أطفال توحد وعلاقتها بمشاكل النفسية والاجتماعية ؟

أهمية البحث :

الأهمية النظرية :

1- ندرة الأبحاث و الدراسات التي اهتمت بالوصمة لدى أمهات أطفال توحد .

2- التعرف على حجم وطبيعة المشكلات النفسية و الاجتماعية لدى أمهات أطفال التوحد .

الأهمية التطبيقية :

1- التعرف على المشكلات النفسية و الاجتماعية التي تعاني منها أمهات أطفال التوحد في العراق .

2- حث المسئولين و العاملين بهذا المجال لأجراء بحوث و برامج لهذه الشريحة مهمة من مجتمع .

هدف البحث :على معرفة علاقة الوصمة بالمشاكل النفسية و الاجتماعية لأمهات أطفال التوحد في محافظة ديالى

منهجية البحث : بسبب طبيعة البحث و أهدافه أستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات و تحليلها و كشف العلاقة بين مكوناتها .

مجتمع البحث : تكون مجتمع البحث من أمهات أطفال التوحد في محافظة ديالى بما مجتمع البحث غير معلوم استعان الباحث بالمؤسسات الخاصة بالتوحد في المحافظة .

عينة البحث : قسمت عينه البحث إلى :

أ- العينة الاستطلاعية : اختار الباحث عينة استطلاعية لتجريب أدوات البحث من (35) من أمهات أطفال توحد .

ب- العينة الفعلية : قام الباحث باختيار منتظم (140) من أمهات أطفال توحد .

وقد تم الاستعانة بالحقيبة الإحصائية و متمثلة بالبرنامج (spss) حيث استخدم الاختبار التائي لعينة واحدة و معامل الارتباط لبيرسون و معامل الاتساق الداخلي . ومن اجل التحقق من الصدق تم عرض المقاييس على عدد من خبراء في مجال العلوم التربوية و نفسية و علم الاجتماع و للتحقق من الثبات تم استخدام معادلة الفاكرونباخ و تجزئة النصفية .

و من ابرز نتائج التي توصل أليها البحث :

وجود علاقة ارتباطيه قوية بين الوصمة و المشكلات النفسية و الاجتماعية و مدى تأثيرها على الحالة النفسية للأمهات .

كلمة مفتاحيه (الوصمة ، مشاكل نفسية و اجتماعية ،أطفال توحد، أمهات ، ديالى)

Stigma and its relationship to psychological and social problems of mothers of autistic children in Diyala Governorate

Prepare

M. Mohamed Tariq Hassan

Diyala Education Directorate / Iraq

Summary :

Research problem: Autism disorder is considered one of the modern disorders in the world, and despite the tremendous scientific development, it is not able to identify the causes that lead to autism disorder or even identify treatment methods that eliminate all its various symptoms, such as stereotypical movements, laughter, silence and lack The child's response to the call of others and the researcher concluded through his observations and series of meetings with mothers of children with autism and a number of complaints focused on (depression, anxiety, neglect by government agencies and society's view of them) and as a result of the researcher's sense of responsibility towards these women, he examined the relationship between stigma And its impact on mothers of children with autism and its relationship to psychological and social problems?

Key word

(stigma, psychosocial problems, autistic children, Diyala)

المقدمة :

تعد الأسرة هي الخلية الأساسية في تكوين أي مجتمع ، وتعتمد استقامة الأسرة من عدمها على مجموعة من القيم السائدة في المجتمع فالنظرة السلبية اتجاه الأفراد تحدد مصيرها و خاصة أذا كانوا من ذوي الاحتياجات الخاصة .

ويؤكد (عامر ، 2008) أن التوحد من أكثر الإعاقات تطورا و تعقيدا بالنسبة للأطفال و لعائلته و يعود ذلك للغموض المصاحب لهذا الاضطراب مما يجعل الأهل في حيرة دائمة يصعب عليهم فهمها .

ويقول (السيد . 2011) أن التوحد هو عجز في نمو الطفل مما يجعل الوالدين الوسيلة الوحيدة لإشباع حاجاته حيث يكون الوالدين بحاله صدمة تبدأ باكتئاب و قلق و حزن وبتدريج يسيطر على حياتهم .

ويؤكد (منعم ، 2017) أن الوصمة تعلب دورا مهم و مؤثر في حياة الأمهات اللاتي لديهن أطفال متوحدين حيث تساهم الوصمة في زيادة المشكلات النفسية والاجتماعية التي يواجهها بسبب أعراض و سلوكيات أطفالهم .

مشكلة البحث :

يعدّ اضطراب التوحد من الاضطرابات الحديثة في العالم و على الرغم من التطور العلمي الهائل ألا انه غير قادر على التعرف على الأسباب المؤدية إلى الاضطراب التوحد أو حتى التعرف على أساليب علاجية تقضي على جميع اعراضة المختلفة من حركات نمطية أو ضحك أو الصمت و عدم استجابة الطفل لنداء الآخرين و استنتج الباحث من خلال ملاحظاته و سلسله اللقاءات مع أمهات أطفال توحد و عدد من شكاوي ركزن على (الاكتئاب ، القلق ، الإهمال من قبل الجهات الحكومية و نظرة المجتمع لهم) ونتيجة شعور الباحث بالمسؤولية اتجاه هؤلاء النسوة قام بحث العلاقة مابين الوصمة وتأثيرها على أمهات أطفال توحد وعلاقتها بمشاكل النفسية والاجتماعية ؟

أهمية البحث :

الأهمية النظرية :

1- ندرة الأبحاث و الدراسات التي اهتمت بالوصمة لدى أمهات أطفال توحد .

2- التعرف على حجم وطبيعة المشكلات النفسية و الاجتماعية لدى أمهات أطفال التوحد .

3- أثراء مكتبة العراقية ببحث جديد حول أمهات أطفال توحد .

4- تقديم معلومات حول الوصمة و المشكلات النفسية و الاجتماعية .

5- يعد هذا البحث من أولى دراسات في العراق على حسب علم الباحث الذي يتناول المشكلات النفسية و الاجتماعية و علاقتها بالوصمة .

الأهمية التطبيقية :

1- التعرف على المشكلات النفسية و الاجتماعية التي تعاني منها أمهات أطفال التوحد في العراق .

2- حث المسئولين و العاملين بهذا المجال لأجراء بحوث و برامج لهذه الشريحة مهمة من مجتمع .

3- يمثل البحث الحالي محاوله هادفة للمساهمة في توعية و توجيه المجتمع لهذه الفئة .

4- وضع خطط تاهيلية لمؤسسات التوحد لسليط الضؤ على الإعراض النفسية و الاجتماعية التي تعاني منها أمهات أطفال توحد .

5- أمكانية استفادة الباحثين و الدارسين في تعرف على مشكلات أخرى .

أهداف البحث الحالي :

أ- التعرف على مستوى الوصمة لدى أمهات أطفال التوحد في ديالى .

ب-الكشف عن المشكلات النفسية الاجتماعية لدى أمهات أطفال توحد في ديالى

ت- فحص العلاقة مابين الوصمة و المشاكل النفسية و الاجتماعية لدى أمهات أطفال توحد في ديالى .

حدود البحث الحالي :

يشمل البحث الحالي أمهات أطفال التوحد من موظفات مترددات على مؤسسات الدولة لأطفال توحد ضمن محافظة ديالى للعام 2020 .

مصطلحات البحث :

اولا الوصمة :

1- الوصمة (السيد ، 2013) : بأنها الحكم على الأشخاص بناء على أسس و مميزات الشخصية أو شعور قوي بالرفض اتجاه الأفراد في المجتمع ما سبب اضطراب معين يعاني منه الشخص .

2- الوصمة (الباحث ، 2020) إجرائيا : الدرجة الكلية التي حصل عليها المفحوص من خلال إجابتها على مقياس (الوصمة) حيث بلغت درجة الكلية ما بين (25 – 125) .

3- تعريف الباحث للوصمة : بأنها شعور الأمهات أطفال التوحد بالرفض الاجتماعي بسبب تصرفات أطفالهم في مواقف مختلفة و ينظر لهم بسلبية بسبب سلوكيات أطفالهن مما يولد لهن الاكتئاب و زيادة في القلق مما يضطرهن للعزلة و خوف من الانتقادات .

ثانيا : المشكلات النفسية :

1- تعريف (الجولاني ، 2017) : بأنها صعوبات النفسية يعاني منها الأفراد و تشمل أعراض عضوية و أخرى نفسية تسبب اضطراب في تفكير و الجوانب الانفعالية .

2- تعريف الباحث : بأنها اضطراب في الدوافع و الحاجات لولا لياء الأمور أطفال توحد بسبب ما يواجهونه من ضغوطات مختلفة سواء من وجهة نظر المجتمع لأطفالهم و الصراعات الداخلية و القلق على مستقبلهم وسبب انخفاض علاقتهم الاجتماعية .

ثالثا المشكلات الاجتماعية :

1- يعرف (منصوري ، 2015) : بأنها الصعوبات و الانحرافات السلوكية تظهر على الإفراد من خلال علاقات الفرد مع المحيطين به من خلال العادات و التقاليد و القوانين و التعقيدات الاجتماعية التي تتحكم بالبيئة التي يعيش بها الفرد .

2- تعريف الباحث : بأنها الصعوبات الاجتماعية التي تواجه أمهات أطفال التوحد مما يدفعهم للشعور بالارتباك و التوتر في المواقف الاجتماعية المختلفة و تؤثر على مواقفهم الحياتية المختلفة وبالتالي تغير سلوكياتهم الاجتماعية دون رغبة ملحة .

وقد حدد الباحث المشكلات النفسية و الاجتماعية الثلاث كما يلي :-

قلق المستقبل (فرويد 1983) : حالة من الخوف الشديد التي تتملك الإنسان و تسبب له الكبت و الألم و الضيق ويكون الشخص قلق و متشائم و متوتر الأعصاب كما يفقد ثقة بنفسه .

الاكتئاب (الشاذلي ، 2015) : حالة من الحزن الشديد و المستمر ناتج عن ظروف مؤلمة يعيشها الفرد وعبر فيها عن شيء مفقود .

العزلة الاجتماعية (ribera,1987) : نمط محدد من السلوك يتميز بأبعاد الشخص ذاته بحيث يعجز عن القيام بمهام الحياة العادية ويرافقه الإحباط و التوتر و خيبة أمل .

تعريف التوحد (جمعية الأمريكية ، 2018) : انه الإعاقة في نمو تظهر في السنوات الأولى من عمر طفل وتظهر عليه اضطرابات عصبية تؤثر سلبا على وظائف الدماغية وينتشر بين الذكور و الإناث وينتشر بين شرائح المجتمع .

الإطار النظري للبحث :

أولا التوحد :

مفهوم التوحد :

يعتبر التوحد من الاضطرابات الإنمائية الشاملة طويلة الأمد و المستمرة والتي ترافق شخص طوال حياته ولم يتم التعرف على الأسباب هذه الاضطرابات لحد ألان أنما هي مجرد نظريات مبعثرة و كل منها تحاول الوصول الى هذه الأسباب ويعتبر العالم (كارتر ، 1943) آو من أطلق اسم (autism) علة مجموعة من أطفال يتصفون بصفات معينه و يتصرفون بتصرفات غريبة و يميلون للعزلة وفقدان قدرة على تواصل مع الآخرين حيث يبدأ الاضطراب لديهم من سن مبكرة و قبل بلوغ سن الثلاث سنوات . وضعت الجمعية البريطانية للتوحد أول تعريف (أعاقة تؤثر على الطريقة التي يتواصل بها الطفل مع الناس ومن حوله وعلى الرغم من انه حالة تتميز بدرجات عالية من شدة ألا أن جميع الذين يعانون من توحد يتميزون بالثالوث (ICI) .

تفاعل الاجتماعي (Social Interaction)

الاتصال الاجتماعي (Communication social)

التخيل (Imagination)

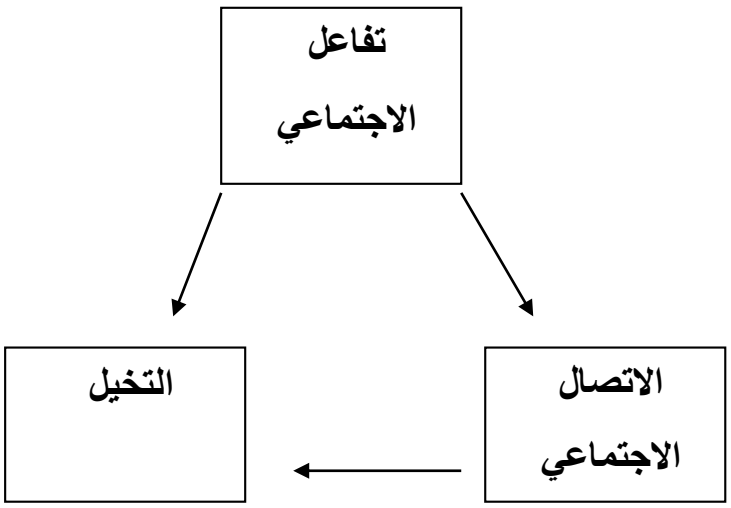

أما الدليل الأمريكي للتوحد فقد عرفه (بأنه الإعاقة الإنمائية معقدة تستمر طول العمر فأفراد هذا الاضطراب يعانون من خلل كيفي في تعامل الاجتماعي و خلل صريح في استخدام سلوكيات غير لفظية .

ويمكن أيجاز التوحد هو الشخص الذي يهتم بنفسه فقط وتتميز ردود أفعاله بالذاتية و محدودية و يعجز عن الاتصال بالآخرين مع تأخر واضح في تطوير مفهوم ذاته . (عمر ، 2011)

تشخيص توحد :

يعتمد تشخيص التوحد على السلوك أكثر و الاعتماد على الاختبارات الطبية ويمر تشخيص توحد بثلاث مراحل وهي :-

كشف مبكر .

التشخيص متكامل

التشخيص المميز للتوحد من بين الاضطرابات الأخرى .

(جمعية البريطانية للتوحد) .

نظريات التي فسرت التوحد : لخص الباحث هذه النظريات عن طريق مخطط تالي

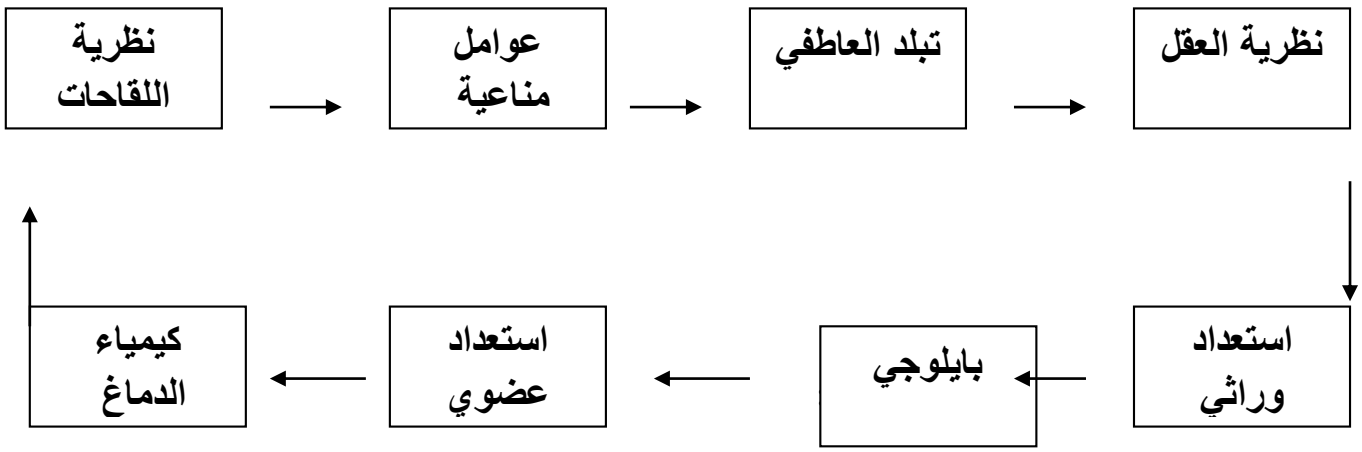

- التأخر في اكتساب اللغة .
- صعوبة التفاعل مع الآخرين .
- صعوبة التواصل مع الآخرين .
- تكرار نفس الحركات .
- مقاومة تغير الروتين .
- صعوبة تنمية الخيال .
- ذاكرة استظهارية جيدة (الشربيني ، 2013) .

علاج اضطراب التوحد :

1- علاج تحليل السلوكي : يعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب فعالية في علاج اضطراب التوحد لأنه قائم على المبادئ الأساسية للتكيف القائم على العلاقة بين الحافز للاستجابة و كيفية إكساب طفل لمهارات تعلم اللغة و تحسين مهارات تعلم

2- العلاج بالأوكسجين المضغوط : وهو أسلوب علاجي طبي يستخدم مستويات مرتفعة وعالية من غاز الاوكسيجين بشكل اكبر مما هو في ضغط الجوي و مما يوضح عدم وجود برنامج صالح لعلاج كل حالات التوحد وذلك بسبب طبيعة اضطراب التوحد وذلك بسبب اختلاف أعراضه من طفل لأخر وتعتبر البرامج السلوكية أكثر البرامج تأثيرا على طفل توحد أذا تم تبقيها بشكل سليم .

ثانيا الوصمة :

ظاهرة اجتماعية معقدة جدا وقد تبرز في حياة أي شخص مصاب باضطراب عقلي نفسي ، و من أهم صور الوصمة الاجتماعية :-

1- وصمة جسمية / أي أعاقة جسمية .

2- وصمة عقلية / قصور فكري .

3- وصمة حسية / فقدان الإحساس

4- وصمة لغوية / عيوب بالنطق و كلام

5- وصمة عرقية

نظريات فسرت الوصمة :

تعتمد على فرضيتان أساسيتان هما الانحراف لا يقوم على نوعية العقل بل نتيجة الفعل و الانحراف عملية اجتماعية تقوم عمليتين الانحراف و رد فعل الاجتماعي .

أما من منظور الإسلامي يعتبر تحفيز للإنسان وسخرية منه وهو يحرر مشاعره وهذا ما نهى عنه الله ورسوله حيث دعوا إلى تسامح و العفو .

المشكلات النفسية و الاجتماعية :

تربية الطفل المصاب بالتوحد يعتبر بمثابة تحد للوالدين نظرا لما ينطوي عليه من متطلبات كثيرة للطفل حيث يمرون بضغوطات كبيرة جدا مع زيادة كبيرة بالقلق و الاكتئاب نظرا لعدم وجود علاج قاطع للتوحد .

فليس للأسرة قدرة على تغير أساس المشكلة لأنها تتبع مجموعة من الإستراتجيات التي من شئنها تحقق من مستوى سلوك غير ألتكيفي وزيادة قدرة طفل على التعايش

المشكلات النفسية :

مجموعة من مشاعر المختلطة التي تسبب للفرد صراعات داخلية مع ذاته وهي صعوبات يعاني منها الأفراد وتشمل عواقب عضوية و أعراض نفسية المتمثلة بالاضطرابات التفكير و الاضطرابات الانفعالية .

المشكلات الاجتماعية :

هي مواقف اجتماعية يقتضي تغيرا إلى الأفضل أو صعوبات أو أخطاء سلوكية صادرة عن الفرد في أقوالهم أو أفعالهم في المجالات الاجتماعية أو العقائدية

المشكلات و أمهات أطفال توحد :

تعرف بأنها اضطرابات (ASD) تميز المصاب فيه ضعف الاتصال الاجتماعي فان أمهات أطفال التوحد يواجهن بعض تحديات داخل منزل و خارجه و تعتبر الامومه لطفل التوحد مؤلمه و مرهقه نفسيا و اجتماعيا حيث يعانيان من مستويات مرتفعة من العاطفة مثل الإجهاد و القلق و الاكتئاب و تعتبر من كل مشاكل التي تؤذي الأمهات حيث تتحول حياتهن إلى كوارث .

كما أكد (Hastings,2008) أن الوالدين يمرون بأوقات صعبة جدا أي الوصمة الاجتماعية و الإقصاء الاجتماعية حيث يعيشون بعزلة عن الأصدقاء و المجتمع بسب سلوكيات المتعلقة بالتوحد .

وقد حدد الباحث المشكلات النفسية الاجتماعية إلى ثلاث مشكلات هي :-

أ- الاكتئاب : يقول (النجمة، 2008) اضطراب مزاجي ويتميز هذا الاضطراب بانحراف في المزاج وهنالك سببان له أسباب جسمية او أسباب نفسية اجتماعية

ب- أسباب نفسية اجتماعية : عدم تطابق بين مفهوم الذات الواقعية و الذات مثالية مما يؤدي لصراعات داخلية للفرد تنعكس على أفعاله مع الآخرين .

ت – قلق المستقبل : التفكير السلبي نحو مستقبل و التطلع أليه بنظرة سلبية و تشاءم من الحياة (الشراقي ، 2013) .

ومن مكونات قلق المستقبل

مكون معرفي / أفكار الفرد و تصوراته و معتقداته السلبية نحو ما يحدث في المستقبل .

مكون انفعالي / انفعالات الفرد و مشاعره السلبية

مكون سلوكي / تصرفات الفرد وسلوكياته السلبية

ث – العزلة الاجتماعية : ضعف العلاقات المتبادلة بين الفرد و الجماعة التي ينتمي أليها الإنسان .

ومن أسباب العزلة الاجتماعية هي :-

- خوف من الآخرين .
- رفض الوالدين للإصغاء
- قله مهارات الاجتماعية
- المضايقة و إغفال الأفراد

دراسات درست التوحد :

دراسة (الحربي 2015) : هدفت لمعرفة فاعلية برنامج تدريبي لسلوك في تنمية مهارات التواصل اللفظي لدى أطفال التوحد حيث تكونت العينة من (20) طفل ودلت النتائج إلى عدم وجود في فروق بين الأطفال .

إجراءات البحث : منهج البحث : بسبب طبيعة البحث و أهدافه أستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات و تحليلها و كشف العلاقة بين مكوناتها .

مجتمع البحث :

تكون مجتمع البحث من أمهات أطفال التوحد في محافظة ديالى بما مجتمع البحث غير معلوم استعان الباحث بالمؤسسات الخاصة بالتوحد في المحافظة .

عينة البحث :

قسمت عينه البحث إلى :

العينة الاستطلاعية : اختار الباحث عينة استطلاعية لتجريب أدوات البحث من (35) من أمهات أطفال توحد .

العينة الفعلية : قام الباحث باختيار منتظم (140) من أمهات أطفال توحد كما في جدول رقم (1) .

جدول (1)

يوضح خصائص شخصية لعينة البحث

	المتغيرات (ذكر أنثى)	العدد	نسبة مئوية
أمهات أطفال التوحد	ذكر (طفل)	88	62,9
	أنثى (طفله)	52	37,1
	المجموع	140	100

جدول رقم (2)

يظهر تحصيل الدراسي لأمهات أطفال توحد

	تحصيل الدراسي	العدد
أمهات أطفال توحد	إعدادية	28
	دبلوم	28
	بكالوريوس	65
	ماجستير	10
	دكتوراه	9
المجموع		140

جدول رقم (3)

يبين أعمار أمهات أطفال توحد

عمر الأم	العدد	%
20–30	35	25,5
31–40	81	57,9
41–50	24	17,1
المجموع	140	100

أدوات البحث :

أولا مقياس الوصمة : هدف البحث إلى التعرف على مستويات الوصمة لدى أمهات أطفال توحد حيث تضمن المقياس (37) فقرة و احتوى على (5) مستويات وهي (لا تنطبق أبدا ، لا تنطبق ، محايد ، تنطبق ، تنطبق دائما) حيث قسمت درجات مقياس للفقرات سالبة (5,4,3,2,1) و فقرات موجبة (1,2,3,4,5) وبعد عرض مقياس على خبراء تم حذف (12) فقرات فأصبح مقياس (25) فقرة بصورة نهائية .

صدق المقياس : قام الباحث بما يأتي :

الصدق الظاهر : إذ قام الباحث بعرض المقياس على عدد من خبراء المختصين بالإرشاد النفسي و القياس النفسي وقدتم حذف عدد من الفقرات و بعد ذلك أصبح المقياس جاهز للتطبيق .

الصدق الداخلي : قام الباحث بحساب معامل الارتباط للمقياس كما في جدول رقم (4)

تسلسل الفقرات	معامل الارتباط	مستوى دلاله
1	0,297	0,00
2	0,629	0,00
3	0,381	0,00

0,00	0,527	4
0,00	0,538	5
0,00	0,533	6
0,00	0,578	7
0,00	0,445	8
0,00	0,518	9
0,00	0,267	10
0,00	0,287	11
0,00	0,482	12
0,00	0,498	13
0,00	0,513	14
0,00	0,524	15
0,00	0,312	16
0,00	0,657	17
0,00	0,657	18
0,00	0,588	19
0,00	0,318	20
0,00	0,504	21
0,00	0,566	22
0,00	0,312	23
0,00	0,566	24

25	0,504	0,00

ر= الجدولية عند درجة حرية (138)مستوى دلاله (0,01) =0,19

ر= الجدولية عند درجة حرية (138)مستوى دلاله (0,05)= 0,27

ثبات المقياس الوصمة :

قام الباحث باستخراج الثبات و باستخدام كل من :

1- معامل الفاكرونباخ : قام الباحث باستخدام هذه المعامل لاستخراج معامل الثبات بين فقرات المقياس كما في جدول رقم (5)

عدد الفقرات	الفاكرونباخ
25	0,868

يعني أن معامل الثبات بلغت (0,86) وهذه تعتبر معامل عالية يمكن وثوق بها

التجزئة النصفية : قام الباحث باستخدامها لمعرفة مدى تجانس الفقرات الزوجية و الفردية في المقياس كما في جدول (6)

الفقرات	معامل الارتباط	معامل جتمان
25	0,828	0,901

ثانيا مقياس المشكلات النفسية و الاجتماعية :

هدف المقياس إلى التعرف على مستويات المشكلات النفسية و الاجتماعية لدى أمهات أطفال التوحد وركز على عدة جوانب منها (الاكتئاب ، قلق المستقبل ، العزل الاجتماعي) وتكون من (93) فقرة وتضمن مستويات وهي (لا تنطبق أبدا ، لا تنطبق ، محايد ، تنطبق ، تنطبق دائما) حيث قسمت درجات مقياس للفقرات سالبة (5,4,3,2,1) و فقرات موجبة (1,2,3,4,5) وبعد عرضها على الخبراء تم حذف (18) فقرة ليصبح (75) فقرة .

صدق المقياس :

لاستخراج الصدق للمقياس فقد قام الباحث بعرض المقياس على عدد من الخبراء المختصين بالإرشاد النفسي و القياس و التقويم وبعد ذلك تم حذف عدد من الفقرات من المقياس ليبلغ عدد الفقرات المقياس بصورة نهائية (75) فقرة .

وجدول رقم (8) يوضح مدى ارتباط المجالات و الفقرات بالمقياس .

المجالات	الفقرات	معامل الارتباط	قيمه SIG
الاكتئاب	27	0,912	0,00
قلق المستقبل	19	0,835	0,00
العزلة الاجتماعية	29	0,861	0,00
المجموع	75	2,608	0,0

ثبات المقياس :

قام الباحث باستخدام طريقتين لاستخراج الثبات وهما :

1- معامل الفاكرونباخ : تم استخراج معامل الفاكرونباخ لاستخراج مدى ثبات المقياس و المجالات خاصة به كما في جدول رقم (9)

المجالات	الفقرات	معامل الفاكرونباخ
الاكتئاب	27	0,923
قلق المستقبل	19	0,919
لعزلة الاجتماعية	29	0,945
درجة الكلية للمشكلات نفسية الاجتماعية	140	0,966

من خلال جدول أعلاه نرى بان معامل الثبات مرتفعة جدا وبلغت (0,96) .

تجزئة النصفية : قام الباحث باستخدام التجزئة النصفية لمعرفة مدى تقبل و تجانس الفقرات الموجبة و الفقرات السلبية للمقياس المشكلات النفسية و الاجتماعية كما في جدول رقم (10)

المجالات	الفقرات	م.الارتباط	م.الارتباط التصحيح	قيمة SIG
الاكتئاب	27	0,904	0,949	0,00
قلق المستقبل	19	0,792	0,883	0,00
العزلة الاجتماعية	29	0,890	0,941	0,00
درجة الكلية لمقياس المشكلات النفسية و الاجتماعية	140	0,928	0,962	0,0

عرض النتائج و مناقشتها :

قام الباحث باستخدام اختبار(كولمجروف – سمرنوف) على عينة البحث (140) من أمهات أطفال التوحد لمعرفة أذا كانت تتبع توزيع طبيعي لو لا حسب جدول رقم (11) .

المقياس	عدد الفقرات	قيمة الاختبار	قيمة SIG
الوصمة	25	0,993	0,716
المشكلات النفسية و الاجتماعية	75	0,982	0,068

والواضح من جدول أعلاه أن قيمة (SIG) اكبر من مستوى الدلالة (0,05) إذا أن البحث يتوزع طبيعيا .

1- نتائج سؤال الأول : (ما مستوى الوصمة لدى أمهات أطفال التوحد في محافظة ديالى) . قام الباحث باستخراج المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و اختبار (ت) لعينة واحدة كما في جدول رقم (12)

المقياس	م. الحسابي	انحراف المعياري	وزن ألرتبي	قيمة ت الاختباري	قيمة الاحتمالية SIG
مقياس الوصمة	2,33	0,51	58	7,69	0,00

ونستنتج من جدول أعلاه أن أمهات أطفال التوحد تتقبل الوصمة ويعزو الباحث ذلك لتقبل الأمر وتضطر إلى عزل أنفسهن عن المجتمع مما يخلق اضطرابا اسريا و مشاكل متكررة مما يضعف من تماسك العلاقات الأسرية داخليا و خارجيا .

جواب السؤال الثاني : (ما مستوى المشاكل النفسية و الاجتماعية لدى أمهات أطفال التوحد في محافظة ديالى) . قام الباحث باستخراج متوسط التقديرات و الوسط الحسابي و الانحراف المعياري و الوزن الحسابي و اختبار (ت) لعينة واحدة كما في جدول رقم (13) .

مقاييس	عدد الفقرات	م. الحسابي	ن. المعياري	و.نسبي	قيمة ت جدوليه	قيمة ت لاحتمالية	ترتيب	
مقياس الاكتئاب	27	2,55	0,620	63	10	0,000		2
مقياس قلق المستقبل	19	2,79	0,658	69	14	0,000		1
مقياس العزلة الاجتماعية	29	2,44	0,663	61	7	0,000		3
مقياس مشكلات نفسية و الاجتماعية	140	2,57	0,564	64	11	0,000		

ويتضح ان المشكلات النفسية و الاجتماعية بلغت (64 %) لدى أمهات أطفال التوحد و يعزو الباحث ذلك لوجود بعض الوعي بالمشكلة لدى أفراد الأسرة من خلال تقديم الدعم النفسي و العاطفي بين أفراد الأسرة لطفل التوحد ولتعزيز ثقة إلام بنفسها

3- جواب السؤال الثالث : (هل توجد علاقة ما بين الوصمة و المشكلات النفسية لدى أمهات أطفال توحد في محافظة ديالى) .

وللإجابة على هذا سؤال قام باستخراج معامل الارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين الوصمة و المشكلات النفسية و الاجتماعية لأمهات أطفال توحد في محافظة ديالى كما في جدول رقم (14)

المتغيرات	الوصمة	
	معامل الارتباط	قيمة الاحتمالية
الاكتئاب	0,793	0,000

قلق المستقبل	0,571	0,000
العزل الاجتماعي	0,679	0,000
مشكلات النفسية الاجتماعية	0,792	0,000

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة الاحتمالية اقل من (0,05) يدل هذا على وجود علاقة ارتباطيه قوية مابين الوصمة و المشاكل النفسية الاجتماعية لدى أمهات أطفال توحد وهذا مايدل عليه فقد بلغت (0,792) فهو معامل ارتباط قوي أي أن الوصمة تزيد من فرص حدوث مشاكل نفسية و اجتماعية كبيرة ومؤثرة على الأمهات و على الأسرة .

التوصيات :

تصميم برامج إرشادية لدعم اسر أطفال توحد .

العمل على زيادة وعي مجتمع بهذا نوع من الاضطرابات .

محاولة دمج بعض الأطفال توحد في مدارس .

توفير أماكن و مؤسسات لأطفال توحد .

المقترحات :

أعداد برامج للتخفيف من الآثار الاجتماعية و نفسية لأسر أطفال توحد .

عمل دراسات أكثر حول أطفال توحد في مدارس .

المصادر :

- أبو سبيتان، نرمين ، 2014 ، الدعم الاجتماعي و علاقته بالصلابة النفسية و الرضا عن الحياة للمطلقات ، غزة ، فلسطين .

- أبن منظور ، جمال الدين ، 2015 ، لسان العرب ، ج3،بيروت ، دار صادر

- الآسي ، طلال سلامه ، 2015 ، فاعلية برنامج لتخفيف قلق المستقبل ، رسالة دكتور غير منشورة ، فلسطين .

الحو ، فرج ، 2015، أعراض الاضطرابات النفسية ، ج1، فلسطين .

- الشاذلي ، عبد الحميد ، 2013 ، الصحة النفسية و سيكالوجية شخصية ، ج1 ، مكتبة الجامعة ، الإسكندرية

- الصنعاني ، عبده ، 2013 ، القدرات الحركية و مهارات اللفظية ، ج1 ، بيروت ، دار العرب .

- الضامن ، منذر ، 2017، أساليب البحث العلمي ، عمان ، الأردن .

- المهدي ، محمد ، 2017 ، الصحة النفسية للطفل ، ج1 ، القاهرة .

- خطاب ، محمد ، 2016 ، اضطرابات الكلام و اللغة ، ج2 ، عمان ، الأردن

- ريان ، احمد ، 2016 ، مشاكل نفسية لأولياء الأمور ، ج1 ، الأردن

- Association , A,P, (2003), Diagnostic and statistical mental disorders (DSM-5).

- R,H,(2016),New impact factor for the world journal of psychiatry scientific journal of psychiatry .

حماية البيئة في ضوء معايير التنمية المستدامة
وفقًا لأحكام القانون الليبي

د. نعيمة عمر الغزير
أستاذ القانون العام المشارك
قسم القانون/ مدرسة العلوم الإنسانية
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا
طرابلس/ ليبيا
Naema.Alghazir@academy.edu.ly
913775445-00218

تحديد موضوع البحث وأهميته:

الحماية القانونية للبيئة **تنمية** مستدامة؛ باعتبار أن المجتمع وحده هو المعني بكافة العمليات التي تقع عليها؛ فهو وحده الذي يستفيد أو يعاني من تداعيات استغلال مواردها سواء كان سلبًا وايجابًا.

ويتأكد هذا الرأي بما ورد في نص المادة الثانية من القانون الليبي رقم 15 لسنة 2003 بشأن حماية وتحسين البيئة "يهدف هذا القانون إلى تحقيق الرقابة على البيئة بقصد حمايتها وتحسينها، باعتبارها المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وجميع الكائنات الحية، بما في ذلك الماء والتربة والغذاء من التلوث، مع إيجاد الطرق المناسبة لقياس التلوث والعمل على صيانة التوازن البيئي للوسط الطبيعي والوقاية من التلوث والأضرار المختلفة الناتجة عنها ومحاربتها والتقليل منها، وتحسين إطار الحياة وظروفها، ووضع الخطط والبرامج العملية من أجل ذلك".

كما استهدف المشرع الليبي استدامة البيئة وفق نصوصًا قانونية تعددت مجالاتها وتباينت موضوعاتها؛ غير أنها تتفق بطريقة أو بأخرى في الغاية من تأمين الحماية القانونية للبيئة، وهي تحقيق استدامة موارد هذه البيئة بتطبيق معايير التنمية المستدامة بشأنها.

وبالتالي تتأتَ استدامة البيئة من خلال عدة معايير نذكر بعضها لكونها ذات دلالة في التشريع الليبي، وهي: التنوع البيولوجي، الأرض، المياه العذبة ، الغلاف الجوي، والبحار.

وتبدو أهمية دراسة هذا الموضوع فيما ذكره تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة لعام 2016 بأنه "يركز نصف أهداف التنمية المستدامة على البيئة أو يتناول استدامة الموارد الطبيعية. وتتعلق غاية واحدة على الأقل في كل من الأهداف السبعة عشر بالاستدامة البيئية".

أهداف البحث:

تأسيسًا على ما تقدم فإن من أهداف هذا البحث التأكيد على أن الاهتمام بالتنمية البشرية يجب أن يُفسر من جهة عدم الإضرار بالبيئة الطبيعية لكونه الطريق الأنسب الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار من بين المفاهيم القانونية في مسائل الاستخدام

الأمثل للموارد الطبيعية؛ وكذلك إثراء الجانب المعرفي بالجهود التشريعية في ليبيا بشأن حماية البيئة، ومدى تحقق معايير التنمية المستدامة ومقاصدها في إطارها.

إشكالية البحث:

التنمية المستدامة تمثل مبدًا عامًا في القانون الليبي؛ لذا يمكن لنا صياغة إشكالية البحث في إطار مدى ما تحققه أحكام التشريع الليبي من حماية للبيئة في ضوء معايير التنمية المستدامة من خلال الإجابة عن بعض التساؤلات نذكر منها: لماذا تعتبر البيئة تنمية مستدامة في التشريع الليبي، وهل تمكن المشرع الليبي من ايجاد إطار قانوني ملائم لتحقيق مقاصد التنمية المستدامة في مجال البيئة يستوفي فيه أوجه الحماية القانونية ليست فقط في مواجهة الأخطار البيئية كالتلوث والتصحر والأضرار التي تلحق بالمياه العذبة وغيرها إنما أيضًا في مواجهة الصراعات الدامية التي تشهدها ليبيا.

منهجية البحث:

تتبعنا بالدراسة وفقًا للمنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي النصوص القانونية التي يستهدف في إطارها المشرع الليبي حماية البيئة لتنمية مستدامة، وتتحدد هذه الأخيرة بحق الإنسان في الاستفادة من الموارد دون المساس بحق الأجيال القادمة.

لذلك يقتضى منهج البحث بعد المقدمة أن تكون هيكلية البحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار التشريعي لحماية البيئة في القانون الليبي نستعرض فيه مفهوم استدامة البيئة أولًا ، ومن ثم نناقش المبادئ التي تنهض بها حماية البيئة في ضوء معايير التنمية المستدامة ثانيًا.

المبحث الثاني: أوجه الحماية القانونية للبيئة في أحكام التشريع الليبي والذي سنناقش فيه تجريم الاعتداء على مكونات البيئة الطبيعية أولًا، ومن ثم نتعرض إلى البحث في آليات حماية البيئة التي تحقق معايير التنمية المستدامة ثانيًا.

الخاتمة، وتتضمن نتائج البحث وتوصياته

الكلمات المفتاحية: التلوث، الضرر، الاستغلال، الموارد، الاعتداء.

Environmental protection in light of sustainable development standards Upon the provisions of Libyan law

(Environmental Aspect)

Dr. Naema Omar Alghazir
Associate Professor of Public Law
Law Dept. / School of Human Sciences
Libyan Academy for Graduate Studies
Tripoli, Libya

Determine the research topic and its importance:

Legal protection of the environment, sustainable development; Considering that society alone is concerned with all the processes that fall upon it He alone benefits or suffers from the negative and positive repercussions of exploiting its resources.
This opinion is confirmed by what is stated in the text of Article 2 of the Libyan Law No. 15 of 2003 regarding the protection and improvement of the environment "This law aims to achieve control over the environment with the aim of protecting and improving it, as it is the environment in which people live and all living things, including water, soil and food from Pollution, along with finding appropriate methods to measure pollution and work to maintain the environmental balance of the natural environment, prevent pollution and the various damages resulting from it, fight and reduce them, improve the framework and conditions of life, and set practical plans and programs for that.

The Libyan legislator also aimed at environmental sustainability according to legal texts that varied in their fields and varied topics. However, they agree in one way or another in the goal of securing the legal protection of the environment, which is to achieve the sustainability of the resources of this environment by applying the standards of sustainable development thereon.

Hence , the environmental sustainability comes through several criteria, some of which we mention because they are significant in Libyan legislation, namely: biodiversity, land, fresh water, the atmosphere, and seas.

The importance of studying this topic appears in what the 2016 United Nations Environment Assembly report stated, “Half of the sustainable development goals focus on the environment or address the sustainability of natural resources. At least one goal in each of the 17 goals is related to environmental sustainability.”

Aims of the Research :

Upon the foregoing, one of the objectives of this research is to emphasize that concern for human development must be interpreted in terms of not harming the natural environment as it is the most appropriate way to be taken into consideration among the legal concepts in matters of optimal use of natural resources. As well as enriching the knowledge side of the legislative efforts in Libya regarding environmental protection, and the extent to which sustainable development standards and objectives are achieved within its framework.

Research Problem :

Sustainable development is a general principle in Libyan law; Therefore, we can formulate the research problem within the framework of the extent to which the provisions of Libyan legislation achieve environmental protection in light of the standards of sustainable development by answering some questions, including: Why is the environment considered a sustainable development in Libyan legislation, and whether the Libyan legislator can create an appropriate legal framework to achieve The objectives of sustainable development in the field of the environment meet the legal protections not only in the face of environmental dangers such as pollution, desertification, and damages to fresh water and others, but also in the face of the bloody conflicts in Libya.

Research Methodology:

We followed the study according to the inductive and analytical methodology of the legal texts within which the Libyan legislator aims to protect the environment for sustainable development, and the latter is determined by the human right to benefit from resources without prejudice to the right of future generations.
Therefore, after the introduction, the research approach requires that the research be structured as follows:

The first topic: The legislative framework for environmental protection in Libyan law, in which we review the concept of environmental sustainability first, and then discuss the principles that protect the environment in light of sustainable development standards, secondly.
The second topic: the aspects of legal protection for the environment in the provisions of the Libyan legislation, in which we will discuss the criminalization of assault on components of the natural environment first, and then we will discuss the environmental protection mechanisms that achieve sustainable development standards secondly.
Conclusion, and includes the results of the research and its recommendations

Key words: pollution, harm, exploitation, resources, abuse.

المقدمة

ما من دلائل تشير إلى أن تعامل الإنسان مع البيئة بالأمر الحديث؛ لذلك يمكن القول أن علاقة الإنسان بالبيئة ازلية؛ ترجع لذلك الإنسان الأول الذي رأي في بعض مظاهرها صفات الالوهية ، لذا ومع تطور نظرة الإنسان للطبيعة؛ اتضحت فكرة أن استغلال البشر لهذه الطبيعة يؤثر على ديمومتها باستنفاد مواردها الذي بدوره يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الطبيعي (الايكولوجي) بين عناصرها ، ولهذا يعُد القانون أداة ذا أهمية في مجال حماية البيئة لغرض استدامتها، وهو ما نص عليه المبدأ 11 من اعلان ريو الصادر عام 1992 بشأن البيئة والتنمية بأن يقع على عاتق الدول الالتزام بإصدار تشريعات فعالة من أجل حماية البيئة، وما دعت إليه جمعية الأمم المتحدة للبيئة في تقريرها (الدورة الثانية ،نيروبي، 23 – 27 أيار/مايو 2016) بضرورة إرساء قوانين وسياسات ومؤسسات فعالة لتنظيم الأنشطة التي تؤثر على البيئة.

استنادًا على كل ذلك؛ حظيت حماية البيئة في النظام القانوني الليبي بأهمية بالغة لكونها نظامًا معقدًا وشاملًا يعكس العديد من حقوق الإنسان ذات الدلالة في تحقيق معايير التنمية الاستدامة؛ منها: الرعاية الصحية، والحق في بيئة نظيفة ، المحافظة على النبات ، مقاومة الإضرار بالطبيعة كالآفات الزراعية والاشعاعات الضارة، وغيرها.

ولكي تحقق هذه الحماية أهدافها الذي يعد أهمها استدامة الموارد البيئية وما يأتي في إطارها من استدامة للرفاهية من خلال تطوير استغلال الموارد الاستغلال الأمثل، والرفع من النمو الاقتصادي ؛ كان لابد من إيجاد قواعد وأحكام ليست قانونية فقط إنما أيضًا فنية وإدارية إضافة إلى الأجهزة والمؤسسات المختصة والوسائل اللازمة للقيام باشتراطاتها؛ حتى تستوفي مؤشرات معايير التنمية المستدامة في شأن البيئة.

وتبدو لنا جدوى دراسة هذا الموضوع من حيث أهمية معايير التنمية المستدامة في مجال البيئة التي تتقرر في التنوع البيولوجي والمياه العذبة والأرض والغلاف الجوي والبحار؛ لذا فإن هذا البحث يناقش مدى التزام النظام القانوني البيئي في ليبيا بتحقيق مؤشراتها.

أما إشكالية الدراسة التي عرضناها في ملخص البحث فقد حددنها في إطار قاعدة واضحة تتمثل في أن استدامة البيئة تُعد مفتاح التنمية المستدامة هذا أولًا، أما ثانيًا الالتزام القانوني بحماية البيئة يضحى غير ذا فاعلية ما لم توضع القواعد القانونية التي

تفرض احترامه، لذلك تمت صياغة هذه الإشكالية في إطار السؤال التالي: ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه القانون البيئي في ليبيا والقوانين ذات العلاقة في تأمين متطلبات استدامة البيئة في ضوء معايير التنمية المستدامة بالخصوص.

تأسيسًا على ذلك فإن محاور النقاش التي بنينا عليها هذه الدراسة جاءت على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار التشريعي لحماية البيئة في القانون الليبي نستعرض فيه مفهوم استدامة البيئة أولًا ، ومن ثم نناقش المبادئ التي تنهض بها حماية البيئة في ضوء معايير التنمية المستدامة ثانيًا. **المبحث الثاني:** أوجه الحماية القانونية للبيئة في أحكام التشريع الليبي والذي سنناقش فيه تجريم الاعتداء على مكونات البيئة الطبيعية أولًا، ومن ثم نتعرض إلى البحث في آليات حماية البيئة التي تحقق معايير التنمية المستدامة ثانيًا. أما **الخاتمة**، فقد تضمنت نتائج البحث وتوصياته.

المبحث الأول

الإطار التشريعي لحماية البيئة في القانون الليبي

يعمل القانون البيئي والاستدامة في اتجاهين على الأقل؛ يؤثر القانون البيئي على الاستدامة من حيث قدرته على دفع الأفراد نحو عمليات الانتاج والاستهلاك المستدام، وأيضًا قد يكون للاستدامة كفكرة ومجموعة من الممارسات تأثير على القانون البيئي لما لها من دور في ايجاد مؤسسات وأجهزة ووسائل قانونية لغرض استيفاء متطلباتها. والدلائل سنناقشها في نطاق مفهوم استدامة البيئة أولاً، ومن ثم التعرض إلى مبادئ هذه الاستدامة في القانون الليبي ثانيًا، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

مفهوم استدامة البيئة

وفق أحكام (نص المادة 2 من القانون رقم 15 لسنة 2003 بشأن حماية وتحسين البيئة) تتحقق استدامة البيئة التي تفي بمعايير التنمية المستدامة في شأنها بحماية الماء والتربة والغذاء من التلوث، وصيانة التوازن البيئي للوسط الطبيعي، ومنع التلوث وأضراره، واستغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الأمثل،؛ بالإضافة إلى تحسين إطار الحياة وظروفها، وهو ما يتفق مع المفهوم اللغوي للاستدامة (Sustainability) باعتبارها تعني ديمومة العيش واستمراريته (https://www.maajim.com/dictionary/).

ولتحديد مفهومها القانوني (استدامة البيئة) في مجال البيئة وجب الإشارة إلى أمرين: أولهما أن التنمية المستدامة ظهرت كتعبير رئيسي عن فكرة الاستدامة (Wood & Richardson,2006.P13)، وبالتالي هذه التنمية توفر إطارًا طبيعيًا لأفراد المجتمع ليعيشوا ويزدهروا في وئام الطبيعة بدلاً عما كان سائدًا العيش على حساب الطبيعة . والأمر الثاني ما من أساسٍ قانوني كافٍ في التشريع الليبي تتحقق في نطاقه مفاهيم استدامة البيئة، على الرغم من وجود عدة نصوص وردت في القانون رقم 15 لسنة 1371 و.ر(2003) بشأن حماية وتحسين البيئة، ونصوص أخرى جاءت متفرقة في قوانين عدة ، وبذلك نستنتج أن دورًا رئيسيًا يلعبه مفهوم التنمية المستدامة في تحديد المقصود من استدامة البيئة.

ورد في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المعروف بتقرير لجنة برندتلاند (39ص- https://undocs.org/ar/A/42/427) بأن ما اسمته التنمية المتواصلة (المستدامة) هي تلك التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، وقد فُسر هذا المفهوم في تقرير اجتماع المفكرين للاتحاد الدولي

لحماية الطبيعة الصادر في عام 2006 تحت عنوان مستقبل الاستدامة بعد إقراره بغموض هذا التعريف بأنه حدد قضيتين رئيسيتين تتمثلان في: ما مشكلة التدهور البيئي التي تصاحب النمو الاقتصادي أولًا، وحاجة المجتمع لهذا الاقتصاد لغرض القضاء على الفقر ثانيًا (ص2- https://www.iucn.org)

ولم نجد مفهوم قانوني أو فقهي للاستدامة يغاير التعريف الوارد في تقرير لجنة برندتلاند .(Elleuch, et al. P.1823) ((2018) ، وعلى هذا الأساس تبنى المشرع الليبي هذا المفهوم بنص صريح ورد في (الفقرة 10، المادة الأولى، القانون رقم 15 لسنة 2003 بشأن حماية البيئة وتحسينها) بأن الاستدامة تلك التي يتحقق في إطارها احتياجات أجيال الحاضر دون الإضرار بحاجات وقدرات أجيال المستقبل، ولأن هذا المفهوم يوثق الصلة بين الاقتصاد والسلامة البيئية؛ فإنه يمكن لنا تفسير هذا النص بالنظر إلى تطبيق قاعدة- تلبية احتياجات المجتمع – فنجدها تمنح الأولوية للتنمية الاقتصادية على الاستدامة، وذلك ما جعلنا نستنتج من المعنى الضمني لمفهوم الاستدامة البيئية أنها لا تتوافق مع النمو الاقتصادي الكثير الذي لاشك أنه يتحقق على حسابها، إنما بنمو اقتصادي أقل يكون على نحو مستدام (محمد، 2021 - ص658 وما بعدها)، وهو ما اعترفت به جمعية الأمم المتحدة للبيئة (نيروبي، 2016، **UNEP/EA.2/15**) في تقريرها المعنون ب (**الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقترحة للفترة 2018-2021**) بأنه (... **سيعوق استنزاف الموارد الطبيعية النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وسيفاقم التفاوتات العالمية. وفي الوقت نفسه يمكن أن يؤدي التعدين وقطع الأشجار والصناعات الزراعية واستخراج النفط والغاز بصورة مكثفة إلى ازدياد خطر تدهور البيئة والتلوث، الأمر الذي يمكن أن يسبب توترات في المجتمعات المحلية**) ، وبلادنا ليست بعيدة عن هذه المستجدات التي ادت فعلًا إلى توترات ونزاعات خطيرة، لذلك تبدو الحاجة ملحة إلى ايجاد بيئة مستدامة من خلال آليات تنمية مستدامة تتقرر وفق مستويات متوازنة لكل من المصادر وهي الموارد الطبيعية، ونمو اقتصادي من خلال استغلال هذه الموارد بما لا يؤثر على استنزافها .

ويختلط في هذا الشأن مفهوم النمو المستدام مع مفهوم التنمية المستدامة رغم أنهما ليس مترادفين (https://www.meemapps.com/term/sustainable-growth-rate)؛ فالنمو يعني الزيادة المادية أو الكمية للموارد الطبيعية؛ بينما التنمية هي التطوير الذي يُقصد به التحسين النوعي الذي يستهدف رفاه حياة الإنسان من خلال مكافحة الفقر ورفع الظلم والحد من الأمية والجوع والمرض، وهي مؤشرات وغايات ومقاصد اجتمعت في أهداف رؤية 2030 لتنمية مستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي يتضح منها أن نصف أهداف التنمية المستدامة تتناول البيئة أو تتعلق باستدامة الموارد الطبيعية؛ ففي كل هدف من الأهداف السبعة عشر مقصدًا واحدًا على الأقل يتطلب الاستدامة البيئية؛ بمعنى ما من مجال يتحقق في إطاره أحد هذه الأهداف إلا بتحقق نجاحٍ في أهدافٍ أخرى (تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي، 2016، **UNEP/EA.2/15**- ص12)، وبذلك تلتقي هذه الأهداف مع الاستدامة البيئية من حيث الغاية المتمثلة في الحماية أو المحافظة بمعنى الصيانة غير المنقوصة للموارد الطبيعية لغرض دعم حياة أفراد المجتمع.

من هنا تبدو الحاجة ملحة للعمل في اتجاه استدامة البيئة لأن تدهور الأنظمة البيئية يتزايد بشكل كبير حتى أصبح من الصعوبة بما كان تعويض ما خسرناه منها، ولأنه لم يعد هناك مجال لا من حيث الوقت ولا من حيث المكان لا يجاد بيئة بديلة نعيش فيها؛ فإن الأمر يستدعي تحسين البيئة، وقد تفطن المشرع الليبي لهذا الأمر حين ربط بين حماية البيئة وتحسينها في القانون رقم 15 لسنة 2003 واختصه قانونًا لحماية وتحسين البيئة لغرض انقاذ البيئة الوحيدة التي لدينا واصلاح ما دمرناه بالفعل.

تأسيسًا على كل ما تقدم؛ فإن استدامة البيئة مضمون لفكرة يبتغى منها المشرع الليبي دعم الجيل الحالي للأجيال القادمة، وهو ما يجعل لها خصائص لا تتعدى بأي حالٍ إلى سواها؛ نذكر منها:

- الاستدامة تتطلب المحافظة على الأنظمة البيئية التي تستدام بها حياة البشرية ، وهذه لا تتحقق في حالة الإفراط في استغلال موارد الطبيعة بما يؤدي لإضعاف وتدهور خدمات البيئة لمن يعيش في محيطها.
- السبب الرئيسي للاستدامة البيئية هو استمرار الحياة البشرية التي تستلزم الغذاء والمأوى و الهواء القابل للتنفس وتلقيح النباتات واستيعاب النفايات وغيرها من الخدمات البيئية التي تدعم حياة الإنسان؛ مما يجعل مفهوم الاستدامة البيئية لا يخرج عن تلك الغاية المتوخاة من تحقيق التنمية المستدامة في نطاقها الذي يستبعد أن يكون النظام البيئي تابع للنظام الاقتصادي (حداد، 2006، ص5)، وبذلك لن تتحقق الاستدامة إلا بالنمو في إطار التنمية، بمعنى إذا اعترفنا بمحدودية الموارد الطبيعية فإن النمو المستدام لا يتحقق إلا عندما يتم الاحتفاظ بمقياس النشاط الاقتصادي ضمن قدرة النظام البيئي الذي يعتمد عليه.

وتلقف الفقه هذه الخصائص وتحليلاتها في المواثيق الدولية، وصاغ الهدف من استدامة البيئة تحت مفهوم تحسين نوعية حياة الإنسان ضمن القدرة الاستيعابية للنظم الايكولوجية (الشركسي، ص351).

والمشرع الليبي استعمل هذا الاصطلاح في نصوصه دونما أن يحدد معنًا فريدًا له؛ إنما اكتفى بإلزام جهات الاختصاص بمقاصد الاستدامة البيئية، وهو بذلك استخدم القانون لحماية واستعادة السلامة البيئية، والحد من النمو الاقتصادي على حسابها عندما جعل المقصود بالاستدامة البيئية يتحدد في مبادئ قانونية واضحة؛ على سبيل المثال: السلامة الأحيائية: (الفقرة 11، المادة الأولى، القانون رقم 15 لسنة 2003) (يقصد بها الإجراءات المتخذة لسلامة البذور والسلالات الحية من أي تغير جيني أو هندسة وراثية قد تؤثر على مستقبل البذور والسلالات الوطنية)، والتوازن البيئي (الفقرة أ ، المادة 3 ، قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 255 لسنة 1989 بإنشاء الهيئة العامة للتربة والغابات) "حماية وتنمية استثمار المصادر الطبيعية المتمثلة في التربة والغابات بما يكفل التوازن البيئي" ، حماية المخزون الجوفي الخاص بالمياه من التلوث (المادة 1 ، القانون رقم (9) لسنة 2003 بشأن تقرير حكم في القانون رقم (3) لسنة 1982 بشأن تنظيم استغلال مصادر المياه) ، غابة محمية أو مرعى محمي (المادة 6 ، القانون رقم (5) لسنة 1982، بشأن حماية المراعي والغابات) " عدم جواز ممارسة أي نوع من الاستغلال أو الاستثمار بأي جه كان سواء بالنسبة إلى ما ينو فوقها من غطاء نباتي أو بالنسبة إلى باطن تربتها ناميًا كان أو جافًا متصلا بالأرض أو بالغطاء النباتي أو منفصلا عنه"، والمحافظة على المصادر الرئيسية للثروة (المادة1، قرار رقم (34) لسنة 2002 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (22 (بتعديل حكم في القانون رقم (15) لسنة 1989 بشأن حماية الحيوانات والأشجار) " الحيوانات والأشجار من المصادر الرئيسية للثروة في ليبيا، يجب المحافظة عليها والعناية بها وتحسين أنواعها والعمل على تكاثرها وتنميتها"، ومنع الانقراض (الفقرة 3، المادة54، القانون رقم 15 لسنة 2003 –المشار إليه أعلاه) " حماية جميع أنواع الحياة النباتية من أشجار فاكهة وغابات ومحاصيل حقلية ونباتات طبية وعطرية وغيرها من النباتات الأخرى وعلى الأخص البرية منها لمنع انقراضها "، والحفاظ على خصوبة التربة (المادة 53، القانون رقم 15 لسنة 2003) " بإتباع الدورات الزراعية السليمة مع استعمال الأسمدة الكيماوية والعضوية المناسبة حفاظا على خصوبتها"، وأيضًا ما نصت عليه المادة 5 من قانون حماية المراعي والغابات المشار إليه اعلاه؛ إعلان أية غابة محفوظة أو مرعى محفوظ خضوعهما لنظام معين لاستغلال معين من الاستثمار والاستغلال، وورد ب (الفقرة 6، المادة 54، القانون رقم 15 لسنة 2003) "إقامة الأحزمة الخضراء لمنع انجراف التربة والمحافظة على الغطاء النباتي وعدم انتقال البذور بفعل الرياح".

وتتخذ آليات استدامة البيئة عدة صور تتقرر في:

الصورة الأولى: الاستدامة البيئية تتحقق إذا ما لم تُستغل الموارد الطبيعية، بمعنى أن يتم المحافظة على إجمالي رأس المال الطبيعي سليمًا، و اللجوء إلى البدائل التي توفر الموارد كي تلبي احتياجات المجتمع، وإن كان هذا الأسلوب يلاقي ترحيبًا في الدوائر الاقتصادية، ويعد شرطًا ضروريًا لتحقيق الاستدامة إلا أنه غير كافٍ لنشوئها.

الصوة الثانية: المحافظة على الموارد الطبيعية لغرض استدامتها يمكن تحقيقه باستثمار هذه الموارد وفق آليات تضمن حاجة الأجيال القادمة منها؛ على سبيل المثال الاستنزاف الحالي للنفط لابد أن يضمن أن تكون الطاقة متاحة للأجيال القادمة على الأقل (ارزقي، 2017) وبذات الكفاءة التي يتمتع بها المستفيد الآن من استهلاك النفط، وهو ما يعني إمكانية تحويل كل أو معظم الموارد الطبيعية إلى صناعات بشرية تكون بدائل لهذه الموارد؛ كي تلبي احتياجات الأجيال القادمة، وهو أمر لا يمكن القبول به في ايجاد بيئة نظيفة متوازنة للحياة.

الصورة الثالثة: هي تلك التي تتحدد فيها أن الاستدامة البيئية تتحقق بشكل مطلق في حالة واحدة هي عدم استغلال أي مورد من الموارد الطبيعية غير المتجددة؛ بمعنى تبقى جميع الموارد الطبيعية في مكانها الطبيعي كما خلقها الله ، أما بالنسبة للموارد الطبيعية المتجددة فإنه يمكن استغلال صافي النمو السنوي من هذه الموارد، وهو ما يعني استهلاك ما يفيض من مخزون الموارد الطبيعية المتجددة في تلبية احتياجات الجيل الحالي، وهو أمر غير مقبول وإن كانت تعد استدامة قوية في مجال البيئة.

وبهذا فإن الاستدامة في مجال البيئة تنهض بالمحافظة على ما يعرف برأس المال الطبيعي، أو على الأقل مستويات غير متناقصة منه الذي يمثله مخزون الموارد الطبيعية المقدم من البيئة؛ مثل: التربة والهواء والماء والغابات والأراضي الرطبة؛ فبوجود كل هذا المخزون يتوافر المفيد من السلع والخدمات سواء للجيل الحالي أو للأجيال القادمة.

وهكذا؛ وبعد تتبع جهود التنظيم البيئي في ليبيا نستنتج ما يأتي:

- الاستدامة البيئية مفهوم واضح إلى حد ما في التشريع الليبي، غير أن هناك الكثير من الغموض بشأن تفاصيل كيفية تطبيقه.
- الاستدامة البيئية عائد مستمر من الموارد الطبيعية؛ والأنظمة التكنولوجية غير كافية لتعويض ما نفقده من هذه الموارد؛ إذ قد يكون التدهور لا رجعة فيه.
- تستند الاستدامة البيئية إلى استنتاج مفاده أن الموارد التي توجد من صنع الإنسان هي مكمل لمعظم رأس المال الطبيعي، وليس بديلا له، وبالتالي لا سبيل إلى مفهوم موثوق للاستدامة البيئية يستبعد موارد الطبيعة ببدائل من الصناعات البشرية؛ بمعنى استخدام مكملات لتغذية التربة لا يمكن قبوله باعتباره بديلًا للعوامل الحيوية في التربة.
- حماية البيئة هدف الغاية منه تحقيق التنمية المستدامة سواء كان في مكافحة التلوث، أو في استغلال الموارد الطبيعية.

وهكذا نتبين أن الاستدامة البيئية قاعدة قانونية ملزمة في التشريع الليبي؛ تعني المحافظة على الأصول البيئية أو على الأقل عدم استنزافها، والدلالة على ذلك ما يتبناه هذا التشريع من مبادئ في هذا الشأن، وهو ما سنناقشه في المطلب الثاني

المطلب الثاني

مبادئ الاستدامة البيئية في القانون الليبي

تحقق المبادئ التي يعمل من خلالها التشريع الليبي لتحقيق استدامة البيئة هدفين؛ **الأول** منهما يتمثل في ضمان الاستفادة من الموارد البيئية بشكل متساوٍ، **والهدف الثاني** يتقرر في أن هذه المبادئ تعتبر آلية لمعالجة أي اعتداء على البيئة ومصادرها، وبناءً على ذلك نناقش هذه المبادئ على النحو التالي:

أولًا: محافظة الإنسان على البيئة:

من البديهي أن يكون للإنسان دور في استدامة البيئة بالنظر إلى سلوكه في مواجهتها؛ فنشاط الإنسان يضع ضغطًا على الوظائف الطبيعية للبيئة مما يستصعب معه قدرة النظم الايكولوجية على تعويض الضرر عن التدهور البيئي المتسبب به فعل الإنسان، وهو ما يستنفذ حقوق الأجيال القادمة من خدمات ما توفره البيئة للحياة.

ويستند هذا المبدأ في القانون الليبي على ما ورد بنص المادة الثانية من القانون رقم 15 لسنة 2003 بشأن حماية وتحسين البيئة؛ بأن البيئة هي المحيط الذي يعيش فيه الإنسان (سلامة، ص23؛ لذلك كل إنسان ملزم قانونيًا وأخلاقيًا بالعمل على تحسين البيئة، وتنمية مواردها، وحمايتها من عوامل التلوث، والتدهور الذي يلحق بها؛ فالمعادلة وفق هذا المبدأ تتمثل في حق كل شخص أن يحيا في بيئة نظيفة صحية ومتوازنة ؛ ويقع على عاتقه واجب الحفاظ على البيئة وصيانتها (ساطي، 2016).

وآليات تنفيذ هذا المبدأ وردت في عدة قوانين نذكر منها: نص المادة الثالثة من القانون رقم 15 لسنة 2003 بشأن حماية البيئة وتحسينها بأنه يقع على عاتق الأفراد بذل كافة الجهود "لوقف ظاهرة التلوث بمختلف مسبباته والمساهمة في الحد من انتشاره"، ويُلزم (كل شخص بالمحافظة على المياه وعدم الإسراف في استعمالها" (نص المادة الأولى من القانون رقم 3 لسنة 1982 بشأن تنظيم استغلال مصادر المياه)، وأن النظافة العامة مسئولية الجميع (المادة 2، القانون رقم 13 لسنة 1984 بشأن الأحكام الخاصة بالنظافة العامة)، وغيرها من الالتزامات التي يلقيها المشرع الليبي على عاتق الإنسان في شأن المحافظة على سلامة البيئية وعدم استنزافها كما في حال حرق الغابات أو قطع الأشجار، والمساهمة في كنس وتنظيف جزء الشارع أو الرصيف الذي يطل عليه مكان سكنه أو عمله الخاص.

نضيف إلى ما تقدم أنه في بعض الأحيان تشجيع من الدولة على مساهمة الإنسان في عدم استنزاف الموارد الطبيعية، يُلزم القانون الليبي الدولة بتحمل ما يُلزم من تكاليف؛ من أمثلة ذلك ما نصت عليه الفقرة أ من المادة 14 من قانون تنظيم استغلال المياه المشار إليه؛ بأن الدولة تتحمل التكاليف المترتبة على "كل من يقوم بأعمال تنمية مصادر المياه"

وبالتالي يستلزم مشاركة الإنسان في الحفاظ على البيئة؛ فهم تأثير البيئة ومصادرها على حياة الإنسان، وخلق الظروف لزيادة الوعي بسلوك الإنسان المسبب في أضرار للبيئة، إضافة إلى تعميم ما يعرف بالتربية البيئية في المناهج التعليمية، ولتحقيق كل ذلك أناط القانون الليبي بالهيئة العامة للبيئة بأنه من اختصاصاتها اعتماد برامج وآليات "للتعريف بالبيئة وقواعد وأسس حمايتها من التلوث وكيفية إزالة أسبابه في حالة وجوده" (نص الفقرة 5، المادة2، الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للبيئة الصادر بقرار رقم 23 لسنة 2021)

ثانيًا: مكافحة التلوث:

منع التلوث قضية رئيسية لاستدامة البيئة ، والتلوث كما يقرره أحكام نص الفقرة 3 من المادة الأول من القانون رقم 15 لسنة 2003 المشار إليه هو " حدوث أية حالة أو ظرف ينشأ عنه تعرض صحة الإنسان أو سلامة البيئة للخطر نتيجة لتلوث الهواء أو مياه البحر أو المصادر المائية أو التربة أو اختلال توازن الكائنات الحية، بما في ذلك الضوضاء والضجيج والاهتزازات والروائح الكريهة، وأية ملوثات أخرى تكون ناتجة عن الأنشطة والأعمال التي يمارسها الشخص الطبيعي أو المعنوي".

رأس المال الطبيعي نادر الآن ففي وقتًا ما بالنسبة للاستخدام البشري كان رأس المال الطبيعي لا حصر له ، وللمحافظة على هذا المعنى التقليدي فإن متطلبات الاستدامة البيئية هي جهد يتضاعف يومًا بعد يوم من خلال التوفيق بين طرفي المعادلة التي تتقرر في تدبير الدخل والحد من التطوير؛ من هنا ينشأ التباين في تطبيق مفهوم التنمية المستدامة في شأن كل مورد من موارد الطبيعة؛ ويتأكد ذلك فيما ورد بنص المادة الأولى من القانون رقم (9) لسنة 2003 بشأن تقرير حكم في القانون رقم (3) لسنة

1982 في شأن تنظيم استغلال مصادر المياه بأنه " ترفع جميع القيود المفروضة على حفر آبار المياه المنصوص عليها (سابقًا) وعلى من يقوم بعمليات الحفر الالتزام بالمواصفات الفنية ..... حماية للمخزون الجوفي من التلوث"

مكافحة التلوث في إطار الاستدامة البيئة يقصد به وجوب تحديد الافتراضات لتلوث البيئة، وذلك باتخاذ تدابير وإجراءات للحد من انتاج النفايات واستخدام المواد السامة لمنع تلوث التربة والهواء والماء، وإعادة تدوير الموارد، والتوازن بين الناحية التكنولوجية والاقتصادية (سلامة، ص21).

من هنا يتبين لنا أن أفضل طريقة للتعامل مع الملوثات هي منعها أن تنشأ في المقام الأول، ولا شك أن منع التلوث يقلل من الملوثات التي تنشأ لأسباب كثيرة لا يمكن حصرها فقد تكون بسبب الصناعة أو الزراعة أو الاستهلاك ، والتقليل من التلوث يؤدي إلى تقليل حجم آثاره على الصحة.

ولأن التلوث ينتج من النفايات (علام، ص98) فقد اختص المشرع الليبي ذوي الاختصاص بمكافحة التلوث في عدة قوانين غير تلك الواردة في القانون رقم 15 لسنة 2003 بشأن حماية وتحسين البيئة المشار إليه نذكر منها: قانون النظافة العامة، وقانون الغابات والمراعي، وقانون الحكم المحلي، وقانون استغلال الثروة البحرية ، وقانون المناجم والمحاجر، وغيرها.

بناءً عليه؛ فإن هذه القوانين وغيرها من النصوص الواردة في أحكام القانون الليبي في تشريعات مختلفة غير كافية لمنع التلوث ما لم تُدعَم باستراتيجيات واضحة وذات قدرة وفاعلية بشأن التحكم في التلوث يُعمل من خلالها، ومن هذه الاستراتيجيات تلك التي نورد بعضها أدناه:

- تطوير معرفة كيفية انتاج النفايات وكيف يمكن تقليلها هو الخطوة الأولى في تقليص النفايات وحماية بيئتنا، ويمكن تحقيق ذلك بإجراء الأبحاث العلمية والدراسات المتخصصة في شأنها وبالتعاون مع مؤسسات دولية، والوقوف على آليات تقليص النفايات خاصة تلك ذات الخطورة العالية.
- ابتكار طرق وأساليب لتقليل النفايات، فقد عهد القانون الليبي لإدارة الوقاية والصحة البيئية التابعة للهيئة العامة للبيئة أنه يقع على عاتقها اقتراح آليات وأساليب للتخلص مما تم رصده من مصادر المخلفات والنفايات (الفقرة 4، المادة 16، الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للبيئة المشار إليه)
- ايجاد كفاءات جديدة ، ولذلك مُنح الاختصاص للهيئة العامة للبيئة بمواكبة التطور العلمي والتقني في مجال حماية البيئة وتأهيل الأطر الفنية في هذا المجال (الفقرة 3، المادة 6، قانون حماية وتحسين البيئة)
- القيام بإجراءات متطورة وأكثر قيمة في شأن تلوث أو ضرر كل مورد ، من أمثلتها: اقتراح إنشاء المناطق المحمية لحماية وصون التنوع الإحيائي في بيئاته المختلفة (الفقرة 12)، القيام بتسجيل جميع المواد الكيمياوية تلك التي ينتج عنها تلوث للبيئة (الفقرة 8)، وغيرها من الإجراءات التي تأتي في إطار اختصاص الهيئة العامة للبيئة تلك الواردة بنص المادة الأولى من الهيكل التنظيمي للهيئة المشار إليه
- الوقاية من التلوث، وهو عنصر أساسي للاستدامة البيئية وتعددت صوره في القانون الليبي التي نذكر منها (الفقرة 6 من المادة الثانية من الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للبيئة) بأنه من اختصاص الهيئة "مراقبة مصادر المياه وحمايتها من التلوث".

ثالثًا: استغلال الموارد الاستغلال الأمثل:

مبدأ استغلال الموارد الاستغلال الأمثل في ضوء معايير التمية لمستدامة؛ يقصد به أن الرعاية لمزيد من التنمية البشرية لا يعني

الإضرار بالبيئة الطبيعية؛ لكونه الأسلوب الملائم الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار من بين كافة النظريات التي تناقش كيفية الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية (الغزير، ص122).

ويتخذ المشرع الليبي من قاعدة استغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الامثل:

– أساسًا لتحقيق التنمية المستدامة من خلال ما جاء بنص (م2 قانون حماية وتحسين البيئة المشار إليه) بأن غاية هذا الاستغلال هي الاستفادة من الموارد الطبيعية.

- هدف يتعلق بالأمن القومي، لكونه لا يحقق الرفاهية لأفراد المجتمع فقط إنما يحقق أيضًا الاستقرار والنمو الاقتصادي؛ والدلالة على ذلك الاختصاص الذي منحه المشرع الليبي لديوان المحاسبة بموجب نص الفقرة 2 من المادة 3 من القانون رقم 19 لسنة 2013 بشأن ديوان المحاسبة بأن المشروعات والأجهزة والمصالح التي منحتها الحكومة امتياز استغلال مورد للثروة الطبيعية؛ ناهيك عن الاختصاص المعقود له في نص المادة 17 من اللائحة التنفيذية رقم 27 لسنة 2015 لذات القانون بأن له " التحقق من حسن استغلال الموارد الطبيعية والثروة النفطية بشكل خاص مع مواءمة الاستدامة والمحافظة على البيئة، ومن أن الحكومة قد راعت مصالح المجتمع والأجيال القادمة وأن الاستغلال لا يؤثر سلبًا على تلك الموارد في الدولة وإنها قد راعت استغلال البدائل المتاحة كالطاقة الشمسية والرياح والرمال ومياه البحر كبديل اقتصادي للاستخدامات الجارية".

– رقابة الدولة على أوجه استغلال الموارد الطبيعية التي تستوجب أن يكون هذا الاستغلال على النحو الأمثل، والدلالة على ذلك نص الفقرة ج من المادة 3 من قرار مجلس الوزراء (اللجنة الشعبية العامة سابقًا) بشأن التنظيم الصناعي بخصوص توطين المشروعات الصناعية التي يشترط في شأن إقامة هذه المشاريع على المستثمر أن يحافظ علي "الأراضي الزراعية وعدم قطع الأشجار قدر الإمكان وحماية البيئة من التلوث". وأيضًا تمنح اللائحة التنفيذية للقانون رقم 3 لسنة 1982 بشأن تنظيم استغلال المياه للجهة المختصة الحق في طلب إلغاء الترخيص إذا كان "الانتفاع بالمياه لا يتمشى مع الاستغلال الأمثل للمصدر المائي" ، ونصت الفقرة ب من المادة 19 من ذات اللائحة المشار إليها بشأن تنظيم استغلال المياه على أنه يشترط على المرخص له ألا يسئ استعمال المياه أو تلويثها أو تبديدها.

وهكذا نتبين علاقة القانون البيئي باستغلال الموارد الطبيعية وثيقة الصلة لخطورة النتائج المترتبة على عدم الالتزام بقاعدة استغلال الموارد على النحو الأمثل؛ ففي غياب هذه القاعدة قد يؤدي الاستغلال إلى التدهور البيئي بما يعرض للخطر فرص الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم.

أخيرًا لكي يتحقق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الذي يفي بمتطلبات الاستدامة البيئية يتوجب الالتزام بما يلي:

1– تعزيز وتجديد مخزون الموارد الطبيعية :

تشجيع نمو الموارد الطبيعية لا يتحقق إلا عن طريق تقليل مستوى الاستغلال الحالي منها؛ الحد من صيد الاسماك في فترة معينة وعدم قطع أشجار الغابات والتسبب بالحرائق لها لا شك يؤثر بشكل مباشر على تجديد هذه الموارد على المدى الطويل. فالمراعي العامة التي حددها أحكام القانون رقم 5 لسنة 1982 وتنمية وتحسين أو تسييج الغابات والمراعي يكون بقصد المحافظة على غطائها النباتي (نص البند ج من ف 2 من المادة الاولى قانون الغابات والمراعي. واستخدام الأراضي استخداما رشيدا وفقا للظروف المحلية يحقق "تحسين التربة وزيادة الحياة النباتية لمنع تصلب التربة وزيادة مكوناتها القلوية والتصحر وفقد المياه"(نص المادة 53 من قانون حماية وتحسين البيئة المشار إليه) ومن أساليب تنظيم الرعي وحماية المناطق الرعوية تقليل الاعتماد على الأعلاف الجاهزة في تغذية الحيوانات بقصد إعطاء الفرصة

للغطاء النباتي للنمو والتكاثر" (المادة 54 من قانون حماية وتحسين البيئة المشار إليه)، وغيرها من الآليات التي تحقق ضمانات الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

2- تخفيف الضغط على مخزون الموارد الطبيعية:

ويتحقق هذا الأمر في حالة ما يكون هناك استثمار في مشاريع بديلة تساهم في تخفيف الضغط على المخزون الطبيعي https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/؛ مثال ذلك التوسع في الزراعة لتخفيف الضغط على الغابات الطبيعية، ومنع صناعات تزيد من نسبة التلوث في أوقات معينة، لا شك أنه يوفر المزيد من الوقت الذي يمكن أن تتجدد فيه قدرات النظام البيئي؛ مثال ذلك: ما يقرره القانون الليبي في شأن الانتفاع بالمراعي العامة، والذي يحدده وفق شروط وضوابط أهمها يُلزم ذوي الاختصاص بعدم منح ترخيص في شأن استغلال هذه المراعي إلا "بمراعاة طاقات المراعي ودرجة احتمالها حسب المناطق" (المادة 10، قانون حماية المراعي والغابات). بالإضافة إلى ما أختص به ديوان المحاسبة في سبيل تحقيق رقابة الأداء التي يتقرر أحد وجوهها في التحقق من حسن استغلال الموارد الطبيعية والنفط واللجوء للبدائل من أجل استدامتها (الفقرة1، المادة 17، سبق الإشارة إليه)

3- تحسين الكفاءة المستخدمة في دعم وتجديد الموارد الطبيعية:

زيادة كفاءة طرق استغلال واستخدام الموارد الطبيعية، ومنتجاتها؛ لغرض تطوير وتنمية النباتات لزيادة الإنتاج وتوفير أسهل وأرخص السبل لإكثارها مثل تحسينات طرق حصادها أو استخراجها، واستخدام الحرارة الشمسية ومضخات الرياح واستخدام السماد بدلا من الأسمدة الكيمياوية من خلال تنظيم تداول وبيع المواد والمبيدات الكيماوية، وإعادة تدوير المنتجات لتحسينها لا شك أنه يزيد من توسيع دائرة الحياة، والتوازن البيئي، وإعادة بناء مخزونات الموارد الطبيعية. ومقاومة الآفات الزراعية للإقلال من استعمال المواد الكيماوية حرصا على الصحة العامة، وهو ما ورد ب (نص الفقرتين 4، 5، المادة 53، قانون حماية وتحسين البيئة).وكذلك "البذور والسلالات المحورة جينياً والمعالجة بالهندسة الوراثية "خطر بيئي يضر بمستقبل التنوع الحيوي النباتي والحيواني" (المادة 58 من ذات القانون).

وعليه، أن النصوص المشار اليها والصادرة من المشرع الليبي في شأن استغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الأمثل تعكس أمرًا غاية في الأهمية، وهو أن استخدام البيئة بكثرة يؤدي إلى نضوب الموارد الطبيعية وتدهورها، لذلك أضحى من الضروري اللجوء إلى الاستثمار لا استيفاء حاجات الإنسان منها؛ على سبيل المثال الزراعة في حجرات بلاستيكية، ومصائد الأسماك الصناعية تعد بدائل للموارد الطبيعية، وإن كان هذا الأمر يحقق تنمية اقتصادية إلا أنه يقدم فئة هجينة تجمع بين رأس المال الطبيعي والصناعي (Rolando, 1990)

نستنتج من العرض السابق لمبادئ الاستدامة في أحكام القانون الليبي أن الاستدامة ليست برنامج عمل فقط إنما أيضًا التزام أخلاقي.

المبحث الثاني

أوجه الحماية القانونية للبيئة في أحكام التشريع الليبي

لا معنى للنصوص القانونية ما لم تحدد آليات وطرق ووسائل يتحقق في إطارها ما تستلزمه مشروعية الإجراءات التي تستهدف حماية البيئة لغرض المحافظة عليها واستدامتها.

المطلب الأول

تجريم الاعتداء على الموارد الطبيعية

أول أوجه الحماية القانونية للبيئة؛ تجريم الاعتداء على الموارد الطبيعية لما لهذه الموارد من أهمية في استدامة العيش ضمن مكونات

البيئة، ومصطلح الموارد الطبيعية يشمل كافة المخزون الطبيعي منها في الدولة؛ وآليات حمايتها تسري في مواجهة كافة النظم التكنولوجية والاقتصادية، وأيضًا الظروف الاجتماعية التي قد تسبب ضررًا لها.

ولأنه من الصعوبة معرفة معلومات دقيقة عن احتياطات الموارد الطبيعية؛ إذ ما من اتفاق محلي أو دولي يحدد العدد والكمية من هذا المخزون الطبيعي حتى نستطيع الوثوق بأن هذه الموارد مستدامة للأجيال القادمة، فكل الذي نعرفه في هذا الصدد مدى الضرورة والحاجة التي تستدعي المحافظة عليها والعمل على استدامتها، وملخص هذا الرأي ورد بقرار الجمعية العامة رقم (70/1 / A/RES – تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الصادر في عام 2015) " كفالة الحياة الدائمة للأرض ومواردها الطبيعية؛ وأقرت أن ذلك يتحقق بحفظ المحيطات والبحار وموارد مياه الشرب وكذلك الغابات والجبال والأراضي الجافة واستخدامها استخدامًا مستدامًا وحماية التنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية والحياة البرية"

وهكذا في إطار تحديد مفهوم البيئة المستدامة نتفق على المحافظة على التنوع البيولوجي (علام،ص100)، وهو مطلب كل دول العالم ووكالات التنمية؛ إلا أنه ليس محوريا في تضمين هذا المفهوم العدد أو المقدار الذي يجب أن يُحفظ وكيف نميز بين الأنواع والأصناف المفيدة وغير المفيدة ، **وإذا ما تساءلنا عن ذلك؛ فما من إجابة إلا بقدر ماهي محققة الوجود اليوم، حيث لا يمكننا بأي حال الاحتفاظ بالكل إلا أنه من الواجب أن نكون محافظين للغاية.**

وتملك ليبيا ثروة ضخمة من الموارد الطبيعية؛ لذا فإن المشكلة التي يستوجب إدراجها في نطاق مقاصد حماية البيئة وآلياتها هي مواجهة نضوب وتدهور والنقص الذي يعتري هذه الموارد؛ فلأسف هذا التدهور كثيرًا ما يكون لا رجعة فيه، وحتى التعويض عن الأضرار البيئية لا يكون مفيدًا في كثير من الحالات.

وتنقسم الموارد الطبيعية إلى موارد متجددة تلك التي يجب أن يكون معدل استهلاكها في إطار قدرة النظام البيئي الذي يولدها، وأخرى غير متجددة كتلك التي ينبغي تحديد معدلات نضوبها مع معدل تطوير البدائل المتجددة من خلال الاختراع والاستثمار البشري؛ وفقا لقاعدة حسابية تتقرر في إطار وجوب تخصيص عائدات استغلال الموارد غير المتجددة للبحث والسعي عن بدائل مستدامة، وأيًا كان الحال في التفرقة بينهما فإن الأمر بالنسبة لكليهما في حالة التدهور والنقصان قد يكون يحتاج إلى أمدٍ طويل إن لم يكن استحالة تجددها.

والموارد الطبيعية تستخدم في التصنيع والعمليات الانتاجية لغرض تلبية الاحتياجات للحياة البشرية مع تزايد طلبات هذا الاستهلاك؛ لذلك الاستهلاك المباشر لهذه الموارد ناهيك عن الأضرار التي تلحق بكثيرٍ منها؛ لاشك إنه يؤثر على البيئة مؤديًا إلى تدهورها نتيجة سوء سلوك الإنسان تجاه الطبيعة التي يعيش فيها، وبالتالي يؤثر على استدامتها، ويستنتج من هذا القول الاستخدام الجيد والسيء في الحالتين يؤدي إلى استنزاف وتناقص ونضوب موارد الطبيعة.

وبالتالي نظرًا لخطورة النتائج التي تترتب على الاعتداء على الموارد الطبيعية، فإن المشرع الليبي حرص على تجريم كافة صور هذا الاعتداء ، وتوقيع العقوبة ليس فقط على الاعتداء العمدي إنما أيضًا في حالة الاعتداء الناشئ عن إهمال أو عدم حيطة.

والنصوص التي توفر الحماية للبيئة ومواردها الطبيعية لا توجد فقط في قانون حماية وتحسين البيئة (المشار إليه)، والقوانين ذات العلاقة بالبيئة؛ إنما لها أساس أيضًا في قانون العقوبات رغم أنه لم يستخدم اصطلاح بيئة في نصوصه؛ والتي نذكر منها:

تقضي المادة 7 بأن "كل من تسبب في انتشار مرض من أمراض النبات أو الحيوان الخطرة على الاقتصاد الزراعي أو على الثروة الحيوانية الوطنية"؛ يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات، وفي حالة ما كان "انتشار الآفة ناشئًا عن خطأ المتسبب، كانت العقوبة إما الحبس أو الغرامة التي لا تقل عن مائة دينار.

وتجرم المادة 299 كل من يضرم النار في ملكه بنية الضرر بملك الغير، وكل من أفسد بحيث أتلف أو أعطب إحدى المنشآت المعدة لجمع المياه أو تصريفها أو ما يقام لدرء خطر المياه وغور الأرض أو صيرها غير صالحة ونتج عن كل فعل من هذه الأفعال خطر أو كارثة، وتكون العقوبة الحبس بما لا يقل عن ستة أشهر، وفي حالة تحقق حريق أو كارثة أخرى يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات. وتشدد العقوبة بما لا يتجاوز النصف في حالة ما كان الاعتداء على الغابات أو الأحراش أو المحاجر أو المناجم أو الترع أو منشآت توزيع المياه أو ما إلى ذلك مما يعد لجمع المياه، أو تصريفها (المادة 300).

وتعاقب المادة 305 بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات كل من قام بنشر جراثيم ضارة كانت سببًا في حدوث وباء.

بالإضافة إلى كل ما سبق ذكره جُرمت أيضًا صور الاعتداء على الموارد الطبيعية في جملة من النصوص التشريعية التي تختص بموضوعات مختلفة ذات علاقة بالبيئة من بينها على سبيل المثال، قانون رقم 2 لسنة 1971م بشأن المناجم والمحاجر، والذي يقضي بموجب نص المادة 44 بسريان عقوبة السرقة أو الشروع فيها مع المصادرة، –في الأحوال التي يتطلبها القانون– على "كل من استخرج أو شرع في استخراج مواد معدنية أو مواد حجرية من المناجم أو المحاجر دون ترخيص أو عقد استثمار". والقانون رقم (14) لسنة 1989 بشأن تنظيم استغلال الثروة البحرية بموجب نص المادة 24 منه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين، وبعقوبة مالية لا تقل عن خمسة آلاف ولا تزيد على عشرة آلاف دينار وكذلك بالمصادرة كل من استخدم "المفرقعات أو المواد السامة أو المخدرات أو المواد الضارة بالصحة العامة أو نمو أو تكاثر الأحياء البحرية أو بأية وسيلة أخرى تضر بالكائنات البحرية دون تمييز" في صيد الكائنات البحرية أو تسبب في ضرر "للأعشاب والنباتات البحرية التي تلجأ إليها الأحياء البحرية لوضع البيض"

ويعتبر في حكم الاعتداء على الموارد الطبيعية الامتناع عن المساهمة في الحفاظ على المورد الطبيعي، والدلالة على ذلك العقوبة التي توقع على كل من يرفض ودون مبرر قوي القيام بما يطلب إليه من أعمال من خلال التكليف الصادر إليه بالمساهمة في مكافحة حرائق شبت في غابة أو مرعى عام، إذ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن 6 أشهر وبغراة مالية لا تقل عن 50 دينارًا ولا تزيد عن 250 دينارًا أو بإحدى هاتين العقوبتين (الفقرة 3، المادة 23 ، قانون حماية المراعي والغابات)

ومن أوجه حماية البيئة من الاعتداء يجرم المشرع الليبي في نص (المادة 65، قانون حماية وتحسين البيئة) مخالفة النظام الخاص بحجم الأسماك التي يتم اصطيادها، وتكون العقوبة مالية لا تقل عن ألف دينار ولا تتجاوز خمسة آلاف دينار؛ مع العلم أن القانون الليبي يحرم "صيد أنواع من الأسماك والمحار والأصداف لأجل معين أو بصفة دائمة " (المادة 19 من ذات القانون)

وتطبيقًا لمعاهدة لندن الصادرة 1954 بشأن منع السفن من القاء الزيت في البحر حدد القانون رقم 8 لسنة 1973 عقوبة مالية على كل من يخالف أحكامه " لا تقل عن ثلاثمائة دينار ولا تجاوز ثلاثة آلاف دينار".

بناءً عليه ومن جملة النصوص العقابية الواردة في التشريع الليبي لغرض حفظ الموارد الطبيعية نؤكد أنه يصعب حصرها لكونها كثيرة ومتعددة الدلالات والغايات، وكل ما يمكننا تأكيده في هذا الصدد أن المشرع الليبي يقصد من هذه الحماية تقييد استخدامها وتنظيم كيفية التعامل مع هذه الموارد؛ باعتبار أن هناك حدودًا لنموها أو بمعنى أدق حدودًا لقدرات المصادر البيئية.

المطلب الثاني

آليات حماية البيئة

الضرر البيئي محتمل وليس متيقن الوقوع لذلك يتعامل معه المشرع الليبي بإجراءات احترازية أو وقائية ويعاقب كل من يتجاوز أحكامها.

حدد نص (ف ب المادة 1، قانون حماية وتحسين البيئة) **آليات مواجهة الضرر البيئي** في "كافة التدابير التي تهدف لمنع حدوث التلوث أو الحد منه إلى أقل معدلاته"، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية انقسمت آليات حماية البيئة في التشريع الليبي إلى وسائل إدارية وأخرى سلطات ضبطية يمثلها جهات رقابية تملك الاختصاص ليس في تجريم الاعتداء على البيئة فقط إنما أيضًا في المحافظة عليها لغرض استدامتها، لذا سنناقش الوسائل القسرية التي تتخذها الإدارة لحماية البيئة، ومن ثم نتعرض بالدراسة للأجهزة والهيئات المعنية بحماية البيئة، وكل ذلك على النحو الآتي:.

أولًا: وسائل وإجراءات وقائية:

وهي إجراءات وقائية وردت في قانون حماية وتحسين البيئة، وتشريعات أخرى ذات علاقة بالبيئة:

1) الحظر:

يفسر الحظر في القاعدة القانونية بأنه المنع من ممارسة النشاط البيئي؛ غير أن الأمر لا يؤخذ على إطلاقه في هذا الاتجاه إذ قد يكون الحظر جزئيًا أو مطلقًا؛ باعتبار أن التدبير الإداري الذي تتخذه سلطات الضبط الإداري يجب أن يتناسب بدقة ويتوافق مع مخاطر تهديد النظام العام المتمثل في الضرر البيئي؛ بمعنى أن قانونية التدبير الضبطي تفسر من جهة تكافؤه مع خطر الضرر البيئي، وهذا هو السبب الذي يدعو رئيس البلدية أن يتخذ بموجب اختصاصه المحافظة على الصحة العامة بفرض اتخاذ التدابير الملاءمة على القائمين بالأنشطة الصناعية التي تحقق متطلبات البيئة النظيفة والمتوازنة. وبذلك يمكن لسلطات الضبط الإداري دائمًا اتخاذ إجراءات صارمة ومبررة في شأن المحافظة على الصحة العامة. (المادة 9، اللائحة التنفيذية للقانون رقم (59) لسنة 2012م. بشأن نظام الإدارة المحلية)، كما منح المشرع الليبي للإدارة سلطة مراقبة التوازن البيئي (المادة 14 من ذات اللائحة).

وبذلك يمكن للسلطات المحلية اللجوء للحظر بحيث يكون عامًا إذا كان هو الإجراء الوحيد الذي يضع حدًا للضرر البيئي بحيث يكون قادرًا على مواجهة مخاطر البيئة كالقيام بأعمال من شأنها أن تحقق شروط نص قانوني يتحقق في إطارها الإخلال بضوابط الصحة العامة (أحمد، ص7) .

في حين يعد الحظر نسبيًا إذا ما اتخذت سلطات الضبط الإداري تدابير وقائية في شأن نشاط قد يسبب ضررًا على البيئة خاصة في تلك المستدامة منها ويتقرر في إطار هذه التدابير حصول صاحب النشاط على ترخيص وفقًا للاشتراطات القانونية؛ جاء بنص المادة 1 من قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (80) لسنة 2010 بشأن حيازة المصادر المشعة والأجهزة الباعثة للإشعاعات بأنه " يحظر حيازة أو استخدام أو استيراد أو تصدير المصادر المشعة أو أي أجهزة ينبعث منها إشعاعات مؤينة دون الحصول على الترخيص المسبق".

أوجه الحظر جاءت متعددة الغايات والأهداف في التشريع؛ نذكر منها :

- نصوص تتضمن بشكل أساسي حظر سلوك معين ، من أمثلتها حظر الصيد في المراسي والموانئ والممرات الملاحية (المادة 3، قانون رقم (14) لسنة 1989 بشأن تنظيم استغلال الثروة البحرية)

- حظر النشاط الذي يقع على الأراضي الزراعية، وما ينبت فيها مهما تعدد وتنوع، ويكون سببًا في الضرر بهذه الأراضي ينتج عنه على سبيل المثال "إتلاف للتربة أو إفساد لمعدن الأرض أو انقاص خصبتها أو إتلاف الأشجار والمغروسات أو قطعها أو تخريب منابع المياه" أو الإضرار بوسائل ضخ وحمل هذه المياه (المادة 2 من القانون رقم قانون رقم (15) لسنة 1992 بشأن حماية الأراضي الزراعية)
- حظر ما يلوث مصادر موارد المياه سواء بتصريف الفضلات صلبة أو بإلقاء أية مخلفات أخرى (المادة 6، القانون رقم 3 لسنة 1982)
- يحظر استعمال أي مادة ضارة كتلك التي تؤثر على نمو وتكاثر الأحياء البحرية وتصيب الصحة العامة (المادة 18 ، قانون حماية وتحسين البيئة)
- لحماية المياه الإقليمية الليبية يحظر المشرع الليبي على أيًا من الوحدات البحرية كالسفن وغيرها إلقاء الأتربة أو الحجارة أو القاذورات أو أي مخلفات من الوقود أو سواه (المادتين 21 ، 22 من ذات القانون)

وبذلك يأخذ المشرع الليبي في نطاق حظر السلوك الذي يهدد استدامة البيئة بمبدأ الوقاية خير من العلاج، وبهذا هو تشريع وقائي يقصد به تجنب وقوع الضرر بمنع سببه، ونجاح هذا الأمر نسبي لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال ايقاف وقوع الضرر أو منعه كليًا؛ فتحويل "الغابات إلى مزارع ماشية يؤدي لنضوب التنوع البيولوجي، واستثمار في مجال الطاقة والتبريد وهو رأس مال من صنع الإنسان بديلا عن الهواء أو الجو الصحي يزداد به التلوث" (أحمد، ص36)

2- الترخيص:

المفهوم العام للترخيص هو أذن مسبق من جهة الإدارة لممارسة نشاط معين، ولا يسمح قانونًا القيام به بدون الحصول على هذا الترخيص .

وقد وردت وجوب الحصول على ترخيص قبل اتيان أعمال وأنشطة من شأنها قد تسبب أضرار بيئية تؤثر على استدامتها في عدة قوانين ليست تلك الخاصة بالبيئة فقط إنما أيضًا في قوانين وتشريعات أخرى تختص بالثروة السمكية والغابات والثروة الحيوانية والبذور؛ وعلى سبيل المثال:

والترخيص استثناء عن الحظر؛ فبموجب الترخيص تحدد الجهة المختصة الشروط والضوابط الواجب الالتزام بها للمحافظة على البيئة، ومن خلاله أيضًا يمكن للجهات المختصة التحكم في أسباب تلوث البيئة أو الإضرار بها عن طريق ما يعرف بإجراءات الرقابة والتفتيش.

وتجدر الإشارة إلى أن الترخيص لا يقصد به الإباحة عند حصول ذوي الشأن عليه؛ إذ يقيده المشرع الليبي بقيود يستهدف منها استدامة البيئة بحسن استغلال مواردها من جهة ومكافحة ما يطرأ عليها من ملوثات من جهة أخرى؛ فالترخيص بقصد الانتفاع بالمصدر المائي يكون في نطاق عدم الإضرار بهذا المصدر (المادة 11، قانون تنظيم استغلال المياه).

كما إن الترخيص باستعمال المياه العذبة لحقن آبار النفط لا يسمح به إلا في حالات الضرورة؛ ولابد من البحث عن بديل مائي أخر لهذه المياه يكون غير صالح للشرب أو الزراعة (الفقرة ب، المادة 7، قانون حماية وتحسين البيئة)

3- الإخطار:

إجراء احترازي يقصد به الحماية من الضرر البيئي المتوقع ، وتتحقق هذه الحماية في حالة التبليغ عن النشاط المزمع القيام به في نطاق البيئة، وينص التشريع الليبي في نصوص متفرقة منه على وجوب إبلاغ الجهات المختصة بالتصرف قبل اتيانه، وهو تدبير وقائي من جهة مبدأ الحيطة كأحد مبادئ البيئة؛ لكون الأصل في الأشياء الإباحة؛ بمعنى لا يشترط موافقة الجهة المختصة على النشاط إنما يشترط فقط إخطارها بالفعل. كما هو الحال فيما يستلزمه نص المادة 13 المعدل بنص المادة 4 من قانون حماية المراعي والغابات من ضرورة لإبلاغ الجهة المختصة ممن يبتغي إحراق أية نباتات نامية أو ساقطة أو جافة في حدود أرضه قبل موعد هذا احراق بأسبوعين.

ولا شك أن البعض يفسره ترخيص ضمني في حالة لم تعترض الإدارة عن هذه التصرفات أما إذا طلبت استيفاء شروط معينة فذلك هو ما يعد ترخيص للنشاط

4- الإلزام:

من الاساليب التي يتبناها المشرع الليبي في شأن حماية البيئة إلزام الأفراد والجهات بالقيام بأعمال محددة، وهو ما يفسره البعض بأنه حظر آتيان العمل السلبي (أحمد، 8)، والامتناع عن القيام بها لاشك أنه يعد مخالفة تستوجب الجزاء، وهناك كثير من الالتزامات التي يفرضها القانون الليبي على ذوي الشأن لأجل حماية البيئة واستدامتها نذكر منها على سبيل المثال:

- يلزم قانون حماية وتحسين البيئة ذوي الاختصاص في شأن التخطيط العمراني اتخاذ وسائل و آليات من شأنها تحافظ على توازن البيئة (المادة 5، قانون حماية البيئة)،
- ويلزم قانون تنظيم استغلال المياه المختصين بدراسة مصادر تلوث المياه وكيفية السبيل لإزالة الملوثات ومكافحتها، وتحديد السبل لمعالجة الملوث منها. (المادة 6)
- كما يمنح قانون تنظيم استغلال المياه الحق لكل شخص في استغلال مياه البحيرات والأدية والينابيع في الشرب وسقي الحيوانات ويلزمه ألا يكون فيما يقوم به أي ضرر على الأرض أو على المياه ومصادرها (الفقرة أ، المادة 5 قانون تنظيم استغلال المياه) .
- يلزم المستثمر بالمحافظة على البيئة والصحة العامة، ومنع التلوث في مناطق الاستكشاف والبحث والاستغلال ومناطق المحاجر وفقا لاعتبارات السلامة العامة (مادة (55)، قرار رقم (233) لسنة 2008 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 1971 بشأن المناجم والمحاجر.
- على الجهة المختصة اتخاذ تدابير حددها القانون " إذا ظهرت دلائل على أن مخزونا مائيا أو منطقة مائية تعاني من انخفاض أو تدهور في نوعية الماء أو كميته" (المادة 9، قانون تنظيم استغلال المياه)
- لمكافحة التلوث بالزيت يُلزم المشرع الليبي ذوي الاختصاص بتجهيز الموانئ النفطية "بالتسهيلات المناسبة لاستقبال ومعالجة النفايات ومزيج الزيوت ومياه الصابورة التي يراد التخلص منها" (المادة 28، قانون حماية وتحسين البيئة).
- كما يكلف العاملين على السفن وطائرات الخطوط الليبية "بتبليغ جهة الاختصاص بدون تأخير بوجود غطاء من الزيوت أو المحروقات عائم على البحر ويمكن أن يشكل تهديدا خطيرا للسواحل الليبية، وكذلك في حالة وقوع حادث سبب أو يمكن أن يسبب تلوثا بواسطة الزيوت والمحروقات" (المادة 25، قانون حماية وتحسين البيئة)

ثانيًا/ الرقابة المتخصصة في شأن حماية البيئة واستدامة الموارد الطبيعية:

عَهِدَ القانون الليبي لعديد من المؤسسات المتخصصة بتأمين حماية ناجعة للبيئة بقصد استدامة مواردها الطبيعية؛ وهي: الهيئة العامة للبيئة، وإدارة شؤون الإصحاح البيئي، وديوان المحاسبة؛ ونناقش استراتيجيات كلا منهما في هذا الشأن على النحو التالي:

1) الهيئة العامة للبيئة:

أنشئت الهيئة العامة للبيئة بقرار مجلس الوزراء رقم 341 لسنة 2012 كمؤسسة متخصصة تُعنى بمكافحة التلوث البيئي من خلال التدخل المباشر والهادف في معالجة التلوث بأنواعه؛ إذ منحها المشرع الاختصاص في تنظيم العديد من العمليات التي تشكل أساس القانون البيئي؛ منها: تحديد آليات للتخطيط البيئي، وحفظ الموارد الطبيعية ، وتقييم الأثر البيئي ومخاطر التلوث ومكافحته، وترخيص النفايات.

ولأن النظام البيئي الذي يحقق استدامة البيئة مرهق ومكلف للغاية فقد أضحت الحاجة ملحة لوجود خبراء ومختصين مع الاعتماد على التقنيات التي تتطور يومًا بعد يوم. لذلك التقصي عن بيئة مستدامة أمرًا ما عاد ممكنًا فقط إنما أصبح أمرًا مرغوبًا فيه ذا أهمية بالغة تتطلب الدقة والخصوصية؛ لذلك يقع على عاتق الهيئة العامة للبيئة مسؤوليات تتطلب **استراتيجيات ذات أثر في حماية وتحسين البيئة في ليبيا لغرض استدامتها؛ نذكر منها:**

- زيادة وعي الفرد بأهمية المحافظة على البيئة، مما يعزز انتشار فكرة المسؤولية تجاه البيئة التي نعيش فيها.
- مواكبة التطورات العلمية بشأن التقنيات والتكنولوجيا الصالحة للقيام بمهامها لغرض تحديد المشكلات وبيان الأولويات.
- التحول في مكافحة التلوث من العلاج إلى الوقاية، والدلالة على ذلك ما اختص به القانون الليبي إدارة الوقاية والصحة البيئية كإدارة متخصصة في الهيكل التنظيمي للهيئة؛ **بأن يقع على عاتقها القيام بعدة مهام في هذا الاتجاه منها:** تنفيذ التشريعات والقوانين الخاصة بالاشتراطات البيئية، ومنح الأذونات في شأن استيراد وبيع ونقل واستعمال وتصنيع المواد الكيماوية والمبيدات، واقتراح آليات لمواجهة المخلفات والنفايات.
- التنظيم القانوني للبيئة وفق التشريع الليبي يؤكد أن المحافظة على البيئة يحقق ليس النمو الاقتصادي المستدام فقط إنما يعزز الرفاه والازدهار والعيش في وئام مع الطبيعة من خلال المحافظة على الموارد الحية، والنظم البيئية من كل ما يعرف بالتلوث البيئي، وما يسببه الإنسان من ضرر للبيئة، وإنشاء واستغلال المحميات لغرض حماية التنوع الإحيائي.

ونتبين الدلالة على ذلك فيما ورد باختصاصات الهيئة العامة للبيئة في هذا الصدد الصادرة بموجب القانون رقم 15 لسنة 2003 بشأن حماية وتحسين البيئة، ووفقًا لقرار المجلس الرئاسي رقم 23 لسنة 2021 بخصوص الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للبيئة؛ من أن لها القيام بالمهام الآتية:

- تقييم الأخطار والآثار المحتملة لاستخدام البذور والسلالات المحسنة جينيًا قبل دخولها ليبيا
- حماية البذور والسلالات الوطنية
- مراقبة وحماية مصادر المياه من التلوث.
- الإشراف على إصحاح البيئة

نستنتج من جملة هذه الاختصاصات أنه؛ يتوافر المزيد من الآليات والضمانات القانونية للإطار الاستراتيجي للاستدامة، فيما تعتمده هذه الهيئة من خطط بيئية، وما لها من صلاحيات واسعة في علاقاتها مع الهيئات والمنظمات المتخصصة خاصة تلك المنبثقة عن المواثيق الدولية التي اعتمدتها ليبيا، والتي نذكر من بينها: بروتوكول قرطاجنة الذي

دخل حيز النفاذ في سبتمبر 2003م، واتفاقية التنوع البيولوجي؛ وهي وثيقة رئيسية بشأن التنمية المستدامة (1992)، واتفاقية كيوتو (1992)، وغيرها (https://ar.wikipedia.org/wik).

2- إدارة شؤون الإصحاح البيئي:

الاستدامة لا تتعلق فقط بحماية البيئة إنما أيضًا بصحتنا كمجتمع؛ وذلك في ضمان عدم معاناة أي فرد من أفراد المجتمع، أو أي نمط من أنماط النظام الأيكولوجي على وجه الأرض، ولهذا يُعد منع التلوث قضية أساسية للاستدامة البيئية .

وبمراعاة تلك الاعتبارات صاغ المشرع الليبي فكرة الاصحاح البيئي في أحكامه التي يمكن من خلالها " التحكم في كل العوامل البيئية التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على سلامة الإنسان البدنية أو النفسية أو الاجتماعية " (الفقرة 2، المادة الأولى، قانون حماية وتحسين البيئة).

وبالتالي الرقابة على سلامة البيئة وفق الاختصاصات المنوطة بإدارة شؤون الإصحاح البيئي تلك الواردة بنص المادة 9 من قرار (رقم (55) لسنة 2012 باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الحكم المحلي وتنظيم جهازها الإداري) لا شك أنها تتحقق بها مؤشرات التنمية المستدامة((Andersson, Dickin, Rosemarin(2016؛ إذ توفر أهداف التنمية المستدامة في رؤية 2030 خطة واسعة لدور الإصحاح البيئي منها: تحسين الأمن الغذائي (الهدف2)، الصحة الجيدة والرفاه (الهدف 3)، والمياه النظيفة والنظافة الصحية (الهدف6)، ومدن ومجتمعات محلية مستدامة (الهدف11) ، الاستهلاك والانتاج المستدامان (الهدف12).

تأسيسًا على ما تقدم فإن الإصحاح البيئي هو أحد الفرص للتحفيز للاستدامة من منظور استعادة الموارد الطبيعية التي يمكن تعزيزها بالطرق التالية:

- ينبغي حماية البيئة والموارد الطبيعية بوسائل وأساليب تتبناها المجتمعات المحلية بهدف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
- تطوير طرق وأساليب الأنظمة المحلية في توفير الخدمات الصحية واحتياجات المجتمع مع مراعاة جوانب الاستدامة.
- لا ينبغي الاعتماد على التكنولوجيا في التخلص من النفايات، ولكن بدلًا من ذلك يمكن التركيز على إدارة الموارد، وهو ما قد يخفض المخاطر على صحة الإنسان من خلال معالجة النفايات باتخاذ تدابير أخرى تكون غير تقنية.
- غاية التنمية المستدامة تحسين جودة المياه وحماية التربة والغطاء النباتي عن طريق الحد من تصريف الفضلات فيها.
- تعزيز ودعم آليات الاصحاح البيئي تتطلب إرادة سياسية وموارد مخصصة بما في ذلك المالية والبشرية والقدرة التقنية في ايجاد الحلول الناجعة لمشكلة القمامة ومكافحة التلوث المسببة له.

3- ديوان المحاسبة:

سبق الإشارة إلى أن استدامة البيئة هدف يتعلق بالأمن القومي في التشريع الليبي، ومن أهم الاستدلالات على هذا الرأي ما أسنده المشرع الليبي من اختصاصات لديوان المحاسبة في هذا الشأن كتلك الواردة في نص الفقرة 4 من المادة 25 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 19 لسنة 2003 بأن "يتولى الديوان بصفة دورية مراجعة المشروعات المنفذة والتي تم استلامها للتأكد من مراعاة قوانين ومتطلبات سلامة البيئة ونظافتها والسلامة العامة ".

ودون تكرار للنصوص التي يعمل ديوان المحاسبة بمقتضاها في اتجاه استدامة البيئة والتنمية المستدامة نؤكد بأن ديوان المحاسبة سلطة من السلطات العليا في الدولة التي تستهدف باختصاصها المحافظة على الموارد الطبيعية واستدامتها،

والتحدي الهائل في إدارة اقتصاد الدولة يتمثل في ضمان الطعام والخدمات والمصالح لحوالي 7 مليون نسمة وهي الكثافة السكانية للشعب الليبي يتوقف على عدم الإضرار بالبيئة والموارد الطبيعية التي يعتمد عليها الجميع.

لذلك الرقابة المنوطة بالديوان في هذا الصدد يقصد منها الرقابة على استدامة الموارد الطبيعية وترسيخ قاعدة عدم الأفراط في الاعتماد على هذه الموارد خاصة النفط والغاز لتلبية احتياجات الجيل الحالي، واللجوء إلى أساليب أخرى من شأنها قد تؤثر بشكل مباشر على الظروف الاقتصادية وما يستتبعها من ضوابط تحقق الرفاه والرخاء في بلادنا .

وتجدر الإشارة إلى أن أي استهلاك يستند إلى المخزون الطبيعي وهو ما يعرف برأس المال الطبيعي؛ لا يعد دخلًا، ويجب عدم احتسابه على هذا النحو، ووفق هذا الاعتبار تُلزم النصوص القانونية السابق الإشارة إليها في مواضع متقدمة من هذا البحث ديوان المحاسبة؛ علاج استهلاك رأس المال الطبيعي كإيراد في ليبيا، وتعزيز أنماط أخرى من الدخل تعتمد مصادر بديلة؛ إذ أن استهلاك النفط والغاز يعني تصفية هذه الموارد أو سحب الاستثمار منها في حالة نضوبها وتدهورها.

وهكذا نتبين من الآليات القانونية في التشريع الليبي بشأن حماية وتحسين البيئة أنها تهدف إلى تحقيق بيئة نظيفة صحية متوازنة، وهو مفهوم يأتي في إطار المقصود باستدامة البيئة بمعناها الواسع.

الخاتمة

نخلص مما تقدم أن الاستدامة البيئية في أحكام القانون الليبي تعتبر قاعدة قانونية ملزمة، نتبين منها حرص المشرع الليبي على إيجاد قواعد وإجراءات قانونية تحقق البيئة الصحية المتوازنة، مما يعزز الضمانات القانونية التي يتحقق من خلالها حماية وتحسين البيئة، وقد نتجت عن هذه الدراسة جملة من النتائج نوردها على النحو التالي:

1- مفهوم الاستدامة في التشريع الليبي يستنبط من النصوص القانونية التي تُقيد استخدام الموارد الطبيعية.
2- الاستبدال في الموارد الطبيعية هو الاستثناء وليس القاعدة، بمعنى لا وجود لموارد من صنع الإنسان تضاهي ما خلقه الله
3- يتبنى المشرع الليبي الإجراءات الوقائية مما يجعله تشريع وقائي يستهدف من خلال أحكامه تجنب وقوع الضرر بمنع أسبابه
4- التعزيز المؤسسي شرط ضروري لتأمين فاعلية النصوص القانونية وتنفيذها.
5- الحاجة إلى تشريعات وطنية والتقصي عن ضماناتها هو الخيار الأفضل في تحديد آليات تحقيق التمية المستدامة في إطار البيئة.

أما التوصيات نجملها فيما يأتي:

1- حتى تتحقق مشاركة الإنسان في المحافظة على البيئة في صورتها المثالية يتوجب على المشرع الليبي اصدار تشريع يمنح فيه الحق لغير ذي مصلحة رفع دعوى أمام القضاء مطالبًا فيها برفع الضرر الواقع على البيئة.
2- ايجاد محاكم متخصصة للنظر في الدعاوي المتعلقة بالبيئة الغرض منها تحقيق الحماية الأمثل للبيئة، وذلك بوجود القاضي المتخصص ذا الدراية والمعرفة الكاملة بمشكلات البيئة والخطر المتحقق على المستدام منها.
3- التشديد في العقوبة المالية، ومنح القاضي الاختصاص التقديري في تحديد قيمة التعويض عن الضرر بالبيئة ؛ لما في ذلك من أثر في مكافحة التلوث بتقييد أسبابه .

4- كل من يعتدي على البيئة بقصد أو بغير قصد لا يمكن له الافلات من العقاب، وهذا لا يتحقق إلا إذا قام المشرع بتضمين القانون الجنائي صور الجرائم التي تقع على البيئة وربطها بعقوبات محددة؛ حتى يتسنى للجهات المختصة ملاحقة المجرمين الذين تسببوا في الضرر للموارد الطبيعية خاصة تلك غير المتجددة.

5- الاستدامة تتطلب قوانين جديدة تواكب التطورات العلمية في مجال البيئة، أو إجراء تعديلات على القوانين القائمة حتى تتحقق متطلبات التنمية المستدامة في ليبيا على النحو الأمثل.

المراجع

اللغة العربية:

الكتب:

حداد، ريمون (**2006**). ***نظرية التنمية المستدامة***، بيروت: برنامج دعم الأبحاث في الجامعة اللبنانية.

علام عبدالرحمن حسين علي ، ***الحماية الجنائية لحق الإنسان في بيئة ملائمة***. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.

الأبحاث العلمية:

أحمد، عبد الفضيل محمد ، *المسؤولية المدنية والجنائية عن تلويث البيئة*، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية والشرعية، (العدد 36)

أرزقي، رابح (2017)، *على البلدان المنتجة للنفط التركيز على كيفية تنويع اقتصاداتها* مجلة التمويل والتنمية ، المجلد 54 (العدد 4)

بوذراع، ياسين (2018). *السياحة البيئية بين الأهمية الاقتصادية والاجتماعية وتحدي المحافظة على بيئة مستدام*. مجلة العلوم الانسانية (العدد49)، الجزائر.

ساطي، رمضان سالم (2016).التشريعات البيئية الليبية والمخلفات الطبية، مقال منشور على الرابط https://medicalwaste.org.ly

سلامة، أحمد عبد الكريم سلامة، *البيئة وحقوق الإنسان في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية*. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية والشرعية (العدد36)

سلامة، أحمد عبدالكريم ، *مبادئ حماية البيئة في القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية*، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية والشرعية)

الغزير، نعيمة وأحمد، فائزة.(2020). (ضمانات سيادة القانون لتحقيق التنمية المستدامة في التشريع الليبي)[بحث مقدم]. المؤتمر الدولي العلمي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة "الأهداف العالمية للتنمية المستدامة –الدول النامية بين تداعيات الواقع وتحديات المستقبل" جامعة المرقب (الخمس/ ليبيا)

محمد محمود الشركسي، *الحماية الجنائية للبيئة في التشريع الليبي*، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ISSN: 2536 – 9555

محمد، جيهان سيد (2021) ، *دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية*. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، المجلد 51 (العدد 1). كلية الاقتصاد والتجارة جامعة عين شمس.

اللغة الإنجليزية:

Andersson, K. & Dickin, S. & Rosemarin (2016). Towards Sustainable sanitation: challenges and Opportunities in Urban Areas. Journals Sustainable. Issue 12/ 103390/su8121289

Elleuch, B.,& Bouhamed, F. & Elloussaief, M. &Jaghbir,M.(2018) Environmental sustainability and pollution prevention . https://link.springer.com

Environmental Law for Sustainability. Oxford, UK: Hart Publishing,. ISBN: 1841135445

Wood, S.& Richardson, B.(2006) Environmental Law for Sustainability.

اللغة الفرنسية:

Marin Léon Rolando. (1990). *Nature conservation from a sustainable development perspective: the case of Costa Rica.* Master's thesis, University of Quebec at Chicoutimi.

التنبؤ بالإشعاع الشمسي كل ساعة على أساس الأرصاد الجوية البيانات باستخدام تقنيات التعلم العميق

علي محمد رجه
جامعة الأنبار
مركز دراسات الصحراء

أنعام محمد عايد
جامعة الأنبار
مركز دراسات الصحراء

الخلاصة

أصبحت نماذج السلاسل الزمنية مثل الشبكات العصبية المتكررة شائعة للتنبؤ بالإشعاع الشمسي نظرًا لقدرتها القوية على التنبؤ. طور هذا البحث طريقة تعتمد على الذاكرة طويلة المدى (LSTM) للتنبؤ بالإشعاع الأفقي العالمي (كل من حالة الطقس والسماء الصافية). تم اختبار النموذج باستخدام 10 عينات تم اختيارها عشوائيا داخل محافظة الأنبار ، العراق. تم الحصول على البيانات من معلومات الإشعاع الشمسي Helioclim-3 (الإصدار 5) التي تم توفيرها عبر الإنترنت مجانًا للفترة من 1-2-2004 إلى 31-12-2006. بالنسبة لنموذج LSTM ، استخدمنا آخر خمس ساعات من المعلومات حول الإشعاع الشمسي ومعلمات الأرصاد الجوية (درجة الحرارة والرطوبة النسبية وسرعة الرياح واتجاه الرياح وهطول الأمطار) للتنبؤ قبل ساعة واحدة. أظهرت النتائج أن أداء شبكة LSTM المقترحة جيدة بالنظر إلى مواقع العينات ومسارات المناطق المقترحة،لجميع أحوال الطقس . وجد أن الحد الأدنى من RMSE في بيانات الاختبار هو 133.833 وأعلى R2 كان 0.806. بالنسبة لظروف السماء الصافية ، أظهر نموذج LSTM أداءً أفضل من RMSE وبحد أدنى كان 131.048 وأعلى R2 كان 0.825. لذلك ، يمكن أن يكون نموذج LSTM المقترح مفيدًا لأبحاث الطاقة الشمسية وتطبيقاتها في منطقة الدراسة أو أجزاء أخرى من البلدان النامية. يُقترح إجراء مزيد من البحوث لتحسين أداء النموذج في السيناريوهات ومجموعات البيانات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الطاقة الشمسية ، الإشعاع الشمسي ، الشبكة العصبية المتكررة ، الأنبار

Hourly solar radiation prediction based on meteorological data using deep learning techniques

Ali Muhammad Raja

Anam Muhammad Ayed

Desert Studies Center

Anbar University

Introduction

Solar energy is an important source of renewable energy since it is not immediately exposed to seasonal changes in weather conditions. As solar technologies become advanced and accessible, they are easy to use anywhere around the globe. Solar energy is essential for sustainable development and carbon dioxide reduction. Solar photovoltaic and solar thermal systems develop solar energy for multiple applications. Photovoltaic technology, providing clean and renewable energy, can convert solar radiation into electricity. Recent years have shown increased investment in solar energy. Due to places in high-solar radiation areas, it is particularly useful for developing countries. However, to effectively manage photovoltaic system development, spatial and temporal analysis of solar irradiation and suitability for renewable energy becomes popular research areas. It helps better manage these systems ' effects on landscape, land use, and biodiversity. Tools such as geographic information systems (GIS), remote sensing, and machine learning offer the possibility to efficiently manage the photovoltaic system by providing observational data or forecasting solar irradiation.

In solar energy research, global horizontal irradiance (GHI) is a significant parameter and can be measured on the top of the atmosphere and the earth's surface. In specific, the development of solar energy-related research is influenced by high resolution, both temporal and spatial GHI information. This parameter can be acquired via terrestrial measurements or satellite data analysis. The ground measures of GHI in both time and space are precise and high-resolution. In many locations, however, pyranometer maintenance costs are therefore high. Satellite measurements of GHI, on the other hand, are affordable and are thus used to cover ground measurement data scarcity. Examples of low-cost satellite images that provide GHI measurements include Meteosat First Generation (MFG) and Meteosat Second Generation (MSG)/Spinning Enhanced

Visible and Infrared Imager (SEVIRI), The Japanese Geostationary Meteorological Satellite (GMS), and the Geostationary Operational Environmental Satellite system (GOES).

The fundamental concept of estimating GHI from satellite data is to discover the connection with statistical or physical methods between satellite products and ground measurements. The common Heliosat-1 and Heliosat-2 (H2) techniques can be implemented using large time-series meteorological satellite data. As the cloud pixel is high in the visible band, the H2 method tests the reflectance difference between cloud pixel and clear-sky pixel, also known as cloud index. In addition to this information, Linke turbidity factor is used to estimate GHI.

Several time-series techniques have been developed over the past decades to forecast solar irradiance. Statistical methods are popular for forecasting GHI (Verbois et al., 2018). Exponential smoothing by decompositions applied by many researchers to forecast solar irradiance (Taylor and Snyder, 2012; Yang et al., 2015). For the same purpose, piecewise-linear regression was used by Huang and Davy (2016). Machine learning is also widely applied to GHI forecasting (Huertas-Tato et al., 2018). For example, k nearest neighbor (kNN) was used for intra-hour solar irradiance from local telemetry and sky imaging (Pedro and Coimbra, 2015). Model trees were also implemented to make predictions on GHI (McCandless et al., 2015). In another study, a technique for 1-hour-ahead prediction of GHI was proposed based on support vector machines (Feng et al., 2017; Jiang and Dong, 2017). Neural networks (NN) also applied to forecast GHI (Shaddel et al., 2016; Gutierrez-Corea et al., 2016; Crisosto et al., 2018; Ameen et al., 2019; Pereira et al., 2019). Neural networks and evolutionary optimization methods were combined in Jiang (2017) to perform GHI forecasting. And in Jadidi et al. (2018), neural networks were integrated with genetic algorithm. Chen (2017) combined NN and kNN in a single model for short-term GHI forecasting based on meteorological data. More recently, Benali et al. (2019) combined neural networks with random forest for solar radiation forecasting. There are several other machine learning based methods developed for GHI forecasting under different time intervals. Examples include gaussian process (Zemouri et al., 2017), quantile gradient boosting (Verbois et al., 2018), wrapper mutual information (Bouzgou and Gueymard, 2019), naïve Bayes (Kwon et al., 2019). Ensemble of various models also have been applied to GHI forecasting (Liu et al., 2016; Jiang et al., 2017).

Deep learning is also among the most commonly used methods for solar irradiance forecasting (Alzahrani et al., 2017). Srivastava and Lessmann (2018) showed that recurrent neural networks, particularly, LSTM methods outperform a large number of alternative forecasting techniques. Qing and Niu (2018) applied LSTM models for hourly day-ahead solar irradiance prediction using

weather information. Unlike normal feedforward NN models, LSTM provides parameter sharing in the hidden units across time indexes which enables them to effectively handle time-series datasets.

This research develops deep learning methods for temporal forecasting of GHI based on previous GHI and meteorological data. The method developed is based on recurrent neural networks which are best suitable for time series data analysis and modeling. This paper presents the algorithm and its validation on 10 randomly selected samples within Al-Anbar Province, Iraq. The historical GHI and meteorological data are based on Helioclim-3 Archives available for free online from 2004-02-01 up to Dec. 2006.

research importance:

The importance of research lies in the possibility of investing solar energy and horizontal solar radiation in places of high solar radiation, especially in developing countries, in order to develop the photovoltaic system and take advantage of solar radiation as a renewable energy.

research aims:

The research aims to make time series to predict hourly solar radiation (temperature, humidity, wind speed and precipitation) based on ground monitoring data and satellites using the LSTM model.

search limits:

The research area is Al-Anbar Province which is Iraq's largest county by area (Figure 1). It covers a large part of the country's western territory, sharing boundaries with Syria, Jordan, and Saudi Arabia. Its area is 138,501 km² and is located 33° latitude and 42° longitude and it is situated at average elevation 300 meters above sea level. Ramadi is the provincial capital; Fallujah and Haditha are other major towns. Al-Anbar is regarded part of the Arabian Peninsula with an estimated population of 1.8 million as for 2017. The geography of the area combines the Euphrates river and steppe around the and desert. It is characterized by a desert climate, low precipitation, and a large temperature variation between day and night. The temperature is up to 42 °C in summer, while the average winter temperatures are down to allow of 9 °C. The winds are sometimes up to a maximum of 21 m/s in the northwest and southwest. Average precipitation is 115 mm in winter. The primary types of land cover are barren land (sparsely vegetated), shrubland, grassland, crop/irrigated crop, water, and urban/built up. The geomorphology of the area is mostly flat with a minimum elevation of 50 m and some parts, in particular, the west, reaching 960 m.

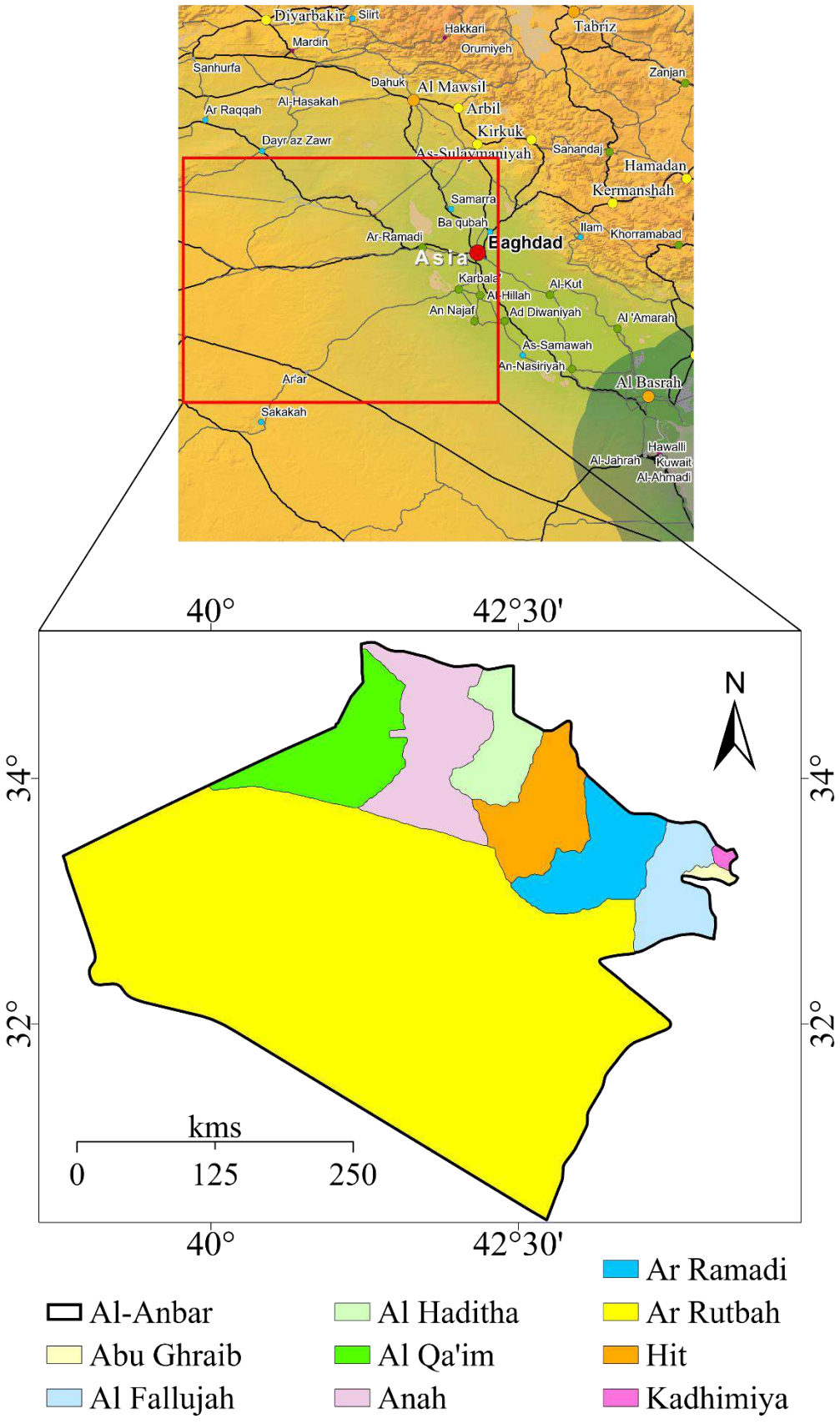
Diyarbakir
Siirt
Hakkari
Tabriz
Mardin
Orumiyeh
Sanhurfa
Zanjan
Dahuk
Al Mawsil
Al-Hasakah
Ar Raqqah
Arbil
Kirkuk
Dayr az Zawr
As-Sulaymaniyah
Sanandaj
Hamadan
Kermanshah
Samarra
Ba qubah
Ilam
Khorramabad
Ar-Ramadi
Baghdad
Asia
Karbala
Al-Kut
Al-Hillah
An Najaf
Ad Diwaniyah
Al 'Amarah
As-Samawah
An-Nasiriyah
Ar'ar
Al Basrah
Sakakah
Hawalli
Al-Jahrah
Kuwait
Al-Ahmadi
40°
42°30'
34°
32°
N
kms
0
125
250
Ar Ramadi
Al-Anbar
Al Haditha
Ar Rutbah
Abu Ghraib
Al Qa'im
Hit
Al Fallujah
Anah
Kadhimiya

Figure 1. Geographic location of the study area (Al-Anbar).

Research Hypotheses :

The research assumes that the use of deep learning techniques and the use of the LSTM model is able to predict the hourly solar radiation and the possibility of using it as renewable energy.

Search tools:

A group of tools were used in the research, the most important of which are:

1- LSTM program for the prediction of hourly solar radiation.
2- Data of climate elements for 10 selected sites within the study area.
3- Horizontal solar radiation data for the period 2004-2006.
4- GpS device.

Research Methodology:

This research develops deep learning methods for GHI temporal prediction based on previous GHI data and meteorological data. The method developed is based on recurrent neural networks which are best suited for analyzing and modeling time series data. This paper presents the algorithm and its validation on 10 randomly selected samples in Anbar Governorate, Iraq. GHI data and historical meteorological data are based on the Helioclim-3 archive available freely online from 2004-02-01 through December 2006

Datasets:

This research uses the freely accessible Helioclim-3 solar irradiation information (version 5) archival, accessible through the SoDa Service (http:/www.soda-pro.com). It offers information on surface solar irradiation at several times (1 minutes–monthly), calculated by processing images from the geostationary meteorological Meteosat satellites using climatological data sets of the atmospheric Linke turbidity factor (Espinar et al., 2012). A correlation coefficient higher than 0.9 and a relative mean square error about 20 per cent of the measured average radiance are found in the validation with hourly ground measures. For our research, hourly data are included, for example, global horizontal radiance, temperature, relative humidity, pressure, wind speed, wind direction and others (MERRA-2 and GFS) (all weather conditions, clear-sky, and at the top of the atmosphere). For the 2004-02-01 to 2006-12-31 period.

Data were gathered for randomly chosen ten sample points in Al-Anbar (Figure 2).

The collected data are prepared and managed in GIS on a local machine. The data prepared as shapefiles (locations and attributes) and second copy of the data was made as excel sheets (.csv). The observations were indexed by date and the attributes named properly. Features (see Table 1) and the target (solar irradiance) that we are interested to predict also separate by a special prefix. The CSV files are then read by Pandas and preprocessed. Preprocessing of data included removing *No Data* observations and outliers. Also, data normalization by the minmax function. Finally, the data was reshaped into proper dimensions as LSTM models require (observations, 1, features). The preprocessed data are then divided into training (50%) and the remaining 50% were kept for validation.

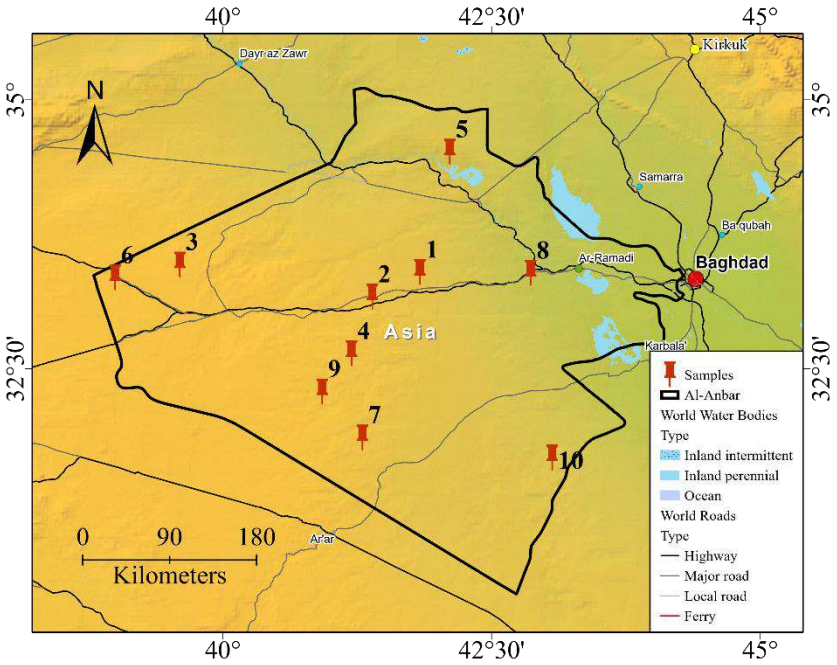

Figure 2. Location of the samples selected to test our method for hourly GHI prediction.

Recurrent Neural Networks

Neural networks are powerful universal function approximators. They heavily depend on large training datasets (pairs of features and ground truth labels). Several types of neural networks have been developed for a wide range of applications. For time series application, a particular neural network called

recurrent are favorable. This is because such models allow the parameters of the hidden units to be shared across time indexes. This effectively helps the network to build a memory of long sequences which is helpful in recognizing and predicting sequences. Therefore, this research uses a type of recurrent networks namely long short term memory or LSTM (Hochreiter and Schmidhuber, 1997) for solar irradiance forecasting. Instead traditional recurrent networks, LSTM units help to avoid vanishing gradient or exploding gradient problems.

Figure 3 shows a typical LSTM cell. Basically, the hidden units are replaced by memory blocks. Each block contains one or more self-connected memory cells and three multiplicative units known as input, output, and forget gates. These gates allow for write, read, and reset operations within the memory block. In other words, they control the behavior of the memory block. For an LSTM cell, c_t is the sum of inputs at time step t and its previous time step activations, LSTM updates for time step i gave inputs x_t, h_{t-1}, and c_{t-1} are (Donahue et al., 2015):

$$i_t = \sigma(W_{xi}.x_t + W_{hi}.h_{t-1} + W_{ci}.c_{t-1} + b_i) \quad (1)$$

$$f_t = \sigma(W_{xf}.x_t + W_{hf}.h_{t-1} + W_{cf}.c_{t-1} + b_f) \quad (2)$$

$$c_t = i_t.\tanh(W_{xc}.x_t + W_{hc}.h_{t-1} + b_c) + f_t.c_{t-1} \quad (3)$$

$$o_t = \sigma(W_{xo}.x_t + W_{ho}.h_{t-1} + W_{co}.c_t + b_o) \quad (4)$$

$$h_t = o_t.\tanh(c_t) \quad (5)$$

where σ is an element-wise non-linearity such as a sigmoid or Tanh function, W is the weight matrix, x_t is the input at time step t, h_{t-1} is the hidden state vector of the previous time step and b_i denotes the input bias vector.

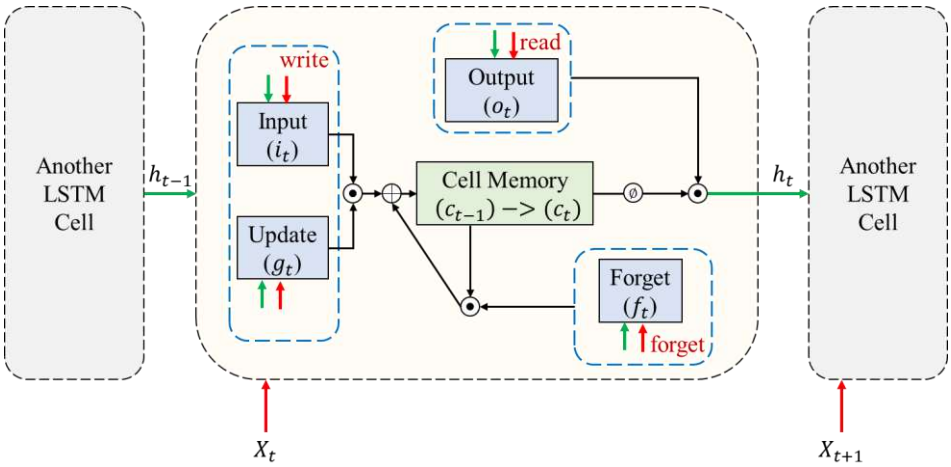

Figure 3. A typical LSTM cell in RNN models.

Proposed Network Architecture

Our proposed LSTM model in consists of two LSTM layers with 25 and 10 hidden units, respectively (Figure 4). We use dropout with 0.5 elimination fraction after the two LSTM layers to regularize the network and avoid overfitting to the training data. A dense layer is then used to make prediction using the features learned by the two LSTM layers. Finally, we use the linear activation layer to produce an output. The inputs and outputs are normalized using mean and standard deviation. After prediction, they are inversed transformed to the original scale. These parameters and the layers structure are found empirically in our research using a subset of 20% of the data. Details of the input (predictors) and output (target) are given in Table 1.

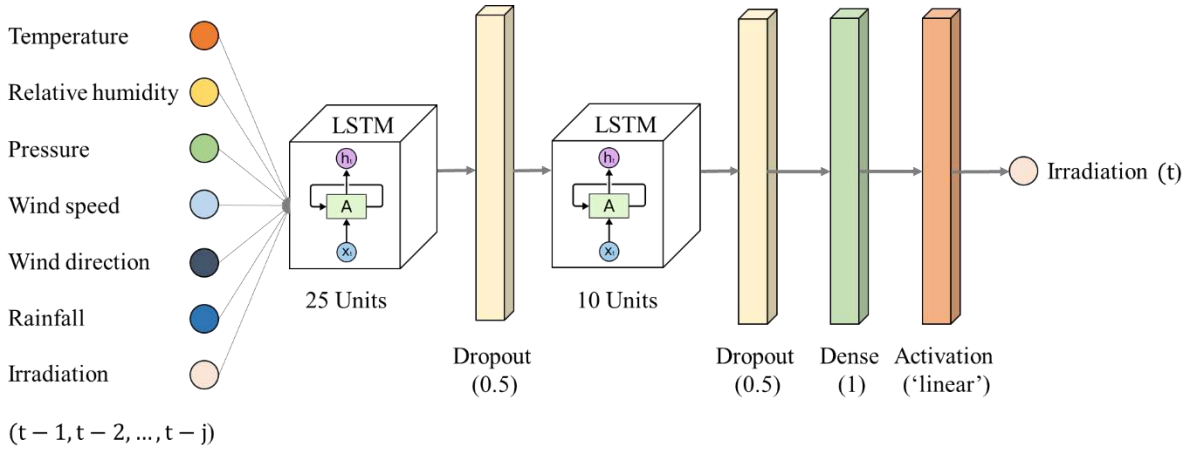

Figure 4. The proposed LSTM based prediction model for solar irradiation in Al-Anbar Province, Iraq. j is the look back parameter or the sequence length used to make the next hour prediction.

Table 1. Prediction and target variables used in our LSTM model for solar irradiation prediction.

	Name	Short Name	Units	Used as	Source
1	Irradiation (all weather)	Irradiation	Wh/m^2	Target	HelioClim-3v5
2	Irradiation (clear sky)	Clear-Sky	Wh/m^3	Target	HelioClim-3v5
3	Irradiation over the period at the top of the atmosphere	Top of Atmosphere	Wh/m^4	Target	HelioClim-3v5
4	Temperature at 2 m above ground	Temperature	K	Predictor	MERRA-2
5	Relative humidity at 2 m above ground	Relative humidity	%	Predictor	MERRA-2
6	Pressure at ground level	Pressure	hPa	Predictor	MERRA-2

7	Wind speed at 10 m above ground	Wind speed	m/s	Predictor	MERRA-2
8	Wind direction at 10 m above ground (0 means from North)	Wind direction	Decimal degree	Predictor	MERRA-2
9	Rain depth in mm	Rainfall	kg/m^2	Predictor	MERRA-2

Training Methodology

Neural network commonly trained with stochastic gradient descent (SGD) by back propagation. These techniques use easy mathematical tricks like differentiation and chain rules to efficiently minimize a differentiable objective function with respect to the model's parameters. Based on the original SGD, several improved version of the algorithm are currently existing and used to train deep learning models that are based on neural networks. The most commonly used optimization method is known as Adam (adaptive moment estimation). It computes adaptive learning rates for each parameter of a network model (Kingma and Ba 2014). In this research, the Adam optimizer was used to minimize the loss function which is the mean square error (Equation 7). All the weights are initialized using a zero-mean Gaussian distribution with standard deviation 0.01, and the biases are initialized with constant 1. The following parameters were found best in our implementation. A batch size of 512, learning rate = 0.0001, epochs = 500 iterations with early termination by monitoring validation loss for 50 iterations.

$$\mathrm{MSE} = \frac{\sum_{i=1}^{n}\left(y_i - y_i^p\right)^2}{n} \qquad (7)$$

where y_i and y_i^p are the actual and predicted values for sample i and n is the total number of training samples.

Accuracy Assessment

The proposed models were evalauted based on two popular metrics known as root mean square error (RMSE) and coefficient of determination (R^2). These metrics are widely used for regression problems and in solar energy research. Both are quantitative measures based on the difference between the measured and simulated/predicted values. For a set of measured values (A_t) and simulated

values (A_t) for sample t and the number of samples (N), RMSE and R^2 are calculated using:

$$\mathrm{RMSE} = \sqrt{\frac{1}{N}\sum_{t=1}^{N}(A_t - F_t)^2} \quad (8)$$

$$R^2 = 1 - \frac{\sum_{t=1}^{N}(A_t - F_t)^2}{\sum_{t=1}^{N}(A_t - \bar{A})^2} \quad (9)$$

where N is the number of data; A_t is the actual data and F_t is the predicted data.

Results and Discussions

This section explains the main findings of this research which was conducted to evaluate LSTM based techniques for global horizontal irradiance forecasting at several locations in Al-Anbar Province, West of Iraq. The models were designed and implemented in Python using open source libraries such as scikit-learn and Keras. All the experiments were tested with a PC of a single GPU operating on Windows 10. The maps were produced in ArcGIS Pro 2.4.

Hourly Global Horizontal Irradiance

Our proposed LSTM network was used to predict hourly GHI (all weather condition) given the last 5 hours of meteorological data and historical GHI information. The evaluation of the model was performed on 10 different locations. The results are summarized in Table 2. We can see that the model in average predicts the hourly GHI with 135.86±3.71 RMSE and 0.801±0.005 R^2 for the training dataset and 140.44±3.67 RMSE and 0.796±0.007 R^2 for the testing dataset. These consisted prediction accuracies suggest that the proposed model can be helpful in forecasting GHI values when ground measurements are not available. The models almost performed equally in all the sample locations with the location #8 having the lowest testing RMSE of 133.833. The highest R^2 (0.806) on the test data was found for the location #6. In addition, the scatter plots between the measured and predicted GHI values are shown in Figure 5. The results show that the GHI values predicted by the LSTM model is comparable to those acquired from the HelioClim-3v5 database. This indicates that these models may be reliable in solar energy applications that require solar irradiance values, particularly, when access to ground measurements are expensive or not practical.

Table 2. Error estimates for GHI prediction with LSTM (both training and testing).

# Location	Training (50%)		Testing (50%)	
	RMSE	**R^2**	**RMSE**	**R^2**
1	134.086	0.798	140.653	0.792
2	139.411	0.793	141.130	0.796
3	135.418	0.808	141.840	0.802
4	140.135	0.795	144.626	0.793
5	130.608	0.797	136.044	0.780
6	136.771	0.809	140.312	0.806
7	137.860	0.801	142.021	0.798
8	129.219	0.803	133.833	0.795
9	139.539	0.802	145.916	0.796
10	135.583	0.804	137.977	0.804
	135.86±3.71	**0.801±0.005**	**140.44±3.67**	**0.796±0.007**

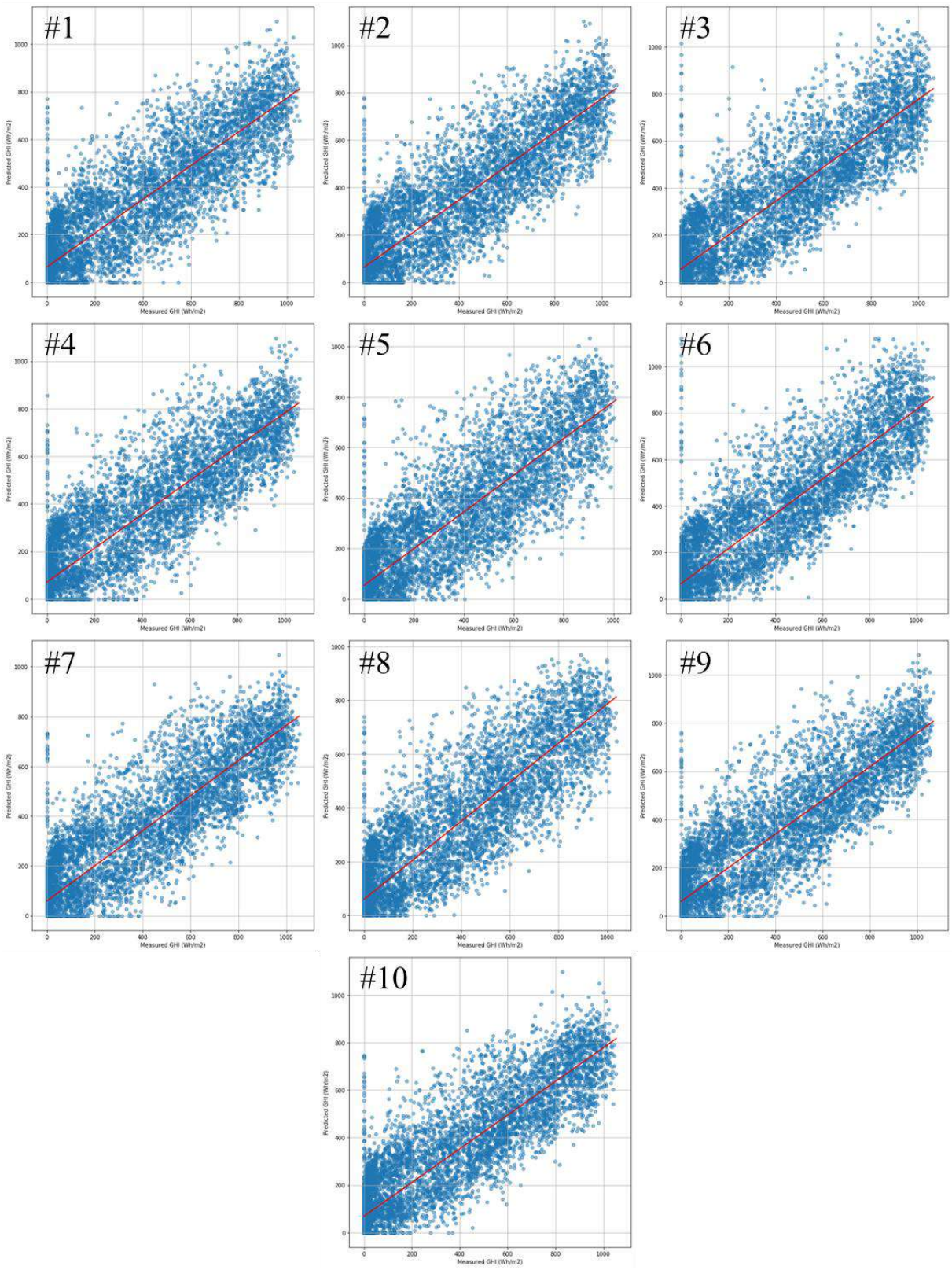

Figure 5. Scatter plots of the measured and predicted GHI (all weather condition) at different locations within Al-Anbar.

Hourly Global Horizontal Irradiance (Clear Sky)

Table 3 summarizes the error estimates for the LSTM model applied to GHI prediction with clear sky using both training and testing datasets. The results suggest that the LSTM model could predict the GHI values of the next hour given last five hours information with 138.03±3.86 RMSE and 0.820±0.007 R^2 for the training dataset and 143.98±3.39 RMSE and 0.815±0.007 R^2 for the testing dataset. Compared to the results obtained for the GHI (all weather condition), the LSTM model performs slightly better for forecasting GHI clear sky information. On the test dataset, the lowest RMSE (131.048) was found at the location #8 and the highest R^2 (0.825) at the location #9. The scatter plots as shown in Figure 6 also confirms that the LSTM model performs well in predicting GHI clear sky values with the last five hours information.

Table 3. Error estimates for GHI prediction with LSTM (both training and testing).

# Location	Training (50%)		Testing (50%)	
	RMSE	**R^2**	**RMSE**	**R^2**
1	139.635	0.812	145.189	0.807
2	140.612	0.814	145.141	0.813
3	140.468	0.820	144.473	0.822
4	141.422	0.814	147.415	0.809
5	131.711	0.819	138.751	0.809
6	140.402	0.822	147.471	0.816
7	137.829	0.827	144.254	0.820
8	131.048	0.830	137.863	0.821
9	136.040	0.831	142.294	0.825
10	141.101	0.811	146.959	0.804
	138.03±3.86	**0.820±0.007**	**143.98±3.39**	**0.815±0.007**

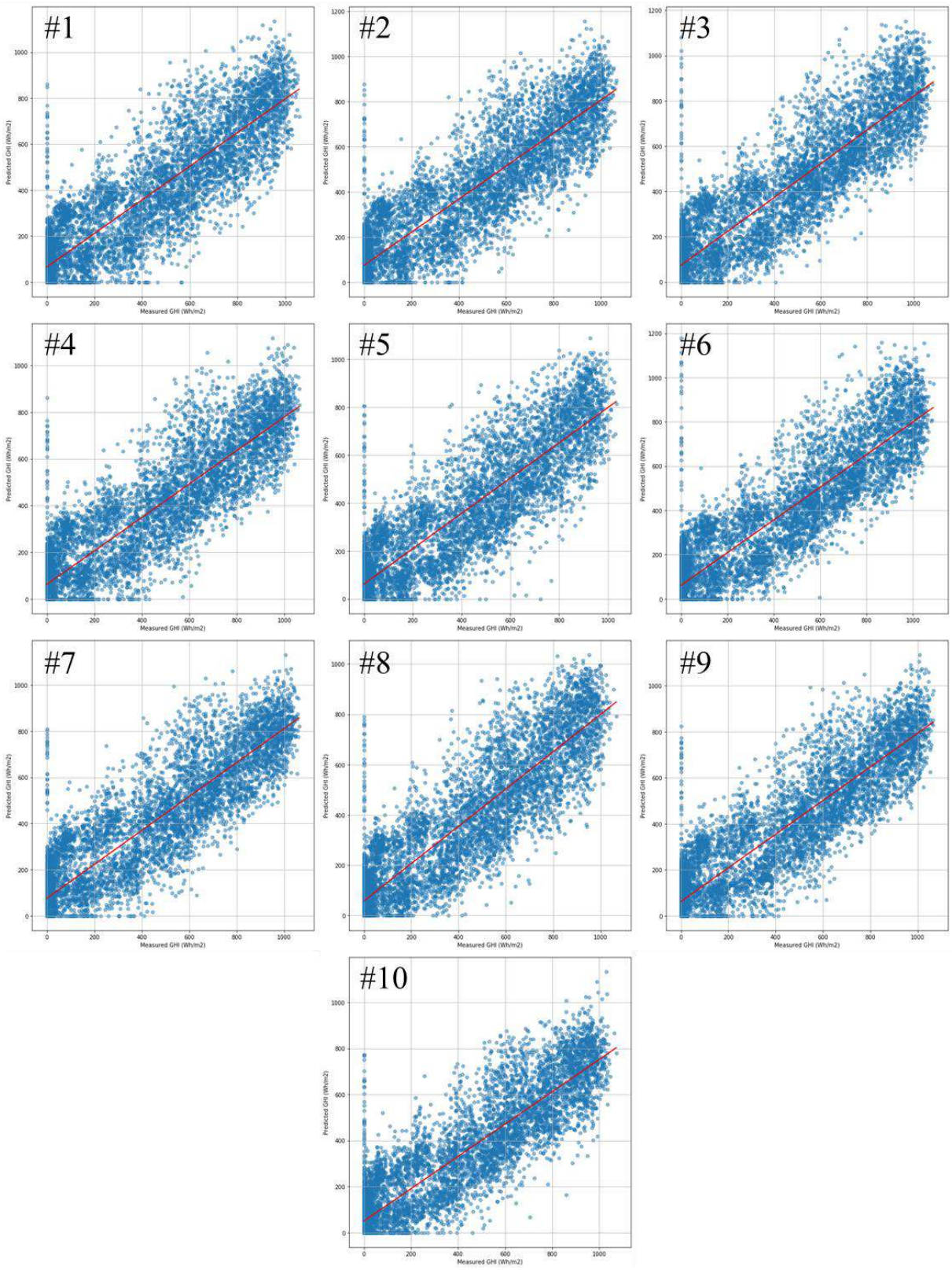

Figure 6. Scatter plots of the measured and predicted GHI (clear sky) at different locations within Al-Anbar.

Spatial Distribution of Irradiance

Figure 7 shows the map products for the measured and predicted GHI values for the two cases (all weather condition and clear sky). The maps show the spatial distribution of the GHI values (both measured and predicted) in Wh/m^2. The measured GHI (all weather condition) ranges from 932.98 to 985.92. The predicted GHI ranges from 861.72 to 969.30. The maps show that the highest values are concentrated in the south east part of the area while the north west parts had the lowest values in both the measured and predicted maps. For the clear sky case, the measured values show that the GHI in Al-Anbar area ranges from 944.04 to 983.94 with highest values in the south east parts. The agreement between the measured and the predicted values also seems to be high with slight differences in the GHI values (minimum and maximum).

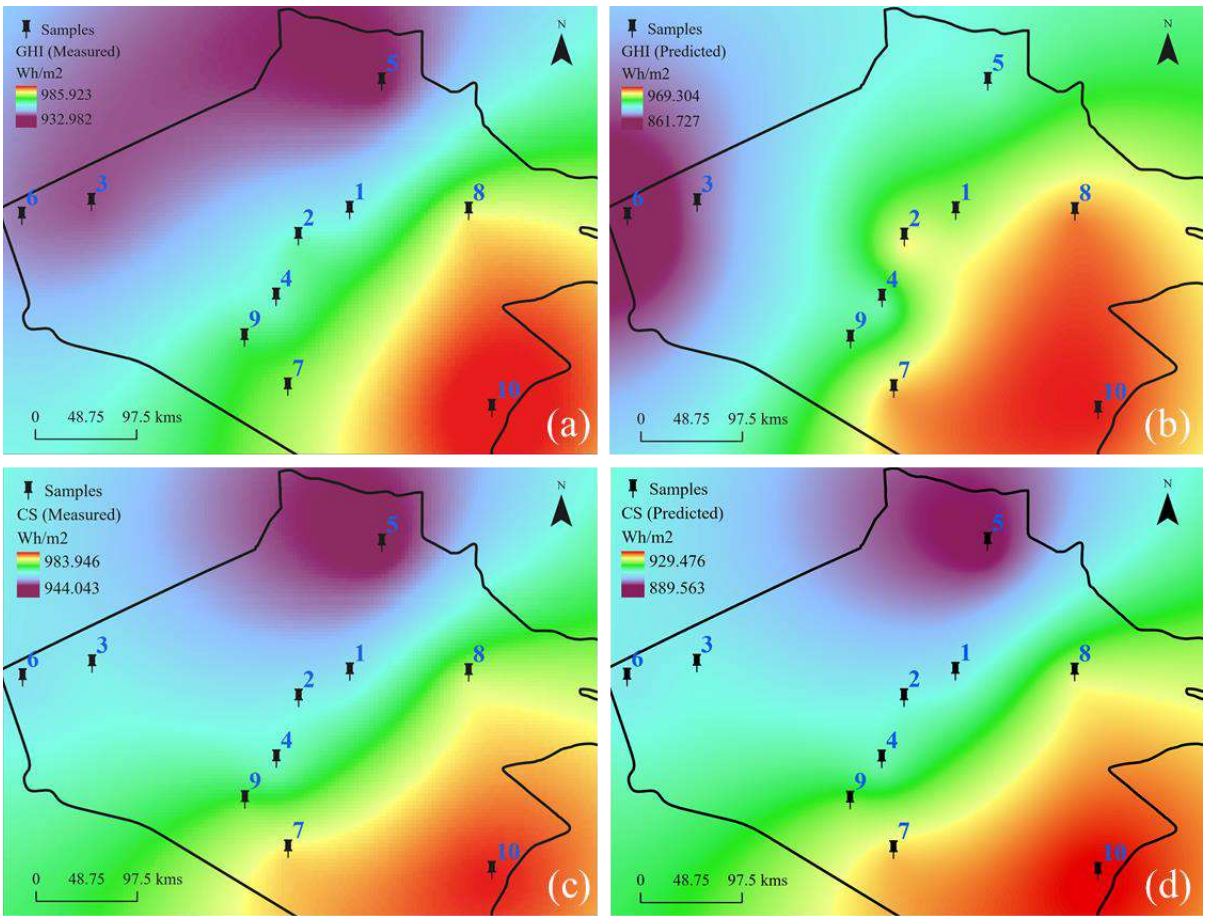

Figure 7. Measured and predicted global horizontal irradiance at Al-Anbar Province, Iraq using LSTM method with all-weather condition and clear sky. (a) the measured all weather condition GHI, (b) the predicted all weather condition GHI, (c) the measured clear sky GHI, and (d) the predicted clear sky GHI.

Conclusions

Solar energy is an alternative energy source that offers sustainability in development, particularly for developing countries. GIS and remote sensing technologies provide tools to estimate solar irradiance from satellite and forecast them to the near future, allowing improved solar energy studies. In this research, we developed a forecasting model based on LSTM technique for hourly global horizontal irradiance for both all weather and clear sky conditions. The training and validation data were obtained from the HelioClim-3v5 database for 10 samples within Al-Anbar Province, Iraq. Our results showed that these models can predict hourly GHI values in both all weather and clear sky conditions given the last five hours information about the solar irradiance and meteorology such as temperature, relative humidity, wind speed and direction, and rainfall.

The applications of LSTM model can be expanded to other research fields related to solar energy. Prediction of longer sequences of GHI values and with different input information. These possibilities all can contribute to making solar energy technologies favorable in developing countries. However, future research should evaluate these models on different scenarios and climate patterns. Comparing LSTM predictions with ground measurements at local monitoring stations also important to be considered in future works.

References

Alzahrani, A., Shamsi, P., Dagli, C., & Ferdowsi, M. (2017). Solar irradiance forecasting using deep neural networks. Procedia computer science, 114, 304-313.

Ameen, B., Balzter, H., Jarvis, C., & Wheeler, J. (2019). Modelling Hourly Global Horizontal Irradiance from Satellite-Derived Datasets and Climate Variables as New Inputs with Artificial Neural Networks. Energies, 12(1), 148.

Benali, L., Notton, G., Fouilloy, A., Voyant, C., & Dizene, R. (2019). Solar radiation forecasting using artificial neural network and random forest methods: Application to normal beam, horizontal diffuse and global components. Renewable energy, 132, 871-884.

Bouzgou, H., & Gueymard, C. A. (2019). Fast short-term global solar irradiance forecasting with wrapper mutual information. Renewable energy, 133, 1055-1065.

Chen, C. R. (2017). k-Nearest Neighbor Neural Network Models for Very Short-Term Global Solar Irradiance Forecasting Based on Meteorological Data. Energies, 10(2), 186.

Crisosto, C., Hofmann, M., Mubarak, R., & Seckmeyer, G. (2018). One-hour prediction of the global solar irradiance from all-sky images using artificial neural networks. Energies, 11(11), 2906.

Espinar, B., Blanc, P., Wald, L., Gschwind, B., Ménard, L., Wey, E., ... & Saboret, L. (2012, May). HelioClim-3: a near-real time and long-term surface solar irradiance database.

Feng, C., Cui, M., Lee, M., Zhang, J., Hodge, B. M., Lu, S., & Hamann, H. F. (2017, July). Short-term global horizontal irradiance forecasting based on sky imaging and pattern recognition. In 2017 IEEE Power & Energy Society General Meeting (pp. 1-5). IEEE.

Gutierrez-Corea, F. V., Manso-Callejo, M. A., Moreno-Regidor, M. P., & Manrique-Sancho, M. T. (2016). Forecasting short-term solar irradiance based on artificial neural networks and data from neighboring meteorological stations. Solar Energy, 134, 119-131.

Huang, J., & Davy, R. J. (2016). Predicting intra-hour variability of solar irradiance using hourly local weather forecasts. Solar Energy, 139, 633-639.

Huertas-Tato, J., Aler, R., Rodríguez-Benítez, F. J., Arbizu-Barrena, C., Pozo-Vázquez, D., & Galván, I. M. (2018, June). Predicting Global Irradiance Combining Forecasting Models Through Machine Learning. In International Conference on Hybrid Artificial Intelligence Systems (pp. 622-633). Springer, Cham.

Jadidi, A., Menezes, R., de Souza, N., & de Castro Lima, A. (2018). A hybrid ga–mlpnn model for one-hour-ahead forecasting of the global horizontal irradiance in Elizabeth city, North Carolina. Energies, 11(10), 2641.

Jiang, H. (2017). A novel approach for forecasting global horizontal irradiance based on sparse quadratic RBF neural network. Energy conversion and management, 152, 266-280.

Jiang, H., & Dong, Y. (2017). Forecast of hourly global horizontal irradiance based on structured Kernel Support Vector Machine: A case study of Tibet area in China. Energy Conversion and Management, 142, 307-321.

Jiang, H., Dong, Y., & Xiao, L. (2017). A multi-stage intelligent approach based on an ensemble of two-way interaction model for forecasting the global horizontal radiation of India. Energy Conversion and Management, 137, 142-154.

Kwon, Y., Kwasinski, A., & Kwasinski, A. (2019). Solar Irradiance Forecast Using Naïve Bayes Classifier Based on Publicly Available Weather Forecasting Variables. Energies, 12(8), 1529.

Liu, Y., Shimada, S., Yoshino, J., Kobayashi, T., Miwa, Y., & Furuta, K. (2016). Ensemble forecasting of solar irradiance by applying a mesoscale meteorological model. Solar Energy, 136, 597-605.

McCandless, T. C., Haupt, S. E., & Young, G. S. (2015). A model tree approach to forecasting solar irradiance variability. Solar Energy, 120, 514-524.

Pedro, H. T., & Coimbra, C. F. (2015). Nearest-neighbor methodology for prediction of intra-hour global horizontal and direct normal irradiances. Renewable Energy, 80, 770-782.

Pereira, S., Canhoto, P., Salgado, R., & Costa, M. J. (2019). Development of an ANN based corrective algorithm of the operational ECMWF global horizontal irradiation forecasts. Solar Energy, 185, 387-405.

Qing, X., & Niu, Y. (2018). Hourly day-ahead solar irradiance prediction using weather forecasts by LSTM. Energy, 148, 461-468.

Shaddel, M., Javan, D. S., & Baghernia, P. (2016). Estimation of hourly global solar irradiation on tilted absorbers from horizontal one using artificial neural network for case study of Mashhad. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 53, 59-67.

Srivastava, S., & Lessmann, S. (2018). A comparative study of LSTM neural networks in forecasting day-ahead global horizontal irradiance with satellite data. Solar Energy, 162, 232-247.

Taylor, J. W., & Snyder, R. D. (2012). Forecasting intraday time series with multiple seasonal cycles using parsimonious seasonal exponential smoothing. Omega, 40(6), 748-757.

Verbois, H., Huva, R., Rusydi, A., & Walsh, W. (2018). Solar irradiance forecasting in the tropics using numerical weather prediction and statistical learning. Solar Energy, 162, 265-277.

Verbois, H., Rusydi, A., & Thiery, A. (2018). Probabilistic forecasting of day-ahead solar irradiance using quantile gradient boosting. Solar Energy, 173, 313-327.

Yang, D., Sharma, V., Ye, Z., Lim, L. I., Zhao, L., & Aryaputera, A. W. (2015). Forecasting of global horizontal irradiance by exponential smoothing, using decompositions. Energy, 81, 111-119.

Zemouri, N., Bouzgou, H., & Gueymard, C. A. (2017, October). Gaussian process with linear discriminant analysis for predicting hourly global horizontal irradiance in Tamanrasset, Algeria. In 2017 5th International Conference on Electrical Engineering-Boumerdes (ICEE-B) (pp. 1-5). IEEE

Seven issue - Part I July 2021 - Second Year Refereed Quarterly Scientific Journal

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING

QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN AND SOCIAL AFFAIRS

ISSN - 2710 - 4834

Deposit number in the Iraqi National Library and Archires: 2460